تدريب الراوي

في شرح تقريب النواوي

للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي

٨٤٩هـ - ٩١١هـ

رحمه الله تعالى

ومعه

حاشية

العلامة أحمد بن أحمد ابن العجمي

١٠١٤هـ - ١٠٨٦هـ

حقق نصوصهما وقوّم مبانيها وحرر رموزهما

محمد عوامة

المجلد الخامس

دار اليسر

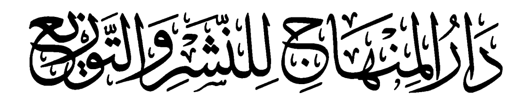


دار المنهاج




تدريب الراوي
في شرح تقريب النواوي
٥

الطَّبْعَة الأولى
١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م



جدة - هاتف رئيسي 6326666 - فاكس 6320392
الإدارة 6300655 - المكتبة 6322471
ص. ب 22943 - جدة 21416

www.alminhaj.com
E-mail: info@alminhaj.com

دار اليسر للنشر
المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية
الموقع الإلكتروني: www.dar-alyusr.com للمراسلة على البريد الإلكتروني: info@dar-alyusr.com




النّوع الثّلاثون: المشهور من الحديث

[ش] ——————————

(النوع الثلاثون : المشهور[١] من الحديث)

قال ابن الصلاح[٢]: «ومعنى الشهرة مفهوم»، فاكتَفَى بذلك عن حدّه.

وقال البلقيني[٣]: لم يَذكر له ضابطاً، وفي كتب الأصول: المشهور ـ ويقال له: المستفيض ـ: الذي تزيدُ نَقَلته على ثلاثة.

وقال شيخ الإسلام[٤]: المشهور: ما له طرق محصورة بأكثرَ من اثنين، ولم

[تَ] ——————————

(١) [يقال : شَهَرتُ الحديثَ أَشْهَرُه، شَهراً، وشُهرة : أفشيتُه، فاشتهر. كذا في «المصباح» ـ ش هـ رـ.] .

(٢) صفحة ٢٣٨.

(٣) «المحاسن» ص ٤٥٠.

(٤) في «شرح النخبة» ص ٤٣.

وهل يشترط التعدُّد في طبقة الصحابي؟ الجواب: أن الظاهر من واقع العلماء وأمثلتهم، أنه يشترط التعدد في طبقتهم، كما يشترط التعدد في طبقتهم في الحديث المتواتر، مع الفارق في العدد، وإنما أثار هذا البحث هنا، كلمة للشيخ العَدَوي صاحب حاشية «لَقْط الدرر» رحمه الله، قال في صفحة ٣٧ سطر ٨ عن مثال العزيز: هناك «مَنْ قال: لا يشترط التعدد في الصحابة» ولم ينسبه العدوي إلى قائل، والعزيز والمشهور في هذه المسألة شيء واحد، فمن يشترطه في العزيز يشترطه في المشهور، والله أعلم.

وأزيد على هذا التنبيه تنبيهًا آخر: هو أنه لا يشترط في هذا التعدد الصحة، إنما =

هو قسمان : صحيح، وغيره، ومشهور بين أهل الحديث خاصة، وبينهم وبين غيرهم، . . . .

[ش] ———————

يبلغ حدَّ التواتر، سُمّي بذلك لوضوحه، وسمّاه جماعة من الفقهاء (المستفيض) لانتشاره، مِن: فاض الماء، يَفيض فيضاً، ومنهم مَن غاير بينهما: بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء[(١)]، والمشهور أعمُّ من ذلك، ومنهم من عكس.

(هو قسمان : صحيح، وغيره) أي: حسن، وضعيف **(ومشهور بين أهل الحديث خاصة، و)** مشهور **(بينهم وبين غيرهم)** من العلماء والعامة.

وقد يُراد به ما اشتهر على الألسنة، وهذا يطلق على ما له إسناد واحد فصاعداً، بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً[(٢)].

وقد صنف في هذا القسم الزركشي: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة»[(٣)]،

[تَ] ———————

العبرة بالتعدد فقط.

أما المشهور عند الحنفية فهو ـ كما قال البزدوي ص٣٥٧ ـ: «المشهور ما كان من الآحاد في الأصل، ثم انتشر فصار ينقله قوم لا يُتوهّم تواطؤهم على الكذب، وهم القرن الثاني بعد الصحابة رضي الله عنهم، ومن بعدهم». والمراد بقوله «الآحاد»: كل ما لم يتواتر عندهم، فلا يدخل تحته: الغريب والعزيز، كما هو اصطلاح المحدثين.

(١) **[قوله : في ابتدائه وانتهائه : أي : وما بينهما .]**.

(٢) هذا من تمام كلام الحافظ في «شرح النخبة» ص ٤٤.

(٣) ولعله أول من ألَّف في هذا الباب، كما يستفاد من مقدمته، ومعلوم أن صاحب الأولية له فضل السبق، وإن عرَّض نفسه للاستدراكات، وسماه في المقدمة:

=

. . . .

[ش] ــــــــــــــــ

وألفتُ فيه كتاباً مرتباً على حروف المعجم استدركتُ فيه مما فاته من الجمّ الغفير[١].

مثال المشهور على الاصطلاح[٢] وهو صحيح، حديث: «إن الله لا يقبِض العلم انتزاعاً ينتزعه»[٣].

[تَ] ــــــــــــــــ

«اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة»، وقد طبع الكتاب ـ مع غزارة فوائده ـ طبعة مشحونة بمئات الأغلاط!!.

(١) وسماه «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»، طبع مرات، وتنبيه الشارح إلى أنه رتب كتابه على حروف المعجم، لينبِّهَ إلى مغايرة ترتيب الزركشي، الذي رتّب كتابه على تسعة أبواب.

(٢) أي: مثال ما له طرق فوق العزيز، ودون المتواتر.

(٣) رواه البخاري (١٠٠)، ومسلم ٤:٢٠٥٨ (١٣)، والترمذي (٢٦٥٢)، والنسائي (٥٩٠٧، ٥٩٠٨)، وابن ماجه (٥٢)، وغيرهم، ينظر لمعرفتهم ـ مثلاً ـ: «إتحاف المهرة» (١١٩٩٣)، كلهم من رواية عروة بن الزبير، عن عبد الله بن عمرو ابن العاص رضي الله عنهم.

ورواه غير عبد الله بن عَمْرو: عائشة، وحديثها عند الطحاوي في «شرح المشكل» (٣١١)، و«فوائد تمّام» (١٣٥) من «ترتيبه»، والبزار (٢٣٣) من «زوائده»، وأبي عوانة في «مستخرجه»، عزاه إليه في «إتحاف المهرة» (٢٢١٦٤)، وأشار إليه الترمذي عقب حديث ابن عَمْرو، وحكم عليه الحافظ بالشذوذ في «إتحاف المهرة».

كما أشار الترمذي إلى رواية زياد بن لبيد رضي الله عنه للحديث، وهي في «زوائد» البزار أيضًا (٢٣٥)، وفيها: «إن الله ليس يذهب بالعلم رفعًا يرفعه، ولكن يذهب بحَمَلته»، وانظر «مصنف» ابن أبي شيبة (٣٠٨٢٥) مع تخريجه.

=

. . . .

[ش] ______________

وحديث: «من أتى الجمعةَ فليغتسلْ»[١].

ومثّله الحاكم وابن الصلاح بحديث: «إنما الأعمال بالنيات»[٢] فاعتُرض:

[تَ] ______________

ورواه صحابي رابع، هو أبو هريرة، وحديثه عند أبي عوانة أيضًا، وهو في «إتحاف المهرة» (٢٠٥٨٤)، وأعلَّه الحافظ كذلك بالشذوذ.

ورواه صحابي خامس، هو أبو أمامة الباهلي، رواه من حديثه ابن ماجه (٢٢٨)، وأحمد ٥: ٢٦٦، والطبراني في «الكبير» ٨ (٧٨٦٧، ٧٩٠٦)، وفي آخره: «ألاَ وإن ذهاب العلم ذهاب حَمَلته».

(١) رواه من حديث ابن عمر أصحاب الكتب الستة إلا أبا داود: البخاري (٨٩٤، ٩١٩)، ومسلم ٢: ٥٧٩ (١، ٢)، والترمذي (٤٩٢)، والنسائي (١٦٧١)، وابن ماجه (١٠٨٨)، وغيرهم.

وروي من حديث عمر، رواه عنه ابنه عبد الله، وهو عند النسائي (١٦٧٠)، وأشار المزي في «التحفة» (١٠٥١٩) إلى شذوذه، وهذه الرواية هي التي أرادها الترمذي بقوله عقب (٤٩٢): «وفي الباب عن عمر».

ورواه الطبراني في «الكبير» (١٤٨٢٧) من حديث ابن الزبير.

ورواه البزار (٦٢٥، ٦٢٦) (من زوائده) من حديث عائشة، وبريدة بن الحُصَيب.

فهؤلاء خمسة من الصحابة كلهم بهذا اللفظ، سوى الأحاديث الكثيرة الواردة في الحضّ على غسل يوم الجمعة، وأنه حقّ واجب على كل محتلم.

(٢) الحاكم في «المعرفة» ص ٣٠٥ أول النوع الثالث والعشرين، وابن الصلاح ص ٢٤٥ آخر النوع الحادي والثلاثين.

هذا، وقد تَبِع الشارحُ العراقيَّ في «شرح الألفية» ص ٣١٨، إذْ نَسَب التمثيل =

. . . .

[ش] ـــــــــــــــ

بأن الشهرة إنما طَرَأَتْ له من عند يحيى بن سعيد، وأولُ الإسناد فردٌ، كما تقدم(١).

[تَ] ـــــــــــــــ

بهذا الحديث على الحديث المشهور في الاصطلاح، إلى الحاكم وابن الصلاح، أما الحاكم: فنعم، وذلك في «المعرفة» الموضع المذكور.

وأما ابن الصلاح: فلا، وقد ذَكَر الحديثَ في كتابه من أوله إلى آخره في ثلاثة مواضع: في الحديث الشاذ ص ٦٩، وفي معرفة المشهور من الحديث ص ٢٤٢، وهو هذا النوع الذي نحن فيه، وفي النوع التالي: الحادي والثلاثين ص ٢٤٥، وليس فيه ما يشير إلى اعتماد هذا الحديث مثالاً على الحديث المشهور الشهرة الاصطلاحية: ثلاثة رواة فأكثر، عن مثلهم، من أول السند إلى آخره، بل كلامه صريح في عدم توفّر هذا الشرط في المواضع الثلاثة، ولولا خشية الطول لنقلته.

والحديث غنيّ عن التخريج، ينظر الموضع الأول: الحديث الصحيح ٢: ١٧٤، والحديث الشاذ ٣: ٢٧٨، وما يأتي.

(١) المعترض هو الحافظ العراقي في «شرح الألفية» ص ٣١٨، وهذا كلامه.

ويحيى بن سعيد: هو الأنصاري، لا القطان، قال الحافظ في «الفتح» ١ :١١، و«التلخيص الحبير» ١ :٥٥: «تواتر ـ هذا الحديث ـ عن يحيى بن سعيد، فحكى الحافظ أبو سعيد محمد بن علي بن سعيد النقاش (الخشاب)، أنه رواه عن يحيى مئتان وخمسون نفسًا، وسرد أسماءهم أبو القاسم ابن منده فجاوز الثلاث مئة، وروى أبو موسى المديني، عن بعض مشايخه ـ هو عبد الجليل بن أحمد ـ مذاكرة، عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري الهروي قال: كتبته من حديث سبع مئة من أصحاب يحيى بن سعيد.

«قلت ـ الحافظ نفسه ـ: وأنا أستبعد صحة هذا، فقد تتبّعتُ طرقه من الروايات المشهورة، والأجزاء المنثورة، منذ طلبت الحديث إلى وقتي هذا، فما قدرت على =

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــ

ومثاله وهو حسن[1]: حديث: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»، فقد

[تَ] ــــــــــــــــــ

تكميل المئة، بل مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء، فما استطعت أن أُكمل له سبعين طريقًا». انتهى مجموعًا من كلامه في الكتابين.

وهاهنا ثلاث ملاحظات:

أولاها: الحافظ أبو سعيد النقاش، سَمَّى الحافظ جدَّه سعيدًا، ولم أر له ترجمة، لكن ترجم السمعاني في رسم (الخشاب) لأبي سعيد محمد بن علي بن محمد، وأرَّخ وفاته سنة نيّف وخمسين وأربع مئة، وكأنّ مهنته كانت النقش على الخشب.

ثانيها: عبد الجليل بن أحمد، لم أر له ترجمة أيضًا، إنما وجدت ترجمة عبد الجليل بن محمد المعروف بلقب كُوتاه (٤٧٦ ـ ٥٥٣) رحمه الله، من شيوخ أبي موسى المديني، والله أعلم.

ثالثها: ذكر الذهبي في «السير» ٥:٤٧٦ أسماء الرواة الذين ذكرهم ابن منده، وعَدَدتُهم فبلغ عددهم ٣٣٦ نفسًا، وعند الزيلعي في «نصب الراية» ١:٣٠٢ معتمدًا على تعداد ابن منده أيضًا: ٣٣٠ نفسًا، لكن لم يذكرهم.

وكأن الحافظ رحمه الله يقول: لم يستطع الوقوف على السبعين، من باب الاعتراف على نفسه بالتقصير، لا من باب الإنكار على أبي إسماعيل الهروي، فالأسماء الذين جاوز عددهم الثلاث مئة هي أمامه، وكم فات الأواخرَ مما عند الأوائل!.

ومما يدلّ على أن الحافظ ما أراد الإنكار: قولُه في مقدمة «تهذيب التهذيب» ١:٤ وسط الصفحة، وقد ذكر هذا القول، ولم يسمِّ القائل، قال: «رُوي لنا عمن لا يُدفع قوله ...».

(١) أي: لغيره، كما هو صريح العبارة المنقولة ـ أو: المتناقلة ـ عن الإمام =

. . . .

[تَ] ——————————

المزي، وينظر أيضًا «النكت» للزركشي ٣:١٣٠٠ (٤٧٤)، وقول بعضهم: حسّنه المزي، يوهم أنه حسَّنه لذاته، وليس كذلك.

وللشارح رحمه الله تعالى كلمات حول هذا الحديث ـ سأنقلها ـ يستغرب معها ذكره في «شرحه على ألفية العراقي» ص ٣٣٢ هذا الحديث مثالاً على الحديث الضعيف.

الكلمة الأولى: ذَكَر الشارح هذا الحديث في «الدرر المنتثرة» (٢٨٢) وذكر سبعة من الصحابة رووه، منهم: أنس بن مالك، وعزا حديثه إلى ابن ماجه (٢٢٤)، وفي إسناده كثير بن شِنْظِير، وقال عنه: مختلف فيه، فالحديث حسن. ثم نقل عن الديلمي أنه روي من حديث عشرة من الصحابة سوى السبعة، وقال الشارح: «بيَّنت مخارجها في الأحاديث المتواترة». وكأنه يعني كتابه الكبير «الفوائد المتكاثرة»، الذي لخصه بعدُ في كتابه المطبوع «قطف الأزهار المتناثرة»، مع أنه لم يذكر الحديث أصلاً في المختصر المطبوع.

الكلمة الثانية: نقل المناوي في «فيض القدير» ٤:٢٦٧ عن الشارح قوله: «جمعت له خمسين طريقًا، وحكمت بصحته لغيره، ولم أصحح حديثًا لم أسبق لتصحيحه سواه»، ولم يعزه إلى كتاب، فكأنه في كتابه «الفوائد المتكاثرة».

وكان شيخنا العلامة الحافظ عبد الله الصديق الغماري رحمه الله، نبَّهني مشافهة بالقاهرة في شهر ربيع الأول من عام ١٣٧٩ إلى أن قوله رحمه الله: «لم أسبق إلى تصحيحه»: غير صحيح، فقد نقل العراقي تصحيح بعض الأئمة لبعض طرقه.

قلت: نعم، وكلامه هذا في «شرح ألفيته» ص ٣١٨، وقال: «كما بيَّنتُه في تخريج أحاديث الإحياء»، يريد تخريجه الكبير الذي لم يطبع، أما المطبوع فلا شيء فيه ١:٢.

الكلمة الثالثة: نقل الزَّبيدي في «شرح الإحياء» ١:٩٨ عن الشارح أيضًا في «التعليقة المنيفة شرح مسند الإمام أبي حنيفة» قوله: «عندي: أنه بلغ رتبة الصحيح، لأني رأيت له نحو خمسين طريقًا، وقد جمعتها في جزء» وتعقّبه بقوله: «إن أراد بأنه =

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــ

قال المِزي: إن له طرقاً يرتقي بها إلى رتبة الحسن.

ومثاله وهو ضعيف: «الأذنان من الرأس»، مثَّل به الحاكم(١).

[تَ] ـــــــــــــــــــــ

لكثرة طرقه ارتقى من الضعف إلى الصحة، فهذا منظور فيه، لأن كثرة الطرق لا تُرقِّي الحديث إذا كان فيها مقال، كما صرّح به الحافظ وغيره».

قلت: قدمتُ حكمه على طريق ابن شِنظير بأنه حسن، ومع ذلك فإن نفي الإمام الزَّبيدي الصحة عن حديث ضعيف شديد الضعف، إذا كثرت طرقه كهذا الحديث، أن يرتقي بها إلى الحسن لغيره، ثم إلى الصحة لغيره: هذا النفي هو المنظور فيه، وتقدم آخر نوع الحديث الحسن ٣: ٧٥ نقل الشارح كلامًا للحافظ ابن حجر، فيه ما يُشعر بما أقول، وانظر ما علقته عليه.

ثم، إن قول الشارح الذي نقله الزَّبيدي «جمعتها في جزء» طُبع هذا الجزء عام ١٤٠٨، وفيه تسعة وأربعون طريقًا له، من حديث: أنس، وعلي، وابن عباس، وابن مسعود، وابن عمر، وأبي سعد رضي الله عنهم، ولم يذكر حديث جابر الذي ذكره في أول كلامه عليه في «الدرر المنتثرة»، ولا حديثَ واحد من العشرة المذكورين في كلام الديلمي المنقول هناك.

(١) نعم، مثّل به الحاكم في «المعرفة» ص ٣٠٥ مع عشرة أحاديث أخرى على الأحاديث المشهورة، وهي غير مخرَّجة في الصحيح، لا أنه يريد الحكم عليها بالضعف، فإن بعضها صحيح، بل بعضها ذكره الشارح في المتواتر، كحديث «أفطر الحاجم والمحجوم»، و«لا نكاح إلا بولي».

ثم، إن في كون هذا الحديث مثالاً على الضعيف: نظرًا، فقد ذكره الزيلعي في «نصب الراية» ١ :١٨ ـ ٢٠ مرفوعًا من حديث ثمانية من الصحابة، وكذلك الشارح في «الجامع الصغير» (٣٠٤٦).

=

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــ

ومثال المشهور عند أهل الحديث خاصةً حديث أنس: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنتَ شهراً بعد الركوع يدعو على رِعْلٍ وذَكوانَ، أخرجه الشيخان من رواية سليمان التيمي، عن أبي مِجْلز عن أنس. وقد رواه عن أنس، غير أبي مِجْلَز[١]، وعن أبي مِجْلَز، غير سليمان[٢]، وعن سليمان جماعة[٣]،

[ت] ـــــــــــــــــ

وأشهر طرقه: حديث أبي أمامة الباهلي الذي رواه أبو داود (١٣٥)، والترمذي (٣٧)، وابن ماجه (٤٤٤)، وأحمد ٥:٢٦٨، ٢٨٥.

ولما ضعّف ابن الصلاح هذا الحديث استدرك عليه ابن حجر في «النكت» ١:٤١٠ ـ ٤١٥ تضعيفه، وخرَّجه عن أربعة من أولئك الثمانية: عبد الله بن زيد، وابن عباس، وابن عمر، وأبي أمامة، وختم كلامه بقوله: «إذا نظر المنصف إلى مجموع هذه الطرق علم أن للحديث أصلاً، وأنه ليس مما يُطرح، وقد حسَّنوا أحاديث كثيرة باعتبار طرقٍ لها دون هذه»، فيستغرب من الشارح عدم استفادته ذلك منه.

وأسهب الدارقطني بسرد روايات الصحابة الثمانية إلا عبد الله بن زيد، فينظر «سننه» (٣٢١ ـ ٣٦٧).

(١) منهم: عاصم بن سليمان الأحول، عند البخاري (١٠٠٢)، ومسلم ١:٤٦٩ (٣٠١، ٣٠٢)، وعند مسلم وحده: أنس بن سيرين، وقتادة، وموسى بن أنس بن مالك (٣٠٠، ٣٠٣، والذي بعده).

(٢) لم أقف على رواية أحد منهم الآن، إلا ما حكاه الدارقطني في «العلل» ١٢(٢٦٤٠) قال: رواه ابن المبارك، عن التيمي، عن أنس، فيكون التيمي راويًا عن أبي مِجْلَز، ومتابعًا له، ثم قال: ورواه عمران بن حُدَير، عن أبي مجلز مرسلاً، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(٣) منهم: ابنه المعتمر عند مسلم ١:٤٦٨ (٢٩٩)، وزائدة بن قدامة وابن =

. . . .

[ش] ————————

وهو مشهور بين أهل الحديث، وقد يَستغربه غيرهم، لأن الغالب على رواية التيمي عن أنس كونُها بلا واسطة.

ومثال المشهور عند أهلِ الحديث، والعلماءِ، والعوام: «المسلمُ من سلم المسلمون من لسانه ويده»(١).

ومثال المشهور عند الفقهاء: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» صححه الحاكم(٢).

«مَن سئل عن علم فكتمه»، الحديثَ، حسّنه الترمذي(٣).

[ت] ————————

المبارك، عند البخاري (١٠٠٣، ٤٠٩٤)، وجرير بن عبد الحميد، عند النسائي (٦٥٧)، ويحيى القطان ومعاذ العنبري عند أحمد ٣:١١٦، ٢٠٤، وغيرهم.

(١) رواه البخاري (١٠، ٦٤٨٤)، ومسلم ١:٦٥ (٦٤) من حديث عبد الله بن عَمرو، وروياه عقبه من حديث أبي موسى، ورواه مسلم فقط من حديث جابر.

(٢) (٢٧٩٤) بنحوه، وصححه، فقال الذهبي: على شرط مسلم، ورواه أيضًا أبو داود (٢١٧١)، وابن ماجه (٢٠١٨) كلهم من حديث ابن عمر، ولفظهما هو لفظ الشارح.

ورواه أبو داود أولاً (٢١٧٠) مرسلاً بلفظ: «ما أحل الله شيئًا أبغض إليه من الطلاق»، وهو لفظ الحاكم، وهذا المرسل رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩٥٣٧)، وانظر التعليق عليه.

(٣) من حديث أبي هريرة (٢٦٤٩) وقال: حديث حسن، أي: لغيره، فكأنه من أجل عُمارة بن زاذان، لكنه تُوبع، وانظر التعليق على «مصنف» ابن أبي شيبة (٢٦٩٨٣).

=

. . . .

[ش] ————————————

«لا غيبةَ لفاسق»، حسّنه بعض الحفاظ، وضعفه البيهقي وغيره(١).

[تَ] ————————————

وروى ابن ماجه هذا اللفظ من حديث أنس، وأبي سعيد، وأبي هريرة (٢٦٤ ـ ٢٦٦)، وطريق عُمارة التي عند الترمذي هي عند ابن ماجه برقم (٢٦١).

ومما يفيد التنبيه إليه: أن الشارح رحمه الله عزا حديث أبي هريرة إلى السنن الأربعة ـ وغيرها ـ في «الجامع الصغير» (٨٧٣٢)، و«كنز العمال» (٢٩٠٠١)، وليس هو في النسائي: لا «الصغرى»، ولا «الكبرى»، ولم يتعرض لهذا الاستدراك المناوي في شرحيه، ولا صاحب «المداوي لعلل الجامع الصغير» ٦:٣٠١، ولا صاحب«صحيح الجامع الصغير وزياداته» (٦٢٨٤).

والشارح نفسه لم يعزه إلى النسائي في «الدرر المنتثرة» (٣٨٨)، وكذا السخاوي في «المقاصد» (١١٣٥)، ولا المنذري في «الترغيب» ١:١٢١.

(١) هذا اللفظ عزاه الهيثمي في «المجمع» ١:١٤٩ إلى الطبراني في «الكبير» من حديث بَهْز بن حكيم بن معاوية بن حَيْدَة القشيري، عن أبيه، عن جده، وقال: فيه العلاء بن بشر ضعّفه الأزدي، وهذ كلام الذهبي في «الميزان» (٥٤٢٧)، وزاد عليه في «اللسان» (٥٢٧٣) أنه في «ثقات» ابن حبان ٨:٥٠٤، لكن قال: روى عنه جُعْدُبة ابن يحيى المناكير.

قلت: وهذا من رواية جعدبة عنه، كما هو في إسناد ابن عدي في «الكامل» ٢:٤٠٠، ٦:١٩٧، وأبي إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» (٦٧٩)، ونقل في «اللسان» (١٨٠٣) عن الدارقطني قوله فيه: متروك.

وأطال الكلام على هذا اللفظ وما في معناه: السخاوي في «المقاصد» (٩٢١)، وذكره الشارح ـ رحمهما الله ـ في «الدرر المنتثرة» (٤٤٧)، وذكر أن الذي حسَّنه هو أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام».

=

. . . .

[ش] ————————

«لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»، ضعفه الحفاظ[1].

[ت] ————————

والذي في «ذم الكلام» حديثان لمعاوية بن حيدة. أولهما (٦٧٧) ساقه من عدة طرق بلفظ: «أتَرِعون عن ذكر الفاجر! متى يعرفه الناس؟ اذكروه بما فيه يعرفه الناس». وهو الذي حسَّنه الهروي، لا ذاك، مع أن مدار الذي حسَّنه هو وغيره على الجارود ابن يزيد النيسابوري، قال السخاوي: «هو ممن رُمي بالكذب، وقال الدارقطني: هو مِن وَضْعه، ثم سرقه منه جماعة»، إذًا: لا فائدة من متابعته.

وممن روى اللفظين: البيهقي في «الشعب» (٩٢١٨ ـ ٩٢٢٠) وفي أسانيده جعدبة والجارود أيضًا، لكن ينظر كلامه وكلام السخاوي في مشروعية غيبة من أعلن فسقه، فإنه مهمّ.

(١) روي مرفوعًا وموقوفًا، ورفعه لا يصح، وهذا هو مراد الشارح: ضعّفه الحفاظ، أي: مرفوعًا.

وممن رواه مرفوعًا: الدارقطني (١٥٥٣)، والحاكم (٨٩٨) كلاهما عن أبي هريرة، وفي إسنادهما: سليمان بن داود اليمامي، وهو متروك.

ورواه الدارقطني قبلُ (١٥٥٣) عن جابر.

وذكر الذهبي في «الميزان» (٧١٧٨) حديث جابر من عند الدارقطني، وأنه قال: هو ضعيف، وليس في المطبوع، كغيره من النقول الكثيرة عنه، ثم طبع جزء ابن زُريق «من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن» فوجدت فيه كلمة الدارقطني (٣٤٢).

وحكَم على هذا الوجه بالنكارة: أبو حاتم في «الجرح» ٧(١٥٢٧) وغيره.

ورواه ابن حبان في «المجروحين» في ترجمة عمر بن راشد ٢:٩٤ من حديث عائشة.

أما الموقوف على عليّ رضي الله عنه: فرواه ابن أبي شيبة في «المصنف»

=

. . . .

[ش] ———————

«استاكوا عَرضاً، وادَّهنوا غِبّاً، واكتحلوا وِتراً»[1]، قال ابن

[ت] ———————

(٣٤٨٨) بإسناد صحيح، وانظر تخريجه والتعليق عليه هناك.

(١) لم أره مجموعًا بهذه الجمل الثلاثة، وذكر الشارح في «الدرر المنتثرة» (١٦)، والسخاوي في «المقاصد» (٩٨) قولَ ابن الصلاح، ولم يستدركاه عليه، ومن قبلهما: الإمام النووي في «المجموع» ١:٢٨٠، نقله ووافقه، وكذلك ابن الملقن في «البدر المنير» ٣:١٢٣، وينظر «طبقات» السبكي ٦: ٢٩٣.

إنما جاؤوا بشاهد للجملة الأولى: «استاكوا عرضًا»، بما رواه أبو داود في «مراسيله» (٥)، من مراسيل عطاء بن أبي رباح وفي الإسناد إليه ضعف: «إذا شربتم فاشربوا مصًّا، وإذا استكْتُم فاستاكوا عرضًا».

لكن استدرك على النووي ـ وابن الصلاح ـ الإمامُ شيخ الشافعية ـ كما وصفه تلميذه الإمام سبط ابن العجمي ـ شهابُ الدين الأذرعيُّ (.. ـ ٧٨٣) رحمه الله، صاحبُ النُّكات اللطيفة المطبوعة على حواشي المجلد الأول ونصف المجلد الثاني من «المجموع» ـ الطبعة المنيرية ـ، فكتب ١:٢٨٠: «ينبغي أن يحتج في المسألة بحديث «يَشُوص فاه بالسواك»، وهو في الصحيحين، فإن الصحيح في معناه: أنه الاستياك عَرْضًا». والحديث رواه البخاري (٢٤٥)، ومسلم ١:٢٢١ (٤٧)، والمعنى الذي رجّحه الأذرعي لكلمة «يشوص» هو المعنى الذي رجّحه النووي في «شرح مسلم» ٣:١٤٤ ـ ١٤٥، قال: «دَلْك الأسنان بالسواك عرضًا، قاله ابن الأعرابي، وإبراهيم الحربي، وأبو سليمان الخطابي، وآخرون»، ثم ذكر معنى آخر، ثم قال: وأظهرها الأول. فليكن هذا هو الشاهدَ للجملة الأولى.

وأما الجملة الثانية: «وادّهنوا غِبًّا»: فالظاهر أنها واردة، ولكن أين؟ وما حالها من حيث الثبوت، الله أعلم، وذلك: أن الخطيب ترجم في «تاريخه» ١٥:٣٦٥ لمسرَّة

=

. . . .

[ش] ———————

الصلاح[١] : بحثتُ عنه فلم أجد له أصلاً ولا ذِكراً في شيء من كتب الحديث.

ومثال المشهور عند الأصوليين: «رُفع عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استُكْرهوا عليه»، صححه ابن حبان، والحاكم بلفظ: «إن الله وضع ...»[٢].

[ت] ———————

ابن عبد الله الخادم، وقال عنه: ليس بثقة، واتهمه بوضع حديث، كما وصفه بالتحريف.

ثم روى من طريق الدارقطني، عن صاحب له، سمَّاه، قال: أملى علينا أبو شاكر مَسَرَّةُ حديثًا، وذكر إسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم: «اكتحلوا وترًا، واذْهَبوا عنّا»، قال: وإنما أراد: «وادَّهِنوا غِبًّا»، ونقلها عن الخطيب: الشارح في جزئه «التطريف في التصحيف» ص٧٩ (١٢١)، ونحو هذا الخبر تجده في «المعرفة» للحاكم (٣٨١).

فأفاد هذا التحريفُ (المضحك) ورود الرواية كما قلت، والله أعلم.

أما إيتار النبي صلى الله عليه وسلم للاكتحال: فشواهده متعددة، ينظر: «مصنَّف» ابن أبي شيبة (٢٣٩٥٣ ـ ٢٣٩٥٦)، والتعليق على أثر أبي هريرة عنده برقم (٢٦١٥٢)، و«سنن» الترمذي (١٧٥٧، ٢٠٤٨)، و«الشمائل» له (٤٩، ٥٠)، وابن ماجه (٣٤٩٨، ٣٤٩٩)، و«أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وآدابه» لأبي الشيخ ص ١٤٦، و«الأنوار في شمائل النبي المختار صلى الله عليه وسلم» للبغوي (١٠٩٤)، و«سُبُل الهدى والرشاد» ٧:٥٤٨.

(١) يستفاد من كلام النووي وابن الملقن الذي أشرت إليه قبلُ: أن ابن الصلاح قال هذا في «شرح مشكلات المهذَّب» له.

(٢) ابن حبان (٧٢١٩)، والحاكم (٢٨٠١)، وصححه على شرطهما، لكن لفظ ابن حبان: «إن الله تجاوز ...»، ولفظ الحاكم: «تجاوز الله ...».

=

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــ

ومثال المشهور عند النحاة: نعم العبدُ صهيبٌ، لو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِه، قال العراقي وغيره: لا أصل له، ولا يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث[1].

[تَ] ــــــــــــــــــ

ثم إن هذا الحديث تكلم عليه الشارح في «الدرر المنتثرة» (٢٣٣)، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (٥٢٨).

وقد روي مرفوعًا: مسندًا، ومرسلاً، رواه مسندًا: ابن عباس، وابن عمر، وعقبة بن عامر، وأبو ذر، وأبو الدرداء، وثوبان، وأبو بكرة الثقفي، وروي مرسلاً عن الحسن، وعطاء بن أبي رباح.

وقد رواه عن الحسن: ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٨٣٤٠)، وخرَّجتُه هناك، كما خرَّجت الطرق المسندة، ثم رَوَى مرسلَ عطاء (١٩٣٩٠)، فينظر.

وأزيد هنا: أن ابن أبي حاتم رواه في «تفسيره» ٢:٥٧٩ من طريق أبي بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء، والهذلي متروك، وشهر: حديثه حسن، وأم الدرداء قال الحافظ عن حديثها هذا في «موافقة الخُبْر الخَبَر» ١:٥١٠: «في الإسناد انقطاع أو إرسال بالنسبة لأم الدرداء، لأنها إن كانت الكبرى، فمنقطع، وإن كانت الصغرى فمرسل»، وأرى أن هذا لا يضر، فراوي الحديث عن أبي الدرداء عند ابن عدي ٣:١١٧٢ هي أم الدرداء، فمصدرها في الحديث هو زوجها إن كانت الكبرى، أو أبوها إن كانت الصغرى.

ولا بدَّ من التنبيه إلى أن العلماء اختلفت أفهامهم لهذا الحديث من الناحية الفقهية، حتى إنه نَقَل عبد الله ابن الإمام أحمد في «العلل» (١٣٤٠) عن أبيه إنكاره إياه، وينظر من وجه آخر كلام ابن التركماني في «الجوهر النقي» ٧:٣٥٧.

(١) ينظر أين هذا في كلام العراقي؟ وقال الشارح في كتابه «الدرر المنتثرة» =

. . . .

[ش] ________________

ومثال المشهور بين العامة: «من دلَّ على خير فله مثلُ أجرِ فاعله»، أخرجه مسلم[1].

«مداراة الناس صدقة»، صححه ابن حبان[2].

«البركة مع أكابركم»، صححه ابن حبان، والحاكم[3].

«ليس الخبر كالمُعَاينة»، صححاه أيضاً[4].

«المستشار مؤتمن»، حسَّنه الترمذي[5].

[ت] ________________

(٤٢١): لا أصل له، وقال السخاوي في «المقاصد» (١٢٥٩): اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر ....، ثم رأيت بخط شيخنا ابن حجر: «أنه ظفر به في «مشكل الحديث» لابن قتيبة، لكن لم يذكر له إسنادًا»، ولم أره في «تأويل مختِلف الحديث» لابن قتيبة، والله أعلم.

(١) ٣:١٥٠٦ (١٣٣) من حديث أبي مسعود البدري الأنصاري.

(٢) «الإحسان» (٤٧١) من حديث جابر.

(٣) «الإحسان» (٥٥٩)، والحاكم (٢١٠) وصححه على شرط البخاري، من حديث ابن عباس.

(٤) «الإحسان» (٦٢١٣)، والحاكم (٣٢٥٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه على شرطهما.

(٥) الترمذي (٢٨٢٢) وقال: حديث حسن، ورواه قبلُ من وجه آخر في قصة طويلة (٢٣٦٩)، وقال: صحيح غريب، ورواه أبو داود (٥٠٨٧)، وابن ماجه (٣٧٤٥) ثلاثتهم من حديث أبي هريرة.

. . . .

[ش] ____________

«العجلة من الشيطان»، حَسّنه الترمذي أيضاً[1].

«اختلاف أمتي رحمة»[2].

[تـ] ____________

(١) هذا طرف من حديث رواه الترمذي (٢٠١٢) من طريق عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي، عن أبيه، عن جده مرفوعًا: «الأناة من الله، والعجلة من الشيطان»، وقال الترمذي ـ حسب المطبوعة التي أعزو إليها ـ: «حديث غريب، وقد تكلم بعض أهل الحديث في عبد المهيمن، وضعَّفه من قِبَل حفظه»، وهو المعروف المشهور من حال عبد المهيمن، لكن كلمة الترمذي عند المزي في «التحفة» (٤٧٩٧)، وعند الشارح هنا، وفي «الدرر المنتثرة» (٢٩٠)، والسخاوي في «المقاصد» (٣١٣): «حديث حسن غريب»، ولا يتناسب مع آخر كلامه.

وقد أطال السخاوي الكلام عليه، ومن شواهده: حديث أنس عند أبي يعلى (٤٢٥٦)، والبيهقي في «السنن» ١٠:١٠٤، و«الشُّعب» (٤٠٥٨)، وحديث أبي هريرة في «مسند إسحاق بن راهويه» (٤٩٤).

(٢) هو طرف من حديث رواه البيهقي في «المدخل» (١٢٣١)، والخطيب في «الكفاية» ص٤٨ من حديث ابن عباس مرفوعًا، ولفظ الشاهد منه: «اختلاف أصحابي لكم رحمة»، وعندهما: سليمان بن أبي كريمة ـ قال أبو حاتم ٤ (٦٠٥): ضعيف الحديث، وأدخله العقيلي في «ضعفائه» (٦٢٧)، وغيرهما ـ عن جويبر، عن الضحاك، عن ابن عباس، وجويبر متروك متّهم، والضحَّاك: ثقة، لكنه لم يلق ابن عباس.

أما اللفظ المذكور فوق: «اختلاف أمتي رحمة»: فقد ذكره الشارح في «الدرر» (٦)، و«الجامع الصغير» (٢٨٨) وعزاه إلى «كتاب الحجة على تارك المَحَجَّة» للإمام نصر المقدسي، و«الرسالة الأشعرية» للبيهقي، وهي ضمن «تبيين كذب المفتري» =

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــــ

«نية المؤمن خير من عمله»(١).

«من بورك له في شيء فليلزمه»(٢).

[ت] ـــــــــــــــــــــــــ

لابن عساكر ص ١٠٦، وكلاهما لم يذكر له سنداً.

وينظر كلام السخاوي، والمناوي في «فيض القدير»، كما ينظر ما كتبتُه في «أدب الاختلاف» ص ١١٦ وما بعدها، من أجل بيان أن الاختلاف رحمة، لا كما يقال: إنه شرّ وعذاب.

(١) ذكره الشارح في «الدرر» (٤٢٠)، والسخاوي في «المقاصد» (١٢٦٠)، والأجوبة المرضية» له ١:٣٤٥.

وهو في «المعجم الكبير» للطبراني ٦(٥٩٤٢)، من حديث سهل بن سعد الساعدي.

و«مسند الشهاب» (١٤٨) من حديث النواس بن سمعان، وفيه متهم، و«مسند الشهاب» أيضًا (١٤٧)، و«الشُّعب» للبيهقي (٦٤٤٥) وفيه يوسف بن عطية الصفار، متروك.

ومن حديث أبي موسى الأشعري في «الفردوس» (٦٨٤٣)، وقال السخاوي بعد ذكره هذه الطرق: «بمجموعها يتقوَّى الحديث، وقد أفردت فيه، وفي معناه، جزءاً».

(٢) رواه ابن ماجه (٢١٤٧)، والبيهقي في «الشعب» (١١٨٤، ١١٨٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣٧٥) من طريق فروة بن يونس، عن هلال بن جبير، عن أنس بن مالك، وتوقّف ابن حبان في سماع هلال من أنس.

ورَوَى معناه عن عائشة: ابن ماجه (٢١٤٨)، وأحمد ٦:٢٤٦، والبيهقي في «الشعب» (١١٨٦، ١١٨٧)، وهو ضعيف، والأمر سهل.

. . . .

[ش] ——————

«الخير عادة»[١].

«عرّفوا ولا تعنفوا»[٢].

«جُبِلت القلوب على حبّ مَن أحسن إليها»[٣].

[تَ] ——————

(١) ذكره في «الدرر» (٢٠٧)، و«المقاصد» (٤٦٧).

والحديث رواه معاوية بن أبي سفيان، وحديثه عند ابن ماجه (٢٢١)، وابن حبان (٣١٠)، والطبراني في «الكبير» ١٩(٩٠٤)، و«مسند الشاميين» أيضًا (١١٠٦)، والبيهقي في «الشعب» (٨٢٩٤).

(٢) ذكره في «الدرر المنتشرة» (٢٩٢)، و«المقاصد» (٧٠٩).

والحديث رواه الطيالسي (٢٦٥٩)، والحارث بن أبي أسامة (٤٣ من زوائده)، و(٣٠٨٩) من «المطالب العالية»، والآجري في «أخلاق حَمَلة القرآن» (٤٩)، والبيهقي في «المدخل» (١٧٠٢)، و«الشعب» (١٦١٤) كلهم من حديث أبي هريرة، وفي إسنادهم إسماعيل بن عياش الحمصي، عن حميد بن أبي سويد ـ أو: سَوِيَّة ـ، ورواية ابن عياش عن غير أهل بلده ضعيفة، وحميد مكّي لا شامي.

وأشار السخاوي إلى أن حديث أبي موسى عند مسلم ٣:١٣٥٩ (٧) لما بُعث هو ومعاذ إلى اليمن، وفيه: «وعلِّما ولا تنفّرا»، شاهد لهذا الحديث، وليس كذلك، فلفظه عند مسلم: «وبشِّرا ولا تنفِّرا»، لا: وعلِّما، وكذلك حديث أنس عند البخاري (٦٩)، وكذلك هو عند مسلم، ولفظه: «وسكِّنوا ولا تنفِّروا»، فلا شاهد فيه للحديث المطلوب، ورضي الله عن علمائنا وأئمتنا، ومع ذلك: لا بدَّ من مراجعة الأصول.

(٣) رواه البيهقي في «الشعب» (٨٥٧٣) موقوفًا، و(٨٥٧٤) مرفوعًا، كلاهما من حديث ابن مسعود، من طريق ابن عدي في «الكامل» ٣: ٨٤ (٤٤٦) في ترجمة الحسن بن عُمارة، وفي إسناد الموقوف: أحمد بن محمد بن عمر بن يونس، متروك =

. . . .

[تَ] ———————————

واتُّهم، وفي إسناد المرفوع: إسماعيل بن أبان الغَنَوي الخياط، متروك واتُّهم أيضًا، وهذان الرجلان مذكوران في أسانيد كل من روى هذا الخبرَ وقصتَه بين الحسن بن عُمارة والأعمش.

هذا مع قول ابن عدي ـ والبيهقي ـ: هو معروف عن الأعمش موقوفًا عليه من قوله!، فالأعمشُ ـ كما قاله السخاوي في «المقاصد» (٣٦٥)، و«الأجوبة المرضية» ١: ٣٧٠ ـ: «يَجِلُّ عن مثله، فقد كان رحمه الله زاهدًا ناسكًا تاركًا للدنيا ...»، وينظر كلام الأخ الدكتور خلدون الأحدب على هذا الخبر (الباطل) في كتابه «زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة» ٦: ٢٢ ـ ٢٦.

ثم إني رأيت الإمام الرافعي روى القصة في «التدوين» ٤: ١٧٢ بإسناد آخر إلى حماد بن سلمة، قال: قال لي شيخ من قريش: كنت عند الأعمش، فأُجْرِي ذكر الحسن بن عمارة، إلى آخر القصة، وفيها: أن الأعمش قال: حدثنا خيثمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، فذكره مرفوعًا، لا: عن ابن مسعود.

لكن راوي القصة في «التدوين» هو أبو عبد الله محمد بن أحمد الكاتب الملقّب بالمفجَّع، وهو شيعي غالٍ، له ترجمة في «معجم الأدباء» لياقوت ٥: ٢٣٣٦، و«الوافي بالوَفَيَات» للصفدي ١: ١٢٩، وسماه: محمد بن محمد، رواها عن الحسينِ ابنِ معاذ الأخفشِ، وله ترجمة عند الخطيب في «تاريخه» ٨: ٧٢١، ولم يذكر فيه شيئًا، إلا أنه روى من حديثه جواز السيدة فاطمة رضي الله عنها على الصراط، فترجم الذهبي في «الميزان» (١٩٦٥) حسينًا هذا، وذكر له الحديث وقال: أتى بمثل هذا الخبر الباطل، وتابعه ابن حجر في «اللسان» (٢٦١٠)، ولم يزد عليه شيئًا، ولا استدرك عليه.

يضاف إلى هذا: الشيخ القرشي المجهول الذي نقل عنه حماد بن سلمة، إن صحَّ السند إلى حماد.

فالإسناد غير نظيف، ويزداد ضعفًا جعله من رواية أبي هريرة لا ابن مسعود.

. . . .

[ش] ________________

«أُمِرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم»[١].

وكلُّها ضعيفة[٢].

من عرف نفسه فقد عرف ربه[٣].

[ت] ________________

(١) ذكره في «الدرر» (٣٤)، و«المقاصد» (١٨٠).

وهو في «الفردوس» للديلمي (١٦١١) من حديث ابن عباس، وقالا: سنده ضعيف، وزاد في «المقاصد» عن شيخه ابن حجر قال: «هو في «مسند» الحسن بن سفيان من حديث ابن عباس أيضًا، وسنده ضعيفٌ جداً...».

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٢٠٥٣) في ترجمة يحيى ابن الإمام مالك، عن أبيه مالك، عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

وأشار السخاوي إلى هذا المرسل، لكن في مطبوعته سقط، فيصحح من هنا، كما ذكر شواهد لصحة معناه.

(٢) تقدم تخريج كل واحد منها، ومنه يُعرف ما في هذه الكلية.

(٣) ذكره الشارح في «الدرر» (٣٩١)، والسخاوي في «المقاصد» (١١٤٩).

ولعل أقدم من نسب هذا القول وجعله مرفوعًا، هو أبو زيد الدَّبوسي (ت٤٣٠) رحمه الله، في «تقويم أصول الفقه» ٣:٥٤٦، فردَّ عليه أبو المظفر السمعاني (ت٤٨٩) رحمه الله في «القواطع» ٢:٨٣٧ بشدّة، وأنه من كلام يحيى بن معاذ الرازي (ت ٢٥٨) رحمه الله، ووافقه الزركشي في «التذكرة» ص ١٢٩، والشارحُ في «الدرر»، وفي «الحاوي» ٢:٢٣٨: «القول الأشبه في: مَن عرف نفسه فقد عرف ربّه»، والسخاويُّ، وغيرُهم ممن ألَّف بعدُ في الأحاديث الدائرة على الألسن.

. . . .

[ش] ———————

كنت كنزاً لا أُعرَف[١].

الباذنجان لما أُكِل له[٢].

يوم صومكم يوم نحركم[٣].

من بشَّرني بـ[خروج] آذار بشّرته بالجنة[٤].

وكلها باطلة لا أصل لها.

وكتابنا الذي أشرنا إليه كافلٌ ببيان هذا النوع من الأحاديث والآثار والموقوفات بياناً شافياً، ولله الحمد.

[ت] ———————

(١) نعم، لا أصل له. قاله في «الدرر المنتثرة» (٣٢٨)، و«المقاصد» (٨٣٨)، وغيرهما.

وممن نفاه من السادة الصوفية: السيد عبد العزيز الدباغ، كما في «الإبريز» ١١١:١، وإن كان غيره منهم يُثبتُه.

(٢) قاله في «الدرر» (١٤٧)، و«المقاصد» (٢٧٩).

(٣) قاله في «الدرر» (٤٦١)، و«المقاصد» (١٣٥٥)، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي نَقَل ابن الصلاح في «المقدمة» ص ٢٣٩ عن الإمام أحمد بطلانها، وهو باطل، سواء سلَّمنا بالنقل عن الإمام أم لا، وينظر لزامًا ما كتبته حول كلمة الإمام أحمد في التعليق على «مصنف ابن أبي شيبة» (٩٩١٦).

(٤) ما بين المعقوفين من «موضوعات» ابن الجوزي، ولم يذكر الشارح ولا السخاوي هذا الحديث في كتابيهما، وهو أحد الأحاديث الأربعة أيضًا، وهذا باطل كذلك، وينظر «النكت الوفية» ٤٤٨:٢.

ومنه : المتواترُ، المعروفُ في الفقه وأصوله، ولا يذكره المحدثون، . . . .

[ش] ―――――――――

(ومنه) أي: من المشهور: **(المتواترُ، المعروفُ في الفقه وأصوله، ولا يذكره المحدثون)** باسمه الخاصِّ المشعرِ بمعناه الخاص، وإن وقع في كلام الخطيب[1]، ففي كلامه ما يُشعر بأنه اتَّبع فيه غير أهل الحديث، قاله ابن الصلاح[2].

قيل[3]: وقد ذكره الحاكم، وابن عبد البرِّ، وابن حزم.

وأجاب العراقي[4]: بأنهم لم يذكروه باسمه المشعر بمعناه، بل وقع في [ت] ―――――――――

(١) في «الكفاية» ص ١٦.

(٢) في «المقدمة» ص ٢٤١.

(٣) حكاه العراقي في كتابَيْه «التقييد والإيضاح» ١:٧٧٥، و«شرح الألفية» ص ٣٢١، وينظر كلام الحاكم في «المعرفة» ص ٢٢٠، و«المستدرك» عقب حديث (٥٨٤٣)، وليس صريحًا بالمعنى الاصطلاحي، وكلام ابن عبد البر في «التمهيد» ١١:١٣٧، ١٧:٣٠٧، وهو كالصريح في المراد، وكذلك جاء كلام ابن حزم في مقدمة «المحلَّى» ١:٧ (٩)، ثم ٢:٨٣ (٢١٢)، و«الإحكام» ١:١٠٢، وينظر أيضًا كتابه «الفِصَل» ٢:٢١٩.

(٤) في كتابيه المذكورين، وحاصل جوابه: أن الأئمة الثلاثة المذكورين لم يتناولوا الحديث بحثًا وتقعيداً له، إنما وردت كلمة: تواتر، ومتواتر، في ثنايا كلامهم.

وفيه: أن ابن حزم تناول بحث المتواتر في كتابه «الإحكام» ١:١٠٢ إلى أول صفحة ١٠٦، وردّ وناقش، على عادته رحمه الله، لكنه أتى بما لم تأت به الأوائل والأواخر، فقال: «تقول: إذا جاء اثنان فأكثر من ذلك، وقد تيقَّنّا أنهما لم يلتقيا، ولا دَسَّسا، ولا كانت لهما رغبة فيما أخبرا به، ولا رهبة، .. فهو خبر صدق يَضطَّر بلا شك مَن سمعه إلى تصديقه، ويقطع على غيبه»!.

=

وهو قليل لا يكاد يوجد في رواياتهم، وهو ما نقله مَن يَحصُل العلم بصدقهم ضرورةً، عن مثلهم، من أوله إلى آخره.

[ش] ——————————

كلامهم: تَوَاتر عنه صلى الله عليه وسلم كذا، وأن الحديث الفلاني متواتر.

(وهو قليل لا يكاد يوجد في رواياتهم، وهو ما نقله مَن يَحصُل العلم بصدقهم ضرورةً)[1] بأن يكونوا جمعاً[2]، لا يمكن تواطؤهم على الكذب، **(عن مثلهم، من أوله)** أي: الإسناد **(إلى آخره)**.

ولذلك يجب العمل به من غير بحثٍ عن رجاله. ولا يعتبر فيه عدد معين في الأصح[3].

[ت] ——————————

وليس كل ما يَحكم عليه ابن حزم بالمتواتر والقطع هو بهذه الصفة، : اثنين عن اثنين، ولذلك أقول: لا بدّ من النظر في كلامه الطويل الذي قاله في كتابه الآخر: «الفِصَل» ٢: ٢١٩ فما بعدها.

(١) ضرورة: أي: اضطراراً، فالعلم الضروري: هو العلم الاضطراري، الذي يضطر الإنسان إلى تصديقه، والذي نسميه بلغتنا المعاصرة: العلم البَدَهي.

(٢) [قوله جمعاً : قال ابن قاسم في «شرح الورقات الكبير» : ولو فُسّاقاً وكفاراً، وأهلَ بلد واحد، وإن لم يكن لهم إمام معصوم، وإن لم يكثُروا بحيثُ لا يحويهم بلد، ولا يحصرهم عدد، وإن لم يدخل أهل الذلة ـ كذا ـ فيهم، زاد في «الصغير» : وأرقّاءَ، وإناثاً، وشَمِلت العبارة الصبيانَ المميِّزين. انتهى.

ثم رأيت في «بحر» الزركشي ما نصه ـ ٤ : ٢٣٥ ـ: قال سُلَيم الرازي في «التقريب» : لا يشترط في وقوع العلم بالتواتر صفات المحدثين ـ في المطبوع : المخبرين ـ، بل يقع ذلك بأخبار المسلمين والكفار، والعدول والفساق، والأحرار والعبيد، والكبار والصغار إذا اجتمعت الشروط. انتهى.] .

(٣) إنما الأمر تابع لقناعة الباحث المتتبِّع لطرق الحديث، بشرط أهليته العلمية، =

. . . .

[ش] ————————

قال القاضي الباقلاني: ولا تكفي الأربعة، وما فوقها صالح، وتوقَّف في الخمسة[١].

وقال الإصْطَخْري: أقله عشرة، وهو المختار[٢]، لأنها أول جموع الكثرة، وقيل: اثنا عشر، عدةَ نقباء بني إسرائيل[٣]، وقيل: عشرون[٤]، وقيل:

[تَ] ————————

وهذه القناعة من المتأهل تغني عن هذين الشرطين: حال الرجال الرواة، وعددهم، وكلَّما كانوا ثقات أو أقرب إلى الثقة، اكتفينا بعدد أقل، وكلما اشتد ضعفهم، تطلّبنا عدداً زائداً، وانظر ما يأتي قريبًا.

(١) ينظر كتابه «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل» ص ٤٣٩، وليس فيه توقُّفه في الخمسة.

(٢) هذه الجملة من كلام الشارح، رحمه الله، والله أعلم، والمراد: عشرة من الصحابة يُروى الحديث عنهم.

وعلى هذا القول بنى كتابه في الأحاديث المتواترة، ولئن سُلِّم هذا في جُلّ أحاديث كتابه، فإنه لا يستقيم في بعضها، لضعفِ كثيرٍ من طرق العشرة، وبعضٌ يسيرٌ من أحاديثه لم يتمَّ له ذكر العشرة.

ومما ينبغي التنبيه إليه: أن الوقوف عند عدد معيَّن ـ كالعشرة مثلاً ـ، لا يصح، نبَّه إليه الحافظ في عدة مواضع، منها قوله في «الفتح» ١ :٢٠٣: «العدد المعين لا يشترط في المتواتر، بل ما أفاد العلمَ كفى، والصفاتُ العلية في الرواة تقوم مقام العدد وتزيد عليه»، وهذا المعنى من قبيل ما قلته قبل أسطر: إن الأمر تابع لقناعة الباحث المتأهّل.

(٣) [المبعوثين لتبليغ دين موسى عليه السلام وتواتره.] .

(٤) [لقوله : ﴿إن يكن منكم عشرون..﴾ الآية [الأنفال : ٦٥]، ووجه

=

وحديث «مَنْ كذب عليَّ متعمِّداً فليتبوأْ مقعده من النار» : متواتر ، . .

[ش] ——————

أربعون[١]، وقيل: سبعون[٢] عدةَ أصحاب موسى، وقيل: ثلاث مئة وبضعةَ عشر[٣]، عدةَ أصحاب طالوت، وأهل بدر، لأن كل ما ذُكر من العدد المذكور في الأدلة المذكورة أفاد العلم[٤].

(**وحديث «مَنْ كذب عليَّ متعمِّداً فليتبوأْ مقعده من النار» : متواتر**)[٥] قال ابن الصلاح: رواه اثنان وستون من الصحابة، وقال غيره: رواه أكثر من مئة نفس، وفي «شرح مسلم» للمصنف: رواه نحو مئتين[٦].

قال العراقي: وليس في هذا المتن بعينه، ولكنه في مطلق الكذب،

[تّ] ——————

التقريب : أنه فهم في الآية أن العشرين يفيد خبرهم العلمَ بالإسلام، ليصح القتال.] .

(١) [لقوله تعالى : ﴿يا أيها النبيُّ حسبُك الله ومن اتبعك من المؤمنين﴾ [الأنفال : ٦٤]، وقد رُوي أنهم كانوا أربعين، والنبي صلى الله عليه وسلم مأمور بتبليغ الأحكام، وشهرة الإسلام، فعلم أن الأربعين يكفي في التواتر.] .

(٢) [ليخبروا مَنْ عداهم، فعُلم حصول العلم بإخبارهم.] .

(٣) [عبارة إمام الحرمين ـ «البرهان» (٤٩٥) ـ : وثلاثة عشر.] .

(٤) [أي : بدعوى قائله، وإلا فمن تأمل استدلال القائلين ظهر له أن دليله لا يفيد دعواه، وأن منعها متوجِّه لم ينهض دليل على دفعه، كما هو محقق في كتب الأصول.] .

(٥) بل كان هذا الحديث ـ والحمد لله ـ أشدّ أحاديث السنة المطهرة تواترًا، عنوانًا على سلامتها وطهارتها من الكذب والدَّخيل.

(٦) «المقدمة» ص ٢٤٣، و«التقييد والإيضاح» ١:٧٩٦، و«شرح الألفية» ص ٣٢٣، و«شرح مسلم» ١:٦٨.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــ

والخاصُّ بهذا المتن رواية بضعةٍ وسبعين صحابياً[١]:

العشرة المشهود لهم بالجنة[٢].

[ت] ـــــــــــــــــــــ

(١) نحو هذا في «التقييد والإيضاح» ١:٨٠٥ ـ ٨٠٦.

(٢) ١ ـ أبو بكر الصديق: «الأوسط» للطبراني (٢٨٣٨)، وأبو يعلى (٧٣).

٢ ـ عمر بن الخطاب: أحمد ١:٤٦ ـ ٤٧، وأبو يعلى (٢٥٩، ٢٦٠).

٣ ـ عثمان بن عفان: أحمد ١:٦٥ ، ٧٠، والضياء في «المختارة» (٣٨٤، ٣٨٥)، والإسناد إليه صحيح، كما قاله الحافظ في «الفتح» ١:٢٠٣ السطر ٥، لا كما قاله بعد ١:٢٠٤ السطر الأول.

٤ ـ علي بن أبي طالب: البخاري (١٠٦)، ومسلم ١:٩ (١).

٥ ـ طلحة بن عبيد الله: الضياء في «المختارة» (٨٣٥)، وأبو يعلى (٦٣١).

٦ ـ الزبير بن العوام: البخاري (١٠٧).

٧ ـ سعد بن أبي وقاص: «تاريخ بغداد» ٣:٢٦٣، و«جزء طرق حديث: من كذب عليّ» للطبراني (٦)، وعزاه الشارح في «قطف الأزهار» (١) إلى «جزء يوسف ابن خليل» فرمز له (خل).

٨ ـ سعيد بن زيد: «المختارة» (١٠٨٧، ١٠٨٨)، وأبو يعلى (٩٦٦)، والطبراني في جزئه «طُرق حديث: من كذب عليّ» (٣٣).

٩ ـ عبد الرحمن بن عوف: رواه ابن الجوزي في مقدمة «الموضوعات» (٧٠) من طريق ابن مردويه، وعزاه في «قطف الأزهار» إلى «جزء يوسف بن خليل».

١٠ ـ أبو عبيدة ابن الجراح: رواه الطبراني في جزئه (٣٤)، وعنه أبو نعيم، ومن طريق أبي نعيم: الضياء المقدسي في «المختارة» (١٢٢٥)، وهو في «تاريخ أصبهان» =

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

أسامة: قا[١].

أنس بن مالك: خ م[٢].

أوس بن أوس: طب[٣].

البراء بن عازب: طب[٤].

بُريدة: عد[٥].

جابر بن حابس: نع[٦].

جابر بن عبد الله: هـ[٧].

[تـ] ـــــــــــــــــــــــ

١: ٢٢٩ من وجه آخر.

(١) (قا): أي: ابن قانع في «معجم الصحابة»، ولم أره في طبعتيه، وهو في «المعجم الكبير» للطبراني ١ (٤٢٦)، وجزئه في «طرق حديث: من كذب عليّ» (٧٠).

(٢) البخاري (١٠٨)، ومسلم ١: ١٠ (٢).

(٣) «المعجم الكبير» ١ (٥٩١)، و«طرق هذا الحديث» (١٤٩) بنحوه.

(٤) الطبراني في «الأوسط» (٨١٨٣)، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» (٣٤)، وفي «معرفة الصحابة» له (٢٩٧٤).

(٥) «الكامل» ٥: ١١ (٩١٢)، والطبراني في «طرق هذا الحديث» (١٧٤).

(٦) «نع» أي: أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٥٤١)، والطبراني في «طرق هذا الحديث» (١٧٤).

(٧) رمز له الشارح في النسخ رمز مسلم، وليس فيه، إلا نسخة ج، ح، فرمز =

. . . .

[ش] ——————

حذيفة بن أَسِيد: طب[١].

حذيفة بن اليمان: طب[٢].

خالد بن عُرْفُطة: حم[٣].

رافع بن خَديج: طب[٤].

زيد بن أرقم: حم[٥].

[تَ] ——————

له: هـ، وهو عند ابن ماجه (٣٣)، وليس في و، ط أيَّ رمز، وهو في «مصنَّف» ابن أبي شيبة (٢٦٧٧٥)، والدارمي (٢٣١)، و«مستخرج أبي نعيم» (٢٥).

(١) الرمز من ج، ولا شيء في غيرها، ولم أره في معاجم الطبراني الثلاثة، ولا في جزئه الخاص بطرق هذا الحديث، وعزاه في «قطف الأزهار» إلى جزء يوسف بن خليل في طرق هذا الحديث، وعزاه في «الجامع الصغير» (٨٩٩٣) إلى جزء ابن صاعد في طرق هذا الحديث أيضًا.

(٢) هو في «الأوسط» (٥٦٠٧)، لا «الكبير»، وفي جزئه الخاص بطرق هذا الحديث (٩١)، وهو في «مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم» (٣٧).

(٣) أحمد وابنه عبد الله ٥:٢٩٢، عن ابن أبي شيبة، وهو في «مسنده» (٨٦٩)، و«مصنفه» (٢٦٧٦٧)، وينظر تخريجه هناك.

(٤) «المعجم الكبير» للطبراني ٤ (٤٣٧٧، ٤٤١٠)، وفي «جزئه الخاص» (١٤٧).

(٥) أحمد ٤:٣٦٦ ـ ٣٦٧، وهو في «مصنف» ابن أبي شيبة (٢٦٧٨٠)، وينظر تخريجه هناك.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــ

زيد بن ثابت: خل[(١)].

السائب بن يزيد: طب[(٢)].

سعد بن المِدْحاس: خل[(٣)].

سَفينة: عد[(٤)].

سَلْمان بن خالد الخزاعي[(٥)].

سلمان الفارسي: قط[(٦)].

سلمة بن الأكوع: خ[(٧)].

[ت] ـــــــــــــــ

(١) عزاه إلى «جزء يوسف بن خليل» وهو غير مطبوع، وهو في «موضوعات» ابن الجوزي (١٢٢) من طريق ابن مردويه.

(٢) «المعجم الكبير» ٧(٦٦٧٩)، و«طرق هذا الحديث» له (١٣٧).

(٣) عزاه إلى «جزء يوسف بن خليل»، مع أنه في «المعجم الكبير» للطبراني ٦(٥٥٠٢)، وهو في «جزئه الخاص» (١٧٥). وتحرف «المدحاس» في و، ك إلى: المرجاس.

(٤) «الكامل» ٢: ٢٢٩ (٢٩٧).

(٥) لم يخرجه، وهو في الطبراني «الكبير» ٦ (٦٢١٥)، وعزاه في «قطف الأزهار» إلى أبي نعيم، وفي «المعرفة» له (٣٣٦١) طرفه الأول.

(٦) عزاه إلى الدارقطني، وصرّح في «تحذير الخواص» ص ١١١ (٧٦) أنه في «الأفراد»، ولم أره في طبعتيه، ورأيته في «المؤتلف» له ٢:٦٥٣، وهو في «المعجم الكبير» للطبراني ٦ (٦٢٦٣)، و«جزئه الخاص» (١٦٧)، و«تاريخ بغداد» ٩:٢٩٧.

(٧) البخاري (١٠٩).

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــــ

صهيب بن سنان: طب[١].

عبد الله بن أبي أوفى: قا[٢].

عبد الله بن زُغْب: نع[٣].

ابن الزبير: قط[٤].

ابن عباس: طب[٥].

ابن عمر: حم[٦].

ابن عمرو: خ[٧].

[ت] ـــــــــــــــــــــــــ

(١) «المعجم الكبير» ٨ (٧٣٠٢)، وهو في «المستدرك» (٥٧١٢)، و«مصنف» عبد الرزاق (٤٤٥)، ومن طريقه: الطبراني في «جزئه الخاص» (١٣٤).

(٢) عزاه إلى «معجم الصحابة» لابن قانع، ولم أره فيه، في طبعتيه، لكن رواه من طريق ابن قانع: ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٦٩).

(٣) رواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤٦١٩)، وهو في «جزء الطبراني الخاص» (١٧٠).

(٤) «أطراف الغرائب والأفراد» (٣٥٣٠).

(٥) عزاه إلى الطبراني، وهو في «الكبير» ١٢(١٢١٩٤)، و«جزئه الخاص» (٥٥)، مع أنه عند الترمذي (٢٩٥١) وقال: حديث حسن.

(٦) «مسند» أحمد ٢:٢٢، ١٠٣، ١٤٤، و«مستخرج أبي نعيم» (٢٣)، و«مصنف» ابن أبي شيبة (٢٦٧٦٩).

(٧) البخاري (٣٢٧٤).

. . . .

[ش] ———————————

ابن مسعود: ت ن[١].

عتبة بن غزوان: طب[٢].

العُرس بن عَميرة: طب[٣].

عفان بن حبيب: ك[٤].

[تـ] ———————————

(١) الترمذي (٢٢٥٧) وقال: حسن صحيح، وطرفه الأول عند النسائي (٩٨٢٨) وليس فيه محل الشاهد، وابن ماجه (٣٠)، وهو في «مصنف» ابن أبي شيبة (٢٦٧٦٢).

(٢) الطبراني في «الكبير» ١٧ (٢٨٨)، و«جزء طرق هذا الحديث» له (١٧٢)، ورواه الحاكم (٥١٤١).

(٣) الطبراني في «الكبير» ١٧ (٣٤٦)، و«جزء طرق هذا الحديث» له (١٥٦)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» عن الطبراني (٥٥٦٤).

(٤) عزاه إلى الحاكم، وذكره الشارح نفسه في «الجامع الصغير» في آخر المخرِّجين، وقيَّده: الحاكم في «المدخل»، لكنه في «قطف الأزهار» ذكره في الأول عقب عزوه إلى أصحاب الكتب الستة، فأوهم أنه في «المستدرك»، فهذا شأن تقديم «المستدرك» على غيره.

وعلى كل، فلم أجده في «المدخل إلى الصحيح»، ولا في «المدخل إلى الإكليل»، ولا في غيرهما للحاكم، وقد رواه ابن الجوزي في مقدمة «الموضوعات» (١٩٦) عن زاهر الشحامي، عن البيهقي، عن الحاكم بإسناده إلى داود بن عفان بن حبيب، فذكره مرفوعًا، وقد ذكر الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» ١:١٦٤ (٥٥): داود بن عفان بن حبيب بين المجروحين المتهمين، وقال: لا تحل الرواية عنه، =

. . . .

[ش] ______________

عقبة بن عامر: حم[1].

عمار بن ياسر: طب[2].

عمران بن حصين: بز[3].

عمرو بن حُريث: طب[4].

عمرو بن عَبَسة: طب[5].

عمرو بن عوف[6].

[تَ] ______________

وكذلك قال ابن حبان في «المجروحين» ١:٢٩٢.

ومما يحسن التنبيه إليه: أن هذا الرجل سُمِّي في مطبوعة «قطف الأزهار المتناثرة»: عمار بن حبيب، فليصحح.

(١) أحمد ٤:١٥٦، ٢٠١، وهو عند ابن حبان (١٠٥٦، ٥١٣٦).

(٢) عزاه إلى الطبراني، وقيَّده الهيثمي ١:١٤٦ بـ«المعجم الكبير»، ومسند عمار لم يطبع، وهو في «جزئه» الخاص بهذا الحديث (٤٩)، وهو عند أبي يعلى (١٦٣٦) أيضًا.

(٣) «مسند البزار» (٣٦١٢)، وهو في «المعجم الكبير» للطبراني ١٨(٤٤٢).

(٤) عزاه إلى الطبراني، وقيَّده الهيثمي ١:١٤٦ بـ«المعجم الكبير»، ومسنده غير مطبوع، لكنه في «الجزء الخاص بطرق هذا الحديث» (١٣٨).

(٥) كذلك قيّده الهيثمي ١:١٤٦ بـ«المعجم الكبير»، ومسنده غير مطبوع أيضاً، وهو في «الجزء الخاص» (١٣٩).

(٦) لم يعزه إلى مخرّج، وهو عند ابن الجوزي (١٥٦) من طريق ابن مردويه.

. . . .

[ش] ———

عمرو بن مرة الجُهني: طب[١].

قيس بن سعد بن عُبادة: حم[٢].

كعب بن قطبة: خل[٣].

معاذ بن جبل: طب[٤].

معاوية بن حَيْدة: خل[٥].

معاوية بن أبي سفيان: حم[٦].

المغيرة بن شعبة: نع[٧].

[ت] ———

(١) عزاه الهيثمي ١٤٦:١ إلى المعجمين «الكبير» و«الأوسط»، ومسند عمرو ليس في المطبوع من «المعجم الكبير»، وهو في «الأوسط» (٣٦٨٦)، وفي «الجزء الخاص» (١٥٢).

(٢) «المسند» ٤٢٢:٣، و«مسند» أبي يعلى (١٤٣٦).

(٣) عزاه إلى «جزء يوسف بن خليل»، وهو في «جزء الطبراني» أيضًا (١٧٣).

(٤) «المعجم الأوسط» (١٢٠٢)، وهو في «الروض البسام» (٨٧٥).

(٥) «جزء يوسف بن خليل»، وهو في «المدخل إلى الصحيح» للحاكم ١٢٧:١.

(٦) «المسند» ١٠٠:٤، و«المعجم الكبير» للطبراني ١٩(٩٢٢).

(٧) عزاه إلى أبي نعيم، وهو في «مستخرجه على صحيح مسلم» (٦٦، ٦٩)، وعزاه في «الجامع الصغير» إلى الطبراني في «الكبير»، وهو فيه ٢٠ (٩٧٤)، وهذا عجيب من الإمام السيوطي المشهور باستحضاره لمتون السنة عامة، ومتون الكتب الستة خاصة، وهو الذي عزا هذا الحديث في «قطف الأزهار»، و«تحذير الخواص»
=

. . . .

[ش] ——————

المنقَّع التميمي: خل[١].

نُبَيط بن شَرِيط: طب[٢].

[تَ] ——————

ص ٧٩(٥) إلى البخاري (١٢٩١)، وإلى مسلم ١ :١٠ (٤٠)، فكيف يعزوه إلى ما تقدم!!.

وجلَّ من لا يسهو ولا يغفل، وهذه دروس وعبر، فلا انتقاص ولا تطاول، ولا بدَّ من مراجعة الأصول.

(١) عزاه إلى «جزء يوسف بن خليل» ومثله في «قطف الأزهار»، ولم يذكره في «الجامع الصغير»، وعزاه في «تحذير الخواص» ص ١٠٢ (٥٥) إلى ابن سعد ٦ :١٧٢، ٩ :٦١، والطبراني في «الكبير» ٢٠ (٧١٢)، وفي «جزئه الخاص» (١٥٩).

قلت: وهو في «التاريخ الكبير» للبخاري ٨ (٢١٢٤)، وابن أبي خيثمة: السفر الثاني (٢٣٢٠)، بمثل طريق ابن سعد، والطبراني.

وبهذا التخريج الموجز يستدرك على ابن حبان كلامه في «الثقات» ٧: ٣٢٦ ترجمة: فَزَع الراوي عن المقنَّع، أو: المنقع، وانظر هذين الموضعين من «الإصابة»، وقد نَسَب ابن سعد في الموضعين المنقع إلى جدِّه العاشر: زيد مناة.

ومما يذكر ليستفاد: أن الدارقطني قال في ترجمة فَزَع، والمنقع من «المؤتلف والمختلف» ٤: ١٨١٨، ٢١٢٤: له رواية فيمن كذب عليّ، أما ابن ما كولا ـ ومصدره هو الدارقطني ـ فعبارته: راوي: من كذي علي، فأوهم أن لفظ حديثه وروايته: من كذب عليّ، أما لفظ الدارقطني فأفاد أن روايته في مطلق تحريم الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الصواب، فحديثه: «ألاَ إني لا أُحِلُّ لهم أن يكذبوا عليّ» قاله ثلاثاً.

(٢) هو في «المعجم الصغير» للطبراني (٦٧).

. . . .

[ش] ——————

واثلة بن الأسقع: عد[١].

يزيد بن أسد: قط[٢].

يعلى بن مرة: مي[٣].

أبو أمامة: طب[٤].

أبو الحمراء[٥].

أبو ذر[٦].

أبو رافع: قط[٧].

[ت] ——————

(١) ابن عدي ١:٥١، وعزاه في «تحذير الخواص» ص ١٠٤، ١٠٥، (٦٠، ٦١)، إلى «المدخل إلى الصحيح» للحاكم ١:١٢٦، وابن عساكر ٣٧:٢٤٥، وهو في «مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم» (٢٦، ٢٧)، والطبراني «الكبير» ٢٢ (١٧١).

(٢) «أطراف الغرائب والأفراد» (٤٤٩٧).

(٣) «سنن الدارمي» (٢٣٤).

(٤) «المعجم الكبير» ٨ (٧٥٩٩).

(٥) لم يعزه إلى أحد هنا، وعزاه في «قطف الأزهار» إلى «جزء يوسف بن خليل»، ولم يذكره ابن الجوزي في مقدمة «الموضوعات»، ولا الشارح في «الجامع الصغير».

(٦) عزاه في «قطف الأزهار» إلى «جزء يوسف بن خليل»، وهو في «جزء الطبراني الخاص» (١٧١).

(٧) عزاه إلى الدارقطني، وقال في «تحذير الخواص» ص ١٠٤ (٥٩): «في =

. . . .

[ش] ــــــــــــــــ

أبو رِمْثة: قط[١].

أبو سعيد الخدري: حم[٢].

أبو قتادة: هـ[٣].

أبو قِرْصافة: عد[٤].

أبو كبشة الأنماري: خل[٥].

أبو موسى الأشعري: طب[٦].

[ت] ــــــــــــــــ

الأفراد» ولم أره فيه ـ في طبعتَيْه ـ، لكنه في «العلل» له ٧:٤٧ (بعد ١٢٠٢)، وهو في «الضعفاء» للعقيلي ٤(١٦١٤).

(١) «أطراف الغرائب والأفراد» (٤٧٢٦).

(٢) عزاه إلى أحمد، وهو في «المسند» ٣:٣٩، مع أنه في «صحيح» مسلم ٤:٢٢٩٨ (٧٢)!.

(٣) «سنن» ابن ماجه (٣٥) عن ابن أبي شيبة، وهو في «مصنَّفه» (٢٦٧٦٨).

(٤) ابن عدي ١:٥٧، وهو في «الكبير» للطبراني ٣ (٢٥١٦).

(٥) عزاه هنا وفي «قطف الأزهار» إلى «جزء يوسف بن خليل»، وعزاه في «تحذير الخواص» ص ١٠٤ (٥٧) إلى «الضعفاء» للعقيلي في ترجمة عبد الرحمن بن حَجْوة (٩٢٤).

(٦) «المعجم الأوسط» (٥٧٥٩)، ومسند أبي موسى من «المعجم الكبير» غير مطبوع.

. . . .

[ش] ———————

أبو موسى الغافقي: حم[١].

أبو ميمون الكردي: طب[٢].

أبو هريرة: هـ[٣].

والد أبي العُشَراء الدارمي: خل[٤].

والد أبي مالك الأشجعي: بز[٥].

[تـ] ———————

(١) أحمد ٤: ٣٤، وهو في «المستدرك» أيضًا (٣٨٥)، وأبعد الشارح رحمه الله في عزوه في «الجامع الصغير» إلى مقدمة «موضوعات» ابن الجوزي!، ولم يستدرك هذا عليه المناوي، ولا صاحب «المداوي»، ولا صاحب «صحيح الجامع الصغير وزياداته».

(٢) أبو ميمون الكردي، والأَوْلى أن يقال: والد ميمون الكردي، وحديثه في «المعجم الأوسط» (٦٢١٣).

(٣) عزاه إلى ابن ماجه، وهو فيه (٣٤)، ولفظه: «من تقوّل عليّ ما لم أقلْ فليتبوّأ مقعده من النار»، ولو أنه ذكر لفظه وقَصَر العزو عليه لكان وجيهًا، لكنه أطلق مقتصراً على ذكر اسم الصحابي، مع أن البخاري (١١٠، ٦١٩٧)، ومسلمًا ١: ١٠ (٣) رويا لأبي هريرة الحديث باللفظ الأول: «من كذب عليّ متعمداً فليبتوأ مقعده من النار».

(٤) كذلك اقتصر رحمه الله على عزوه إلى «جزء يوسف بن خليل» في «تحذير الخواص» ص ١١٨ (٩٥)، و«قطف الأزهار»، وهو آخرُ حديث رواه تمّام الرازي في جزئه «حديث أبي العشراء الدارمي».

(٥) أبو مالك: اسمه سعد بن طارق بن أَشْيَم الأَشجعي، ووالده طارق، صحابي. وحديثه في «مسند البزار» (٢٧٧٤)، وهو عند الطبراني في «الكبير» ٨

=

. . . .

[ش] ________________

عائشة: قط[1].

أم أيمن: قط[2]. رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

وقد أعلمتُ على كل واحد رمز مَن أخرج حديثه من الأئمة. فـ: «حـم» في

[تَ] ________________

(٨١٨١)، و«المختارة» للضياء (١١٣).

(١) عزاه إلى الدارقطني، ولم أره، وعزاه في «الجامع الصغير» إلى ابن عساكر، وهو فيه ١٤: ٣٦٠، وعزاه في «قطف الأزهار» إلى «جزء يوسف بن خليل» فقط، وزاد عليه في «تحذير الخواص» ص ١١٦ (٨٨)، فعزاه إلى «جزء يحيى بن صاعد»، و«موضوعات» ابن الجوزي، وهو فيه (٢٠٥) من طريق ابن صاعد.

(٢) أطلق عزوه إلى الدارقطني هنا وفي «تحذير الخواص» ١١٦ (٨٩)، لكن قيَّده في «قطف الأزهار» و«الجامع الصغير» بكتابه «الغرائب والأفراد» ولم أر فيه شيئًا، نعم، هذا رواه ابن الجوزي في «موضوعاته» (٢٠٧) من طريق الدارقطني.

فهؤلاء خمسة وسبعون صحابيًا رضي الله عنهم، رووا هذا الحديث، وفيهم العشرة المبشرون بالجنة، وتقدمت الرواية عنهم أول هذا التخريج. وعند ابن الجوزي في مقدمة «الموضوعات» زيادة على الخمسة والسبعين.

وفي «فتح الباري» ١: ٢٠٣، و«فتح المغيث» ٣: ٣٩٨ فوائد حول هذا الحديث، ومَن اعتنى مِن الأئمة بحصر رواته من الصحابة، ومن جمع طرقه في كتاب معين، وأَخَذ عنهما السيد محمد بن جعفر الكتاني في «نظم المتناثر»، وهو الحديث الثاني في كتابه.

ويزاد على من جمع طرقه في كتاب خاص: الزَّبيدي، ذكر ذلك في آخر مقدمة كتابه «لقط اللآلئ المتناثرة».

لا حديثُ: «إنما الأعمال بالنيات».

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

«مسنده» لأحمد، و«طب» للطبراني[١]، و«قط» للدارقطني[٢]، و«عد» لابن عدي في «الكامل»، و«بز» لمسند البزار، و«قا» لابن قانع في «معجمه»، و«خل» للحافظ يوسف بن خليل في كتابه الذي جمع فيه طرق هذا الحديث[٣]، و«نع» لأبي نعيم، و«مي» لمسند الدارمي، و«ك» لمستدرك الحاكم، و«ت» للترمذي، و«ن» للنسائي، و«خ، م» للبخاري ومسلم.

(**لا حديثُ: «إنما الأعمال بالنيات»**) أي: ليس بمتواتر كما تقدم تحقيقه في نوع الشاذ[٤].

تنبيهان:

الأول: قال شيخ الإسلام[٥]: ما ادعاه ابن الصلاح من عِزَّة المتواتر، وكذا

[تَ] ـــــــــــــــــــــــ

(١) في أي معجم كان: الكبير أو غيره، أو جزئه الخاص الذي أفرده لهذا الحديث.

(٢) في «السنن» أو غيرها.

(٣) ترجم الذهبي ليوسف بن خليل في «السير» ٢٣: ١٥١، وأرّخ ولادته ووفاته (٥٥٥ ـ ٦٤٨)، رحمه الله تعالى وحلاَّه بقوله: «الإمام المحدث الصادق، الرحَّال النقَّال، شيخ المحدثين، راوية الإسلام»، وأصله دمشقي، ثم نزل حلب وتوفي فيها، وكنيته: أبو الحجاج، ونسبته: الدمشقي، فلذا اشتبه على السيد الكتاني في «نظم المتناثر» ص ٢٢، بأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي الدمشقي (٦٥٤ ـ ٧٤٢) رحمه الله، صاحب «تحفة الأشراف»، و«تهذيب الكمال»، فليصحح.

(٤) النوع الثالث عشر ٣: ٢٧٨.

(٥) في «شرح النخبة» ص ٤٢، وهكذا النقل الثاني والثالث اللذان بعده، وابن =

. . . .

[ش] ____________

ما ادعاه غيره من العدم: ممنوعٌ[1]، لأن ذلك نشأ عن قلّة الاطلاع على كثرة الطرق، وأحوال الرجال، وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على الكذب، أو يحصل منهم اتفاقاً[2].

[تَ] ____________

الصلاح في «المقدمة» ص ٢٤٣.

(١) لم يسمّ الحافظ قائلاً به، ونَسَب تلميذه السخاوي ٣:٤٠٧ هذا المذهب إلى ابن حبان والحازمي، وفيه نظر، إذْ تعليل الحافظ: أن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع، لا يتلاءم أبدًا مع واقع ابن حبان.

وأما قوله رحمه الله في مقدمة «صحيحه» ١:١٥٦ من «الإحسان»: «فأما الأخبار فإنها كلّها أخبار آحاد»: فإن هذا القول جاء منه في مقدمة نفيه للصورة (الخيالية) للحديث العزيز، ولا يريد الكلية التامة باستقصاء، بدليل قوله في ترجمة علي بن الحسن النَّسَوي في «المجروحين» ٢:١١٥: «الأخبار المتواترة أن النبي عليه الصلاة والسلام جاء وقد قدَّموا عبد الرحمن بن عوف صلاةَ الغداة ...»، والحديث أصله في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة: البخاري (١٨٢) ومواضع أخرى، ومسلم ١:٣١٧ (١٠٥)، وانظر طرقه في «تحفة الأشراف» (١١٤٩٥، ١١٥١٤)، والطرفُ الذي ذكره ابن حبان في رواية مسلم، فانظر قوله: «الأخبار المتواترة»، مع تسليمنا أن الخبر غير متواتر اصطلاحًا.

وأما الحازمي: فإنه نقل في «شروط الأئمة» ص١٣٣ كلام ابن حبان المشار إليه، وقال عنه: «هو أقرب إلى الصواب»، ولا علاقة له بالمتواتر أبدًا، وقد قال ص ١٤٤: «ثم الخبر منقسم إلى متواتر وآحاد»، ثم عرَّف كلاً منهما بما هو معهود، وبما يفيده من حصول العلم به، وبعدم حصوله.

(٢) [أي: من غيرقصد.].

. . . .

[ش] ________________

قال: ومِن أحسن ما يُقرَّر به كونُ المتواتر موجوداً وجودَ كثرةٍ في الأحاديث: أن الكتبَ المشهورةَ المتداولةَ بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً، المقطوعَ عندهم بصحة نسبتها إلى مؤلفيها، إذا اجتمعتْ على إخراج حديثٍ، وتعددتْ طرقه تعدداً تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب، أفاد العلمَ اليقينيَّ بصحته إلى قائله.

قال: ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير(١).

قلت: قد ألفتُ في هذا النوع كتاباً لم أُسبقْ إلى مثله سميته(٢): «الأزهار

[تَ] ________________

(١) قلت: من قال: إن الأحاديث المتواترة قليلة عزيزة، فهو على صواب، ومن قال: إنها كثيرة، فهو على صواب، ذلك أن الكثرة والقلة نسبية، فهي قليلة بالنسبة إلى جمهرة السنة الصحيحة، وهي كثيرة باعتبار مجموعها، فقد بلغتْ عدة مئات، كما سيأتي في التعليقة التالية.

(٢) **[أورد المؤلف في الكتاب المذكور : ما رواه عَشَرة من الصحابة فصاعداً، وذلك مئة حديث وأربعةَ عشَر حديثاً .]** .

وفي طبعة المكتب الإسلامي: مئة واثنا عشر حديثًا.

وأقول: طُبع «قطف الأزهار» بهذا الاسم، وطبع من قبلُ باسم «الأزهار المتناثرة»، وبلغ عدد أحاديثه (١١٢) حديثًا حسب مطبوعة المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٥هـ، لكن انظر ما سيأتي ص٥٠.

ثم، إن الشارح هنا سمى الكتاب الأصل: «الأزهار المتناثرة»، وسمى مختصره المطبوع «قطف الأزهار»، في حين أنه قال في مقدمة المختصر المطبوع: «جمعت كتابًا سميته: الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة، ... إلا أنه لكثرة ما فيه من =

. . . .

[ش] ______________

المتناثرة في الأخبار المتواترة»، مرتّباً على الأبواب، أوردتُ فيه كل حديث بأسانيدِ من خرّجه، وطُرُقه، ثم لخَّصته في جزء لطيف سميته «قطف الأزهار»، اقتصرت فيه على عزو كلّ طريقٍ لمن أخرجها من الأئمة، وأوردتُ فيه أحاديث كثيرة[1]، منها:

حديث الحوض من رواية نيِّف وخمسين صحابياً[2].

[ت] ______________

الأسانيد .. رأيت تجريد مقاصده في هذه الكراسة ..، وسميته: قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، ورتبته على الأبواب كأصله».

وممن ألَّف بعده وجَمَع المتواتر: تلميذه ابن طولون المتوفى سنة ٩٥٣، وسمى كتابه «الخيرات المتوافرة في بيان الأحاديث المتواترة» ولم يطبع.

ثم ألّف الزَّبيدي المتوفى سنة ١٢٠٥، كتابه «لقط اللآلئ المتناثرة»، وطبع، ذكر فيه واحدًا وسبعين حديثًا فقط.

ثم ألَّف شيخ مشايخنا السيد محمد بن جعفر الكتاني، المتوفى سنة ١٣٤٥، كتابه «نظم المتناثر»، وطبع في حياته، ثم صوِّر، ذَكَر فيه (٣١٠) حديثًا.

ثم عمل تلميذه الشيخ أحمد الصديق الغُمَاري المتوفى سنة ١٣٨٠، تذييلاً واستدراكًا عليه، وسمى كتابه «الإلمام بطريق المتواتر من حديث النبي عليه الصلاة والسلام»، لم يتم تأليفُه، ولم يُطبع القدر الذي كتبه منه.

(١) وأُحيل الأمثلة الآتية على كتاب الإمام السيوطي فقط.

(٢) «قطف الأزهار» ص ٢٩٧، ذكره عن خمسين صحابيًا، وقال الحافظ في «الفتح» ١١: ٤٦٩ في شرح الباب ٥٣ من كتاب الرقاق بعد كلام طويل: «فزادت العدَّة على الخمسين ...، وبلغني أن بعض المتأخرين أوصلها إلى رواية ثمانين صحابيًا».

. . . .

[ش] ___________

وحديث المسح على الخفين: من رواية سبعين صحابياً[١].

وحديث رفع اليدين في الصلاة: من رواية نحو خمسين[٢].

وحديث «نضّر الله امرأ سمع مقالتي»: من رواية نحو ثلاثين[٣].

وحديث «نزل القرآن على سبعة أحرف»: من رواية سبعة وعشرين[٤].

وحديث «من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة»: من رواية عشرين[٥].

وكذا حديث «كل مسكر حرام»[٦].

وحديث «بدأ الإسلام غريباً»[٧].

[تَ] ___________

(١) «قطف الأزهار» ص ٥٢، وسمَّى ثمانية وأربعين صحابيًا.

(٢) صفحة ٩٥، وسمَّى ثلاثة وعشرين صحابيًا، وهي في مطلق رفع اليدين: في الصلاة، والإحرام لها، وفي الركوع، والاعتدال منه، أي: الرفع من الركوع.

(٣) صفحة ٢٨، وسمَّى ١٦ صحابيًا، وسمَّى ابن منده ٢٤ صحابيًا، نقله عنه ابن حجر في «موافقة الخُبْر الخَبَر» ١:٣٦٣، وقال: «تتبَّعتُ طرقه فوقع لي أكثرها، وزيادة ستة، فأقتصر هنا على القوي منها»، فانظره، فكأنه عمدة الشارح بقوله: من رواية نحو ثلاثين.

(٤) صفحة ١٦٣، وسمَّى واحداً وعشرين منهم.

(٥) صفحة ٨٤، عن واحد وعشرين صحابيًا أيضًا.

(٦) صفحة ٢٢٩، وذكر خمسة عشر صحابيًا.

(٧) لم يذكره في «قطف الأزهار»، وذكره في «الجامع الصغير» (١٩٥١) من حديث ستة من الصحابة، وزاد عليه ابن رجب في شرح هذا الحديث أربعة، فتمَّت العشرة، وهو شرط الشارح، وأوصلهم السخاوي في «المقاصد» (٢٨٧) إلى ثمانية

=

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــــ

وحديث سؤال منكر ونكير[١].

وحديث «كلٌّ ميسَّر لِمَا خُلق له»[٢].

وحديث «المرء مع من أحب»[٣].

[ت] ــــــــــــــــــــــ

عشر صحابيًّا، ومرسلاً عن شريح بن عبيد.

(١) صفحة ٢٩٤، وسمَّى سبعة وعشرين صحابيًا، ونقل كلامه السيد الكتاني في «نظم المتناثر» ص ٣٥.

(٢) لم يذكره في «قطف الأزهار»، وقد رواه البخاري عن سيدنا عليّ، في مواضع، أولها (٤٩٤٥)، ومنها (٦٦٠٥)، وهنا شرحه الحافظ في كتاب القَدَر، وذكر جملة من رواياته وألفاظه، على كريم عادته، رحمه الله، فذكره من حديث جابر، وسُراقة بن مالك، وشُريح بن عامر الكِلابي، وابن عمر، وأبي هريرة، وأبي بكر الصديق، وعبد الله بن عَمْرو، فهؤلاء ثمانية، وذكره الهيثمي في «المجمع» ٧:١٨٦ ـ ١٨٧ من حديث هشام بن حكيم بن حزام، وعبد الله بن بُسْر، ثم في ٧:١٩٤ من حديث عمر، فهؤلاء أحد عشر صحابيًا، وتمَّ بهم شرط الشارح.

ولهذا الحديث الشريف ـ من حيث معناه ـ صلة وثيقة بحديث القبضتين من ذرية آدم، وقوله صلى الله عليه وسلم: «هؤلاء في الجنة ولا أبالي، وهؤلاء في النار ولا أبالي»، وقد ذكره الشارح في «قطف الأزهار» ص ١٨٥، ذِكرًا ولم يخرِّجه، وخرَّجه السيد الكتاني ص ١١٩ عن أحد عشر صحابيًا.

(٣) ذكره في «قطف الأزهار» ص ١٦٨، عن ثلاثة عشر من الصحابة، وهو الحديث المعروف بين المسلسلات بالأخذ باليد، وانظره قريباً ص ٧٧.

. . . .

[ش] ______________

وحديث «إن أحدكم لَيعملُ بعمل أهل الجنة»[(١)].

وحديث «بشِّر المَشّائين في الظُّلَمِ إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة»[(٢)].

كلها متواترة. في أحاديث جمَّةٍ أودعناها كتابنا المذكور[(٣)]، ولله الحمد.

الثاني: قد قَسَم أهل الأصول المتواتر إلى لفظيٍّ، وهو: ما تواتر لفظه، ومعنوي، وهو: أن يَنقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائعَ مختلفة تشترك في أمر، يتواتر ذلك القدر المشتَرك[(٤)]، كما إذا نقل رجلٌ عن حاتم

[تَ] ______________

(١) «قطف الأزهار» ص ١٥٩ عن ستة عشر صحابيًا.

(٢) «قطف الأزهار» ص ٨٧ عن ثلاثة عشر صحابيًا، ومرسلاً عن تابعيَّيْن.

(٣) إلا ما تقدم استثناؤه: «بدأ الإسلام غريبًا»، و«كل ميسَّر لما خُلق له»، ولعلهما سقطا من المطبوع؟ فقد تقدم قريباً ص ٤٦ قول الشيخ ابن العجمي أن الشارح ذكر في كتابه هذا ١١٤ حديثًا، وعلقت عليه أن الذي في المطبوع ١١٢ حديثًا، والله أعلم.

(٤) جاء على حاشية ز بخط مغاير لخط الناسخ: «قلت: وعندي فيه وقفة في أن يكون مثلُه من المتواتر المعنوي، بل هو أيضاً من المتواتر اللفظي»، فعلَّق عليه فضيلة العلامة الفقيه الحنفي مفتي دمشق الشيخ محمد عطاء الله الكَسْم (١٢٦٠ ـ ١٣٥٧) رحمه الله تعالى، فكتب: «قلت: لا توقف في كون ذلك ليس من المتواتر اللفظي، ولا من قَبيله، وإنما التوقف في قسمة المتواتر إلى لفظي ومعنوي، وجَعْلِ رفع اليدين في الدعاء من المعنوي، وكان الأولى قسمة المتواتر إلى حقيقي ومعنوي، ثم قسمة كلٍّ من المتواتر إلى قولي وفعلي، ويجعلُ من المتواتر الفعلي تواتراً معنوياً: حديث رفع اليدين في الدعاء. فتدبَّر، يظهر. محمد عطاء الدمشقي». وسماحة الشيخ أصله

=

. . . .

[ش] ———————

ـ مثلاً ـ أنه أعطى جَمَلاً، وآخرُ أنه أعطى فرساً، وآخر أنه أعطى ديناراً، وهلم جرًا، فيتواتر القدر المشترك بين أخبارهم، وهو الإعطاء، لأن وجوده مشترك في جميع هذه القضايا.

قلت: وذلك أيضاً يأتي في الحديث، فمنه ما تواتر لفظه، كالأمثلة السابقة، ومنه ما تواتر معناه، كأحاديثِ رفعِ اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم نحوُ مئةِ حديث، فيه رفع يديه في الدعاء، وقد جمعتها في جزء[1]، لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك فيها، وهو الرفع عند الدعاء، تواتر باعتبار المجموع[2].

* * * * *

[تَ] ———————

من مدينة حمص، وانتقل إلى دمشق، فلذلك يكتب: الدمشقي.

(١) كذا قال هنا رحمه الله، وقد طُبع، واسمه: «فضُّ الوعاء في أحاديث رفع اليدين في الدعاء»، قال في أوله: «وقع لنا في رفع اليدين نيِّف وأربعون حديثًا، فيها الصحيح والحسن والضعيف، من رواية بضع وعشرين من الصحابة ـ وسرد أسماءَ أربعة وعشرين صحابيًا ـ، ومن الأحاديث المرسلة ـ اثنان ـ، ومن فعل الصحابة والتابعين ـ ثلاثة ـ»، ثم ذكر كل حديث منها بإسناد مخرجه. وأشار إلى هذا في «حسن المحاضرة» ١ :٣٤١ وسماه: أربعون حديثًا في رفع اليدين في الدعاء.

(٢) على حاشية ك: «الحمد لله. ثم بلغ قراءة عليٍّ، كتبه مؤلفه لطف الله به. آمين».

النّوع الحادي والثّلاثون: الغريب، والعزيز

إذا انفرد عن الزهريِّ وشِبهه ممن يُجمع حديثه، رجلٌ بحديثٍ: سُمِّي غريباً، فإن انفرد اثنان أو ثلاثة: سمِّي عزيزاً، فإن رواه جماعة: سمِّي مشهوراً.

[ش] ______________

(النوع الحادي والثلاثون: الغريب[1]، والعزيز)

(إذا انفرد عن الزهريِّ وشِبهه ممن يُجمع حديثه) من الأئمة كقتادة (رجلٌ بحديثٍ سُمِّي غريباً، فإن انفرد) عنهم (اثنان أو ثلاثة سمِّي عزيزاً، فإن رواه) عنهم (جماعة سمِّي مشهوراً) كذا قال ابن الصلاح[2]، أخذاً من كلام ابن منده[3].

[تَ] ______________

(١) [وجه تسميته غريباً: أن الغريب من شأنه الانفراد عن أهله ومَن يعاشره، كما انفرد عن وطنه، وغريب الحديث [كذلك في الانفراد].].

«النكت الوفية» ٢:٤٣٨، وما بين المعقوفين منه.

(٢) «المقدمة» ص ٢٤٣.

(٣) [ابن مندَه: قال ابن خلكان ـ ٤ : ٢٨٩ ـ: بفتح الميم، والدال المهملة، بينهما نون ساكنة، وفي الآخر هاء ساكنة. انتهى، ووقع في «ألفية العراقي» هنا ما نصه:

وما به مطلقاً الراوي انفرَدْ فهو الغريب وابن منده فَحَدْ

قال السخاوي ـ ٣ : ٣٨٣ ـ: بالصرف للضرورة، فيحتمل أن ذلك بعد قلب الهاء الصحيحة التي هي كهاء ضميرِ الغائبِ هاءَ تأنيث كهاء طلحة، ويحتمل الصرف للضرورة مع بقائها هاءً صحيحة على حالها، فليحرر، فإن أصل هذه الكلمة ـ والله

=

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــــــ

وأما شيخ الإسلام[(١)] وغيره، فإنهم خصّوا الثلاثة فما فوقها بالمشهور، والاثنين بالعزيز، لعزَّته، أي: قوته بمجيئه من طريق آخر، أو لقلّة وجوده[(٢)].

قال شيخ الإسلام[(٣)]: وقد ادّعى ابن حبان أن رواية اثنين، عن اثنين: لا توجد أصلاً، فإن أراد رواية اثنين فقط، عن اثنين فقط: فمسلَّم[(٤)]، وأما صورة

[ت] ـــــــــــــــــــــــــــ

أعلم ـ بَنْدَهْ بالموحدة، ومعناها: العبد بالفارسية.].

وابن منده هذا: هو أبو عبد الله محمد بن إسحاق ابن منده (٣١٠ ـ ٣٩٥) رحمه الله، وقوله هذا رواه ابن طاهر في مقدمة كتابه «أطراف الغرائب والأفراد» ١:٢٨ ـ ٢٩ عن عبد الوهاب ابن منده، عن أبيه أبي عبد الله.

(١) في «شرح النخبة» ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٢) [من: عَزّ الشيء يعَزُّ، بفتح عين المضارع، عَزازة: إذا اشتدّ وقوي، ومنه: ﴿فعزّزنا بثالث﴾ [يس: ١٤]، أو من: عَزَّ يعِزّ، بكسر عين المضارع، عِزاً وعَزازة، إذا قلّ، بحيثُ لا يكاد يوجد، وجمع العزيز عِزاز، مثل: كريم وكرام. سخاوي ٣: ٣٨٥ ـ.].

(٣) في «شرح النخبة» ص ٤٦.

(٤) قال ابن حبان في مقدمة «صحيحه» ـ ١: ١٥٦ من «الإحسان» ـ: «فأما الأخبار: فإنها كلها أخبار آحاد، لأنه ليس يوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر من رواية عدلين، روى أحدهما عن عدلين، وكل واحد منهما عن عدلين، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما استحال هذا وبطل، ثبت أن الأخبار كلها أخبار آحاد، وأن من تنكَّب عن قبول آخبار الآحاد، فقد عمد إلى ترك السنن كلها، لعدم وجود السنن إلا من رواية الآحاد».

وتصرَّف الحافظ في حكايته بقوله: إن أراد رواية اثنين عن اثنين، والصواب أن =

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــ

العزيز التي حرَّرناها[١] فموجودة، بأنْ لا يرويه أقلُّ من اثنين، عن أقل من اثنين[٢].

[تَ] ـــــــــــــــــ

يقال: إن أراد رواية اثنين، وعن كل واحد منهما اثنان، وعن كل واحد من هؤلاء الأربعة اثنان، وهكذا وهكذا، فهذه صورة خيالية يتمّ لابن حبان معها قوله: «استحال هذا وبطل».

ثم إن لفظ الحافظ في حكمه على الصورة التي اختصرها هو: **[يمكن أن يسلَّم]**، وهو متلائم مع ما اختصره وتصرف فيه، أما مع ما قاله ابن حبان: فلا يتلاءم، بل الصواب حكم ابن حبان: أنه مستحيل باطل.

(١) في النسخ: جوّزها، إلا و ففيها: جوَّزوها، وفي [«**النخبة**» ـ ص٤٦ ـ: **حرَّرناها**.].

(٢) أقول: تواردت أنظار مَن نقل هذا القول عن ابن حبان ـ بدءاً من الحافظ في «شرح النخبة»، وتوبع ـ نحو نفيه الحديث العزيز مطلقًا، أو مقيدًا بما إذا كان من رواية اثنين عن اثنين، وقد قدمت القول فيه قبل قليل.

لكن من المفيد المستحسن ـ إن شاء الله ـ الوقوف عند هذه الكلية التي في صدرِ كلامه، وعَجُزِه بقوله: الأخبار كلها أخبار آحاد، وعدم وجود سنَّة إلا من رواية الآحاد، وبه يتم تحرير القول في نسبة نفي الحديث العزيز إليه.

إن من المسلَّم به إمامةَ الإمام ابن حبان رحمه الله في علوم السنة كلها، رواية ودراية، وجزاه الله خيرًا عن خدماته العظيمة لها.

وعلى هذا، فمن المسلَّم به عدم إرادته من كلمة (الآحاد): الحديثَ الغريبَ الفردَ، فهو لا يَجهل ولا يُنكر تعدد الطرق وانتشار الأسانيد في الأقاليم والأمصار، والمدن والقرى، بل القرى الصغيرة، وقد قال الحافظ في مقدمة «التهذيب» ١:٤ أعلى الصفحة: لا سبيل إلى استيعاب شيوخ الراوي والرواة عنه، «وسببه انتشار

=

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــ

مثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة[1]: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يؤمنُ أحدُكم حتى أكونَ

[ت] ـــــــــــــــــ

الروايات وكثرتها وتشعُّبها وسعتها».

ولا يُنكِر ولا يَجهل الإمام ابن حبان تكرار الإمام الشافعي رحمه الله في «الرسالة» قولَه عن الآحاد والمتواتر: خبر الخاصة، وخبر العامة، وتمييزه بين الآحاد والمتواتر، ولو سلمنا جدلاً أن الشافعي لا يريد المتواتر بقوله: العامة، فلا شك أنه يريد ما نسميه بالمشهور المستفيض، أي: إن هناك أحاديثَ تروى بطرق كثيرة جدًا (متواترة)، وتروى بطرق كثيرة فقط (مستفيضة)، وتروى بطرق قليلة.

وعلى هذا، فينبغي أن نحمل نفيه للعزيز على نفيه الصورةَ (الخيالية) فقط، لا للعزيز مطلقًا، وابن حبان لا يجهل أيضًا أن **الحكم على الحديث للأدنى عددًا ورتبة**، أي: إذا لم يكن أمامنا للحديث إلا رجلان في إحدى طبقاته، وزاد العدد في الطبقات الأخرى كلها، فإن الحكم عليه يكون بمقتضى الأقل عددًا، وإذا كان رواته كلهم ثقات أئمة، إلا واحدًا، حكمنا عليه بالكذب، وكان الحكم على الحديث بمقتضى هذا الواحد الأدنى رتبة، بأنه موضوع ومكذوب.

وحصول تعدد في الرواة في الطبقات كلها أو جُلّها: أمر لا ينكره أحد أبدًا.

كما أن تعدد رجال طبقات بعض الأحاديث تعددًا كبيرًا، يصح وصفه بنقل الكافّة عن الكافّة، أو بالتواتر: أمر لا ينكره أحد، فضلاً عن ابن حبان.

فإذا سلمنا بما قدَّمته من المسلَّمات التي وصفتها بأنها لا تُجهل ولا تُنكر: فما علينا إلا أن نفسر (الكلية) التي قالها ابن حبان في صدر كلامه وعَجُزه، بأنها أمر أغلبي أكثري، وأيضًا: لا ننسب إليه نفي وجود الحديث العزيز جملة وتفصيلاً، لا، إلا الصورة (الخيالية) التي نفاها وسلَّمناها له. والله أعلم.

(١) أما حديث أبي هريرة: فرواه البخاري (١٤)، والنسائي (١١٧٤٦) من طريق =

ويدخل في الغريب: ما انفرد راوٍ بروايته أو بزيادةٍ في متنه وإسناده.

[ش] ___

أحبَّ إليه من والده وولده»، الحديثَ، ورواه عن أنس: قتادة، وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة، وسعيد، ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل ابن عُلية، وعبد الوارث، ورواه عن كلٍّ جماعة.

(**ويدخل في الغريب: ما انفرد راوٍ بروايته**) فلم يروه غيره، كما تقدم مثالُه في قسم الأفراد[1].

(**أو بزيادةٍ في متنه وإسناده**) لم يذكرها غيره، مثالهما: حديثٌ رواه الطبراني في «الكبير» من رواية عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْديّ، ومن رواية عباد بن منصور، فرَّقهما[2]، كلاهما عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشةَ، بحديث أم زرع، ففيه غرابةُ **بعضِ المتن**، حيثُ جعلاه مرفوعاً، وإنما المرفوع منه: «كنتُ لكِ كأبي زرع لأم زرع»، **وبعضِ السند**، حيثُ جعلاه عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، والمحفوظ: ما رواه عيسى بن يونس، عن هشام، عن أخيه عبد الله بن عروة، عن عروة، عن عائشة، هكذا أخرجه الشيخان، وكذا رواه

[ت] ___

شعيب، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عنه.

وأما حديث أنس: فرواه البخاري (٦٥)، ومسلم ١:٦٧ (٦٩) من طريق ابن علية، وزاد مسلم: عبد الوارث، كلاهما عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس، ورواه مسلم (٧٠) من طريق شعبة، عن قتادة، عن أنس.

(١) الفرد المطلق ٣: ٢٩٤، ٣٣٢.

(٢) رواية الدراوردي ٢٣ (٢٧٤)، ورواية عباد بن منصور ٢٣ (٢٦٩)، رَوَيا الحديث كله مرفوعًا، على أنه صلى الله عليه وسلم هو الذي حكى القصة كلَّها للسيدة عائشة رضي الله عنها.

ولا يدخل فيه أفراد البلدان. وينقسم إلى صحيح وغيره، وهو الغالب،

[ش] ———————

مسلم أيضاً من رواية سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، عن هشام[١].

(**ولا يدخل فيه أفراد البلدان**) التي تقدمت في نوع الأفراد[٢].

(**وينقسم**) أي: الغريبُ (**إلى صحيح**) كأفراد الصحيح، (**و**) **إلى** (**غيره**) أي: غيرِ صحيح، (**وهو الغالب**) على الغرائب، قال أحمد بن حنبل[٣]: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء.

وقال مالك[٤]: شرُّ العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس.

[ت] ———————

(١) البخاري (٥١٨٩)، ومسلم ٤:١٨٩٦ (٩٢)، ورواية سعيد بن سلمة ٤:١٩٠٢ (قبل ٩٣).

(٢) ٣: ٣٣٣.

(٣) «المدخل» للبيهقي (٧٠٤)، و«الكامل» لابن عدي ١:٨٦، ومن طريقه السمعاني في «أدب الإملاء» (١٦٢).

وأقول: إن أقوال هؤلاء الأئمة: أحمد، ومالك، وعبد الرزاق، وابن المبارك، وعلي بن الحسين، وأبي يوسف، وكلمة أحمد التي سأنقلها ص٦٠ عن «الكفاية» ص١٤١، إن هذه الأقوال تمثّل منهاجاً ثابتاً في طلب العلم وتحصيله، ثم أدائه وتعليمه، وهو: تجنُّبُ غرائب العلم ومناكيره وشواذِّه، وإن الكلمة من كل واحد من هؤلاء الأئمة الستة ترسُم منهاجاً وترسِّخه، فكيف بهم مجتمعين! رحمهم الله تعالى.

وإن مما لا بدّ منه لطالب العلم: أن يلتزم سلوك ما عليه جماهير علماء الأمة، في تعلمهم وتعليمهم وفتاويهم، وقد عَرَضتُ لهذا (المنهج) في «معالم إرشادية لصناعة طالب العلم» ص٣٥٠ ـ ٣٦٥، وينبغي إضافة هذه الأقوال إليه، فينظر، فإنه مهم مفيد إن شاء الله.

(٤) «المدخل» (٦٩٨)، و«الجامع» للخطيب (١٣٢٨)، ومن طريقه السمعاني =

. . . .

[ش] ————————

وقال عبد الرزاق[١]: كنا نَرى أن غريب الحديث خير، فإذا هو شرّ.

وقال ابن المبارك[٢]: العلم: الذي يجيئك من هاهنا وهاهنا: يعني المشهور. رواها البيهقي في «المدخل».

ورَوَى[٣] عن الزهري قال: حَدَّثتُ عليّ بن الحسين بحديث، فلما فرغت قال: أحسنتَ، بارك الله فيك، هكذا حدِّثنا[٤]، قلتُ: ما أرَاني إلا حدثتك بحديث أنت أعلم به مني، قال: لا تقل ذلك، فليس من العلم ما لا يُعرف، إنما العلم ما عُرفَ وتواطأتْ عليه الألسن.

وروى ابن عدي[٥]: عن أبي يوسف قال: من طلب الدينَ بالكلام تزندق،

[ت] ————————

في «أدب الإملاء» (١٥٩).

(١) «الجامع» أيضًا (١٣٣٠).

(٢) «المدخل» (٧٠٣)، ومن طريقه ابن عساكر ٣٢:٤٤١.

(٣) «المدخل» (٦٩٧)، ومن طريقه ابن عساكر ٤١:٣٧٦.

(٤) هكذا ، وتحتمل هذه الكلمة أن تضبط: حَدِّثْنا، و: حُدِّثْنا، وفي «المدخل»: حدثناه.

(٥) «الكامل» ٨:٢٦٦ (٢٠٦٢) ترجمة الإمام أبي يوسف، واقتصر الرامهرمزي (٧٦٩) على محل الشاهد، بمثل إسناد ابن عدي، و«المدخل» (٦٩٩).

وفسَّر البيهقي قوله «من طلب الدين بالكلام تزندق» بقوله: «يريد ـ والله أعلم ـ بالكلام كلام أهل البدع، فإن في عصرهما ـ مالك وأبي يوسف ـ إنما يعرف بالكلام أهل البدع، فأما أهل السنة فقلّما كانوا يخوضون في الكلام حتى اضطروا إليه بعدُ».

. . . .

[ش] ———————

ومن طلب غريب الحديث كذب[1]، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس.

[ت] ———————

(١) ضبطت هذه الكلمة في نسخة أ: كَذَب، وفي نسخة ب: كُذِّب، والمعنى محتمل للوجهين، وقد روى الخطيب في «الجامع» (١٣٢٥) عن أحد التابعين الأجلاء الثقات حبيب بن أبي ثابت، قوله: من رَوَى الكذب، فهو الكذاب.

ومما يفيد التنبيه إليه: أن كلمة (غريب) من الألفاظ التي تعددت معاني استعمالاتها على ألسنة الأئمة النقاد، مما ينبغي أن ينهض أحد الباحثين لاستقراء استعمالاتهم لها، وتحديد معانيها بدقة.

ومن وجوه استعمالاتها: ما جاء في ترجمة الإمام أبي داود في «تاريخ بغداد» ١٠: ٨٠: أن أبا داود ذكر للإمام أحمد طريقًا من طرق حديث أبي العُشَراء الدارمي، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سُئل عن العَتيرة، فحسَّنها، فاستحسنه أحمد وقال: هذا حديث غريب، وقال لأبي داود: اقعد، ودخل بيته، وأخرج مَحبرة وقلمًا وورقة وقال له: أمِلَّه عليَّ، فكتبه أحمد عن تلميذه أبي داود.

وفي يوم آخر: جاء أبو جعفر ابن أبي سمينة إلى الإمام أحمد، فقال له الإمام: يا أبا جعفر، عند أبي داود حديث غريب، اكتبه عنه، قال أبو داود: فسألني فأمليته عليه.

ولفتة سريعة من هذا الخبر تستفاد من الإمام أحمد: أنه كان يمكنه أن يُملي الحديث على صاحبه ابن أبي سمينة، لكنه أحاله على أبي داود، تحقيقاً لقوله الذي نقله الشارح أول النوع التاسع والعشرين ٤: ٥٨٤: «طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف»، فهذا هو هَدْيهم رضي الله عنهم.

ويبدو من هذا الخبر أن كلمة (غريب) هنا لا يعني بها الإمام أحمد المنكر، الذي هو شر العلم، ولا هو من المستحسن المقبول، إنما يريد ـ والله أعلم ـ: الجديد =

وإلى غريب متناً وإسناداً، كما لو انفرد بمتنه واحد، وغريبٍ إسناداً كحديثٍ روى متنَه جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر، وفيه يقول الترمذي: غريب من هذا الوجه.

[ش] ————————

(و) ينقسم أيضاً: ١ ـ **(إلى غريب متناً وإسناداً، كما لو انفرد بمتنه)** راوٍ **(واحد)**.

٢ ـ (و) إلى **(غريب إسناداً)** لا متناً **(كحديثٍ)** معروف **(روى متنَه جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر، وفيه يقول الترمذي: غريب من هذا الوجه)**.

ومن أمثلته ـ كما قال ابن سيد الناس(١) ـ: حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوّاد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الأعمال بالنية».

قال الخليلي في «الإرشاد»(٢): أخطأ فيه عبد المجيد، وهو غير محفوظ عن

[تَ] ————————

المفيد للعلماء الأئمة النقاد ذوي الاختصاص لجمع طرق الحديث، ثم التمييز بينها قبولاً وردًّا.

ومن وجوه استعمالاتها: ما حكاه الخطيب في «الكفاية» ص ١٤١ عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى قال: «شرّ الحديث الغرائب التي لا يعمل بها، ولا يعتمد عليها»، وينظر ما علقته قريباً على ص٥٧.

(١) «النفح الشذي» ١:٣١١ هو والقول الآتي.

(٢) «الإرشاد» ١:١٦٧.

وفي قول الخليلي: «أخطأ فيه الثقة عن الثقة»: لا يريد به رحمه الله التسوية في الوثاقة بين عبد المجيد ومالك، فالفرقان بينهما لا يُجهل.

=

ولا يوجد غريب متناً لا إسناداً، إلا إذا اشتهر الفرد فرواه عن المتفـرد كثيرون صار غريباً مشهوراً، غريباً متناً لا إسناداً، بالنسبة إلى أحد طرفيـه، كحديث: «إنما الأعمال بالنيات».

[ش] ______________

زيد بن أسلم بوجهٍ، قال: فهذا مما أخطأ فيه الثقة عن الثقة.

قال ابن سيد الناس: هذا إسناد غريب كلُّه، والمتن صحيح.

(ولا يوجد) حديث **(غريب متناً)** فقط **(لا إسناداً، إلا إذا اشتهر الفرد فرواه عن المنفرد كثيرون صار غريباً مشهوراً، غريباً متناً لا إسناداً، بالنسبة إلى أحد طرفيه)** المشتهر، وهو الأخير **(كحديث: «إنما الأعمال بالنيات»)** كما تقدم تحقيقه[1]، وكسائر الغرائبِ المشتمِلةِ عليها التصانيفُ المشتهرة.

وقال العراقي[2]: قد أطلق ابن سيد الناس ثبوت هذا القسم من غير

[تَ] ______________

وملحظ آخر في كلامه: هو أنه علّق الخطأ على عبد المجيد، وسبقه إليه الدارقطني في «العلل» ٢:١٩٣ (٢١٣)، ١١:٢٥٣ (٢٢٦٩).

أما البزار والخطابي فعلَّقا الخطأ على نوح بن حبيب الراوي له عن عبد المجيد، وكلام البزار في «مسند أبي سعيد الخدري» من مسنده «البحر الزخار»، وهو في القسم غير المطبوع، إنما نقله عنه الزيلعي في «نصب الراية» ١:٣٠٢، وحكاه الخطابي في «أعلام الحديث» ١:١١ عن غير مسمى، بلفظ: يقال.

وردَّه العراقي في «طرح التثريب» ٢:٤، قال: «لم ينفرد به نوح»، وهذا مستفاد من كلام الخليلي فإنه قال: رواه عن عبد المجيد: نوح بن حبيب وإبراهيم بن عتيق. فنوح لم ينفرد، بل الذي انفرد هو عبد المجيد.

(١) في نوع الشاذ ٣: ٢٧٨.

(٢) في «شرح الألفية» ص ٣١٩ ـ ٣٢٠، و«التقييد والإيضاح» ١:٨١٧، وهكذا =

. . . .

[ش] ___________________

تخصيص له بما ذُكر، ولم يمثِّله، فيَحتمِل أن يريد ما كان إسناده مشهوراً جادَّةً لعدّة من الأحاديث[1]، بأن يكونوا مشهورين برواية بعضهم عن بعض، ويكون المتن غريباً لانفرادهم به.

قال: وقد وقع في كلامه ما يقتضي تمثيله، وذلك أنه لما حكى قولَ ابن طاهر[2]: الخامسُ من الغرائب أسانيدُ ومتونٌ تفرَّد بها أهل بلد، لا توجد إلا من روايتهم، وسنن ينفرد بالعمل بها أهل مصر لا يُعمل بها في غير مصرهم.

قال: وهذا النوع يشمل الغريب كلَّه سنداً ومتناً، أو أحدَهما دون الآخر.

قال[3]: وقد ذكر ابن أبي حاتم بسند له: أن رجلاً سأل مالكاً عن تخليل أصابع الرِّجْلين في الوضوء؟ فقال له: إن شئتَ خلِّلْ، وإن شئتَ لا تخلل، وكان عبد الله بن وهب حاضراً، فعجب من جواب مالك، وذكر له في ذلك حديثاً بسند مصري صحيح، وزعم أنه معروف عندهم، فاستعاد مالك الحديثَ، واستعاد السائلَ، فأمره بالتخليل. انتهى.

[تَ] ___________________

ما بعده. وإطلاق ابن سيد الناس: في «النفح الشذي» ١ :٣٠٥ (٢).

(١) الجادّة: الطريقة المألوفة، وبالنسبة للأسانيد، مثل: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أو سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، وبهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، وهكذا مما يكثر دورانه في الأسانيد.

(٢) «أطراف الغرائب» ١ :٣٠.

(٣) «التقييد والإيضاح» ١ :٨١٤، وهو عند ابن سيد الناس ١ :٣١٢، والخبر عند ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» ص ٣١.

. . . .

[ش] ———————————

قال[١]: والحديث المذكور رواه أبو داود من رواية ابن لهيعة، عن يزيد بن عمرو المَعافري، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي، عن المستورِدِ بن شداد، قال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة، ولم ينفرد به ابن لهيعة بل تابعه الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث، كما رواه ابن أبي حاتم، عن أحمد ابن عبد الرحمن بن وهب، عن عمِّه عبد الله بن وهب، عن الثلاثة المذكورين، وصححه ابن القطان[٢] لتوثيقه لابن أخي ابن وهب، فزالت الغرابة عن الإسناد بمتابعة الليث وعمرو لابن لهيعة، والمتن غريب.

[تً] ———————————

(١) «التقييد والإيضاح» ١ :٨١٥، و«سنن» أبي داود (١٤٩)، والترمذي (٤٠)، وابن ماجه (٤٤٦)، ولفظ الترمذي الذي حكاه الشارح: مثله في «معارف السنن» للبنوري ١ :١٨٤، وطبعة «السنن» الجديدة في مكتبة ألطاف، من كراتشي، باكستان، لكن الذي في «النكت الظراف» لابن حجر (١١٢٥٦)، والطبعة الحمصية، والطبعة المصرية، تحقيق الأستاذ الشيخ أحمد شاكر، وطبعة الدكتور بشار، و«عارضة الأحوذي» ١ :٥٧، و«تحفة الأحوذي» ١ :١٥٢، كلها: حسن غريب، وهو المناسب لرواية قتيبة بن سعيد، عن ابن لهيعة، ففي «السير» ٨ :١٧ أن الإمام أحمد قال لقتيبة: أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح، فقال قتيبة: لأنا كنا نكتب من كتاب ابن وهب، ثم نسمعه من ابن لهيعة.

ثم إن الحافظ استدرك في تمام كلامه في «النكت الظراف» على الترمذي قوله: لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة، استدرك برواية ابن أبي حاتم المذكورة في كلام الشارح، وتقدَّم أنها في «تقدمة الجرح والتعديل» ص ٣١.

(٢) في «بيان الوَهَم والإيهام» ٥ :٢٦٤ (٢٤٦٣).

. . . .

[ش] ————————

فائدة:

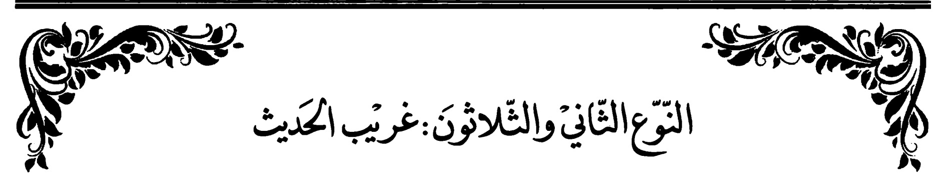
قد يكُون الحديث أيضاً عزيزاً مشهوراً، قال الحافظ العلائي ـ فيما رأيته بخطه ـ: حديثُ: «نحن الآخِرون السابقون يوم القيامة»، الحديثَ: عزيزٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم، رواه عنه حذيفة بن اليمان، وأبو هريرة، وهو مشهور عن أبي هريرة، رواه عنه سبعة: أبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو حازم، وطاوس، والأعرج، وهمَّام، وأبو صالح، وعبد الرحمن مولى أم بُرْثُن[1].

* * * * *

[ت] ————————

(١) أما حديث حذيفة: فرواه مسلم ٢:٥٨٦ (٢٣٢٢٢).

وأما الطرق السبعة عن أبي هريرة، فتخريجها حسب ذكر الشارح لها: أبو سلمة: أحمد ٢:٥٠٢. وأبوحازم: «سنن» الدارقطني (١٥٧٨). وطاوس: البخاري (٨٩٦)، ومسلم ٢:٥٨٥ (بعد ١٩). والأعرج: البخاري (٢٣٨)، ومسلم ٢:٥٨٥ (١٩). وهمّام: البخاري (٤٣٧٥)، ومسلم ٢:٥٨٦ (٢١). وأبو صالح: مسلم ٢:٥٨٢ (٢٠). ومولى أم بُرْثن، واسمه عبد الرحمن بن آدم: فهو في «مسند» أحمد، لكن الذي فيه طرف منه، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «كتب الله الجمعةَ على من كان قبلنا، فاختلفوا فيها، وهدانا الله لها، فالناس تبع لنا»، ٢:٣٨٨، ٤٩١، ومواضع أخرى.



النَّوعُ الثَّانِيْ والثَّلاثونَ: غرِيْبُ الحَديث

هو : ما وقع في متنِ الحديثِ من لفظةٍ غامضة بعيدة من الفهم، لقلة استعمالها. وهو فنّ مهم، والخوضُ فيه صعب، فليتحرَّ خائضُه. وكان السلف يتثبتون فيه أشدَّ تثبت.

[ش] ______________

(النوع الثاني والثلاثون : غريب الحديث)

و(هو : ما وقع في متنِ الحديثِ من لفظةٍ غامضة بعيدة من الفهم، لقلة استعمالها. وهو فنّ مهم) يقبُح جهله بأهل الحديث (والخوضُ فيه صعب) حقيق بالتحرّي، جدير بالتوقّي.

(فليتحرَّ خائضه) وليتقِ الله أن يُقدم على تفسير كلام نبيه صلى الله عليه وسلم بمجرَّد الظنون (وكان السلف يتثبتون فيه أشدَّ تثبت)، فقد روِّينا عن أحمد: أنه سئل عن حرفٍ منه؟ فقال: سلُوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن [فأُخطئ][1].

وسئل الأصمعي عن معنى حديثٍ: «الجار أحقُّ بسَقَبه»[2]؟ فقال: أنا لا أفسِّر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن العرب تزعم أن

[تـ] ______________

(١) «علل الحديث ومعرفة الرجال» للميموني (٧٨)، وما بين المعقوفين منه.

(٢) الحديث رواه البخاري (٢٢٥٨) ومواطن أخرى، من حديث أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم. وخبر الأصمعي رواه ابن عساكر ٣٧:٨١، والسائل له هو أبو قلابة الرقاشي (١٩٦ ـ ٢٧٦) راوي الخبر عن الضحاك بن مَخْلَد.

وقد أكثر العلماء التصنيف فيه، قيل : أولُ من صنَّفه النضْر بن شُمَيل، وقيل : أبو عبيدةَ معْمر، . . . .

[ش] ________________

السَّقَب: اللَّزِيق[1].

(**وقد أكثر العلماء التصنيف فيه، قيل : أولُ من صنَّفه النضْر بن شُمَيل**) قاله الحاكم[2]، (**وقيل : أبو عبيدةَ معْمر**) بن المثنى، ثم النضْر، ثم الأصمعي،

[ت] ________________

(١) وفي الباب أخبار أخرى، تنظر في «المزهر» للإمام الشارح ٢ : ٣٢٥.

(٢) في «المعرفة» ص ٢٩٥، وكانت وفاة النضر سنة ٢٠٣، ووفاة معمر سنة ٢١٠، ووفاة الأصمعي سنة ٢١٦، ووفاة أبي عبيد سنة ٢٢٤.

وقد تبع النوويُّ في كتابيه «التقريب» هنا، وفي «الإرشاد» ص ١٨٢ في هذه الأولية، لابن الصلاح: النضر، وقيل: أبو عبيدة، لكنه في «تهذيب الأسماء واللغات» مادة (ض م ن) قدّم أولية أبي عبيدة، وأخّر القول بأولية النضر، وكأن ذلك متابعة منه لابن الأثير في مقدمة «النهاية»، فالنووي معروف بمتابعة ابن الأثير في تفسير الغريب، رحمهم الله تعالى.

والأمر سهل، فالحاصل في أولية من ألّف في غريب الحديث، كالحاصل في أولية من جمع السنَّة النبوية، ففيها يقول الشارح رحمه الله في «ألفيته»:

وأوّلُ الـجـامـع للأبـــواب   جماعةٌ في العصر ذو اقتراب

وكتبَ محققو كتب غريب الحديث في مقدمات كتبهم أسماء من ألَّف في هذا الباب، ويزاد عليهم: أبو بكر الحسين بن عياش السُّلَمي الباجُدّائي، ذكره الخطيب في «تالي تلخيص المتشابه» ١:٢٦١ (١٥٥) وقال: «له كتاب مصنَّف في غريب الحديث»، ونقل هذا المزي في «تهذيبه» ٦:٤٥٩ عن الخطيب، ولم يذكر مصدره، وأرّخ المزي وفاته سنة ٢٠٤ نقلاً عن تلميذه هلال بن العلاء الرقي راوي كتابه هذا «غريب الحديث» عنه، وينظر «فهرست ابن النديم» ص ٩٦، ففيه ذكر طائفة من كتب =

وبعدهما : أبو عبيد، فاستقصى وأجاد، ثم ابن قتيبة ما فات أبا عبيد، ثم الخطابي ما فاتهما، فهذه أمهاته. ثم بعدها كتب فيها زوائد وفوائد كثيرة، ولا يقلَّد منها إلا ما كان مصنفوها أئمةً جِلَّة.

[ش] ______________

وكتبهم صغيرة قليلة[١].

(و) أَلَّف (بعدهما : أبو عبيد) القاسم بن سلاّم كتابه المشهور (فاستقصى وأجاد) وذلك بعد المئتين، (ثم) تتبَّع أبو محمد عبد الله بن مسلم (بن قتيبة) الدِّيْنَوَري (ما فات أبا عبيد) في كتابه المشهور، (ثم) تتبَّع أبو سليمان (الخطابي[٢] ما فاتهما) في كتابه المشهور، ونبَّه على أغاليطَ لهما. (فهذه أمهاته) أي: أصوله.

(ثم) أُلِّف (بعدها كتب) كثيرة (فيها زوائد وفوائد كثيرة، ولا يقلَّد منها إلا ما كان مصنفوها أئمةً جِلَّة) كـ: «مجمع الغرائب» لعبد الغافر الفارسي، و«غريب الحديث» لقاسم السَّرَقُسْطي[٣]، و«الفائق» للزمخشري، و«الغريبين»

[ت] ______________

الغريب لتلك الطبقة المتقدمة.

(١) «وكتبهم»: من و فقط، وفي غيرها: وكتبهما!.

(٢) **[الخطابي : أبو سليمان حَمْد ـ بفتح الحاء، وسكون الميم ـ ابن محمد بن إبراهيم بن خطاب الخطابي، نسبةً لجده المذكور، وقيل : إنه من ذرية زيد بن الخطاب أخي عمر رضي الله عنهما، صنف التصانيف النافعة، توفي سنة ٣٨٨. إسنوي ـ «طبقات الشافعية» ١ : ٢٢٣ (٤٢٠) ـ.]**.

(٣) طبع كتابه باسم «الدلائل في غريب الحديث» (٢٥٥ ـ ٣٠٢) رحمه الله، فيكون قد توفي في آخر سنّ الكهولة، وهو قاسم بن ثابت السَّرَقُسْطي، ولم يُتم تأليف كتابه، فأتمه أبوه من بعده. ثابت (٢١٧ ـ ٣١٣).

وأجود تفسيره ما جاء مفسَّراً في روايةٍ.

[ش] ————————

للهروي، و«ذيله» للحافظ أبي موسى المديني[(١)].

ثم «النهاية» لابن الأثير[(٢)]، وهي أحسنُ كتب الغريب وأجمعُها وأشهرها الآن، وأكثرها تداولاً، وقد فاته الكثير، فذيَّل عليه الصفيُّ الأُرْموي بذيل لم نقف عليه[(٣)].

وقد شرعت في تلخيصها تلخيصاً حسناً مع زيادات جمّة، واللهَ أسأل الإعانة على إتمامه[(٤)].

(**وأجود تفسيره ما جاء مفسَّراً**) به (**في روايةٍ**) كحديث الصحيحين[(٥)]، في

[ت] ————————

(١) **[ولابن الجوزي أيضاً كتاب «غريب الحديث» على حروف المعجم، ذَكَر في ديباجته ـ ١ : ٤ ـ أنه يُغني عن جميع ما صُنِّف في ذلك، توفي سنة ٥٩٧.]**.

(٢) **[توفي ابن الأثير سنة ٦٠٦.]**.

(٣) ذكره له تلميذه: الوادي آشي في «برنامجه» ص ٨٩، ووصَفَه بأنه ذيل كبير.

ومن الكتب الجامعة في غريب القرآن والحديث: كتاب «مجمع بحار الأنوار» للعلامة محمد طاهر الفَتَّني الهندي المتوفى سنة ٩٨٦، تلميذ المتَّقي الهندي المتوفى سنة ٩٧٥، صاحب «كنز العمال»، و«المجمع» طُبع أولاً بالهند سنة ١٢٨٣، وأُعيد طبعه فيها، ثم طبع عام ١٣٨٧ بإشراف مولانا وشيخنا الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمهم الله جميعًا في خمس مجلدات، وهو كتاب جامع غاية في الإفادة، لا يحتاج إلا إلى خدمة فنية طباعية، تقرِّبه لطالب العلم.

(٤) **[قد أتمّه، ولله الحمد]**، وسماه: «الدرّ النثير»، وطبع أكثر من مرة.

(٥) رواه البخاري في مواضع، أولها (١٣٥٤)، لكن هذه الأقوال وغيرها جاءت في الموضع الثاني (٣٠٥٥)، ومسلم ٤:٢٢٤٤ (٩٥).

. . . .

[ش] ——————

قوله صلى الله عليه وسلم لابن صائد[١]: «خَبَأْتُ لك خَبِيئاً، فما هو؟» قال: الدُّخّ[٢]، فالدخُّ هنا هو الدخان، وهو لغة فيه، حكاه الجوهري وغيره[٣]، لِمَا روى أبو داود، والترمذي[٤]، من رواية الزهري، عن سالم، عن ابن عمر في هذا الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «إني خَبَأْتُ لك خبيئًا»، وخبَأ له: ﴿يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠].

قال المَديني[٥]: والسرُّ في كونه خبأ له الدخان، أن عيسى صلى الله

[ت] ——————

(١) [قوله : ابن صائد، ويقال فيه : ابن صياد : قال ابن الأثير ـ «جامع الأصول» ١٤ : ٣٧١ ـ : اسمه عبد الله، وجاء في بعض الروايات أن اسمه صائد، وهو يهودي، وقد جاء أنه أسلم، قال النووي في أواخر شرح مسلم ـ ١٨ : ٤٦ ـ : وقصته مشكلة، وأمره مشتبِه، وأطال في بيان ذلك، فليراجع.].

(٢) [قال النووي ـ «شرح مسلم» ١٨ : ٤٨ ـ : بضم الدال، أي المهملة، وتشديد الخاء، أي المعجمة، لغة في الدخان، وحكى صاحب «النهاية» ـ د خ خ ـ فتح الدال وضمها، قال القاضي ـ عياض «المشارق» ١ : ٢٥٤ ـ : وأصح الأقوال أنه لم يهتدِ من الآية التي أضمرها النبيُّ صلى الله عليه وسلم إلا بهذا اللفظ الناقص على عادة الكهّان إذا أَلقى إليهم الشيطان بقدر ما يخطَفه قبل أن يدركه الشهاب. . إلخ.].

(٣) «الصحاح» للجوهري ١ :٤٢٠، و«المشارق» لعياض ١ :٢٥٤ حكاه ورجّحه.

(٤) أبو داود (٤٣٢٩)، والترمذي (٢٢٤٩) وقال: صحيح.

(٥) هو أبو موسى المديني في «المجموع المغيث» ١ :٦٤٥، وصدّر حكايته هذا القول بـ: قيل، لا بكلمة: والسرّ فيه.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــ

عليه وسلم يقتله بجبل الدخان[١]، فهذا هو الصواب في تفسير الدُّخّ هنا.

وقد فسّره غير واحد على غير ذلك فأخطؤوا، فقيل[٢]: الجماع، وهو تخليط فاحش، وقيل[٣]: نبت موجود بين النخيل، وهو غير مرضيّ.

* * * * *

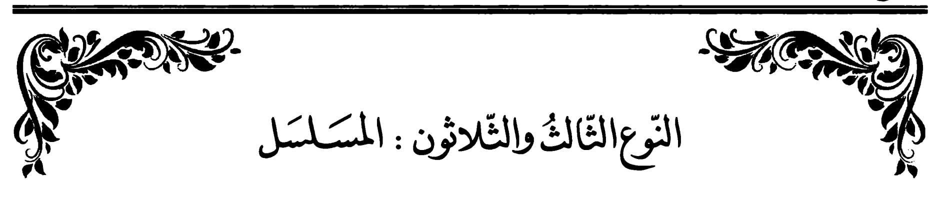
[ت] ـــــــــــــــــــــ

(١) وهو في فلسطين، في «بلاد الشام» كما في رواية أحمد ٣:٣٦٧ ـ ٣٦٨ لحديث جابر الطويل.

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ٣٠٢، وقال الحافظ في «الفتح» ٦:١٧٣: «اتّفق الأئمة على تغليطه في ذلك».

(٣) حكاه عن الخطابي عياض في «المشارق» ١:٣٥٤، و«شرح مسلم» له ٨:٤٧٠، وتبعه النووي ١٨:٤٩، ولا شيء في كتب الخطابي «غريب الحديث» ١:٦٤٣، و«إصلاح غلط المحدثين»، و«أعلام الحديث» ١:٧١١، و«معالم السنن» ٤:٣٤٨، ثم رأيته قال في «أعلام الحديث» آخر شرحه لرواية البخاري (١٣٥٤): إنه أفرد هذه المسألة بالكلام عليها في جزء، فترجَّح أن يكون نقل عياض عن هذا الجزء، والله أعلم.

وعلى كل: فشبهة صاحب هذا القول: أن ابن صائد كان في بستان نخل، لكن الاعتماد في تفسيره على رواية أبي داود والترمذي: أولى.



النّوع الثّالثُ والثّلاثون : المسَلسَل

هو : ما تَتَابع رجال إسناده على صفة، أو حالة للرواة تارة، وللرواية أخرى، وصفاتُ الرواة : إما أقوال، أو أفعال. وأنواع كثيرة غيرها كمسلسل التشبيك باليد، . . . .

[ش] ___________________

(النوع الثالث والثلاثون : المسلسل)

(هو ما تَتَابع رجال إسناده) واحداً فواحداً **(على صفة)** واحدة، **(أو حالة)** واحدة **(للرواة تارة، وللرواية أخرى، وصفاتُ الرواة)** وأحوالُهم أيضاً: **(إما أقوال، أو أفعال)** أو هما معاً، وصفاتُ الرواية: إما أن تتعلق بصيغ الأداء، أو بزمنها، أو مكانها.

(و) له **(أنواع كثيرة غيرها)**.

١ ـ فالمسلسل بأحوال الرواة الفعلية **(كمسلسل التشبيك باليد)** وهو حديث أبي هريرة(١): شبَّك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم، وقال: «خلق الله

[تَ] ___________________

(١) رواه مسلسلاً الحاكم في «المعرفة» ص ١٨٦، وابن عساكر ٤٨:٩٠ ـ ٩١، كلاهما من طريق عبد العزيز بن عمر بن الحسن بن بكر ابن الشَّرود الصنعاني، عن أبيه، عن جده، عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أحد المتروكين، قال السخاوي في «الجواهر المكلَّلة» ص ٢٩٥: «مدار السلسلة على ابن أبي يحيى، وهو ضعيف، والمتن دون تسلسل صحيح».

قلت: ابن أبي يحيى أشدُّ من الضعيف، وفيه أيضًا: بكر بن عبد الله ابن الشرود، =

. . . .

[تَ] ——————————

ضعفه أبو حاتم، وقال ابن معين: ليس بشيء.

وقول السخاوي: المتن دون تسلسلٍ صحيح: مما يَلفت النظر، فقد تواردوا على تضعيفه، وأنه من أوهام أحد الرواة، وأصل الرواية: أبو هريرة، عن كعب الأحبار، فجعلها الراوي: أبو هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونسبوا ذلك إلى ابن المديني والبخاري، وجُلٍّ من بعدهما ـ كذا!! ـ .

ووراء هذا كلام طويل، ولا بدّ من بيانه، لكني أعرض له هنا بإيجاز غير مخلّ إن شاء الله، وأُحيل القارئ الكريم إلى البحث الذي أفردته وخَصَصتُ به هذا الحديث الشريف، وهو مطبوع ضمن «مجموع رسائل في علم الحديث دراية».

١ ـ **الحديث**: رواه مسلم ٤: ٢١٤٩ (٢٧)، والنسائي (١١٠١٠)، وأحمد ٢: ٣٢٧، وأبو يعلى (٦١٣٢)، وابن حبان (٦١٦١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وقال: «خلق الله التربة يوم السبت، وخلق الجبال يوم الأحد، وخلق الأشجار يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبثّ فيها الدوابّ يوم الخميس، وخلق آدم يوم الجمعة بعد العصر، آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل».

وفي إسناد المذكورين رجل اسمه: أيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري، ذكره ابن حبان في «الثقات» ٤: ٢٥، ٦: ٥٤، ويكفيه ـ أيضاً ـ أن مسلماً روى له هذا الحديث في «صحيحه» احتجاجاً، فإن مسلماً لم يرو تحت هذا الباب حديثاً آخر، فهو الحجة عنده.

ويضاف لتقوية هذا الرجل، وتقويةِ هذا الحديث: رواية النسائي له في موضع آخر (١١٣٩٢) من طريق الأخضر بن عجلان، فهذه متابعة ـ قاصرة ـ لتقوية حال أيوب، وللحديث أيضاً.

٢ ـ **أما معنى الحديث**: فاشتهر عند المتأخرين، وازدادت الشهرة بين =

. . . .

[ــ] ـــــــــــــــــــــــــــ

المعاصرين يوماً بعد يوم أنه مخالف للقرآن الكريم من وجهين:

أولهما : أن الآيات الكريمة الكثيرة تصرِّح بأن خلق السموات والأرض في ستة أيام، وهذا الحديث يذكر ذلك في سبعة أيام.

ثانيهما : أن الآيات في سورة فصلت من ٩ ـ ١٢ فيها أن خلق الأرض وما فيها كان في أربعة أيام، والحديث يقول سبعة أيام.

٣ ـ وأيّدوا هذا بما نسبوه إلى الإمامين ابن المديني والبخاري.

والجواب عن دعوى معارضته للقرآن الكريم أن نقول:

أولاً : إن الآيات تتحدث عن خلق السماوات والأرض، والحديث يتحدث عن خلقِ بعضِ عوالم الأرض، كما هو واضح.

ثانياً: إن الآيات الكريمة لم تتعرض لخلق عالم الإنسان، أو لأول آدمي، والحديث يتحدث عن ذلك.

ثالثاً : أن نقول هما خَلْقان: خلق أول، وخلق ثانٍ، وهذا يستفاد من رواية النسائي الثانية، ففيها: «..إن الله خلق السموات والأرضين..، ثم استوى على العرش، وخلق التربة يوم السبت..»، فعطف خلق التربة وما بعدها، على الخلق الأول خلق السموات والأرض، والعطف يقتضي المغايرة.

رابعاً : إن الآيات ذكرت عدداً من الأيام: ستة، والحديث سمّى الأيام: السبت، والأحد..، والأيام المسماة أيام معتمدة على دورة الفلك، التي فيها نهار وليل، وشمس وقمر، وإشراق وغروب، أما تلك الأيام المذكورة في الآيات: فلم يكن حينئذ شمس ولا قمر، وبالتالي: فلا نهار ولا ليل، إنما هي أيام شأنية، أشار الله تعالى إلى الأيام الشأنية عامة بقوله: ﴿كل يوم هو في شأن﴾ [الرحمن: ٢٩]، زمنها أقلّ من اللحظة التي في عرفنا.

خامساً : وتزداد هذه المغايرة بين الأيام (القرآنية) والأيام (الحديثية) بالتحديد الذي حدَّد فيه الحديثُ الشريف ساعةَ خلق آدم عليه السلام، بقوله صلى الله عليه =

. . . .

[ــ] ــــــــــــــــــــــــــــ

وسلم: «وخلق آدم بعد العصر آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل».

أما الجواب عما نُقل ونُسب إلى ابن المديني والبخاري وغيرهما : فيكون بنقل كلامهم من كتبهم، أو من أقدم مصدر نَسَب ذلك إليهم، وهو البيهقي رحمهم الله جميعاً، فإنه قال في كتابه «الأسماء والصفات» ص٣٨٤ بعد ما روى الحديث: «أخرجه مسلم، وزعم بعض أهل العلم بالحديث أنه غير محفوظ، لمخالفته ما عليه أهل التفسير وأهل التواريخ، وزعم بعضهم أن إسماعيل بن أمية ـ حد رواته ـ إنما أخذه عن إبراهيم [ابن محمد] بن أبي يحيى، عن أيوب بن خالد، وإبراهيم غير محتج به».

ثم نقل عن ابن المديني روايته لهذا الحديث بالإسناد المسلسل بالمشابكة وقال: ما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا من إبراهيم بن أبي يحيى، ولا كلام في ضعف الإسناد الذي فيه التسلسل، فابن أبي يحيى الأسلمي متروك، وقد تلطف البيهقي جدًّا في قوله السابق عنه: غير محتج به، وأكّد البيهقي في كلامه هناك ضعفه، وأنه توبع من ضعيف أيضاً، فلا فائدة.

أما كلام البخاري: فإنه قال في «تاريخه الكبير» ١ (١٣١٧): «روى إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد الأنصاري، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خلق الله التربة يوم السبت»، وقال بعضهم: عن أبي هريرة، عن كعب، وهو أصح».

هذا لفظ البخاري، وهنا أمران يشكلان على أن ننسب إليه ما نسبوه.

أولهما : أن كلمة (أصح) يستعملها البخاري وغيره من علمائنا المتقدمين في مقابلة: الصحيح، ويكون هذا أصح، وفي مقابلة: الضعيف، ويكون هذا أصح وأحسن حالاً منه، فالجزم بنسبة شيء إليه بناء على هذا: جزم غير دقيق.

ثانيهما : أن المعروف من كلام ابن جرير في «تاريخه» ١ : ٣٤ أن أهل التوراة

=

. . . .

[ش] ________________

الأرضَ يوم السبت»، الحديثَ، فقد تسلسل لنا بتشبيك كلٍّ واحد من رواته بيد

[ت] ________________

ـ وكان كعب الأحبار منهم ـ يقولون بأن بدء الخلق يوم الأحد، لا السبت. والله أعلم.

وأزيد على كلام البيهقي: أن ابن تيمية حكى تضعيف الحديث عن ابن معين أيضاً، وذلك في «مجموع الفتاوى» ١: ٢٥٦، ١٨: ١٨، قال في الموضع الأول: رواه مسلم «ونازعه فيه من هو أعلم منه، كيحيى بن معين والبخاري وغيرهما»، وكذلك قال في الموضع الثاني: «طعن فيه من هو أعلم من مسلم، مثل يحيى بن معين، ومثل البخاري وغيرهما».

وهذا ترجيح من الإمام ابن تيمية غريب، فالترجيح بـ(الأعلمية) ترجيح بأمر جُمْلي، كما رجحوا أحاديث البخاري (جملة) على أحاديث مسلم (جملة) بأمور، منها: أن البخاري أعلم من مسلم، وصرحوا أيضاً بأن هذا لا يقتضي ترجيح كل حديثٍ حديثٍ في البخاري، على كل حديثٍ حديثٍ في مسلم، وأقول هنا: إن كون ابن معين والبخاري أعلم من مسلم لا يستلزم ظَفَرهما على مسلم في كل موقف، والدليل على ما أقول: كلام ابن تيمية نفسه بعد صفحة واحدة من كلامه هناك، فإنه قال ١٨: ٢٠ ـ وقد ذكر بعض الأمثلة على الاختلاف بين البخاري ومسلم ـ: «قد يكون الصواب مع مسلم، مثل قوله في حديث أبي موسى: «وإذا قرأ فأنْصِتوا»..».

هذا أمر، والأمر الآخر: هو نقله عن ابن معين، فإن الأمر يستدعي البحث عن لفظه ومناسبته، وقد كشف البحث عن لفظ ابن المديني والبخاري والبيهقي أن نسبة طعنهم في الحديث نسبة غير دقيقة، وكلُّ الذي عُرف عن ابن معين مما يتصل بهذا الحديث: أنه مذكور في رواية الدوري ٢: ٣٠٥ (٢١٠) رواية فقط دون أي تعليق. والله أعلم.

والعدِّ فيها.

[ش] ــــــــــــــــــــ

مَن رواه عنه[١].

(والعدِّ فيها) وهو حديث[٢]: «اللهم صل على محمد» إلى آخره، مسلسلٌ

[ت] ــــــــــــــــــــ

(١) [حديث «خلق الله التربة يوم السبت»: رواه مسلم بلا تسلسل، والنسائي من طريق [أيوب] بن خالد، عن عبد الله بن رافع، به، قال ابن كثير في «البداية» ـ ١ : ٣٢ ـ : قد اختُلف فيه على ابن جريج، وقد تكلم في هذا الحديث علي بن المديني، والبخاري، والبيهقي ـ«الأسماء والصفات» ص٣٨٤ ـ، وغيرهم من الحفاظ، قال البخاري في «التاريخ» ـ ١(١٣١٧) ـ: وقال بعضهم: عن كعب، وهو أصح، يعني أنه مما سمعه أبو هريرة، وتلقاه من كعب الأحبار، فإنهما كانا يصطحبان، فهذا يحدثه عما في صُحُفه، وهذا يحدثه بما يصدقه من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، فكان هذا الحديث مما تلقاه أبو هريرة، عن كعب، عن صُحُفه، فوهم بعض الرواة فجعله مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأكَّد رفعه بقوله: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي.

[ثم في متنه غرابة شديدة، فمن ذلك: أنه ليس فيه ذكر خلق السموات، وفيه ذكر خلق الأرض، وما فيها من سبعة أيام، وهو خلاف القرآن، لأن الأرض خُلقت في أربعة أيام، ثم خلقت السماوات في يومين دخان، وهو بخار الماء الذي ارتفع حين اضطرب الماء العظيم الذي خلق من زُبذة الأرض بالقدرة العظيمة البالغة. انتهى باختصار، فليراجع.].

وقد تقدم ما في هذا الإعلال من ملاحظات.

(٢) رواه مسلسلاً الحاكم في «المعرفة» ص ١٨٣، وعنه: البيهقي في «الشعب» (١٤٨٥)، وتكلم عليه السخاوي في «الجواهر المكلَّلة» ص ٣١٦، وفي «القول البديع» ص ١٠٩، وختم كلامه بقوله: «وبالجملة: فحديث العدّ في رجال سنده من =

. . . .

[ش] ______________

بعدّ الكلمات الخمس في يدِ كلٍّ راو.

وكذلك المسلسل بالمصافحة(١).

والأخذ باليد(٢).

[تَ] ______________

اتُّهم بالكذب والوضع، فهو بسبب ذلك تالف»، ونقلتُ في التعليق عليه قول شيخه الحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى: «اعتقادي أن هذا الحديث موضوع»، وقد تحاشى الإمام السيوطي رحمه الله ذكر هذا الحديث في «المسلسلات الجياد».

وأول الحديث: «عدَّهنّ في يدي جبريل، وقال جبريل عليه السلام: هكذا نزلتُ من عند ربّ العزّة: اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليتَ على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد» ثم ذكر نحوه: اللهم بارك، اللهم وترحَّم، اللهم وتحنَّنْ، اللهم وسلِّم.

(١) هو قول أنس رضي الله عنه: صافحت بكفّي هذه كفَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما مَسِسْتُ خزًّا أو حريرًا ألينَ من كفّه صلى الله عليه وسلم. رواه مسلسلاً ابن عساكر في «تاريخه» ٣٥: ٣٨٩ ـ ٣٩٠.

وأصل الحديث من رواية أنس في البخاري (١٩٧٣، ٣٥٦١)، ومسلم ٤: ١٨١٤ (٨١، ٨٢)، وأحمد ٣: ١٠٨، ولفظه أقرب الألفاظ إلى اللفظ المسلسل.

(٢) حديث الأخذ باليد: هو حديث أنس رضي الله عنه مرفوعًا: «المرء مع من أحبّ»، وليس فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد أنس.

وهو في البخاري (٦١٧١)، ومسلم ٤: ٢٠٣٢ (١٦١ وما بعده) بلفظ: «أنت مع من أحببت»، وهو عند البخاري أيضًا (٦١٦٨ ـ ٦١٧٠)، ومسلم ٤: ٢٠٣٤ (١٦٥) من حديث ابن مسعود بلفظ: «المرء مع من أحب»، وعدَّه الشارح متواترًا في «قطف الأزهار» ص ١٦٨، فذكره من رواية ١٣ صحابيًا، كما تقدم ص ٤٩، وكذا السيد

=

. . . .

[ش] ______________

ووضع اليد على رأس الراوي[١].

٢ ـ **والمسلسلِ بأحوالهم القولية**: كحديث معاذ بن جبل: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «يا معاذُ إني أُحبُّك، فقل في دُبُر كل صلاة: اللهم أعنِّي على ذِكْرك وشُكْرك وحُسْن عبادتك»[٢]، تسلسل لنا بقول كلٍّ

[تَ] ______________

الكتاني (٢٤٦)، وبلغ بهم خمسة عشر صحابيًا، وفي «الفتح» ١٠:٥٦٠ أن أبا نعيم الأصفهاني بلغ بهم نحو عشرين صحابيًا في كتاب «المحبين مع المحبوبين».

أما الرواية المسلسلة: فقال السخاوي في «الجواهر المكلَّلة» ص ٣١٧: «تسلسله باطل، أما المتن فثابت»، ونحوه في «المناهل السلسلة» ص٣٨٢، وتحاشاه أيضًا الشارح في «جياد المسلسلات» فلم يذكره.

(١) هو حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «ما منكم أحد ينجيه عمله من النار، ولا يدخله الجنة، إلا برحمة الله عز وجل»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله منه برحمة وفضل»، ووضع صلى الله عليه وسلم يده على رأسه. رواه من أصحاب المسلسلات: الشارح الإمام السيوطي في «جياد المسلسلات» ص ١٤١، والسخاوي في «الجواهر المكلَّلة» ص ٢٩٨، والطبقات الأربعة العليا ليس فيها تسلسل: أبو هريرة، وعنه أبو صالح السمان، وعنه ابنه سهيل، وعنه علي بن عاصم، وعن عليّ: أبو غسان مالك بن يحيى المصري السوسي، وهو أول من وضع يده على رأسه حين روايته الحديث، وعنه تسلسل.

والحديث رواه عن أبي هريرة: البخاري (٥٦٧٣)، ومسلم ٤:٢١٦٩ (٧١ ـ ٧٦) وغيرهما من غير تسلسل.

(٢) الحديث رواه عدد جمّ من أصحاب الكتب المسندة، منهم: أبو داود (١٥١٧)، والنسائي (١٢٢٦، ٩٩٣٧)، وأحمد ٥:٢٤٤ ـ ٢٤٥، وابن خزيمة =

. . . .

[ش] ___________

من رواته: وأنا أحبُّك فقل.

٣ ـ **والمسلسل بهما معاً**: حديث أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يجدُ العبدُ حلاوةَ الإيمان حتى يؤمنَ بالقدر خيره وشره، حلوه ومرّه»، وقَبَض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته، وقال: «آمنت بالقدر خيره وشره، حلوه ومرّه»(١)، وكذا كل راوٍ من رواته.

٤ ـ **والمسلسلِ بصفاتهم القولية**: كالمسلسل بقراءة سورة الصف(٢)، ونحوه.

[ت] ___________

(٧٥١)، وابن حبان (٢٠٢٠، ٢٠٢١)، والحاكم (١٠١٠) وصححه على شرطهما، وعنده بعض التسلسل، والبيهقي في «الشعب» (٤٠٩٧)، وعنده التسلسل كاملاً بقول كل من رواته: وأنا أحبُّك.

وهذا مثال على المسلسل بالقول، وروي أيضًا مسلسلاً بالأخذ باليد، وهو قول معاذ: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يومًا بيدي وقال: «يا معاذ، والله إني لأُحبّك ...» ففيه التسلسل بالفعل والقول. وإسناد الوجهين صحيح، لكن استدرك السخاوي ص ٢٠٨ على الحاكم تصحيحه على شرطهما مع تسليمه بالصحة المطلقة، للمتنِ والتسلسلِ القولي، حسب روايته له.

(١) رواه الحاكم في «المعرفة» ص ١٨١ ـ ١٨٢ من طريق سليمان بن شعيب الكيساني، وابن عساكر في «تاريخه» ٥:٢٥٠، ٢٣:٢٠٨ من وجهين إلى الكيساني أيضًا، عن سعيد الآدم، عن شهاب بن خراش، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، مسلسلاً، بالقول والفعل. ويزيد الرقاشي متفق على ضعفه، مع اتفاقهم على صلاحه وعبادته، وعزاه السخاوي ص٣١٣ إلى «معرفة الصحابة» لأبي نعيم، فينظر فيه.

(٢) رواه الدارمي (٢٣٩٠)، وعنه الترمذي (٣٣٠٩)، وأشار إلى اختلاف فيه، =

وكاتفاق أسماء الرواة، . . . .

[ش] ——————————

قال العراقي[(١)]: وصفات الرواة القولية وأحوالهم القولية متقاربة بل متماثلة.

٥ ـ (و) المسلسلِ بصفاتهم الفعلية (كاتفاق أسماء الرواة) كالمسلسل

[تـ] ——————————

والحاكم (٢٣٨٤) وصححه على شرطهما، ووافقه الذهبي، وعنه البيهقي في «الشعب» (٤٢٠٦)، كلهم رووه مسلسلاً، وقال الحافظ في «الفتح» ٨:٦٤١ (٤٨٩٦): «وقع لنا سماع هذه السورة مسلسلاً، وإسناده صحيح، وقلَّ أنْ وقع في المسلسلات مثله».

(١) في «شرح الألفية» ص ٣٢٨، والمراد بالصفة الفعلية والقولية: ما يدوم عليها صاحبها، وتُلازمه، ويُلازمها، والمراد بالحال الفعلية والقولية: ما يعرض للإنسان من حال يتلبَّس بها تلبُّسًا مؤقتًا لا يدوم.

وهذه التفرقة بين الصفة والحال ترجع إلى ما يقوله النحاة في الفرق بينهما، فالصفة: ملازمة، والحال: منتقلة.

وخرج عن اطّراد هذه التفرقة: جعلهم المسلسل بالمحمدين من أمثلة المسلسل بالصفة الفعلية، لا القولية، وكونه مسلسلاً بالصفة: مسلَّم به، لأن الاسم ملازم لصاحبه ملازمةَ الصفة للموصوف، لكن كونه صفةً فعلية غير ظاهر، إلا إذا قدِّر أن اسمه صفة ملازمة له، ناشئة عن فعل أبيه الذي سماه بهذا الاسم!.

كما خرج عن اطّراد هذه التفرقة أيضًا: جعلهم المسلسل بسورة الصف من المسلسل بالصفة القولية، وحقُّه أن يكون من أمثلة الحال القولية، وذلك أن الذي تسلسل فيه: هو قول كل راو من رواته: قرأها علينا فلان حتى ختمها، والقراءة حال لا صفة، إلا إذا لوحظ كون القارئ قارئًا مطلقًا، لا قارئًا لها حين الرواية فقط!.

وكأن الحافظ العراقي رحمه الله لاحظ عدم اطراد التفرقة فقال قوله هذا، كالمعتذر عن صنيعهم الذي لم يطَّرد على سَنَن النحاة، والله أعلم.

أو صفاتهم، أو نسبتهم، كأحاديثَ رَوَيناها كلٌّ رجالها دمشقيون، وكمسلسل الفقهاء.

[ش] ــــــــــــــــــــ

بالمحمّدين[1]، **(أو صفاتهم، أو نسبتهم)** فالثاني: **(كأحاديثَ رَوَيناها كلٌّ رجالها دمشقيون)**، أو مصريون، أو كوفيون، أو عراقيون[2]، **(و)**الأول **(كمسلسل الفقهاء)** مطلقاً، أو الشافعيين، أو الحفاظ، أو النحاة، أو الكُتّاب، أو الشعراء، أو المُعَمَّرين[3].

[تَ] ــــــــــــــــــــ

(١) ينظر «جياد المسلسلات» للشارح ص ٢٠٢، و«الجواهر» للسخاوي ص ١٤٧.

(٢) ينظر للمسلسل بالدمشقيين آخر «إرشاد طلاب الحقائق» للإمام النووي، وآخر كتابنا هذا «التدريب»، و«الجواهر» للسخاوي ص ١٣٧.

وينظر للمسلسل بالمصريين: «جياد المسلسلات» ص ٢٤٧، و«الجواهر» ص ١٣٠. ولم أر المسلسل بالكوفيين.

وينظر للمسلسل بالعراقيين في أكثره: «الجواهر» ص ١٤٣.

(٣) ينظر للمسلسل بالفقهاء: «الجياد» ص ٢٨١، و«الجواهر» ص ٨٣، وللمسلسل بالشافعيين: آخر كتابنا «التدريب»، لكن انخرم التسلسل بوجود أبي الحسن ابن المفضَّل المقدسي المالكي، وفي «المناهل السلسلة» ص ٢٦٥ مسلسل آخر لم ينخرم.

وينظر للمسلسل بالحفاظ: آخر «التدريب»، و«الجياد» ص ٩٨، و«الجواهر» ص٧٩.

ومسلسل النحاة: في «الجياد» ص ٨٩، و«الجواهر» ص ١١٧. ولم أر المسلسل بالكُتَّاب.

=

وصفات الرواية كالمسلسل بـ :سمعت، أو بأخبرنا، أو أخبرنا فلان واللهِ.

[ش] ________

٦ ـ **(وصفات الرواية)** المتعلقة بصيغ الأداء **(كالمسلسل بـ :سمعت)** فلاناً، **(أو بأخبرنا)** فلان، **(أو أخبرنا فلان واللهِ)**، أو أشهد بالله لسمعت فلاناً، يقول ذلك كلٌّ راو منهم[1].

٧ ـ **والمتعلقة بالزمان**، كالمسلسل بروايته يومَ العيد، وقصّ الأظفار يوم الخميس[2]، ونحو ذلك.

[تَ] ________

ومسلسل الشعراء في «الجواهر» ص ١٢٣.

ومسلسل المعمَّرين (كلّ منهم جاوز الثمانين): في «الجياد» ص ٢٥٢، و«الجواهر» ص ١٧٧.

(١) المسلسل بـ: «سمعت»: في «الجياد» ص ١٦٣، و«الجواهر» ص ٣٤٨ وما بعدها.

والمسلسل بـ: «أخبرنا»: لم أقف عليه. و: «أخبرنا والله»: في «المناهل» ص ١٨٢، و: «أشهد بالله لسمعت»: في «الجياد» ص ١٧٠، و: «الجواهر» ص ٢١٤.

وينظر: «المحدث الفاصل» (٥٤٩) فما بعدها.

(٢) المسلسل بيوم العيد ـ أو: العيدين ـ: في «الجياد» ص ١٨٧، و«الجواهر» ص٦٤.

وأما المسلسل بقصّ الأظفار يوم الخميس: فهو في «الجواهر» ص ٥٩ من طرق، أولها عن محمد الخازن الحِكْري، عن الحافظ زين الدين العراقي، إلى آخره، والعراقي ساقه في «طرح التثريب» ٢ :٧٩ بسنده مسلسلاً، وقال في آخره: «في إسناده من يُحتاج إلى الكشف عنه من المتأخرين، فأما الحسين بن هارون

=

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــ

٨ ـ **وبالمكان**، كالمسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم(١).

وقد جمعت كتاباً فيما وقع في سماعاتي من المسلسلات بأسانيدها(٢).

[ت] ـــــــــــــــــــ

الضبي فمن بعده، عن عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عن جعفر الصادق، عن محمد الباقر، عن علي زين العابدين، عن الحسين السبط الشهيد، عن عليّ رضي الله عنهم: فثقات».

لكن السخاوي أعلّه بأمرين: بالتوقف في الاتصال بين الحسين بن هارون، وعمر ابن حفص، وبرجل آخر لم يذكر في سند العراقي حسب مطبوعة «طرح التثريب»، وهو عبد الله بن موسى بن الحسن، أبو الحسن السلامي، ونقل تضعيفه عن ابن منده، والحاكم، والخطيب، ونقل عن شيخه ابن حجر قوله: لم يثبت في استحباب قصّ الأظفار شيء. فهل أبو الحسن السلامي سقط من مطبوعة «طرح التثريب»؟ أو إنه غير مذكور في سند العراقي أصلاً.

ثم رأيت السخاوي رحمه الله ضعَّفه جداً في «الأجوبة المرضية» ٢:٦٠٧.

(١) هو في «الجياد» ص ١٩٦، و«الجواهر» ص ٧١، وفي إسناده من اتُّهم، لكن أدخله الشارح في كتابه «الجياد» من أجل الرواية الموقوفة على ابن عباس عند البيهقي ٥:١٦٤، وقال عنه: شاهد قوي، وختم السخاوي كلامه عليه بقول ص ٧٦: «وعلى كل حال، فهذا الموطن معروف بالاستجابة».

(٢) للشارح رحمه الله كتابان: «المسلسلات الكبرى» جمع فيه خمسة وثمانين حديثًا مسلسلاً، ثم اختصره وانتقى منه ثلاثة وعشرين حديثًا، وأثرين: الأول: عن عثمان بن عفان، ويسمونه المسلسل بالنون، أي: بحرف النون، في اسم كل راو منه، والثاني: عن علي رضي الله عنهما، وهو المسلسل ـ في آخره ـ بالآباء، وطبع هذا المختصر باسم «جياد المسلسلات».

وأفضلُه : ما دلّ على الاتصال. ومن فوائده : زيادة الضبط، وقلَّما يَسْلَم عن خلل في التسلسل، وقد ينقطع تسلسله في وسطه كمسلسل : أولُ حديثٍ سمعته، . . . .

[ش] ـــــــــــــــــ

وجَمَع الناس في ذلك كثيراً[1].

(**وأفضلُه : ما دلّ على الاتصال**) في السماع وعدم التدليس.

(**ومن فوائده**): اشتماله على (**زيادة الضبط**) من الرواة.

(**وقلَّما يَسْلَم عن خلل في التسلسل، وقد ينقطع تسلسله في وسطه**) أو أوله، أو آخره، (**كمسلسل : أولُ حديثٍ سمعته**)[2] وهو حديث عبد الله بن عمرو: «الراحمون يرحمُهم الرحمن»[3]، فإنه انتهى فيه التسلسل إلى عَمرو بن

[ت] ـــــــــــــــــ

(١) ذكر السخاوي رحمه الله جملة وافرة منها في «الجواهر المكلَّلة»، وينظر مقدمته، ومقدمة «الجياد»، ففيهما الشيء الكثير أيضًا، يزيد أحدهما على الآخر.

(٢) هنا سقط من نسخة و صفحتان رقمهما ٢٤٠، ٢٤١، وينتهي ص٩٥.

(٣) هذا هو الحديث المشهور بلقب: حديث الرحمة، أو الحديث المسلسل بالأولية، وقد رواه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في «مجالسه» في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، بأسانيد كثيرة، أولها ص ٣٨، وخرَّجتُه هناك من «مسند» الحميدي (٥٩١)، و«مصنَّف» ابن أبي شيبة (٢٥٨٦٤)، و«مسند» أحمد ٢:٢١٦٠، و«الكنى» للبخاري (٥٧٤)، وأبي داود (٤٩٠٢)، والترمذي (١٩٢٤) وقال: حسن صحيح، والحاكم (٧٢٧٤) وصححه ووافقه الذهبي، وغيرهم، والحديث ثابت قوي.

واستحسَنَ الأئمة وأصحابهم أن يكون هذا الحديثُ أولَ حديث يلقِّنه الشيوخ لأصحابهم، ليتعاملوا مع الناس بالرحمة، ولتَشيع الرحمة بين الناس، وهذا حقّ وخير.

=

على ما هو الصحيح فيه.

[ش] ــــــــــــــــ

دينار، وانقطع في سماع عمرو من أبي قابوسَ، وسماع أبي قابوسَ من عبد الله ابن عمرو، وفي سماع عبد الله من النبي صلى الله عليه وسلم (**على ما هو الصحيح فيه**)، وقد رواه بعضهم كاملَ السلسلة، فوهِم فيه[1].

فائدة:

قال شيخ الإسلام[2]: من أصح مسلسل يُروى في الدنيا: المسلسلُ بقراءة سورة الصف.

[ت] ــــــــــــــــ

لكن مما أنبِّه إليه دائمًا في مثل هذه المناسبة: أن الرامهرمزي بوّب في كتابه ص ٢٠١ فقال: «أوصاف الطالب وآدابه»، وذكر أخبارًا مهمة جدًا في حق طالب العلم، جزاه الله خيرًا، ومنها ما أسنده إلى الإمام مالك (٩٠) عن الزهري، عن علي زين العابدين، مرسلاً: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وقال مالك: «ينبغي لطالب العلم أن يبدأ بهذا القول من الإسناد»، فنبّه رحمه الله إلى أمر مهم جداً لطالب العلم، وهو في مرحلة بنائه وتكوينه العلمي، أن يلقِّنه شيوخُه هذا التوجيه النبوي الكريم، ألاَ وهو ترك كلِّ ما لا يَهمه ويَعنيه من الأمور، ليتفرّغ تماماً لما هو بسبيله: هو طلب العلم وتحصيله.

(١) وكذلك قال ابن ناصر الدين ص ٤٠، فانظره.

(٢) كأن هذا النقل من «النكت الكبرى على ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر رحمه الله، ومثل هذا النقل جاء في «فتح الباقي» للقاضي زكريا الأنصاري ص ٥٠٢. وقال الشارح في «جياد المسلسلات» ص ١١٤: «قال الحفاظ: هذا من أصح مسلسل يروى في الدنيا» فحكاه عن الجميع، وفي «الجواهر المكللة» ص ١٩٢: «هذا حديث صحيح متصل الإسناد والتسلسل، بل هو من أصح المسلسلات».

. . . .

[ش] ______________

قلت: والمسلسل **بالحفاظ والفقهاء** أيضاً، بل ذَكَر في «شرح النخبة»[1] أن المسلسل بالحفاظ مما يفيد العلم القطعي.

* * * * *

[ت] ______________

(١) نعم، صفحة ٥١، لكن بشرط، ونقلُ الشارح هنا فيه قصور، وهذا لفظ الحافظ بتمامه، وفيه شرطُه، وبيانُ وجهة نظره، قال رحمه الله ص ٤٨ فما بعدها: «وقد يقع في أخبار الآحاد ما يفيد العلم النظريَّ بالقرائن ....، والخبر المحتفُّ بالقرائن أنواع، منها: ما أخرجه الشيخان ....، ومنها: المسلسل بالأئمة الحفاظ، حيثُ لا يكون غريبًا، كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل مثلاً، ويشاركه فيه غيره، عن الشافعي، ويشاركه فيه غيره، عن مالك بن أنس، فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال، من جهةِ جلالةِ رواته، وأن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير، عن غيرهم».

النوع الرابع والثلاثون : ناسخ الحديث ومنسوخه

وهو فنّ مهم صعبٌ، . . . .

[ش] ————————

(النوع الرابع والثلاثون : ناسخ الحديث ومنسوخه)

(وهو فنّ مهم) فقد مرَّ عليٌّ على قاصّ، فقال: تعرف الناسخ من المنسوخ؟ فقال: لا، فقال: هلكتَ وأهلكتَ، أسنده الحازمي في كتابه[1]، وأسند نحوه عن ابن عباس[2].

وأسند عن حذيفة[3]: أنه سُئل عن شيء؟ فقال: إنما يُفتي مَن عرف الناسخ والمنسوخ، قالوا: ومن يعرف ذلك؟ قال: عمر.

(صعبٌ) فقد رُوِّينا عن الزهري قال[4]: أعيى الفقهاءَ وأعجزَهم أن يعرفوا

[تَ] ————————

(١) «الاعتبار» ص٦، والقاصُّ: هو أبو يحيى مِصْدَع، الملقَّب بالمُعَرْقَب، وفيه قصة، وانظر «مصنف» ابن أبي شيبة (٢٦٧١٦).

(٢) خبر ابن عباس عند الحازمي بسنده ص ٧.

(٣) خبر حذيفة عنده أيضًا ص ٦، من طريق عبد الرزاق، وهو في «مصنفه» (٢٠٤٠٥)، وله تتمّة: «إنما يفتي من عرف الناسخ والمنسوخ، ...، أو رجل وَلِيَ سلطانًا ـ أي: أُسندت إليه وظيفة الإفتاء ـ فلا يجدُ من ذلك بدًّا، أو متكلف»، ولفظه عند الدارمي (١٧٢): أو أحمق متكلِّف.

(٤) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» ١(١٧٧٨)، و«التمهيد» ٣:٣٣٢، وهو في «الاستذكار» ٢:١٤٧ بغير سند.

وكان للشافعي فيه يدٌ طولى، وسابقةٌ أُولى، وأَدخل فيه بعض أهل الحديث ما ليس منه، لخفاء معناه. والمختارُ أن النسخ : رفعُ الشارعِ حكماً منه، متقدِّماً، بحكم منه متأخر.

[ش] ————————

ناسخ الحديث من منسوخه.

(**وكان للشافعي فيه يدٌ طولى وسابقةٌ أولى**) فقد قال الإمام أحمد لابن وارَهْ ـ وقد قدم من مصر ـ: كتبتَ كُتُب الشافعي؟ قال: لا، قال: فرطتَ، ما علِمنا المجمل من المفسَّر، ولا ناسخَ الحديثِ من منسوخه حتى جالسنا الشافعي[١].

(**وأدخل فيه بعض أهل الحديث**) ممن صنَّف فيه (**ما ليس منه، لخفاء معناه**) أي: النسخِ وشرطِه[٢].

(**والمختارُ**) في حدّه: (**أن النسخ : رفعُ الشارعِ حكماً منه، متقدماً، بحكم منه متأخر**).

فالمراد بـ: رفع الحكم: قطعُ تعلُّقه عن المكلَّفين، واحتَرزَ به عن بيان المجمل.

وبإضافته لـ: الشارع: عن إخبار بعض مَن شاهد النسخَ من الصحابة، فإنه لا يكون نسخاً، وإنْ لم يحصُل التكليفُ به لمن لم يبلغه قبل ذلك إلا بإخباره.

[ت] ————————

(١) أسنده الحازمي في مقدمة «الاعتبار»، وأقدم منه: أبو نعيم في «الحلية» ٩:٩٧، وزاد: قال ابن واره: فحملني ذلك إلى أن رجعت إلى مصر، وكتبتها، ثم قدمت». وابن وارَه: هو الإمام أبو عبد الله محمد بن مسلم ابن واره (نحو ١٩٠ ـ ٢٧٠) رحمه الله، من أقران أبي حاتم وأبي زرعة: زمانًا ومكانًا ومكانةً.

(٢) كأنه يشير إلى كتاب ابن شاهين: «ناسخ الحديث ومنسوخه».

فمنه : ما عُرف بتصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم كـ «كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها».

[ش] ———————————

وبـ: الحكم: عن رفع الإباحة الأصلية، فإنه لا يُسمَّى نسخاً.

وبـ: المتقدم: عن التخصيص المتصل بالتكليف، كالاستثناء ونحوه.

وبقولنا: بحكم منه متأخر: عن رفع الحكم بموت المكلَّف، أو زوال تكليفه بجنون ونحوه. وعن انتهائه: بانتهاء الوقت، كقوله صلى الله عليه وسلم: «إنكم لاقُو العدوِّ غداً، والفطرُ أقوى لكم فأفطِروا»[1]، فالصوم بعد ذلك اليوم ليس نسخاً.

١ ـ **(فمنه : ما عُرف)** النسخ فيه **(بتصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم)** بذلك **(كـ «كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»)**، و«كنتُ نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوقَ ثلاثٍ، فكُلُوا ما بدا لكم»، و«كنتُ نهيتكم عن الظُّروف ...»، الحديث، أخرجه مسلم عن بريدة[2].

[تَ] ———————————

(١) رواه مسلم ٢:٧٨٩ (١٠٢) بلفظ: «إنكم مصبِّحو العدوّ ...».

(٢) رواه مسلم ٢:٦٧٢ (١٠٦) بطوله، دون لفظ: «كنت» مع الجُمَل الثلاثة، وبلفظ: «فأَمسكوا» بدل: «فكُلُوا»، وزاد في آخره: «ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاءٍ، فاشربوا في الأَسقية كلها، ولا تشربوا مسكِراً».

وقد **[قال النووي ـ «شرح مسلم» ٧ : ٤٦ ـ: هذا في الأحاديث التي تجمع الناسخ والمنسوخ، وهو صريح في نسخ نهي الرجال عن زيارتها، وأجمعوا على أن زيارتها سنة لهم، وأما النساء ففيهن خلاف لأصحابنا قدَّمناه، وقدَّمنا أن مَن منعهن قال : النساء لا يدخلن في خطاب الرجال، وهو الصحيح عند الأصوليين. انتهى.]**.

=

ومنه : ما عُرف بقول الصحابي كـ : كان آخرُ الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم تركَ الوضوء مما مسَّتِ النار .

[ش] ـــــــــــــ

٢ ـ **(ومنه : ما عُرف بقول الصحابي كـ : كان آخرُ الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم تركَ الوضوء مما مسَّتِ النار)** رواه أبو داود، والنسائي عن جابر[١].

وكقول أُبيّ بن كعب: كان الماء من الماء رخصةً في أول الإسلام، ثم أَمَر بالغُسل، رواه أبو داود، والترمذي وصححه[٢].

وشَرَط أهل الأصول[٣] في ذلك أن يُخبِر بتأخره، فإنْ قال (هذا ناسخ): لم يثبت به النسخ، لجواز أن يقوله عن اجتهاد.

قال العراقي[٤]: وإطلاق أهل الحديث أوضح وأشهر، لأن النسخ لا يُصار إليه بالاجتهاد والرأي، إنما يُصار إليه عند معرفة التاريخ، والصحابةُ أورعُ من

[تـ] ـــــــــــــ

[وقوله : في الأحاديث التي تجمع الناسخ والمنسوخ : لعل فيه نوعَ تسمُّح، فإن الذي في الحديث الإخبار عن المنسوخ، لا نفسه. سم.] .

(١) أبو داود (١٩٤)، والنسائي (١٨٨)، وصححه ابن الملقن ـ وغيره ـ في «البدر المنير» ٤:٢٩٢، وتسامح الحافظ في «التلخيص الحبير» ١:١٥، فعزا الحديث إلى الأربعة، وليس هو بهذا اللفظ إلا في هذين الكتابين.

(٢) أبو داود (٢١٦، ٢١٧)، والترمذي (١١٠، ١١١) وقال: حسن صحيح.

(٣) «الإحكام» للآمدي ٣:٢٥٩، و«البحر المحيط» للزركشي ٤:١٥٥، وفصَّل رحمه الله.

(٤) في «شرح الألفية» ص ٣٣١.

ومنه : ما عُرف بالتاريخ .

[ش] ________________

أن يَحكم أحد منهم على حكم شرعي بنسخ، من غير أن يعرف تأخر الناسخ عنه.

وقد أطلق الشافعي ذلك أيضاً[١] .

٢ـ (ومنه : ما عُرف بالتاريخ) كحديث شداد بن أوس مرفوعاً: «أفطر الحاجم والمحجوم»، رواه أبو داود، والنسائي[٢] ، ذكر الشافعي[٣] أنه منسوخ

[ت] ________________

(١) هذه الجملة الأخيرة: اختصار لتمام كلام العراقي، ولفظه: «وفي كلام الشافعي موافقة لأهل الحديث، فقد قال فيما رواه البيهقي في «المدخل» (١٠١٥): «ولا يُستدل على الناسخ والمنسوخ، إلا بخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو بوقتٍ يدل على أن أحدهما بعد الآخر، أو بقولِ من سمع الحديث، أو العامة». فقوله: أو بقول من سمع الحديث: أراد به قول الصحابي مطلقًا». أي: سواء صرح الصحابي بالتاريخ أم لم يصرِّح.

ثم قال العراقي: «فذكر ـ أي: الشافعيُّ ـ الوجوه الأربعة التي يُعرف بها النسخ» وهي التي هنا، وكلمة الإمام الشافعي الأخيرة: «العامة» يريد بها الإجماع.

وأقول: نصُّ الشافعي الذي تقدم، نَقَله الزركشي في «البحر» ٤:١٥٣، وفي مطبوعته تحريف، يصحح من هنا.

(٢) أبو داود (٢٣٦١)، والنسائي (٣١٣٨)، والحديث ذكره الشارح في جملة المتواتر ص ١٢٩ من «قطف الأزهار»، وسمَّى خمسة عشر صحابيًا رووه، وانظر زيادة عليه في «التلخيص الحبير» ٢:١٩٣.

(٣) في «اختلاف الحديث» الملحق بـ: «الأم» ٨:٥٣٠، وهو في الطبعة المفردة ص ١٩٧.

ومنه: ما عُرِف بدلالة الإجماع، كحديثِ قتلِ شاربِ الخمر في الرابعة.

[ش] ______________

بحديث ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم صائم، أخرجه مسلم[1]، فإن ابن عباس إنما صحبه محرِماً في حجة الوداع سنة عشر، وفي بعض طرق حديث شداد: أن ذلك كان زمن الفتح سنة ثمانٍ[2].

(ومنه: ما عرف بدلالة الإجماع[3]، كحديثِ قتلِ شاربِ الخمر في الرابعة)، وهو ما رواه أبو داود، والترمذي من حديث معاوية[4]: «من شرب الخمر

[ت] ______________

(١) هذا العزو متابعة للعراقي في «شرح الألفية» ص ٣٣١، وأصل كلامه بعدما ذكر حديث شداد، قال: «فذكر الشافعي رضي الله عنه أنه منسوخ بحديث ابن عباس: «أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم صائم»، أخرجه مسلم».

قلت: ولفظ الشافعي فيه: «أخبرنا سفيان، عن يزيد بن أبي زياد، عن مِقْسم، عن ابن عباس: أن رسول الله احتجم محرمًا صائمًا»، وهذا اللفظ في رواية ابن أبي شيبة (٩٤٠٤)، ومَن ذكرتُه في التعليق عليه: أحمد، وأصحاب السنن الأربعة، وغيرهم، أما رواية مسلم ٢:٨٦٢ (٨٧) التي يريدها العراقي والشارح فليس فيها ذكر الصيام، وهو محلّ الشاهد ورواية البخاري (١٩٣٨) بلفظ: احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم: فليست نصًا في المراد، لاحتمال أن يكون ابن عباس أشار إلى واقعتين.

(٢) هي في «المسند» ٤:١٢٢ ـ ١٢٣، والنسائي (٣١٣٨، ٣١٥٢)، وغيرهما.

(٣) لينظر «آداب الفقيه والمتفقه» للخطيب ١:٣٥٤ قوله: «والثالث ...».

(٤) أبو داود (٤٤٧٧)، والترمذي (١٤٤٤)، وزاد العراقي في «شرح الألفية» ص ٣٣١: ابن ماجه، وهو فيه (٢٥٧٣)، ورواه النسائي أيضًا (٥٢٩٧، ٥٢٩٩).

وهو في «المسند» (٦١٩٧) بترقيم الأستاذ العلامة أحمد شاكر رحمه الله، وكتب =

. . . .

[تَ] ——————————

عليه شرحًا مسهبًا، أفرده بعدُ برسالة سماها «القول الفصل في قتل مدمن الخمر»، وفيه فوائد جانبية كثيرة، وتحقيقات لطيفة، أما اختياره في أصل المسألة ـ وهو الأخذ بظاهر الحديث ـ فللكلام مجالُه.

وقال الترمذي عقب روايته الحديثَ كلامًا طويلاً، جاء فيه قوله: «كان هذا أول الأمر، ثم نُسخ»، وأشار إلى حديث جابر، وقَبيصة بن ذُؤيب في الدلالة على ذلك.

ثم قال رحمه الله في آخر «سننه» أول كتاب «العلل»: «جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين» ذكر ثانيهما هذا الحديث، وأنه لم يأخذ به أحد.

ثم جاء ابن الصلاح فقال في «مقدمته» ص ٢٥١ تحت هذا النوع: الناسخ والمنسوخ، وقد ذكر هذا الحديث، قال: «إنه منسوخ، عُرِف نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به»، وتابعه النووي على التصريح بدعوى الإجماع في «الإرشاد» ص ١٨٦، و«التقريب» كما ترى.

لكنه رحمه الله في «شرح مسلم» ٥ : ٢١٨ تصرف في نقل كلام الترمذي، فكلام الترمذي كما قدمته قبل أسطر، أما النووي فنقله هناك بلفظ: «قال الترمذي في آخر كتابه: ليس في كتابي حديث أجمعت الأمة على ترك العمل به إلا حديث ... شارب الخمر في المرة الرابعة، وهو كما قاله، فهو حديث منسوخ دلّ الإجماع على نسخه».

ونفيُ العلم بالاختلاف ـ كما قال الترمذي عقب الحديث (١٤٤٤) ـ شيء، ودعوى الإجماع شيء آخر، ومع ذلك ففي كليهما نظر، إذ إن بعض السلف قد قال بقتل شارب الخمر في المرة الرابعة، منهم: عبد الله بن عُمر، وعبد الله بن عَمرو، وقالا: جيئونا به، فإن لم نقتله فنحن كاذبان، وقال بقولهما: الحسن البصري أيضًا، وهؤلاء الثلاثة قبل الشافعي والترمذي، وممن قال بهذا القول بعدهم: ابن حزم في «المحلى» ١١ :٣٦٥ (٢٢٨٨)، وهو قبل ابن الصلاح والنووي.

ونازع في دعوى النسخ، واعتمد الأخذ بظاهره: الشارح في «قوت المغتذي» ٢ : ٤٣٩.

=

. . . .

[ش] ______________

فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه»، قال المصنف في «شرح مسلم»: دلّ الإجماع على نسخه[1]، وإن كان ابن حزم خالف في ذلك فخلاف الظاهرية **لا يقدح في الإجماع**.

نعم، ورد نسخه في السنة[2] أيضاً، كما قال الترمذي من رواية محمد بن إسحاق، عن محمد بن المنكدر، عن جابر: أن النبي صلى الله عليه وسلم

[تَ] ______________

وذهب إلى هذا المذهب ابن القيم في «حواشيه» على مختصر المنذري لسنن أبي داود ٦ :٢٣٨، لكن يرى قتله تعزيراً وسياسةً، لا حدًا شرعيًا، وينظر «معارف السنن» للبنّوري ١ : ١٦٧.

وقد تعقب العراقي في «التقييد والإيضاح» ١ : ٨٣٦ كلام من ادعى الإجماع، فقال: «وفيما قالوه نظر»، ثم ذكر قول ابن عَمْرو، والحسن، وابن حزم، ثم قال: «فلا إجماع إذن، وإنْ قلنا: إن خلاف أهل الظاهر لا يقدح في الإجماع على أحد القولين، فقد قال به بعض الصحابة والتابعين»، ولا بدّ من الرجوع إلى ما حرَّره الحافظ في «الفتح» ١٢ : ٧٨ (٦٧٨٠).

وعلى كل: فنقض دعوى الإجماع شيء، والعمل بقول ابن عُمر، وابن عَمْرو، ومن بعدهما شيء آخر، فالأدلة على صحة القول بعدم القتل في المرة الرابعة ناهضة.

(١) ٥ :٢١٨ هذه الجملة فقط، وحكاية مذهب ابن حزم وما بعده فمن كلام العراقي.

(٢) ولهذا قال العراقي في «التقييد والإيضاح» ١ :٨٣٤ في أول استدراك له على ابن الصلاح: ما دام قد «ورد في الحديث نسخه، فلا حاجة للاستدلال عليه بالإجماع».

. . . .

[ش] ـــــــــــــــ

قال: «إن شرب الخمر فاجلدوه، فإن شرب في الرابعة فاقتلوه»، قال: ثم أُتي النبيُّ صلى الله عليه وسلم بعد ذلك برجلٍ قد شرب في الرابعة فضربه ولم يقتله، قال: وكذلك رَوَى الزهري، عن قَبيصة بن ذُؤَيب، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا، قال: فرُفِع القتل وكانت رخصة. انتهى(١).

وما علَّقه الترمذي أسنده البزار في «مسنده»، وقَبيصة: ذكره ابن عبد البر في الصحابة(٢) وقال: ولد أولَ سنةٍ من الهجرة، وقيل: عام الفتح.

[ت] ـــــــــــــــ

(١) هذا كله من كلام الترمذي عقب الحديث (١٤٤٤). وحديث محمد بن إسحاق، عن ابن المنكدر علَّقه الترمذي كما ترى، فوصله العراقي من «مسند البزار» (٥٩٦٥) عن محمد بن موسى الحَرَشي، عن زياد بن عبد الله البكّائي، عن ابن إسحاق، به، وتبعه الشارح، كما سيأتي، فأبعدا النُّجعة، فالحديث بهذا الإسناد، عند النسائي (٥٣٠٣)، ورواه قبل (٥٣٠٢) من طريق آخر إلى ابن إسحاق أيضًا، مختصرًا، وفي آخر رواية النسائي عن الحَرَشي، عن زياد: فرأى المسلمون أن الحدّ قد وقع ـ أي: ثبت واستقرّ ـ، وأن القتل قد رُفع ـ أي: نُسخ ـ، وفي رواية البزار نحوه مختصرًا بلفظ: «فكان ذلك ناسخًا للقتل».

وهاهنا انتهى السقط من نسخة و الذي ذكرته فيما سبق ص٨٤.

(٢) «الاستيعاب» ٣:١٢٧٢، وذكره الحافظ في القسم الثاني في «الإصابة»، ونَقَل من الثناء عليه وعلى علمه من كبار السلف الشيء الكثير، وحديثه الذي أشار إليه الترمذي: رواه أبو داود (٤٤٨٠) بإسناد صحيح إلى قبيصة، لكن حديثه من قبيل المراسيل، لاسيما أنهم رجّحوا ولادته عام الفتح، لكن من المعلوم حال الحديث المرسل عند جمهور الفقهاء ـ ومنهم الأئمة الثلاثة: أبو حنيفة، ومالك، وأحمد ـ أنهم يحتجون به إذا سلم من علّة أخرى، كهذا الحديث.

=

. . . .

[ش] ——————

فالمثال الصحيح لذلك[1]: ما رواه الترمذي من حديث جابر قال: كُنّا إذا

[ت] ——————

ومحل الشاهد منه قوله: «رُفع القتل وكانت رخصة»، وهذا أمر فقهي، وفي قبيصة ثناء كبير عليه من هذا القبيل، فيعتمد ولا يردّ.

(١) هذا كلام العراقي في «النكت» ١ :٨٣٧ فما بعدها، والحديث رواه الترمذي (٩٢٧) عن محمد بن إسماعيل الواسطي، عن ابن نمير، وقال: غريب من هذا الوجه، وقد أجمع أهل العلم على أن المرأة لا يُلبِّي عنها غيرها، بل هي تلبّي عن نفسها، ويكره لها رفع الصوت بالتلبية.

قلت: نبَّه العراقي رحمه الله في الموضع المذكور إلى أمور أهمُّها: أن دعوى الإجماع غير مسلَّمة في حق الرمي عن الصبيان. وفي هذا الاستدراك نظر. فالترمذي ادّعى الإجماع على أن المرأة لا يلبي عنها غيرها، ولم يتكلم عن الرمي عن الصبيان!.

ثم نبّه إلى أن الصواب في الرواية ما جاء في «سنن» ابن ماجه (٣٠٣٨) عن ابن أبي شيبة ـ وهو في «مصنفه» (١٤٠٢٧) ـ عن ابن نمير، وهو شيخ شيخ الترمذي في هذه الرواية، ولفظه: حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومعنا النساء والصبيان، فلبينا عن الصبيان، ورمينا عنهم».

وتابع ابنَ أبي شيبة أحمدُ، فرواه ٣ :٣١٤ عن ابن نمير على الصواب، دون ذكر للنساء في التلبية أو الرمي عنهم، وتواردت كلمات الحفاظ على تصحيح رواية ابن أبي شيبة، وتخطئة رواية الترمذي، وليس الخطأ منه، إنما الخطأ من شيخه محمد بن إسماعيل الحسّاني الواسطي، قال الذهبي في «الميزان» (٦٨٣٢): «ما به بأس، لكنه غلطَ غلطةً ضخمة»، وذكر الحديث، وقال: «الصواب رواية ابن أبي شيبة لهذا الخبر في «مصنفه» عن ابن نمير».

ولما قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ٣ :٤٧٠ (١٢٣٢) عن رواية ابن أبي شيبة: «هذا أولى بالصواب وأشبه به» قال عليه الذهبي في جزئه «الردّ على ابن

=

. . . .

[ت] ـــــــــــــــــــــــ

القطان في كتاب الوهم والإيهام» المطبوع في مقدمة «الأحكام الوسطى» لعبد الحق ص ٢٢ (٣٤): «تبيّن أن الحق مع أبي بكر» ابن أبي شيبة.

وأكرِّر ما أؤكد عليه في مثل هذه المناسبة: أن الرواية ـ أو القول ـ الذي يتأكد خطؤه لا يعتدّ به ولا يذكر بين الروايات أو الأقوال، فهو وما لم يُرْوَ سِيّان، وإذا كان هذا هو الحكمَ على رواية الترمذي الموهومة: فلا ينبغي ذكرها والاعتداد بها، ولا أن يقال: أُجمع على خلافها ـ إن صحّ مورد ادعاء الإجماع ـ.

وعلى هذا: فلا يقال عن هذا المثال: إنه مثال صحيح على ما عُرف نسخه بدلالة الإجماع.

ولقائل أن يقول: إذًا فما هو المثال الصحيح؟ أقول: إن هذا أمر يتعذّر على أمثالنا إثباته: حديث تتوافر فيه وجوه الصحة، ولا قائلَ به أبدًا بعد استقراء تام لمذاهب السلف.

أما من حيثُ الوجود النظري: فنعم، هناك عدّة نقول عن الأئمة المتقدمين، فيها صحة هذا المعنى:

١ ـ أولها وأقربها إلى الأخ القارئ: كلمة الإمام الترمذي التي نقلتها قبل قليل، من أول كتاب «العلل» الذي في آخر «سننه»: «جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين» هما حديث ابن عباس في الجمع بين صلاتين من غير عذر، وحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة.

وكنت عَرَضت لهذه المسألة في «أثر الحديث الشريف» ص ٨١ ـ ١٠٠، ونقلت فيه أقوال جمهرة من الأئمة المتقدمين والمتأخرين، وها هي أسماؤهم على ترتيب ورودهم في تلك الصفحات: إبراهيم النخعي، ابن أبي ليلى، ابن مهدي، ابن وهب، زفر بن الهذيل، عمر بن الخطاب، ابن الماجشون، عمر بن عبد العزيز، محمد بن عيسى الطباع، الذهبي، الأوزاعي، ابن تيمية، ابن رجب، أحمد بن حنبل، الثوري، رضي الله عنهم جميعًا.

=

والإجماعُ لا يُنْسَخ ولا يَنْسَخ، لكنْ يدلّ على ناسخ.

[ش] ___

حَجَجْنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فكنّا نُلبي عن النساء، ونَرمي عن الصبيان، قال الترمذي: أجمع أهل العلم أن المرأة لا يُلبي عنها غيرُها.

ثم، الحديث لا يحكم عليه بالنسخ بالإجماع على ترك العمل به، إلا إذا عُرف صحته، وإلا فيحتمِل أنه غلط، صرح به الصيرفي.

(والإجماع لا يُنْسَخ) أي: لا ينسخه شيء **(ولا يَنْسَخ)** هو غيره **(لكنْ يدلّ على ناسخ)** أي: على وجود ناسخ غيره.

* * * * *

[ت] ___

وأعود لأكرِّر القول: إن إثبات مثال صحيح على حديث أُجمع على خلافه إجماعًا حقيقيًا صحيحًا، هو أمر متعذِّر، وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله على لسان مُحاوره في «الرسالة» (١٣٠٦): «هل تجد لرسول الله سنة ثابتة من جهة الاتصال، خالفها الناس كلهم؟، فقال له الشافعي: لا ...».

النّوع الخامِسُ والثّلاثون: مَعْرِفَة المُصَحّف

[ش] ______________

(النوع الخامس والثلاثون : معرفة المصحَّف[1])

[تَ] ______________

(١) المصحَّف: اسم مفعول من قولك: صحَّف فلان، فهو مصحِّف، وذاك مصحَّف، ونقل الإمام أبو أحمد العسكري في مقدمة كتابَيْه: «تصحيفات المحدثين» ١:٢٤، و«شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» ص ١٣، عن الإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه «العين» ٣:١٢٠ قوله في تعريف المصحِّف: «هو الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف باشتباه الحروف»، أي: يخطئ بسبب اشتباه الحروف، ووقع في مطبوعة «كتاب العين» تحريف مطبعي: بأشباه الحروف، فيصحح.

وهذا المعنى متكرر في كتاباتهم، على مختلِف العصور، أقصد: أنهم حصروا ـ أو كادوا ـ التصحيف والتحريف على اشتباه الحروف، على السمع أو البصر، على القارئ، أو السامع، أو الناسخ.

وسيأتي في كلام الشارح رحمه الله ـ وأصلُه لمن سبقه ـ زيادة سبب آخر، هو ما يسبق إلى الفهم من معنى غير صحيح، فيتصرف فيه الراوي على وَفْق ما فهم، فيزدوج الخطأ، كما سيأتي في مثال الحاكم في «المعرفة» عن الأعرابي الذي غيَّر «شاة» إلى: «عَنْزة».

ويؤكد علماؤنا السابقون رحمهم الله على أن هذه الأوهام تكون غالبًا لمن يتلقّى العلم عن الصحف، لا عن مُثافَنةِ العلماء ومزاحمتهم بالرُّكَب، وكنت طبعت ـ بتوفيق الله وتيسيره ـ بحثًا بعنوان «معالم إرشادية لصناعة طالب العلم» أكَّدتُ فيه ص ١٥٩ فما بعدها، على ضرورة تلقي العلم عن العلماء المتقنين العاملين، وذكرت =

. . . .

[تَ] ـــــــــــــــــ

هناك كلامًا عن الداودي، وسأذكره هنا، وأزيد عليه.

قال عياض في «ترتيب المدارك» ٣:٤٠٢ في ترجمة أبي جعفر الداودي الأسدي المتوفى سنة ٤٠٢ رحمه الله: «بلغني أنه كان ينكر على معاصريه من علماء القيروان سُكناهم في مملكة بني عُبيد، وبقاءَهم بين أظهرهم، وأنه كتب إليهم مرة بذلك، فأجابوه: اسكتْ لا شيخ لك، أي: لأن درسه كان وحده، ولم يتفقّه في أكثر علمه عند إمام مشهور، وإنما وصل إلى ما وصل إليه بإدراكه، ويشيرون أنه لو كان له شيخ يفقهه حقيقة الفقه، لعلم أن بقاءهم مع مَن هناك مِن عامة المسلمين تثبيتٌ لهم على الإسلام، وبقية صالحة للإيمان». انتهى كلام القاضي عياض.

فانظر إلى جوابهم ما أبلَغَه: اسكت لا شيخ لك، وإلى قوله: يفقِّهه حقيقة الفقه.

ومن آثار هذا العلم غيرِ المتلقَّى عن شيخ يفقهه حقيقة الفقه: أنْ تجرأ صاحبه على إمام من كبار أئمة الإسلام علمًا وتفنّنًا وديانة، فقد نقل الحافظ في «فتح الباري» ٨:٥١٤ (٤٧٧٨) عن الداودي نفسه أنه «توهَّم من كلام لابن جرير الطبري أنه ينكر البعث، فأقدم على تكفيره!!»، فهل يقول هذا مَن عرف مَن هو ابن جرير الطبري، أو سمع به!!، سبحانك اللهم، هذا ...

وقال الذهبي رحمه الله ص ٧ من جزئه «الردّ على ابن القطان في كتابه الوهم والإيهام»، وهو يثني على ابن القطان: «والرجل حافظ في الجملة، له اطلاع عظيم، وتوسّع في الرجال، ويقظة وفطنة، قلّ من يجاريه في زمنه»، فانظر إلى هذا الثناء ما أجلَّه، لاسيما من الذهبي! لكن فرَّغه ونَسَفه بجملةٍ عقبه فقال: «أخذ الفنّ من المطالعة».

ثم نقل ص ٤١ عن ابن القطان أنه عدّ هشام بن عروة، وسهيل بن أبي صالح من المختلطين، فتعقبه بشدّة وتهكُّم!! قال له: «فاتتك نكتة!!، فإنك صَحَفي ما جالستَ أصحاب الحديث! أعاقلٌ يعدّ هشام بن عروة من المختلطين! أعظم الله أجرنا فيك!». وتجد نحو هذا في «الميزان» (٨٧١٩).

=

هو فنّ جليل إنما يحققه الحُذّاق، والدارقطني منهم، وله فيه تصنيف مفيد.

[ش] ________________

(هو فنّ جليل) مهمّ (إنما يحققه الحُذّاق) من الحفاظ، (والدارقطني منهم، وله فيه تصنيف مفيد)، وكذلك أبو أحمد العسكري[1]، وعن أحمد أنه قال: ومن يَعْرَى من الخطأ والتصحيف؟![2].

[ت] ________________

وفي هذا الخبر والذي قبله فائدة جديدة زائدة على أضرار التصحيف، هي التنبيه إلى أمر آخر يقع للذي يتلقى العلم عن الصحف، هو الزلل الفاحش في الفهم، وفي التحقق من أحكامه العلمية، بحيث إن الذهبي مع ثنائه البالغ على ابن القطان ـ كما نقلته عنه ـ قال فيه هذه الكلمة اللاذعة: «فاتتك نكتة» ثم علّل ذلك بقوله: «إنك صَحَفي، ما جالست أصحاب الحديث!»، فليعتبر من فيه عقل، وليحذر ممن شيَّخَتْه الصحفُ، وصدَّرتْه المجالس، وجعلتْه (متمجهداً) على من هم أئمة الاجتهاد حقًا وحقيقة!!.

(١) أما كتاب الدارقطني: فيعرف بنقول متناثرة عنه، وسيذكره الشارح أيضاً في النوع الستين صفحة ٥٣٦.

وأما أبو أحمد العسكري: فله كتابان: «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف»، لِمَا وقع فيه الأدباء ونحوهم، و«تصحيفات المحدثين» لما وقع فيه أهل الحديث، وكلاهما مطبوع.

وعرَّف ابن العجمي بهذين الإمامين فقال:

[الدارقطني : الحافظ أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، ولد في ذي القعدة سنة ست وثلاث مئة، وتوفي سنة خمس وثمانين وثلاث مئة.].

و[أبو أحمد العسكري : اسمه الحسن بن عبد الله، صاحب التصانيف الحسنة، توفي سنة ٣٨٢.].

(٢) كما في «ثقات» ابن شاهين (١٥٨٦)، ومن طريقه الخطيب في «تاريخه» ١٦: ٢١٠ ـ ٢١١، وفي «الجامع» للخطيب (١١٣٥)، عن الدوري، عن ابن معين

=

ويكون تصحيفَ لفظٍ وبصرٍ في الإسناد، والمتن. فمن الإسناد: العوّام بن مُراجِم، بالراء والجيم، صحّفه ابن معين فقاله بالزاي والحاء.

[ش] ــــــــــــــــــــــــ

(**ويكون تصحيفَ لفظٍ**)[1] ويقابله: تصحيف المعنى، (**وبصرٍ**) ومقابله: تصحيف السمع، ويكون (**في الإسناد، والمتن**).

(**فمن**) التصحيف في (**الإسناد: العوّام بن مُراجِم، بالراء والجيم، صحّفه ابن معين فقاله**): مزاحم (**بالزاي والحاء**)[2].

وعتبة بن النُّدّر، بالنون المضمومة، والمهملة المشددة المفتوحة، صحّفه ابن جرير الطبري بالموحدة والمعجمة[3].

[تَ] ــــــــــــــــــــــــ

٢:٦٥٨: من قال: إني لا أخطئ في الحديث: فهو كذاب.

(١) سيذكر أقسام التصحيف، وهي ستة، أسردها على حسب ذكر الشارح لها: ١ ـ تصحيف اللفظ. ٢ ـ تصحيف المعنى. ٣ ـ تصحيف البصر. ٤ ـ تصحيف السمع. ٥ ـ تصحيف الإسناد. ٦ ـ تصحيف المتن. وأمثلتها تأتي من الشارح رحمه الله، والأصلُ من ابن الصلاح ص ٢٥٢، وكتابا الإمام العسكري فيهما غَناء كبير من الأمثلة، وفيهما (المضحكات المبكيات).

(٢) الخبر حكاه الإمام أحمد في «العلل» (٣٥٦٤)، ونقله عنه الدارقطني في «العلل» ٣(٢٨٧)، وعلى هذا، فينظر ـ أو يصحح ـ ما في «تاريخ الدوري» عن ابن معين ٢:٤٦٠، و«الجرح والتعديل» ٧(١١٦)، و«تصحيفات المحدثين» ٣:١١٢٩، فإنهم نقلوا عن ابن معين ذِكره على الصواب: العوام بن مراجم.

(٣) حكاه عنه الدارقطني في «المؤتلف» ١:١٨٢. ومن أمثلة ذلك أيضًا:

[فائدة: قال أبو أحمد العسكري في كتاب «التصحيف» ـ «شرح ما يقع فيه التصحيف» ص٣١٠ ـ: زعم بعض المصحِّفين أن الإنسان إذا صحّف في مثل

=

ومن الثاني : حديث زيد بن ثابت : أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجر في المسجد، أي : اتخذَ حُجْرة من حصيرٍ أو نحوِه، يصلِّي فيها، صحفه ابن لَهِيعة فقال : احتجم.

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

(**ومن الثاني :**) أي: التصحيف في المتن (**حديث زيد بن ثابت**[1] : **أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجر في المسجد**) وهو بالراء (**أي : اتخذَ حُجْرة من حصيرٍ أو نحوِه، يصلِّي فيها**[2]، **صحفه ابن لَهِيعة**) بفتح اللام وكسر الهاء (**فقال : احتجم**) بالميم[3].

[تَ] ـــــــــــــــــــــــ

رِياح ورَبَاح لم يكن ملوماً، وليس كما قال، وهل اللوم والعيب إلا على تصحيف الأسماء، وليس يُعرف في أسماء العرب في الجاهلية رَبَاح بباء تحتها نقطة إلا في أسماء عبيدِهم، إلا في اسم رجلين : أحدهما رَبَاحُ بن المغترِف بغين معجمة، وآخَر، وأما قول الأعشى :

كحَلْفة من أبي رِياح

فهو بياء تحتها نقطتان.] .

والحَلْفة: المرة الواحدة من الحَلِف والقَسَم، وضبطُ الحاء بالكسر في المصدر المنقول منه خطأ.

(١) رواه البخاري في مواضع، أولها (٧٣١)، ومسلم ١:٥٤٠ (٢١٣، ٢١٤).

(٢) هكذا في نسخ المتن، وفي أكثر نسخ الشرح: عليها.

(٣) وبيَّن الإمام مسلم في «التمييز» ص ٩٠، الحديث السادس، سبب الوهم: أن موسى بن عقبة كتب به إلى ابن لهيعة، فتحمَّله ابن لهيعة من الكتاب، لا من سماع، ورواه هكذا: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم في المسجد، فقيل لابن لهيعة: مسجدٌ في بيته؟ قال: مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم!!، قال الإمام مسلم: وهذه رواية فاسدة من كل وجه، وبيّن ذلك مفصّلاً، رحمه الله.

وحديثُ : «من صام رمضان وأَتبعه سِتاً من شوال» صحّفه الصولي فقال : شيئاً، بالمعجمة.

[ش] ــــــــــــــــــــ

(وحديثُ : «من صام رمضان وأَتبعه سِتاً من شوال»)[1] بالسين المهملة والتاء الفوقية لفظَ العدد، (صحّفه الصولي فقال : شيئاً، بالمعجمة) والتحتية[2].

وحديث أبي ذر[3] : «تُعين صانعاً» بالمهملة والنون، صحّفه هشام بن عروة [ت]

---

(١) رواه مسلم ٢:٨٢٢ (٢٠٤) من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) الصولي: هو أبو بكر محمد بن يحيى الصولي المتوفى سنة ٣٣٥، وهو من رجالات الأدب والشعر، وفنونه، وله مشاركة حديثية، أخذ عن أبي داود السجستاني، وأخذ عنه الدارقطني.

والخبر رواه الخطيب في كتابيه: «الجامع» (٦٣٥)، عن الدارقطني ولفظه: أملى أبو بكر الصوليُّ، وفي «التاريخ» ٤:٦٨٠ من رواية محمد بن العباس الخزاز، قال: حضرتُ الصوليَّ، ثم أتْبعها بالرواية عن الدارقطني قال: يُذكر أن الصولي، فذكر الخبر، فالله أعلم.

(٣) طرف من حديث رواه البخاري (٢٥٨١)، ومسلم ١:٨٩ (١٣٦) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي مراوح، عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله: أيُّ الأعمال أفضل؟ قال« الإيمان بالله، والجهاد في سبيله»، ثم قال أبو ذر بعد سؤال ثانٍ: فإن لم أفعل؟ قال: «تُعين ضائعًا، أو تصنع لأَخْرَقَ». هذا لفظ البخاري: ضائعًا، بالضاد المعجمة، ولفظ مسلم: صانعًا، بالصاد المهملة.

وقد اتفقت الرواة عن البخاري على ذلك، كما اتفقت الرواة عن مسلم على أنه بالصاد أيضًا، ينظر «المشارق» لعياض ١:٤٧، وشرحه على مسلم ١:٣٤٩، و«فتح الباري» ٥:١٤٩.

ومعنى «تصنع لأخرق»: تصنع لمن لا صنعة له. ووُجِّهتْ رواية «الضائع» على =

. . . .

[ش] ——————

بالمعجمة والتحتية.

وحديث معاوية(١): لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين يُشَقّقون الخُطَب، بالمعجمة، صحّفه وكيع بفتح المهملة، وكذا صحّفه ابن شاهين أيضاً، فقال بعض الملاّحين ـ وقد سمعه ـ: فكيف يا قومُ والحاجةُ ماسّة؟!.

وحديث(٢): «أو شاة تَيْعَر»، بالياء التحتية، صحّفه أبو موسى محمد بن

[تـ] ——————

معنى: ذي الضَّياع من فقر أو عيال، وهو قريب من معنى: الأخرق، وانظر «النهاية» ٣:١٠٧ ـ ١٠٨، فدعوى التصحيف غير متعيِّنة.

(١) رواه أحمد ٤:٩٨ بهذا اللفظ، فهو موقوف لفظًا وصياغة، مرفوع حكمًا، فذكرُ الشارح رحمه الله له في «الجامع الصغير» (٧٢٦٤)، و«كنز العمال» (٧٩١٦) بلفظ: لعن الله: فيه نظر، إذْ جعله مرفوعًا لفظًا وحكمًا، ولم ينبِّه إلى هذا شارحه، ولا صاحب «المداوي»، ولا صاحب «ضعيف الجامع الصغير وزياداته».

أما تصحيف ابن شاهين: فلم أره عند أقدم من ابن الصلاح، ذكره ص ٢٥٥ بصيغة: «وقرأت بخطٍّ مصنِّفٍ» فذكر الخبر.

(٢) طرف من حديث رواه البخاري في مواضع متعددة من حديث أبي حميد الساعدي، ويعرف بحديث ابن اللُّتْبية، وهذه اللفظة جاءت في مواضع، أولها (٢٥٩٧)، ومسلم ٣:١٤٦٣ (٢٦)، وكلمة «شاة»: موقعها الإعرابيُّ في رواية البخاري: النصب «شاةً»، وفي رواية مسلم: الرفع «شاةٌ»، فلذا لم أضبطها فوق، واليُعَار: صوتها، والفعل منه: يَعَر يَيْعِر، بفتح العين في الماضي، وفتحها وكسرها في المضارع.

وتصحيف أبي موسى العَنَزي: رواه الخطيب في «الجامع» (٦٣٤)، وهو الآتي بعد صفحة مثالاً على تصحيف المعنى.

ويكون تصحيفَ سمعٍ، . . . .

[ش] ـــــــــــــــ

المثنى، بالنون.

وصحف بعضهم[1] حديث: «زُرْ غِبّاً تَزْدَدْ حُبّاً»، فقال: زَرْعُنا تَردَّد حِنّاء، ثم فسّره بأن قوماً كانوا لا يؤدّون زكاة زروعهم، فصارت كلُّها حِناء[2].

(**ويكون تصحيفَ سمعٍ**) بأن يكون الاسم واللقب، أو الاسم واسم الأب، على وزن اسم آخر، ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه، والحروفُ مختلفةِ شكلاً

[تـ] ـــــــــــــــ

(١) الحديث رواه من حديث حبيب بن مسلمة الفِهْري: الحاكم (٥٤٧٧) وسكت عنه، والطبراني في «الأوسط» (٣٠٥٢)، وعندهما: محمد بن مخلد الرُّعيني، عن سليمان بن أبي كريمة، وهما ضعيفان. ورواه جماعة من الصحابة غير حبيب الفهري، بلغ عددهم عشرة، فهو على شرط الإمام الشارح في المتواتر، ويُنظر كلام المنذري في «الترغيب» ٣:٣٦٥ ـ ٣٦٧، وقال: له أسانيدُ حسانٌ عند الطبراني وغيره، مع قول الحافظ في «الفتح» ١٠:٤٩٨ شرح الباب ٦٤ من كتاب الأدب: «ورد من طرق أكثرها غرائب، لا يخلو واحد منها من مقال»، ولا تعارض، فكون الطريق فيها مقال: لا يلزم منه الضعف، ولا أقل من تحسين الحديث بطرقه، والله أعلم.

وأما المصحِّف وخبره: فهو محمد بن علي بن عمر المذكِّر، وخبره رواه الحاكم في «المعرفة» (٣٨٦)، وقد قال المزي عنه في «تهذيب الكمال» ١:٣٠٤ في ترجمة أحمد بن الخليل البغدادي: «أحد الضعفاء الكذابين المعروفين بسرقة الحديث»، وأرَّخ الذهبي وفاته في «الميزان» (٧٥٠٧) سنة ٣٣٧، لذلك قال عنه: من قدماء شيوخ الحاكم، وقد كانت ولادة الحاكم سنة ٣٢١.

(٢) وهذا يؤكِّد ما أكرره فأقول: مع كل تحريفٍ تسويغٌ لمعناه، وقد يختلف الأمر من تسويغ بعيد إلى تسويغ قريب.

كحديثٍ عن عاصمٍ الأحول، رواه بعضهم فقال : واصل الأحدب.

ويكون في المعنى، كقول محمد بن المثنى : نحن قوم لنا شَرَف،

[ش] ―――――――

ونَقْطاً، فيشتبه ذلك على السمع (**كحديثٍ عن عاصمٍ الأحول، رواه بعضهم فقال : واصل الأحدب**) أو عكسه، وحديث عن خالد بن علقمة، رواه شعبة فقال: مالك بن عُرْفُطَة[1].

(**ويكون**) التصحيف (**في المعنى، كقول**) أبي موسى (**محمد بن المثنى**) العَنَزي[2] الملقب بالزَّمِن، أحدِ شيوخ الأئمة الستة: (**نحن قوم لنا شَرَف،**

[ت] ―――――――

(١) «المعرفة» للحاكم (٣٨٨)، واشتهر هذا التصحيف خاصة عن شعبة، كما اشتهر عنه التصحيف في أسماء الرجال عامة.

لكني أقول: إنه مهما كان التصحيف فاحش المعنى، فإنه في حال اشتباه الرسم يكون محتملاً، أما مثل هذا الرسم: خالد بن علقمة، فيبعد تصحيفه إلى: مالك بن عُرْفطة، وينظر ما كتبه الأستاذ أحمد محمد شاكر رحمه الله في التعليق على الحديث (٤٩) من «سنن» الترمذي، فهو قوي من وجوه:

من جهة تباين رسم الاسمين، لو كان التصحيف من كتاب، ومن جهة أنه شيخه، فكيف يخطئ في معرفة اسمه إلى اسمٍ نكرةٍ موهوم.

ومن جهة أن ابن الصلاح ذكر هذا مثالاً على تصحيف السمع ـ وتبعه مَن بعده ـ، في حين أن شعبة يرويه مباشرة من لسان شيخه، ولم يسمع الحديث بواسطة بينهما، ليخطئ سمعه، فيسمعَ الواسطةَ يقول: حدثنا مالك بن عرفطة، مصحَّفًا محرَّفًا عن: خالد بن علقمة.

(٢) العَنَزي: نسبة إلى جدّ له اسمه: عَنَزة، وهذه الكلمة برسمها وضبطها تشتبه بالحربة الصغيرة التي طولها بين العصا والرمح، كانت تُحمل بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا أراد الصلاة نُصِبت بين يديه سُتْرةً له، كما جاء هذا في حديث ابن =

نحن من عَنَزة، صلَّى إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

[ش] ___________

نحن من عَنَزة، صلى إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم) يريد: أن النبي

[تَ] ___________

عمر عند البخاري (٤٩٤)، ومسلم ١: ٣٥٩ (٢٤٥).

وقوله: «نحن قوم لنا شرف»: رواه الخطيب في «الجامع» (٦٣٤).

لكن لا بدّ من التنبيه إلى أن أبا موسى كان من الثقات الأثبات المتيقظين، ومن شروط الحديث الصحيح أن يكون راويه عدلاً، ومن شروط العدل أن يكون متيقظاً غير مغفَّل، فكيف بمن يوصف بالثقة الثبْت الحجة؟! فمثل هذا لا يُتصوّر أن تصل به الغفلة إلى أن يقول هذا القول جاداً به، إنما هوكما قال الحافظ الذهبي في «السير» ١٢: ١٢٥: «يُروى أن أبا موسى مزح مرة فقال: نحن قوم لنا شرف..». فأفادنا رحمه الله أن له وقفة في صحة الخبر فقال: يُروى، وكأن ذلك لأن القصة غير مسندة، فقد رواها الخطيب كما قدّمت هكذا: «أخبرنا أبو الحسن محمد بن عبد الواحد قال: أخبرنا أبو الحسن الدارقطني: أن أبا موسى..»، فعلّقها الدارقطني ولم يُسندها، ووفاته سنة ٢٥٢، ووفاة الدارقطني سنة ٣٨٥، فلا أقل من ثلاث وسائط.

وأفادنا أن هذا القول كان منه على سبيل المزاح، أما غير الذهبي فقد جاء في «سؤالات السُّلمي للدارقطني» (٣١٧) قول الإمام عمرو بن علي الفلاّس: «أبو موسى فيه سلامة»، وذكر له هذا القول كالاستدلال على سلامة صدره.

قلت: قول الفلاس مقدَّم على قول الذهبي، لقِدَمه، بل لكونه قريناً لأبي موسى، لكن قول الذهبي أولى لاتفاقه مع ما هو مطلوب من طالب الحديث، فكيف بالإمام فيه! وقد قال أبو داود مثل هذا القول في قرين أبي موسى ونِدِّه: محمد بن بشار، فأوّلوا قوله فيه، فينبغي أن تؤوّل كلمة الفلاس كذلك.

وأيضاً: كأن في الإمام الفلاس شدّة وعَنَتاً ـ والله أعلم ـ فإنه تعنَّت في محمد بن بشار أيضاً فكذبه فيما يرويه عن يحيى القطان!! فما التُفِت إلى قوله فيه. والله أعلم.

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــــــــ

صلى الله عليه وسلم صلى إلى عَنَزة، فتوهّم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العَنَزة هنا الحَرْبة تُنصب بين يديه.

وأعجب من ذلك: ما ذكره الحاكم[1] عن أعرابي أنه زعم أنه صلى الله عليه وسلم صلى إلى شاة، صحَّفها: عَنْزَة، بسكون النون، ثم رواه بالمعنى على وهمه، فأخطأ من وجهين.

ومن ذلك: أن بعضَهم[2] سمع حديث النهي عن التحليق يوم الجمعة قبل الصلاة، قال: ما حلقت رأسي قبل الصلاة منذ أربعين سنة، فَهِم منه تحليقَ الرأس، وإنما المرادُ تحليق الناس حِلَقاً.

قال ابن الصلاح[3]: وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر الجِلّة، لهم

[ت] ــــــــــــــــــــــــــ

(١) «المعرفة» (٣٨٧). وقوله: «صحَّفها: عَنْزة»: يريد تصحيف المعنى، فَهِم من العَنْزة الحيوانَ من المعز، فغيَّر اللفظ إلى: شاة، بناء على تجويزه الرواية بالمعنى!، فازدوج عليه الخطأ، ونحوه ما حصل للشارح رحمه الله، وذكرته تعليقاً أواخر نوع الحديث المعلّل: الجنس السابع ٤: ٣٧٩.

(٢) جرى هذا للإمام الخطابي مع أحد شيوخه (من الصالحين)، ثم نبَّهه إلى أن صواب الرواية: نَهَى عن الحِلَق، لا: عن الحَلْق، فقال له: فرَّجتَ عني، انظر: «معالم السنن» ١ :٢٤٧.

(٣) «المقدمة» ص ٢٥٦، وقوله هذا رحمه الله تعالى، درسٌ في الأدب مع الأئمة، وحسن الظنّ بهم، جزاه الله خيراً.

ومن فاحش الغلط والتصحيف: ما حكاه العسكري في مقدمة كتابيه: «تصحيفات المحدثين» ١ :١٤، و«شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» ص ٢١ عن بعض =

. . . .

[ش] ___________________

فيه أعذار لم ينقلها ناقلوه.

تنبيه:

قسم شيخ الإسلام[1] هذا النوع إلى قسمين، أحدهما: ما غُيِّر فيه النَّقْط: فهو المصحَّف، والآخر: ما غُيِّر فيه الشكْل مع بقاء الحروف: فهو المحرَّف.

فائدة:

أورد الدارقطني في كتاب «التصحيف» كلَّ تصحيف وقع للعلماء، حتى في

[تـ] ___________________

المغفلين، أنه روى حديثًا قدسيًا، فيه: «عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن جبريل، عن الله، عن رجل، قال الراوي للخبر: فنظرت فقلت: من هذا الذي يصلح أن يكون شيخًا لله!، فإذا هو صحَّفه، وإذا هو: عن الله عزّ وجلّ».

قلت: وعكس هذا، ما حصل لبعض المعاصرين وهو يحقق جزءًا حديثيًا، فيه: عن رجل، فقرأه: عزّ وجلّ، واستنكر أن يكون اللفظ هكذا، فخطأه، وهو صواب!.

(١) في «شرح النخبة» ص ٩٤، وحاصل كلامه: أن تغيير القارئ، أو الكاتب من: حَيَّان إلى حَبَّان، أو عكسه: تصحيف، وتغييره: حَبَّان إلى حِبَّان، أو عكسه: تحريف.

وقد يجتمعان في نص واحد، كما حصل في: «زُرْ غِبًّا تَزْدَدَ حُبًّا».

وهل سُبق الحافظُ رحمه الله بهذه التفرقة؟ نَسَب بعض الباحثين إلى الإمام العسكري هذه التفرقة، أخذًا ـ والله أعلم ـ من تسميته كتابه الذي أفرده في تصحيفات الأدباء وأمثالهم: «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف»، وأصلُ العطف يقتضي المغايرة، لكن بعد نظرة سريعة في كتابيه، هذا، وكتابه الآخر «تصحيفات المحدثين» يظهر أن لا فرق عنده بين الكلمتين. والله أعلم.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــ

القرآن، من ذلك: ما رواه أن عثمان بن أبي شيبة قرأ على أصحابه في التفسير: جعل السفينة في رَحْل أخيه، فقيل له: إنما هو ﴿جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾ [يوسف: ٧٠]، فقال: أنا وأخي أبو بكر لا نقرأ لعاصم!![١].

قال: وقَرأ عليهم في التفسير: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، قالها: أ ل م. يعني: كأول البقرة[٢].

[تَ] ـــــــــــــــ

(١) رواه العسكري في مقدمة «تصحيفات المحدثين» ١: ٢٦، ومن طريقه: الخطيب في «الجامع» (٦٤٧)، ورواه العسكري أيضًا من طريق آخر في كتابه الآخر «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» ص ١٢، وللخبر إسناد ثالث عند الدارقطني في كتابه «التصحيف وأخبار المصحِّفين»، نقله عنه الخطيب في «الجامع» (٦٤٧).

(٢) على حاشية ك: «الحمد لله. بلغ قراءة عليٍّ. كتبه مؤلفه عفا الله عنه. آمين».

ثم، إن هذا الخبر رواه الدارقطني في كتابه «التصحيف»، ونقله عنه المزي في «تهذيب الكمال» ١٩: ٤٨٦ في ترجمة عثمان بن أبي شيبة نفسه.

وأقول: عَرَض الخطيب في «الجامع» (٦١٢ ـ ٦٤٩) إلى جملة من أخبار المصحِّفين في الأسانيد، ثم في المتون، ثم في القرآن الكريم، وصدَّر هذه المجموعة الأخيرة بقوله (٦٤٤): «لم يُحْكَ عن أحد من المحدثين من التصحيف في القرآن أكثرُ مما حُكي عن عثمان بن أبي شيبة»، وذكر له عدَّة أخبار.

وعثمان هذا: شيخ الإمامين البخاري ومسلم، روى الأول عنه في «صحيحه» (٥٣) حديثاً، وروى الثاني عنه (١٣٥)، كما في «تهذيب التهذيب»، لكن عند مغلطاي ـ وهو مصدر ابن حجر ـ (١٣٠)، وعلى كل: فإن هذا العدد الكثير يدلّ على روايتهما عنه أصولاً واحتجاجاً.

وترجمه الذهبي في «الميزان» (٥٢٤٠)، و«السير» ١١: ١٥١، وقال عنه في الأول:

=

. . . .

[ت] ـــــــــــــــــــــــــ

أحد أئمة الحديث الأعلام، وقال عنه في الثاني: الإمام الحافظ الكبير المفسِّر، ثم قال: «لا ريب أنه كان حافظاً متقناً»، وقال في «تاريخ الإسلام» ٥: ٨٨٣: «كان من كبار الحفاظ».

وهذا أول مؤشِّر ومؤثِّر على صحة هذه الأخبار المنكرة، إذْ كيف يوصف بأحد الأئمة الأعلام، وبالحافظ الكبير، وبالحافظ المتقن، ومن كبار الحفاظ: ثم إنه لا يحفظ القرآن الكريم!! بل إنه لا يعرف قراءة قصار السور نظراً، فيقرأ الكلمة الأولى من سورة الفيل، بالحروف المقطعة، كما يقرأ أول سورة البقرة وآل عمران!! وهذا كافٍ لردّ كل ما روي، وبأي إسناد كان.

وذَكَر له الخطيب في «تاريخ بغداد» ١٣: ١٦٢ بين مصنفاته «تفسيرًا» للقرآن الكريم، لذلك وصفه الذهبي في «السير» بالمفسِّر، كما تقدم.

وهذا ثاني مؤشِّر ومؤثِّر على صحة هذه الأخبار المنكرة إذ كيف يقدم مثله في علمه ودينه على الكلام في كتاب الله، وتفسيره، وهو لا يعرف قراءة كلماته وتَهَجِّيها، لا يعرف قراءة: أَلَمْ، فيقرؤها: أ ل م!!.

وقد حاول الذهبي تبرئته بثلاث كلمات، قالها في «الميزان»، و«السير»، فقال في الأول: «لعله سبق لسان، وإلا فقطعًا كان يحفظ سورة الفيل، وهذا «تفسيره»، وقد حمله الناس عنه»، ثم قال: «كأنه كان صاحب دُعابة، ولعله تاب وأناب». وقال في الثاني: «إما سبق لسان، أو انبساط محرَّم».

قلت: جزى الله خيراً الحافظ الذهبي على محاولته، لكن لم يأتِ بمقنع، بل لعله زاد الطين بِلَّة!، والله تعالى يقول في سورة الطارق، في حقِّ كتابه المعظَّم: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ ﴿١٣﴾ وَمَا هُوَ بِٱلْهَزْلِ ﴿١٤﴾﴾، فكيف نقول عن إمام من أئمة المسلمين: كأنه كان صاحبَ دُعابة، يَتَهازَل ولو في آية واحدة من كتاب الله!، ثم إنه لا يجزم بتوبته من هذه الكبيرة: لعله تاب وأناب، وأيضًا يقول: سبق لسان، أو انبساط محرَّم، وهذا خارم لعدالته وديانته!!، وجاءت عبارته في «التذكرة» ٢: ٤٤٢، خشنة أكثر: كان مزّاحًا حتى فيما يتصحَّف من القرآن!!.

=

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــ

* * * * *

[تّ] ـــــــــــــــــــ

وما دام الذهبي رحمه الله يجزم بتأليف عثمان بن أبي شيبة لتفسير القرآن الكريم، وأن الناس حملوه عنه، فما هو موقفنا حينئذٍ من أمرين اثنين: أولهما: كيف أقدم هذا الإمام على تفسير القرآن الكريم وهو غير حافظ له، بل غير مصحح لتلاوته نظرًا!!، والشروط الكثيرة لمن يُقدم على كتابة تفسير: معروفة، والذي يُقدم على الكلام في مسألة واحدة في أيّ باب من أبواب الدين، مقدِمٌ على مخالفة شرعية، فكيف بتفسيرٍ كامل للكتاب الكريم؟!.

ثانيهما: ماذا كان موقف علماء عصره منه، ونحن على يقين مما كان عليه أئمة الحديث وعلماء الجرح والتعديل، لا يتركون أحدًا يُفْلَت من ألسنتهم إذا صدرت منه أيّ بادرة أو هفوة!!، وإن هؤلاء الذين نقلوا عنه هذه المنكرات، على أنهم سمعوها منه، كيف لم يُنقل عنهم كلمة في تجريحه وتجريح تفسيره!!.

يضاف إلى هذا المؤشر الثاني على صحة هذه المنكرات: البيئة العلمية الزمنية التي كان يعيشها هذا الإمام، فالقرآن الكريم كان هِجِّيراهم، تلاوة وتعبدًا وتعلّمًا وتعليمًا، صغارًا وكبارًا، رجالاً ونساءً، وهذا معروف مشهور من تراجم السلف عامة.

وأخيراً: إن تلك البيئة العلمية الأُسَرية التي كان يعيش فيها، مما يؤكد حفظه لكتاب الله تعالى في صباه، فكيف لا يعرف تهجية كلماته!!.

والذي أقوله جازمًا به، وهو الصواب لا غير إن شاء الله تعالى ـ تبركًا، لا تعليقًا ـ: إن أسانيد بعض هذه الأخبار لا يصح، ففي نَقَلتها من هو متهم، وبعضها الآخر الذي صح سنده: إما أنه مردود، لنكارته أمام هذه القطعيات التي ذكرتها، وإما أنه كان منه في أول عمره وأمره، أما بعد ذلك فلا، ولن.

وأكرِّر القول في حقّ النقلة المباشرين لهذه الأخبار المنكرة: لو علموا منه تجرؤه على تفسير القرآن، وهو بهذا الضعف الشديد في قراءة كلماته، لكان المتحتِّم عليهم أن يُنقل عنهم كلمات جارحة لعلمه وديانته، أكثر مما حكَوْا من أخطائه وجهالاته. والله أعلم.

النّوع السّادسُ والثّلاثون: مَعْرِفَةُ مُختلف الحَديث وَحُكْمُهُ

هذا فنّ من أهم الأنواع، ويَضطر إلى معرفته جميعُ العلماء من الطوائف، وهو : أن يأتي حديثان متضادّان في المعنى ظاهراً فيوفِّقَ بينهما، أو يرجِّحَ أحدَهما.

[ش] ——————

(النوع السادس والثلاثون : معرفة مختِلف الحديث[1]، وحكمه)

(هذا فنّ من أهم الأنواع، ويَضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وهو : أن يأتي حديثان متضادّان في المعنى ظاهراً فيوفقُ بينهما، أو يرجِّحُ أحدَهما) فيعملُ به دون الآخر[2].

[ت] ——————

(١) [قال السخاوي ـ٣ : ٤٧٠ ـ: أي : اختلافُ مدلولِه ظاهراً. انتهى. وقال شيخنا الأُجْهوري : مختلِف الحديث، بكسر اللام. انتهى. وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف.].

وتقدم ٣: ٢٨٣ التعريف بشيخه الأجهوري، وأن له حاشية على «شرح النخبة».

(٢) إذنْ، مختلِف الحديث: موضوعٌ صلتُه بالأحاديث الشريفة فقط، حديثان فأكثر، ظاهرهما ـ أو: ظاهرها ـ التعارض في أحكامهما، أو: في أحكامها.

ومهمة العالم الإمام: التخلُّص من هذا الاختلاف، ويمكن أن يسمى هذا (المختِلف) مشكلاً، فيعدُّ ويُدرج مع ما يسمونه: مشكل الحديث، و(المشكل) أعمّ من المختلِف، فالمختلف قاصر على اختلاف حديث مع حديث أو أكثر، أما (المشكل) فقد يكون بين حديثين أو أكثر، وقد يكون بين حديث وأيّ مصدر أو دليل تشريعي آخر: آية كريمة، إجماع، قياس، أو أصل شرعي، أو دليل نقلي قاطع، =

وإنما يكمُل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغوّاصون على المعاني. وصنَّف فيه الإمام الشافعي رحمه الله ولم يَقصِد رحمه الله استيفاءه بل ذكر جملة منه . . . .

[ش] ________________

(وإنما يكمُل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغوّاصون على المعاني) الدقيقة.

(وصنَّف فيه الإمام الشافعي رحمه الله)[1] وهو أولُ منْ تكلم فيه، **(ولم يَقصِد**[2] **رحمه الله استيفاءه)** ولا إفراده بالتصنيف، **(بل ذكر جملة منه)** في

[تَ] ________________

فالمشكل: أعمُّ في صُوَره، والمختلف: أخصُّ.

(١) كتابه «اختلاف الحديث» الملحق بآخر كتابه «الأم» ٨:٤٧٥ ـ ٥٦٨، ثم طبع مفردًا، نشرته مؤسسة الكتب الثقافية سنة ١٤٠٥، ثم أعاد تحقيقه مع كتاب «الأم» الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب جزاه الله خيرًا.

وقوله: «هو أول من تكلم فيه»: قاله غير الشارح مِن قبله ومِن بعده، وهو كقولهم عن أولية الإمام في التأليف في علم الأصول، مع أن (اختلاف الحديث) بمعنى: الوقوف عند حديثين مختلفين ظاهرًا، ومحاولة الجمع بينهما، والترجيح، أمر نُقِل في عدة مواقف عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، ثم كان في عهد التابعين أكثر وأزيد، ثم، وثم.

فقولهم: هو أول من تكلم فيه: يُحمل على معنى: أول من كتب فيه، بل التعبير الأدق أن نقول: هو أول من وصل إلينا كتابه فيه.

أما قوله: «لم يقصد استيفاءه»: فصحيح، وقد تكلم ـ حسب فهرس أبوابه ـ في نحو ثمانين بابًا، وفي بعض أبوابه تأصيلٌ لمذهبه في الجمع بين الأحاديث المختلفة.

(٢) [قَصَدتُ الشيء، وإليه، قصداً: من باب ضرب، طلبتُه بعينه. «مصباح»

=

ينبِّه بها على طريقه.

ثم صنّف فيه ابن قتيبة، فأتى بأشياءَ حسنةٍ وأشياءَ غيرِ حسنة، لكونِ غيرِها أقوى وأولى، وتركَ معظمَ المختَلِف.

[ش] ——————

كتاب «الأم» (ينبِّه بها على طريقه) أي: الجمعِ في ذلك.

(ثم صنّف فيه ابن قتيبة، فأتى) فيه (بأشياءَ حسنةٍ وأشياءَ غيرِ حسنة) قصُر فيها باعه[1] (لكون غيرِها أقوى وأولى) منها، (وترك معظم المختِلف)، ثم صنف في ذلك ابن جرير، والطحاوي كتابه «مشكل الآثار»[2]، وكان ابن خزيمة

[تـ] ——————

ـ ق ص د ـ.].

(١) تقدم قبل أسطر قوله: إنما يكمل له الأئمة الجامعون لثلاثة علوم هي أركان الاجتهاد: الحديث والفقه والأصول، وابن قتيبة رحمه الله ـ على فضله ـ ليس من هذه البابة.

(٢) الشارح ينقل من «شرح الألفية» ص ٣٣٦.

وكتاب ابن قتيبة طبع مرارًا، واسمه «تأويل مختلف الحديث»، وكتاب ابن جرير طبع الموجود منه مرتين باسم «تهذيب الآثار»، قيل فيه: تفرّد في بابه بلا مشارك، وكتاب الطحاوي طبع قطعة منه قديمًا في الهند، ثم طبع كاملاً بهذا الاسم، وقد أفاد القرشي في «الجواهر المضية» ١:٢٧٦ أن هذا الكتاب هو آخر مؤلفات الطحاوي، وأن «شرح معاني الآثار» هو أولها.

وأقول: إن الأولى بذكره في هذا الباب هو كتابه «شرح معاني الآثار» واسمه الكامل كما سماه مؤلفه الإمام الطحاوي ضمن كتابه المذكور ٣:٣١٩ حين عَرَض لمسألة بيع أرض مكة وإجارتها، وأحال على ما سيأتي عنده هناك ٤:٤٨ ـ ٥١: «شرح معاني الآثار المختلِفة المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحكام».

=

ومَن جَمَع ما ذكرنا لا يُشْكل عليه إلا النادر في الأحيان.

[ش] ————————

من أحسن الناس كلاماً فيه، حتى قال: لا أعرفُ حديثين متضادّيْنِ، فمنْ كان عنده فليأْتني به لأؤلِّف بينهما[1].

(ومَن جَمَع ما ذكرنا) من الحديث والفقه والأصول والغوص على المعاني الدقيقة **(لا يُشْكل عليه)** من ذلك **(إلا النادر في الأحيان)**.

[ت] ————————

فهذا الكتاب ألصق بهذا النوع الذي نحن فيه: مختلف الحديث، من كتابه «مشكل الآثار»، فكلمة «مختلف» تدلّ على أن ثمة مخالفًا، ولا تحمل معنى أن فيه إشكالاً، أما كلمة «مشكل» فتحمل فيها معنى الإشكال والتوقف، وينبغي البحث عن حلّ للإشكال، من داخل الحديث، أو من خارجه، فـ «المشكل» غير «المختلف».

ومن المؤلفات في هذا الباب: ما سمَّاه الذهبي في «السير» ١٨ : ١٩٤ في ترجمة ابن حزم: «الآثار التي ظاهرها التعارض، ونفي التناقض عنها»، قال الذهبي: «يكون في عشرة آلاف ورقة، لكنه لم يتمه».

(١) «الكفاية» ص ٤٣ ـ ٤٤.

وهذا لسان حال كل إمام تمكّن في جملة من العلوم الشرعية الأصلية: الحديث والفقه وأصوله واللغة العربية، وليس قاصراً على الإمام ابن خزيمة وخاصًا به، وقد سبقه إلى نحو هذا: الإمام الشافعي، فقال في «الرسالة» (٥٨٧ ـ ٥٩٠): «لن نجد عنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ شيئًا مختلفًا، فكشفناه إلا وجدنا له وجهًا يحتمل به ألاّ يكون مختلفًا ...، ولم نجد عنه حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج، أو على أحدهما دلالة ما وصفتُ، إما بموافقة كتابٍ، أو غيره من سنته، أو بعض الدلائل»، وانظر أول كلامه رحمه الله من الفقرة (٥٧٠).

وانظر تمام الكلام على الفائدة الثالثة من الفوائد الأربعة الآتية آخر هذا النوع ص١٣٤.

والمختلِفُ قسمان، أحدهما : يمكن الجمع بينهما، فيتعيَّنُ ويجبُ العمل بهما.

[ش] ـــــــــــــــــــ

(والمختلِف قسمان، أحدهما : يمكن الجمع بينهما) بوجه صحيح **(فيتعيَّن)** ولا يُصار إلى التعارض، ولا النسخ **(ويجبُ العمل بهما)**.

ومن أمثلة ذلك في أحاديث الأحكام: حديث: «إذا بلغ الماء قُلَّتين لم يَحمل الخبث»(١).

وحديث: «خَلَق الله الماء طَهوراً لا ينجِّسه إلا ما غيَّر طعمَه أو لونه أو ريحه»(٢)، فإن الأول ظاهره طهارة القلَّتين، تغير أم لا، والثاني: ظاهرُه طهارةُ غير المتغيِّر، سواء كان قلتين أم أقلّ، فخُصَّ عموم كلٍّ منهما بالآخر.

[ت] ـــــــــــــــــــ

(١) رواه أبو داود (٦٤ ـ ٦٦)، والترمذي (٦٧) وسكت عنه، والنسائي (٥٠)، وابن ماجه (٥١٧ ـ ٥١٨)، وابن خزيمة (٥٢)، وابن حبان (١٢٤٩ ـ ١٢٥٣)، والحاكم (٤٥٨ ـ ٤٦٣)، والدارقطني (١ ـ ٢٩)، وهو عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥٣٣، ١٣٣٤)، وانظر لزامًا الآثار التي بعده، فإنها تلقي الضوء عليه.

وينظر تخريجُه في كتب الفقه الاستدلالي، وتجاذبُ الأنظار في تقويته وتضعيفه، ولا بدّ من التثبُّت ومراجعة الأصول للسلامة، ومن المهم منها: «الإمام» للإمام ابن دقيق العيد ١:١٩٩ ـ ٢١٩، و«شرح الإلمام» له ١:١٧٩ ـ ١٩٢، وتجدُ تلخيص كلامه الذي في «الإمام»: في «نصب الراية» ١:١٠٥ ـ ١١٢، و«البدر المنير» ٢:٨٧، و«التلخيص الحبير» ١:١٦.

(٢) رواه ابن ماجه (٥٢١) بهذا الاستثناء من حديث أبي أمامة، والدارقطني (٤٥ ـ ٥٠)، والطبراني ٨(٧٥٠٣)، والبيهقي ١:٢٥٩، وفي إسناده عندهم رِشْدِين ابن سعد، اتفقوا على تضعيفه.

. . . .

[ش] ——————

وفي غيرها[١]: حديث: «لا يُورِدُ مُمْرِض على مُصِحّ»[٢]، و«فِرَّ من المجذوم فِرارَك من الأسد»، مع حديث: «لا عَدوى ولا طِيَرة»[٣]، وكلُّها صحيحة[٤]، وقد

[تّ] ——————

(١) [أي: غير أحاديث الأحكام.].

(٢) [قال النووي ـ ١٤ : ٢١٧ ـ: يورِد: بكسر الراء، والممرِض والمصِحّ، بكسر الراء والصاد، ومفعول «يورد» محذوف، أي: لا يورِد إبلَه المِراض، قال العلماء: الممرِض: صاحبُ الإبل المِراض، والمصِح: صاحب الإبل الصحاح، فمعناه: صاحبُ الإبل المِراض لا يوردُ إبلَه على صاحب الصحاح. والحديث رواه الشيخان عن أبي هريرة].

البخاري (٥٧٧١، ٥٧٧٤)، ومسلم ٤:١٧٤٣ (١٠٤).

(٣) [قوله: لا عدوى: فيه شاهد لحذف خبر «لا» نحو: لا ضَيْرَ، وأكثرُ ما يحذف عند الحجازيين مع «إلا»، نحو: لا إله إلا الله. انتهى. ويجوز في «لا عدوى، ولا طِيَرة» الأوجه الخمسة المقررة في نحوِ: لا حول ولا قوة. قال في «المغني» ـ ص٣١٤ ـ: يجوز إلغاء «لا» إذا تكررت نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، ولك فتح الاسمين، ورفعهما، والمغايرة بينهما، يعني: رفع الأول، وفتح الثاني، وعكسه، أي: وفتح الأول ورفع الثاني، وهو أضعفها، كما في «الأوضح» ـ «أوضح المسالك» ١ : ٢٨٢ ـ.].

(٤) حديث: «لا يُورِدُ مُمْرِض على مُصِحّ»: تقدم تخريجه في كلام ابن العجمي.

وأما حديث: «فِرّ من المجذوم كما تفِرُّ من الأسد»: فهو في البخاري أيضًا معلَّقًا على شيخه عفان الصفَّار (٥٧٠٧)، في حديث واحد مع حديث «لا عدوى» من حديث أبي هريرة.

=

. . . .

[ش] ————————

سلك الناس في الجمع مسالك[(١)]:

[تَ] ————————

وحديث: «لا عدوى»: رواه البخاري في مواضع، أولها (٥٧٠٧) وهنا أطرافه، ومسلم ٤:١٧٤٢ (١٠١) وما بعده، من حديث أبي هريرة.

ورواه البخاري (٢٠٩٩) مقتصراً على لفظ: «لا عدوى»، و(٥٧٥٣، ٥٧٧٢) بلفظ: «لا عدوى ولا طيرة»، ومثله عند مسلم ٤:١٧٤٧ (١١٦).

ورواه مسلم ٤:١٧٤٣ (١٠٣) من حديث السائب بن يزيد بلفظ: «لا عدوى، ولا صفر، وهامة»، ثم (١١١، ١١٢) من حديث أنس بلفظ: «لا عدوى ولا طيرة».

(١) ينظر في «الفتح» ١٠:١٥٩ وما بعدها، وقال الشيخ ابن العجمي رحمه الله:

[فمن اعتقد أن شيئاً يُعدي شيئاً بطبعه فهو كافرٌ اتفاقاً، كما ذكره عياض، أو بقوة خاصة أودعها الله فيه : ففي كفره خلاف.

[وعن «شرح مقدمات السنوسي» : لاشك أن اعتقاد الناس في هذه الأسباب العادية على أربعة أوجه :

[منهم : من يعتقد قِدَمها واستقلالها بالتأثير من طباعها، أي حقائقها، في غير جَعْل من الله تعالى، وهذا مذهب كثير من الفلاسفة والطبائعيين، وقد حكى ابن دهاق [؟؟]، وغيره الإجماع على كفرهم.

[ومن الناس : من يعتقد حدوثها وتأثيرها فيما قارنها، لكن ليس من طباعها، وإنما هو بخَلْق الله فيها قوةً مؤثرة، ولو نزعها منها لم تؤثر، فهؤلاء مبتدعة ضُلال فسّاق، وفي كفرهم خلاف.

[ومن الناس : من يعتقد حدوثها وعدم تأثيرها فيما قارنها، لا بطباعها ولا بقوة جُعلت فيها لكنه يعتقد ملازمتها لما قارنها، وأنه لا يصح فيها التخلف، وهذا الاعتقاد يؤول بصاحبه إلى الكفر، لأنه يستلزم إنكار المعجزات ونحوها.

=

. . . .

[ش] ___________________

أحدها: أن هذه الأمراض لا تُعدِي بطبعها، لكن الله تعالى جعل مخالطة المريض بها، للصحيح، سبباً لإعدائه مرضَه، وقد يتخلَّف ذلك عن سببه، كما في غيره من الأسباب، وهذا المسلك هو الذي ذكره ابن الصلاح[1].

الثاني: أن نفي العدوى باقٍ على عمومه، والأمر بالفرار من باب سدِّ الذرائع، لئلا يتفق للذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى، ابتداءً لا بالعدوى المنفية، فيظنَّ أن ذلك بسبب مخالطته، فيعتقدَ صحة العدوى، فيقع في الحرج، فأمر بتجنبه حسماً للمادة، وهذا المسلك هو الذي اختاره شيخ الإسلام[2].

الثالث: أن إثبات العدوى في الجُذام ونحوه، مخصوصٌ من عموم نفي العدوى[3]، فيكون معنى قوله: «لا عدوى» أي: إلا من الجذام ونحوه، فكأنه

[ت] ___________________

[ومن الناس: من يعتقد حدوث الأسباب العادية وعدم تأثيرها فيما قارنها لا بطبعها ولا بقوة جُعلت فيها، وأن الله تعالى جعلها أماراتٍ ودلائلَ على ما نشأ من الحوادث، من غير ملازمة عقلية بينها وبين ما جُعلت دليلاً عليه، ولهذا صح أن يَخرِق العادة فيها لمن يشاء، وفي أيِّ وقت شاء، وهذا الاعتقاد هو الحق والقائلون به هم المؤمنون وأهل السنة. انتهى.].

(١) «المقدمة» ص ٢٥٧.

(٢) في «شرح النخبة» ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٣) كتب مقابله العلامة ابن العجمي رحمه الله كلامًا عامًا يتعلق بمسألة الخيار في النكاح، فقال:

=

. . . .

[ش] ————————

قال: لا يُعدِي شيء شيئاً إلا فيما تقدم تبييني له أنه يُعدي، قاله القاضي أبو بكر الباقلاني.

الرابع: أن الأمر بالفرار رعايةٌ لخاطر المجذوم، لأنه إذا رأى الصحيح تعظُم مصيبته وتزداد حسرته، ويؤيده حديث: «لا تُدِيموا النظر إلى المجذومين»، فإنه محمول على هذا المعنى(١).

وفيه مسالك أُخَر.

[تَ] ————————

[في باب الخيار في النكاح: أن الجُذَام والبرص يُعدِيان المُعاشِر والولد، أو نسله، كثيراً، كما جزم به في «الأم» ـ ٥ : ٨٥ ـ في موضع، وحكاه عن الأطباء والمجربين في موضع آخر ـ بل الموضع نفسه ـ، قال البيهقي وغيره: ولا ينافيه خبر: «لا عدوى» لأنه نفي لاعتقادِ الجاهليةِ نسبةَ الفعل لغير الله تعالى، فوقوعه بفعله جلّ وعلا، ومن ثَم صح خبر: «فِرَّ من المجذوم فرارك من الأسد»، وأكلَ النبي صلى الله عليه وسلم معه تارة، وتارة لم يصافحه، بياناً لسعة الأمر على الأمة من الفرار والتوكل. انتهى م ر س [؟؟].].

وحديث الأكل معه تارة: رواه أبو داود (٣٩٢١)، والترمذي (١٨١٧) وأشار إلى ضعفه، ورجّح الموقوف على ابن عمر، وهو عند ابن أبي شيبة (٢٥٠٥٤)، وحديث عدم المصافحة: رواه مسلم ٤:١٧٥٢ (١٢٦) عن ابن أبي شيبة (٢٥٠٣٠). وينظر «المصنَّف» (٢٥٠٢١ ـ ٢٥٠٢٩)، (٢٥٠٣٠ ـ ٢٥٠٣٣).

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٥٠٣٢)، وأحمد ١:٢٩٩، ٢٣٣، وابن ماجه (٣٥٤٣)، وضعّفه الحافظ في «الفتح» ١٠:١٥٩ (٥٧٠٧)، لكن انظر ما علقته على «المصنف» فلتحسينه مجال ووجاهة.

والثاني : لا يمكن بوجهٍ، فإنْ علِمنا أحدَهما ناسخاً قدمناه، وإلا عمِلنا بالراجح، كالترجيح بصفاتِ الرواة، وكثرتِهم، في خمسين وجهاً.

[ش] ——————

(و) القسم (الثاني : لا يمكن) الجمع بينهما (بوجهٍ، **فإنْ علِمنا أحدَهما ناسخاً**) بطريقٍ مما سبق (**قدمناه، وإلا عمِلنا بالراجح**) منهما (**كالترجيح بصفاتِ الرواة**) أيْ: كونِ رواةِ أحدِهما أتقنَ وأحفظَ، أو نحوَ ذلك مما سيُذكَر، (**وكثرتِهم**) في أحد الحديثين، (**في خمسين وجهاً**) من المرجِّحات، ذَكَرها الحازمي في كتابه «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ»[1]، وأوصلَها غيره إلى أكثر من مئة، كما استوفى ذلك العراقي في «نُكته»[2].

[ت] ——————

(١) من صفحة ١١ ـ ٢٣. وكأن سَلَفه بعض أئمة الأصول، كأبي إسحاق الشيرازي في «شرح اللمع» ٢: ٦٥٧ ـ ٦٦٢، ذكر اثني عشر مرجِّحاً إسنادياً، ومثلها للمتون، وكذلك أبو يعلى الفراء في «العدَّة» ٣:١٠١٩ ـ ١٠٥٣، ذكر أحد عشر مرجحًا إسناديًّا، وواحدًا وعشرين مرجحًا متنيًّا، ومرجحات أخرى ذكر ستة منها، فالجميع ثمانية وثلاثون مرجحًا. والله أعلم.

(٢) «التقييد والإيضاح» ٢:٨٤٦ ـ ٨٥٢. وقد وضعتُ رقمًا متسلسلاً قبل كل وجه، ولو كان الشارح رحمه الله عدَّه ورقَّمه، ووضعتُ بين معقوفين في آخر كل وجه رقمه عند الحافظ العراقي، ليسهل على الباحث الرجوع إليه، فإن في عبارة الشارح غموضًا أحيانًا، كما أن الوجوه التي أرقامها بين (١ ـ ٥٠)، يحسن الرجوع فيها إلى عبارة الحازمي، فهي أوضح، ومع كثيرٍ منها أمثلة.

وتبيَّن أخيرًا أن عند الشارح زيادة قليلة على الوجوه التي عند العراقي، وهي الوجوه التي ليس في آخرها رقم، كما أن عند العراقي وجوهًا زائدة على ما استفاده الشارح منه، وأرقامها عنده: (٣٧، ٤٢، ٤٤، ٤٩، ٩٨، ١٠٥، ١٠٦).

. . . .

[ش] ————————————

وقد رأيتها منقسمةً إلى سبعة أقسام(١):

الأول: الترجيح بحال الراوي، وذلك بوجوه:

١ ـ **أحدها**: كثرة الرواة، كما ذكر المصنف، لأن احتمال الكذب والوهم على الأكثر، أبعدُ من احتماله على الأقل[١].

٢ ـ **ثانيها**: قلة الوسائط، أي: علوّ الإسناد، حيثُ الرجالُ ثقاتٌ، لأن احتمال الكذب والوهم فيه أقلّ [٥١].

٣ ـ **ثالثها**: فقه الراوي، سواء كان الحديث مروياً بالمعنى أم اللفظِ، لأن الفقيه إذا سمع ما يَمتنع حمله على ظاهره، بحث عنه حتى يطَّلع على ما يزول به الإشكال، بخلاف العامي[٢٣](٢).

[تَ] ————————————

(١) تبعًا للأصوليين، وانظرها في «المنهاج» للبيضاوي بشرحه «الإبهاج» ٧:٢٧٥١ ـ ٢٨٢٩ وغيره.

(٢) ليس المراد العاميّ الأميّ الجهول، بل المراد العالم غير المتمكِّن، فقهيًّا وعربيةً، الذي لا ينطبق عليه الوصف الذي في أول كلام الشارح: ثالثها: فقه الراوي.

ويلاحظ هنا أن الحازمي والعراقي والشارح ـ وغيرهم ـ تواردوا على جعل فقاهة الراوي وجهاً من وجوه الترجيح، أما الحنفية فجعلوا للفقاهة أهمية أكبر من كونها مرجِّحاً، وذلك بأنْ قسموا الرواة إلى: راو فقيه، وراو غير فقيه، وربطوا رواياتهم بأصل من أصول التشريع ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، وهو أصل القياس، فقالوا: إن رواية الفقيه واجبٌ العمل بها، سواء وافقها القياس أم خالفها، إذ يبعد جدًّا أن يغفل الفقيه ولا يدري أنه خالف بروايته هذه ذاك الأصل الثابت، أما غير الفقيه: فهو عرضة لذلك فقالوا: إذا وافق القياسَ روايةُ غير الفقيه عملنا بها، وإن وافقها قياس، =

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــ

٤ ـ **رابعها**: علمه بالنحو، لأن العالم به يتمكن من التحفّظ عن مواقع الزلل، ما لا يتمكَّن منه غيرُه [٥٢].

٥ ـ **خامسها**: علمه باللغة [٥٣].

٦ ـ **سادسها**: حفظه، بخلاف من يَعتمد على كتابه(١).

٧ ـ **سابعها**: أفضليته في أحد الثلاثة، بأن يكونا فقيهين، أو نَحْويين، أو حافظين، وأحدُهما في ذلك أفضل من الآخر [٥٤].

٨ ـ **ثامنها**: زيادة ضبطه، أي: اعتناؤه بالحديث واهتمامه به [٢].

٩ ـ **تاسعها**: شهرته، لأن الشهرة تمنع الشخص من الكذب كما تمنعه من ذلك التقوى [٦٤].

[ت] ـــــــــــــــــــ

وخالفها قياس آخر، عملنا بها أيضاً، وإن خالفت القياسَ من كل الوجوه تُرك العملُ بها، فإنها آحاد، عارضت ذاك القطعي الثابت بالأصول الثلاثة. ينظر شرح العلاء البخاري على أصول البزدوي ٣: ٣٧٩.

وقد قال ابن عبد البر في «الانتقاء» ص٢٧٦: «كثير من أهل الحديث استجازوا الطعن على أبي حنيفة، لردِّه كثيراً من أخبار العدول، لأنه كان يذهب في ذلك إلى عرضها على ما اجتُمع عليه من الأحاديث ومعاني القرآن، فما شذّ عن ذلك ردّه وسماه شاذاً».

(١) هذا قول بعض الأصوليين، انظره في «الإبهاج» ٧:٢٧٧٢، لكن سيأتي بعد قليل: الوجه العشرون في تعداد الشارح، وهو الوجه الرابع والعشرون في تعداد الحازمي: ترجيح رواية من يرجع إلى كتاب مع حفظه لما يرويه، وقال: «قال علي بن المديني: قال لي سيدي أحمد بن حنبل رضي الله عنه: لا تحدِّثنَّ إلا من كتاب».

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــ

١٠ ـ ٢٠ ـ **عاشرها إلى العشرين**: كونه ورعاً [٥٦]. أو حسنَ الاعتقاد [٥٥]، أي: غيرَ مبتدع. أو جليساً لأهل الحديث، أو غيرهم من العلماء، أو أكثرَ مجالسةً لهم [٥٧، ٥٨]. أو ذَكَراً [٦٢]. أو حراً [٦٣]. أو مشهورَ النسب [٦٥]. أو لا لَبْس في اسمه بحيثُ يشاركه فيه ضعيف، وصعُبَ التمييز بينهما [٦٧]. أوْ له اسم واحد [٦٦]. ولذاك أكثرُ [٦٧]. أو لم يَختلط [٧٠]. أو له كتاب يرجع إليه [٢٤].

٢١ ـ **حادي عِشْريها**: أن تثبت عدالته بالاختبار، بخلاف من تثبت بالتزكيةِ، أو العملِ بروايته، أو الرواية عنه، إن قلنا بهما [٥٩].

٢٢ ـ ٢٧ ـ **ثاني عِشْريها إلى سابع عشريها**: أن يَعمل بخبره من زكّاه، ومعارضُه لم يَعمل به من زكّاه(١) [٦٠]. أو يُتفق على عدالته [٣]. أو يُذكر سبب تعديله [٦١]. أو يكثر مزكُّوه [٦٨]. أو يكونوا علماء [٦٩]. أو كثيري الفحص عن أحوال الناس.

٢٨ ـ **ثامن عِشْريها**: أن يكون صاحبَ القصة، كتقديم خبر أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم في الصوم لمن أصبح جنباً، على خبر الفضل بن العباس في منعه(٢)، لأنها أعلم منه [٨].

[ت] ـــــــــــــــــــ

(١) لفظ العراقي: «الستون: كون المزكّي زكّاه وعمل بخبره، وزكى الآخر وروى خبره». أي: روى خبره روايةً فقط، ولم يعمل به، فذاك مقدَّم بالعمل.

(٢) خبر أم سلمة، ومعها عائشة رضي الله عنهما في ذلك: رواه البخاري (١٩٢٥، ١٩٢٦)، ومسلم ٢:٧٧٩ (٧٥)، وفي بعض طرقه عندهما ذكر السيد =

. . . .

[ش] ——————

٢٩ ـ تاسع عشريها: أن يباشر ما رواه [٧].

٣٠ ـ الثلاثون: تأخر إسلامه، وقيل: عكسه، لقوة أصالة المتقدم ومعرفته، وقيل: إن تأخر موته إلى إسلام المتأخر لم يرجح بالتأخير، لاحتمال تأخر روايته عنه، وإن تقدَّم أو عُلم أن أكثر رواياته متقدمةٌ على رواية المتأخر: رجح [٧١].

٣١ ـ ٤٠ ـ الحادي والثلاثون إلى الأربعين: كونه أحسنَ سياقاً واستقصاءً لحديثه [٩]. أو أقرب مكاناً[1] [١٠]. أو أكثرَ ملازمة لشيخه [١١]. أو سمع من مشايخ بلده [١٢]. أو مشافِهاً مشاهِداً لشيخه حال الأخذ [١٧]. أو لا يجيز الرواية بالمعنى [٢٢]. أو الصحابي من أكابرهم [٧٢]. أو عليّ، وهو في الأقضية [٥٠]، أو معاذ، وهو في الحلال والحرام، أو زيد، وهو في الفرائض. أو الإسناد حجازي [١٤]. أو رواته من بلدٍ لا يرضون التدليس [١٥].

القسم الثاني : **الترجيح بالتحمل**، وذلك بوجوه:

٤١ ـ أحدها: **الوقت**، فيرجَّح من لم يتحمَّل الحديث إلا بعد البلوغ، على من كان بعضُ تحمله قبله، وبعضُه بعده، لاحتمال أن يكون هذا مما قبْله، والمتحمَّل بعده أقوى، لتأهله للضبط. [٤].

[ت] ——————

عائشة فقط، والحديث والقصة بطولها من رواية أبي هريرة، ثم ردّ الرواية إلى الفضل.

(١) لفظ الحازمي: أن يكون أحد الراويين أقربَ مكانًا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحديثه أولى بالتقديم، لأنه يكون أمكن من استيفاء كلامه وأسمعَ له، وهذا الوجه والقرب عبَّر عنه الزركشي في «البحر المحيط» ٦:١٥٥ الوجه الحادي عشر: بالقرب باعتبار الجسم، أما الوجه العاشر فعبَّر بالأقرب بالمخالطة والمعايشة.

. . . .

[ش] ______________

٤٢ ـ ٤٣ ـ ثانيها، وثالثها: أن يتحمل تحديثاً، والآخر عرضاً، أو عرضاً والآخر كتابة، أو مناولة، أو وجادة [٥، ٦].

القسم الثالث : الترجيح بكيفية الرواية، وذلك بوجوه:

٤٤ ـ أحدها: تقديم المحكيّ بلفظه، على المحكيّ بمعناه. [٧٤]. والمشكوكِ فيه، على ما عُرف أنه مرويّ بالمعنى [؟].

٤٥ ـ ثانيها: ما ذُكر فيه سبب وروده، على ما لم يُذكر فيه، لدلالته على اهتمام الراوي به، حيث عَرَف سببه[1][٧٣].

٤٦ ـ ثالثها: أن لا ينكره راويه، ولا يترددَ فيه [٧٥].

٤٧ ـ ٥٣ ـ رابعها إلى عاشرها: أن تكون ألفاظه دالة على الاتصال، كـ: حدثنا، وسمعت [١٦]. أو اتفق على رفعه [٢٠]. أو وصله [٢١]. أو لم يُختلف في إسناده [١٨]. أو لم يَضطرب لفظه [١٩]. أو رُوي بالإسناد، وعُزي ذلك لكتاب معروف [٩٩]. أو عُزِي، والآخرُ مشهور [١٠٠].

القسم الرابع : الترجيح بوقت الورود، وذلك بوجوه:

٥٤ ـ ٥٥ ـ أحدها، وثانيها: تقديم المدني على المكي [٧٧]. والدال على علو شأن المصطفى صلى الله عليه وسلم على الدال على الضعف كـ: «بدأ الإسلام غريباً» ثم شهرته: فيكون الدال على العلوّ متأخراً [٧٦].

[تَ] ______________

(١) ومن هذا القبيل: ما نقله الحافظ في «مقدمة الفتح» ص ٣٦٣ عن الإمام أحمد قوله: «إذا كان في الحديث قصةٌ دلّ على أن راويه حفظه».

. . . .

[ش] ___________________

٥٦ ـ **ثالثها**: ترجيح المتضمِّن للتخفيف، لدلالته على التأخر، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يغلظ في أول أمره، زجراً عن عادات الجاهلية، ثم مال للتخفيف، كذا قال صاحب «الحاصل» و«المنهاج»[1]، ورجح الآمدي، وابن الحاجب[2] وغيرهما عكسه، وهو تقديم المتضمن للتغليظ، وهو الحقّ، لأنه صلى الله عليه وسلم جاء أولاً بالإسلام فقط، ثم شُرعت العبادات شيئاً فشيئاً [٧٨].

٥٧ ـ **رابعها**: ترجيح ما تَحَمَّل بعد الإسلام، على ما تحمَّل قبله، أو شكّ، لأنه أظهر تأخراً [٨١].

٥٨ ـ ٥٩ ـ **خامسها، وسادسها**: ترجيح غير المؤرَّخ، على المؤرخ بتاريخ متقدم [٨١]. وترجيح المؤرخ بمقارب لوفاته صلى الله عليه وسلم، على غير المؤرخ [٧٩]. قال الرازي[3]: والترجيح بهذه الستة ـ أي: إفادتها للرجحان ـ غير قوية.

[تَ] ___________________

(١) «الحاصل» للأُرموي ٢:٩٨٢، و«التحصيل» له ٢:٢٦٩ ـ ٢٧٠، و«المنهاج» للبيضاوي بشرحه «الإبهاج» ٧:٢٧٩٨، وكأن الشارح ينقل من الشرح، وهو «الإبهاج»، فإن كلمة «وهو الحق» هي كلمة السبكي في الشرح.

(٢) «الإحكام» للآمدي ٤:٣٥٧، و«مختصر منتهى السول والأمل» لابن الحاجب ٢:١٣٠٢.

(٣) في «المحصول» ٥:٤٢٨.

. . . .

[ش] ___________

القسم الخامس : الترجيح بلفظ الخبر ، وذلك بوجوه:

٦٠ ـ ٩٤ ـ **أحدها، إلى الخامس والثلاثين:** ترجيح الخاص على العام. [؟]. والعام الذي لم يخصَّص على المخصَّص، لضعف دلالته بعد التخصيص على باقي أفراده [٣٨]. والمطلق على ما ورد على سبب .[٤٠]. والحقيقة على المجاز. [٨٤]. والمجاز المشبِه للحقيقة على غيره. [٨٥]. و[الحقيقة] الشرعية على غيرها[١]. و[الحقيقة] العرفية على اللغوية. [٨٦]. والمستغني عن الإضمار [٣٤]. وما يقلُّ فيه اللَّبس [٩٣]. وما اتفق على وضعه لمسماه [٩٤].

٩٥ ـ والمومئ للعلة [٨٩]. والمنطوق [٧٣]. ومفهوم الموافقة على المخالفة [٩٧]. والمنصوص على حكمه مع تشبيهه بمحل آخر. [٩٥]. والمستفاد عمومُه من الشرط والجزاء على النكرة المنفية [١٠٢]. أو من الجمع المعرَّف، على «من» و«ما». [١٠٨]. أو من الكل، وذلك من الجنس المعرَّف [١٠٩]. وما خِطابه تكليفيّ على الوضعيِّ. [١٠٣]. وما حكمه معقول المعنى. [١٠٤]. وما قدَّم فيه ذكر العلة. [١٠٧]. أو دلَّ الاشتقاق على حكمه. [٤١]. والمقارن للتهديد. [٩١]. وما تهديده أشدّ. [٩٢].

٩٦ ـ والمؤكَّد بالتكرار. [٩٦]. والفصيح. [٨٢]. وما بلغة قريش. [٨٣]. وما دلّ على المعنى المراد بوجهين فأكثر. [٨٧]. أو بغير واسطة [٨٨]. وما ذُكر

[ت] ___________

(١) هذا الوجه جاء برقم (٨٦) من «التقييد والإيضاح» ص ٢٥٠ من طبعة الأستاذ الشيخ محمد راغب الطباخ رحمه الله، وليس في الطبعة الجديدة التي أعزو إليها دائمًا، ونقلُ الشارح له يدل على ثبوته في أصله من الكتاب، وصحة ذلك.

. . . .

[ش] ________________

معه معارضُه، كـ: «كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها». [٩٠]. والنصّ والقول[١]. [٢٥]. وقولٌ قارنه الفعل. [٢٦]. أو تفسير الراوي. [٣٦]. وما قُرن حكمه بصفةٍ، على ما قُرِن باسم. [٣٥]. وما فيه زيادة [٤٣].

القسم السادس : الترجيح بالحكم، وذلك بوجوه:

٩٧ ـ **أحدها**: تقديم الناقل عن البراءة الأصلية، على المقرِّر لها، وقيل: عكسه. [؟].

٩٨ ـ **ثانيها**: تقديم الدال على التحريم، على الدال على الإباحةِ، والوجوبِ. [٤٦].

٩٩ ـ **ثالثها**: تقديم الأحوط. [؟].

١٠٠ ـ **رابعها**: تقديم الدال على نفي الحدّ. [٤٨].

القسم السابع : الترجيح بأمر خارجي:

١٠١ ـ كتقديم ما وافق ظاهر القرآن [٢٧].

١٠٢ ـ أو سنة أخرى [٢٨].

١٠٣ ـ أو ما قبل الشرع [٤٧].

١٠٤ ـ أو القياس [٢٩].

١٠٥ ـ أو عمل الأمة [٣٢].

[ت] ________________

(١) لفظ الحازمي رحمه الله: «أن يكون أحد الحديثين منسوبًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم نصًا وقولاً، والآخر يُنسب إليه استدلالاً واجتهادًا».

. . . .

[ش] ________________

١٠٦ ـ أو الخلفاء الراشدين [٢١].

١٠٧ ـ أو معه مرسلٌ آخر، أو منقطعٌ [٣٠].

١٠٨ ـ أو لم يُشعر بنوعٍ قدحٍ في الصحابة [٣٩].

١٠٩ ـ أو له نظيرٌ متفَق على حكمه [٤٥].

١١٠ ـ أو اتفَقَ على إخراجه الشيخان. [١٠١][١].

فهذه أكثر من مئة مرجح، وثَمَّ مرجحاتٌ أُخَر لا تنحصر[٢]،

[ت] ________________

(١) هذا الرقم (١٠١) هو بحسب ما جاء في الطبعة التي أعزو إليها من «التقييد والإيضاح»، لكن لما نقص من مطبوعته الوجه ٨٦ الذي نبهت إليه تعليقاً ص١٣٠، وهو في مطبوعة الأستاذ العلامة الطباخ رحمه الله، جاء هذا الوجه هناك: الوجه الثاني بعد المئة.

وكنت عَرَضت لكون «مختلف الحديث» سببًا رئيسيًّا من أسباب اختلاف الأئمة المجتهدين، في البحث الذي سميته «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء»، وطبعته أول مرة عام ١٣٩٨، وذكرت فيه خُفُوف بعض المتسرِّعين إلى ترجيح كل ما يرجِّحون بكون الحديث في الصحيحين، على كل حديث آخر، محتجين بأن ابن الصلاح رحمه الله قال في «مقدمته»: أصح الأحاديث ما اتفق عليه الشيخان!!، مع أن الحافظ العراقي ـ وأمامه كلام ابن الصلاح ـ ذكر هذا المرجِّح أواخر المرجِّحات: الثاني بعد المئة، لا أول المرجِّحات، وينظر ص ١٥٠ من الطبعة السادسة من «أثر الحديث الشريف».

(٢) أوصلها الشوكاني في «إرشاد الفحول» ص ٢٧٦ ـ ٢٨٤ إلى ١٦٠ مرجحًا، وجعلها اثني عشر صنفًا، ولو وجدت هذه الفائدة عند غيره لما سمّيتُه، وهي حقًّا لا

=

. . . .

[ش] ————————

ومَثَارها غلبة الظن[١].

فوائد:

الأولى: منع بعضهم الترجيح في الأدلة[٢]، قياساً على البينات، وقال: إذا تعارضا لزم التخيير أو الوقف، وأُجيب: بأن مالكاً يرى ترجيح البينة على البينة، ومَن لم يَرَ ذلك يقول: البينة مستندة إلى توقيفات تعبدية، ولهذا لا تقبل إلا بلفظ الشهادة.

الثانية: إن لم يوجد مرجح لأحد الحديثين تُوُقف عن العمل به حتى يظهر[٣].

[ت] ————————

تنحصر، فكلما عَرَض للإمام المجتهد نصَّان متعارضان يتلمّس وجهًا لإزالة هذا التعارض بوجه مما ذُكر، فإن لم يجد فيها حلاً، اجتهد في حلٍّ جديد مناسب، فالأمر ـ كما يقول الفقهاء في بعض المناسبات ـ: موكول إلى رأي المبتلَى، وهو الذي وصفتُه بـ «الإمام المجتهد»، لا إلى العابثين بالفقه الإسلامي.

(١) نعم، هذا حالُ المرجحات الأخرى التي لا تنحصر، وهو حال كثير من الوجوه المتقدمة، والخلافات المذهبية حاصلة في كثير مما ذُكر، بل قال إمام الحرمين في «البرهان» (١١٦٧) أول الكتاب الخامس: كتاب الترجيح: «الترجيح: تغليب بعض الأمارات على بعض، في سبيل الظن»، فقال: «الظن»، ولم يقل: «غلبة الظن»، بل صرَّح أئمتهم أن الترجيح لا يدخل اليقينيات، وغلبة الظن كافية في هذا الباب، والله أعلم.

(٢) ينظر «البرهان» (١١٦٩).

(٣) هذا قالوه حين التقسيم النظري الرباعي أمام كل متعارضين: جمعٌ بينهما، =

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــ

الثالثة: التعارض بين الخبرين إنما هو لخلل في الإسناد بالنسبة إلى ظن المجتهد، وأما في نفس الأمر فلا تعارض[1].

الرابعة: ما سلم من المعارضة فهو (محكم) وقد عَقَد له الحاكم في «علوم

[ت] ـــــــــــــــــــ

فنسخ، فترجيح، فتوقّف، أو: جمع، فترجيح، فنسخ، فتوقف. ونَقَل في «فتح المغيث» ٣:٤٧٥ عن الحافظ استحسان التعبير بالتوقف، بدلاً مما شاع على ألسنة بعضهم: التساقط، فهو ألطف لفظًا، وأدقّ معنى.

ثم، إن الأولى أن يقال: تُوُقف عن العمل بهما، لا: عن العمل به، لأن التوقف يكون عن العمل بالحديثين، لا عن أحدهما، وإلا كان ترجيحًا بلا مرجح.

(١) بل لأمور في المتن أيضًا، وقد تقدم ما يتعلق بالإسناد، وبالمتن. وانظر «البحر المحيط» ٦:١٤٩، ثم ١٥٠ ـ ١٦٤، ١٦٥ ـ ١٧٩.

وأما قوله: لا تعارض في نفس الأمر: فهذا صحيح غاية الصحة، لأن السنة وحيٌ، والوحي لا يتعارض مع نفسه، ومن هنا قال ابن خزيمة كلمته التي قدّمها الشارح، أول النوع ص ٤٩٨، وعلّقت عليه بأن هذا لسان حال كل إمام، ومن هنا أيضًا استحسن الحافظ التعبير عن المتعارضين اللذين لم نجد لهما وجهًا وحلاً بـ: التوقف عن العمل بهما، لا بالتساقط، فالذي أسقطناه لا نرجع إليه لعدم صلاحيته، أما ما توقَّفنا عن العمل به، فنرجع إليه متى سوّغنا العمل به، بتوجيه وحلّ مناسب، ومن أُغلق عليه فهم آية أو حديث، فُتح على غيره، وهذا كثير في كتب العلم، وقولُه تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، بعد أن أُغلق الفهم على داود: أولُ مثال على ذلك، وقد يوجد في المفضول مالا يوجد في الفاضل.

. . . .

[ش] ——————

الحديث» باباً، وعدَّه من الأنواع، وكذا شيخ الإسلام في «النخبة»[١].

قال الحاكم: ومن أمثلته: حديث: «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يشبّهون بخلق الله»[٢].

وحديث: «لا يقبل الله صلاة بغير طُهور، ولا صدقة من غُلول»[٣].

وَحديث: «إذا وُضع العَشاء وأُقيمت الصلاة فابدؤوا بالصلاة»[٤].

وحديث: «لا شِغار في الإسلام»[٥].

[تً] ——————

(١) «المعرفة» للحاكم ص ٣٩٥: النوع الثلاثون، وسماه: معرفة الأخبار التي لا معارض لها بوجه من الوجوه، «وشرح النخبة» ص ٧٣.

(٢) رواه الحاكم في «المعرفة» ص ٣٩٥ (٣٢٠)، ومسلم ٣:١٦٦٧ (٩١) من طريق الزهري، عن القاسم بن محمد، عن عمته عائشة، وله رواية مطولة عنها عند البخاري (٢١٠٥).

(٣) رواه الحاكم (٣٢٢)، ومسلم ١:٢٠٤ (٢٢٤)، من طريق سماك بن حرب، عن مصعب بن سعد، عن ابن عمر.

(٤) رواه الحاكم ص ٣٩٦ (٣٢١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٢٤)، وعنه مسلم ١:٣٩٢ (٦٤)، من طريق ابن عيينة، عن الزهري، عن أنس.

(٥) رواه الحاكم ص ٣٩٧ (٣٢٤) بهذا اللفظ من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، ومن هذا الطريق رواه ابن أبي شيبة (١٧٧٩٧)، ومسلم ٢:١٠٣٥ (٦٢) بلفظ: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار.

=

. . . .

[ش] ______________

قال: وقد صنف فيه عثمان بن سعيد الدارمي كتاباً كبيراً[1].

* * * * *

[ت] ______________

والشغار: أن يزوِّج الرجل ابنته أو أخته من آخر، فيزوِّجه الآخر ابنته أو أخته، دون مهر.

(١) الحاكم في «المعرفة» ص ٣٩٧، وقد قال عنه الكوثري في تعليقة له ص ٦٤ على كتابه «الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد ومحمد بن شجاع»: هو «من أنفع الكتب»، قال ذلك وهو في معرض الردّ الشديد على هذا الدارمي.

النّوع السّابعُ والثّلاثون: مَعرِفة المزيد في متّصل الأسَانيد

[ش] ————————

(النوع السابع والثلاثون : معرفة المَزِيد في متصل الأسانيد)(١)

[ت] ————————

(١) وقبل ذِكر المثال، ينبغي أن أذكر التعريف، وشرحه، ثم المثال، وتطبيقه، لعلمي أن المبتدئ والمتوسط من طلبة العلم ليس عندهم تصوّر واضح لهذا النوع.

أما تعريفه: فقد قال الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» ص ١٧٦ : «هو أن يزيد راوٍ في الإسناد رجلاً لم يذكره غيره»، وتتمّته أن يزاد عليه كلمة واحدة، فيقال: هو أن يزيد راوٍ في الإسناد المتصل رجلاً لم يذكره غيره، وهذه الزيادة لا بدّ منها، أخذًا من العنوان: المزيد في متصل الأسانيد.

وحينئذٍ، فصورة هذا التعريف: أن يروي الحديثَ رجلان، الأول منهما: يرويه بإسناد معروف بالاتصال بين حلقات إسناده، ويرويه ثانيهما بزيادة راوٍ بين حلقتين منهما، وهذه الزيادة مألوفة غير مستنكرة.

وتقريب المثال: أن يكون السند الأول: حدثنا زيد، حدثنا عمرو. والثاني: حدثنا زيد، حدثنا أحمد، حدثنا عمرو، وللإمام الناظر فيهما أن ينظر في القرائن، فقد يترجّح لديه الإسنادان، أو الإسناد الزائد، أو الناقص.

ورجحان الوجهين والإسنادين يكون على احتمال أن زيدًا سمع الحديث من أحمد أولاً عن عمرو، ثم لقي زيد عمرًا وسمع منه الحديث بعلوّ ومباشرة.

ورجحان الإسناد الزائد يكون برجحان الانقطاع بين زيد وعمرو، وذلك في حال رواية زيد للحديث بالعنعنة عن عمرو، وتصريحه بالسماع في حال روايته له عن أحمد.

ورجحان الإسناد الناقص يكون في حال كون الزيادة في الإسناد وهمًا وغلطًا، =

. . . .

[ت] ــــــــــــــــــــــ

وترجيحِ الانقطاع.

فليست الزيادة مقبولة دائمًا، ولا مردودة دائمًا، وهذه النتيجة مستفادة من الخلاصة التي أفادها ابن رجب في «شرح العلل» ١ :٤٢٨ عن كتاب الخطيب «تمييز المزيد في متصل الأسانيد»، قال: «إنه قسمه قسمين: أحدهما ما حُكم فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد وتركها، أي: إبقائها على حالها. والثاني: ما حُكم فيه بردّ الزيادة وعدم قبولها».

فقول العلامة علي القاري في «شرح شرح النخبة» ص ٤٧٨ في تعريفه: «هو أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلاً أو أكثر وهمًا منه وغلطًا»: في محل النظر، إذا لا يلزم دائمًا أن تكون الزيادة غلطًا.

أما شرح المثال الذي ذكره ابن الصلاح ـ ومتابعوه ـ: ففي إسناده سبعة رجال، وصوابه أن يكونوا خمسة من السبعة: ابن المبارك، وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وبسر بن عبيد الله، وأبو إدريس، وواثلة، وأبو مَرْثد، وبتتبُّع طرقه تبيِّن أنهم خمسة، فذِكْر الثوري وَهَم ممن دون ابن المبارك، وذِكْر أبي إدريس وَهَم من ابن المبارك نفسه.

وابن المبارك معروف بالرواية عن الثوري، وروايتُه عنه عند البخاري، ومعروف بالرواية عن عبد الرحمن بن يزيد، وروايتُه عنه عند مسلم.

وكذلك الحال في بُسْر، يروي عن أبي إدريس، وروايته عنه عند الشيخين ـ بل الجماعة ـ، وروايته عن واثلة عند مسلم، لكن كشف النقاد هذين الوهمين بتتبّع الطرق، مع تصريح الرواة بالسماع والتحديث.

وكأن هذا المثال هو الذي جعل العلامة عليًا القاري يُدخل في تعريفه السابق أن تكون الزيادة «وهمًا وغلطًا».

هذا، وقد ذكر ابن الصلاح المثال الذي تراه، مثالاً على عدم صحة الزيادة.

أما المثال على صحة الزيادة، وأنه من المزيد حقًا في متصل الأسانيد: ما رواه

=

ومثاله : ما روى ابن المبارك قال : حدثنا سفيان، عن. . . . .

[ش] ___________

(ومثاله[1] : ما روى) عبد الله (ابن المبارك قال : حدثنا سفيان، عن

[ت] ___________

الترمذي (٩٤٠) عن إسحاق بن منصور، عن روح بن عبادة ومحمد بن عبد الله الأنصاري، عن حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن الحجاج ابن عمرو الأنصاري، مرفوعًا: «من كُسِر أو عَرِج فقد حلّ، وعليه حَجة أخرى» وقال: حسن صحيح.

ثم رواه عن معمر ـ وعن معاوية بن سلاّم ـ، عن يحيى، عن عكرمة، عن عبد الله بن رافع، عن الحجاج بن عمرو، وقال: «حجاج الصواف لم يذكر عبد الله بن رافع، وحجاج ثقة حافظ عند أهل الحديث، وسمعت محمداً ـ الإمام البخاري ـ يقول: رواية معمر ومعاوية بن سلام أصح»، وساق رواية معمر، والروايتان صحيحتان، ورجح البخاري الرواية الزائدة، وكأن ذلك لمتابعة معاوية معمرًا عليها، وهو لا يقتضي ضعف الرواية الناقصة.

ويختلف هذا عن العلة غير القادحة: أن من لازم قولنا «علة»: أن تُردَّ، ولا يؤثر ذلك على صحة الحديث، أما اعتبارنا إياها زيادة متصلة، على رواية أخرى للحديث متصلة أيضًا، فمن لازم ذلك قبول الوجهين، دون ردّ لأحدهما. والله أعلم.

(١) هذا الحديث بهذا الإسناد: لم أره في مصدر مطبوع، والله أعلم، وغالب الظن أنه من كتاب الخطيب «تمييز المزيد في متصل الأسانيد».

أما زيادة أبي إدريس ـ من طريق ابن المبارك ـ فهي في «صحيح مسلم» ٢:٦٦٨ (٩٨)، ورواه أولاً (٩٧) عن علي بن حُجْر، عن الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن ابن يزيد، عن بُسْر، عن واثلة، عن أبي مرثد، دون ذكر أبي إدريس، ثم رواه من طريق ابن المبارك، وفيه أبو إدريس، فجاء ذلك على وَفْق طريقته التي شرحتها في مقدمتي لـ «مصنّف» ابن أبي شيبة ص ١٠٢ فما بعدها، و«دراسات الكاشف» ص ١٨٨ فما بعدها: أنه يقدِّم الإسناد السليم، ويؤخر المعلل، إذا كانت العلّة إسنادية، =

عبد الرحمن بن يزيد، حدثني بُسْر بن عُبيدالله قال: سمعت أبا إدريس قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مَرْثد يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تَجلِسوا على القبور»، فذِكْر سفيانَ وأبي إدريسَ زيادةٌ ووَهْم.

فالوهم في سفيان: ممن دون ابن المبارك، لأن ثقاتٍ رووه عن ابن المبارك، عن ابن يزيد، ومنهم من صرَّح فيه بالإخبار، . . . .

[ش] ـــــــــــــــــــ

عبد الرحمن بن يزيد، حدثني بُسْر بن عُبيدالله) بضم الموحدة وبالمهملة، وأبوه مصغر (قال: سمعت أبا إدريس) الخَوْلاني (قال: سمعت واثلة) ابن الأسقع (يقول: سمعت أبا مَرْثد) الغَنَوي (يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تَجلِسوا على القبور) ولا تصلّوا إليها»، (فذِكْر سفيانَ وأبي إدريسَ) في هذا الإسناد (زيادةٌ ووَهْم)[١].

(فالوهم في سفيان: ممن دون ابن المبارك، لأن ثقاتٍ رووه عن ابن المبارك، عن ابن يزيد) نفسِه، منهم: ابن مهدي، وحسن بن الربيع، وهنّاد بن السَّرِي[٢]، وغيرُهم (ومنهم من صرَّح فيه بالإخبار) بينهما.

[ت] ـــــــــــــــــــ

وزدت عليها في «مجموع رسائل في علم الحديث دراية».

وممن رواه على الوجهين ـ كما فعل مسلم ـ: الترمذي (١٠٥٠، ١٠٥١) ونقل كلام البخاري فيه، وفي «علله الكبير» ١: ٤١٩، والحاكم (٤٩٦٩، ٤٩٧٦)، ونصّ على تفرد ابن المبارك بذكر أبي إدريس.

(١) هكذا جاءت عبارة ابن الصلاح ص٢٥٩، وهو عطف بيان لا مغايرة، يريد أن الزيادة وهم، وقد جاءت العبارة هنا في بعض نسخ المتن والشرح: زيادةُ وَهْمٍ.

(٢) رواية ابن مهدي: عند البيهقي في «السنن الكبرى» ٢:٤٣٥، ورواية حسن ابن الربيع: عند مسلم (٩٨)، ورواية هنّاد: عند الترمذي (١٠٥٠).

وفي أبي إدريس: من ابن المبارك، لأن ثقاتٍ رووه عن ابن يزيد، فلم يذكروا أبا إدريس، ومنهم من صرَّح بسماع بُسْر من واثلة.

[ش] ______

(و) الوهم (في أبي إدريس: من ابن المبارك، لأن ثقاتٍ رووه عن ابن يزيد) عن بُسر، عن واثلة (فلم يذكروا أبا إدريس) منهم: عليٌّ بن حُجْر، والوليد بن مسلم، وعيسى بن يونس[1]، وغيرهم (ومنهم من صرَّح بسماع بُسْر من واثلة).

وقد حكم الأئمة على ابن المبارك بالوهم في ذلك، كالبخاري وغيره[2].

وقال أبو حاتم الرازي[3]: وكثيراً ما يحدِّث بُسْر، عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك وظنَّ أن هذا مما رَوَى بسر، عن أبي إدريس، عن واثلة، وقد سمع

[تـ] ______

(١) هكذا جاء لفظ الشارح في النسخ، وصوابه ـ كما في مصدره: «شرح الألفية» ص ٣٤١ ـ: علي بن حجر، عن الوليد بن مسلم، هكذا رواه مسلم والترمذي في الموضعين السابقين، وكذلك النسائي (٨٣٦) رواه الأئمة الثلاثة بإسناد واحد: علي بن حجر، عن الوليد، عن عبد الرحمن بن زيد، به.

وأما طريق عيسى بن يونس: فعند أبي داود (٣٢٢١)، رواه عن إبراهيم بن موسى، عن عيسى بن يونس.

وعلى هذا: فالذين لم يذكروا أبا إدريس رجلان: عليّ بن حجر، وعيسى بن يونس.

(٢) نقل كلامه الترمذي في «السنن» (١٠٥١)، وفي «العلل» ١: ٤١٩ ـ ٤٢٠ من «ترتيبه»، وكذلك قال الدارقطني في «علله» ٧: ٤٣ (١١٩٩).

(٣) تكلم أبو حاتم على هذا الحديث في ثلاثة مواضع من «علل الحديث» لابنه (٢١٣، ١٠٢٩، ١٠٩٢)، وكلامه المذكور هنا هو في الموضع الأول.

وصنّف الخطيب في هذا كتاباً في كثيرٍ منه نظرٌ، لأن الخالي عن الزائد إنْ كان بحرف «عن» فينبغي أن يُجعل منقطعاً، وإن صرح فيه بسماع أو إخبار احتُمِل أن يكون سمعه من رجل، عنه، ثم سمعه منه إلا أن توجد قرينة تدلّ على الوهم، ويمكن أن يقال الظاهر ممن له هذا أن يَذكر السماعَيْن، فإذا لم يذكرهما حُمل على الزيادة.

[ش] ــــــــــــــــــــ

هذا بُسْر من واثلة نفسه.

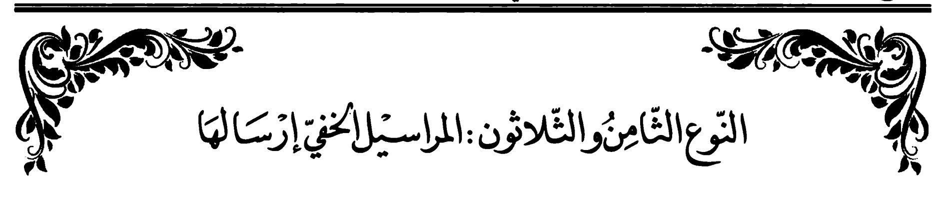
ثم الحديث على الوجهين عند مسلم، والترمذي.

(**وصنف الخطيب في هذا**) النوع (**كتاباً**) سماه «تمييز المزيد في متصل الأسانيد» (**في كثيرٍ منه نظرٌ، لأن**) الإسناد (**الخالي عن**) الراوي (**الزائد إنْ كان بحرف «عن»**) ونحوِها مما لا يقتضي الاتصال: (**فينبغي أن يُجعل منقطعاً**) ويُعَلَّ بالإسناد الذي ذُكِر فيه الراوي الزائد، لأن الزيادة من الثقة مقبولة.

(**وإن صرح فيه بسماع أو إخبار**) أو تحديثٍ (**احتُمِل أن يكون سمعه من رجل، عنه، ثم سمعه منه**)، اللهم (**إلا أن توجد قرينة تدلّ على الوهم**)، كما ذكر أبو حاتم في المثال السابق.

(**ويمكن أن يقال**) أيضاً: (**الظاهر ممن**) وقع (**له هذا أن يَذكر السماعَيْن، فإذا لم يذكرهما حُمل على الزيادة**) المذكورة.

* * * * *



هو فنّ مهمّ عظيم الفائدة، يُدرَك بالاتساع في الرواية . . . .

[ش] ————————

(النوع الثامن والثلاثون : المراسيل الخفيُّ إرسالُها)

أي: انقطاعُها[1] **(هو فنّ مهمّ عظيم الفائدة، يُدرَك بالاتساع في الرواية**

[تَ] ————————

(١) فسّر الشارح الإرسال هنا بالانقطاع، إبعاداً لذهن القارئ عن أن يذهب إلى الحديث المرسل: مرسل التابعي أو الصحابي، وهذا التقييد يتمشى مع اصطلاح المتقدمين، إذْ يسمون كل ما لم يتصل منقطعًا، وهذا الإرسال الخفيّ لون من ألوان الانقطاع.

وعلى هذا، فمن الممكن القول حينئذٍ في معنى هذا النوع: إنه المنقطعات الخفيّ انقطاعها. وسيأتي بعد كلمات أن الإرسال ظاهر، وخفيّ.

وللإمام ابن الصلاح في مقدمته الشهيرة مصادر أساسية، أهمها: «معرفة علوم الحديث» للحاكم، و«الكفاية» للخطيب، ولم يتعرض هذان الإمامان في كتابيهما لهذا النوع من أنواع علوم الحديث، بهذه التسمية: المرسل الخفيّ إرسالُه، مع أن ابن الصلاح قال في مطلع حديثه عن هذا النوع ص ٢٦١: «للخطيب الحافظ فيه «كتاب التفصيل لمبهم المراسيل»، والمعهود أنه يتكلم عنه كلام العارف بمضمونه، وعلى هذا فنقول: إن هذا النوع من علوم الحديث معروف عند من كان قبل ابن الصلاح.

وكأن الخطيب رحمه الله أشار إلى هذا الكتاب، وكتابه الآخر الذي ذكره في النوع السابق، بقوله في «الكفاية» ص ٣٥٧: «التدليس على ضربين، قد أفردنا في ذكر كل واحد منهما بشرحه وبيانه كتابًا»، فهما: «تمييز المزيد في متصل الأسانيد»، و«التفصيل لمبهم المراسيل».

=

وجمْعِ الطرق، مع المعرفة التامة، وللخطيب فيه كتاب.

[ش] ________________

وجمْعِ الطرق) للأحاديث، **(مع المعرفة التامة، وللخطيب فيه كتاب)** سماه «التفصيل لمبهم المراسيل».

[تّ] ________________

والضربان اللذان تكلم عليهما الخطيب من التدليس، أولهما يتعلق بتدليس الإسناد، والثاني تكلم عليه ص ٣٦٥، وهو تدليس الشيوخ.

أما الأول فقال: «تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوي ممن دلّسه عنه، بروايته إياه على وجه يوهم أنه سمعه منه». وتقريب هذا بالمثال أن نقول هو: رواية زيد عن عمرو حديثًا لم يسمعه منه، موهمًا أنه سمعه منه. وهذه الصورة تحتمل ثلاثة احتمالات، أولها: زيد عاصر عمرًا، ولم يلقه، ومن بابِ أولى أنه لم يسمع منه. وثانيهما: أنهما تعاصرا والتقيا، ولم يكن بينهما سماع. وثالثها: تعاصرا والتقيا وسمع زيد من عمرو عشرة أحاديث مثلاً، لكنه روى عددًا أكثر من العشرة، يوهم السماع منه لما زاد على العشرة. وستأتي هذه الصور الثلاثة في كلام الشارح.

فالصورة الأولى ـ المعاصرة مع عدم اللقاء ـ: حَصَرَها ابن حجر في «شرح النخبة» ص ٨٢، فيما سماه بـ «المرسل الخفيّ»، أما ابن الصلاح فجعله في هذه الصورة، والصورة الثانية: حصول المعاصرة واللقاء، لكن دون سماع، فقال رحمه الله في مطلع هذا النوع بعدما ذكر كتاب الخطيب: «المذكور في هذا الباب: منه ما عُرِف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوي فيه» ـ أي: مع ثبوت اللقاء ـ، «أو عدم اللقاء»: أي: مع ثبوت المعاصرة، وهاتان الجملتان التفسيريتان مني ستأتيان في كلام الشارح في شرح «الخفي».

والذي أظنه ـ وبعض الظنّ إثم، لا كلُّه ـ: أن هاتين الصورتين استخلصهما ابن الصلاح من كتاب الخطيب، والله أعلم، وبه حصل شيء من التداخل بين هاتين الصورتين اللتين ذكرهما ابن الصلاح في تعريف التدليس، أول النوع الثالث عشر.

وهو : ما عُرِف إرساله لعدم اللقاء، أو السماع.

[ش] ——————

وأصل الإرسال، **ظاهر**: كرواية الرجل عمن لم يُعاصره، كرواية القاسم بن محمد، عن ابن مسعود. ومالك، عن ابن المسيَّب.

وخفيّ: وهو المذكور هنا.

(**وهو : ما عُرِف إرساله لعدم اللقاء**) لمن رَوَى عنه مع المعاصرة، (**أو**) لعدم (**السماع**) مع ثبوت اللقاء، أو لعدمِ سماعِ ذلك الخبر بعينه مع سماع غيره.

ويُعرف ما ذُكر: إما بنصّ بعض الأئمة عليه، أو بوجه صحيح، كإخباره عن نفسه بذلك، في بعض طرق الحديث، ونحو ذلك.

كحديثٍ رواه ابن ماجه[١] من رواية عمر بن عبد العزيز، عن عقبة بن عامر، مرفوعاً: «رحم الله حارسَ الحرس»، فإن عمر لم يلقَ عقبةَ، كما قال المِزي في «الأطراف»[٢].

[ت] ——————

(١) «السنن» (٢٧٦٩)، والدارمي (٢٤٠١) وقال: عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبة بن عامر، وسعيد بن منصور (٢٤١٦)، وأبو يعلى (١٧٥٠)، وهو الحديث الأول في «مسند عمر بن عبد العزيز» للباغندي، وخرَّجته وتكلمت عليه هناك.

وحكايةُ الشارح أن المزي هو الذي نصَّ على عدم لقاء عمر بين عبد العزيز بعقبة ابن عامر: متابعةٌ منه للعراقي في «شرح الألفية» ص ٣٤٠، في حين أن الإمام الدارمي هو الذي قال ذلك أولاً عقب روايته الحديث، كما قدَّمتُه.

(٢) «تحفة الأشراف» (قبل ٩٩٤٥). ثم إن الشارح متابع للعراقي في «شرح الألفية» رحمهما الله تعالى في هذه الأحكام وأمثلتها.

=

ومنه: ما يُحكم بإرساله، لمجيئه من وجه آخر بزيادة شخصٍ.

[ش] ______

وكأحاديث أبي عُبيدة، عن أبيه عبد الله بن مسعود، فقد روى الترمذي: أن عمرو بن مرة قال لأبي عبيدةَ: هل تذكُر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا[1].

(**ومنه: ما يُحكم بإرساله لمجيئه من وجه آخر بزيادة شخصٍ**) بينهما، كحديث رواه عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثيع، عن حذيفة مرفوعاً: «إنْ ولَّيتموها أبا بكر فقويّ أمين»، فهو منقطع في موضعين، لأنه رُوي عن عبد الرزاق قال: حدثني النعمان بن أبي شيبة، عن

[تَ] ______

وقد ذكر العراقي هذا المثال على الصورة الأولى لخفيّ الإرسال: عدم اللقاء مع المعاصرة، ويشكل عليه: أنه لا معاصرة بين عمر بن عبد العزيز وعقبة بن عامر رضي الله عنهما، فقد كانت وفاة عقبة سنة ٥٨، وولادة عمر سنة ٦٠، فلا معاصرة بينهما.

وأتمم التنبيه فأقول: جزم المزي في «التحفة» ـ الموضع المتقدم ـ، وفي ترجمة عقبة من «تهذيب الكمال» ٢٠:٢٠٤ بأن عمر لم يلق عقبة، أما في ترجمة عمر من «تهذيب الكمال» ٢١:٤٣٤ فقال: «يقال: مرسل»، وجزمه هو الصواب، وقدَّمتُ أن مصدره في هذا القول، هو قول الإمام الدارمي في «سننه» عقب روايته للحديث المذكور، فلا محيد عنه.

(١) «السنن» (١٧). وقد اشتهر هذا القول عن أبي عبيدة ـ واسمه عامر ـ، لكن ذهب البخاري، وأبو داود، والدارقطني، والحاكم، وآخرون إلى سماع أبي عبيدة من أبيه ـ من حيث الجملة ـ، لذلك أوّلَ السراج البلقيني كلمته التي نقلها عنه الترمذي بحملها على نفي شيء خاص، كما في حواشيه على «الأم» للشافعي ١:٢١٢، وتنظر الشواهد على ذلك في الحاشية الطويلة التي كتبتها على ترجمة أبي عبيدة في «الكاشف» (٢٥٣٩)، وعندي زيادات عليها بقدْرها.

وهذا القسم مع النوع السابق يُعترَض بكلٍّ منهما على الآخر، وقد يُجاب بنحو ما تقدم.

[ش] ___________

الثوري، ورُوي أيضاً عن الثوري، عن شَريك، عن أبي إسحاق[1].

(**وهذا القسم مع النوع السابق**) وهو المزيد في متصل الأسانيد (**يُعترَض بكلٍّ منهما على الآخر**) لأنه ربما كان الحكم للزائد، وربما كان للناقص، والزائد وهَم، وهو يشتبه على كثير من أهل الحديث، ولا يدركه إلا النقاد، (**وقد يُجاب بنحو ما تقدم**).

*****

[ت] ___________

(١) هذه ثلاثة وجوه لرواية هذا الحديث، وثلاثتها عند الحاكم في «المعرفة» (٥٣ ـ ٥٥) بالترتيب الذي هنا.

والوجه الثاني منها رواه في «المستدرك» (٤٦٨٥) وصححه على شرطهما، وهو أولى طرقه، وإن لم يكن كما قال: على شرطهما، وله طرق عنده (٤٤٣٥).

وروي من طرق أخرى عن حذيفة، وعن عليّ، وسلمان، رضي الله عنهم، ينظر لها «المستدرك» (٤٤٣٤)، و«المسند» ١:١٠٩، و«تاريخ بغداد» ٤:٤٨٤ ـ ٤٨٥، ١٢:٣١٦، و«العلل» للدارقطني ٣ (٣٦٨)، ورجَّح كونه مرسلاً عن زيد بن يُثَيْع.

ثم، إن اللفظ الذي جاء في الشرح أشار إليه ابن الصلاح هنا إشارة، وأحال على ما تقدم في النوع العاشر: الحديث المنقطع، وذكر لفظه هناك ـ كما جاء في «المعرفة» للحاكم (٥٣) ـ: «إنْ ولَّيْتُموها أبا بكر فقويّ أمين»، في حين أن لفظه ـ كما هو في «المستدرك» (٤٦٨٥)، وغيره ـ: «إنْ وليتموها أبا بكر فزاهد في الدنيا، راغب في الآخرة، وفي جسمه ضعف، وإنْ وليتموها عمر فقويّ أمين، لا يخاف في الله لومة لائم، وإن وليتموها عليًا فَهَادٍ مهتدٍ، يُقيمكم على صراط مستقيم».

النَّوعُ التاسِعُ والثّلاثون: مَعرِفَةُ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عَنهم

هذا علم كبير عظيم الفائدة، وبه يُعرف المتصل من المرسل، وفيه كتب كثيرة.

[ش] ———————

(النوع التاسع والثلاثون : معرفة الصحابة رضي الله عنهم)

(هذا علم كبير) جليل (عظيم الفائدة، وبه يُعرف المتصل من المرسل، وفيه كتب كثيرة) مؤلَّفة، ككتابِ الصحابة لابن حبان، وهو مختصر في مجلد[1]، وكتابِ أبي عبد الله ابن منده، وهو كبير جليل[2]، وذيَّل عليه أبو

[ت] ———————

(١) هو المجلد الثالث من كتابه «الثقات»، يضاف إليه خمس صفحات من آخر المجلد الثاني، ذَكَر فيها العشرة المبشرين رضي الله عنهم، أما المجلد الأول والثاني منه، فأفردهما للسيرة النبوية، والمغازي، والخلفاء الأربعة، ومن بعدهم إلى خليفةِ عصرِه وحياته.

لكن المهم ذكره، أن ابن حبان ذكر من الصحابة مَن له رواية فقط، قال في مقدمة الجزء الثالث: «إنا ذاكرون أسماء الصحابة، ونقصد منهم من رُوي عنه الأخبار»، وهذا على خلاف كل من ألّف في معرفة الصحابة.

وقد بلغ عدد الصحابة في جزئه (١٦٠٢)، فزاد على كتاب ابن حزم «أسماء الرواة»، وعلى ابن الجوزي في «تلقيح فهوم أهل الأثر»، وغيرهما، فإنهم لم يبلغوا (١٢٠٠)، وهذا مع قول الحاكم في «المدخل إلى الإكليل» ص ٨١: «رَوَى عنه صلى الله عليه وسلم من أصحابه أربعة آلاف رجل وامرأة».

(٢) طبع منه قطعة في مجلدين: فيهما ترجمة ٦٧٢ صحابي وصحابية، لكن
=

ومن أحسنها وأكثرها فوائدَ : «الاستيعاب» لابن عبد البر، لولا ما شانه

[ش] ―――――――――――

موسى المَديني[١]، وكتابِ أبي نعيم الأصبهاني[٢]، وكتابِ العسكري[٣].

(ومن أحسنها وأكثرها فوائدَ : «الاستيعاب» لابن عبد البر[٤]، لولا ما شانه

[تَ] ―――――――――――

المهم منه محفوظ مضمَّن في «أُسد الغابة» كما سيأتي، ورمز له ابن الأثير بحرف (د).

(١) لم يطبع، لكنه مضمَّن محفوظ في «أسد الغابة» ورمزه فيه (س).

(٢) طبع كاملاً، وهو مضمَّن أيضًا في «أسد الغابة»، ورمز له بحرف (ع).

(٣) العسكري: هو الإمام أبو أحمد العسكري، المتوفى سنة ٣٨٢، صاحب «تصحيفات المحدثين»، و«شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» اللذين تقدم ذكرهما قريبًا أول النوع ٣٥ ص١٠١.

وقد ذكر أبو أحمد رحمه الله كتابه هذا في كتابه «تصحيفات المحدثين» ٢:٤٢٩ وأفاد أن له مزية على من قبله ومن بعده، فأولئك ـ على ما هو معهود ـ رتبوا تراجمهم على حروف المعجم، أما أبو أحمد فقال: «عبد الرحمن بن خبّاب السُّلمي، وقد أخرجتُه ـ أي: ذكرتُه ـ في كتاب القبائل، فيمن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من بني سُليم»، ولما ذكر السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» جملة وفيرة من المؤلفات في معرفة الصحابة، قال ص ٥٤٢: «ولأبي أحمد العسكري فيه كتاب رتّبه على القبائل».

(٤) كتاب «الاستيعاب» من أقدم الكتب التي طبعت في معرفة الصحابة، طبع مع «الإصابة» عدة مرات، ثم أُفرد بالطبع، وهو رابع الكتب التي اشتمل عليها «أسد الغابة» ورمزه عنده (ب).

وقد ذكره السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» ص ٥٤١، وقال: «ذيَّل عليه جماعة، كأبي إسحاق ابن الأَمين، وأبي بكر ابن فتحون، وهما متعاصران، وثانيهما أحسنُهما». قلت: طبع الأول منهما.

بذكْر ما شَجَر بين الصحابة وحكايتِه عن الأخباريين.

وقد جمع ابن الأثير الجزَري في الصحابة كتاباً حسناً جَمَع فيه كتباً كثيرة وضَبَط وحقّق أشياء حسنة، وقد اختصرته بحمد الله.

[ش] ــــــــــــــــــــ

بذكْر ما شَجَر بين الصحابة وحكايتِه عن الأخباريين) والغالبُ عليهم الإكثار والتخليط فيما يروونه، وذيَّل عليه ابن فَتْحون.

قال المصنف زيادةً على ابن الصلاح: (**وقد جمع**) أبو الحسن علي بن محمد (**ابن الأثير الجزَري في الصحابة كتاباً حسناً**) سماه «أُسْد الغابة» (**جَمَع فيه كتباً كثيرة**) وهي كتاب ابن منده، وأبي موسى، وأبي نعيم، وابن عبد البر، وزاد من غيرها أسماء (**وضَبَط وحقّق أشياء حسنة**)، على ما فيه من التكرار بحسب الاختلاف في الاسم أو الكنية.

قال المصنف: (**وقد اختصرته بحمد الله**)، ولم يَشتهر هذا المختصر، وقد اختصره الذهبي أيضاً في كتاب لطيف، سماه «التجريد»[1].

[ت] ــــــــــــــــــــ

(١) طُبع في حيدر آباد بالهند قديمًا، في مجلدين، ثم صُوِّر، ورُقِّم المجلد الأول منه ترقيمًا متسلسلاً، فبلغ الرقم الأخير منه (٤٦٧٦)، وبلغ ترقيم المجلد الثاني منه (٤١٩٠)، فمجموعها (٨٨٦٦).

وقال في مقدمته بعدما ذكر الكتب الأربعة التي تقدمت، والكتب التي استمدّ منها زياداتِه عليها: «والاسم منه مُخَضَّر ـ أي: مكتوب باللون الأخضر ـ، ومن حُمِّر اسمه فهو تابعيّ، وخبره مرسل، ومن ضُبِّب عليه بحمرة، فهو غلط».

ويترتّب على هذا الكلام أمران: أولهما: أن هذه الفوائد عُدمت من الكتاب المطبوع. ثانيهما: أن هذه المزايا هي التي كانت مفتاحَ عملِ ابن حجر في تقسيم كتابه =

. . . .

[ش] ——————————

ولشيخ الإسلام في ذلك: «الإصابة في تمييز الصحابة»، كتاب حافل، وقد اختصرته، ولله الحمد[1].

[تَ] ——————————

«الإصابة» إلى أربعة أقسام، فجعلتْه الكتاب الرائد في بابه.

واستفادةٌ أخرى أخذها الحافظ أيضًا من الذهبي ـ رحمهما الله تعالى وسائر علماء المسلمين ـ: هي جعله تراجم «تقريب التهذيب» على اثنتي عشرة طبقة، كأنه أخذه من كتاب الذهبي «المجرَّد من تهذيب الكمال» الذي جعل فيه طبقات رجاله على عشر طبقات، فنقَّحها الحافظ إلى اثنتي عشرة، والله أعلم. ولا بدّ من استفادة المتأخر من المتقدم، مع بقاء تميُّز شخصية الإمام الحافظ ابن حجر، تنقيحه لما يستفيده من غيره.

(١) سماه «عين الإصابة»، ولم يطبع بعد.

[فائدة : قال الحافظ ابن حجر في ديباجة «الإصابة» ـ ١ : ٣ ـ : قال الرازي أبو زرعة : توفي النبي صلى الله عليه وسلم ومن رآه وسمع منه زيادة على مئة ألف إنسان من رجل وامرأة، كلهم قد روى عنه سماعاً أو رؤية.

[قال ابن فتحون في «ذيل الاستيعاب» بعد أن ذكر ذلك : أجاب أبو زرعة بهذا سؤال من سأله عن الرّواة خاصةً، فكيف بغيرهم؟ ومع هذا فجميعُ من في «الاستيعاب» ثلاثة آلاف وخمس مئة [بل : ٤٢٢٥]، وذكر أنه استدرك عليه قريباً مما ذكره،وقرأت بخط الحافظ الذهبي : لعل الجميع ثمانية آلاف، إن لم يزيدوا لم ينقصوا، ثم رأيت بخطه : أن جميع من في «أُسد الغابة» سبعة آلاف وخمس مئة وأربعة وخمسون نفساً [بل : ٧٧٠٢].

[ومما يؤيّد قول أبي زرعة : ما ثبت في الصحيحين عن كعب بن مالك في قصة تبوك : والناسُ كثير لا يُحصيهم ديوان.

=

. . . .

[ش] ——————

فائدة:

قول المصنف: «الأخباريين»: جمع أخباري، عدَّه ابن هشام[1] من لحن العلماء وقال: الصواب الخَبَري، أي: لأن النَّسب إلى الجمع يردُّ إلى الواحد،

[ت] ——————

[وثبت عن الثّوري، فيما أخرجه الخطيب بسنده الصحيح ـ «تاريخ بغداد» ٥: ٥٠ ـ قال: من قدّم علياً على عثمان فقد أَزرى على اثنيْ عشر ألفًا مات رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلم وهو عنهم راضٍ، قال النووي: وذلك بعد النبي صلّى اللّه عليه وسلم باثني عشر عاماً، بعد أن مات في خلافة أبي بكر في الردّة والفتوح الكثيرُ ممن لم تُضبط أسماؤهم، ثم مات في خلافة عمر في الفتوح، وفي طاعون عَمَواس وغير ذلك مَن لا يحصى كثرة، وسبب خفاء أسمائهم أن أكثرهم أعراب، وأكثرهم حضروا حجّة الوداع.].

هكذا قال الحافظ عن سند الخطيب: صحيح، وتبعه تلميذه السخاوي في «فتح المغيث» ٤:٥٢، لكن في سند الخطيب سفيان بن وكيع، وهو ضعيف. نعم، روى الخطيب في «تاريخه» ٣:٦٣٩ في ترجمة محمد بن عبيد الطنافسي أن رجلاً قال عنده: أبو بكر، وعمر، وعلي، وعثمان، فقال له محمد بن عبيد: ويلك! من لم يقل: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ: فقد أزرى على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. وإسناده حسن، لكن لم يحدِّد عدداً لهم.

(١) هو ابن هشام اللخمي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللَّخْمي الأندلسي المتوفى سنة ٥٧٧، في كتابه «تقويم اللسان» ص ٥٠٩ قال: «يقولون للذي يروي الأخبار: خُبَريّ، والصواب: خَبَري، بفتحها ـ أي: بفتح الخاء ـ، وإن نَسَبتَ إلى الأخبار قلت: الأخباري».

فروع :

أحدها : اختُلِف في حدّ الصحابي، فالمعروف عند المحدثين : أنه كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

[ش] ________________

كما تقرَّر في علم التصريف، تقول في الفرائض: فَرَضي، ونُكتتُه[1]: أن المراد النسبة إلى هذا النوع، وخصوصيةُ الجمع ملغاة، مع أنها مؤدية إلى الثقل.

قال[2]: ومن اللحن أيضاً قولهم: لا يؤخذ العلم من صُحُفي، بضمتين، والصواب بفتحتين، رداً إلى: صحيفة، ثم فُعِل بها ما فُعل بـ: حنيفة.

(فروع :)

(أحدها : اختلف في حدّ الصحابي، فالمعروف عند المحدثين : أنه كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، كذا قال ابن الصلاح[3]، ونَقَله عن

[تَ] ________________

(١) أي: المعنى الدقيق لمنع النسبة إلى الجمع، لكن انظر كلام ابن هشام اللخمي التالي.

(٢) صفحة ٣١٨، وعلَّل حكمه فقال: «لأنهم لا يرون النسب إلا إلى واحد الجُموع، كما يقال في النسب إلى الفرائض: فَرَضي، اللهم إلا أن يجعل الجمع اسمًا علمًا للمنسوب إليه، فينسب حينئذٍ إلى صيغته، كقولهم في النسب إلى هوازن: هوازني، وإلى حي كلاب: كلابي»، لكنه أفاد أول كلامه أن «الصواب عند النحْويين البصريين» هو النسبة إلى واحد الجموع.

(٣) في «المقدمة» ص ٢٦٣. ولفظ البخاري أول كتاب فضائل الصحابة من «صحيحه»: «من صحب النبيّ أو رآه من المسلمين، فهو من أصحابه». ومن أجل الاعتراضات الآتية قال العراقي في «شرح الألفية» ص ٣٤٣: «العبارة السالمة من الاعتراض أن يقال: الصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مسلمًا، ثم مات =

. . . .

[ش] ———————

البخاري وغيره.

وأُورد عليه: إن كان فاعلَ الرؤية الرائي: الأعمى، كابن أم مكتوم ونحوه، فهو صحابي بلا خلاف، ولا رؤية له، ومن رآه كافراً ثم أسلم بعد موته كرسولِ قيصرَ[1]، فلا صحبة له، ومن رآه بعد موته صلى الله عليه وسلم قبل الدفن، وقد وقع ذلك لأبي ذُؤَيب خُويلد بن خالد الهُذَلي، فإنه لا صحبة له[2].

[تّ] ———————

على الإسلام»، ثم ذكر محترزاته.

وزاد عليه تلميذه الحافظ في «شرح النخبة» ص ١٠٩ حرف «به» بعد كلمة «مسلمًا»، وزاد زيادة أخرى، فكان تعريفه: «هو: من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به، ومات على الإسلام، ولو تخلَّلتْ رِدّة على الأصح»، فجاء تعريفه ـ بهذه الزيادة الأخيرة ـ قاصرًا على مذهبه، غير شامل للمذاهب الأخرى، وسيأتي هذا في الإيراد التالي.

(١) [قوله : كرسول قيصر، ويقال : رسول هِرَقْل، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في تبوك، وأخرج أحمدُ حديثه في «مسنده» ـ ٣ : ٤٤١ ـ مع كونه إنما رأى النبي صلى الله عليه وسلم في حال كفره، لأنه سمعه حين رؤيته له، وأنه نظر إلى خاتم النبوة، والحديث طويل، وذكره ابن حجر في : «تعجيل المنفعة» ـ (١٤٧١) ـ، فيمن جُهل اسمه وعرف نسبه فقال : التنوخي رسول هرقل، روى عنه سعيد بن أبي راشد انتهى.

[وهو بفتح الفوقية، وضم النون المخففة، وسكون الواو، وبالخاء المعجمة : نسبة إلى تَنوخ، قبائل أقامتْ بالبحرين. قال الجوهري ـ ١ : ٤٣٤ (ن و خ) ـ: ولا تشدَّد النون. انتهى]. وتقدم ٣: ١٣٣.

(٢) لذلك ترجمه الحافظ في الكنى من «الإصابة» في القسم الثالث: المخضرمين.

. . . .

[ش] ________________

وإن كان فاعلَها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، دخل فيه جميع الأمة، فإنه كُشف له عنهم ليلة الإسراء وغيرها، ورآهم[١].

وأُورد عليه أيضاً: مَن صحبه ثم ارتد، كابن خَطَل ونحوه، فالأَوْلى أن يقال: من لقي النبيَّ صلى الله عليه وسلم مسلماً ومات على إسلامه، أما من ارتدّ بعده ثم أسلم ومات مسلماً، فقال العراقي[٢]: في دخوله فيهم نظر، فقد نص الشافعي وأبو حنيفة على أن الردة محبطة للعمل[٣]، قال: والظاهر أنها

[ت] ________________

(١) هذا خبر يحتاج إلى ثبوت، والله أعلم به، ومع فرض ثبوته، فهل هذا (الكشف) يُلحِق صاحبه بعالم التكليف، فتثبتُ له الصحبة؟ قال العراقي في «التقييد والإيضاح» ٢: ٨٧٠: «لا يُطلق اسم الصحبة على من رآه من الملائكة والنبيين في السموات ليلة الإسراء»، ثم شرح ذلك في حق الملائكة والأنبياء.

(٢) في «التقييد والإيضاح» ٢:٨٥٨، و«شرح الألفية» ص ٣٤٣.

(٣) قال العراقي في «شرح الألفية» ص ٣٤٣: «إن الردة محبطة للعمل عند أبي حنيفة، ونصّ عليه الشافعي في «الأم» ـ ١: ٧٠ ـ ، وإن كان الرافعي ـ «فتح العزيز» ٧: ٥ ـ قد حكى عنه أنها إنما تحبط بشرط اتصالها بالموت، وحينئذٍ فالظاهر أنها محبطة للصحبة المتقدمة، كقرة بن هبيرة، وكالأشعث بن قيس ...»، إلى آخر كلامه المذكور هنا.

قلت: والمعروف عن الشافعية ما حكاه الرافعي، أخذًا من قوله تعالى: ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧].

ثم إن تحرير نقطة الخلاف بين الحنفية والشافعية ـ والله أعلم ـ إنما هو في أمر فنّيّ (اصطلاحي)، هو: هل أحاديثه التي يرويها، وكان قد تحملها أيام صحبته، مسنَدة، أو مرسلة، وكونها مرسلةً لا يضرها، فهي كرواية التنوحي رسول هرقل الذي =

. . . .

[ش] ————————

مُحبِطة للصحبة السابقة[١]، كقرّة بن هبيرة[٢]، والأشعث بن قيس، أما من رجع إلى الإسلام في حياته، كعبد الله بن أبي سَرْح فلا مانع من دخوله في الصحبة.

وجزم شيخ الإسلام[٣] في هذا . . . .

[تَ] ————————

أشار إليه الشارح قبل أسطر، حديثُه مرسل، لكنه في حكم المسند.

أما من حيث عودُ شرف الصحبة له وفضلُها: فلا، والله أعلم.

(١) [هذا هو الأوجه دليلاً، وذهب بعض الحفاظ إلى أن الأصح أن اسم الصحبة باقٍ للراجع للإسلام، سواء رجع إليه في حياته عليه السلام أم بعده، وسواء لقيه ثانياً أم لا، ويدل على رجحانه قصة الأشعث بن قيس، فإنه كان ممن ارتد، وأُتي به إلى الصديق أسيراً، فعاد إلى الإسلام، فقبل منه ذلك وزوَّجه أخته، ولم يتخلَّف أحد عن ذكره في الصحابة. انتهى. مير بادشاه ـ «تيسير التحرير» ٣ : ٦٦ ـ، و«شرح النخبة» ـ ص١٠٩ ـ.].

وليس الخلاف في كون حديثه مسندًا أو مرسلاً، إنما الخلاف في عَوْد شرف الصحبة له.

(٢) تحرف في النسخ إلا و إلى: ميسرة.

(٣) في «شرح النخبة» ص ١٠٩، ولذلك ترجم لقرَّة والأشعث في القسم الأول من حرف كلٍّ منهما، وهو لمن يُجزم بصحبته، وحجة الحافظ: أن أصحاب المسانيد رووا أحاديث هؤلاء، فهذا يدل على اعتبارهم إياهم صحابةً ثبتت صحبتهم.

وللطرف الآخر أن يقول: إن هذا لا يلزم منه عودُ شرف الصحبة، بل غايته أنه يفيد الاتصال، ولا نزاع فيه. والله أعلم.

وأما إن المصنفين في معرفة الصحابة لم يتخلَّفوا عن ذكرهم مع الصحابة: فأيٌّ =

. . . .

[ش] ——————————

والذي قبله ببقاء اسم الصحبة له[١].

قال[٢]: وهل يشترط لقيّه في حال النبوة، أو أعمُّ من ذلك، حتى يدخل من رآه قبلها، ومات على الحنيفية، كزيد بن عمرو بن نُفيل، وقد عدَّه ابن منده في الصحابة[٣]، وكذا لو رآه قبلها ثم أدرك البعثة وأسلمَ ولم يَرَه.

قال العراقي[٤]: ولم أر من تعرَّض لذلك، قال: ويدل على اعتبار الرؤية

[ت] ——————————

غرابة في ذلك، فهم أولى بالذِّكر بينهم من (المخضرمين) الذين ذكرهم ابن عبد البر في «الاستيعاب»: حضروا العصر النبوي، ولم يُقدَّر لهم لقاؤه صلى الله عليه وسلم.

(١) يلاحظ أن (اسم الصحبة) شيء، وشرف الصحبة وفضلها شيء آخر، وهو الذي عليه مدار البحث في هذه المسألة.

(٢) العراقي في «شرح الألفية» ص ٣٤٤، و«التقييد والإيضاح» ٢:٨٦٩، وقال الحافظ نحوه في ترجمة زيد بن عمرو بن نُفيل من «الإصابة»: القسم الأول، وقال: تأتي ترجمته في القسم الرابع، لكنه لم يتكلم عليه بشيء في القسم الرابع، بل قال: تقدم في القسم الأول.

(٣) ينظر هذا التعبير؟ فلو قاله فيما يُعزى إلى «الإصابة» لصحّ، على أنه ليس في القسم المطبوع منه شيء، وهو في «أسد الغابة» ٢:٢٩٥، و«المعرفة» لأبي نعيم ٣:١١٣٣، وللبغوي ٢:٤٥٣، وقال: توفي قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم، وقد آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك قال العلامة ابن العجمي رحمه الله:

[تنبيه: ليس ورقةُ مثلَ زيد المذكور، بل هو صحابي قطعاً، كما سيأتي ـ ص٢٢١ ـ بالهامش عن البِرماوي. فاحفظه.].

(٤) في «شرح الألفية» ص ٣٤٤، وكذلك النقل الثاني والثالث.

. . . .

[ش] ——————

بعد النبوة ذِكْرهم في الصحابة ولدَه إبراهيم، دون من مات قبلها، كالقاسم[١].

قال: وهل يشترط في الرائي التمييزُ، حتى لا يدخل منْ رآه وهو لا يعقل، والأطفالُ الذين حنَّكهم ولم يَرَوْه بعد التمييز، أو لا يشترط؟، لم يذكروه أيضاً، إلا أن العلائي قال في «المراسيل»[٢]: عبد الله بن الحارث بن نوفل حنّكه النبي صلى الله عليه وسلم ودعا له، ولا صحبةَ له، بل ولا رؤية أيضاً، وكذا قال في عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري: حنكه ودعا له، ولا تُعرف له رؤية بل هو تابعي.

وقال في «النكت»[٣]: ظاهر كلام الأئمة: ابن معين، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي داود، وغيرهم اشتراطه، فإنهم لم يُثبتوا الصحبة لأطفالٍ حنَّكهم النبي صلى الله عليه وسلم، أو مسح وجوههم، أو تَفَل في أفواههم، كمحمد بن حاطب، وعبد الرحمن بن عثمان التيمي، وعُبيدالله بن معْمر، ونحوهم.

[تَ] ——————

(١) كأن عمدته قولُ أبي نعيم ٤:٢٣٥٤: «ذكره بعض المتأخرين ـ يريد: ابن منده ـ، ولا أعلم أحداً من متقدِّمينا ذكر القاسم في الصحابة ...، وهو إنما يُذكر في أولاده لا في أصحابه، وأكثر الناس على أن موته كان قبل الدعوة».

(٢) الترجمة (٣٤٤) من «جامع التحصيل»، وزاد: «وحديثه مرسل قطعًا»، ثم ترجمة عبد الله بن أبي طلحة (٣٧٣) وقال: وحديثه مرسل»، لكن ترجمهما الحافظ في القسم الثاني من «الإصابة».

(٣) «التقييد والإيضاح» ٢:٨٥٩ ـ ٨٦٠.

. . . .

[ش] ــــــــــــــــ

قال[1]: ولا يشترط البلوغ على الصحيح، وإلا لخرج مَن أُجمع على عدِّه في الصحابة، كالحسن، والحسين، وابن الزبير، ونحوهم.

قال[2]: والظاهر اشتراط رؤيته في عالم الشهادة، فلا يطلق اسم الصحبة على من رآه من الملائكة والنبيين.

قال: وقد استَشكل ابنُ الأثير ذكرَ مؤمني الجنّ في الصحابة دون من رآه من الملائكة، وهم أولى بالذِّكر من هؤلاء[3].

[تَ] ــــــــــــــــ

(١) المصدر السابق ٢:٨٦٩.

(٢) المصدر المذكور ٢:٨٧٠ ـ ٨٧٤.

(٣) ينظر «أسد الغابة» ترجمة عمرو الجني ٤:٢٠٩، وترجمة زوبعة الجني ٢:٢٦٧.

[في «خير الكلام» لشيخنا ـ صاحب «السيرة الحلبية» ـ: أن من اجتمع به مؤمناً به من الجنّ صحابيٌّ، ومن اجتمع به ليلةَ الإسراء ببيت المقدس من الملائكة صحابي، بناء على أن وجود الملائكة في الأرض متعارف، وأن عيسى عليه السلام صحابي، لأن اجتماعه به في بيت المقدس متعارف، وأن بقية الأنبياء ممن اجتمع به في بيت المقدس، ومن اجتمع به من الملائكة غير صحابة. انتهى.

[ثم رأيت في «حاشية الغَزي على شرح ألفية العراقي» ـ ق ١٥٦/ ب ـ: وهل يشترط الرؤية في عالم الشهادة؟ قال الشارح ـ «التقييد والإيضاح» ٢ : ٨٧٠ ـ وغيره: الظاهر نعم، حتى لا يطلق اسم الصحبة على من رآه من الملائكة والنبيين في السماوات ليلة الإسراء، قال: والظاهر أن من رآه من الأنبياء في الأرض وهو حيٌّ له حكم الصحبة، كالخضر وإلياس، إن فُرِض على القول بحياتهما، وكذا عيسى، إن

=

. . . .

[ش] ________________

قال: وليس كما زَعَم(١)، لأن الجنّ من جملة المكلَّفين الذين شملتْهم

[تَ] ________________

كان قد رآه في الأرض.].

(١) [عبارة السخاوي في «شرح الألفية» ـ ٤ : ١٢ ـ ١٥ ـ: وكذا يدخل فيهم ـ أي : في الصحابة ـ من رآه وآمن به من الجن، لأنه بُعث إليهم قطعاً، وهم مكلفون، ولا التفات لإنكار ابن الأثير، فإنه لم يستند فيه إلى حجة، وجزم البلقيني ـ «المحاسن» ص٤٨٦ ـ بعدم دخول من رآه ليلة الإسراء من الأنبياء والملائكة ممن لم يبرز إلى عالم الدنيا، وبهذا القيد دخل فيهم عيسى ابن مريم، ولذا ذكره الذهبي في «التجريد» ـ ١ : ٤٣٢ ـ، وتبعه شيخنا ـ [يعني ابن حجر في «الإصابة» : القسم الأول] ـ، ووجَّهه باختصاصه عن غيره من الأنبياء، بكونه رُفع على أحد القولين حياً، وبكونه ينزل إلى الأرض فيقتل الدجال، ويحكم بشريعة محمد صلى الله عليهما وسلم. فبهذه الثلاث يدخل في تعريف الصحابة، وجعلَ بعضهم دخول الملائكة فيهم مبنياً على أنه كان مبعوثاً إليهم، وهي حجة التقي السبكي، قال الحافظ ابن حجر ـ «الإصابة» ١ : ٨ ـ: وفي صحة بناء دخولهم في الصحابة على هذا الأصل نظر لا يخفى، وما قاله ظاهر، لكن خالفه في «الفتح» ـ ٧ : ٤ ـ حيث مشى على البناء المشار إليه. انتهى. باختصار.].

لكن لفظه في «الفتح» يؤيد النظر، قال: «وأما الملائكة فيتوقّف عدُّهم فيهم على ثبوت بعثته إليهم، فإن فيه خلافًا بين الأصوليين». واشتهر بين المتأخرين أن بعثته صلى الله عليه وسلم إلى الملائكة بعثةُ تشريف، وأن بعثته إلى الجن بعثة تكليف.

وقوله عن عيسى عليه الصلاة والسلام «رُفع على أحد القولين حيًّا»: فيه: إشارة إلى قول ضعيف من غير حاجة إليه! وقد قال الحافظ نفسه في «الفتح» ٦ : ٣٧٥ في شرح الباب ٥ من كتاب «الأنبياء»: «إن عيسى أيضاً قد رفع، وهو حيّ =

وعن أصحاب الأصول ـ أو بعضهم ـ : أنه مَن طالت مجالسته . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــــــــــــ

الرسالة والبعثة، فكان ذِكر مَن عُرِف اسمه ممن رآه حسناً، بخلاف الملائكة.

قال[1] : وإذا نزل عيسى وحكم بشرعه، فهل يُطلق عليه اسم الصحبة، لأنه ثبت أنه رآه في الأرض؟ الظاهر: نعم. انتهى.

(وعن أصحاب الأصول[2] ـ أو بعضهم ـ : أنه مَن طالت مجالسته) له

[تَ] ـــــــــــــــــــــــــــــــــ

على الصحيح».

(١) «التقييد والإيضاح» ٢:٨٧٤ بالمعنى، وبتصرف شديد.

لكن قال الحافظ نفسه **[في «فتح الباري» في باب التلبية ـ ٣ : ٤١٥ (١٥٥٦) ـ إذا انحدر من الوادي، عن ابن المنيِّر ما نصه : لم يثبت أن عيسى منذ رفع نزل إلى الأرض، وإنما ثبت أن الله سينزله عند أشراط الساعة. انتهى.]**.

(٢) عزا هذا القول إلى (طريق الأصوليين): ابن الصلاح ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤، تبعًا لأبي المظفَّر السمعاني، وزاد في النقل عنه الزركشيُّ في «البحر المحيط» ٤:٣٠١، فذكر طريق أهل الحديث، وأنهم «يتوسَّعون حتى يعدّون من رآه رؤيةً مّا من الصحابة، وهذا لشرف منزلة النبي صلى الله عليه وسلم»، فدلَّ على طريقة الجمع بين مذهب الأصوليين، ومذهب المحدثين، فمذهب المحدثين إثبات الصحبة لمن حصل له شرفُ أيِّ لقاءٍ بالنبي صلى الله عليه وسلم، لكنهم لا يَغفلون عن الفرق بين محمد ابن أبي بكر الصديق ـ مثلاً ـ، وبين من زاد على ذلك بإدراكه عدةَ سنواتٍ من أول عمره مع النبي صلى الله عليه وسلم، كالحسن والحسين، وابن الزبير وابن عباس، وهم أحداث السنّ، أو صحب النبيَّ صلى الله عليه وسلم فترة قصيرة، أو لعدة سنوات، لكنه كان مكتمل الرجولة، وما شابه هذه الصور والوقائع.

فإن الأئمة يقدرون لكلٍّ ظرْفَه وحاله بموازين دقيقة، لا تختلط عليهم الفضيلةُ والشرفُ، بالسنّ والصحبة والملازمة، ولا إرسالُ الصحابي بموصوله ومسموعه، وما

=

على طريق التَّبَع .

[ش] ــــــــــــــــــ

(على طريق التَّبَع) له والأخذِ عنه، بخلاف مَن وفد عليه وانصرف بلا مصاحبة ولا متابعة.

قالوا: وذلك معنى الصحابي لغةً، ورُدَّ بإجماع أهل اللغة على أنه مشتقٌّ من الصحبة، لا مِن قَدْر منها مخصوص، وذلك يطلق على كل من صحب غيرَه، قليلاً كان أو كثيراً، يقال: صحبت فلاناً حولاً، وشهراً، ويوماً، وساعة(١).

وقول المصنف «أو بعضِهم» من زيادته، لأن كثيراً منهم موافقون لما تقدم نقله عن أهل الحديث، وصحّحه الآمدي وابن الحاجب(٢).

وعن بعض أهل الحديث، موافقةُ ما ذُكر عن أهل الأصول، لما رواه ابن سعد بسند جيد في «الطبقات»(٣) عن علي بن محمد، عن شعبة، عن موسى السَّيْلاني قال: أتيت أنس بن مالك فقلت: أنتَ آخرُ مَن بقي مِن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: قد بقي قوم من الأعراب، فأما مِن أصحابه فأنا آخر مَن بقي.

قال العراقي(٤): والجواب: أنه أراد إثباتَ صحبةٍ خاصةٍ ليست لأولئك.

[تَ] ــــــــــــــــــ

إلى ذلك من الاعتبارات التي تتفاوت بها موازين الترجيح.

(١) «الكفاية» ص ٥١ من كلام طويل للإمام الباقلاني.

(٢) «الإحكام» للآمدي ٢:١٣١، و«مختصر» ابن الحاجب ١:٥٩٩ ـ ٦٠٠.

(٣) «الطبقات الكبرى» ٥:٣٤٨.

(٤) «شرح الألفية» ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

وعن سعيد بن المسيَّب : أنه لا يُعدُّ صحابياً إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين، أو غزا معه غزوة أو غزوتين، فإن صح عنه فضعيف، فإن مقتضاه أن لا يُعَدَّ جريرٌ البَجَلي وشبههُ صحابياً، ولا خلاف أنهم صحابة.

[ش] ———————

(**وعن سعيد بن المسيَّب : أنه**) كان (**لا يعدُّ صحابياً إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين، أو غزا معه غزوة أو غزوتين**)، وَوَجهه: أن لصحبته صلى الله عليه وسلم شرفاً عظيماً، فلا تُنال إلا باجتماعٍ طويل يظهر فيه الخُلُق المطبوع عليه الشخص، كالغزوِ المشتملِ على السفر الذي هو قطعةٌ من العذاب، والسَّنَة المشتملة على الفصول الأربعة التي بها يختلف المزاج.

(**فإن صح**) هذا القول (**عنه فضعيف**[1]، **فإن مقتضاه أن لا يُعَدَّ جرير**) بنُ عبد الله (**البَجَلي وشبههُ**) ممن فَقَد ما اشترطه، كوائل بن حُجْر، (**صحابياً، ولا خلاف [في عدِّهم] أنهم صحابة**)[2].

قال العراقي[3]: ولا يصح هذا عن ابن المسيب، ففي الإسناد إليه محمد بن عمر الواقدي، ضعيف في الحديث.

[ت] ———————

(١) أي: غير معتمد، ولا يريد ضعيف السند، مع قوله: فإنْ صح.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ك، وعليها إشارة أنها من نسخة.

قلت: وبهذا التعليل ضعّف ابن الصلاح ص ٢٦٤، والزركشي في «البحر» ٤:٣٠٢ هذا النقل عن سعيد بن المسيَّب.

(٣) «شرح الألفية» ص ٣٤٦، و«النكت» ٢:٨٧٩، والنقل عن سعيد بواسطة الواقدي هو في «الكفاية» ص ٥٠.

. . . .

[ش] ___________

قال: وقد اعترِض بأن جريراً أسلم في أول البعثة[١]، لِمَا روى الطبراني عنه قال: لما بُعِث النبي صلى الله عليه وسلم أتيته لأبَايعه، فقال: «لأيّ شيء جئتَ يا جرير؟»، قلت: جئتُ لأسلمَ على يديك، فدعاني إلى «شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة»، الحديث[٢].

قال: والجواب أن الحديث غير صحيح، فإنه من رواية الحصين بن عُمر الأحمسي، وهو منكر الحديث[٣]، ولو ثبت فلا دليل فيه، لأنه لا يلزم الفورية في جواب «لمّا»، بدليل ذِكْر الصلاة والزكاة، وفرضُهما متراخٍ عن البعثة.

والصواب ما ثبت عنه أنه قال: ما أسلمتُ إلا بعد نزول المائدة، رواه أبو داود وغيره[٤].

[تَ] ___________

(١) العراقي في «النكت» أيضًا ٢: ٨٨٠.

(٢) المعجم «الكبير» ٢(٢٢٨٢)، و«الأوسط» (٥٢٦١).

(٣) هذا قول البخاري فيه، في «تاريخه الكبير» ٣(٣٨)، ووَقْعها منه أشدّ مما لو قالها غيره، ونقل أبو حاتم في «الجرح» ٣(٨٤٢) عن الإمام أحمد اتهامه له بالكذب.

(٤) أبو داود (١٥٥)، والترمذي (٩٤) لكن بطريقة مُؤذنة بضعفه: علّقه وبصيغة غير الجزم على شهر ابن حوشب، ثم وصله به، وابن خزيمة (١٨٧)، والحاكم وصححه (٦٠٤)، وفي «صحيح» البخاري (٣٨٧)، ومسلم ١: ٢٢٧ (٧٢)، وغيرهما روايةُ جرير لحديث المسح على الخفين، وفيه أنه أسلم بعد نزول المائدة من كلام إبراهيم النخعي، وانظر: «مصنف» ابن أبي شيبة (١٨٦٨).

. . . .

[ش] ————————

وفي «تاريخ البخاري الكبير»[1]: أنه أسلم عام توفي النبي صلى الله عليه وسلم، وكذا قال الواقدي، وابن حبان، والخطيب وغيرهم.

فائدة[2]:

في حدّ الصحابي قول رابع: أنه من طالت صحبته ورَوَى عنه، قاله الجاحظ[3].

[تَ] ————————

(١) ٢ (٢٢٢٥) من كلام إبراهيم النخعي. وقول ابن حبان: في «الثقات» ٣:٥٤، والخطيب في «تاريخه» ١:٥٤٤، وقول الواقدي حكاه الحافظ في «الإصابة» وحدَّد ثلاثتُهم أن ذلك كان في شهر رمضان من السنة العاشرة، ومع ذلك فقد استدل الحافظ برواية جرير لحديث: «إن أخاكم النجاشي قد مات» استدل به على أن إسلام جرير كان قبل السنة العاشرة، وزاد ابن جرير في «تاريخه» ٢:١٩١ آخر الصفحة: أن ذلك كان في شهر رجب من السنة التاسعة.

وأما أن إسلامه كان قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يومًا: فغلط ظاهر، لحديث البخاري (١٢١)، ومسلم ١:٨١ (١١٨): أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له يوم حجة الوداع: «استنصتِ الناس».

(٢) ملخصةٌ من «شرح الألفية» للعراقي ص ٣٤٦.

(٣) ذكر هذا القول الآمدي ٢:١٣٠، وابن الحاجب ١:٥٩٩، أشار إليه إشارة خفيَّة.

وسمّى الآمدي القائل: عمر بن يحيى، لكن نقله عنه العراقي: عمرو بن يحيى، وقال: هذا وهم، إنما هو عمرو بن بحر أبو عثمان الجاحظ، ونقل أنه غير ثقة ولا مأمون، أما الزركشي في «البحر» ٤:٣٠٢ فنسبه إلى الجاحظ دون توقف.

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــ

وخامس: أنه من رآه بالغاً، حكاه الواقدي، وهو شاذّ، كما تقدم[١].

وسادس: أنه من أدرك زمنه صلى الله عليه وسلم وهو مسلم وإن لم يره، قاله يحيى بن عثمان بن صالح المصري، وعَدَّ من ذلك: عبد الله بنَ مالك الجَيْشاني أبا تميم، ولم يرحل إلى المدينة إلا في خلافة عمر باتفاق، وممن حكى هذا القول القرافي في «شرح التنقيح»[٢].

وكذا من حُكم بإسلامه تبعاً لأبويه، وعليه عمل ابن عبد البر وابن منده في كتابيهما[٣].

[ت] ــــــــــــــــــــ

(١) نقله عنه الخطيب في «الكفاية» ص ٥٠.

(٢) صفحة ٣٦٠.

(٣) الضمير في قوله: «وعليه عمل ابن عبد البر ...»: يعود ـ بمقتضى السياق ـ على قوله: «وكذا من حكم بإسلامه تبعًا لأبويه»، وليس كذلك، فإن الشارح ينقل من «شرح الألفية» ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧، والإشكال وارد على كلام العراقي هناك.

لكن انكشف الإيهامُ في تمام كلامه بعد ذِكر عمل ابن عبد البر وابن منده، فقال: «وقد بيّن ابن عبد البر في ترجمة الأحنف بن قيس أن ذلك شرطه»، واسم الإشارة في قوله: «أن ذلك شرطه» يعود على أول الكلام: إن من أدرك زمنه صلى الله عليه وسلم وإن لم يره، فهو صحابي، وهذا هو المتفق مع شرط ابن عبد البر الذي أفصح عنه في آخر ترجمته للأحنف بن قيس، قال في «الاستيعاب» ١٤٥:١: «ذكرنا الأحنف بن قيس في كتابنا هذا على شرطنا: أن نذكر كل من كان مسلمًا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته».

وعلى هذا، فقول الشارح: «وعليه عمل ابن عبد البر وابن منده» متصل بقوله:

=

ثم تُعرف صحبته بالتواتر، أو الاستفاضةِ، أو قولِ صحابي، . . . . . .

[ش] ————————

وشرَطَ الماوردي في الصحابي أن يتخصَّص بالرسول، ويتخصَّص به الرسول صلى الله عليه وسلم[١].

(**ثم تعرف صحبته**) إما (**بالتواتر**) كأبي بكر وعمر، وبقية العشرة، في خلق منهم، (**أو الاستفاضةِ**) والشهرةِ القاصرة عن التواتر، كضِمَام بن ثعلبة، وعُكّاشة بن مِحْصَن، (**أو قولِ صحابي**) عنه: إنه صحابي، كحُمَمة بن أبي حُمَمة الدَّوْسي الذي مات بأصبهان مبطوناً، فشهد له أبو موسى الأشعري أنه سمع النبيَّ صلى الله عليه وسلم حكَم له بالشهادة، ذكر ذلك أبو نعيم في «تاريخ أصبهان»، ورَوَينا قصته في «مسند» الطيالسي، و«معجم» الطبراني[٢].

[تَ] ————————

«وممن حكى هذا القول القرافي»، وعليه ابن عبد البر وابن منده، وبه يستقيم الكلام.

أما قوله «وكذا من حُكم بإسلامه ...»: فمذهب أُقحم ذكره بين جملتين مترابطتين، أَخَلَّ بمعنى الجملة الثانية.

ويبقى هذا القول «من حُكم بإسلامه تبعًا لأبويه»: غيرَ منسوب لقائل. والله أعلم.

(١) «الحاوي الكبير» ١٧ :١٧٣، وشَرَح هذا المعنى بقوله: «اختصاصه بالرسول يكون بأمرين: أحدهما: مكاثرته في حضره وسفره، والثاني: متابعته في الدين والدنيا. واختصاص الرسول به يكون في أمرين: أحدهما أن يثق بسرائرهم، والثاني: أن يُفضي بأوامره ونواهيه إليهم».

(٢) «تاريخ أصبهان» ١ :٧١، و«مسند الطيالسي» (٥٠٧)، والحارث (١٠٣١) من «زوائده»، ورواية أبي نعيم في «تاريخ أصبهان»، و«معرفة الصحابة» ٢ :٩٠١.

ورواه أيضًا أحمد ٤ :٤٠٨، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٤٩٩) ـ وفاتني تخريجه ـ، وابن المبارك في «الجهاد» (١٤١)، كلهم من طريق أبي عوانة، عن داود
=

أو قولِه إذا كان عدلاً.

[ش] ___________

وزاد شيخ الإسلام ابن حجر بعد هذا: أن يخبر آحاد التابعين بأنه صحابي، بناءً على قبول التزكية من واحد، وهو الراجح(١).

(أو قولِه) هو: أنا صحابي **(إذا كان عدلاً)** إذا أمكن ذلك(٢)، فإن ادّعاه بعد مئة سنة من وفاته صلى الله عليه وسلم فإنه لا يقبل، وإن ثبتتْ عدالته قبل ذلك(٣)، لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: «أرأيتكُم ليلتكم

[تّ] ___________

ابن عبد الله الأودي، عن حميد بن عبد الرحمن الحِميري، في قصة استشهاد حُمَمة في فتح أصبهان، وأن أبا موسى شهد له بهذه الشهادة.

وغالب الظن أن حميداً لم يدرك فتح أصبهان الذي كان سنة ٢٠ أو ٢١، كما قال أبو نعيم في «التاريخ» ١:١٩، لكن روايته عن أبي موسى ممكنة جدًا، فهو يروي عن أبي بكرةَ الثقفي المتوفى سنة ٥١، وكانت وفاة أبي موسى سنة ٥٠ أو بعدها، فهو مع أبي بكرة، فعنعنته تحمل على الاتصال، وإن لم تذكر له رواية عن أبي موسى، فهو غير مدلس، والله أعلم.

(١) مقدمة «الإصابة» ١:٨ الفصل الثاني، وأشار إشارة وجيزة إلى هذا الوجه، وزاد معها قيدًا، فقال في «شرح النخبة» ص ١١٠: «أو بعض الثقات التابعين»، فاشترط في التابعي المخبِر شرطًا معهودًا معروفًا: هو كونه ثقة.

(٢) ذكره الحافظ أيضًا في المصدر السابق وقال: «إذا كان ثابت العدالة والمعاصرة»، وسيأتي بعد سطرين نقل شرط المعاصرة عن الأصوليين.

(٣) [نقل في «حاوي الفتاوي» ـ ٢ : ٩٨ ـ عن الحافظ ابن حجر وقد سئل عن مُعَمَّر : لا يخلو طريق عن التوقف فيها حتى المعمر نفسه، فإن من يدعي هذه الرتبة، يتوقف على ثبوت العدالة، وثبوتُ ذلك عقلاً : لا يفيد مع ورود الشرع بنفيه في الأحاديث الصحيحة، بانخرام قرنه بعد مئة سنة من يوم مقالته المشهورة، فمن ادعى

=

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــ

هذه، فإنه على رأس مئة سنة لا يبقى أحدٌ ممن على ظهر الأرض»(١)، يريد

[ت] ـــــــــــــــــــــ

الصحبة بعد ذلك لزم أن يكون مخالفاً لظاهر الخبر.

[وقال أيضاً ـ ٢ :٩٨ ـ: آخر الصحابة موتاً مطلقاً أبو الطُّفيل، ثبت ذلك في «صحيح» مسلم، واتفق عليه العلماء، واحتج البخاري بحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال قبل موته بقليل: «إن على رأس مئة سنة من تلك الليلة لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها أحد» وأراد بذلك انخرام القرن، فمن ادعى الصحبة بعد أبي الطفيل فهو كذاب، انتهى جواب الحافظ ابن حجر.].

(١) رواه من حديث ابن عمر: البخاري (١١٦، ٥٦٤، ٦٠١)، وشَرَحه الحافظ في الموضع الثالث، ومسلم ٤ :١٩٦٥ (٢١٧)، وجملة: «يريد انخرام ذلك القرن» من كلام ابن عمر.

ورواه من حديث جابر: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٧١٨)، وعنه مسلم ٤ :١٩٦٦ (٢١٨) وما بعده، وفيه: أن ذلك كان قبل وفاته عليه الصلاة والسلام بشهر.

ورواه من حديث أبي سعيد الخدري: ابن أبي شيبة أيضًا (٣٨٧١٥)، وعنه مسلم ٤ :١٩٦٧ (٢١٩) وفيه: أن ذلك كان لما رجع من يوم تبوك، ورواه الطبراني في «الأوسط» (٢٢١٠)، و«الصغير» (٧٤) من وجه آخر: يحيى بن أبي زائدة، عن داود، به.

ومع ذلك: فإني أُحسُّ من ذكر الإمام مسلم لرواية أبي سعيد بين روايات جابر أنه يريد إعلال هذه الرواية، والله أعلم، ويُستأنس بذلك أيضًا: أنه ختم الروايات برواية جابر، والله أعلم.

وفائدة عابرة أقولها: إنه بالجمع بين رواية جابر: كان ذلك قبل شهر، ورواية أبي سعيد: كان بعد الرجوع من تبوك، إنه بالجمع بينهما يتأيد ذكر الإمام البخاري

=

. . . .

[ش] ____________

انخرام ذلك القرن، قال ذلك سنة وفاته صلى الله عليه وسلم.

وشَرَط الأصوليون في قبوله: أن تعرف معاصرته له، وفي أصل المسألة احتمالُ أنه لا يصدُق، لكونه متهماً بدعوى رتبةٍ يثبتها لنفسه، وبهذا جزم الآمدي، ورجحه أبو الحَسَن ابن القطان[1].

فائدة:

قال الذهبي في «الميزان»: رَتَنٌ الهندي، وما أدراك ما رتن!! شيخ دجال بلا ريب، ظهر بعد الستّ مئة، فادعى الصحبة، وهذا جريء على الله ورسوله، وقد ألفت في أمره جزءاً[2].

[تـ] ____________

لأحاديث غزوة تبوك بعد حجة الوداع، وليس كما قال الحافظ في «الفتح» ٨:١١١ (٤٤١٥): «هو خطأ، وما أظن ذلك إلا من النساخ». والله أعلم.

ورواه من حديث بريدة: البخاري في «التاريخ الكبير» ٢(١٨٣٩)، وابن أبي شيبة في «مسنده»، وأبو يعلى في «مسنده الكبير»، كما في «المطالب العالية» (٤٣٨٩)، وكرره (٤٤٨٣)، وقال الحافظ عنه في الموضعين: إسناده حسن.

(١) «الإحكام» للآمدي ٢:١٣٣، وابن القطان: في «بيان الوهم والإيهام» ٤:١٤٠ (١٥٨٣)، والمسألة في «البحر المحيط» للزركشي ٤:٣٠٥، وأكّد بأن ابن القطان هو المحدِّث، احترازًا عن أبي الحُسَين ابن القطان، الأصولي الشافعي، الذي يُكثر الزركشي من النقل عنه.

(٢) «الميزان» (٢٦٣٨)، واسم الجزء «كسر وَثَن رَتَن»، وأطال الحافظ الكلام على رَتَن في «اللسان» (٣١٣١)، و«الإصابة» القسم الرابع، وقال أسطرًا قليلة في «المجمع المؤسس» ٢:٥٥٢، فيها: «إنا ـ معشر أهل الحديث ـ نقطع بكذب من ادعى

=

الثاني : الصحابة كلهم عدول، مَن لابسَ الفتنَ وغيرُهم، بإجماع

[ش] ——————

(الثاني : الصحابة كلهم عدول(١)، من لابسَ الفتنَ وغيرُهم، بإجماع

[تَ] ——————

الصحبة بعد أبي الطفيل، متمسّكين بالحديث الصحيح المتواتر ـ «أرأيتكم ليلتكم هذه ...»، ذكره بالمعنى ـ فدخل في العموم رتن، فمن ادّعى أنه كان موجوداً إذ ذاك، وعاش إلى بعد الستّ مئة قطعيًا يكفر به، ولا نبالي بمن لا يقطع بذلك».

وفي هذا الكلام غرابة شديدة من وجهين، أولهما: قوله بتواتر الحديث، وهذا ما لم يقل به أحد، ولا شيء يؤيده. ثانيهما: حكمه بكفر من ادّعى أنه كان موجوداً يوم قال صلى الله عليه وسلم ذلك الحديث، وأنه استمرَّت به الحياة إلى ما بعد الست مئة، لاسيما مع ما في الحديث من استثناءات ذكرها الحافظ نفسه في «الفتح» ٢:٧٥ (٦٠١)، وهذه الاستثناءات تُخرِج العامَّ عن قطعيته.

ولم يكرر الحافظ هذين القولين في «الإصابة»، ولا في «اللسان»، مع أنه كرر في آخر الترجمة من «الإصابة» القول بصحة الحديث، وأنه في الصحيحين، فقط، لم يزد.

(١) (عدالة الصحابة): كلمتان، سأتناول كلاًّ منهما على حدة باختصار، وزدتُ في الكلام عليهما في البحث المفرد الذي يجده القارىء الكريم ضمن «مجموع رسائل في علم الحديث دراية»، إن شاء الله تعالى.

١ ـ **الكلمة الأولى : العدالة** : وأول ما ينبغي: هو تعريفُ العدالة المرادة هنا، لا حكاية إطلاقاتها المتشعّبة، كما في «ظفر الأماني» ص٥٤٠، وغيره، وكلٌّ طالب علم لا يخفى عليه أمران: لا يخفى عليه كثرة المسائل المختلَف فيها، حتى كأنهم لم يتفقوا على شيء، ويترتَّب على كثرة اختلافاتهم كثرةُ الأقوال في المسألة الواحدة.

كما لا يخفى على طالب العلم أيضاً: أن من أراد الشَّغَب والزَّغَل في البحث لجأ إلى حكاية الاختلافات، أما من أراد الإنصاف فيه وطلبَ الحقَّ تمسَّك وثبت عند قول السواد الأعظم وجمهور الأمة.

=

. . . .

[تـ] ———————————

وقد عرَّف العلماء العدالة بعبارات شتى، لكنها لا تختلف جوهرياً في أنها: مَلَكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة. والتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة. قاله الحافظ في «شرح النخبة» ص٥٥.

ولم يتعرَّض للمروءة، لأن مردّها للعرف، فهي تختلف من إنسان إلى آخر، ومن زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، وقال تلميذه السخاوي في «فتح المغيث» ٢: ١٦٠ عن التقوى والمروءة: هي «في الجملة: رعاية مناهج الشرع وآدابه، والاهتداء بالسلف، والاقتداء بهم: أمر واجب الرعاية».

ومما يتصل بتعريف العدالة، وهو بحاجة إلى بيان وتوضيح، هو ما نقله الزركشي في «البحر المحيط» ٤: ٣٠٠ عن الأبياري، ونقله عن الزركشي الشيخ ابن العجمي فقال:

[قال الأبياري: وليس المراد بعدالتهم ثبوتَ العصمة لهم واستحالة المعصية، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلّف بحثٍ عن أسباب العدالة، وطلب التزكية، إلا من يثبت عليه ارتكابُ قادحٍ، ولم يثبت ذلك، والحمد لله، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى يثبت خلافه، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السِّيَر، فإنه لا يصح، وما صحّ: فله تأويل صحيح»].

ويتمسّك بعض المبتدعة بقول الأبياري «ليس المراد بعدالتهم ثبوتَ العصمة واستحالةَ المعصية»: فيقول: إن وقوع المعصية منهم ممكن غير مستحيل، يقول ذلك لتقريب وقوع المعصية منهم، ثم إثباتِها عليهم بما وقع منهم رضي الله عنهم، ولا ينقل تمام كلام الأبياري الذي نفى فيه صحة ما يقدح العدالة فيهم.

والذي أفهمه من كلام الأبياري رحمه الله، بناء على ما هو مفهوم بشكل عام من واقع علمائنا في هذه المسألة: أنه أراد التوطئة بهذه الجملة، ليدخل على الكلام الذي بعدها، وهو قبول رواية أيّ واحد منهم، دون السؤال عن عدالته، وإلا فما أحد يقول في حقّ أيّ إمام، أو أيّ عالم، أو أيّ راوٍ كان، اتفقوا على عدالته وضبطه وإمامته: إن =

. . . .

[تَ] ــــــــــــــــــــــــــــــ

هذا الاتفاق يُثبِت له العصمة ويُحيل عليه المعصية!.

هذا أمر، وأمر آخر، إن الأبياري ـ وغيره من علمائنا ـ يقول: لا يلزم من ثبوت العدالة ثبوتُ العصمة، هذا صحيح مسلَّم، لكنه في حق كل فردٍ فردٍ من الصحابة، فمن ثبتت صحبته ثبتت معها عدالته فقط دون عصمته، أما في حقهم جميعاً، فإنهم حينما يجتمعون على أمر، فإن العصمة ثابتة لِمَا اجتمعوا عليه، هذا أمر مقرَّر ثابت ولا أحب أن أدخل في جزئياته.

وأمر ثالث: ينبغي تجلية ما يغلط فيه بعضهم، ويغالط فيه آخرون، هو: ما هي العصمة، وأنقل هنا ما كتبته تعليقاً على ص ١٥ من البحث الذي طبعته بعنوان «حجية أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم»، قلت هناك:

«العصمة عصمتان: واجبة وجائزة، فالواجبة: هي للأنبياء والمرسلين والملائكة الكرام عليهم الصلاة والسلام، والجائزة: هي الممكنة لكل عبد ما دام على احتمال وقوع الخطأ والخطيئة منه، فلو قُدِّر أن الله تعالى تكرم على عبد بالسداد والطاعة في أحواله كلها، في حياته كلها، لقلنا عنه: إنه معصوم عصمة جائزة ما دام على احتمال الخطأ والخطيئة، وهذه هي العصمة التي نرى في كلام كثير من العلماء طلَبها من الله عز وجل، من أقدمهم، أو أقدمهم ـ فيما علمتُ ـ: الإمام الشافعي في «الرسالة» ص١٠٣ (٣٠٧).

«وهذا هو معنى قول الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٩: ٢٢٩ (٥١٦٥): «اختصاصُ مَن خُصَّ بالعصمة: بطريق الوجوب، لا بطريق الجواز، فلا مانع أن يُوجد من لا يصدر منه معصية عمداً، وإن لم يكن ذلك واجباً له». انتهى.

وبناء على هذا: فإنا لا نعتقد العصمة الواجبة إلا للأنبياء والمرسلين والملائكة عليهم الصلاة والسلام، أما العصمة الجائزة: فهي جائزة ممكنة، وهي بمعنى السداد والتوفيق من الله تعالى لعباده الصالحين، وهي لقول الجماعة والجمهرة أقرب إلى العصمة الواجبة.

=

. . . .

[تـ] ـــــــــــــــــــ

وعند الحديث عن التقوى لا بدّ من ملاحظة أمور، منها أمران يهمّان بحثنا.

أولهما: أن من ارتكب محظوراً متفقاً على حرمته، فقد سقطت عدالته، فإذا تاب، تاب الله عليه، ورجع إلى العدالة.

ثانيهما: أنه لا يحكم على أحد بسقوط عدالته إذا فعل أمراً مختلَفاً فيه، إنما يُفسَّق في ارتكاب محظور متفق عليه.

هذه مقدمة لا بدّ منها قبل ذِكر نقول العلماء التي حكوا فيها الإجماع على عدالة الصحابة عامة دون استثناء، وهو القول الذي استقروا عليه، وما يُذكر من أقوالٍ على خلاف هذا التوجّه فقد ذكرها المتقدمون المحققون، وذكروا أنها أقوالٌ لمبتدعة لا تمثّل رأي أهل السنة ومعتقدهم، وما كان منها لبعض علماء السنة، فهو مردود لمخالفته ما استقرَّ عليه مصطلحهم وأدلتهم، وسيأتي في كلام الشارح واحد منها، هو كلام المازريِّ، مع جوابه.

٢ ـ **الكلمة الثانية**: **الصحابة**: وسيأتي في كلام الأئمة النقولُ في ثناء الله عز وجل عليهم، لكني أقدِّم بين يديها قول ابن مسعود الذي رواه عنه الإمام أحمد في «المسند» ١: ٣٧٩ بسند حسن، قال رضي الله عنه: «إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيِّه يقاتلون على دينه، فما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأو سيئاً فهو عند الله سيء».

ومن المعلوم المقرَّر أن قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه يعتبر حديثاً مرفوعاً حكماً، كأنه يرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا الحديث من ذلك المرفوع حكماً.

والمعنى المستفاد منه: أن الصحابة جيل من البشر اختاره الله تعالى اختياراً لصحبة رسوله، فهم مختارَوْن مصطَفَوْن، اختياراً واصطفاء إلهياً ليكونوا أصحاباً =

. . . .

[ت] ————————————

لمحمد صلى الله عليه وسلم، وحاشا الله العليمَ الحكيمَ أن يختار له أناساً ماكرين حاقدين، أوغاداً جشعين!!.

وبعد هذا أقول: أَطلق القولَ بعدالة الصحابة عامةً، جماعةٌ كبيرة من علمائنا، وتتبُّع ذلك من كلامهم يطول، وأطولُ منه: الردّ على ما يُثار حول ذلك من شبهات تحتاج إلى: ١ ـ نقد وغربلة، ٢ ـ وإلى دراسة متأنية، ٣ ـ وإلى نَفْس طاهرة زكيّة تفسِّر مواقفهم على وَفْق ما تُمليه هذه النفوس الطاهرة، وتكون هذه النفسُ الدارسةُ لأحداثهم متّصفةً بصفتين أُخريين: ٤ ـ لم تكن ملوَّثة ببدع وضلالات شرقية ولا غربية، ٥ ـ ولم تكن قد اتخذتْ موقفاً مسبقاً قبل هذه الدراسة بهذه الشروط.

وأبتدئ النقول بما جاء في «المسوَّدة» لآل تيمية رحمهم الله ص٢٩٢: «الذي عليه سلف الأمة، وجمهور الخلف: أن الصحابة رضي الله عنهم عدول بتعديل الله تعالى لهم».

ثم بقول الإمام أبي جعفر الطحاوي في «العقيدة الطحاوية» التي ذكر فيها عقيدة الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رضي الله عنهم، وما يعتقدون من أصول الدين، ويَدينون به لرب العالمين، قال: «ونحبّ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ولا نُفرط في حبّ أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير لا نذكرهم، ونرى حبَّهم ديناً وإيماناً وإحساناً، وبغضَهم كفراً وشقاقاً ونفاقاً وطغياناً».

وقال السرخسي في «أصوله» ١: ٣٣٨: «فصل في أقسام الرواة الذين يكون خبرهم حجة»، ويريد بقوله «الرواةِ»: الصحابةَ، وجعلهم نوعين: معروفين بالفقه والاجتهاد، ومعروفين بالعدالة وحسن الضبط، ثم ذكر نوعاً وصفهم بالمجهولين، وقال: «إنما نعني بهذا اللفظ من لم يشتهر بطول الصحبة، إنما عرف بما روى من حديث أو حديثين»، وأطال رحمه الله الكلام في هذا الفصل بأكثر من ست صفحات، ولم يعرض لأحد منهم رضي الله عنهم بما يخالف الحكم بالعدالة أبداً.

=

. . . .

[ت] ——————————

ونقل ابن تيمية رحمه الله في آخر «الصارم المسلول» ص٥٨٠ عن الإمام مالك رضي الله عنه قال: «إنما هؤلاء ـ الطاعنون في الصحابة ـ أقوام أرادوا القدح في النبي عليه الصلاة والسلام، فلم يُمكنهم ذلك، فقدحوا في أصحابه، حتى يقال: رجلُ سَوْء، ولو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين».

وإذا كان الحكم في عامة الصحابة هكذا: فلهو من بابٍ أولى في خاصتهم وعِلْيتهم، ولهو من بابِ أولى وأحقّ في زوجاته أمهاتنا أمهات المؤمنين، رضي الله تعالى عنهم وعنهنّ أجمعين.

وقرَّر هذا المعنى وقرَّبه بالمثال: الإمام النسائي رحمه الله تعالى، فقد نقل الحافظ المزي في ترجمته من «تهذيب الكمال» ١ : ٣٣٩ أن النسائي سئل عن «معاوية بن أبي سفيان صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: إنما الإسلام كدارٍ لها بابٌ، فباب الإسلام الصحابة، فمن آذى الصحابة إنما أراد الإسلام، كمن نَقَر الباب، إنما يريد دخول الدار. قال: فمن أراد معاوية، فإنما أراد الصحابة».

وهذا كلام نفيس، وفيه دلالة على عظم إنصاف الإمام النسائي، فإنه هو هو صاحب «خصائص علي رضي الله عنه».

وللإمام الخطيب في «الكفاية» كلام فيه طول، من ص٤٦ ـ ٤٩، أنقله بتمامه، لنفاسته، كما قال الحافظ في مقدمة «الإصابة» أول الصفحة ١٠، إلا الأحاديث التي يسندها، فإني أشير إليها إشارة، قال رحمه الله تعالى:

باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة، وأنه لا يُحتاج إلى سؤال عنهم وإنما يَجب فيمن دونهم

كلُّ حديث اتصل إسناده بين من رواه، وبين النبي صلى الله عليه وسلم، لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم، سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديلِ الله لهم وإخبارِه عن طهارتهم، واختياره لهم في نصّ القرآن، فمن ذلك قولُه =

. . . .

[ت] ―――――――――――――――

تعالى: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾ [آل عمران: ١١٠].

وقولُه: ﴿وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾ [البقرة: ١٤٣]، وهذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به الخاص، وقيل: هو وارد في الصحابة دون غيرهم.

وقولُه: ﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذْ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً﴾ [الفتح: ١٨].

وقولُه تعالى: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقوله: ﴿يا أيها النبي حسبك الله ومَن اتبعك مِن المؤمنين﴾ [الأنفال: ٦٤].

وقوله تعالى: ﴿للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون * والذين تبوّؤا الدار والإيمان من قبلهم يحبّون مَن هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجةً مما أُوتوا ويُؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خَصاصة ومَنْ يُوقَ شُحَّ نفسه فأولئك هم المفلحون﴾ [الحشر: ٨ ـ ٩].

في آياتٍ يكثُر إيرادها ويطول تعدادها.

وَوَصف رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابة مثلَ ذلك، وأطنَب في تعظيمهم، وأحسنَ الثناء عليهم.

فمن الأخبار المستفيضة عنه في هذا المعنى. [وذكر حديث ابن مسعود، وأبي هريرة، وعمران بن حصين: «خير أمتي قرني..»، ثم حديث أبي سعيد: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحُد ذهباً ما أدرك مدّ أحدهم ولا نَصِيفه». وحديث ابن عباس، وعمر: «إن أصحابي بمنزلة النجوم..»]. ثم قال:

«والأخبار في هذا المعنى تتسع، وكلُّها مطابقة لما ورد في نص القرآن، وجميعُ ذلك يقتضي طهارةَ الصحابة، والقطعَ على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يَحتاج أحدٌ منهم

=

من يعتدُّ به.

[ش] ————————

من يعتدُّ به[1]) قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ الآية [البقرة: ١٤٣]،

[تَ] ————————

مع تعديل الله تعالى لهم المطَّلعِ على بواطنهم إلى تعديل أحدٍ من الخلق لهم، فهم على هذه الصفة إلا أن يثبت على أحدهم ارتكابُ ما لا يَحتمل إلا قصد المعصية، والخروجَ من باب التأويل، فيحكم بسقوط العدالة، وقد برَّأهم الله من ذلك، ورفع أقدارهم عنه.

على أنه لو لم يَرِد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه، لأوجبتِ الحالُ التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المُهَج والأموال، وقتلِ الآباء والأولاد، والمناصحةِ في الدين، وقوةِ الإيمان واليقين، القطعَ على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدَّلينَ والمزكّينَ الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين.

هذا مذهب كافة العلماء ومن يُعتد بقوله من الفقهاء.

وليس في أهل الدين، والمتحققين بالعلم مَن يصرف إليهم خبرَ ما لا يَحتمل نوعاً من التأويل وضرباً من الاجتهاد، فهم بمثابة المخالفين من الفقهاء المجتهدين في تأويل الأحكام، لإشكال الأمر والتباسه، ويجب أن يكونوا على الأصل الذي قدمناه من حال العدالة والرضا، إذ لم يثبت ما يزيل ذلك عنهم.

ثم أسند إلى الإمام أبي زرعة الرازي قوله: «إذا رأيتَ الرجل ينتقصُ أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندنا حقّ، والقرآنَ حقّ، وإنما أدى إلينا هذا القرآنَ والسننَ أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتابَ والسنةَ، والجرحُ بهم أولى، وهم زنادقة». انتهى كلام الخطيب رحمه الله تعالى.

(١) [فائدة: قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ...﴾ الآية
=

. . . .

[تَ] ―――――――――――

[الحجرات : ٦] قال السبكي ـ ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٤ : ١٥٥٣، ولم أره عند السبكي ـ : «لا خلاف بين أهل العلم بالقرآن أن الآية نزلت في الوليد بن عقبة بن أبي معيط»، ونازع الإمامُ فخر الدين [الرازي] في ذلك ـ ٢٨ : ١١٩ ـ، فإنْ قصد بالمنازعة أن الآية غيرُ ناصّة ولا مشيرة إلى أن الوليد هو المراد بالفاسق فهي جيدة، ويؤيدها : أنه يحتمل أن تكون الإشارة إلى المخبِر الذي جاء إلى الوليد وأخبره عن بني المصطلق أنهم يريدون قتاله، فقد رُوي ذلك، وأنه كان سببَ رجوعه، فلعل الآية مشيرة إلى ذلك المخبِر، ومن كان في مثل حاله فليس لنا أن نحكم بفسق الوليد بمجرّد ذلك، وهو قد أسلم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وثبتت له درجة الصحبة برؤيته، وكان أخا عثمان لأمه، وأما ما صدر منه بالكوفة، وجَلْد عثمان له على الشرب فقيل : إن البينة الذين شهدوا عليه كانوا متحاملين عليه، وعثمان حكم بمقتضى البينة، ووكَلَ سرائرهم إلى الله. انتهى المقصود منه.] .

سبق من العلامة ابن العجمي رحمه الله ٢: ١٨٩ أن تكلم عن هذه الآية الكريمة من جهة (التثبُّت)، وأشرتُ هناك أني سأتكلم عليها هنا من جهة الفسق.

وهاهنا أمور، أولها: سبب نزولها. ثانيها: معنى الفسق. ثالثها: تاريخ الوليد بن عقبة.

أما سبب نزولها: فالروايات تقول ـ باختصار ـ: جاء بعد غزوة بني المصطلق الحارث بن ضرار الخزاعي رضي الله عنه إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وأعلن إسلامه، وواعد النبيَّ صلى الله عليه وسلم على أن يُرسِل إليه رسولاً ساعياً جابياً لصدقاته وصدقات قومه، وبعد فترة أرسل إليه عليه الصلاة والسلام الوليد بن عقبة جابياً للصدقة، فلما شارف منازلهم رأى تجمُّعاً ففزع منه، إذ إن استقبال السُّعاة أمر غير معهود، وخطر بباله أنهم خرجوا لقتاله، فرجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأخبره بما رأى وبما وقع في قلبه، إلى آخر الرواية، فأنزل الله عز وجل الآية.

وأشار ابن العجمي إلى هذا باختصار، كما أشار إلى توقف الفخر الرازي، وفي
=

. . . .

[ت] ــــــــــــــــــــــــــــــ

توقفه نظر، رحمه الله تعالى.

ـ وتنبيه عابر: إن تفسير سورة الحجرات ـ وسُوَر أخرى ـ ليس بقلم الإمام الفخر الرازي، بل بقلم تلميذه، أو تلميذ تلميذه: قاضي القضاة أحمد بن خليل الخُوَيِّيّ (٥٨٣ ـ ٦٣٧) رحمه الله، كما حققه المعلِّمي في بحث له ممتع «حول تفسير الفخر الرازي» ـ.

أما المؤيِّد الذي ذكره ابن العجمي فله وجاهته وحظُّه من النقل والرواية، وهو أن مخبراً جاء إلى الوليد وأخبره أن بني المصطلق يريدون قتاله، ففي «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج ٥: ٣٣ ـ ٣٤ أنه «كان بينه وبين بينهم إِحْنة، أي عداوة، فلما اتصل بهم خبره، وقد خرج نحوهم، قال بعضهم لبعض: قد علمتم ما بيننا وبين هذا الرجل، فامنعوه صدقاتكم، فاتّصل به ذلك، فرجع..».

وجاء ذكر الإحنة بين الوليد وبني المصطلق في تفاسير أخرى عدّة، منها «تأويلات أهل السنة» للإمام أبي منصور الماتريدي ٩: ٣٢٦، و«بحر العلوم» للسمرقندي ٣: ٣٢٥، و«الكشف والبيان» للثعلبي ٩: ٧٧، و«الوسيط» لتلميذه الواحدي ٤: ١٥٢، وكل هؤلاء من المتقدمين، فضلاً عن تفاسير المتأخرين.

ولتمام هذا: ينظر حديث جابر عند الطبراني في «الأوسط» (٣٧٩٧)، وحديث علقمة بن ناجية الخزاعي عند الطبراني في «الكبير» ١٨ (٤)، ولأم سلمة حديث آخر، عند الطبراني في «الكبير» ينظر في «مجمع الزوائد»٧: ١١١، على ضعفها كلِّها.

وأما من هو هذا المخبر؟ فالظاهر أنه شيطان تصوّر بصورة إنسي، فقد وُصف بأنه شيطان في رواية ابن جرير ٢٦: ١٢٣، وعنه ابن كثير، والبغوي في «معالم التنزيل» ٧: ٣٣٩، وتفسير مكي بن أبي طالب ١١: ٦٩٩٤، وقاله ابن القيم في «مدارج السالكين» ١: ٣٦٠.

وأقصد من هذا: الإشارةَ إلى تجمّع عدة ملابسات سوَّغت للوليد بن عقبة أنْ يظن أن القوم جمعوا له ما لا يُحمد، وأزيد ذكر مسوِّغ آخر، لكني لم أره منقولاً،

=

. . . .

[ـــَ] ــــــــــــــــــ
هو: أن النبي صلى الله عليه وسلم واعد الحارث بن ضرار على أن يرسل إليه مصدِّقاً، ولما حان الوقت أرسل الوليد، ولم يكن الوليد على علم بما سبق من المواعدة، وكان ذلك إبّان غزوة بني المصطلق قومِ الحارث هذا، وسبق بينه وبينهم إِحَن، ونفخ الشيطان إشاعته، ورأى تجمعهم، فكان ما كان في نفسه، فمثله في موقفه لا يؤاخذ على ظنه مؤاخذةً (قضائية).

ثانيها : معنى الفسق، كلمة (فسق) لها معنيان: لغوي واصطلاحي، أما اللغوي: فهو الخروج عن الطاعة، وهذا يقع بالقليل من الذنوب وكثيرها، والمعنى الاصطلاحي: هو الفسق المخرِج عن حدّ العدالة، وذلك ـ من حيثُ الجملة ـ يكون بارتكاب كبيرة، أو إصرار على صغيرة، والأمران منفيّان هنا، فلا ارتكابٌ لكبيرة مع هذه الظروف والملابسات، ولا إصرارٌ على صغيرة.

أما تاريخ الوليد بن عقبة : فأقول: مالنا ندرس أمره وتاريخه من آخر مشكلته هذه، ولا نبدؤه بالتسلسل؟!.

إنه أحد خمسة إخوة من أولاد عقبة بن أبي معيط: أم كلثوم، وهي أولهم إسلاماً، ثم الوليد وعُمارة وخالد وأم حكيم، وأمهم أسلمت أيضاً، وهي: أروى بنت كُرَيز بن ربيعة العبشمية، وهي أم عثمان بن عفان، رضي الله عنهم.

ويكفي الوليدَ هذا، ويكفينا دلالةً على حسن إسلامه: اختيارُ رسول الله صلى الله عليه وسلم له في هذا الموقف جابياً لصدقات بني المصطلق، وما كان ليخيب اختيار رسول الله صلى الله عليه وسلم له في ذات شخصه، إنما حصل منه ماحصل للقرائن التي قدمتُها، لا لانحراف في دينه وسلوكه، ولو كان شيء من ذلك لما ترك النبي صلى الله عليه وسلم عقوبته، أو تعنيفه، أو التشهير به بين الصحابة، أو أيّ موقف سلبي منه.

بل تركُ النبي صلى الله عليه وسلم هذه المؤاخذات للوليد تأكيد منه على عدالة الوليد رضي الله عنه وسلامته من أيّ مؤاخذة شرعية، وإصرارُ من يُصرّ على الطعن
=

. . . .

[تَ] ——————————

فيه: إصرار منه على اتهام جانب النبوة بالتهاون في إقامة حقّ الله تعالى، وحاشاه صلى الله عليه وسلم.

واستمر الاعتماد عليه بعد وفاته عليه الصلاة والسلام في خلافة الصديق رضي الله عنه، فتنظر المواقف التي أشير إلى أرقام صفحاتها من «البداية والنهاية» لابن كثير ٩: ٥١٧: اعتماد خالد بن الوليد عليه رسولاً إلى الخليفة أبي بكر، ٩: ٥٤١ استعمال الصديق له مع عمرو بن العاص لجباية صدقات قضاعة، ٩: ٥٤٤ إرسال الصديق له مع عكرمة بن أبي جهل مدداً إلى خالد بن العاص.

وفي خلافة الفاروق، في سنة ١٧ قصد صاحب الروم قتال أبي عبيدة ابن الجراح وهو على حمص، فكتب بذلك إلى عمر، فكتب عمر إلى سعد بن أبي وقاص بالتقدم لإغاثة أبي عبيدة، بفلان وفلان، كلّ إلى منطقة، ومن ذلك: سرِّح الوليد بن عقبة على عرب الجزيرة ـ الجزيرة الشامية ـ من ربيعة وتنوخ، حكاه الطبري ٢: ٤٣٨. وهذا رضا واطمئنان كبير من عمر الفاروق إلى أمر الوليد بن عقبة في دينه وسلوكه.

وفي أوائل خلافة عثمان رضي الله عنه ـ سنة ٢٤، أو ٢٦ ـ غزا الوليد أذربيجان وأرمينية. ١٠: ٢١٩، وفي ١٠: ٢٢٤ ولاه عثمان الكوفة سنة ٢٦، وكان فيه رِفْق بالرعية. ١٠: ٢٣٣ عزله عثمان عن الكوفة، وسأفصِّل القول فيها بعد أسطر.

وثمة موقفان ينبغي الربط بينهما، هما: لما رجع الوليد إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأخبره بما توهَّمه من بني المصطلق، أمَّر النبيُّ صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد على جماعة لغزو بني المصطلق، وأمَره أن يتثبَّت ولا يتعجل، فخالد بن الوليد على علم بما كان من الوليد بن عقبة، وبالقصة كلها، ثم إنه كان منه هذا الموقف في السنة ١٢ حين بعث الصديقُ خالداً إلى العراق، وكانت وقعة المَذار، وأرسل كسرى إلى الهرمزان مدداً لقتال خالد، فأرسل خالدٌ الوليدَ إلى الصديق يخبره بمدد كسرى، فكان موقفاً يشبه الموقف ذاك، ومع ذلك: فما حَذِره خالد، مع علمه بالقصة السابقة بكاملها، بل اطمأن إليه رسولاً مأموناً إلى الخليفة بأمر كان مهماً.

=

. . . .

[ت] ————————

أما ما يحتاج إلى تفصيل: فهو عزل عثمان له عن الكوفة، وكان تولّيه لها سنة ٢٦ إلى سنة ٣٠، وقد عَرَض له ابن جرير في «تاريخه» ٢: ٦٠٨ فما بعدها، في حوادث سنة ٣٠ وعَرَضها بتسلسل ودقّة.

وأول المشكلة: صداقةُ الوليد مع رجل يقال له: أبو زُبيد، أخوالُه من بني تغلب، كان نصرانياً ـ كأخواله ـ ثم أسلم وحسن إسلامه، وغلبه أخواله على مال له، فاستردّه له الوليد منهم، فحفظ له أبو زبيد هذه الصَّنيعة، فكان له جليساً مواتياً، لكن كان بين أبي زُبيد وبين آخرين دم وثأر، فصاروا يتتبّعونه ويضعون له العيون، ويتهمونه ويتهمون معه الوليد بن عقبة، ويقتحمون عليهما مجالسهما، ولم يكن للوليد باب يُقرع، اطمئناناً منه إلى حسن معاملته لأهل الكوفة.

ومما جاء في رواية ابن جرير ٢: ٦١٠: «لم يُفْجَأ الوليد إلا بهم، فنحّى شيئاً، فأدخله تحت السرير، فأدخل بعضهم يده فأخرجه، لا يؤامره ـ أي: لم يستأذن الوليدَ في هذا ـ فإذا طبقٌ عليه تفاريقُ عنب، وإنما نحّاه استحياء أن يروا طبقه ليس عليه إلا تفاريق عنب، فقاموا، فخرجوا على الناس..».

ثم ذكر رواية أخرى: أن بعضهم جاء ابنَ مسعود فقالوا له: الوليد يعتكف على الخمر، وأذاعوا ذلك حتى طُرِح على ألسن الناس، فقال ابن مسعود: من استتر عنا بشيء لم نتتبّع عورته، ولم نهتك ستره، فأرسل الوليد إلى ابن مسعود يعاتبه وقال له: أيُرضَى من مثلك أن يجيب قوماً موتورين بما أجبتَ عليَّ! أيُّ شيء أستتر به؟ إنما يقال هذا للمُريب!!.

ثم روى تآمر اثنين عليه أخذا خاتمه من يده وهو نائم، ثم وثم، وذكر شهادتهم عليه أمام عثمان رضي الله عنه بشرب الخمر، وأنهم رأوه يقيء الخمر، فاستدعاه عثمان، فحلف الوليد أنه ما شربها، وحكى له أمرهم معه، فقال له عثمان: نقيم الحدود، ويبوء شاهد الزور بالنار، فاصبر يا أخي، وأقام عليه الحدّ.

ثم روى عن نافع بن جبير قال: قال عثمان رضي الله عنه: إذا جُلد الرجل الحدَّ، =

. . . .

[تَ] ———————————

ثم ظهرت توبته جازت شهادته.

ويتصل بهذا الخبر وما آل إليه الوليد: روايةُ «صحيح مسلم» ٣: ١٣٣١ (٣٨)، قال فيها أبو ساسان: شهدت عثمان بن عفان وأُتي بالوليد قد صلى الصبح ركعتين، ثم قال: أزيدكم؟ فشهد عليه رجلان، أحدهما حُمْران، أنه شرب الخمر، وشهد الآخر أنه رآه يتقيّأ، فقال عثمان: إنه لم يتقيأ حتى شربها، ثم أمر به عثمان فجلد.

وقصدُ الإمام مسلم من رواية هذا الخبر في كتاب الحدود: بيانُ مقدارِ حدّ شرب الخمر، أمّا إن الوليد ثبت عليه شرب الخمر، أو لم يثبت عليه ذلك: فهذا أمر آخر، يتصل بسابقة الخبر وملابساته، فلا نستطيع القول: إن شرب الوليد الخمر ثابت عليه في «صحيح مسلم»، وهذا بيّن واضح، نعم ثبت عليه إقامة الحدّ، لكن بحقّ أو بجناية؟ هذا ما تقدم بيانه، والله أعلم.

ويتصل بهذا الكلام أيضاً: أن المشكلة كانت مع أهل الكوفة سنة ٣٠، وهم هم الذين كانت لهم المشكلة السابقة مع سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه سنة ٢٠، أو ٢١، وشكوْه إلى أمير المؤمنين عمر، وكان ما كان، وهو مذكور باختصار في «صحيح البخاري» (٧٥٥)، وبالتفصيل في شرحه «فتح الباري».

وقد كان مآل الوليد: أنِ اعتزلَ الفتنة أيام عليّ ومعاوية رضي الله عنهم جميعاً، وسكن في مكان يقال له البَليخ، على نهرٍ قرب الرقة حرسها الله، ومات هناك، وقال عند احتضاره: «اللهم إن كان أهل الكوفة صَدَقوا عليّ فلا تُلْق رُوحي منك رَوْحاً ولا ريحاناً، وإن كانوا كذبوا عليّ فلا تُرْضهم بأمير، ولا تُرْضِ أميراً عنهم، وانتقم لي منهم، واجعله كفارة لِما لا يعلمون من ذنوبي». حكاه أبو العباس المبرِّد في كتابه «التعازي» ص٢٣٦.

ولا بد من تنبيه أخير: أشار ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٤: ١٥٥٥ ـ ١٥٥٦ إلى ما نقلته عن الطبري: أن أهل الكوفة تعصَّبوا على الوليد واتهموه بشرب الخمر، وردَّ الاتهام بشدة، وهو موقف غريب منه رحمه الله، كأنه لم يتسلسل في قراءة أخبار =

. . . .

[ش] ________________

أي: عدولاً، وقال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، والخطاب فيهما للموجودين حينئذ[١].

وقال صلى الله عليه وسلم: «خير الناس قرني»، رواه الشيخان[٢].

قال إمام الحرمين: والسبب في عدم الفحص عن عدالتهم: أنهم حَمَلَة الشريعة، فلو ثبت توقُّف في روايتهم لانحصرت الشريعة على عصره صلى الله

[ت] ________________

الوليد بن عقبة من أولها، والله أعلم، هذا مع اعتماده خبرَ «صحيح مسلم»، وإقامةَ الحدّ على الوليد، كمصدر لتصحيح التهمة عليه، مع أن تحرير الخبر والواقعة كما قدمته، والله وليّ التوفيق، وإليه العلم كله.

[فائدتان : إحداهما : قال الحافظ المزي : من الفوائد : أنه لم يوجد قطُّ رواية عمن لُمز بالنفاق من الصحابة.]، ونقله عن المزي: الزركشي في «البحر المحيط» ٤: ٣٠٠، ولقائل أن يقول: إن هذا النفي مبنيّ على معرفة أسمائهم أولاً، وجوابه: نعم، أسماؤهم معروفة، أحصاها البلاذُري في «أنساب الأشراف» ١: ٣٢٥، عددهم ٣٤ رجلاً، ٩ من الخزرج، و٢٥ من الأوس، والإمام المزي من أهل التتبُّع والاستقراء في هذا الباب، رحمه الله تعالى.

[الثانية : من فوائد القول بعدالتهم مطلقاً، إذا قيل : عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : كذا، كان كتعيينه باسمه، لاستواء الكلّ في العدالة. إلخ. بِرماوي ـ ١ : ٨٧/أ ـ.].

(١) «والخطاب فيهما»: أي: في الآيتين، وفي النسخ: والخطاب فيها.

(٢) من حديث ابن مسعود: البخاري (٢٦٥٢) وهنا أطرافه، ومسلم ٤: ١٩٦٣ (٢١٢).

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــ

عليه وسلم، ولَمَا استرسلت على سائر الأعصار[١].

وقيل: يجب البحث عن عدالتهم مطلقاً. وقيل: بعد وقوع الفتن.

وقالت المعتزلة: عدول إلا من قاتل عليّاً. وقيل: إذا انفرد. وقيل: إلا المقاتِلَ والمقاتَلَ.

وهذا كله ليس بصواب، إحساناً للظنّ بهم، وحملاً لهم في ذلك على الاجتهاد المأجور فيه كلٌّ منهم[٢].

وقال المازِرَي في «شرح البرهان»[٣]: لسنا نعني بقولنا «الصحابة عدول» كلَّ من رآه صلى الله عليه وسلم يوماً ما، أو زاره لِماماً، أو اجتمع به لغرض وانصرف، وإنما نعني به: الذين لازموه وعزّروه ونصروه.

قال العلائي[٤]: وهذا قول غريب يُخرِج كثيراً من المشهورين بالصحبة

[تَ] ــــــــــــــــــــ

(١) تكلم إمام الحرمين في «البرهان» عن عدالة الصحابة من فقرة (٥٦٦ ـ ٥٧٢)، والنص المذكور هنا جاء في الأخير، وكلامه رحمه الله قويّ، وزاده قوةً المازري في «إيضاح المحصول» ص ٤٨٢ ـ ٤٨٤، إلا ما سيأتي التنبيه إليه.

(٢) قول الشارح رحمه الله وحكمه على هذه الأقوال الخمسة الأخيرة «ليس بصواب»: حكم فيه لِين لا ينبغي، إنما هي أقوال أهل البدع، ومصدره في حكايتها: الزركشي في «البحر المحيط» ٤: ٢٩٩ ـ ٣٠٠، وقد صرّح ـ هو وغيره ـ بعد حكايتها بقوله: «وكل هذه الأقوال باطلة، والصحيح الأول، وعليه جمهور السلف والخلف»، والبطلان غير الخطأ، كما تبيَّن لك مما تقدم ص٥٥٣ ـ ٥٦٤.

(٣) «إيضاح المحصول» ص ٤٨٢، والقرافي في «تنقيح الفصول» ص ٣٦٠.

(٤) في «تحقيق منيف الرتبة» ص ٦٢، وكلامه ينتهي عند قوله «صرح به

=

. . . .

[ش] ____________

والرواية عن الحكم بالعدالة، كوائل بن حُجْر، ومالك بن الحويرث، وعثمان ابن أبي العاص وغيرهم، ممن وَفَد عليه صلى الله عليه وسلم ولم يُقِم عنده إلا قليلاً وانصرف، وكذلك من لم يُعرف إلا برواية الحديث الواحد(١)، ولم يعرف مقدار إقامته من أعراب القبائل، والقول بالتعميم هو الذي صرح به الجمهور، وهو المعتبر(٢).

[تَ] ____________

الجمهور»، ونقل كلام المازري الحافظُ ابن حجر في مقدمة «الإصابة» ص ١١، وعلق عليه بقوله: «لم يوافَق عليه، بل اعترضه جماعة من الفضلاء»، ونقل كلام العلائي، وزاد عليه كلمة قال: «وهو المعتبر»، فظهر أن الشارح ينقل من «الإصابة».

(١) وعدد الذين لم يعرف إلا برواية حديث واحد ـ على ما في كتاب ابن حزم ـ: ٤٦٣ صحابيًا!.

(٢) ساق الحافظ رحمه الله بعد هذا خبرًا فيه جواب عن سؤالِ متعلمٍ، أو اعتراضِ معترضٍ: ما الدليل على كرامة من لقي النبي صلى الله عليه وسلم ولو لقاءً عابرًا، ومن أجله لم يكن تقييد المازري مقبولاً معتمدًا عند العلماء؟ فقال رحمه الله: «وقد كان تعظيم الصحابة ـ ولو كان اجتماعهم به صلى الله عليه وسلم قليلاً ـ مقرَّرًا عند الخلفاء الراشدين وغيرهم، فمن ذلك ما قرأت ...» وذكر خبرًا من رواية علي بن الجعد، عن زهير بن حرب، عن الأسود بن قيس، عن نُبَيح العنزي، عن أبي سعيد الخدري: أنه سمع رجلاً تناول معاويةَ بن أبي سفيان، فغضب أبو سعيد وحكى: أنهم كانوا رفقة مع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وحصل لرجلٍ من أهل البادية أمر أنكره أبو بكر، ثم إن هذا البدوي هجا الأنصارَ في عهد عمر، فأُتيَ به فقال له عمر: لولا أن له صحبة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ما أدري ما نال فيها لكفيتكموه، ولكن له صحبة من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

=

وأكثرهم حديثاً : أبو هريرة، . . . .

[ش] ——————————

(وأكثرهم حديثاً : أبو هريرة) روى خمسة آلاف وثلاث مئة وأربعة وسبعين حديثاً[1]، اتفق الشيخان منها على ثلاث مئة وخمسة وعشرين، وانفرد

[تَ] ——————————

قال الحافظ: «هذا لفظ علي بن الجعد، ورجاله ثقات، وقد توقف عمر رضي الله عنه عن معاقبته، فضلاً عن معاتبته، لكونه علم أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم، وفي ذلك أبينُ شاهد على أنهم كانوا يعتقدون أن شأن الصحبة لا يَعدله شيء، كما ثبت في الصحيحين»، وذكر حديث أبي سعيد نفسه: «لو أنفق أحدكم مثل أحُد ذهبًا، ما بلغ مدّ أحدهم ولا نَصِيفه».

وأزيد في (تشخيص) وتوضيح محل الشاهد: أن صاحب هذا الموقف هو عمر، وهو مَن هو في أمر الله، وثبت عنده على هذا الرجل البدوي فعلُه المنكر، وهو هجاء الأنصار، ومع ذلك فقد راعى عمر منه ما أكرمه الله به، وما ناله من شرف لقاء النبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك تركه.

(١) هو الصواب، وفي د: وتسعين، وفي هـ: وستين. ثم، إن هذه الأرقام التي يذكرها العلماء لعدد روايات كل صحابي، إنما يعتمدون فيها على جزء ابن حزم رحمه الله: «أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد»، الذي طُبع أولاً مع «جوامع السيرة» له، ثم أُفرد في مجلد ضخم! ومثل ذلك في «تلقيح فهوم أهل الأثر» لابن الجوزي رحمه الله.

ومما يجب التنبيه والتنبُّه له: أن هذا الرقم الكبير في عدد روايات أبي هريرة إنما هو شامل لكل ما رُوي عنه: من المكررات، والصحاح والضعاف، وبعد غربلتها لا يبقى منها ربع هذا العدد، يضاف إلى ذلك: ضرورة النظر في هذه الأحاديث المتبقية: ما الذي انفرد به أبو هريرة عن سائر الصحابة، فإنه لا يبقى إلا أقل من القليل، بل أندر من النادر، وحينئذٍ تزول طعون الحاقدين عليه أدراج الرياح !!.

=

. . . .

[ش] ______________

البخاري بثلاثة وتسعين، ومسلم بمئة وتسعة وثمانين[١]، وروى عنه أكثر من ثمان مئة رجل[٢]. وهو أحفظ الصحابة.

قال الشافعي: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره، أسنده البيهقي في «المدخل»[٣].

وكان ابن عمر يترحّم عليه في جنازته ويقول: كان يحفظ على المسلمين حديث النبي صلى الله عليه وسلم، رواه ابن سعد[٤].

وفي «الصحيح»[٥]: عنه قال: قلت: يا رسول الله إني أسمعُ منك حديثاً

[ت] ______________

وهكذا يقال في عدد أحاديث الصحابة الآخرين: إن فيها المكررات، والصحاح، والضعاف، وفيها الأحاديث التي لم ينفرد فيها هذا الصحابي.

(١) هكذا جاءت الأرقام الثلاثة في «كشف النقاب» للحافظ العلائي (٢٠٧)، وهو الصواب، فعمدتهم في ذلك: عدُّ الحميدي لها في كتابه «الجمع بين الصحيحين» وهكذا جاء تعدادها تمامًا عنده: المتفق عليه من ٣:٥ ـ ٢٣٥، وما انفرد به البخاري ٣:٢٣٦ ـ ٢٦٣، وما انفرد به مسلم ٣:٢٦٣ ـ ٣٢٢.

أما ما جاء في آخر المجلد الثاني من «السِّيَر» للذهبي: المتفق عليه (٣٢٦)، وما انفرد به مسلم (٩٨): فلا، لاسيما في هذا الرقم الأخير.

(٢) في ك: ثلاث مئة، تحريف. وهو في «تهذيب الكمال» ٣٤:٣٧٧، نقلاً عن الإمام البخاري، أما ابن عساكر فأسند هذا القول ٦٧:٣١١ إلى أبي أحمد الحاكم، كأنه: في كتابه «الأسامي والكنى».

(٣) (٤٢٠)، ومن طريقه ابن عساكر ٦٧:٣٤١.

(٤) «الطبقات» ٥:٢٥٧.

(٥) «صحيح» البخاري (١١٩) ومواطن أخرى.

ثم ابن عمر، . . . .

[ش] ______________

كثيراً أنساه! قال: «اُبسُطْ رداءك» فبسطتُه، فغرف بيديه ثم قال: «ضُمَّه»، فما نسيتُ شيئاً بعدُ.

وفي «المستدرك»[(١)]: عن زيد بن ثابت قال: كنت أنا وأبو هريرة وآخرُ عند النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «اُدْعُوا»، فدعوتُ أنا وصاحبي، وأمَّن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم دعا أبو هريرة فقال: اللهم إني أسألك مثلَ ما سألك صاحباي، وأسألك علماً لا يُنسى، فأمَّن النبي صلى الله عليه وسلم له، فقلنا: ونحن يا رسول الله كذلك، فقال: «سبقكما الغلام الدَّوْسي»[(٢)].

(ثم) عبد الله (بن عمر)[(٣)] رَوَى ألفيْ حديث وستَّ مئة وثلاثين حديثاً[(٤)].

[ت] ______________

(١) (٦١٥٨) وقال: صحيح الإسناد، وخالفه الذهبي فضعفه بحماد بن شعيب، وكأنه ممن اتفق على ضعفه، بل فيه جرح شديد، لكن في اقتصار الشارح على عزوه إلى «المستدرك» قصور، فهو في النسائي (٥٨٧٠)، بسند جيد، كما قاله الحافظ في ترجمة أبي هريرة من «الإصابة» من طريق الفضل بن العلاء، وهو متابع لحماد بن شعيب.

(٢) من قوله «وكان ابن عمر..» إلى هنا زيادة من النسخ على ك.

(٣) الأرقام الآتية في عدد مرويات هؤلاء السبعة رضي الله عنهم هي كذلك في جزء ابن جزم، «وتلقيح فهوم أهل الأثر» لابن الجوزي.

وأنبّه هنا إلى ما نبَّهت إليه في الكلام على عدد مرويات أبي هريرة: أن هذه الأرقام جامعة للمكررات، والصحاح والضعاف، وفيها ما لم ينفرد به الصحابي المذكور.

(٤) **[قوله: رَوَى ألفي حديث، كذا ذكره النووي في «شرح» البخاري ـ ٢ :٤٤٢ ـ، لكنه ذكر في «تهذيبه» ـ ١ : ٢٧٩ ـ ألف حديث، وتبعه ابن حجر**
=

وابنُ عباس، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وعائشة.

[ش] ____________

(**وابنُ عباس**) روى ألفاً وست مئة وستين حديثاً[(١)].

(**وجابر بن عبد الله**) روى ألفاً وخمس مئة وأربعين حديثاً.

(**وأنس بن مالك**) روى ألفين ومئتين وستة وثمانين حديثاً.

(**وعائشة**) أم المؤمنين روت ألفين ومئتين وعشرة.

وليس في الصحابة من يزيد حديثُه على ألفٍ غيرُ هؤلاء إلا أبا سعيد الخدري، فإنه روى ألفاً ومئة وسبعين حديثاً.

فائدة:

السبب في قلة ما رُوي عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه مع تقدُّمه وسَبْقه وملازمته للنبي صلى الله عليه وسلم: أنه تقدمت وفاته قبل انتشارِ الحديث واعتناءِ الناس بسماعه وتحصيله وحفظه، ذكره المصنف في «تهذيبه»، قال: وجملة ما رُوي له مئة حديث واثنان وأربعون حديثاً[(٢)].

[تَ] ____________

الهيتمي في «شرح الأربعين» ـ أول شرح الحديث الثالث ـ.] .

قلت: الصواب: أنه روى /٢٦٣٠/ حديثاً، هكذا جاء عند ابن حزم في كتابه «أسماء الصحابة والرواة»، ذكره مع أصحاب الألوف: أبي هريرة، وابن عمر، وأبي موسى، وعائشة، ثم ذكر أصحاب الألف الواحدة، وكذلك جاء العدد عند ابن الجوزي في «تلقيح فهوم أهل الأثر» ص ٣٦٣.

(١) **[اتفق الشيخان على خمسة وسبعين ـ كذا، والصواب: وتسعين ـ، وانفرد البخاري بمئة وعشرين، ومسلم بتسعة وأربعين. عط.] .**

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢:١٨٢. وهذا العدد هو الذي جاء في جزء ابن =

وأكثرهم فُتْيا تُروى : ابن عباس.

وعن مسروق قال : انتهى علم الصحابة إلى ستة : عمر، وعلي، وأُبيّ، وزيد، وأبي الدرداء، وابن مسعود، ثم انتهى علم الستة إلى : علي، وعبد الله.

[ش] ________

(وأكثرهم فُتْيا تُروى) عنه: (ابن عباس) قاله أحمد بن حنبل.

(وعن مسروق) أنه (قال : انتهى علم الصحابة إلى ستة : عمر، وعلي، وأُبيّ) بن كعب، (وزيد) بن ثابت، (وأبي الدرداء، وابن مسعود، ثم انتهى علم الستة إلى : علي، وعبد الله) بن مسعود[1].

ورَوَى الشعبي عنه نحوه أيضاً، إلا أنه ذكر أبا موسى الأشعري بدل أبي الدرداء[2].

وقد استُشكِل بأن أبا موسى وزيد بن ثابت تأخرتْ وفاتهما عن ابن مسعود

[ت] ________

حزم، وهو العدد الذي أخرج أحاديثه الإمام أبو بكر أحمد بن علي الأموي المروزي (٢٠٢ ـ ٢٩٢) رحمه الله في كتابه: مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه: (١٤٢) حديثًا، بالمكررات، والصحاح والضعاف، وزاد محققه عليه حديثًا واحدًا، وانظر ترجمة الصديق من «تاريخ الخلفاء» للشارح رحمه الله ص ١٧٥ ـ ١٨٨.

وبالنظر في تخريج أحاديث هذا «المسند» يتبيّن كثرة الاستدراك على ما نقلته فيما سبق عن الإمام وكيع في ص ٤٢٦ ـ مبحث: أصح الأسانيد ـ: أنه لا يصح عن أبي بكر، عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا حديث واحد.

(١) «المدخل» للبيهقي (١٢٢٥).

(٢) «المدخل» أيضًا (١٢٢٧).

. . . .

[ش] ______

وعليّ، فكيف انتهى علم الستة إلى ابن مسعود وعلي؟.

قال العراقي[١]: وقد يجاب بأن المراد ضَمّا علمهم إلى علمهما، وإن تأخرت وفاة مَن ذُكر.

وقال الشعبي[٢]: كان العلم يؤخذ عن ستة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان عمر، وعبد الله، وزيد، يشبه بعضهم بعضاً، وكان يقتبس بعضهم من بعض، وكان عليّ، والأشعري، وأُبيّ، يشبه علم بعضهم بعضاً، وكان يقتبس بعضهم من بعض.

وقال ابن حزم[٣]: أكثر الصحابة فتوى مطلقاً سبعة: عمر، وعليّ، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وعائشة.

قال: يمكن أن يجمع من فُتيا كل واحد من هؤلاء مجلد ضخم.

قال: ويليهم عشرون: أبو بكر، وعثمان، وأبو موسى، ومعاذ، وسعد بن أبي وقاص، وأبو هريرة، وأنس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وسلمان، وجابر، وأبو سعيد، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وعمران بن

[تَ] ______

(١) الإشكال وجوابه في «شرح الألفية» ص ٣٥٢.

(٢) «المدخل» أيضًا (١٢٢٨).

(٣) قوله هذا وما يليه: من كتابه «الإحكام» ٥:٨٩ ـ ٩٠، وعنه ابن القيم في «إعلام الموقعين» ١:١٢، وليس في جزئه اللطيف المطبوع مع كتابه «جوامع السيرة» هذه التقديرات المهمة: مجلد ضخم من فتاوى كل واحد من السبعة، وجزء صغير لكل واحد من الآخرين.

ومن الصحابة: العبادلةُ، وهم ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وابن عَمرو بن العاص، وليس ابن مسعود منهم، . . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــ

حصين، وأبو بكرةَ، وعبادة بن الصامت، ومعاوية، وابن الزبير، وأم سلمة، قال: يمكن أن يجمع من فُتيا كل واحد منهم جزء صغير.

قال: وفي الصحابة نحوٌ من مئة وعشرين نفساً مقلِّون في الفتيا جداً، لا يُروى عن الواحد منهم إلا المسألةُ والمسألتان، والثلاث، كأُبيّ بن كعب، وأبي الدرداء، وأبي طلحة، والمقداد، وسَرَد الباقين.

(**ومن الصحابة: العبادلة، وهم**) أربعة: عبد الله (**بن عمر**) بن الخطاب، (**و**) عبد الله (**بن عباس، و**) عبد الله (**بن الزبير، و**) عبد الله (**بن عَمرو بن العاص، وليس ابن مسعود منهم**) قاله أحمد بن حنبل، قال البيهقي: لأنه تقدم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فإذا اجتمعوا على شيء قيل: هذا قول العبادلة.

وقيل: هم ثلاثة، بإسقاط ابن الزبير، وعليه اقتصر الجوهري في «الصحاح»[1]، وأما ما حكاه المصنف في «تهذيبه» عنه: أنه ذَكَر ابن مسعود،

[ت] ـــــــــــــــــــــ

(١) [الذي رأيته في نسخة معتمدة من «الصحاح» مقابلة على خط الجوهري: أنه أسقط في: ع ب د ـ ٢: ٥٠٥ ـ ابنَ الزبير، وأتى بابن العاص، وفي الهاء من باب الألف اللينة ـ ٦: ٢٥٦٠ ـ ذَكَر ابن الزبير وأسقط ابن العاص، وعبارته في ع ب د: والعبادلة: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاصي، وفي الهاء من الألف اللينة: العبادلة: هم عبد الله بن عباس، وعبد الله ابن عمر، وعبد الله بن الزبير. انتهى. فجعل العبادلة في المحلّين ثلاثة لا أربعة،

=

. . . .

[ش] ___________

وأسقط ابن العاص فوَهَم(١).

نعم، وقع للرافعي في الدِّيات، وللزمخشري في «المفصَّل»(٢)، أن العبادلة: ابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وغُلطا في ذلك من حيثُ الاصطلاح(٣).

[تَ] ___________

وتناقض كلامه في ابن الزبير، وابن العاص، ولم يذكر ابن مسعود أصلاً في المحلَّين، ولعل نسخ «الصحاح» مختلفة هنا، فإن صاحب «القاموس» قال في (ع ب د) : العبادلة : ابن عباس، وابن عُمر، وابن عَمرو بن العاص، وليس منهم ابن مسعود. وغلط الجوهري. انتهى.

[وأنشد بعضهم :

إن العبادلة الأخيار أربعةٌ ... مناهجُ العلمِ في الإسلام للناس

ابن الزبير، مع ابن العاص، وابن أبي ... حفص الخليفةِ، والحبرِ ابن عباس

وقد يُضاف ابن مسعود لهم بدلاً ... عن ابن عَمرٍو لوهمٍ أو لإلباس

وهذا الشعر نسبه التاج السبكي إلى محمد بن عبد المحسن الأَرْمَنْتي من الطبقة السابعة.] ـ «الطبقات» ٩: ١٦٦ ـ.

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» ١ :٢٦٧ ترجمة ابن الزبير.

(٢) «فتح العزيز» ١٠: ٣٢٨، و«المفصَّل» ص ٢٩.

(٣) أقول: إن كان مجرد اصطلاح، وليس وراءه مغزى فقهي: فليكن، ولا مشاحّة في الاصطلاح، أما إن كان وراءه مغزى فقهي، كأن يُراد تأييد الحكم الفقهي بأنه قول هؤلاء الفقهاء الأركان الأربعة من الصحابة: فلا، ولا عبرة بتقدم الوفاة وتأخرها، إنما العبرة بأن قائل هذا الحكم من أركان الصحابة الفقهاء رضي الله عنهم جميعًا، وإذا كان ابن مسعود الذي توفِّي مبكرًا ـ بالنسبة لابن الزبير ـ، يُمكن أن =

وكذا سائر من يسمَّى عبد الله، وهم نحو مئتين وعشرين. قال أبو زرعة الرازي: قُبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مئة ألفٍ وأربعةَ عشرَ ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه.

[ش] ____________

(وكذا سائر من يسمى عبد الله) من الصحابة لا يطلق عليهم العبادلة (وهم نحو مئتين وعشرين) نفساً، كذا قال ابن الصلاح[1]، أخذاً من «الاستيعاب»[2]، وزاد عليه ابن فَتْحون جماعة يبلغون بهم نحو ثلاث مئة رجل.

(قال أبو زرعة الرازي) في جواب من قال له: أليس يقال: حديث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث؟: ومن قال ذا، قلقل الله أنيابه؟! هذا قول الزنادقة، ومن يُحصي حديثَ رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! (قُبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مئة ألفٍ وأربعةَ عشرَ ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه) فقيل له: هؤلاء أين كانوا؟ وأين سمعوا؟ قال: أهل

[ت] ____________

يُجمع من فتاويه مجلد ضخم، وابن الزبير الذي توفي بعده بأربعين سنة، ومع ذلك فمن الممكن أن يجمع له جزء صغير!! هذا، مع ملاحظة فارق الفَقَاهة بين الطرفين، فأيُّ اعتبار حينئذٍ لتقدم الوفاة وتأخرها!.

(١) «المقدمة» ص ٢٦٦، وتبِعه المصنف النووي هنا، وفي «الإرشاد» ص ١٩٧، و«تهذيب الأسماء واللغات» ١:٢٦٧.

(٢) «الاستيعاب» من رقم ١٤٦٨ ـ ١٦٩٥، فعددهم مائتان وسبعة وعشرون صحابيًا، ولم أُدخل فيهم رقم (١٦٩٦)، أما العبادلة الذين في «الإصابة»: القسم الأول ـ حسب ترقيم المطبعة ـ: من رقم (٤٥١٩ ـ ٥٠٦٢) = ٥٤٣، يضاف إليهم (٣٠) من القسم الثاني من رقم (٦١٦١ ـ ٦١٩١)، فالمجموع (٥٧٣) صحابيًا رضي الله عنهم جميعًا.

. . . .

[ش] ———————

المدينة، وأهل مكة، ومن بينهما، والأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع، كلٌّ رآه وسمع منه بعرفة.

قال العراقي(١): وهذا القول عن أبي زرعة لم أقف له على إسناد، ولا هو في كتب التواريخ المشهورة، وإنما ذكره أبو موسى المديني في «ذيله» بغير إسناد.

قلت: أخرجه الخطيب بإسناده قال(٢): حدثني أبو القاسم الأزهري، حدثنا عبيدالله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري، حدثنا أبو بكر عبد العزيز بن جعفر، حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد الخلاّل، حدثنا محمد بن أحمد بن جامع الرازي، سمعت أبا زرعة وقال له رجل: أليس يقال، فذكره بلفظه.

قال العراقي(٣): وقريب منه ما أسنده المديني عنه قال: توفي النبي صلى الله عليه وسلم ومن رآه وسمع منه زيادة على مئة ألف إنسان من رجل وامرأة، وهذا لا تحديد فيه، وكيف يمكن الاطلاع على تَحْرِير ذلك مع تفرُّق الصحابة في البلدان والبوادي والقرى.

وقد روى البخاري في «صحيحه»(٤): أن كعب بن مالك قال في قصة

[ت] ———————

(١) «التقييد والإيضاح» ٢:٩٠٣. والمراد بـ «الذيل» لأبي موسى المديني: كتابه الذي ذيَّل به على كتاب «معرفة الصحابة» لابن منده.

(٢) «الجامع» (١٩٦٥).

(٣) «التقييد والإيضاح» أيضًا، وكذا القول التالي. والمديني: هو أبو موسى.

(٤) «الجامع الصحيح» (٤٤١٨)، وذكر الحافظ في «شرحه» أن عددهم كان زيادة على الثلاثين ألفًا، وأشار إشارة إلى ما رواه الخطيب في «الجامع» (١٩٦٤) من =

واختُلِف في عدد طبقاتهم، وجَعَلهم الحاكم اثنتيْ عشْرةَ طبقةً.

[ش] ــــــــــــــــ

تخلُّفه عن تبوك: وأصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير لا يجمعهم كتاب حافظ، يعني الديوان.

قال العراقي[١]: ورَوَى الساجي في «المناقب»[٢] بسند جيد عن الشافعي قال: قبض [الله رسوله] صلى الله عليه وسلم والمسلمون ستون ألفاً: ثلاثون ألفاً بالمدينة، وثلاثون ألفاً في قبائل العرب، وغير ذلك.

قال[٣]: ومع هذا فجميع من صنف في الصحابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرة آلاف، مع كونهم يذكرون مَن توفي في حياته صلى الله عليه وسلم، ومن عاصره أو أدركه صغيراً.

(**واختلف في عدد طبقاتهم**) باعتبار السَّبْق إلى الإسلام، أو الهجرة، أو شهود المشاهد الفاضلة، فجعلهم ابن سعد خمس طبقات.

(**وجعلهم الحاكم اثنتيْ عشْرةَ طبقةً**)[٤] الأُولى: قوم أسلموا بمكة، كالخلفاء

[تَ] ــــــــــــــــ

قول أبي زرعة: «شهد معه تبوك سبعون ألفًا»، لكنه سها رحمه الله في العدد فقال: أربعين ألفًا. انظر «فتح المغيث» ٤:٥١.

(١) «التقييد والإيضاح» أيضًا ٢:٩٠٤، وما بين المعقوفين من ك، ومنه، وفي النسخ الأخرى: قُبض رسول الله. وفي المطبوعة التي أعزو إليها سَقَط، وجاء النص على الصواب في طبعة العلامة الأستاذ الطباخ رحمه الله، ص٢٦٤، وأيضًا هو على الصواب في مقدمة الحافظ الذهبي لكتابه «تجريد أسماء الصحابة».

(٢) أي: «مناقب الإمام الشافعي».

(٣) المصدر السابق.

(٤) «معرفة علوم الحديث» ص ١٥٨ ـ ١٦٣.

الثالث : أفضلهم على الإطلاق : أبو بكر، ثم عمر رضي الله عنهما بإجماع أهل السنة، . . . .

[ش] ــــــــــــــــ

الأربعة. الثانية: أصحاب دار الندوة[١]. الثالثة: مهاجِرة الحبشة. الرابعة: أصحاب العقبة الأولى.

الخامسة: أصحاب العقبة الثانية، وأكثرهم من الأنصار. السادسة: أول المهاجرين الذين وصلوا إليه بقُباء قبل أن يدخل المدينة. السابعة: أهل بدر. الثامنة: الذين هاجروا بين بدر والحديبية.

التاسعة: أهل بيعة الرضوان. العاشرة: من هاجر بين الحديبية وفتح مكة، كخالد بن الوليد، وعمرو بن العاص. الحادية عشرة: مُسلمة الفتح. الثانية عشرة: صبيان وأطفال رأوه يوم الفتح، وفي حجة الوداع وغيرهما.

(**الثالث : أفضلهم على الإطلاق : أبو بكر، ثم عمر رضي الله عنهما بإجماع أهل السنة**).

وممن حكى الإجماع على ذلك أبو العباس القرطبي[٢]، قال: ولا مبالاة بأقوال أهل التشيع ولا أهل البدع، وكذلك حكى الشافعيُّ إجماع الصحابة والتابعين على ذلك، رواه عنه البيهقي في «الاعتقاد»[٣].

[تَ] ــــــــــــــــ

(١) [قوله أصحاب دار الندوة : قال السخاوي في «شرح الألفية» ـ ٤ : ٥٤ ـ : التي خرج النبي صلى الله عليه وسلم إليها بعد أن أظهر عمر بن الخطاب إسلامه، فبايعوه حينئذ فيها . انتهى.] .

(٢) «المفهم» ٦ :٢٣٨.

(٣) صفحة ٢٤٤.

. . . .

[ش] ______________

وحكى المازِري عن الخطابية: تفضيل عمر، وعن الشيعة: تفضيل علي، وعن الراوندية: تفضيل العباس(١)، وعن بعضهم: الإمساك عن التفضيل(٢).

[تَ] ______________

(١) ذكر الإمام أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين» ١:٩٦ (الراوندية) وأنهم يقولون بأن النبي صلى الله عليه وسلم نصّ على إمامة العباس بن عبد المطلب من بعده، ونصّ العباس على إمامة ابنه عبد الله من بعده، إلى أن وصلت الإمامة إلى أبي جعفر المنصور.

وحكى ابن جرير في «تاريخه» ٤:٣٩٥ في حوادث سنة ١٤١ ـ وعنه ابن كثير في «تاريخه» ١٣:٣٣٦ ـ أن هؤلاء جاؤوا إلى قصر المنصور وصاروا يقولون: هذا قصر ربنا، فأنزل بهم المنصور بأسه، بإقدام معن بن زائدة في ذلك اليوم. والخبر في «أنساب الأشراف» ٤:١٧٢٩ قبل ابن جرير.

فهذا هو أصل قول الراوندية بتفضيل العباس.

والراوندية: نسبة إلى بليدة قرب قاشان وأصبهان، قاله ياقوت ٣:٢٢، وكأن هذه النسبة جاءتهم من صِلَتهم العَقَدية بأبي مسلم الخراساني. قال البلاذُري وابن جرير وابن كثير: إن الراوندية كانوا على رأي أبي مسلم الخراساني، كانوا يقولون بتناسخ الأرواح.

وأقصد من هذا التنبيه إلى أمر آخر، هو أن هذه (الراوندية) ليست فرقة تابعة للراوندي أحمد بن يحيى الملحد الزنديق الذي مات سنة ٢٩٨، وله ترجمة في «السير» ١٤:٥٩، وغيره، فكلاهما يتفقان في الزندقة، والنسبة، لكن الرجل متأخر عن تلك الفرقة.

(٢) «المعلم بفوائد مسلم» ٣:١٣٧.

ثم عثمان، ثم عليّ، هذا قول جمهور أهل السنة.

[ش] ———————

وحكى الخطابي[١] عن بعض مشايخه أنه قال: أبو بكر خير، وعليّ أفضل، وهذا تهافتٌ من القول.

وحكى القاضي عياض[٢]: أن ابن عبد البر وطائفةً ذهبوا إلى أن من مات منهم في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل ممن بقي بعده، لقوله: «أنا شهيد على هؤلاء».

قال المصنف: وهذا الإطلاق غير مرضيّ ولا مقبول[٣].

(**ثم عثمان، ثم عليّ، هذا قول جمهور أهل السنة**) وإليه ذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وسفيان الثوري، وكافة أهل الحديث والفقه، والأشعري، والباقلاني، وكثير من المتكلمين، لقول ابن عمر: كنا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا نَعدِل بأبي بكر أحداً، ثم عمر، ثم عثمان، رواه البخاري[٤]، ورواه الطبراني بلفظ أصرح، كما تقدم في نوع المرفوع.

[ت] ———————

(١) «معالم السنن» ٤:٣٠٣.

(٢) «إكمال المعلم» ٧:٣٨٢، و«الاستذكار» ١٤:٢٣٦، وصدَّر حكاية هذا المذهب بقوله: «وقد ذهب قوم من جلَّة العلماء»، ولم يصرِّح باختياره له، على خلاف ما نسبه إليه عياض، والحديث المشار إليه: رواه البخاري (١٣٤٣).

(٣) «شرح صحيح مسلم» ١٥:١٤٨.

(٤) «الجامع الصحيح» (٣٦٥٥، ٣٦٩٧)، و«المعجم الكبير» للطبراني ١٢ (١٣١٣٢).

وحَكى الخطابيَّ عن أهل السنة من الكوفة تقديم عليّ على عثمان، وبه قال أبو بكر ابن خزيمة، قال أبو منصور البغدادي : أصحابنا مجمعون

[ش] ــــــــــــــــــــــ

(**وحكى الخطابي**[١] **عن أهل السنة من الكوفة تقديم عليّ على عثمان، وبه قال أبو بكر ابن خزيمة**) وهو رواية عن سفيان الثوري، ولكنْ آخرُ قوليه ما سبق.

وحُكي عن مالك التوقف بينهما، حكاه المازِري عن «المدوَّنة»[٢]، وقال القاضي عياض[٣]: رجع مالك عن التوقف إلى تفضيل عثمان.

قال القرطبي[٤]: وهو الأصح إن شاء الله تعالى، وتوقف أيضاً إمام الحرمين[٥].

ثم التفضيل عنده، وعند الباقلاني، وصاحب «المفهم»: ظني، وقال الأشعري: قطعي[٦].

(**قال أبو منصور**) عبد القاهر التميمي (**البغدادي**[٧] : **أصحابنا مجمعون**

[تَ] ــــــــــــــــــــــ

(١) «معالم السنن» ٤ :٣٠٢.

(٢) «المعُلْم» ٣:١٣٨ ، و«المدونة» ٤ :٦٧٠.

(٣) «إكمال المعلم» ٧:٣٨٢، ولفظه: «قيل: إنه رجع عنه».

(٤) «المفهم» ٦ :٢٣٨.

(٥) ينظر «الإرشاد» ص ٢٦٣.

(٦) «المعُلْم» ٣:١٣٨.

(٧) «أصول الدين» ص ٣٠٤، ونقله القرطبي في «تفسيره» ٨:٢٣٦، وكلامه ينتهي بذكر أهل بيعة الرضوان.

على أن أفضلهم الخلفاءُ الأربعة، ثم تمام العشرة، ثم أهل بدرٍ، ثم أُحُدٍ، ثم بيعةِ الرضوان، وممن لهم مزية : أهل العَقبتين من الأنصار.

[ش] ―――――――

على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة، ثم تمام العشرة) المشهود لهم بالجنة: سعد ابن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل، وطلحة بن عبيدالله، والزبير ابن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة ابن الجراح.

(ثم أهلِ بدر) وهم ثلاثُ مئة وبضعةَ عشَر.

روى ابن ماجه عن رافع بن خَديج قال: جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «ما تعدّون من شهد بدراً فيكم؟ قال: خيارنا، قال: كذلك هم عندنا خيار الملائكة»[(١)].

(ثم) أهل **(أُحُد، ثم)** أهل **(بيعة الرضوان)** [(٢)] بالحديبية، قال صلى الله عليه وسلم: «لا يدخل النارَ أحدٌ ممن بايع تحت الشجرة»، صححه الترمذي[(٣)].

(وممن لهم مزية : أهل العَقبتين من الأنصار).

[تَ] ―――――――

(١) ابن ماجه (١٦٠)، وهو حديث صحيح، وهو في «مصنف» ابن أبي شيبة (٣٧٨٨٦)، وينظر تخريجه هناك.

(٢) [كان أهل أحد ـ فيما قاله عروة ـ حين خروجهم ألفاً، فرجع عبد الله بن أُبيّ بثلاث مئة، وبقي مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع مئة، استشهد منهم الكثير. سُنْباطي.].

[أهل بيعة الرضوان كانوا ألفاً وأربع مئة. سُنْباطي.].

وانظر ص ٢٣١ ـ ٢٤٢ من «مجالس ابن ناصر الدين».

(٣) الترمذي (٣٨٦٠)، وقال: حسن صحيح، ورواه أبو داود (٤٦٢١)، والنسائي (١١٥٠٨)، كلهم من حديث جابر رضي الله عنه.

والسابقون الأولون، وهم من صلَّى إلى القِبلتين في قولِ ابن المسيب وطائفةٍ.

[ش] ـــــــــــــــــــ

(**والسابقون الأولون**) من المهاجرين والأنصار[1] (**وهم من صلَّى إلى القِبلتين في قولِ**) سعيد (**بن المسيب وطائفةٍ**) منهم: ابن الحنفية، وابن سيرين، وقتادة[2].

[ت] ـــــــــــــــــــ

(١) أفردهم الذهبي رحمه الله بالذكر في «السير» ١:١٤٤ وعدَّهم، فبلغوا واحداً وخمسين، ما بين رجل وامرأة.

والحديث الذي يشهد لهم فيه النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة: روي من حديث عبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن زيد رضي الله عنهما.

وقد روى حديثَ عبد الرحمن: الترمذي (٣٧٤٧)، والنسائي (٨١٩٤)، وأحمد في «المسند» ١:١٩٣، و«فضائل الصحابة» له (٢٧٨)، وأبو يعلى (٨٣٥)، وابن حبان (٧٠٠٢).

وأعقبه بروايته من حديث سعيد: الترمذي، والنسائي، وصرّح الترمذي بترجيح رواية سعيد هذه، وهذا لا يضر في مثل هذه الحال.

وروي من حديث ابن عمر: رواه الطبراني في «الصغير» (٦٢)، و«الأوسط» (٢٢٠١)، وتمّام ـ «ترتيب فوائده» (١٤٨٢) ـ، ورجاله ثقات، ليس فيه إلا عنعنة حبيب بن أبي ثابت، وقد وُصف بكثرة الإرسال والتدليس.

ولسعيد بن زيد رضي الله عنهم جميعًا روايتان أُخريان، أولاهما: في قصة «اُثْبتْ حِراءُ»، وذكرهم عشرة، أولهم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم التسعة ـ ليس فيهم أبو عبيدة ـ، ثانيتهما: تعدادهم، دون ذكر حراء، وسردهم تسعة، ليس فيهم أبو عبيدة أيضًا. ينظر «مصنف» ابن أبي شيبة (٣٢٦١١) مع تخريجه، و«سنن» أبي داود (٤٦١٧)، والنسائي (٨٢٠٤) وما بعده، وغيره من السنن الأربعة.

(٢) قول سعيد وابن سيرين وقتادة: رواه عنهم الطبري في «تفسيره» ٧:٧، ٨، ورواه ص٧ عن أبي موسى الأشعري.

=

وفي قول الشعبي: أهل بيعة الرضوان، وفي قول محمد بن كعب وعطاء: أهل بدر.

[ش] ———————

(**وفي قول الشعبي: أهل بيعة الرضوان**[(١)]، **وفي قول محمد بن كعب**) القُرَظي (**وعطاء**) بن يسار[(٢)]: (**أهل بدر**) روى ذلك سُنَيد عنهما، بسند فيه مجهول وضعيف، وسُنَيد ضعيف أيضاً[(٣)].

[ت] ———————

وقول محمد بن الحنفية: حكاه عنه ابن عبد البر أول «الاستيعاب» ١:١٣ ـ ١٤.

(١) رواه عن الشعبي: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٠٦٢)، وسعيد بن منصور في «سننه» (١٠٣٣)، والطبري ٧: ٦، وهو المشهور عنه.

(٢) «بن يسار»: ليس في ك.

(٣) الشارح ينقل ـ على عادته ـ من «شرح الألفية» للعراقي ص ٣٥٧. والعراقي نَسَب هذا إلى ابن عبد البر، وهو في «الاستيعاب» ١:١٤، ومن عادة ابن عبد البر أن يُسنِد ما ينقله، لكنه هنا لم يُسند النقل، إنما ذكر سند سُنَيد: أخبرنا شيخ، عن موسى ابن عُبيدة، عن محمدِ بن كعب القُرَظي وعطاءِ بن يسار. فالمجهول: شيخ سنيد، والصواب أن يقول: بسند فيه مبهم، والضعيف: موسى بن عُبيدة، وهو الرَّبَذي.

أما قول الشارح عن سُنَيد: «ضعيف أيضًا»: فغالب الظن أنه وهم في النقل، فلم يقل العراقي ذلك هنا، ولا في «التقييد» ٢:٩٠٦، ولا مَن استفاد منه هذه النقول، كالسخاوي في «فتح المغيث» ٤:٦٦، أو في «شرحه على التقريب والتيسير» ص٤٦٨.

وسُنَيد: لقب، اسمه: حسين بن داود، وهو من رجال «سنن ابن ماجه»، فلذا ذكره المزي في «تهذيبه» ١٢:١٦٤، وكذا من تابعه، وذكره الذهبي في «الميزان» (٣٣٩٩)، و«السير» ١٠:٦٢٧، وافتتح ترجمته بقوله: «الإمام الحافظ» و ختمها بقوله: «مشّاه الناس، وحملوا عنه، وما هو بذاك المتقن» ،وذكر ما فيه.

=

. . . .

[ش] ——————

ورَوَى القولين السابقين عمن ذُكر: عبد بن حميد في «تفسيره»، وعبد الرزاق، وسعيد بن منصور في «سننه» بأسانيد صحيحة(١).

وروى سُنَيد بسند صحيح إلى الحسن: أنهم مَن أسلم قبل الفتح(٢).

[تَ] ——————

وهو يلخّص ما عند الخطيب في «تاريخه» ٨:٥٧٣ ـ ٥٧٦، ومما ذكره الخطيب تليينُ أبي داود له، وتشديد النسائي القول فيه، ثم أعقبهما بالاستدراك على قولهما!.

والصواب فيه ـ والله أعلم ـ: أنه ضعيف فيما يرويه عن شيخه الحجاج بن محمد الأعور فقط، كما أشار إليه الحافظ في «التقريب» (٢٦٤٦).

ثم إن عطاءً نُسِب في رواية سنيد ـ كما جاء عند ابن عبد البر ـ أنه: ابن يسار، وأُطلِق في بعض المصادر، ونُسب في بعضٍ آخر: عطاء بن أبي رباح، فهل جاء النقل عن كليهما؟ أو أن من نسبه: ابن أبي رباح، رأى القول منسوبًا إلى عطاء دون تقييد، فقيّده من عنده بابن أبي رباح، بناء على أنه هو المراد ـ غالبًا ـ عند الإطلاق؟ الله أعلم.

(١) أطلق الشارح العزو إلى عبد الرزاق، والأصل في إطلاقه أنه يريد «المصنف»، ولم أجد فيه شيئًا، أما السخاوي فقال في «شرح التقريب» ص ٤٦٧: «عبد الرزاق في جامعه»، و«الجامع» غير «المصنف»، وكأنه أكبر منه، قال الذهبي في «الميزان» ترجمة عبد الزراق (٤٧٩٢): «صنّف الجامع الكبير، وهو خزانة علم»، فعرَّف عبد الرزاق بـ «الجامع» لا بـ «المصنف».

ويؤيد أنهما كتابان: أن القاضي ابن العربي نقل في «سراج المريدين» قول أبي هريرة رضي الله عنه: «القلب ملِك، وله جنود ...»، ونسبه إلى «المصنَّف»، و«الجامع» معًا.

(٢) وهذا قول رابع، وهو في «الاستيعاب» ١:١٤ أيضًا، وينظر ص ٦٧، ٢٣٠
=

. . . .

[ش] ________________

فوائد:

الأولى: ورد في أحاديثَ تفضيلُ أعيانٍ من الصحابة، كلّ واحد في أمر مخصوص[1].

فروى الترمذي عن أنس مرفوعاً: «أرحمُ أمتي بأمتي: أبو بكر، وأشدُّهم في دين الله: عمر، وأصدقهم حياءً: عثمان، وأعلمهم بالحرام والحلال: معاذ بن جبل، وأفرضُهم: زيد بن ثابت، وأقرؤهم: أبيٌّ بن كعب، ولكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة ابن الجراح»[2].

[تَ] ________________

من «مجالس ابن ناصر الدين الدمشقي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾».

ومما يَلفت النظر: أن الشارح رحمه الله تعالى، وجزاه خيرًا، جمع فأوعى في كتابه «الدر المنثور» ومع ذلك فلم يأتِ فيه عند هذه الآية بما جاء به هنا، بل جاء ببعضه.

(١) علَّق صاحب النسخة ب على هذا القول ما نصه: «هذا التفصيل من قبيل المزايا في أمور مخصوصة، وهي لا تصادم التفضيل العام، وهو مراد الشارح، إلا أن عبارته لا تفي بذلك، وعبارة الشيخ السخاوي في شرحه لهذا المتن أصرح، حيث قال ـ «شرح التقريب والتيسير» ص٤٦٨ ـ: «ثم إن ما يروى في حقّ بعض الصحابة المفضولين، بالنسبة لمن اتُّفِق على تقديمه، أو كان أرجح في الأفضلية في أمر مخصوص، كـ «أفرضكم زيد، وأقرؤكم أُبيّ»: لا يخدش في الأفضلية العامة. انتهى علي الأنصاري».

(٢) رواه الترمذي (٣٧٩٠) وضعّفه، ومن وجه آخر (٣٧٩١) وقال: حسن =

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــ

وروى الترمذي حديث: «أفرضُكم زيد»[1]، وصححه الحاكم بلفظ: «أفرض أمتي زيد».

الثانية: اختُلف في التفضيل بين فاطمة وعائشة على ثلاثة أقوال: ثالثها: الوقف، والأصح تفضيل فاطمة، فهي بَضْعة منه[2]، وقد صححه السُّبْكي في

[تـ] ــــــــــــــــــــ

صحيح، والنسائي (٨٢٤٢)، وابن ماجه (١٥٤)، وعند البخاري (٣٧٤٤)، ومسلم ٤: ١٨٨١ (٥٣) منه: «إن لكل أمة أمينًا، وإن أميننا أيتها الأمة أبو عبيدة ابن الجراح».

(١) «أفرضكم»: من النسخ إلا أ، ز، ط ففيها: «أفرضُهم»، وكذلك هي في «سنن» الترمذي تحت الرقمين السابقين، و«المستدرك» أيضاً (٧٩٦٢) من حديث أنس، مقتصراً على هذه الجملة، وصححه على شرطهما، ووافقه الذهبي.

أما روايتا الترمذي فالحديث فيهما بتمامه.

ثم، إن هذا الطرف داخل تحت الرواية السابقة والتخريج السابق، فما وجه ذكره هنا ثانية؟ حتى إن رواية الحاكم التي اقتصر فيها على هذا الطرف هي بسند الترمذي الثاني والنسائي وابن ماجه.

وعزاه الحافظ في ترجمة زيد من «الإصابة» إلى «أحمد بإسناد صحيح، وقيل: إنه معلول»، ولفظه في «المسند» ٣: ١٨٤، ٢٨١: «وأعلمهما بالفرائض زيد بن ثابت».

(٢) يشير إلى حديث المسور بن مخرمة عند البخاري (٣٧١٤)، ومسلم ٤: ١٩٠٢ (٩٣). ومعناه كما قال في «النهاية» ١: ١٣٣: «أنها جزء مني، كما أن القطعة من اللحم جزء من اللحم».

وعلَّق الشيخ ابن العجمي هنا بقوله:

=

. . . .

[ش] ————————

«الحلبيات»، وبالغ في تصحيحه[(١)].

[تَ] ————————

[قد يقال : يساويها في ذلك بقية أخواتها، لكن ذكر في «المواهب» ـ بشرحه ٣ : ٢٣٤ ـ عن ابن عبد البر : أن فاطمة، وأم كلثوم أفضل بنات النبي صلى الله عليه وسلم. انتهى. ولا ريب أن فاطمة خُصّت بأمور أشار إلى بعضها في شرح البخاري، وقد نقل ـ «إرشاد الساري» ٦ : ١٤٣ ـ في الفضائل عن التقي السبكي أن الكلام في التفضيل صَعْبٌ، ولا ينبغي التكلم إلا بما ورد، والسكوتُ عما سواه، وحفظُ الأدب، قال المتولِّي من أصحابنا : والأولى بالعاقل أن لا يشتغل بمثل ذلك. انتهى.].

(١) السبكي: هو الوالد تقي الدين، رحمه الله، و«الحلبيات» أجوبته عن أسئلة وردت عليه من حلب، سمّاها «قضاء الأرب في أسئلة حلب»، والنقل منه ص ٢١٩، ٢٢١. وانظر من «فتح الباري» ٧:١٣٩ (٣٨٢٠)، و«الجواهر والدرر» ٢: ٩٣١.

وللإمام ابن القيم رحمه الله تفصيل جيّد في هذه المضائق، إذْ جعل للتفضيل حيثيات أربعة: تفضيل بالأجر والثواب، وهذا مردّه إلى علم الله تعالى، وتفضيل بالعلم ونفع الأمة، فعائشة أفضل، وتفضيل بالأصل والنسب، ففاطمة أفضل، وتفضيل بالسيادة على غيرها، ففاطمة أيضًا، وتقدم حديث الصحيحين والنسائي، كما في «بدائع الفوائد» ص ٨٤٢.

وبقي عليه القول في خديجة ـ رضي الله عنها وعنهن جميعًا ـ، لكنه نقل في ص ٨٤٤ عن شيخه ابن تيمية رحمه الله، أنه سئل عن خديجة وعائشة أيّتُهما أفضل؟ فأجاب بأن لكل منهما حيثيةً أيضًا: فخديجة بأثر نصرتها للإسلام في أول دعوته، لم تشركها فيه عائشة، كما أن خديجة لم تشرك عائشة في فضيلة حملها العلم وتبليغها إياه للأمة، وكأن ابن القيم استفاد حيثياته السابقة منه.

. . . .

[ش] ______________

وفي الصحيح في فاطمة: «سيدة نساء هذه الأمة»[١].

وروى النسائي عن حذيفة[٢]: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «هذا مَلَك من الملائكة استأذن ربَّه ليسلِّمَ عليَّ، وبشَّرني أن حسناً وحسيناً سيدا شبابِ أهلِ الجنة، وأمهما سيدة نساء أهل الجنة».

وفي «مسند» الحارث بن أبي أسامة بسند صحيح، لكنه مرسل: «مريمُ خير نساءِ عالَمها، وفاطمةُ خير نساء عالَمها»[٣].

[تَ] ______________

(١) روى البخاري (٦٢٨٦)، ومسلم ٤:١٩٠٤، ١٩٠٥ (٩٨ ـ ٩٩) من حديث عائشة رضي الله عنها قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة رضي الله عنها: «ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين، أو: سيدة نساء هذه الأمة» اتفقا على هذا اللفظ، وانفرد البخاري (٣٦٢٤): «أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة» أو «نساء المؤمنين».

(٢) (٨٣٦٥)، وغيره كثير، وهو حديث صحيح، ورواه ابن أبي شيبة مختصراً (٥٩٨٢)، والشاهد منه برقم (٣٢٨٤١، ٣٢٩٣٧) وتخريجه في الموضع الأول.

(٣) «بغية الباحث» (٩٩٠) من مراسيل عروة بن الزبير بنحو اللفظ المذكور، وهو في «المطالب العالية» (٣٩٥٣) لكن ذكر معهما خديجة، ذكر خديجة أولاً، ثم مريم، ثم فاطمة، وقال: «هذا مرسل صحيح الإسناد، وقد أخرجه الترمذي من طريق عروة، عن عبد الله بن جعفر، عن عليّ رضي الله عنهم بلفظ: «خير نسائها مريم، وخير نسائها فاطمة»، وهذا المرسل يفسِّر هذا المتصل».

وفيه: أن لفظ الترمذي (٣٨٨٧): «خير نسائها خديجة بنت خويلد، وخير نسائها مريم بنت عمران» دون ذكر للسيدة فاطمة رضي الله عنهن جميعًا.

=

الرابع : قيل : أولهم إسلاماً أبو بكر .

[ش] ــــــــــــــــــــ

ورواه الترمذي موصولاً من حديث عليّ بلفظ: «خير نسائها مريمُ، وخير نسائها فاطمة»[١]، قال شيخ الإسلام: والمرسل يفسِّر المتصل[٢].

الثالثة: أفضل أزواجه صلى الله عليه وسلم خديجة، وعائشة، وفي التفضيل بينهما أوجهٌ حكاها المصنف في «الروضة»، ثالثها: الوقف[٣]، واختار السُّبْكي في «الحلبيات» تفضيل خديجة، ثم عائشة، ثم حفصة، ثم الباقيات سواء.

(**الرابع : قيل : أولهم إسلاماً أبو بكر**) الصديق، قاله ابن عباس، وحسان،

[تَ] ــــــــــــــــــــ

والذي يهمني من هذا النقل الجملة الأخيرة منه، فرأيُ الحافظ رحمه الله معروف في أن الحديث المرسل ضعيف، ومع ذلك فإنه يستفيد منه هنا بيانَ وتفسيرَ النص المجمل، المجمل يقول: «خير نسائها»، والمفسِّر المبيِّن يقول: «خير نساء عالَمها»، فإنا نلجأ إلى المفسِّر المبيِّن وإن كان ضعيفًا، وهذا التوجّه كنت قرَّرته من نحو أربعين سنة في الطبعة الأولى من كتاب «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء» ردًّا على من أدرج الحديث الضعيف والموضوع في «سلسلة» واحدة، فأتى بما لم يُسبق إليه، وكفاه شذوذًا وانحرافًا بهذا الانفراد، ومثلُ هذا يقال في تمييزه ـ أو قل: تمزيقه ـ لضعاف السنن عن صحاحها.

(١) (٣٨٨٧) وتقدم قبل أسطر لفظه، وأنه لا ذكر للسيدة فاطمة رضي الله عنها في هذه الرواية.

(٢) تقدم قبل أسطر نقله عن «المطالب العالية» (٣٩٥٣).

(٣) بل لفظه في «الروضة» ٧:١٢ : «قلت: وأفضل زوجاته صلى الله عليه وسلم خديجة وعائشة رضي الله عنهما، قال المتولي: واختلفوا أيتهما أفضل. والله أعلم».

. . . .

[ش] ______________

والشعبي، والنخعي، في آخرين[1]، ويدل له: ما رواه مسلم[2] عن عمرو بن عَبَسة في قصة إسلامه، وقوله للنبي صلى الله عليه وسلم: مَن معك على هذا؟ قال: «حرّ وعبد»، قال: ومعه يومئذ أبو بكر وبلال ممن آمن به.

وروى الحاكم في «المستدرك»[3] من رواية مجالد بن سعيد قال: سئل الشعبي: مَن أولُ من أسلم؟ فقال: أما سمعتَ قول حسان رضي الله تعالى عنه:

[تَ] ______________

(١) ونُسب هذا القول إلى الجمهور، بل ادُّعِي عليه الإجماع، ينظر «البداية والنهاية» لابن كثير ٣:٧١، و«فتح الباري» ٧:١٧٠، و«تاريخ الخلفاء» للشارح ص ١٠٨، وينظر ما علَّقته على ص ٧٣ من «مجالس ابن ناصر الدين الدمشقي» في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٢) «صحيح» مسلم ١:٥٦٩ (٢٩٤).

(٣) (٤٤١٤)، وفي إسناده الخليل بن زكريا، وهو متروك، وسبَق أن خرَّجت هذه الأبيات تخريجًا حديثيًا طويلاً فيما علقت على «مجالس ابن ناصر الدمشقي» ص ٦٧، ٢٣٠، وزدت عليه في «مصنف» ابن أبي شيبة (٣٤٥٨٦).

وخلاصته: أن أمثل أسانيدها رواية يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» التي نقلها ابن كثير في «تاريخه» ٣:٢٧ عن شيخه الحميدي، عن ابن عيينة، عن مالك بن مِغْوَل، عن رجلٍ قال: سئل ابن عباس، فذكره، ورجاله ثقات أثبات، لكن طرقه الأخرى تورث ريبة شديدة في هذا الإبهام: شيخ مالك بن مغول، وتتأكد هذه الريبة بكلام أبي حاتم في «العلل» (٢٦٥٧).

ثم: صيغته صيغة انقطاع، يقول: سئل ابن عباس، لا سَألتُه، فضعفه أشدّ من أن يقال: في إسناده راوٍ مبهم. والله أعلم.

. . . .

[ش] ___________

إذا تذكرْتَ شَجْواً من أخي ثقة فاذكر أخاك أبا بكر بما فعلا
خيرَ البرية أتقاها وأعدلَها بعد النبيّ وأوفاها بما حَمَلا
والثانيَ التاليَ المحمود مشهدُه وأولَ الناسِ منهم صدّق الرسُلا

ورواه الطبراني في «الكبير»(١) عن الشعبي قال: سألت ابن عباس، فذكره.

وروى الترمذي(٢) من رواية أبي نضْرة، عن أبي سعيد قال: قال أبو بكر:

[تَ] ___________

(١) ١٢ (١٢٥٦٢) وفي إسناده الهيثم بن عدي، وهو متروك أيضًا، وهو في زوائد عبدالله بن الإمام أحمد على «الزهد» لأبيه ص١٣٩، وفيه: عن أبي عبد الرحمن، وهو هو أبو عبد الرحمن الهيثم بن عدي الطائي، وكذلك في «علل» ابن أبي حاتم (٢٦٥٧).

(٢) (٣٦٦٧) وضعّفه، ورجّح أن يكون من رواية أبي نضرة قال: قال أبو بكر، فيكون منقطعًا، لأن أبا نضرة لم يدرك الرواية عن أبي بكر رضي الله عنه.

وهو في «الأوائل» للطبراني (١٠٨٣) من قول ابن عمر، وفي إسناده سيف بن عمر.

وروى أبو هلال العسكري في «أوائله» ص ٩٤ القول بأولية أبي بكر من قول أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وفي إسناده الواقدي.

و[أخرج ابن عساكر ـ ٣٠ : ٣٧ ـ: عن أبي سعيد الخدري قال : لما بويع أبو بكر رأى من الناس بعض انقباض، فقال : أيها الناس، ما يمنعكم، ألست أحقَّكم بهذا الأمر؟ ألست أول من أسلم؟ ألست؟ ألست؟ فذكر خصالاً. انتهى من «تاريخ الخلفاء». للمؤلف. ـ ١٥٤ ـ.] .

وفي رواية الترمذي اختصار للمناسبة التي قال فيها أبو بكر قوله هذا، وإلا =

وقيل: عليٌّ.

[ش] ____________

ألستُ أولَ من أسلم، الحديث.

(وقيل: علي) بن أبي طالب[(١)]، رواه الطبراني بسند صحيح عن ابن عباس، وبسند ضعيف عنه، مرفوعاً[(٢)]. ورواه الترمذي عنه من طريق أخرى موقوفاً[(٣)].

وروى الطبراني بسند فيه إسماعيل السُّدّي، عن أبي ذرٍّ وسلمان قالا: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيد عليّ، فقال: «إن هذا أول من آمن بي»[(٤)].

[ت] ____________

فمخرج الروايتين واحد.

(١) رُوي ذلك من قول عليّ نفسه رضي الله عنه، رواه أبو عروبة الحراني في «أوائله» (٤٦).

(٢) رواية الطبراني الأولى في «معجمه الكبير» ١١ (١٠٩٢٤)، والرواية الثانية (١٢١٥١)، ومصدر الشارح: الهيثمي في «المجمع» ٩:١٠٢، ثم روى الطبراني ١٢(١٢٥٩٣) حديثًا طويلاً عن ابن عباس فيه: كان ـ عليٌّ ـ أولَ من أسلم بعد خديجة، وهو في «المسند» ١:٣٣٢، و«المستدرك» (٤٦٥٢)، وغيرهما، وهذا القول قول «الحسن وغيره» كما جاء عند عبد الرزاق (٢٠٣٩١).

(٣) الترمذي (٣٧٣٤) لكن بلفظ: أول من صلَّى عليّ، وضعّفه، فشيخ الترمذي فيه: محمد بن حميد الرازي، متّهم، على سعة روايته وحفظه.

(٤) «المعجم الكبير» ٦ (٦١٨٤)، وقول الشارح «فيه إسماعيل السدي»: ينصرف المراد إلى إسماعيل بن عبد الرحمن، فإنه هو المشهور بذلك، في حين أنه نُسب في سند الطبراني: إسماعيل بن موسى السدّي، وهو هو الفزاري، المترجم عند المزي ومتابعيه، ويعرف بـ: نَسِيب السدّي، أو ابن بنته، أو ابن أخته، وكلّ منهما =

. . . .

[ش] ————————

ورواه أيضاً عن سلمان[١].

ورَوَى أحمد في «مسنده»[٢] بسندٍ فيه مجهول وانقطاع عن عليّ مرفوعاً.

ورَوَى بسند آخر عنه[٣] قال: أنا أول من صلَّى.

[ت] ————————

صدوق، لكنه موصوف ببدعة التشيع.

وفي الإسناد أيضًا شيخ الفزاري: عمر بن سعيد البصري ـ لا المصري ـ، ولم أقف على شيء فيه، وشيخه فضيل بن مرزوق، وهو صدوق يهم، ووصف بالتشيع أيضًا. وأبو سُخَيلة راويه عن أبي ذر وسلمان: مجهول. وفي ألفاظ الحديث غرابة.

(١) «المعجم الكبير» ٦(٦١٧٤)، وهو في «الأوائل» له (١٠٨١)، وهو في «مصنف» ابن أبي شيبة (٣٢٧٧٥)، وعنه ابن أبي عاصم في «الأوائل» (٦٩)، ورواه قبلُ (٦٧)، كما رواه الحاكم (٤٦٦٢) من وجه آخر، وفي إسناده الواقدي.

(٢) في هذا التخريج اختصار شديد لكلام العراقي في «التقييد» ٢:٩١٨ ـ ٩٢٠، أوقع فيه الخلل، وصوابه وبيانه أن يقال: روى أحمد في «مسنده» ٥:٢٦، من حديث معقل بن يسار، والطبراني في «الكبير» ١(١٥٦) من حديث أبي إسحاق السَّبيعي، أن عليًا قال.

وفي إسناد أحمد: نافع بن أبي نافع، نقل العراقي قول ابن المديني فيه: مجهول، وأن أبا حاتم قال: هو هو أبو داود نُفَيع بن الحارث الأعمى، أحد الهلكى.

وفي إسناد الطبراني: أبو إسحاق، وهو لقي عليًا ورآه، لكن اختلفوا في سماعه منه، كما أشار إليه المزي في ترجمة أبي إسحاق، وصيغته هنا صيغة انقطاع، كما ذكرتُه. فالمجهول: في رواية معقل، والانقطاع: في رواية أبي إسحاق، فلم تجتمع العلتان في رواية واحدة.

(٣) «ورَوَى»: أي: أحمد في «المسند» ١:١٤١، وفي «فضائل الصحابة» له
=

. . . .

[ش] ـــــــــــــــ

ورُوي ذلك أيضاً: عن زيد بن أرقم، والمقداد بن الأسود، وأبي أيوب، وأنس، ويعلى بن مرّة، وعفيف الكندي، وخزيمة بن ثابت، وخبّاب بن الأرتّ، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري(١).

ورَوَى الحاكم في «المستدرك»(٢) من رواية مسلم المُلاَئي قال: نُبِّئ النبيُّ صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين، وأسلم عليّ يوم الثلاثاء.

[تَ] ـــــــــــــــ

(٩٩٩، ١٠٠٣)، ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٧٤٨)، والنسائي (٨٣٩١)، وراويه عن عليّ رضي الله عنه، حَبَّة العُرَني، قال في «التقريب» (١٠٨١): صدوق له أغلاط، وكان غالياً في التشيع.

(١) الشارح ينقل من «شرح الألفية» للعراقي ص ٣٥٧، وهؤلاء عشرة، يضاف إليهم: أبو ذر، وسلمان، تقدما، ، فبلغوا اثني عشر صحابيًا، ذكر منهم ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٣:١٠٩٠ سبعة.

(٢) (٤٥٨٧)، وهكذا جاءت عبارة العراقي في «شرح الألفية» ص ٣٥٨: مسلم المُلاَئي قال، وهي تُوهم أن الحديث مرسل، وصوابه أن يقال ـ كما في «المستدرك» ـ: مسلم الملائي، عن أنس قال.

والحديث رواه أيضًا الترمذي (٣٧٢٨)، وضعّفه بالملائي، وأبو يعلى (٤٢٠٨)، وفيه: الراوي عن الملائي، وهو علي بن عباس، وهو ضعيف أيضًا.

لكن يشهد له خبر آخر رواه الحاكم قبله وصححه، وخبر آخر سيأتي عند الطبراني في «الكبير» من حديث أبي رافع، فانظره ص ٢١٨.

وقيل: زيد، وقيل: خديجة، وهو الصواب عند جماعة من المحققين، وادّعى الثعلبي فيه الإجماع، وأن الخلاف فيمن بعدها.

[ش] ــــــــــــــــ

وادّعى الحاكم إجماع أهل التواريخ عليه، ونُوزع في ذلك[(١)].

وقال كعب بن زهير في قصيدةٍ يمدحه فيها:

إن علياً لَميمونٌ نقيبتُه	بالصالحات من الأفعال مشهور
صهرُ النبي وخيرُ الناس مفتخَراً	فكلُّ من رامه بالفخر مفخورُ
صلى الطَّهورُ مع الأميّ أولَهم	قبلَ المعاد، وربُّ الناس مكفور[(٢)]

(**وقيل: زيد**) بن حارثة، قاله الزهري[(٣)]. (**وقيل: خديجة**) أم المؤمنين، قال المصنف زيادة على ابن الصلاح: (**وهو الصواب عند جماعة من المحققين**)، ورُوي ذلك عن ابن عباس، والزهري أيضاً، وهو قول قتادة، وابن إسحاق[(٤)] (**وادعى الثعلبي فيه الإجماع وأن الخلاف فيمن بعدها**) ورواه أحمد

[تَ] ــــــــــــــــ

(١) أما دعوى الحاكم الإجماع: ففي «معرفة علوم الحديث» ص ١٥٩، والذي نازعه في دعواه: ابن الصلاح، قال عقبه ص ٢٦٩: «واستُنكر هذا من الحاكم»، وكأنه يحكيه عن غيره، ومع ذلك فإن الحاكم قال عقب قوله هذا: «والصحيح عند الجماعة أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه أول من أسلم من الرجال البالغين، لحديث عَمْرو بن عَبَسة» الذي تقدم ص ٢١٢.

(٢) الأبيات زيادة على نسخة ك. وهي من قصيدة في (٢٨) بيتًا، أُلحقت بديوان كعب رضي الله عنه، والطَّهور: هو سيدنا علي رضي الله عنه، وهو محل الشاهد، وكلمة «المعاد»: هكذا جاءت في النسخ والديوان، إلا نسخة د، و، ففيهما: العباد.

(٣) رواه عنه عبد الرزاق (٢٠٣٩٣).

(٤) قول قتادة في «أوائل» أبي عروبة (٦٨)، ورواه (٦٩) عن عبد الله بن =

. . . .

[ش] ————————

في «مسنده»، والطبراني عن ابن عباس[١].

وقال ابن عبد البر[٢]: اتفقوا على أن خديجة أول من آمن، ثم عليّ بعدها، ثم ذَكَر أن الصحيح أن أبا بكر أول من أظهر إسلامه، ثم رَوَى عن محمد بن كعب القُرَظي: أن علياً أخفى إسلامه من أبي طالب، وأظهر أبو بكر إسلامه، ولذلك شُبِّه على الناس.

وروى الطبراني في «الكبير»[٣] من رواية محمد بن عبيدالله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده قال: صلّى النبي صلى الله عليه وسلم غَداةَ الاثنين، وصلَّت خديجة يوم الاثنين من آخر النهار، وصلَّى عليّ يوم الثلاثاء.

[ت] ————————

محمد بن عَقيل.

وقول ابن إسحاق سيأتي بعد أسطر.

(١) أحمد ١:٣٣٢، ٣٧٣، وينظر منه ١:٢٠٩ ـ ٢١٠، والطبراني في «الكبير» ١٢(١٢٥٩٣)، و«الأوسط» (٢٨١٥)، و«المستدرك» (٤٦٥٢).

(٢) في «الاستيعاب» ٣:١٠٩٢.

(٣) ١(٩٥٢) وفيه يحيى بن عبد الحميد الحِمّاني، مختلَف فيه كثيراً، ما بين موثِّق له ومتَّهم!، وفي «التقريب» (٧٥٩١): حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث، ويشهد لخبره هذا خبر مسلم المُلَائي، عن أنس، الذي تقدم تخريجه تعليقاً ص ٢١٦ عن الحاكم والترمذي وأبي يعلى، كما يشهد له خبر جابر عند ابن جرير الطبري في «تاريخه» ٢:٣١٠. وتنظر روايات هذا الخبر في «تاريخ ابن عساكر» ٤٢:٢٧، فما بعدها.

. . . .

[ش] ______________

وقال ابن إسحاق[١]: أول من آمن خديجة، ثم علي، ثم زيد بن حارثة، ثم أبو بكر فأظهر إسلامه، ودعا إلى الله فأسلم بدعائه عثمانُ بن عفان، والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وطلحة بن عبيدالله، فكان هؤلاء الثمانيةُ الذين سَبَقوا إلى الإسلام.

وذكر عمر بن شَبَّة: أن خالد بن سعيد بن العاص أسلم قبل عليّ.

وقال غيره: إنه أولهم إسلاماً[٢].

وحكى المسعوديُّ قولاً: أن أولهم خبّاب بن الأرتّ. وآخَرَ: أن أولهم بلال[٣].

ونقل الماوردي في «أعلام النبوة»[٤] عن ابن قتيبة: أن أول من آمن أبو

[تـ] ______________

(١) «سيرة» ابن إسحاق ص ١٤٠، والنصّ بطوله وزياداتِ ابن هشام عليه: في «سيرته» ١:٢٤٦ ـ ٢٥٢.

(٢) لا ريب أن بين القولين فرقًا يسيرًا، لكن النظر في مصدرهما؟ فالشارح رحمه الله ينقل عن العراقي، والذي في «شرح الألفية» ص ٣٥٩ هو النقل عن ابن شبّة، وأما قول غيره: فهو في «محاسن الاصطلاح» ص ٤٩٨، لكن مصدره ـ كما هو معهود ـ: مغلطاي ٢:٤٦٠ ـ ٤٦١، فإنه نقل عن المسعودي ما حكاه، ثم قال: «وذكر عمر بن شبّة في كتاب أخبار محمد بن سلاَّم الجُمَحي: أن أولهم إسلامًا خالد بن سعيد بن العاص»، فهما في الحقيقة قول واحد لا قولان.

(٣) «التنبيه والإشراف» للمسعودي ص ٢٣٢.

(٤) «أعلام النبوة» ص ١٩٩، وابن قتيبة في «المعارف» ص ٦٠، وتحرف: أبو =

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــــ

كَرِب بن أسعد الحميري.

ونقل ابن سَبُع في «الخصائص» عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال: كنت أولَهم إسلاماً[1].

[تَ] ــــــــــــــــــــــ

كرب في ك إلى: أبو بكر، واسمه أسعد.

وهذا النقل من الشارح مبهَم موهِم، أما الماوَرْدي فأبرأ عهدتَه وصرّح، فإنه بوّب وقال: الباب السابع عشر فيما هَجَسَتْ به النفوس من إلهام العقول بنبوته عليه السلام، وأورد تحته هذا الخبر فقال: ومن هواجس الإلهام: ما حكاه ابن قتيبة أن أبا كَرِب أسعد الحِمْيري آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يبعث بسبع مئة سنة، وقال:

شـهدتُ على أحـمدٍ أنـه	رسول من الله باري النَّسَمْ
فلو مُدَّ عمري إلى عصره	لكنتُ وزيـرًا له وابنَ عمّْ

وذكر أبياتًا أخرى.

وقد نقل السخاوي في «فتح المغيث» ٤:٧٤ حكاية الماردي وابن سَبُعْ، كما نقلها الشارح، وكأن مصدرَهما ابن الملقن في «المقنع» ٢:٥٠١، وشَعَرَ السخاوي بالوقفة فيما حكاه الماردي، فقال: يَحتاج إلى تحرير.

(١) الكتاب غير مطبوع بعدُ، واسم مؤلفه: أبو الربيع سليمان بن سَبُع السَّبْتي، وأما طبقته الزمنية: فلم أقف إلا على كلام للعلامة السيد محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله في «الرسالة المستطرفة» ص ١٠٦، يفيد أنه من مصادر القاضي عياض في «الشفا»، واسم الكتاب ـ كما في «شرح الزرقاني على المواهب» ٥:٢٤٩ ـ: «شفاء الصدور في أعلام نبوة الرسول وخصائصه»، وكأنه مصدر السيد الكتاني لِمَا قاله في «الرسالة المستطرفة» ص ٢٠٢.

=

. . . .

[ش] ـــــــــــــ

وقال العراقي[١]: ينبغي أن يقال: إن أول من آمن من الرجال ورقة بن نوفل، لحديث الصحيحين في بدء الوحي[٢].

[تَ] ـــــــــــــ

وضبط الحافظ في «تبصير المنتبه» ص ٦٧٤ هذا الرسم: سبُع: بسكون الباء وضمها.

(١) «التقييد والإيضاح» ٢: ٩٢٣.

(٢) «صحيح البخاري» (٣)، ومسلم ١: ١٤١ (٢٥٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

[قال العلامة البِرماوي في شرحَيْ: «ألفية الأصول» ـ ١: ٨٧/ب ـ، و«منظومة رجال العمدة»: إن ورقة اجتمع به صلى الله عليه وسلم بعد الرسالة، لِمَا صح في الأحاديث أنه جاء له بعد مجيء جبريل له، وإنزال: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ عليه، وبعد قوله له: أَبشِر يا محمد، فأنا جبريل، أُرسِلت إليك، وإنك رسول هذه الأمة، وقول ورقة له: أَبشِر، فأنا أشهد أنك الذي بشَّر به ابن مريم، وأنك على مثل ناموس موسى، وأنك نبي مرسل. ورؤيته عليه السلام لورقة في الجنة وعليه ثياب خُضْر، وقال: «لا تسبّوه فإني رأيت له جنة أو جنتين». رواه الحاكم في «المستدرك» ـ(٤٢١١) وصححه على شرطهما ـ.

[وأما قول الذهبي في «التجريد» ـ ٢(١٤٦٦) ـ: إن ابن منده قال: اختُلف في إسلامه، والأظهر أنه مات بعد النبوة، وقبل الرسالة: فبعيدٌ لِما ذكرناه، فهو صحابي قطعاً، بل أول الصحابة رضي الله عنهم، كما كان شيخنا شيخ الإسلام البلقيني يقرره. انتهى كلام البِرماوي في «شرح الألفية» ـ ١: ٨٧/ب ـ، وما رُوي من أنه مات على نصرانيته: فهو مردود، بأن في سنده عثمان بن عطاء، وهو ضعيف.].

والأورع : أن يقال : مِن الرجال الأحرار أبو بكر، ومن الصبيان عليّ، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد، ومن العبيد بلال.

[ش] ————————

قال ابن الصلاح[1] ـ وتبعه المصنف ـ: (**والأورع أن يقال:**) أول من أسلم (**من الرجال الأحرار أبو بكر، ومن الصبيان عليّ، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد، ومن العبيد بلال**).

قال البِرماوي: ويُحكى هذا الجمع عن أبي حنيفة[2].

قلت: أخرجه عنه الحاكم[3].

[ت] ————————

(١) «المقدمة» صفحة ٢٧٠.

(٢) كأن هذا في «شرحه على منظومة رجال العمدة» المذكور في كلام ابن العجمي السابق، فإني لم أره في «شرحه على ألفية الأصول»، والله أعلم.

(٣) هكذا في و فقط، وبعده: قال ابن خالويه، وفي ج، د، هـ، ح بياض، وبعده: قال ابن خالويه، فأشعر بنقص في الكلام، لكنه اتصل الكلام في النسخ الأربعة الأخرى، فصار: قلت: أخرجه ابن خالويه.

وقد سمى السخاوي في «فتح المغيث» ٤ : ٧٣ كتاب الحاكم الذي جاء فيه هذا النقل: «تاريخ نيسابور»، لكنه ذكر الثلاثة الأُول رضي الله عنهم جميعاً: أبا بكر، وخديجة، وعلياً.

وفي كتاب «البدء والتاريخ» ٥:٧١ لابن طاهر المقدسي، أحد رجال القرن الرابع ـ وليس هو بابن طاهر المقدسي الإمام الحافظ الرحال المتوفى سنة ٥٠٧ ـ قال: «أخبرني أحمد بن مالك (؟) قال: حدثني القُتَيبي ـ هو الإمام ابن قتيبة المشهور ـ، عن إسحاق بن راهويه أنه قال: الخبر في كل ذلك صحيح، أما أول من أسلم من النساء: فخديجة، وأول من أسلم من الموالي: فزيد بن حارثة، وأول من أسلم من الصبيان: فعليّ، وأول من أسلم من الرجال: فأبو بكر رضي الله عنهم أجمعين».

=

وآخرهم موتاً : أبو الطُّفيل . . . .

[ش] ————————

قال ابن خالُوْيَه: وأول امرأة أسلمتْ بعد خديجة لبابةُ بنتُ الحارث زوج العباس[1].

(وآخرهم) أي: الصحابةِ **(موتاً)** مطلقاً **(أبو الطُّفيل)** عامر بن واثلة الليثي[2]

[تَ] ————————

وابن راهويه مسبوق بما نُقل عن أبي حنيفة، وكلامُ الإمام الترمذي (٣٧٣٤) يشير إلى هذا الجمع بين أولية هؤلاء الأربعة سوى زيد، رضي الله عنهم.

ومما يحسن بيانه أيضًا: أنه جاء في «شرح الزرقاني على المواهب اللدنية» ١:٢٤٤ ما لفظه: «أخرج ابن عساكر عن ابن عباس قال: أول من أسلم من الرجال: أبو بكر، ومن الصبيان عليّ، ومن النساء: خديجة»، ولم أر هذا مجموعًا في «تاريخ» ابن عساكر، إنما هو فيه مفرَّق، ففيه النقل عن ابن عباس ٣٠:٤٠ ـ ٤١: أن أول من أسلم أبو بكر، وروى عنه ٤٢:٢٧ أنها خديجة، ثم ٤٢:٣٦ أنه عليّ، حتى إن النقل عنه لم يُذكر فيه أحد من الثلاثة بوصفه، أعني: أنه لم يقل: أول من أسلم من الرجال: أبو بكر، ومن النساء: خديجة، ومن الصبيان: عليّ، كما جاء ذلك عن أبي حنيفة، وابن راهويه. والله أعلم.

(١) وهو في «طبقات» ابن سعد ١٠:٢٦٣، وذكره الباجي في «التعديل والتجريح» ٣:١٢٨٦، وصدَّره بـ: «يقال»، وكذلك الحافظ في «الفتح» ٢:٢٤٦ (٧٦٣)، وزاد فقال: «والصحيح أخت عمر زوج سعيد بن زيد» لما سيأتي في «المناقب» ـ (٣٨٦٧) ـ من حديثه: لقد رأيتُني مُوثِقي عمرُ على الإسلام أنا وأختُه»، فهذا قول جديد فيمن أسلم أولاً من النساء.

(٢) **[أبو الطُّفَيل: بضم المهملة مصغراً، وفي «شرح الشمائل» لِمِيْرَك، في الحديث الثالث عشر ـ بل: ١٤ من تحقيقي ـ من الباب الأول: بالطاء المهلة، والفاء، والهمزة، وآخره لام، بلفظ التصغير. انتهى، ولم أر الهمز لغيره، فليحرر.]** .

=

مات سنة مئة، . . . .

[ش] ___________

(مات سنة مئة) من الهجرة. قاله مسلم في «صحيحه»[(١)]، ورواه الحاكم في «المستدرك» عن خليفة بن خياط[(٢)]، وقال خليفة في غير رواية الحاكم: إنه تأخر بعد المئة[(٣)]، وقيل: مات سنة اثنتين ومئة، قاله مصعب بن عبد الله الزبيري[(٤)]، وجزم ابن حبان، وابن قانع، وأبو زكريا ابن منده: أنه مات سنة سبع ومئة[(٥)].

وقال وهب بن جرير بن حازم عن أبيه: كنت بمكة سنة عشر ومئة،

[ت] ___________

و[واثلة: بكسر المثلثة، الليثي: بمثلثة].

(١) ٤:١٨٢٠ (٩٨).

(٢) (٦٥٩٤)، ولفظه: مات سنة مئة، لكن لفظ خليفة في «طبقاته» ص ٣٠: مئة أو نحوها، ولفظه في «التاريخ» ص ٣٢٥: «وفي خلافة عمر بن عبد العزيز، مات ... أبو الطفيل عامر بن واثلة، أدرك عمر»، وكانت خلافة عمر من سنة ٩٩ ـ ١٠١.

(٣) «الطبقات» ص ٢٧٩، وزاد: «ويقال: مات سنة سبع ومئة».

(٤) رواه عنه الحاكم (٦٥٩٢).

(٥) ابن حبان في «الثقات» ٣:٢٩١، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٣٦ (٢٠٤)، ولا شيء في ترجمته من «معجم» ابن قانع ٢: ٢٤١، كما أنه لم يُذكر في جزء أبي زكريا ابن منده «من عاش مئة وعشرين سنة من الصحابة».

ويحتمل أن يكون مراده الجزء الذي «جمعه في آخر مَن مات مِن الصحابة»، ذكره العراقي في «النكت» ٢: ٩٣٥، ٩٣٩، والذي في «أُسد الغابة» ٣:١٤٥ عن ابن عبد البر وابن منده وأبي نعيم: توفي سنة ١٠٠، وقيل: ١١٠، وقدمتُ حكاية هذا القول ـ سنة ١٠٧ ـ عن خليفة بن خياط، والشارح ينقل عن «شرح الألفية» ص ٣٥٩.

. . . .

[ش] ________________

فرأيت جنازة فسألت عنها؟ فقالوا: هذا أبو الطفيل[١]، وصححه الذهبي أنه سنة عشر[٢].

وأما كونه آخرَ الصحابة موتاً مطلقاً: فجزم به مسلم، ومصعب الزبيري، وابن منده، والمزي[٣]، في آخرين.

وفي «صحيح» مسلم: عن أبي الطُّفَيل: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وما على وجه الأرض رجل رآه غيري[٤].

قال العراقي[٥]: وما حكاه بعض المتأخرين عن ابن دُرَيد من أن

[تَ] ________________

(١) رواه أبو نعيم في «المعرفة» ٤:٢٠٦٧ (٥٩١٤)، ومن طريقه ابن عساكر ٢٦:١٣٤.

(٢) صحح الذهبي القول بوفاته سنة ١١٠ في عدد من كتبه: «السير» ٣:٤٧٠، و«تاريخ الإسلام» ٢:١٢٠٢، «الكاشف» (٢٥٤٨)، وانظر التعليق عليه، وبهذا التاريخ ختم ترجمة أبي الطفيل في «التذهيب» (٣١٠٦).

(٣) تقدم النقل عن الإمام مسلم، وأما ابن منده: ففي «أسد الغابة» ٣:١٤٥، وأما المزي ففي «تهذيب الكمال» ١٤:٨١. وأجلٌّ من قال بهذا: ابن المديني، أسنده إليه الحاكم في «المعرفة» ص ٢٠٥.

(٤) ٤:١٨٢٠ (٩٩).

(٥) «شرح الألفية» ص ٣٦٠، و«بعض المتأخرين»: هو مغلطاي في كتابه ٢:٤٦٢، وابن دريد في «الاشتقاق» ص ٢٤٩، وابن قتيبة في «المعارف» ص ٣١٠، وقال العراقي هنا ـ كما نقل الشارح ـ: خبر باطل لا أصل له، أما في «التقييد والإيضاح» ٢٠:٩٢٧، فقال: إنه بغير إسناد، وقال الحافظ في «الإصابة» ـ في القسم =

وآخرهم قبله : أنس.

[ش] ـــــــــــــ

عِكْراش بن ذُؤَيب تأخَّر بعد ذلك، وأنه عاش بعد الجَمَل مئة سنة: فهذا باطل لا أصل له، والذي أَوقع ابنَ دريد في ذلك ابنُ قتيبة، فقد سبقه إلى ذلك، وهو إما باطل أو مؤوَّل: بأنه استكمل المئة بعد الجَمَل، لا أنه بقي بعدها مئة سنة.

وأما قول جرير بن حازم: إن آخرهم موتاً سهل بن سعد: فالظاهر أنه أراد بالمدينة، وأَخَذه من قول سهل: لو متُّ لم تسمعوا أحداً يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما كان خطابه بهذا لأهل المدينة[1].

(وآخرهم) موتاً **(قبله : أنس)** بن مالك، مات بالبصرة سنة ثلاث وتسعين، وقيل: اثنتين، وقيل: إحدى، وقيل: تسعين، وهو آخر من مات بها.

قال ابن عبد البر[2]: لا أعلم أحداً مات بعده ممن رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أبا الطفيل.

وقال العراقي[3]: بل مات بعده محمود بن الربيع بلا خلاف في سنة

[ت] ـــــــــــــ

الأول ـ: «الحكاية إن صحتْ».

(١) هذا من تمام كلام العراقي ص ٣٦٠، ولا علاقة له بمغلطاي، وقول سهل ابن سعد: نقله ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٢:٦٦٥ عن أبي حازم سلمة بن دينار، عن سهل، وهذا التأويل لقوله متعيِّن.

(٢) «الاستيعاب» ١:١١١.

(٣) في «شرح الألفية» ص ٣٦٢.

. . . .

[ش] ــــــــــــــــ

تسعٍ وتسعين، وقد رآه وحدَّث عنه، كما في «صحيح» البخاري[1]، وكذا تأخر بعده عبد الله بن بُسْر المازني في قول من قال: وفاته سنة ست وتسعين.

وآخر الصحابة موتاً بالمدينة: سهل بن سعد الأنصاري، قاله ابن المديني، والواقدي، وإبراهيم بن المنذر، وابن حبان، وابن قانع، وابن منده، وادّعى ابن سعد نفي الخلاف فيه، وكانت وفاته سنة ثمان وثمانين، وقيل: إحدى وتسعين، وقال قتادة: بل مات بمصر، وقال ابن أبي داود: بالإسكندرية[2].

وقيل: السائب بن يزيد، قاله أبو بكر بن أبي داود، وكانت وفاته سنة ثمانين، وقيل: ست وثمانين، وقيل: إحدى وتسعين[3].

وقيل: جابر بن عبد الله، قاله قتادة وغيره[4].

[تَ] ــــــــــــــــ

(١) في مواضع منه، أولها (٧٧) وهنا أطرافه.

(٢) الكلام من «شرح الألفية» أيضًا ص ٣٦٠ ـ ٣٦١. وقول ابن المديني: في «المعرفة» للحاكم ص٢٠٤، وقول الواقدي: عند تلميذه ابن سعد ٥:٣٧٦، وقول ابن حبان : في «الثقات» ٣:١٦٨، وابن منده: في «أسد الغابة» ٢:٤٧٢، وابن سعد: في «الطبقات» ٥:٣٧٦ أيضًا، وكلامه متصل ـ طباعيًا ـ بكلام الواقدي.

وأما قول قتادة: فأسنده إليه البغوي في «معجم الصحابة» ٣:١٠ (١٣٩٠) وقال: هو وَهَم. قلت: و(مصر) تنصرف في كلامهم إلى الفُسطاط: القاهرة فيما بعد.

(٣) «شرح الألفية» ص ٣٦٠.

(٤) «شرح الألفية» ص ٣٦١، وأسنده إلى قتادة: البغوي ٣:١٠ (١٣٩٠).

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــ

قال العراقي[١]: وهو قول ضعيف، لأن السائب مات بالمدينة بلا خلاف، وقد تأخر بعده.

وقيل: مات بقُباء، وقيل: بمكة، وكانت وفاته سنة اثنتين وسبعين، وقيل: ثلاث، وقيل: أربع، وقيل: سبع، وقيل: ثمان، وقيل: تسع[٢].

قال العراقي[٣]: وقد تأخر بعد الثلاثة محمود بن الربيع الذي عَقَل المَجَّة، وتوفي بها سنة تسع وتسعين، فهو إذاً آخر الصحابة موتاً بها.

وآخرهم بمكة: تقدم أنه أبو الطفيل، وهو قول ابن المديني، وابن حبان وغيرهما[٤].

وقيل: جابر بن عبد الله، قاله ابن أبي داود، والمشهور وفاته بالمدينة.

وقيل: ابن عمر، قاله قتادة، وأبو الشيخ ابن حيّان، ومات سنة ثلاث، وقيل: أربع وسبعين.

[تَ] ـــــــــــــــــــ

(١) «شرح الألفية» ص ٣٦١.

(٢) هذه الأقوال في تحديد المكان والوفاة، إنما هي لجابر بن عبد الله رضي الله عنهما، كما هو صريح كلام العراقي ص ٣٦١، وعبارة الشارح توهم عودها على السائب بن يزيد.

(٣) «شرح الألفية» ص ٣٦١ أيضًا، والضمير في قوله «موتاً بها»: يعود على المدينة المنورة.

(٤) المصدر السابق، وقول ابن المديني في «المعرفة» ص ٢٠٥، وقول ابن حبان في «الثقات» ٣:٢٩١.

. . . .

[ش] ________________

وآخرهم بالكوفة: عبد الله بن أبي أوفى[١]، مات سنة ست وثمانين، وقيل: سبع، وقيل: ثمان.

وقال ابن المديني: أبو جُحيفة، والأول أصح، فإنه مات سنة ثلاث وثمانين[٢].

وقد اختلف في وفاة عمرو بن حريث، فقيل: سنة خمس وثمانين، وقيل: سنة ثمان وتسعين، فإن صحّ الثاني فهو آخرهم موتاً بها.

وابن أبي أوفى آخر من مات من أهل بيعة الرضوان[٣].

وآخرهم بالشام: عبد الله بن بُسر المازني، قاله خلائق، ومات سنة ثمان وثمانين، وقيل: ست وتسعين، وهو آخر من مات ممن صلَّى للقبلتين.

[تَ] ________________

(١) **[أَوْفَى : بفتح الهمزة والفاء، بينهما واو ساكنة، مقصورًا.]**.

(٢) أصل الكلام للعراقي في «شرح الألفية» ص ٣٦٣، لكن حصل له سهو، سلم منه نقل الشارح رحمهما الله، فإنه حكى الأقوال في وفاة ابن أبي أوفى، على أنها في وفاة أبي جحيفة، والذي ذُكر في وفاة أبي جُحيفة ـ واسمه وهب بن عبد الله السُّوَائي ـ أنها كانت ٧٤، وذلك في ولاية بشر بن مروان بن الحكم على البصرة، فلذلك كان القول بآخرية ابن أبي أوفى أصحَّ.

وأما قول ابن المديني الذي ذكره الشارح: فهو في «المعرفة» ص ٢٠٤.

وأما قول الشارح «فإنه مات سنة ...»: فإنه لا ينطبق على ابن أبي أوفى، ولا أبي جحيفة، فينظر صوابه.

(٣) المصدر السابق.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــ

وقيل: آخرهم بالشام: أبو أمامة الباهلي، قاله الحسن البصري وابن عيينة، والصحيح الأول، فوفاته سنة ست وثمانين، وقيل: إحدى وثمانين[(١)].

وحكى الخليلي في «الإرشاد» القولين بلا ترجيح[(٢)].

ثم قال: وروى بعض أهل الشام أنه أدرك رجلاً بعدهما يقال له: الهدّار، رأى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو مجهول. انتهى[(٣)].

وقيل: آخرهم بالشام: واثلة بن الأسقع، قاله أبو زكريا ابن منده، وموته بدمشق، وقيل: ببيت المقدس، وقيل: بحمص، سنة خمس

[ت] ـــــــــــــــــــــ

(١) النقل إلى هنا من «شرح الألفية».

(٢) «الإرشاد» ١: ٤٤٠ ـ ٤٤١، حكى الخلاف دون ذكر سنة الوفاة.

(٣) «الإرشاد» أيضًا، لكن قوله عن الهدار: مجهول، في غير محلّه، فالرجل رضي الله عنه مترجم في كتب الصحابة، بدءًا من ابن قانع (١١٨٧)، وأبي نعيم (٣٠١٣)، وابن عبد البر ٤: ١٥٤٨ ـ لكن ذكره ذِكْرًا ـ، وابن منده، كما يستفاد من رموز «أسد الغابة»، و«التجريد» للذهبي ٢(١٣٣٩)، وآخرها: «الإصابة»، ورَوَوْا له أنه عاتب العباسَ على أكل السَّميذ، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم ما شبع من خبز البُرّ.

وإطلاق اسم العباس يوهم أنه العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، لكن نسبه ابن قانع: العباس بن الوليد، ولم أَرَ في كتب الصحابة ذكرًا للعباس بن الوليد، فترجح أنه تابعي عتب عليه الهدار.

. . . .

[ش] ——————

وثمانين، وقيل: ثلاث، وقيل: ست[(١)].

وآخرهم بحمص: عبد الله بن بُسر.

وآخرهم بالجزيرة: العُرْس بن عَميرة الكِندي.

وآخرهم بفلسطين: أبو أُبيّ عبد الله بن أم حرام[(٢)]، ربيبُ عبادة بن الصامت، وقيل: مات بدمشق، وقيل: ببيت المقدس[(٣)].

وآخرهم بمصر: عبد الله بن الحارث بن جَزْء الزُّبيدي[(٤)]، مات سنة ست وثمانين، وقيل: خمس، وقيل: سبع، وقيل: ثمان، وقيل: تسع، قال الطحاوي: وكانت وفاته بسَفْط القدور، وتعرف الآن بسَفْط أبي تراب، وقيل: باليمامة، وقيل: إنه شهد بدراً، ولا يصح، فعلى هذا هو آخر البدريين موتاً[(٥)].

[تَ] ——————

(١) عاد النقل إلى «شرح الألفية» ص ٣٦٣.

(٢) هو الصواب، وفي النسخ: بن حرام.

(٣) المصدر السابق.

(٤) قال بآخريته ابن المديني، كما في «المعرفة» ص٢٠٥.

و[**الزُّبيدي : بالتصغير .**] .

(٥) النقل من «شرح الألفية» ص ٣٦٤. وعلَّق طابعه هناك، فقال: «تُعرف الآن بسَفْط التاجر، ويعرف قبر [عبد الله] بن الحارث المذكور بقبر الأمير عبد الله». وظاهر كلام صاحب «القاموس المحيط» أن سَفْط القدور غير سفط أبي تراب.

وقول الشارح: «فعلى هذا»: أي: فعلى هذا القول الذي لا يصح، يكون هو آخر البدريين وفاة.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــ

وآخرهم باليمامة: الهِرْماس بن زياد الباهلي سنة اثنتين ومئة، أو بعدها.

وآخرهم ببَرْقة: رُوَيفع بن ثابت الأنصاري، وقيل: بإفريقيّة، وقيل: بأَنْطابُلُس، وقيل: بالشام، ومات سنة ثلاث وستين، وقيل: ست وستين[(١)].

وآخرهم بالبادية: سلمة بن الأكوع، قاله أبو زكريا ابن منده، والصحيح أنه مات بالمدينة، ومات سنة أربع وسبعين، وقيل: أربع وستين، هذا آخر ما ذكره ابن الصلاح[(٢)].

[تـ] ـــــــــــــــــ

(١) أَنْطابُلس: هي هي أطرابُلس المغرب، قال ياقوت: معناه بالرومية: خمس مدن، وهي مدينة بين الإسكندرية و بَرْقَة.

ثم، هذان التاريخان فيهما تحريفان، صوابهما: الأول: ثلاث وخمسون، وهو الذي صوَّبه العراقي ص ٣٦٤، نقلاً عن تاريخ ابن يونس، وأكّده السخاوي ٤:٩٠، والثاني: ست وخمسون، وهو الذي نقله المزي ٩:٢٥٥، عن ابن يونس، فوهم في النقل، وصوَّبه العراقي إلى (٥٣) أيضًا، وتبع المزيَّ على هذا السهو في النقل: الذهبي في عدد من كتبه، وكذلك ابن حجر، رحمهم الله جميعًا.

(٢) صفحة ٢٧٠ ـ ٢٧١ دون تحديد سنوات الوَفَيات إلا سنة وفاة أبي الطفيل، فإنه اقتصر على قول من قال: سنة مئة. وما زاده الشارح عليه: فمن «شرح الألفية»، ص ٣٦٠ فما بعدها.

وعلّق ابن الصلاح على ما حكاه في رُوَيفع بن ثابت وسلمة بن الأكوع بقوله: «وقوله في رويفع: بإفريقيّة: لا يصح، إنما مات في حاضرة بَرْقة، وقبره بها، ونزل سلمة إلى المدينة قبل موته بليالٍ، فمات بها. والله أعلم».

=

. . . .

[ش] ——————

وآخرهم بخراسان: بُريدة بن الحُصَيب، وآخرهم بسِجِستان: العَدّاء ابن خالد بن هَوْذة[1]، ذكرهما أبو زكريا ابن منده[2].

قال العراقي[3]: وفي بُريدة نظر، فإن وفاته سنة ثلاث وستين، وقد تأخر بعده أبو بَرْزة الأسلمي، ومات بها سنة أربع وستين.

وآخرهم بالطائف: ابن عباس.

وآخرهم بأصبهان: النابغة الجعدي، قاله أبو الشيخ، وأبو نعيم[4].

وآخرهم بسمرقند: قُثَم بن العباس[5].

[تَ] ——————

وقول ابن الصلاح «قوله في رويفع»: الضمير يعود على من أبهمه في أول كلامه: «وتبسَّط بعضهم» وعرَّف به العراقي في «النكت» ٢: ٩٣٩ بأنه: أبو زكريا ابن منده، وذلك في «جزء» جمع فيه آخر من مات من الصحابة، كلّ في بلده.

(١) **[العَدّاء: بفتح العين، وتشديد الدال المهملتين، آخره همزة. وهَوْذَة: بفتح الهاء، وسكون الواو، وفتح الذال المعجمة. انتهى «جامع الأصول» ـ ١٢: ٥٩٨ ـ.]**

(٢) ترجمة بريدة في «معرفة الصحابة» لأبي عبد الله ابن منده ١:٢٩٧، وأنه توفي بمرو، إحدى مدن خراسان. وأبو زكريا: حفيد أبي عبد الله.

وترجمة العدّاء في «أسد الغابة» ٤:٤، لكن ليس فيها بلد وفاته.

(٣) «النكت» ٢:٩٤٠، لكن الذي عند العراقي ـ والمصادر الأخرى ـ: وفاة بريدة وأبي برزة كما أثبتُّه، وتحرَّفا على الشارح: ثلاث وسبعين، وأربع وسبعين.

(٤) أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» ١:٧١، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١:٧٣.

(٥) في النسخ: الفضل، إلا نسخة و، ففيها: قُثَم، وهو الصواب، تنظر ترجمة =

الخامس: لا يعرف أبٌ وابنه شهدا بدراً إلا مَرْثد وأبوه، . . . .

[ش] ______________

(**الخامس**[(١)]: **لا يعرف أب وابنه شهدا بدراً إلا مَرْثد وأبوه**) أبو مرثد ابن الحُصَين الغَنَوي[(٢)].

قلت: أغربُ من هذا ما أخرجه البغوي في «معجم الصحابة»[(٣)] قال: حدثنا ابن هانئ، حدثنا ابن بكير، حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب: أن معن بن يزيد بن الأخنس السُّلَمي شهد هو وأبوه وجدُّه بدراً، قال: ولا نعلم أحداً شهد هو وابنه وابن ابنه بدراً مسلمينَ، إلا الأخنس.

وقال ابن الجوزي[(٤)]: لا نعرف سبعةَ إخوةٍ شهدوا بدراً مسلمينَ إلا

[تـ] ______________

قُثَم عند ابن سعد ٦:٣٥٠، ٩:٣٧١، ومن بعده، والأمر مشهور.

(١) من عادة الشارح أن ينبّه إلى الكلمة الواحدة التي يزيدها المصنّف النووي على ابن الصلاح، رحمهم الله تعالى، وهذا الفرع الخامس بتمامه من الزيادات على ابن الصلاح، ولم ينبّه الشارح إليه، وهو في المختصر الأول «إرشاد طلاب الحقائق» ص ١٩٩: الفرع التاسع.

(٢) الابن: هو مرثد الغَنَوي، والوالد: هو أبو مَرْثَد كنَّاز بن الحُصَين الغنوي، استُشهِد مرثد سنة أربع للهجرة مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم الرجيع، وتوفي أبوه سنة ١٢ في خلافة أبي بكر رضي الله عنهم أجمعين.

(٣) النقل غير موجود في طبعتَيْ «معجم» البغوي.

(٤) هذا النقل واللذان بعده من «تلقيح فهوم أهل الأثر» لابن الجوزي ص ٦٩٩، ٧٠٠، وأبو حذيفة: هو مولى سالم المعروف بسالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنهما، وتنظر الأخوّة التي بينه وبين مصعب بن عمير، وبين مصعب وأم

=

ولا سبعةُ إخوةٍ صحابةٌ مهاجرون إلا بنو مقرِّن، وسيأتون في الإخوة.

ولا أربعةٌ أدركوا النبيَّ صلى الله عليه وسلم متوالدون إلا عبد الله ابن أسماءَ بنتِ أبي بكر ابن أبي قُحافة، وإلا أبو عتيقٍ محمد . . . .

[ش] ـــــــــــــــــــ

بنو عَفْراء: معاذ، ومعوِّذ، وإياس، وخالد، وعاقل، وعامر، وعوف.

قال: ولم يشهدها مؤمن ابن مؤمنينِ إلا عمار بن ياسر.

قال: ومن غريب ذلك: امرأةٌ لها أربعةُ إخوة وعَمَّان شهدوا بدراً، أخوانِ وعمٌّ مع المسلمينَ، وأخوان وعمٌّ مع المشركين، وهي: أم أبان بنت عتبة بن ربيعة، أخواها المسلمان: أبو حذيفة بن عتبة، ومصعب بن عمير، والعمُّ المسلم: معمر بن الحارث، وأخواها المشركان: الوليد بن عتبة وأبو عَزيز، والعم المشرك: شيبة بن ربيعة.

(ولا) يُعرف **(سبعةُ إخوةٍ صحابةٌ مهاجرون إلا بنو مقرِّن، وسيأتون)** في النوع الثالث والأربعين **(في الإخوة)**، وهناك ذَكَرهم ابن الصلاح[1]، ويأتي ما عليه من اعتراض، فإن أولاد الحارث بن قيس السَّهمي كلُّهم صحِبوا وهاجروا، وهم سبعة أو تسعة.

(ولا أربعةٌ أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم متوالدون إلا عبد الله ابن أسماءَ بنتِ أبي بكر[2]) الصديق **(ابن أبي قُحافة، وإلا أبو عتيق محمد)** بن

[ت] ـــــــــــــــــــ

أبان؟. وأم أبان: لم تُسلم.

(١) صفحة ٢٨٨ التنبيه الثاني، أبناء الحارث السهمي تسعة، و«المقدمة» ص٢٨١.

(٢) عبد الله ابن أسماء: هو عبد الله بن الزبير رضي الله عنهم.

ابن أبي بكر بن أبي قُحافة رضي الله عنهم.

[ش] ______________

عبد الرحمن (**بن أبي بكر بن أبي قُحافة رضي الله عنهم**)[١].

قال شيخ الإسلام ابن حجر: وقد ذكروا[٢] أن أسامة وُلد له في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، فعلى هذا يكون كذلك، إذْ حارثة والد زيد صحابي، كما جزم به المنذري في «أمالي مختصر مسلم»[٣]، وحديث إسلامه في «مستدرك» الحاكم[٤]، وكذا زيد، وأسامة.

قال: وكذا إياس بن سلمة بن عمرو بن الأكوع الأربعة، ذُكروا في الصحابة[٥].

[ت] ______________

(١) ذكر هذا البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ١(٣٩٢)، وابن الجوزي ص٦٩٩، عن موسى بن عقبة.

(٢) نَسَب الحافظ ذلك في «الفتح» ٣:٢٩٢ (١١٤٢٢)، ٧:٤٤٦ (٤١٦٠) إلى الواقدي.

(٣) لم أر النقل عن المنذري في كلام الحافظ، إنما رأيته في «فتح المغيث» ٤:١٥٢، نَعم، بوَّب المنذري في «مختصره لصحيح مسلم» على الحديث (١٦٨٠): «باب في فضائل زيد بن حارثة رضي الله عنهما»، فأفاد بضمير التثنية أن حارثة صحابي عنده، وانظر التعليقة الآتية.

(٤) «المستدرك» (٤٩٤٦). وترجم الحافظ في «الإصابة» لحارثة في القسم الأول، وذكر طريق الحاكم وقال: «فيه مجهولون، ولم أر لحارثة ذكرَ إسلامٍ إلا من هذا الوجه»، وهذا لا يكفي لإثبات صحبته، وانظر من «المستدرك» (٤٩٤٨).

(٥) لم أجد هذا النقل في كلام الحافظ، لكنه قال في «الفتح» ٣: ٢٩٢ (١٤٢٢): إنه ذكر مَن قيل فيه هذا في «النكت على ابن الصلاح»، ومعلوم أنه لم يصل =

. . . .

[ش] ————————

وطلحة بن معاوية بن جاهمة بن العباس بن مرداس(١).

في أمثلة أخرى لا تصح(٢).

فوائد:

ليس في الصحابة من اسمه عبد الرحيم، بل ولا في التابعين، ولا من اسمه إسماعيل، من وجه يصح إلا واحد بصري، روى عنه أبو بكر ابن عُمارة حديث: «لا يلجُ النارَ أحد صلّى قبل طلوع الشمس

[تَ] ————————

إلى هذا النوع من علوم الحديث في «النكت» المطبوعة، فكأنه يعني: «النكت الكبرى»، وينظر منه أيضاً ٧:٤٤٦ (٤١٦٠).

نعم، ترجم الحافظ في «الإصابة» إياساً وقال: «ذكره ابن عبد البر في الصحابة»، وتبعه تلميذه السخاوي في «فتح المغيث» ٤:١٥٣، وكأنه سَبَق ذهن الحافظ رحمه الله إلى ابن عبد البر، وأراد أن يذكر غيره، فليس في طبعتي« الاستيعاب» التي على حاشية «الإصابة»، ولا التي بتحقيق الأستاذ البجاوي رحمه الله، ذكرٌ لإياس بن سلمة، كما أن ابن الأثير لم يذكر إياساً في «أسد الغابة»، مما يدل على أن مصادره كلها: ابن عبد البر والآخرين: لم يذكروا إياساً. فالله أعلم.

(١) ترجمه الحافظ في «الإصابة» في القسم الرابع، وهم: من ذُكروا في الصحابة غلطاً.

(٢) من قوله: «قال: وكذا إياس..» إلى هنا زيادة في النسخ على ك.

هذا، وقد ذكر الحافظ في «الفتح» أنه جَمَع من يمكن أن يقال فيه هذا، فبلغوا عشرة، وفي أكثرهم مقال، وانظر الموضعين السابقين من «الفتح».

. . . .

[ش] ____________

وقبل غروبها»، أخرجه ابن خزيمة[١].

* * * * *

[ت] ____________

(١) في هذا التخريج أكثر من ملاحظة، أولها: أن النسخ اتفقت على قوله «روى عنه أبو بكر»، والصواب أن يقال: روى إسماعيل، عن أبي بكر ابن عُمارة، لا أن أبا بكر يروي عن إسماعيل.

وثانيها: أن عبارة الشارح تشعر بأن إسماعيل رجل غير معروف، في حين أنه من أجلَّة الرواة الثقات، ومن رجال الكتب الستة، فهو: إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي البَجَلي، توفي سنة ١٤٦، وقد سمع خمسة من الصحابة.

ثالثها: عزوه الحديث إلى ابن خزيمة، صحيح، وهو فيه (٣١٨)، لكن الحديث في «صحيح» مسلم ١: ٤٤٠ (٢١٣) عن ابن أبي شيبة، عن وكيع، عن إسماعيل هذا، عن أبي بكر ابن عُمارة بن رُوَيبة، عن أبيه عمارة، وفيه محل الشاهد، وهو في «مصنف» ابن أبي شيبة (٧٧١٨) بهذا الإسناد، وينظر هناك تمام تخريجه.

هذا، وقد كتب على حاشية ك: «الحمد لله. ثم بلغ قراءة عليَّ. كتبه مؤلفه لطف الله به. آمين».

النّوع الأربعون : مَعرفة التّابعين رضي الله عنهم

هو وما قبله أصلان عظيمان، بهما يُعرف المرسل والمتصل. واحدهم : تابعيّ، وتابع، قيل : هو مَن صحب صحابياً وقيل : مَن لقيه، وهو الأظهر.

[ش] ________________

(النوع الأربعون : معرفة التابعين رضي الله عنهم)

(**هو وما قبله أصلان عظيمان، بهما يُعرف المرسل والمتصل. واحدهم : تابعيّ، وتابع**).

واختُلف في حدّه (**قيل :**) أي: قال الخطيب: (**هو مَن صحب صحابياً**) [1] ولا يُكتفَى فيه بمجرَّد اللقيّ، بخلاف الصحابي مع النّبي صلى الله عليه وسلم، لشرف منزلة النبي صلى الله عليه وسلم، فالاجتماع به يؤثرٍّ في النور القلبي، أضعافَ ما يؤثِّره الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الأخيار.

(**وقيل :**) هو (**مَن لقيه**) وإن لم يَصحبه، كما قيل في الصحابي، وعليه الحاكم، قال ابن الصلاح: وهو أقرب، قال المصنف: (**وهو الأظهر**) [2].

[تَ] ________________

(١) «الكفاية» ص ٢٢.

(٢) عبارة ابن الصلاح رحمه الله ص ٢٧١ : «وكلام الحاكم أبي عبد الله ـ وغيره ـ مشعر بأنه يكفي فيه أن يَسمع من الصحابي أو يلقاه، وإن لم توجد الصحبة العرفية»، وهذا كلام دقيق مطابق لكلام الحاكم ص ٢٠٣، ثم ٢٠٤.

=

. . . .

[ش] ————————

قال العراقي[1]: وعليه عمل الأكثرين من أهل الحديث، فقد ذكر مسلم، وابن حبان الأعمشَ في طبقة التابعين، وقال ابن حبان: أخرجناه في هذه الطبقة، لأن له لُقِياً وحفظاً، رأى أنساً وإن لم يصح له سماع المسند عنه.

وقال الترمذي[2]: لم يسمع من أحد من الصحابة.

وعدَّه أيضاً فيهم الحافظ عبد الغني، وعدَّ فيهم يحيى بنَ أبي كثير، لكونه لقي أنساً، وموسى بنَ أبي عائشة، لكونه لقي عمرو بن حريث[3].

[تَ] ————————

قال ص ٢٠٣: «خير الناس قرنًا بعد الصحابة: من شافه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحفظ عنهم الدين والسنن»، فهذا يقتضي اللقاء والسماع، ثم قال ص ٢٠٤: «هم طبقات، خمس عشرة طبقة، آخرهم من لقي أنسًا من أهل البصرة، ومن لقي ابن أبي أوفى من أهل الكوفة»، فعبَّر واكتفى باللقاء، ونقلُ ابن الصلاح عن الحاكم متفق مع هذا، وجاءت عبارة النووي في مختصره الأول «الإرشاد» ص ١٩٩، متفقة معه أيضًا، لكن حصل في عبارته هنا هذا القصور، فعبّر بالاكتفاء باللقاء فقط، ولم يذكر السماع، ولم ينبِّه الشارح إلى هذا.

ثم رأيت العراقي نبّه إلى هذا باختصار في «التقييد والإيضاح» ٢:٩٥٠.

(١) في «شرح الألفية» ص ٣٦٥، و«التقييد والإيضاح» ٢:٩٤٥، و«الطبقات» للإمام مسلم (١٦٥٢)، و«الثقات» لابن حبان ٤:٣٠٢.

(٢) «السنن» عقب الحديث (١٤).

(٣) «التقييد والإيضاح» ٢:٩٤٧ ـ ٩٥٠ ملتقطًا، وعبد الغني: هو ابن سعيد الأزدي، في جزء له جمع فيه الرواة عن عمرو بن شعيب، كما أفاده العراقي ٢:٩٤٧.

. . . .

[ش] ________________

واشترط ابن حبان أن يكون رآه في سنّ مَن يَحفظ عنه، فإن كان صغيراً لم يحفظ عنه فلا عبرة برؤيته، كخلف بن خليفة، عدَّه في أتباع التابعين، وإن رأى عمرو بن حريث لكونه كان صغيراً[(١)].

قال العراقي[(٢)]: وما اختاره ابن حبان له وجه، كما اشترط في الصحابي رؤيته وهو مميز.

قال[(٣)]: وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصحابة والتابعين

[ت] ________________

(١) «الثقات» ٦: ٢٧٠ ترجمة خلف بن خليفة، وصرّح بما حكاه الشارح هنا، بواسطة العراقي في «التقييد» ٢: ٩٥٠، وتنظر «الشمائل» للترمذي (٤٠٨)، مع ما في ترجمة خلف بن خليفة في التهذيبين.

(٢) «التقييد» ٢: ٩٥١.

(٣) في «شرح الألفية» ص٣٦٦. والحديث رواه عدد من الصحابة، تخيَّر الحافظ رحمه الله أقواها وذكره في «الأمالي المطلقة» (المجلس ٨٣)، فذكره **أولاً** من رواية أبي عبد الرحمن الجهني، وحديثه عند أحمد ٤: ١٥٢ وحسَّنه، **ثم**: ابن عمر وحديثه عند عبد بن حميد (٧٦٩) وأعلّه بطلحة بن عمرو، لكن **ذكر له شاهداً** من حديث أبي أمامة، عند الطبراني في «الكبير» ٨ (٨٠٠٩، ٨٠١٠)، وأحمد ٥: ٢٥٧، وابن حبان (٧٢٣٣)، **ورابعاً**: من حديث أبي سعيد الخدري، وحديثه في «المسند» ٣: ٧١، وأبي يعلى (١٣٧٤)، وابن حبان (٧٢٣٠)، وحسَّنه، **وخامساً**: من حديث أنس، ورواه أحمد ٣: ١٥٥، وأبو يعلى (٣٣٩١)، وحسَّنه أيضاً. **وسادساً**: عن عبد الله بن بسر، ذكره شاهداً وعزاه إلى الطبراني، ومسنده لم يُطبع، لكن رواه الضياء في «المختارة» (٢٩٨١) من طريق الطبراني، وفي إسناده ـ كما قال الهيثمي ١٠: ٢٠ ـ: بقية بن الوليد وقد صرّح بالسماع، والباقون ثقات.

=

. . . .

[ش] ————————

بقوله: «طوبى لمن رآني وآمن بي، وطوبى لمن رأى من رآني» الحديثَ، فاكتفى فيهما بمجرد الرؤية.

تنبيه:

قال ابن الصلاح[1]: مطلق التابعي مخصوص بالتابع بإحسان.

قال العراقي[2]: فإن أراد بالإحسان: الإسلامَ: فواضح، إلا أن الإحسان أمر زائد عليه، فإن أراد به الكمالَ في الإسلام والعدالة، فلم أرَ من اشترط ذلك في حدّ التابعي، بل منْ صنّف في الطبقات أدخل فيهم الثقات وغيرهم.

ثم اختُلف في طبقات التابعين، فجعلهم مسلم ثلاث طبقات، وابن سعد أربع طبقات.

[تَ] ————————

وثمة رواة آخرون من الصحابة رضي الله عنهم جميعاً، لو جمعت رواياتهم مع شواهدها لبلغ هذا المعنى حدَّ التواتر على شرط الشارح رحمه الله: عشرة فما فوق.

ثم، إن الشارح ومصدره الإمام العراقي وغيرهما رحمهم الله جميعًا، يوردون هذا الحديث بقصد الاستدلال على أن الرؤية كافية لإثبات الصحبة، والتابعية، وللطبقة الثالثة حسب بعض الروايات، والطرق التي أشرت إليها كافية باجتماعها وتعاضدها لإثبات هذا القصد. والله أعلم.

(١) «المقدمة» ص ٢٧١.

(٢) «التقييد والإيضاح» ٢:٩٥٤.

قلت: المصنفون في الطبقات أدخلوا الثقات وغيرَهم لأنهم يلاحظون أمرًا تاريخيًا زمنيًا فقط، أما ابن الصلاح فكأنه لاحظ إخراج ابن مُلْجِم والحجاج ونحوهما، وهو يتكلم في مقام الرواية، فلقوله هذا وجه إن شاء الله.

قال الحاكم: هم خمسَ عشْرة طبقةً، الأولى: من أدرك العشرة: قيس بن أبي حازم، وابن المسيَّب، وغيرُهما، وغُلِّط في ابن المسيب، فإنه ولد في خلافة عمر، ولم يسمع أكثرَ العشرة، وقيل: لم يصحَّ سماعُه من غيرِ سعد، . . . .

[ش] ——————

(**قال الحاكم: هم خمس عشرة طبقة**[1]، **الأولى: من أدرك العشرة**) منهم: (**قيس بن أبي حازم، و**) سعيد (**بن المسيَّب، وغيرُهما**) قال: كأبي عثمان النَّهْدي، وقيس بن عُبَاد، وأبي ساسان حُضَين بن المنذر، وأبي وائل، وأبي رجاءٍ العُطاردي[2].

(**وغُلِّط في ابن المسيب، فإنه ولد في خلافة عمر**) فلم يسمع من أبي بكر، ولا من عمر، على الصحيح، (**ولم يسمع**) أيضاً (**أكثرَ العشرة**)، قاله ابن الصلاح[3].

(**وقيل: لم يصح سماعه من**) أحدٍ منهم (**غيرِ سعد**).

قال العراقي[4]: كأن ابن الصلاح أخذ هذا من قول قتادة الذي رواه مسلم

[ت] ——————

(١) «المعرفة» ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤، لكنه تكلم عن ثلاث طبقات فقط.

(٢) هؤلاء سبعة كلهم مخضرمون، إلا سعيد بن المسيب، ولا ريب في تأخّر طبقة سعيد زمناً عن أولئك.

(٣) «المقدمة» ص ٢٧٢، وكذا (القيل) التالي منه.

(٤) «النكت» ٢:٩٥٦ ـ ٩٥٧، ونحوه في «شرح الألفية» ص ٣٦٧. والنقل عن مسلم في مقدمة «صحيحه» ١:٢٢، وسعد بن مالك الذي في آخر كلامه، هو سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه. وأبو داود الأعمى: هو نفيع بن الحارث، متروك متهم.

وقول أحمد: رواه عنه ابن أبي حاتم ٤(٢٦٢) آخر الترجمة، قال: «هو عندنا =

. . . .

[ش] ــــــــــــــــ

في مقدمة «صحيحه» من رواية همّام قال: دخل أبو داود الأعمى على قتادة، فلما قام قالوا: إن هذا يزعم أنه لقي ثمانية عشر بدرياً، فقال قتادة: هذا كان سائلاً قبل الجارف، لا يَعرِض في شيء من هذا، ولا يتكلم فيه، فوالله ما حدثنا الحسن عن بدري مشافهةً، ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدري

[تَ] ــــــــــــــــ

حجة، قد رأى عمر وسمع منه، إذا لم يُقبل: سعيد عن عمر: فمن يُقبل؟!».

وقول ابن معين: في رواية الدوري عنه ٢:٢٠٨ (٥٨٥).

وكلمة أبي حاتم في «المراسيل» ص ٧٣ (٢٥٥). وينظر لزامًا ما علَّقته على ترجمته من «الكاشف» (١٩٦٠).

والواقع أن ما سمعه سعيد من عمر لا يُذكرَ بجانب ما رواه عنه، حتى كان يقال له: راوية عمر، واحتجاج الإمام أحمد برواية: سعيد عن عمر، كما تقدم، بسبب ما كان سعيد يَتَتبَّع فقه عمر ورواياته، وبسبب أن مراسيله صحاح، والله أعلم، فقد صح عن سعيد قوله: ولدت لسنتين مضتا من خلافة عمر، فمثله لا يسمع من عمر إلا كُلَيمات، إذْ مدة إدراكه له ثماني سنوات وأربعة أشهر.

أما الجارف: فطاعون كبير، اقتصر عياض ١:١٤٦ على قول واحد في تحديد زمانه يناسب قتادة وطبقته، وهو سنة ١١٩، وأفاض النووي ١:١٠٥ في حكاية الأقوال، ثم الجمع بينهما.

وأذكِّر هنا بما قدمته ٢: ٢٩٤ في بحث ثبوت اللقاء أو إمكانه بين الراوي وشيخه، فأقول: إن تصحيح أحمد وغيرِه لروايات سعيد عن عُمر وعثمان كلِّها بناء على ما تقدم: لهو دليل قاطع على أن قول البخاري ومن معه، وأحمد ومن معه، إنما مرادهم القرينة الدالة على رجحان الاتصال، لا حقيقة السماع، ولا حقيقة اللقاء، والله أعلم، وينظر تمام البحث هناك.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

مشافهةً، إلا عن سعد بن مالك.

نعم، أثبتَ أحمد بن حنبل سماعه من عمر، وقال ابن معين: رأى عمر وكان صغيراً، وقال أبو حاتم: رآه على المنبر ينعَى النعمان بن مقرِّن.

قال العراقي[١]: وأما سماعه من عثمان وعليّ: فإنه ممكن غير ممتنع، لكن لم أر في الصحيح التصريحَ بسماعه منهما.

نعم، في «مسند» أحمد[٢] من رواية موسى بن وَردان: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت عثمان يقول ـ وهو يخطب على المنبر ـ: كنت أبتاع التمر من بطنٍ من اليهود، فبلغ ذلك رسولَ الله صلى الله عليه وسلم فقال: «إذا اشترَيت فاكْتَلْ»، الحديث، وهو عند ابن ماجه بلفظ: «عن»، دون التصريح بالسماع.

وفي «المسند» أيضاً[٣] بسند جيد قال: حدثنا الوليد بن مسلم، حدثني

[ت] ـــــــــــــــــــــــ

(١) «النكت» ٢:٩٥٧، والكلام الآتي له أيضًا ٢:٩٥٨ ـ ٩٥٩.

(٢) «المسند» ١:٦٢، ٧٥، و«سنن» ابن ماجه (٢٢٣٠).

(٣) «المسند» ١:٧٠، وقول الشارح «بسند جيد»: أخذه من العراقي في «النكت» ٢:٩٦١، اعتماداً على أن عطاء الخراساني ممن احتج به الشيخان، وأن أبا شيبة شعيب بن رُزَيق، وثقه دحيم، وابن حبان، والدارقطني.

قلت: لكن في احتجاج الشيخين بعطاء الخراساني كلام كثير، فليس له في البخاري شيء، حسب تحقيق ابن حجر في «التهذيب» ٧:٢١٣، وله في مسلم حديث واحد متابعة آخر كتاب الجنائز ٢:٦٧٢ (بعد ١٠٦)، والرجل: لا أقل من أنه =

وأما قيس : فسمعهم وروى عنهم، ولم يشاركه في هذا أحدٌ، وقيل : لم يسمع عبد الرحمن.

[ش] ———————

شعيب أبو شيبة، سمعت عطاءً الخراسانيَّ يقول: سمعت سعيد بن المسيب يقول: رأيت عثمان قاعداً في المقاعد، فدعا بطعام ما مسَّتْه النار، فأكله، ثم قام إلى الصلاة، الحديثَ، فثبت سماعه من عثمان. والله أعلم.

(**وأما قيس : فسمعهم وروى عنهم، ولم يشاركه في هذا أحد، وقيل : لم يسمع عبد الرحمن**) بن عوف، قاله أبو داود[1].

[ت] ———————

صدوق، كما تجده في التعليق على «الكاشف» (٣٨٠٥).

وتوثيق دحيم لشعيب في «الجرح» ٤(١٥١٠)، ولفظه: «لا بأس به»، وتوثيق الدارقطني: في رواية الكَرَجي، عن البرقاني، عنه (٢١٧)، لكنه قال في «العلل» ٧ (١٢٤٤) عن حديث يرويه عطاء الخراساني: «رواه شعيب بن رزيق، وعثمان بن عطاء، عن عطاء، عن المغيرة، مرسلاً، وجميع من يرويه عن عطاء ضعيف لا يمكن الحكم بقوله»، فشمل قوله هذا شعيباً، والله أعلم.

وهو في «ثقات» ابن حبان ٨:٣٠٨. وفي الرجل تليينٌ وتضعيف آخر، لكن الذي يبدو ـ والله أعلم ـ أن القول المعتمد فيه هو قول ابن حبان، فقد قال: «يعتبر حديثه من غير روايته عن عطاء الخراساني»، فكأن من وثقه نظر إلى عموم أحاديثه، ومن ضعّفه ضعّفه من قِبَل روايته عن عطاء هذا.

وأقول: أنت ترى أن هذا الحديث من روايته عن عطاء، فالحكم عليه بالجودة فيه نظر. والله أعلم.

(١) في «سؤالات الآجري» (٣٩٧)، ونقله عنه المزي في «التهذيب» ٢٤:١٣، وأعقبه بنقل مثله عن يعقوب بن شيبة أيضًا، لكن في كلام يعقوب: يقال ... .

ويليهم : الذين ولدوا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم من أولاد الصحابة .

[ش] ______________

(**ويليهم**) أي: يلي الطبقةَ الأولى (**الذين ولدوا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم من أولاد الصحابة**) كعبد الله بن أبي طلحة، وأبي أمامة أسعد بن سهل بن حُنيف، وأبي إدريس الخَوْلاني، هكذا قال ابن الصلاح[١].

وقال البلقيني: هذا كلام لا يستقيم لا معنى ولا نقلاً[٢].

أما المعنى: فكيف يُجعل من وُلد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم يلي مَن ولد بعده، والصواب أن يجعل هذا مقدَّماً، وتلك الطبقة تليه.

وأما النقل: فلم يَذكر الحاكم ذلك، ولكنه عدَّ المخضرمين ثم قال: ومن التابعين بعد المخضرمين طبقةٌ ولدوا في زمانه صلى الله عليه وسلم ولم يسمعوا منه، فذكر: أبا أمامة، ومحمد بن أبي بكر الصديق، ونحوهما، ولم يذكر

[ت] ______________

(١) «المقدمة» ص ٢٧٣.

(٢) «محاسن الاصطلاح» ص ٥٠٨، وأطال وأسهب رحمه الله في البيان.

وأقول: المخضرمون الستة الذين ذكرهم الحاكم في الطبقة الأولى عاصروا أحداث خلافة الصديق رضي الله عنه بوضوح، وأحداث خلافة عمر رضي الله عنه كذلك، وهكذا، أما رجال الطبقة الثانية: فمحمد بن أبي بكر الصديق ـ مثلاً ـ أدرك من حياة والده ثلاث سنوات، فماذا وعى من أحداث خلافة أبيه، ومن أحداث أوائل خلافة عمر، وهكذا يقال في حق غيره، فهذا وجه تقديم الحاكم لطبقة المخضرمين على طبقة أولاد الصحابة الذين ولدوا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وهو تقديم مستقيم إن شاء الله. أما من حيث الفضيلة: فلا ريب أن الأفضلية لمن شرَّفه الله بنظرة كريمة منه صلى الله عليه وسلم. وعلى هذا المعنى ينزَّل كلام البلقيني.

ومن التابعين : المُخَضْرَمون، واحدهم : مُخَضْرَم ـ بفتح الراء ـ وهو

[ش] ________________

عبد الله بن أبي طلحة، ولا أبا إدريس.

ثم إن الحاكم لما ذكر الطبقة الأولى قال: والطبقة الثانية: الأسود بن يزيد، وعلقمة بن قيس، ومسروق، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وخارجة بن زيد، وغيرهم.

والطبقة الثالثة: الشعبي، وشُريح بن الحارث، وعبيدالله بن عبد الله بن عتبة، وأقرانهم.

ثم قال: وهم خمس عشرة طبقة: آخرهم من لقي أنس بن مالك، من أهل البصرة، وعبد الله بن أبي أوفى، من أهل الكوفة، والسائب بن يزيد، من أهل المدينة، وعبد الله بن الحارث بن جَزْء، من أهل الحجاز، وأبا أمامة الباهلي، من أهل الشام. انتهى[(١)].

فلم يعدَّ من الطبقات سوى الثلاثة الأولى والأخيرة، وأما أولاد الصحابة فلم يذكرهم إلا بعد المخضرمين، فقدَّمه ابن الصلاح[(٢)] والمصنف هنا، فحصل فيه وهم وإلباس.

(ومن التابعين : المُخَضْرَمون[(٣)]، واحدهم : مُخَضْرَم ـ بفتح الراء ـ وهو

[ت] ________________

(١) كلام الحاكم في «المعرفة» ص ٢٠٨، والنقول الآتية من ص ٢٠٤.

(٢) «المقدمة» ص ٢٧٣.

(٣) [في ديباجة «الإصابة» ـ ١ : ٥ ـ ٦ ـ: المُخَضْرَمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يَرد في خبر قطُّ أنهم اجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم، ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا صحابةً باتفاق من أهل العلم بالحديث،

=

الذي أدركَ الجاهليةَ وزمنَ النبي صلى الله عليه وسلم وأسلم ولم يره.

[ش]

الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي صلى الله عليه وسلم وأسلم ولم يره) ولا صحبةَ له، هذا مصطلح أهل الحديث فيه، لأنه متردِّد بين طبقتين لا يُدرَى من أيتهما هو، من قولهم: لحم مخضرم: لا يُدرى مِن ذَكَر هو أو أنثى، كما في «المحكم»، و«الصحاح»[1]، وطعام مخضرم: ليس بحلو ولا مرّ، حكاه ابن الأعرابي[2].

وقيل: من الخَضْرمة بمعنى القطع، من: خَضْرَموا آذان الإبل، قطعوها، لأنه اقتُطِع عن الصحابة، وإن عاصر لعدم الرؤية.

أو من قولهم: رجل مخضرم، ناقص الحَسَب، وقيل: ليس بكريم النسب، وقيل: دعيّ، وقيل: لا يُعرف أبواه، وقيل: وَلَدَته السراري، لكونه[3] ناقصَ

[ت]

ولم يذكروهم في كتب الصحابة إلا لمقاربتهم تلك الطبقة، لا أنهم من أهلها، وممن أفصح بذلك: ابن عبد البر، وقبله ابن شاهين، فاعتذر عن إخراجه ترجمة النجاشي بأنه صدَّق النبيَّ صلى الله عليه وسلم في حياته، وغير ذلك، ولو كان مَن هذا سبيلُه يدخل عنده في الصحابة ما احتاج إلى اعتذار، وأحاديثُ هؤلاء مرسلة بالاتفاق بين أهل العلم بالحديث، وقد صرح بذلك ابن عبد البر في «التمهيد»، وغيره من كتبه.].

وينظر «الاستيعاب» ترجمة: جبير بن نفير ١:٢٣٤، وحُجْر بن عَنْبس ١:٣٣٢، وزِرّ بن حُبَيْشَ ٢:٥٦٣، وسَعد بن إياس الشيباني ٢:٥٨٣، وغيرهم.

(١) «المحكم» لابن سيده ٥:٣٣٠، و«الصحاح» ٥:١٩١٤.

(٢) نقله عنه صاحب «المحكم» أيضًا، والشارح ينقل من «التقييد والإيضاح» ٢:٩٦٤.

(٣) لا ارتباط بين هذا التعليل و(القيل) الذي قبله، لكن هكذا جاء في النسخ، =

. . . .

[ش] ——————————

الرتبة عن الصحابة لعدم الرؤية مع إمكانها، وسواء أدرك في الجاهلية نصف عُمُره أم لا.

والمراد بإدراكها: قال المصنف في «شرح» مسلم[1]: ما قبل البعثة.

قال العراقي[2]: وفيه نظر، والظاهر إدراك قومه أو غيرهم على الكفر قبل فتح مكة، فإن العرب بعده بادروا إلى الإسلام وزال أمر الجاهلية، وخطب صلى الله عليه وسلم في الفتح بإبطال أمرها.

وقد ذكر مسلم في المخضرمين: يُسَير[3] بن عَمرو، وإنما ولد بعد الهجرة.

[تّ] ——————————

والشارح ينقل من «النكت» للعراقي ٢:٩٦٤، وجاء عنده بعد هذه الأقوال وزيادةً عليها ص ٩٦٥: «ويحتمل أنه من «النقص»، لكونه ناقص الرتبة ...» وبها يرتبط الكلام، والله أعلم.

(١) ١:١٩٣ عند قول مسلم: «وهذا أبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ، وهما ممن أدرك الجاهلية».

(٢) «النكت» ٢:٩٦٨، وذكر العراقي هذا المثال كالتأكيد على صحة تفسيره لزمن الجاهلية، فيُسَير بن عمرو هذا أدرك شيئًا من الجاهلية، لذلك عدّه مسلم في المخضرمين مع أن له رؤية.

(٣) يُسَيْر: تحرف في نسخة أ، ز: إلى بشير، ونسخة أ هي نسخة الشيخ ابن العجمي فتوهَّم صحته فضبطه:

[بفتح أوله، وزيادة ياء، ابن عمرو، ولد عام الهجرة، وتوفي سنة خمس وثمانين. «إصابة».].

قلت: نعم، هو في القسم الرابع من حرف الباء، لكن يستغرب منه رحمه الله أنه ما تنبّه إلى ما نبّه إليه ابن حجر: أنه تحريف، تحرَّف اسمه على ابن عبد البر في =

. . . .

[ش] ________________

أما المخضرم في اصطلاح أهل اللغة[١]: فهو الذي عاش نصف عمره في الجاهلية، ونصفه في الإسلام، سواء أدرك الصحبة أم لا[٢]، فبين الاصطلاحين عموم وخصوص من وجه، فحكيمُ بن حزام مخضرمٌ باصطلاح اللغة لا الحديث، ويُسير بن عمرو مخضرم باصطلاح الحديث لا اللغة.

وحكى بعض أهل اللغة: مخضرِم، بالكسر[٣].

[تَ] ________________

«الاستيعاب» ١٧٦:١، وعلى ابن شاهين أيضًا، وأن صوابه: يُسَير، وجاء على الصواب عند ابن سعد ٢٦٥:٨، وأرّخ ولادته ووفاته كما تقدم (١٠ ـ ٨٥هـ).

(١) [عبارة «الصحاح» ـ خ ض ر م ـ المُخَضْرَمُ: بفتح الراء، الشاعر الذي أدرك الجاهلية والإسلام، مثل لَبيد، وفي «القاموس» ـ أيضا ـ: المخضرم: بفتح الراء، الماضي نصفُ عمره في الجاهلية، ونصفُه في الإسلام، أو في أحدهما، أو شاعر أدركهما، كـ:لبيد. انتهى.].

(٢) [فائدة: قال النووي في «تهذيبه» ـ ١ : ١٥٦ ـ ١٥٧ ـ: قالوا: عاش حسان ابن ثابت، وأبوه ثابت، وأبوه المنكدر [كذا، وصوابه: المنذر، كما في المطبوع]، وأبوه حَرَام: كل واحد من الأربعة: مئة وعشرون سنة، وهذه طريفة عجيبة لا تعرف في غيرهم، كذا قاله أبو نعيم ـ في «معرفة الصحابة» ٢ :٨٤٥ ـ وجماعات من الأئمة، قالوا: وعاش حسان ستين في الجاهلية، وستين في الإسلام، وشاركه في هذا حكيم ابن حزام، فعاش ستين سنة في الجاهلية، وستين [في الإسلام]، ولا يعرف لهما ثالث في هذا، والمراد بالإسلام: من حين انتشر وشاع في الناس، وذلك قبل هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحو ست سنين. انتهى، وسيأتي في النوع الستين في التواريخ: أن في الصحابة من شارك حكيماً وحساناً في ذلك. فيراجع.].

(٣) نقله في «لسان العرب» ١٨٥:١٢ عن ابن بَرّي عن أكثر أهل اللغة، ونقله

=

وعدَّهم مسلم عشرين نفساً، . . . .

[ش] ـــــــــــــــ

وحكى ابن خلِّكان[١]: مُحَضْرِم، بالحاء المهملة والكسر أيضاً[٢].

وذكر العسكري في «الأوائل»[٣] أن المخضرم من المعاني التي حدثتْ في الإسلام، وسمِّيت بأسماءٍ كانت في الجاهلية لمعانٍ أُخَر، ثم ذكر أن أصله من: خضرمتُ الغلام إذا ختنتَه، والأذنَ إذا قطعتَ طرفها، فكأنّ زمان الجاهلية قُطع عليه، أو: من الإبل المخضرَمة، وهي التي نُتجت من العِراب واليمانية، قال: وهذا أعجب القولين إليّ.

(وعدَّهم مسلم) بن الحجاج فبلغ بهم **(عشرين نفساً)** وهم: أبو عمرو سعد ابن إياس الشيباني، وسُويد بن غَفَلَة، وشُريح بن هانئ، ويُسَير بن عمرو بن جابر، وعمرو بن ميمون الأودي، والأسود بن يزيد النخعي، والأسود بن هلال المحاربي، والمعرور بن سُويد، وعبدُ خيرٍ بن يزيد الخَيْواني، وشُبَيل بن عوف الأحمسي، ومسعود بن حِراش أخو رِبعي، ومالك بن عمير، وأبو عثمان

[تَ] ـــــــــــــــ

ابن ناصر الدين في «مجالسه» ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩ عن أبي موسى المديني.

(١) **[خَلّكان: كذا بخطه بفتح الخاء، وكسر اللام، ضبطاً بالقلم.]**.

كذا كتب: بخطه، بخط من؟ ولعله يريد خطّ الشارح رحمه الله، فيكون قد وقف الشيخ ابن العجمي على نسخة «التدريب» بخط الشارح، وهكذا كتب: كسر اللام: لم يزد: المشدَّدة.

(٢) آخر ترجمة حماد بن عَجْرَد، ولفظه ٢: ٢١٤: «وسُمع في ذلك أيضًا: محضرَم، وسمع بكسر الراء».

(٣) «الأوائل» لأبي هلال العسكري ص ٢٨ تحت عنوان: أول من سمى الجمعة جمعةً. وهذا النقل بتمامه زيادة من النسخ على ك.

وهم أكثر، وممن لم يذكره : أبو مسلم الخَولاني، والأحنف.

[ش] ــــــــــــــــــ

النهْدي، وأبو رجاء العُطاردي، وغُنَيم بن قيس، وأبو رافع الصائغ، وأبو الحَلال العتكي ـ واسمه ربيعة بن زُرارة ـ، وخالد بن عُمير العدوي، وثُمامة بن حَزْن القشيري، وجبير بن نفير الحضرمي.

(وهم أكثر) من ذلك.

(وممن لم يذكره) مسلم: (أبو مسلم) عبد الله بن ثُوَب، بوزن عُمَر (الخولاني، والأحنف) واسمه الضحاك بن قيس، وعبد الله بن عُكيم، وعمرو ابن عبد الله بن الأصم، وأبو أُمية الشَّعباني، وأسلمُ مولى عمر، وأُويسٌ القَرَني، وأوسطٌ البَجَلي، وجبير بن الحويرث، وحابسٌ اليماني، وشُرَيح بن الحارث القاضي، وأبو وائل شقيق بن سلَمة، وعبد الرحمن بن عُسَيلة الصُّنابِحي، وعبد الرحمن بن غَنْم، وعبد الرحمن بن يَربوع، وعَبيدة بن عمرو السَّلْماني، وعلقمة بن قيس، وقيس بن أبي حازم، وكعب الأحبار، ومُرَّة بن شَراحيل، ومسروق بن الأجدع، وأبو فالج الأنماري. قيل: وأبو عِنَبة الخولاني[1].

[ت] ــــــــــــــــــ

(١) هذا كله من «النكت» للعراقي ٢:٩٧٠ ـ ٩٨٠، ووقع في بعض الأسماء تحريف، قوَّمته، إلا أن العراقي جزم بأن أبا عِنبة الخولاني مخضرم، وأما تصريحه بالسماع في حديث ابن ماجه (٨) ففي إسناده مجهول، كذا قال العراقي، وكأن الشارح أعرض عن هذا عمدًا، والله أعلم.

فإسناد ابن ماجه: هشام بن عمار، عن الجراح بن مليح، عن بكر بن زرعة، عن أبي عنبة، وكان قد صلى القبلتين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وروى ابن حبان حديثه أيضًا في «صحيحه» (٣٢٦) من «الإحسان»، وفي «الثقات» ٤:٧٥، وزاد في تعريفه: أنه ممن أكل الدم في الجاهلية.

=

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــ

هذا ما ذكره العراقي.

ومنهم ـ ممن لم يذكره ـ: الأبّاء بن قيس الأسدي، والأجدع بن مالك الهَمْداني، والد مسروق، وأبو رُهم أحزاب بن أَسِيد السِّمَعي، وأرطاة ابن سُهَية ـ وهي أمه ـ وأبوه زُفَر بن عبد الله الغَطَفاني المُزني، وأَرْطَبان المُزني جدّ عبد الله بن عون، وأرطاة بن كعب الفَزاري، في خلائق آخرين، ذكرهم شيخ الإسلام ابن حجر في كتاب «الإصابة»[1]، وأرجو أن أفردهم في مؤلَّف

[ت] ـــــــــــــــــ

وليس في إسناده مجهول، وأظن أن العراقي أراد بكر بن زرعة، لأن المزي لم ينقل فيه توثيقًا لأحد، فاستدرك عليه مغلطاي في «الإكمال» ٣:١٣ ـ وعنه ابن حجر في «التهذيب» ـ توثيق ابن حبان، وإخراج حديثه في «صحيحه»، والعراقي ممن يعتمد توثيق ابن حبان، كما نقلت كلامه في مقدمة «مصنف» ابن أبي شيبة ١:٨٢، و«دراسات الكاشف» ص ١٦٦.

(١) ذكر هؤلاء الستة الحافظ في القسم الثالث، من حرف الألف، من «الإصابة».

وقال مغلطاي ٢: ٤٧٠: «بلغتُ أنا بهم أكثر من مئة رجل، أفردتهم في كتاب، ولله الحمد»، فنكَّت عليه البلقيني ص٥١٤: «لستُ بالواثق بذلك!»، والبلقيني أعرف بمغلطاي، لكن يمكننا القول: إن من يقف على استدراكات مغلطاي على من قبله لا يستغرب هذا منه، وقد يكون اختلاف في صحة استدراك فلان، وعدم صحته.

هذا، ويمكن استخلاص عدد كبير من القسم الثالث من كل حرف من حروف «الإصابة»، وجمع الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي مئة وثلاثة وثلاثين مخضرمًا، =

ومن أكابر التابعين : الفقهاءُ السبعة :

[ش] ــــــــــــــ

إن شاء الله تعالى.

(ومن أكابر التابعين : الفقهاء السبعة) من أهل المدينة(١) : سعيد

[تَ] ــــــــــــــ

وذلك في المجلس الثالث عشر من «مجالسه» في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾، من ص ٣٠٠ فما بعدها، وينظر أيضًا ما علقته عليه من جزء شيخه الإمام الحافظ سبط ابن العجمي رحمه الله «تذكرة الطالب المُعْلَم بمن قيل إنه مخضرم»، وهو مطبوع أكثر من مرة، والأول من هؤلاء الستة لم يذكره ابن ناصر الدين، ولا شيخه، إنما هو في «الإصابة».

(١) [لبعضهم في الفقهاء السبعة :

ألا كلُّ من لا يقتدي بأئمة فَقِسْمته ضِيزى عن الحقّ خارجةْ

فَخُذْهُا : عبيد الله، عروة، قاسم سعيد، أبو بكر، سليمانُ، خارجةْ]

نَسَبهما القرشي في «الجواهر المضية» ٣:٤٠٨ إلى محمد بن يوسف بن الخضر ابن الأبيض الحلبي (٥٦٠ ـ ٦١٤) رحمه الله، لكن رواهما ابن رشيد في «رحلته» ٥:١١٨ بالسند إلى الحافظ المنذري، عن شيخه الحافظ ابن المفضَّل المقدسي (٥٤٤ ـ ٦١١) رحمه الله، وهو من شيوخ ابن الأبيض، كما ذكره القرشي، فالظاهر أن ابن الأبيض تمثّل بهما فنسبا إليه، والأصل لشيخه ابن المفضل، والله أعلم.

والفقهاء السبعة [إذا أجمعوا على مسألة انعقد بهم الإجماع، ولم يجزْ لغيرهم مخالفتهم. نقله الزركشي في «البحر» ـ ٤ : ٤٨٤ ـ، وفي «تاريخ» ابن خلكان ـ ١ : ٢٨٢ ـ: هؤلاء السبعة كانوا في عصر واحد، ومنهم انتشر العلم والفتيا في الدنيا، وقد جمعهم بعضهم في بيت فقال :

=

ابن المسيَّب، والقاسم بن محمد، وعروة، وخارجة بن زيد، وأبو سلمة ابن عبد الرحمن، وعبيدالله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار، وجعل ابنُ المبارك : سالمَ بنَ عبد الله بدل : أبي سلمة، وجعل . . . .

[ش] ———————

(ابن المسيَّب، والقاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق، (وعروة) بن الزبير، (وخارجة بن زيد) بن ثابت، (وأبو سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف، (وعبيدالله ابن عبد الله بن عتبة) بن مسعود، (وسليمان بن يسار) الهلالي أبو أيوب، هكذا عدَّهم أكثر علماء الحجاز.

(وجعل ابنُ المبارك : سالمَ بنَ عبد الله) بن عمر (بدل : أبي سلمة، وجعل

[ت] ———————

فَخُذْهم : عبيد الله، عروة، قاسم سعيد، سليمان، أبو بكر، خارجةْ [كذا]

وإنما قيل لهم الفقهاء السبعة، وخُصُّوا بهذه التسمية : لأن الفتوى بعد الصحابة صارت إليهم، وشُهروا بها، ومنهم انتشر العلم والفتيا في الدنيا، وقد كان في عصرهم جماعة من التابعين، مثل : سالم بن عبد الله بن عمر، وأمثاله، لكن الفتوى لم تكن إلا لهؤلاء السبعة، هكذا ذكره الحافظ السِّلَفي. انتهى.].

قلت: لا بدّ من مراجعة المسألة من أولها في «البحر المحيط»، ومما فيه: «إجماع أهل المدينة على الانفراد لا يكون حجة، وقال مالك: إذا أجمعوا لم يُعتدَّ بخلاف غيرهم ...، ونقل الأستاذ أبو منصور ـ البغدادي ـ في كتاب «الرد على الجرجاني» أنه أراد الفقهاء السبعة وحدهم، وقال: إنهم إذا أجمعوا على مسألة، انعقد عليهم الإجماع ...».

فهذا قول قيل على مقتضى مذهب مالك، وليس قولاً عامًا، كما يوهمه نقله هنا.

وكتاب أبي منصور البغدادي سماه السبكي في ترجمته ٥:١٤٠: «نقض ما عمله أبو عبد الله الجرجاني في ترجيح مذهب أبي حنيفة».

أبو الزناد : بدلهما أبا بكر بنَ عبد الرحمن .

وعن أحمد بن حنبل قال : أفضلُ التابعين : ابن المسيَّب، قيل : فعلقمةُ والأسود؟ قال : هو وهُما، وعنه : لا أعلم فيهم مثلَ أبي عثمانَ النَّهْدي، وقيسٍ، وعنه : أفضلهم قيس، وأبو عثمان وعلقمة، ومسروق .

[ش] ———————

أبو الزناد[١] **بدلهما)** أي: سالمٍ وأبي سلمة **(أبا بكر بنَ عبد الرحمن)**[٢]، وعدَّهم ابن المديني اثنيْ عشر: ابن المسيب، وأبو سلمة، والقاسم، وخارجة، وأخوه إسماعيل، وسالم، وحمزة، وزيد، وعبيدالله، وبلال بنو عبد الله بن عمر، وأبان بن عثمان، وقَبيصة بن ذُؤيب.

(وعن أحمد بن حنبل قال : أفضلُ التابعين) سعيد **(ابن المسيَّب، قيل)** له: **(فعلقمةُ والأسود؟ قال : هو وهُما، وعنه)** أيضاً: **(لا أعلم فيهم)** أي: التابعين **(مثلَ أبي عثمان النَّهْدي، وقيس)** بن أبي حازم، **(وعنه)** أيضاً: **(أفضلهم قيس، وأبو عثمان)** النهدي، **(وعلقمة، ومسروق)** هؤلاء كانوا فاضلين، ومن عِلْية التابعين.

[تَ] ———————

(١) وعبارة ابن الصلاح ص ٢٧٤: «رُوِّينا عن أبي الزناد تسميتهم في كتابه عنهم ...»، فأفاد أن لأبي الزناد كتابًا عن الفقهاء السبعة، وكانت وفاته سنة ١٣٠، أو بعدها، فهو من السابقين إلى التأليف، وهو غير معروف بذلك.

(٢) ابن عبد الرحمن **[ابن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المدني، أحد الفقهاء السبعة، قيل : اسمه محمد، وقيل : اسمه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمن، والصحيح أن اسمه وكنيته واحد. انتهى «تهذيب» ـ «تهذيب الأسماء واللغات» ٢ : ١٩٤ ـ.] .**

وقال أبو عبد الله ابن خفيف : أهل المدينة يقولـون : أفـضلُ التـابعين ابن المسيب، وأهل الكوفة : أُويس، والبصرة : الحسن.

[ش] ____________

(**وقال أبو عبد الله**) محمد (**بن خفيف**) الشيرازي[(١)]: (**أهل المدينة يقولون : أفضلُ التابعين ابن المسيب، وأهل الكوفة**) يقولون: (**أُويس**) القَرَني، (**و**) أهل (**البصرة**) يقولون: (**الحسن**) البصري، واستحسنه ابن الصلاح[(٢)].

وقال العراقي[(٣)]: الصحيح ـ بل الصواب ـ ما ذهب إليه أهل الكوفة، لِمَا رَوَى مسلم في «صحيحه»[(٤)] عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله

[ت] ____________

(١) ترجمه الذهبي في عدد من كتبه، منها: «السِّيَر» ١٦: ٣٤٢، ٣٤٦، وحلاّه أولَها بقوله: «الشيخ الإمام العارف القدوة ذو الفنون، ...، جمع بين العلم والعمل وعلوّ السند، والتمسّك بالسنن»، وختم ترجمته في كتابه الآخر «تاريخ الإسلام» ٨: ٣٦٨ بقوله: «ازدحم الخلق على جنازته، وكان أمرًا عجيبًا، وصلَّوْا عليه نحوًا من مئة مرّة، رضي الله عنه»، ونحو هذا في «السير».

(٢) صفحة ٢٧٤، وهذا شأن أهل التحقيق: الجمع بين الأقوال، لا حكاية التضارب بينهما.

(٣) في «شرح الألفية» ص ٣٦٨، وكلامه متصل، فلا أدري لم كرر الشارح رحمه الله كلمة «قال».

(٤) ٤: ١٩٦٨ (٢٢٤)، وعنده في فضل أويس رضي الله عنه حديث آخر قبل هذا، وبعده، وأطال الذهبي في «السير» ٤: ١٩ ـ ٣٣، وغيره، وأحال على ترجمته عند ابن عساكر ٩: ٤٠٨ ـ ٤٥٥، ومما فيها ٩: ٤١٣ نقلُه عن ابن عدي في «الكامل» ٢: ١٠١ ـ ١٠٤ وفيه قوله آخر الترجمة: «وقد شك قوم فيه، إلا أنه من شهرته في نفسه، وشهرة أخباره، لا يجوز أن يشك فيه»، فكأن ابن عدي يقول: الشكُّ فيه أو =

. . . .

[تَ] ـــــــــــــــــــــــ

إنكارُه: إنكار للقطعيّ.

ثم نقل ابن عساكر في تمام كلامه عن ابن عدي قوله: «مالك ينكره، يقول: لم يكن»، وليست هذه الجملة في مطبوعات «الكامل» أصالةً، بل نُقلت وأضيفت عليه من ابن عساكر، ومتابعة الذهبي له في «السير» وغيره، فكأن ابن عدي أوضح مراده بقوله: «شك قوم فيه»، وحكَم على هذا الشك بأنه: لا يجوز، لمخالفته القطعيَّ.

ومع ذلك نجد من المعاصرين من يكتب رسالة في إنكاره، ويزيد الطين بِلَّة بتهجمه على تضعيفِ أحاديثَ أخرى من «صحيح مسلم» غيرِ هذا، ثم يزيد: تضعيف أحاديث أخرى من «صحيح البخاري» !! ونسأل الله علمًا نافعًا.

وعلى كل، فقول الإمام العراقي عن الإمام أحمد: «لعله لم يبلغه الحديث، أو لم يصح عنه»: إنما حمله عليه ما نُقل عن الإمام مالك، فيكون اعتذاراً عن الإمامين، وإلا فليست هذه الاحتمالات من منطق علمائنا، فمثل مالك أو أحمد لا يقال فيه: لعله لم يبلغه الحديث، أو لم يصح عنده، ولو اقتصر الناظر على طرق أخباره التي في «صحيح» مسلم، لاستبعد هذين الاحتمالين، فكيف بأسانيدِ أخبارِه الأخرى التي في «الحلية» ٢: ٧٩ ـ ٨٧، وابن عساكر.

ومع ذلك فإن الجواب القاطع لهذه الاحتمالات، والأول منها خاصة: هو أن الإمام أحمد روى هذا الحديث في «مسنده» ١: ٣٨ في قصة استقراء سيدنا عمر للحُجاج اليمنيين بطولها، حتى لقي أويسًا، وفيه قول عمر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن خير التابعين رجل يقال له: أويس ....»، وإسناده إسناد رواية مسلم التي أشرت إليها إشارةً أول التخريج ٤: ١٩٦٨ (٢٢٤)، وهي مختصرة جداً.

وكم زُعم مثل هذا الاحتمال على بعض الأئمة في مناسبات أخرى، فتبيّن عدم صوابها!!، وانظر ثلاثة أمثلة على ذلك، ذكرتها في «أثر الحديث الشريف» ص ١٨٧.

وأخيرًا: فإن الإمام الذهبي يرى القول بأن سيد التابعين هو أويس رضي الله عنهم =

وقال ابن أبي داود : سيدتا التابعيات حفصةُ بنت سيرين، . . . .

[ش] ــــــــــــــــ

صلى الله عليه وسلم يقول: «إن خير التابعين رجل يقال له أويسٌ»، الحديثَ، قال: فهذا قاطع للنزاع، قال: وأما تفضيل أحمد لابن المسيب وغيره فلعله لم يبلغه الحديث، أو لم يصح عنده، أو أراد بالأفضلية في العلم لا الخيرية.

وقال البلقيني[1]: الأحسن أن يقال: الأفضل من حيثُ الزهد والورع أويسٌ، ومن حيثُ حفظُ الخبر والأثر سعيدٌ.

وقال أحمد: ليس أحدٌ أكثرَ فتوى في التابعين من الحسن وعطاء، كان عطاء مفتي مكة، والحسن مفتي البصرة.

(وقال) أبو بكر (ابن أبي داود : سيدتا التابعيات حفصةُ بنت سيرين[2]،

[تَ] ــــــــــــــــ

جميعًا، فقد صدَّر ترجمته في «تاريخ الإسلام» ٢:٣١٣ بقوله: سيد التابعين، وختمها بقوله الذي نقله العلامة ابن العجمي:

[«ليس في التابعين أحد أفضل منه، وأما أن يكون أحد مثله في الفضل فيمكن، كسعيد بن المسيب، وهم قليل. . .»].

قلت: أما في الفضيلة: فنعم، وأما في العلم ونفع الأمة بالعلم والدعوة والثبات على الحق أمام سلطان جائر، فلا، والله أعلم بصواب ما أقول في الأمرين، فمردّ ذلك إلى علم الله تعالى وكرمه على العباد، ونحن نحكم ونقول بالظاهر وما نُقل إلينا، والله يتولى السرائر، والاحتمال الأخير من كلام العراقي هو المتعين: التفرقة بين الأفضلية والخيرية، والله أعلم.

(١) «محاسن الاصطلاح» ص ٥١٧.

(٢) **[سِيرين : بكسر السين المهملة، وسكون التحتية، وفتح النون، قال عصام : الظاهر أنها كـ:غِسْلين، وأنه منصرف، لأنه ليس فيه إلا العلمية، وفيه أنه من الموالي، فلا بِدْعَ أن يكون فيه العجمة، مع احتمال أن سيرين أمه، فيكون فيه علتان،**

=

وعَمْرة بنت عبد الرحمن، وتليهما أم الدرداء.

[ش] ______________

وعَمْرة بنت عبد الرحمن، وتليهما أم الدرداء) الصغرى هُجَيمة، ويقال: جُهَيمة، وليستْ كَهُما(1).

[تَ] ______________

التأنيث والعلمية. انتهى.].

و[في حاشية شيخنا الشَّوْبَري على «المواهب»: سِيرين: بكسر السين، بعدها ياء ساكنة، وبفتح النون، قال العصام: الظاهر أن سيرين كـ: غِسْلين، وأنه منصرف، لأنه ليس فيه إلا العلمية، وفيه أنه من الموالي، فلا بِدْعَ أن يكون فيه العُجْمة مع احتمال أن سيرين أمه، فيكون فيه علتا التأنيث والعلمية. انتهى من الهروي القاري شارح «الشمائل»، ـ ١ : ١٢٤ ـ.

[وقوله: مع احتمال أن سيرين أمه: يردُّه قول الشارح: ولدٌ لسيرين.. إلخ، فهو كالصريح في أنه اسم للأب لا للأم، وهو كذلك، فقد رأيت الكِرماني في باب اتباع الجنائز من الإيمان ـ١ : ١٨٤ـ، قال ما نصه: سيرين يُكنى بأبي عَمْرة، وقيل: إنه معرَّب شيرين، بالشين المعجمة، أي: الحلو، وكان عبداً لأنس بن مالك، وكاتَبَه على عشرين ألفاً، فأدّى نجوم الكتابة وعَتَق، وأم محمد: اسمها صفية، مولاة الصديق رضي الله عنه.].

عصام: هو عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفرايني المتوفى سنة ٩٥١ رحمه الله، له شرح على «الشمائل المحمدية» للإمام الترمذي، وكلامه هذا لعله في شرحه على الحديث ٧١ من «الشمائل» ونقله عنه الإمام عليّ القاري في شرحه «جمع الوسائل» ١٢٤:١، ووافقه، والمنع من صرفه للعلمية والعجمة واضح، أما احتمال أن يكون «سيرين» اسم أمه: فلا وجه له أبدًا، وانظر ما يأتي قريبًا جدًا.

(1) تنظر ترجمة هؤلاء الثلاثة ـ حسب ترتيبهنّ فوق ـ: في «السِّير» ٤:٥٠٧، ٢٧٧، وذكر قول إياس ابن معاوية في حفصة. وقوله عن أم الدرداء: ليست كهما، =

وقد عُدَّ قوم طبقةً في التابعين ولم يَلقَوا الصحابة، . . . .

[ش] ______________

وقال إياس بن معاوية: ما أدركتُ أحداً أفضِّله على حفصة، يعني بنت سيرين، فقيل له: الحسن، وابن سيرين؟ فقال: أما أنا فما أفضّل عليها أحداً[١].

(**وقد عُدَّ قوم طبقةً في التابعين ولم يَلقَوا الصحابة**) فهم من أتباع التابعين، كإبراهيمَ بن سويد النخعي، لم يدرك أحداً من الصحابة، وليس بإبراهيمَ بن يزيدَ النخعيِّ الفقيه، وبُكَيرِ ابن أبي السَّمِيط ـ بفتح السين وكسر الميم ـ لم يصح له عن أنس روايةٌ، إنما أُسقِط قتادة من الوسط.

ووقع لقوم عكس ذلك، فعُدُّوا طبقة من التابعين في أتباع التابعين، لكون الغالب عليهم روايتهم عنهم: كأبي الزناد عبد الله بن ذكوان، لقي ابنَ عمر، وأنساً[٢].

[تَ] ______________

أي: ليست مثلَهما، وهو من كلام أبي بكر بن أبي داود، كما هو واضح من نقل ابن الصلاح ص ٢٧٥.

(١) وهذا يعني أنها سيدة التابعين والتابعيات، عند إياس بن معاوية. وقول إياس هذا، حكاه ابن الصلاح بواسطة ابن أبي داود، ونقله عنه المزي ٣٥:١٥٢ بسنده.

(٢) ما تقدم من «المعرفة» للحاكم ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

ويمقتضى كلام الحاكم ضبطت فعل «عُدَّ» أول هذه الفِقرة بضم العين، وكذلك ينبغي أن يضبط قوله «فَعُدُّوا»، وعليه: فيشكل قول الشارح قبله: «ووقع لقوم عكس ذلك»، إذ لم يحصل هذا من أحد من أهل العلم، حسب مراد الحاكم، إنما مراده ومقتضى كلامه: أن فلانًا وفلانًا من أتباع التابعين، عُدُّوا واعتُبِروا من التابعين، وأن فلانًا وفلانًا من التابعين، وعُدُّوا واعتُبِروا من أتباع التابعين.

وطبقةً وهم صحابة، فليتفطَّنْ لذلك.

[ش] ____________

(و) عُدَّ قوم في التابعين (**طبقةً، وهم صحابة**) إما غلطاً، كالنعمان وسُويد ابنيْ مُقَرِّن، عدَّهما الحاكم في الإخوة من التابعين، وهما صحابيان معروفان[١].

أو لكون ذلك الصحابيِّ من صغار الصحابة، يقارب التابعين، في كون روايتِه أو غالبِها عن الصحابة، كما عَدَّ مسلم في التابعين يوسف بن عبد الله بن سَلاَم، ومحمود بن لبيد[٢].

ووقع لقوم عكسُ ذلك، فعَدّوا بعض التابعين في الصحابة، وكثيراً ما يقع ذلك لمن يُرسِل، كما عَدَّ محمدُ بن الربيع الجِيزي، عبدَ الرحمن بنَ غَنْم الأشعري، ممن دخل مصر من الصحابة، وليس منهم على الأصح[٣] (**فليتفطن لذلك**) وأمثاله.

[تَ] ____________

(١) المصدر السابق ص ٤٥٣، كما حصل له ص ٤٥١ أنْ عدَّ عبد الله بن الزبير تابعيًا مع أخويه مصعب وعروة !!.

(٢) «الطبقات» للإمام مسلم، ذَكَر يوسف برقم (٦١٩) تحت ذكر التابعين وقال: «أول ما نبدأ بذكره منهم مَن قيل: إنه ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وبعضهم سماه النبي صلى الله عليه وسلم بالاسم الذي هو اسمه». ومحمود بن لبيد ذكره برقم (٦٥٨) تحت: «ومن تابعي أهل المدينة ممن يُشبه من سَمّينا قبلهم في العلو والدرجة»، فعلى هذا لا دَرَك على مسلم، والله أعلم.

(٣) محمد بن الربيع بن سليمان الجيزي (٢٣٩ ـ ٣٢٤) وأبوه صاحب الإمام الشافعي رحمهم الله تعالى، وله ترجمة مختصرة في «تاريخ الإسلام» ٧:٥٠٠، وله مجلد فيمن دخل مصر من الصحابة، ذكر فيه مئة ونيفًا وأربعين رجلاً، كما قال الشارح في «حسن المحاضرة» ١:١٦٦، وزاد عليه كثيرًا، فجاوزت عدتهم الثلاث مئة، وسَرَدهم، ثم في ص ٢١٧ ذكر عبد الرحمن بن غنم، وأن الجيزي قال: له =

. . . .

[ش] ————————

فوائد:

قال البلقيني[1]: أول التابعين موتاً أبو زيد مَعْضِد بن يزيد، قتل بخراسان،

[تَ] ————————

صحبة دخل مصر زمن مروان بن الحكم.

وممن ذَكَر صحبة ابنِ غَنْم ودخولَه مصر: ابن منده في «معرفة الصحابة»، نقل كلامه ابن الأثير في «أسد الغابة» ٣:٤٨٧، وترجم لعبد الرحمن بن غَنْم الحافظُ في «الإصابة» في القسم الأول، وأرّخ وفاته سنة ٧٨، وذكر عدة أخبار تؤكد صحبته.

ثم ترجم في القسم الثالث لرجل آخر يتفق معه في الاسم واسم الأب والنسبة: عبد الرحمن بن غَنْم الأشعري، وأرخ وفاته أيضًا سنة ٧٨!!، وقال عنه: «تابعي شهير، له إدراك، وهاجر في زمن عمر»، ثم ذكر اختلافهم في أن له إدراكًا لزمن البعثة أوْ لا، فكأن الشارح يريد هذا، مع أن الحافظ نقل في ترجمة الأول عن محمد ابن الربيع الجيزي، لا في ترجمة الثاني.

(١) «محاسن الاصطلاح» ٥١٩، ومصدره ـ كالعادة ـ مغلطاي في كتابه ٢:٤٧٠، نقلاً عن بعض العلماء، ولم يسمِّه، وجاء في النسخ، وعند البلقيني: أبو زيد معمر بن زيد، فكأنه تحريف قديم.

أما «أبو زيد»: فقول في كنية الرجل، ويقال: أبو زياد، والمشهور في كنيته: أبو يزيد، وأما الصواب في اسمه فـ: مَعْضِد بن يزيد، لا: معمر، ولا: بن زيد.

والرجل مترجم في كتب المحدثين كـ: «الجرح والتعديل» ٨(١٩٧٧)، و«ثقات» ابن حبان ٥:٤٥٤، وحدّد بلد استشهاده: تُسْتَر، وفي كتب العبّاد كـ «الحلية» ٤:١٥٩، وترجمه ابن الأثير في «أسد الغابة» ٥:٢٢٩ تبعًا لأبي موسى المديني، وذكره الحافظ في القسم الثالث من «الإصابة». وينظر «تاريخ» الطبري ٢: ٦٣٨ حوادث سنة ٣٢: فتح بَلَنْجَر.

. . . .

[ش] ____________________

وقيل: بأَذْرَبَيْجان سنة ثلاثين، وآخرهم موتاً خلف بن خليفة سنة ثمانين ومئة.

تنبيه:

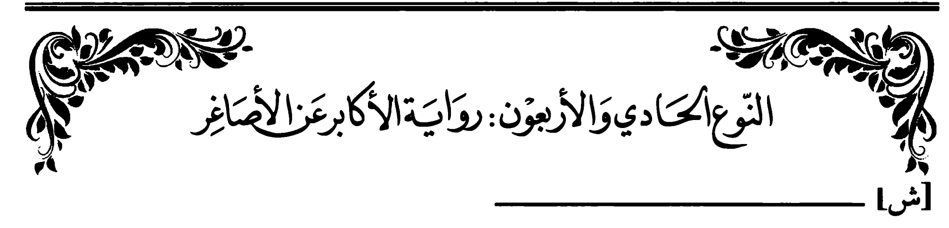
أفرد الحاكم في علوم الحديث نوعاً لأتباع التابعين، وسيأتي في الأنواع المَزيدة[١].

* * * * *

[ت] ____________________

(١) عند الحاكم النوع الخامس عشر ص ٢١٠، وهو النوع الخامس والسبعون عند الشارح.

وعلى حاشية ك: بلغ. وعلى الحاشية الأخرى: «الحمد لله. ثم بلغ كذلك، كتبه مؤلفه لطف الله به. آمين».



[ش]

(النوع الحادي والأربعون: رواية الأكابر عن الأصاغر)

والأصل فيه: رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن تميمٍ الداري حديثَ الجَسّاسة، وهي عند مسلم(١).

وروايتُه عن مالك بن مزرِّد ـ وقيل: ابن مُرارة، وقيل: ابن مرَّةَ ـ الرُّهاوي، فيما أخرجه ابن منده في «الصحابة» بسنده عن زرعة بن سيف بن ذي يَزَن: أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه كتاباً: «وأن مالك بن مزرِّد الرُّهاوي قد حدثني أنك أسلمتَ وقاتلتَ المشركين، فأَبشِرْ بخير»، الحديثَ(٢).

[ت]

(١) أواخر كتاب الفتن ٤: ٢٢٦١ (١١٩).

(٢) حكى ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» ٤: ٢٣٢ ـ ٢٣٣ الوجهين في ضبط الراء من «الرهاوي» بالفتح والضم.

ثم، إن ترجمة مالك في القسم غير المطبوع، وأشار ابن الأثير في «أسد الغابة» ٥: ٤٨ إلى ذكر ابن منده له، لكنه ما أشار إلى هذا الخبر، وهو ـ باختصار ـ عند ابن سعد ٨: ٨٩، وبطوله ـ وغيره من الأخبار ـ في «الإصابة»: القسم الأول.

ويضاف إلى هذين الخبرين خبر ثالث ذكره ابن ناصر الدين في «مجالسه» ص ١٥٢، هو روايته صلى الله عليه وسلم عن مُجَزِّز المُدْلِجي، وقوله ـ لما رأى أقدام زيد بن حارثة وابنه أسامة رضي الله عنهما ـ: إن هذه الأقدام بعضها من بعض، فدخل على عائشة تبرُق أسارير وجهه الشريف صلى الله عليه وسلم، وحكى لها قول مجزِّز، والحديث في البخاري (٣٥٥٥)، ومسلم ٢: ١٠٨١ ـ ١٠٨٢ (٣٨ ـ ٤١).

وزاد السخاوي في «فتح المغيث» ٤: ١٢٥ ثلاثة أحاديث أخرى: قوله صلى الله

=

. . . .

[ت] ——————

عليه وسلم: «حدثني عمر: أنه ما سابق أبا بكر إلى خير قطُّ إلا سَبَقه»، قال: «وأَمْر الأذان، وما ذكره صلى الله عليه وسلم عن سعد بن عبادة»، كأنه يريد قوله صلى الله عليه وسلم: «أتعجبون من غَيْرة سعد»، رواه البخاري (٦٨٤٦)، وغيره، وهو في «المسند» مطولاً ١:٢٣٨ ولفظه: «يا معشر الأنصار، ألاَ تسمعون إلى ما يقول سيدكم»، والله أعلم. وانظر ما سيأتي قريبًا ص ٢٧٦.

وأقول: إن تتبُّع سيرة الصحابة رضي الله عنهم تتبّعًا واسعًا يكشف عن مواقف متعددة، فيها سماعه صلى الله عليه وسلم منهم أخبارَ بعضهم عن بعضهم الآخر، أو سماعَه منهم أخبار بعض المشركين، وذلك كحديث ابن مسعود عند أبي داود (٤٨٢٧)، والترمذي (٣٨٩٦) وقال: غريب: «لا يبلِّغني أحد من أصحابي عن أحد شيئًا، فإني أحبّ أن أخرج إليكم وأنا سليم الصدر»، وتنظر رواية الترمذي ففيها قصة.

ومثال الحال الثانية: حديث زيد بن أرقم في سبب نزول سورة المنافقين، وذلك لما سمع زيدٌ عبدَالله بن أُبيّ ابن سلول يقول: ﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]، فبلّغ ذلك النبيَّ صلى الله عليه وسلم، فأرسل إلى ابن أُبيّ، وذكر له ما قاله، فأنكر وحلف على إنكاره، ثم أنزل الله تعالى تصديق زيد، والحديث في البخاري (٤٩٠٠) ومواطن أخرى، وغير البخاري، وينظر «تفسير» ابن كثير وغيره.

ومثل هذه المواقف العامة والخاصة متعددة متكررة، وفيها ـ من حيث الجملة ـ محل الشاهد. وقال إمام الحرمين رحمه الله في «البرهان» (٥٦٨) جملة عامة عابرة تشير إلى هذا المعنى، قال وهو يتحدّث عن عدالة الصحابة رضي الله عنهم، ومن وجوه ذلك: اعتماده صلى الله عليه وسلم على إخبارهم إياه أموراً غابت عنه: «وكانوا رضي الله عنهم معدَّلين بتعديله عليه السلام، مزكَّيْن أبرارًا، وكان يعتمدهم في نقل آثاره وأخباره، ويسألهم عن أخبار غابت عنه، وكانوا عنه ناقلين ومخبِرين، واشتهر ذلك من سيرته صلى الله عليه وسلم فيهم».

ثم إنه طبع حديثاً «نور النبراس على سيرة ابن سيد الناس» للإمام سبط ابن العجمي، وقد أشار رحمه الله فيه ١: ٤٤٤ إلى حديث الجساسة، والمُدْلجي، ثم قال: «وفي =

من فائدته : أن لا يُتوهَّم أن المرويَّ عنه أفضلُ وأكبر، لكونه الأغلبَ.

[ش] ______________

(من فائدته :) أي: فائدةِ معرفةِ هذا النوع (أن لا يُتوهَّم أن المرويَّ عنه أفضلُ وأكبر) من الراوي (لكونه الأغلبَ) في ذلك، تنزيلاً لأهل العلم منازِلَهم، للأمر بذلك في حديث عائشة، أخرجه أبو داود وغيره(١).

ومنها: أن لا يُظن أن في السند انقلاباً(٢).

[ت] ______________

حفظي: في «مسند أحمد»: رَوَى عن امرأة»، وعلّق عليه ولده الإمام أبو ذر الحلبي رحمه الله بقوله: «هي أمه»، فهذه إفادة معتبرة من عالم، ولم أقف على شيء في «المسند» يصلح لهذه المناسبة إلا حديث العرباض بن سارية مرفوعاً ٤: ١٢٧، ١٢٨: «إني عند لَخَاتم النبيين..، دعوة أبي إبراهيم، وبشارة عيسى، ورؤيا أمي التي رأت: أنه خرج منها نور أضاءت له قصور الشام»، فلعل ـ ولا أجزم ـ أن السيدة آمنة حدثت بذلك سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في طفولته، ورواه عنها؟.

(١) رواه أبو داود (٤٨٠٩). وانظر استيفاء تخريجه فيما مضى: الفرع الثالث من النوع الحادي عشر: الحديث المعضل.

(٢) بل: من أجلّ فوائد هذا النوع وما يشبهه: كرواية الآباء عن الأبناء، والسابق واللاحق: التربيةُ الخُلُقية لطلبة العلم الناشئين، على الحرص على الفائدة من أيّ مصدر كان، ما دام موثوقًا، وعلى التواضع في تحصيل العلم من شيوخك، وأقرانك، أو تلامذتك، ما دمت تقرأ أن الإمام البخاري ـ وهو الذي تخضع له الرقاب ـ يَسمع الفائدة من تلميذه أبي العباس السراج، فيكتبها عنه، ويسجلها في كتابٍ له تتناقله الأجيال إلى يومنا هذا، وإلى يوم الدين. فهذا فَخَار للإمام البخاري، ودرسٌ منه للأمة بعده، وسيأتي خبره هذا أول النوع السادس والأربعين ص٣١٦.

ومن روائع أخبار هذا الباب ما قدمته في نوع الحديث الغريب ص٥٩، ونقلته عن «تاريخ بغداد» ١٠: ٨٠ أن أبا داود ذكر لشيخه الإمام أحمد طريقاً من طرق حديث أبي العُشَراء الدارمي، وقد سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن العتيرة، =

ثم هو أقسام، أحدها: أن يكون الراوي أكبرَ سِناً وأقدمَ طبقةً كالزهري عن مالك، وكالأزهري عن الخطيب.

والثاني: أكبرَ قدراً، كحافظٍ عالمٍ عن شيخ، كمالك عن عبد الله بن دينار.

[ش] ————

(**ثم هو أقسام، أحدها: أن يكون الراوي أكبرَ سِناً وأقدمَ طبقة**) من المرويّ عنه (**كالزهري**) ويحيى بن سعيد الأنصاري في روايتهما (**عن مالك**) بن أنس، (**وكالأزهري**) أبي القاسم عبيدالله بن أحمد في روايته (**عن**) تلميذه (**الخطيب**) البغدادي، وهو إذْ ذاك شاب[1].

(**والثاني**): أن يكون الراوي (**أكبرَ قدراً**) لا سِناً (**كحافظٍ عالمٍ**) روى (**عن شيخ**) مسنّ لا علم عنده (**كمالك**) في روايته (**عن عبد الله بن دينار**[2])، وأحمدَ

[ت] ————

«فاستحسنه أحمد وقال: هذا حديث غريب، وقال لأبي داود: أقعد، فدخل فأخرج محبرة وقلماً وورقة وقال: أَمِلَّه عليَّ، فكتبه عني، ثم شهِدتُه يوماً آخر وجاءه أبو جعفر ابن أبي سَمينة، فقال له أحمد: يا أبا جعفر عند أبي داود حديث غريب اكتبه عنه، فسألني فأمليته عليه»، ورضي الله عن تلك الأخلاق الكريمة الطاهرة.

وتقدم قبل أسطر أن هذا الهَدْي العلمي إنما هو سنة نبوية علمية عملية، لها أكثر من دليل وشاهد عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(١) قال الخطيب في «الجامع» (٧٣٠): «حدَّثتُ أنا ولي عشرون سنة، حين قدمت من البصرة، كتب عني شيخنا أبو القاسم الأزهري أشياء أدخلها في تصانيفه، وسألني فقرأتها عليه، وذلك في سنة اثنتي عشرة وأربع مئة»، وكان عمر الشيخ أبي القاسم حينئذٍ سبعة وخمسين عامًا، فإنه ولد سنة ٣٥٥، وتوفي ٤٣٥، عن ثمانين سنة، رحمهما الله تعالى.

(٢) عبارة ابن الصلاح في وصف المرويّ عنه أولى، قال: أن يكون المروي =

الثالث : أكبرَ من الوجهين، كعبد الغني عن الصوري، وكالبِرْقاني عن الخطيب.

[ش] ________________

ابن حنبل، وإسحاقَ بن راهويه في روايتهما عن عبيدالله بن موسى العَبْسي(١).

(الثالث): أن يكون الراوي **(أكبرَ)** من المرويّ عنه **(من الوجهين)** معاً: **(كعبد الغني)** بن سعيد الحافظ في روايته **(عن)** محمد بن علي **(الصوري)** تلميذِه، **(وكالبِرْقاني)** في روايته **(عن الخطيب)**، وكالخطيب في روايته عن ابن ماكولا.

[ت] ________________

عنه شيخًا راويًا فحسبُ، لم يقل: لا علم عنده، وعبد الله بن دينار المذكور ـ وهو القرشي العدوي ولاء ـ يروي عن مولاه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وهو ونافع قِرْنان، وبعض الأئمة كان لا يفضّل بينهما في الإتقان، وهو من رجال الستة، وقد ذكر المزي في ترجمته أكثر من ثلاثين راويًا عنه، فمثله ـ والله أعلم ـ لا يقال فيه: لا علم عنده.

(١) أما عبيد الله هذا: فلا يقال فيه هذا الوصف أبدًا، والمؤاخذة في هذا المثال على الشارح، وعلى ابن الصلاح، وسلمت عبارة العراقي، فإنه قال في «شرح الألفية» ص ٣٧٣: «ومنها: أن يكون الراوي أكبر قدرًا من المروي عنه لعلمه وحفظه، كرواية أحمد وإسحاق عن عبيد الله»، وهذا صحيح، ومع ذلك: فعبيد الله تقدم في مسائل الحديث الحسن عند ذكر من صنّف في المسانيد: أنه من أول من صنّف مسندًا، فهو إمام مصنّف، وقد حلاّه الذهبي في «السير» ٩: ٥٥٣ أول ترجمته بـ: الإمام الحافظ العابد، وذكر من الأئمة الرواة عنه: أحمد، وابن معين، والبخاري، وابن راهويه، والدارمي، وأبا حاتم، فأحمد وإسحاق وإن رَوَيا عنه لكنهما أجلّ قدرًا منه.

ومنه : روايةُ الصحابة عن التابعين، كالعبادلة وغيرهم عن كعبٍ الأحبار.

ومنه : رواية التابعيّ عن تابعيِّهِ، كـالزهري والأنـصاري، عـن مالـك، وكعمرو بن شعيب ليس تابعياً، وروى عنه منهم أكثرُ من عشرين، وقيـل : أكثرُ من سبعين.

[ش] ——————

(ومنه) أي: من القسم الثالث من رواية الأكابر عن الأصاغر: (**روايةُ الصحابة عن التابعين، كالعبادلة**[1] **وغيرهم**) من الصحابة، كأبي هريرة، ومعاوية، وأنس في روايتهم (**عن كعبٍ الأحبار**).

(ومنه) أيضاً: (**رواية التابعيّ عن تابعيّه، كالزهري والأنصاري، عن مالك**).

(**وكعمرو بن شعيب**) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص (**ليس تابعياً، وروى عنه منهم**) أي: التابعين (**أكثرُ من عشرين**) نَفْساً، فيما جمعهم الحافظ عبد الغني بن سعيد في «جزء» له، بلغ بهم تسعة وثلاثين (**وقيل : أكثرُ من سبعين**) قاله الحافظ أبو الفضل الطَّبَسي[2].

وعدَّهم الحافظ أبو الفضل العراقي نيفاً وخمسين[3]: إبراهيم بن ميسرة،

[تَ] ——————

(١) وهكذا قال ابن الصلاح ص ٢٧٩ : العبادلة، لم يقل: الأربعة، والذين ذكرهم المزي في ترجمة كعب: ابن الزبير، وابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم.

ويمكن أن يضاف هنا ما سيذكره الشارح تحت النوع الثامن والسبعين ص ٦٠١.

(٢) ترجمه الذهبي في «السير» ١٨ :٥٨٨ قال: الشيخ الإمام العارف المحدث الكبير أبو الفضل محمد بن أحمد بن أبي جعفر الطَّبَسي شيخ الصوفية، وأرخ وفاته سنة ٤٨٢، قال: وكان من أبناء التسعين، ولفظ السمعاني في «الأنساب»: في حدود سنة ثمانين وأربع مئة، ونقلها العراقي في «التقييد والإيضاح» ٢ :٩٩٩.

(٣) في «النكت» أيضًا ٢ :١٠٠٢، ذكر أولاً الرواة التسعة والثلاثين الذي ذكرهم عبد الغني بن سعيد، ثم زاد عليهم اثني عشر رجلاً، فبلغ العدد: واحدًا وخمسين،

=

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــ

وأيوب السَّختياني، وبكير ابن الأشج، وثابت بن عجلان، وثابت البُناني، وجرير بن حازم، وحسّان[1] بن عطية، وحبيب بن أبي موسى، وحَريز بن عثمان الرّحَبي، والحكم بن عتيبة، وحُميد الطويل، وداود بن قيس، وداود بن أبي هند، والزبير بن عدي، وسعيد بن أبي هلال، وسلمة بن دينار، وأبو إسحاق سليمان الشيباني، وسليمان الأعمش.

وعاصم الأحول، وعبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي، وعبد الله بن عون، وعبد الله بن أبي مُليكة[2]، وعبد الرحمن بن حرملة، وعبد العزيز بن رُفيع، وعبد الملك ابن جريج، وعبيدالله بن عمر العمري، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء بن السائب، وعطاء الخراساني، والعلاء بن الحارث الشامي، وعلي بن الحكم البناني، وعمرو بن دينار، وأبو إسحاق عمرو السَّبيعي، وقتادة.

ومحمد بن إسحاق بن يسار، ومحمد بن جُحَادة، ومحمد بن عجلان، وأبو الزبير محمد بن مسلم، ومحمد بن مسلم الزهري، ومطر الوراق، ومكحول، وموسى بن أبي عائشة، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت[3]، وهشام بن

[ت] ــــــــــــــــــ

وأفاد في «شرح الألفية» ص ٣٧٤ أنه جمعهم في جزء مفرد.

(١) تحرف في النسخ إلى: حبان، وهو على الصواب عند العراقي، والظاهر أنه تحرَّف على الشارح رحمه الله، بدليل ترتيبه له هنا، وحقُّه أن يذكره بعد حريز.

(٢) تقدم ٤: ٦١ في النوع ٢٣ أن مالكاً إذا قال: حدثني الثقة عن عمرو بن شعيب، فإنه يريد: ابن وهب، أو ابن شهاب، وسيرد ذكر ابن شهاب بعد أسطر، فينبغي أن يذكر هنا ابن وهب.

(٣) استطرد الشيخ ابن العجمي رحمه الله فكتب:

=

. . . .

[ش] ________________

عروة، وهشام بن الغاز، ووهب بن منبه، [ويحيى بن سعيد][١]، ويحيى بن أبي كثير، ويزيد ابن أبي حبيب، ويزيد ابن الهادِ، ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح.

وما جزم به المصنف ـ كابن الصلاح ـ من كونه ليس تابعياً، تَبِعا فيه عبد الغني وأبا بكر النقاش، وردَّه الحافظ أبو الفضل العراقي، وقبْله المزي، وقال: قد سمع من غير واحد من الصحابة، منهم: زينب بنت أبي سلمة، والرُّبيِّع بنت مُعَوِّذ ابن عَفْراء، وهما صحابيتان[٢].

* * * * *

[تَ] ________________

[روى ـ أي : أبو حنيفة ـ عن مالك حديثين أسندهما الجلال السيوطي في جزء سماه «الفانيد» ـ (١٢، ١٣) ـ، أحدهما : أبو حنيفة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال : أتى كعبُ بن مالك النبيَّ صلى الله عليه وسلم فسأله عن راعية له تَرعى في غنمه، فتخوَّفتْ على الشاة الموتَ، فذبحتْها بحجر، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها.

[وثانيهما : إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، عن أبي حنيفة، عن مالك بن أنس، عن عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «الأيِّمُ أحقُّ بنفسها مِن وليِّها، والبِكْر تُستأمر، وصمتُها إقرارُها». انتهى. وقد ذكر الحديثين في «شرح ألفيته» ـ «البحر الذي زخر» ١ : ٤٠٤ ـ ٤٠٨ ـ].

(١) زيادة من العراقي ٢: ١٠٠٩.

(٢) «التقييد» ٢:١٠٠٢، و«تهذيب الكمال» ٢٢:٧٣، وعبارتهما ـ وعبارة الدارقطني قبلهما ـ صريحه في أن عَمراً لم يسمع من غير زينب، والرُّبيِّع، بخلاف عبارة الشارح، فإنه قال: منهم زينب، والربيِّع.

النّوع الثّاني والأربعون: المدبّج، ورواية القرين

[ش] ــــــــــــــ

(النوع الثاني والأربعون: المدبَّج، ورواية القرين عن القرين)(١)

[ت] ــــــــــــــ

(١) هذان نوعان متقاربان: رواية القرين عن قرينه، فهذه (رواية الأقران)، يضاف إليها: رواية القرين الثاني عن قرينه الأول، وهو التدبُّج، فرواية الأقران، هي الشطر الأول من (المدبَّج)، ويكتمل التدبيج بالشطر الثاني.

والأقران: هم المتقاربون في السنِّ وطبقة الشيوخ، وربما اكتفى الإمام الحاكم بمن كانت طبقة شيوخهما متقاربة، وإن تفاوتا في السن، كما حصل للزهري وصالح ابن كيسان، فصالح أكبر سنًا من الزهري، لكنه طلب العلم وهو ابن سبعين سنة، وتتلمذ للزهري وأخذ عنه وهو ابن تسعين!، حكاه المزي في «التهذيب» ١٣: ٨٣.

وينظر المراد من الطبقة تحت الجانب الرابع من جوانب دراسة «تقريب التهذيب»، بدءاً من ص ٧٥، وبيّنت هناك أن تقارب طبقة الشيوخ أهم من تقارب السنّ.

وثمة نوعان متقاربان فيما بينهما، ومتقاربان من هذين النوعين، هما: رواية الأكابر عن الأصاغر، ورواية الآباء عن الأبناء، فالأصل في الرواية: رواية المتأخر زمنًا ورتبة، عن المتقدم عليه زمنًا ورتبة، وقد تكون من متقاربين زمنًا ورتبة (أقران)، وقد تكون العكس: رواية المتقدم زمنًا ورتبة (وهو الشيخ)، عن المتأخر زمنًا ورتبة (وهو التلميذ)، فهذا يسمونه: رواية الأكابر عن الأصاغر.

وهناك دائرة أضيق، فقد يكون هذا الراوي المتقدم زمنًا ورتبة: أبًا، وذاك المرويُّ عنه المتأخرُ زمناً ورتبة: ابناً، فهذا يسمونه: رواية الآباء عن الأبناء.

=

القرينان : هما المتقاربان في السنّ والإسناد، وربما اكتفَى الحاكم بالإسناد، فإنْ رَوَى كلٌّ واحد منهما عن صاحبه : كعائشة وأبي هريرة، ومالك والأوزاعي : فهو المدبَّج.

[ش] ————————

ومن فوائد معرفة هذا النوع: أن لا يُظَن الزيادةُ في الإسناد، أو إبدالُ «عن» بـ:الواو.

(القرينان : هما المتقاربان في السن والإسناد، وربما اكتفى الحاكم بالإسناد) أي: بالتقارب فيه، وإن لم يتقاربا في السن[1].

(فإن روى كلٌّ واحد منهما عن صاحبه : كعائشة وأبي هريرة) في الصحابة، والزهري وأبي الزبير في الأتباع، **(ومالك والأوزاعي[2])** في أتباعهم: **(فهو المدبَّج)** بضم الميم، وفتح الدال المهملة، وتشديد الباء الموحدة، وآخره جيم.

قال العراقي[3]: وأولُ من سماه بذلك: الدارقطنيُّ، فيما أعلم.

قال: إلا أنه لم يقيِّده بكونهما قرينين، بل كل اثنين رَوَى كل منهما عن

[تَ] ————————

وتقدم النوع الذي قبله: نوع رواية الأكابر عن الأصاغر، وسيأتي رواية الآباء عن الأبناء.

(١) «معرفة علوم الحديث» ص ٥٧٧. وتنظر فيه الأمثلة الآتية عند الشارح.

(٢) قال ابن حبان في «صحيحه» عقب حديث (٥٤٧): «إن الله تعالى يحب الرِّفْق»: «ما روى مالك عن الأوزاعي إلا هذا الحديث، وروى الأوزاعي عن مالك أربعة أحاديث».

(٣) «النكت» ٢:١٠١٥، وكذا ما بعده.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــ

الآخر، يسمى بذلك وإن كان أحدهما أكبر، وذكر منه روايةَ النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي بكر، وعمر، وسعد بن عبادة[١]، وروايتَهم عنه، وروايةَ عمر عن كعب، وكعبٍ عنه، وبذلك يندفع اعتراض ابن الصلاح على الحاكم في ذكره في هذا رواية أحمد عن عبد الرزاق، وعبد الرزاق عنه، لأنه ماشٍ على ما قاله شيخه ونقله عنه[٢].

ثم وَجْه التسمية، قال العراقي[٣]: لم أر من تعرض لها، قال: إلا أن الظاهر أنه سُمّي به لحسنه، لأنه لغةً: المزيَّن، والرواية كذلك، إنما تقع لنكتةٍ يُعدل فيها عن العلو إلى المساواة أو النزول، فيحصل للإسناد بذلك تزيين.

قال: ويَحتمِل أن يكون سمِّي بذلك لنزول الإسناد، فيكون ذماً، من قولهم رجل مدبَّج: قبيح الوجه والهامة، حكاه صاحب «المحكم»[٤].

وقد قال ابن المديني والمستملي: النزول شؤم، وقال ابن معين: الإسناد النازل قُرْحة في الوجه[٥].

[ت] ـــــــــــــــــ

(١) وتضاف هذه الأمثلة أيضًا إلى ما تقدم قريباً في رواية الأكابر عن الأصاغر ص٢٦٧.

(٢) الضمير في قوله «لأنه ماشٍ» يعود على الحاكم، وشيخه هو الدارقطني رحمهم الله تعالى.

(٣) «النكت» للعراقي ٢:١٠١٩ ـ ١٠٢٠، وكذلك المقولات الأربعة التالية.

(٤) «المحكم» لابن سِيده ٧:٣٤٨.

(٥) «الجامع» للخطيب (١٢٢، ١٢٣، ١٢١).

. . . .

[ش] ________________

قال: وفيه بُعد، والظاهر الأول.

قال: ويَحتمِل أن يقال: إن القرينين الواقعين في المدبَّج في طبقة واحدة بمنزلة واحدة، فشُبِّها بالخدَّين، إذْ يقال لهما: الديباجتان، كما قاله الجوهري[(١)] وغيره.

قال: وهذا المعنى متَّجه على ما قاله ابن الصلاح والحاكم: إن المدبج مختصّ بالقرينين.

وجزم بهذا المأخذ في «شرح النخبة»[(٢)]، فإنه قال: لو روى الشيخ عن تلميذه فهل يسمَّى مدبَّجاً؟ فيه بحث، والظاهر: لا، لأنه من رواية الأكابر عن الأصاغر، والتدبيجُ مأخوذٌ من دِيباجتَي الوجه، فيقتضي أن يكون مستوياً من الجانبين.

أما رواية القرين عن قرينه من غير أن يُعلم رواية الآخر عنه فلا يسمى مدبَّجاً، كرواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية، ولا يعلم لزهير رواية عنه.

وأما تمثيلُ ابن الصلاح برواية التيمي عن مِسعَر، وقولُه: ولا يعلم لمسعر

[ت] ________________

(١) «الصحاح» ١:٣١٢.

(٢) «شرح النخبة» ص ١١٦. هذا، وقد كرَّر الشيخ ابن العجمي، فعلَّق هنا على كلمة «تلميذ» ما علَّقه قبلُ عليها في مبحث المناولة ٤: ٣١٠، ولما كان تكرارها تامًا تامًا، حذفتها واكتفيت بالتنبيه.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــ

رواية عنه[(١)]: فاعتُرِض بأنه أيضاً رَوَى عنه، فيما ذكره الدارقطني في «المدبج»[(٢)].

و[أما] تمثيلُ الحاكم[(٣)] برواية يزيد ابن الهادِ، عن إبراهيم بن سعد، وسليمان بن طَرْخان عن رَقَبة بن مَصْقَلة، وقولُه: لا أعلم لابن سعد ورَقَبة روايةً عن يزيد وسليمان: فاعتُرِض أيضاً بوجودها، فرواية ابن سعد عن يزيد في «صحيح» مسلم، والنسائي[(٤)]، وروايةُ رقبةَ عن سليمان في «المدبَّج» للدارقطني.

لطيفة:

قد يجتمع جماعة من الأقران في حديث، كما روى أحمد بن حنبل، عن أبي خيثمة زهير بن حرب، عن يحيى بن معين، عن علي ابن المديني، عن عبيدالله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة[(٥)]، عن أبي بكر ابن حفص، عن أبي

[ت] ـــــــــــــــــــــ

(١) «المقدمة» ص ٢٧٩.

(٢) المعترض: هو العراقي في «النكت» ٢:١٠٢٣، ووصف كتاب الدارقطني بأنه: مجلد حافل، وقال: عندي به نسخة صحيحة.

(٣) في «المعرفة» ص ٥٨٧ ـ ٥٨٨.

(٤) المعترض هو الحافظ العراقي أيضًا ٢:١٠٢٦، والحديث في «صحيح» مسلم ١:٥٤٨ (٢٤٢)، والنسائي (٨٢٤٤).

(٥) هو الصواب، كما في المصادر الآتية، وتحرف في النسخ إلى: سعيد.

. . . .

[ش] ——————

سلمة، عن عائشة قالت: كنَّ أزواجُ النبي صلى الله عليه وسلم يأخُذْنَ من شعورهنّ حتى يكونَ كالوَفْرة، فأحمد والأربعة فوقه، خمستهم أقران[1].

* * * * *

[تـ] ——————

(١) قاله العراقي في «شرح الألفية» ص ٣٧٥.

وهذا الحديث بهذا الإسناد علّقه أبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» عقب (٧٢٠)، ورواه الشارح بسنده في «جياد المسلسلات» ص ١٠١ مسلسلاً بالحفاظ، وكذا السخاوي في «الجواهر المكللة» ص ٨١.

والحديث رواه مسلم ١:٢٥٦ (٤٢) عن عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة، به.

والوَفْرة: ما غطّى الأُذُنين من الشعر، ولم يجاوزهما، واللمّة: ما جاوز شحمة الأذنين، والجُمّة: ما وصل إلى المنكبين، كما حرّره العلامة الباجوري في شرح الحديث الثالث من «الشمائل المحمدية» للإمام الترمذي.

وقال القاضي عياض في «شرح صحيح مسلم» ٢: ١٦٣: «المعروف أن نساء العرب إنما كنّ يتخذن القرون والذوائب، ولعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فعلن هذا بعد موته لتركهن التزيّن واستغنائهن عن تطويل الشعور لذلك، وتخفيفاً لمؤونة رؤوسهن»، ووافقه النووي ٤: ٥.

النوع الثالث والأربعون: معرفة الإخوة

هو إحدى معارفهم، أفرده بالتصنيف ابن المديني، ثم النسائي، ثم السرّاج، وغيرهم.

مثال الأخوين في الصحابة : عُمَر وزيد ابنا الخطاب، وعبد الله وعتبة ابنا مسعود.

ومن التابعين : عَمرٌو وأرقمُ ابنا شُرَحبيل.

[ش] ——————————

(النوع الثالث والأربعون : معرفة الإخوة)

والأخوات

(**هو إحدى معارفهم، أفرده بالتصنيف**) علي (**بن المديني، ثم النسائي، ثم**) أبو العباس (**السرّاج**[1] **وغيرهم**) كمسلم، وأبي داود[2].

ومن فوائده: أن لا يُظنَّ من ليس بأخٍ أخاً عند الاشتراك في اسم الأب.

(**مثال الأخوين في الصحابة : عُمَر وزيد ابنا الخطاب**) هذا المثال مزيد على ابن الصلاح، (**وعبد الله وعتبة ابنا مسعود**) وزيد ويزيد ابنا ثابت، وعَمرو وهشام ابنا العاص.

(**ومن التابعين : عَمرو وأرقم ابنا شُرَحبيل**) كلاهما من أفاضل أصحاب ابن

[تَ] ——————————

(١) هو [محمد بن إسحاق السَّرّاج : بفتح السين، وتشديد الراء المهملتين، آخره جيم.].

(٢) طُبع منها كتاب ابن المديني وأبي داود معًا.

. . . .

[ش] ________________

مسعود، ثم قال ابن الصلاح[١]: هُزيل بن شُرحبيل وأرقم أخوان آخران من أصحابه أيضاً.

واعتُرِض بأنّ جَعْله أرقم اثنين: أحدهما أخو عمرو، والآخر أخو هُزيل: ليس بصحيح، وإنما اختلف أهل التاريخ والأنساب في أن الثلاثة إخوة، أو ليس عمرو أخاً لهما؟ فذهب ابن عبد البر إلى الأول، والصحيح الذي عليه الجمهور الثاني: أن أرقم وهزيلاً أخوان فقط، وهو الذي اقتصر عليه البخاريُّ، وابنُ أبي حاتم، وحكاه عن أبيه، وعن أبي زرعة، وابنُ حبان، والحاكم، وجزم به المزيّ في «التهذيب»[٢].

ورُدَّ على ابن عبد البر بأن عمرو بن شرحبيل هَمْداني، وأرقم وهزيلاً أَوْديّان، ولا يجتمع همْدان في أَوْد[٣].

قال العراقي[٤]: فما ذكره ابن الصلاح لا يتأتّى على قول الجمهور، ولا قول ابن عبد البر.

[ت] ________________

(١) ص٢٧٩. وهزيل: بالزاي المعجمة هنا وفيما يأتي، وتحرف في النسخ إلى: هذيل بالمعجمة التي بعد الدال.

(٢) المعترض: هو العراقي في «النكت» ٢:١٠٣٠، وقول ابن عبد البر في «التمهيد» ٢٢:٣٢٢، وقول البخاري في «التاريخ الكبير» ٢ (١٦٣٧)، ٨ (٢٨٧٧)، وابن أبي حاتم في«الجرح» ٢ (١١٦١)، وابن حبان في «الثقات» ٤:٥٤، والحاكم في «المعرفة» ص ٤٥٤، والمزي في «تهذيب الكمال» ٢:٣١٤، ٣٠:١٧٢.

(٣) صاحب الردّ هو العراقي ٢:١٠٣١.

(٤) المصدر السابق.

وفي الثلاثة : عليٌّ، وجعفر، وَعقيل بنو أبي طالب، وسهلٌ، وعثمانُ، وعبّاد بنو حُنَيف. وفي غير الصحابة : عَمْرو، وعُمَر، وشعيب، بنو شعيب.

وفي الأربعة : سهيل، وعبد الله، ومحمد، وصالح بنو أبي صالح.

[ش] ــــــــــــــــ

وكذا ما صنعه المصنف وإنْ حَذَف هزيلاً، لأنه على قول ابن عبد البر يعدُّ في الثلاثة، لا في الأَخَوين.

(و) مثاله **(في الثلاثة)** في الصحابة: **(عليّ وجعفر وعَقيل بنو أبي طالب)** هذا المثال مزيد على ابن الصلاح. **(وسهلٌ وعثمانُ وعَبّاد)** بالفتح والتشديد **(بنو حُنَيف)**.

(وفي غير الصحابة) في التابعين: أبان، وسعيد، وعمرو، أولاد عثمان.

وبعدهم: **(عَمْرو)** بالفتح **(وعُمَر)** بالضم **(وشعيب، بنو شعيب)** بن محمد ابن عبد الله بن عمرو بن العاص.

(و) مثاله **(في الأربعة)** في الصحابة: عبد الرحمن، ومحمد، وعائشة، وأسماء أولاد أبي بكر الصديق، ذكره البلقيني[1].

وفي التابعين: عروة، وحمزة، ويعفور[2]، والعَقَّار، أولاد المغيرة بن شعبة.

وبعدهم: **(سهيل، وعبد الله، ومحمد، وصالح بنو أبي صالح)** السمان.

وأما قول ابن عدي: إنه ليس في ولد أبي صالح محمد، إنما هم سهيل،

[ت] ــــــــــــــــ

(١) في «محاسن الاصطلاح» ص ٥٢٨.

(٢) تحرف في النسخ إلى: يعقوب، واليعفور: الظبي لونه لون التراب.

. . . .

[ش] ________________

ويحيى، وعباد، وعبد الله، وصالح: فوهم، كما قال العراقي، حيث أبدل محمداً بيحيى، وجعل عباداً وعبد الله اثنين، وإنما هو لقبه[1].

[تَ] ________________

(١) قلت: هاهنا دقيقة لا بدّ من شرحها وإن طال.

فلفظ العراقي في «شرح الألفية» ص ٣٧٦: «وفي «الكامل» لابن عدي ...»، ولفظ الشارح ـ كما ترى ـ: «وأما قول ابن عدي ...»، فلفظ العراقي يفيد أن في «الكامل» قولاً موهومًا عنده، لكن هل هو من قوله وخلاصاته؟ أو نقله عن غيره؟ وهل تبنّاه ووافق عليه؟ أوْ لا؟ احتمالات، أما عبارة الشارح فتحسم هذه الاحتمالات وتحمِّل ابن عدي الوهم، ومثلها عبارة السخاوي في «فتح المغيث» ٤: ١٣٦.

وخلاصة ما في «الكامل»: أنه ترجم لمحمد بن أبي صالح ٧: ٢٣٩ (١٧١٧)، وصدّر الترجمة بالنقل عن عثمان الدارمي، عن ابن معين، أنه لا يعرفه، ثم ذكر ابن عدي حديثًا من رواية محمد بن أبي صالح، عن أبيه، عن عائشة، وأنه رُوي من وجه آخر: سهيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ثم قال الرجلُ ـ مثلاً ـ: «الذي لم يصحِّح هذا الحديث جَعَل محمداً أخا سهيل»، «ومن صحح هذا الحديث فقال: من أين جُعل محمد أخًا لسهيل، وليس في ولد أبي صالح من اسمه محمد. إنما هم سهيل، وعباد، وعبد الله، ويحيى، وصالح، ليس فيهم محمد». اهـ.

فهذه حكاية ابن عدي لوجهة نظر طرفين، ولم يشر إلى ترجيح وجهة منهما، فهو ناقل حاكٍ لوجهة غيره، فلا يحمَّل الوهم. والله أعلم.

وجاء في «شرح الألفية» الطبعة المصرية آخر النقل عن ابن عدي: «اهـ»، وفي طبعة فاس ٣: ٧٢: «انتهى».

ثم أضاف العراقي من عنده قائلاً: «فأبدل يحيى بمحمد، وجعل عباداً وعبيد الله اثنين، وهو وهم».

=

وفي الخمسة: سفيان، وآدم، وعمران، ومحمد، وإبراهيم، بنو عيينة، حدثوا كلُّهم.

وفي الستة: محمد، وأنس، ويحيى، ومعبد، وحفصة، وكَريمة، بنو سيرين، . . . .

[ش] ————————

(و) مثاله (**في الخمسة**): لم أقف عليه في الصحابة. وفي التابعين: موسى، وعيسى، ويحيى، وعمران، وعائشة، أولاد طلحة بن عبيدالله(١).

وبعدهم: (**سفيان، وآدم، وعمران، ومحمد، وإبراهيم، بنو عيينة، حدثوا كلُّهم**) وأجلُّهم سفيان، وقيل: إنهم عشرة إلا أن الخمسة الآخرين لم يحدثوا، وسُمِّي منهم: أحمد، ومخلد.

(و) مثاله (**في الستة**): لم أقف عليه في الصحابة. وفي التابعين: (**محمد، وأنس، ويحيى، ومعبد، وحفصة، وكَريمة، بنو سيرين**) هكذا سماهم ابن

[ت] ————————

قلت: لم يفرد ابن عدي يحيى بترجمة، ولو كان متبنّيًا لهذا القول لأفرده بالترجمة، والله أعلم. وأما أنه جعل عباداً وعبد الله اثنين: فابن عدي ترجم عباداً وقال: يقال: اسمه عبد الله بن أبي صالح، وعباد لقب»، ولم يفرد عبد الله بترجمة، فهذان أمران يؤيدان أن ابن عدي لا يتبنّى هذا القول الموهوم. والله أعلم.

(١) ومن طرائف أخبار طلحة والزبير في تسمية أبنائهم: ما رواه ابن أبي خيثمة في «تاريخه الكبير» ـ السِّفر الثالث ـ (١٨٧١): أن «طلحة كان يسمي ولده بالأنبياء، والزبير يسمي ولده بالشهداء، قال: فقال له طلحة: ولدي أفضل من ولدك، أنا أسمي بالأنبياء، وأنت تسمي بالشهداء، فقال الزبير: إني أطمع أن يكون ولدي شهداء، وليس تطمع أن يكون ولدك أنبياء».

وذكر بعضهم خالداً بدل كريمة. وروى محمد، عن يحيى، عن أنس، عن أنس بن مالك حديثاً، . . . .

[ش] ______

معين والنسائي والحاكم[١]، (وذكر بعضهم) وهو أبو علي الحافظ (خالداً بدل كريمة)[٢] وزاد ابن سعد فيهم: عَمرة، وسَوْدة[٣].

قال العراقي[٤]: ولا رواية لهما، فلا يَرِدان.

وفي «المعارف» لابن قتيبة[٥]: ولد لسيرين ثلاثة وعشرون ولداً من أمهات أولاد.

(وروى محمد) بن سيرين (عن) أخيه (يحيى، عن) أخيه (أنس، عن) مولاه (أنس بن مالك حديثاً) وهو: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لبيك حقّاً[٦] حقاً، تعبُّداً ورِقّاً»، أخرجه الدارقطني في «العلل» من رواية

[تَ] ______

(١) «المعرفة» ص ٤٥٢.

(٢) نقله ابن الصلاح ص ٢٨٠ عن «تاريخ نيسابور» للحاكم، عن أبي علي النيسابوري هذا.

(٣) في ترجمة أخيها معبد بن سيرين ٩:٢٠٥، ونقل ابن سعد ١٠: ٤٤٨ عن محمد بن سيرين: أن حفصة هذه هي كبرى أخوتها الأشقاء.

وتقدم صفحة ٢٦٢ في النوع ٤٠ قول إياس بن معاوية في حفصة: إنها أفضل التابعين والتابعيات.

(٤) في «شرح الألفية» ص ٣٧٦.

(٥) «المعارف» ص ٤٤٢، و«طبقات» ابن سعد ٩:١٢٠، والعزو إلى «الطبقات» أولى، فالخبر فيه مسند، وهو في «المعارف» دون سند.

(٦) «حقاً»: تحرف في ك إلى: حجاً.

وهذه لطيفة غريبة : ثلاثة إخوة روى بعضهم عن بعض.

وفي السبعة : النعمان، ومعقِل، وعَقيل، وسويد، وسنان، وعبد الرحمن، وسابع لم يسمّ، بنو مقرِّن، صحابةٌ مهاجرون، لم يشاركهم أحد.

[ش] ـــــــــــــــ

هشام بن حسان، عنه[١].

(وهذه لطيفة غريبة : ثلاثة إخوة روى بعضهم عن بعض) في إسناد واحد، وذكر ابن طاهر أن هذا الحديث رواه محمد، عن أخيه يحيى، عن أخيه مَعْبد، عن أخيه أنس[٢]، وهو في «جزء» أبي الغنائم النَّرْسي[٣]، فعلى هذا اجتمعوا: أربعةٌ[٤] في إسناد.

(و) مثاله (في السبعة : النعمان، ومعقل، وعَقيل، وسويد، وسنان، وعبد الرحمن، وسابع لم يسمّ) كذا قال ابن الصلاح[٥]، وقد سماه ابن فتحون في «ذيل الاستيعاب»: عبد الله[٦] (بنو مقرِّن) وكلُّهم (صحابة مهاجرون لم يشاركهم أحد) في هذه المكرُمة، من كونهم سبعةً هاجروا

[تَ] ـــــــــــــــ

(١) «العلل» ١٢ :٣ (٢٣٣٧) وصحح وقفه على أنس من قوله وفعله، وهو في خاتمة «المحدث الفاصل» (٩٠٤)، و«تاريخ بغداد» ١٤ : ٣١٧.

(٢) «أطراف الغرائب والأفراد» (٦٦٠).

(٣) [بفتح النون، وسكون الراء، وكسر السين المهملتين.] .

وهو ـ كما قال في «السير» ١٩ :٢٧٤ ـ: الإمام الحافظ المفيد المسند محدث الكوفة محمد بن علي بن ميمون النَّرْسي المقرئ، الملقب بـ: أُبيّ، لجودة قراءته. وأرّخ ولادته ووفاته (٤٢٤ ـ ٥١٠) رحمه الله.

(٤) «اجتمعوا أربعة»: هذا تعبير مسوِّغ، ولو قال: اجتمع أربعة، لكان سائغاً خالصاً.

(٥) صفحة ٢٨٧.

(٦) وترجمه كذلك أبو نعيم (١٧٥٩) تبعًا لابن منده، وهو في «أسد الغابة» ٣ :٤٠١، و«الإصابة» القسم الأول.

وقيل: شهدوا الخندق.

[ش] ___

وصحبوا[١]. (وقيل: شهدوا الخندق).

ومثاله في التابعين: سالم، وعبد الله، وعبيدالله، وحمزة، وزيد[٢]، وواقد، وعبد الرحمن: أولاد عبد الله بن عمر.

تنبيهات:

أحدها: ما ذكره ـ كابن الصلاح[٣] ـ، من كون بني مقرِّن سبعةً، اعتُرِض عليه بأن ابن عبد البر زاد فيهم: ضراراً ونُعيماً[٤]، وحكى غيره أن أولاد مقرِّن عشرة.

[ت] ___

(١) حكى ذلك ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٣:١٤٣٢، عن الواقدي ومحمد ابن عبد الله بن نمير. لكنه ذكر مثلَهم وزيادةَ واحدٍ في ترجمة هند بن حارثة الأسلمي ٤:١٥٤٤، فذكر معه سبعة إخوة، كلهم صحبوا وشهدوا بيعة الرضوان، قال: ولم يشهدها إخوة في عددهم غيرهم، وسيأتي تعدادهم بعد أسطر.

(٢) هذا هو الصواب: وزيد، كما في نسخة: و، وهو كذلك عند العراقي في «شرح الألفية» ص ٣٧٧، واتفقت باقي النسخ على: وورش، خطأ، انظر «طبقات» ابن سعد ٤:١٣١.

(٣) «المقدمة» ص٢٨١.

(٤) أما ضرار: فلم أر له ذكراً عند ابن عبد البر، إنما ذكره ابن الأثير ٣: ٥٥، ولم يرمز لأحد من مصادره، إنما نقل فيه كلام الطبري في «تاريخه» ٢:٣١٥ ـ ٣١٦، أنه كان يوم الحِيرة مع خالد بن الوليد، وأنه كان عاشر عشرة لإخوته، وذكره في «الإصابة»: القسم الأول.

أما نعيم: فذكره ابن عبد البر ٤:١٥٠٩، وهو الذي خَلَفَ أخاه النعمان يوم نُهاوند. قال الطبري في «تاريخه» ٢:٥٢٧: «أصيب النعمان حين زلِق به فرسه وصُرِع، وتناول الراية نعيم بن مقرن قبل أن تقع، وسجّى النعمان بثوبه ...».

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــ

فالمثال الصحيح: أولاد عَفْراء: معاذ، ومعوِّذ، وأنس، وخالد، وعاقل، وعامر، وعوف، كلهم شهدوا بدراً.

الثاني: أن قوله: لم يشاركهم أحد في الهجرة والصحبة والعدد: ذكره أيضاً ابن عبد البر[1] وجماعة، واعتُرض بأولاد الحارث بن قيس السَّهمي، كلهم هاجروا وصحبوا وهم سبعة أو تسعة: بشر، وتميم، والحارث، والحجاج، والسائب، وسعيد، وعبد الله، ومعمر، وأبو قيس، وهم أشرف نسباً في الجاهلية والإسلام من بني مقرِّن، وزادوا عليهم بأنِ استُشهد منهم سبعة في سبيل الله[2].

الثالث: مثال الثمانية في الصحابة: أسماء، وحُمران، وخِراش، وذُؤيب، وسلمة، وفَضَالة، ومالك، وهند، بنو حارثة بن سعيد[3]، شهدوا بيعة الرضوان بالحديبية، ولم يشهد البيعةَ أحدٌ بعددهم.

[تـ] ـــــــــــــــــــ

(١) الكلام عن أبناء مقرِّن رضي الله عنهم، وتقدم قبل تعليقتين عزو قول ابن عبد البر فيهم، وقوله أيضاً في أبناء هند بن حارثة.

(٢) الكلام للعراقي في «النكت» ٢:١٠٤٦ ـ ١٠٤٨، والتردّد بين السبعة والتسعة بناءً على ما نقله عن ابن إسحاق، قال العراقي: لم يذكر ابن إسحاق تميمًا ولا حجّاجًا.

قلت: الذي لم يذكر ـ حسب ما هو أمامي في المطبوع ـ تميمًا ولا حجاجًا هو ابن إسحاق، على ما نقله عنه ابن هشام ١:٣٢٨، أما الذي في مطبوعة كتاب ابن إسحاق ص ٢٢٦ فإنه لم يذكر بشراً، ولا تميمًا، ولا الحارث. والله أعلم.

(٣) هو الصواب، وتحرف إلى: سعد.

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــ

وفي التابعين: أولاد سعد بن أبي وقاص: مصعب، وعامر، ومحمد، وإبراهيم، وعَمْرة، ويحيى، وإسحاق، وعائشة.

ومثال التسعة في الصحابة: أولاد الحارث المتقدمون[١].

وفي التابعين: أولاد أبي بكرة: عبد الله، وعبيدالله، وعبد الرحمن، وعبد العزيز، ومسلم، وروّاد، ويزيد، وعتبة، وكيِّسة[٢].

ومثال العشرة في الصحابة: أولاد العباس: عبد الله، وعبيدالله، وعبد الرحمن، والفضل، وقُثَم، ومعبد، وعون، والحارث، وكثير، وتمّام، وهو أصغرهم. قال ابن عبد البر: لكلِّ ولدِ العباسِ رؤيةٌ، والصحبة: للفضل، وعبد الله[٣].

وفي التابعين: أولاد أنس الذين رَوَوْا فقط: النضر، وموسى، وعبد الله، وعبيدالله، وزيد، وأبو بكر، وعمر، ومالك، وثُمامة، ومَعْبد.

ومثال الاثني عشر في الصحابة: أولاد عبد الله بن أبي طلحة: إبراهيم، وإسحاق، وإسماعيل، وزيد، وعبد الله، وعمارة، وعمر، وعمير، والقاسم، ومحمد، ويعقوب، ومعمر[٤].

[ت] ــــــــــــــــــــ

(١) في النسخ: المتقدمين.

(٢) تحرف في النسخ إلى: كبشة، وانظر لضبط اسمها التعليق على ترجمتها في «التقريب» (٨٦٧٥).

(٣) «الاستيعاب» ١:١٩٦ ترجمة تمام بن العباس رضي الله عنهما.

(٤) «معمر»: من النسخ، وفي «فتح المغيث» ٤: ١٤٢: يعمر، ولم أر مرجحًا.

والنقل من العراقي ٢:١٠٥٩، لكن لفظه: «ومثال الاثنى عشر» فقط، لم يقل:

=

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــ

ومثال الثلاثة عَشَر أو الأربعةَ عشر: أولاد العباس الذكور، وله أربع إناث أو ثلاث: أم كُلثوم، وأم حبيب، وأُمَيْنة، وأم قُثَم(١).

* * * * *

[ت] ــــــــــــــــــــ

في الصحابة، ولا يحسُن الاعتذار عن الشارح في هذا الوهم، بأن العراقي ذكر هؤلاء بعد ذكره أولاد الحارث بن قيس السهمي، وكلهم صحابة، وبعد ذكره أولاد العباس، وكلهم صحابة، ذلك لأن حال عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري معروفة: ذلك أن أمه أم سليم كانت حاملاً به يوم حنين، كما قال ابن سعد ٧:٧٧، فكيف يكون له من الولد اثنا عشر صحابيًا؟!.

(١) أُمَينة، وأم قُثَم: هو الصواب، وتحرف الاسم الأول إلى: أميمة، وأمية، والاسم الثاني إلى: أبي تميم.

وأُمينة: هي المذكورة في «صحيح البخاري» (١٩٨٢). وأم قُثَم: من «النكت» ٢:١٠٥٩، و«طبقات» ابن سعد ١٠:٤٣٣، وقال ابن سعد ـ ونقله العراقي كذلك ـ: «هكذا جاء في الحديث، ولم نجد للعباس بن عبد المطلب ابنة تسمى: أم قثم»، وذكر لها خبرًا مع عليّ رضي الله عنهم.

النوع الرابع والأربعون: رواية الآباء عن الأبناء

للخطيب فيه كتابٌ، فيه : عن العباس، عن ابنه الفضل : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جَمَع بين الصلاتين بالمزدلفة.

وعن وائل بن داود، عن ابنه بكر، عن الزهري حديثاً.

[ش] ________

(النوع الرابع والأربعون : رواية الآباء عن الأبناء)[1]

(للخطيب فيه كتاب) رَوَى (فيه عن العباس) بن عبد المطلب (عن ابنه الفضل : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين بالمزدلفة)[2].

(و) روى فيه (عن وائل بن داود، عن ابنه بكر، عن الزهري حديثاً) عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً: «أخِّروا الأحمال، فإن اليد مُغْلَقة، والرِّجل مُوْثَقة»[3].

[تَ] ________

(١) ينبغي أن يقدم في الباب رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن إحدى بناته، وذلك في الحديث الذي رواه الحاكم أول فضائل قريش (٦٩٥٣) عن ابن عمر قال: بينا نحن جلوس بفِناء رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذْ مرّت امرأة، فقال رجل من القوم: هذه ابنة محمد، فقال أبو سفيان: إن مَثَل محمد في بني هاشم مَثَلُ الريحانة وسط النتَن، فانطلقت المرأة فأخبرت النبيَّ صلى الله عليه وسلم، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم يُعرف الغضب في وجهه فقال: «ما بالُ أقوال تبلغني عن أقوام..».

(٢) هو في «أطراف الغرائب والأفراد» (٤٢٧٢) لابن طاهر المقدسي.

(٣) رواه هكذا: أبو طاهر المخلِّص في «المخلِّصيات» (١٣٠٨) عن ابن صاعد، عن عبد الله بن عمران العابد، عن سفيان بن عيينة، عن وائل، عن ابنه بكر، به، ومن طريق ابن صاعد: رواه ابن عساكر في «معجم شيوخه» (١٣٣٧)، وذكره الدارقطني في «العلل» (١٧٠٧) مع طرق الحديث، وهذا إسناد قوي.

=

. . . .

[تـ] ____________

وجاء الحديث في مصادر أخرى كثيرة، لكن ليس في أسانيدها محلّ الشاهد، منها: الترمذي في «العلل الكبير» ٢:٦٤٩، وأبو يعلى (٥٨٥٢)، والبزار - «زوائده» (١٠٨١) -، والطبراني في «الأوسط» (٤٥٠٨)، والبيهقي ٦:١٢٢، و«معجم الشيوخ» لابن الأعرابي (٢٠١١).

وهذا الحديث واحد من ثلاثة أحاديث أفاد ابن حبان (٦٢٤) أن وائلاً رواها، عن ابنه بكر.

ثانيها: حديث ابن حبان (٤٠٦١، ٤٠٦٤)، وأبي داود (٣٧٣٧)، والترمذي (١٠٩٥) وقال: حسن غريب، والنسائي (١٦٦٠١)، وابن ماجه (١٩٠٩): أنه صلى الله عليه وسلم أولمَ على صفية بسويق تمر.

ثالثها: حديث ابن حبان (٦٢٤) من طريق ابن عيينة، عن وائل، عن ابنه بكر، عن الزهري، عن عروة - أو سعيد بن المسيب -، عن عائشة، بطرف من حديث الإفك.

وجاء في «فتح المغيث» ٤:١٤٦: روى وائل عن ابنه بكر ثمانية أحاديث. كذا قال، ولم يذكر مصدراً، ثم رأيته في «تلقيح فهوم أهل الأثر» ص٤٠٧، لكن غالب الظن أنه تحريف عن: ثلاثة أحاديث، كما قال ابن حبان.

أما معنى الحديث وضبط لفظة «مغلقة»: فمعناه الإجمالي: الأمر بالرفق بالحيوان، ووضع الحمل على وسط ظهر الدابة، لا على أيديها، ولا على أرجلها، ذلك أن الأيدي مغلقة.

قال المناوي في «فيض القدير» ١:٢١٣: «بضم الميم، وسكون المعجمة، أي: مثقلة بالحمل، كأنها ممنوعة من إحسان السير، لِمَا عليها من الثقل ...» إلى آخر كلامه، وكلامُ ابن الأثير في «النهاية» ٣:٣٨٠ على حديث الشفاعة: «لمن أوثق نفسه، وأغلق ظهره» يؤيّده.

وجاءت هذه الكلمة «مغلقة» في النسخ كلها بالعين المهملة، بل ضبطت ضبطًا كاملاً في نسخة أ: مُعَلَّقَة، ومثلها في أكثر المصادر التي ذكرتها، لكن الظاهر الراجح أنها بالغين المعجمة. والله أعلم.

وعن معتمرِ بنِ سليمان قال: حدثني أبي قال: حـدثُتَني أنـتَ عـني، عن أيوب، عن الحسن قال: ويح كلمةُ رحمة. وهذا ظريف يجمع أنواعـاً بينتُها في الكبير.

[ش] ــــــــــــــــ

وأورد أصحاب السنن الأربعة من طريقه عن الزهري، عن أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم أولم على صفيةَ بسويقٍ وتمر[(١)].

(و) روى فيه[(٢)] **(عن معتمِر بن سليمان)** التيْمي **(قال: حدثني أبي قال: حدثُتَني أنتَ عني، عن أيوب)** السَّخْتِياني **(عن الحسن قال: ويح كلمةُ رحمة).**

قال المصنف ـ كابن الصلاح ـ[(٣)]: **(وهذا)** مثال **(ظريف يجمع أنواعاً)** قال المصنف **(بينتُها في الكبير)** أي: «الإرشاد»، قال فيه[(٤)]: «منها: رواية الأب عن ابنه، ورواية الأكبر عن الأصغر، ورواية التابعي عن تابعيّه، ورواية ثلاثةٍ تابعين بعضهم عن بعض، وأنه حدَّث عن واحد، عن نفسه. قال: وهذا في غاية من الحسن والغرابة، ويبعدُ أن يوجد مجموعُ هذا في حديث. انتهى.

وقد أورده الخطيب في كتاب: «رواية الآباء عن الأبناء»، وفي كتاب: «من حدث ونسي»[(٥)].

[تَ] ــــــــــــــــ

(١) هو الحديث الثاني الذي تقدم تخريجه عن ابن حبان والسنن الأربعة.

(٢) أي: روى الخطيب في كتابه المفرد «رواية الآباء عن الأبناء».

(٣) «المقدمة» ص ٢٨٢.

(٤) «إرشاد طلاب الحقائق» ص ٢٠٥.

(٥) وهو في مختصره للشارح، «تذكرة المؤتسي» (٣١).

ثم، إنه هكذا جاء في نسخ «التدريب»، كما أثبتُّ، أما الصياغة الأولى للشارح فهي كما جاء في ك بدلاً من قوله: «قال فيه: منها رواية الأب..» إلى هنا. جاء في ك بيان الأنواع التي تندرج تحت هذا المثال الظريف: «وهي رواية الآباء عن الأبناء،

=

. . . .

[ش] ________________

وأورده في كتاب: «من حدث ونسي» من طريق أخرى عن يحيى بن معين، عن معتمِر بن سليمان قال: حدثني منقذ قال: حدثَتني أنت، عني، عن أيوب، فذكره، وقال: هكذا روى الحديثَ يحيى بن معين عن معتمر، عن منقذ، عن نفسه، ثم رجع عن ذلك فرواه: عن معتمر، عن أبيه، عن نفسه.

ورواه صالح بن حاتم بن وَردان، ونعيم بن حماد كلاهما عن معتمر، عن رجل غيرِ مسمًّى، وقال نعيم: قلت لمعتمر: مَن الرجلُ؟ فقال: ابن المبارك.

فوائد:

روى أنس بن مالك، عن ابنه ـ غيرِ مسمّى ـ حديثاً.

وزكريا بن أبي زائدة، عن ابنه حديثاً.

ويونس بن أبي إسحاق، عن ابنه إسرائيل حديثاً.

وأبو بكر بن عياش، عن ابنه إبراهيم حديثاً.

وشجاع بن الوليد، عن ابنه أبي هشام الوليد حديثاً.

وعمر بن يونس اليَمَامي، عن ابنه محمد حديثاً.

وسعيد بن الحكم المصري، عن ابنه محمد حديثاً.

وإسحاق بن البُهْلول، عن ابنه يعقوب حديثين.

ويحيى بن جعفر بن أعين، عن ابنه الحسين حديثين.

وأبو داود صاحب «السنن»، عن ابنه أبي بكر حديثين.

والحسن بن سفيان، عن ابنه أبي بكر حديثين.

[ت] ________________

وعكسه، ومن حدث ونسي، فرواه عمن حدثه عن نفسه، وقد أورده الخطيب في كل من الكتابين اللذين ألّفهما في النوعين». هكذا جاء في ك.

. . . .

[ش] ــــــــــــــــ

قال ابن الصلاح[(١)]: وأكثر ما رويناه لأبٍ عن ابنه ما في كتاب الخطيب: عن حفص الدُّوري المقرئ، عن ابنه أبي جعفر محمد ستة عشر حديثاً، أو نحو ذلك.

قال[(٢)]: وأما الحديث الذي رويناه عن أبي بكر الصديق، عن عائشة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «في الحبّة السوداء شفاء من كل داء»: فهو غلط ممن رواه، إنما هو عن أبي بكر بن أبي عتيق: محمدِ بن عبد الرحمن ابن أبي بكرٍ، عن عائشة، كما رواه البخاري في «صحيحه».

قال العراقي[(٣)]: لكن ذَكَر ابن الجوزي: أن الصدِّيق روى عن ابنته عائشة حديثين، وروت عنها أمُّ رومان أمُّها حديثين.

قال البلقيني[(٤)]: فإن كان ابن الجوزي أخذ رواية الصديق من ذلك الحديث

[ت] ــــــــــــــــ

(١) «المقدمة» ص ٢٨٢.

(٢) قول ابن الصلاح في «المقدمة» ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣. والرواية الأولى الموهومة في «الأوسط» للطبراني (١٠٥)، والرواية الثانية عند البخاري (٥٦٨٧).

(٣) العراقي في «شرح الألفية» ص ٣٧٩ بتمامه، و«النكت» ٢:١٠٧٠، لكنه لم يذكر فيها رواية أم رومان عن عائشة، وكلام ابن الجوزي في «تلقيح فهوم أهل الأثر» ص ٧٠٤.

ولعل المراد برواية سيدنا الصديق عن ابنته الصديقة رضي الله عنهما، هو سؤاله إياها: في كم كفنتم النبي صلى الله عليه وسلم، وفي أيّ يوم توفي، والحديث في البخاري (١٣٨٧)، وغيره.

(٤) «محاسن الاصطلاح» ص ٥٣٩، وكذا الأقوال الثلاثة بعده، وكلام ابن
=

. . . .

[ش] ــــــــــــــــ

فقد تبين أنه وهم.

قال: وذَكَر رواية العباس وحمزة عن ابن أخيهما رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، والعمُّ بمنزلة الأب، قال: وفي هذا التمثيل نظر.

قال: وروى مصعبٌ[(١)] الزُّبيري، عن ابن أخيه الزبير بن بكار.

وإسحاقُ بنُ حنبل عن ابنِ ابنِ أخيه الإمام أحمد.

وروى مالك عن ابن أخته[(٢)]: إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس.

قلت: ومن ألطف هذا النوع رواية أبي طالب، عن النبي صلى الله عليه وسلم[(٣)].

[تَ] ــــــــــــــــ

الجوزي في «تلقيح فهوم أهل الأثر» ص ٧٠٦.

(١) تحرف في النسخ إلا و إلى: شعيب.

(٢) من أ، وفي غيرها: ابن أخيه، وهو تحريف.

(٣) كما في «تلقيح فهوم أهل أهل الأثر» ص٧٠٦، وذكر قول أبي طالب: حدثني محمد: أن الله أمره بصلة الأرحام..، وهو في كتاب الخطيب «رواية الآباء عن الأبناء» كما في «الإصابة» ٤: ١١٩ ترجمة أبي طالب في القسم الرابع، ومن طريقه: ابن عساكر ٣٦: ٣٠٧، وضعّفه الخطيب وابن عساكر وابن الجوزي.

ثم ذكر حديثاً ثانياً تقدم تعليقاً عن العلامة ابن العجمي على المسألة الأولى من مسائل النوع الثالث والعشرون ٤: ١٢، فينظر وينظر الكلام عليه.

ومن ذلك: الخبر الذي في كتب السيرة النبوية: ابن هشام ١ :٣٧٧، وابن سعد ١ :١٧٩، في خبر الصحيفة التي كتبتها قريش وعلّقوها داخل الكعبة المعظمة، على =

. . . .

[ش] ——————————

* * * * *

[تَ] ——————————

مقاطعة بني هاشم وبني المطلب، فانحازوا إلى شِعب أبي طالب، وكان ذلك سنة سبع للبعثة، ودام الأمر ثلاث سنين، فجاء الوحي إلى النبي صلى الله عليه وسلم يخبره أن الله تعالى سلَّط الأَرَضة على الصحيفة، فأكلت كلَّ ما فيها إلا ما فيه اسم الله تعالى، فأخبر صلى الله عليه وسلم أبا طالب بذلك، فأخبر أبو طالب قريشًا بذلك، وقال لهم: إن ابن أخي قد أخبرني، ولم يكذبني قطُّ، أن الله تعالى سلط على صحيفتكم الأرضة، إلى آخر الخبر، وكان ما كان من الفَرَج، ونسأل الله تعالى مثله للأمة المحمدية من هذه الفتنة العمياء التي نحن فيها.

وخبر نقض الصحيفة مما تلقاه أهل السير بالقبول. والله أعلم.

النّوع الخامِسُ والأربعوْن: روَايةالأبنَاءعَن آبائهم

لأبي نصرٍ الوائلي فيه كتابٌ. وأهمُّه : ما لم يسمَّ فيه الأبُ، والجدُّ.

وهو نوعان، أحدهما : عن أبيه، فحسبُ، وهو كثير.

[ش] ________________

(النوع الخامس والأربعون : رواية الأبناء عن آبائهم)

(لأبي نصرٍ الوائلي[١] **فيه كتابٌ. وأهمُّه : ما لم يسمَّ فيه الأبُ، والجدُّ)** فيُحتاج إلى معرفة اسمه.

(وهو نوعان، أحدهما :) رواية الرجل **(عن أبيه، فحسبُ**[٢]**، وهو كثير)** كرواية أبي العُشَراء الدارمي، عن أبيه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي في السنن الأربعة، ولم يُسَمّ أبوه، واختُلف فيه، وسيأتي[٣].

[ت] ________________

(١) تقدمت ترجمته ٢ : ٤٥٠.

(٢) [قوله : فحسبُ : بمعنى : فقط، إلا أن «حسب» مُعْربة، و«قطُّ» مبنية، والفاء فيهما زائدة لازمة عند ابن هِشام في : قطُّ، والدمامينيِّ في : حسْبُ، ذكر ذلك في باب المفعول فيه، ثم نقل عن التفتازاني في «فقط» ما معناه : أن تصدير الفاء في فقط تزييناً للفظ، وكأنه جواب شرط محذوف. . . إلخ.].

(٣) سيأتي ذكر الاختلاف في اسمه واسم أبيه في النوع التاسع والأربعين: القسم الثاني صفحة ٣٤٩.

أما حديثه: فرواه أبو داود (٢٨١٨)، والترمذي (١٤٨١) وقال: غريب من هذا الوجه، والنسائي (٤٤٩٧)، وابن ماجه (٣١٨٤)، ولفظه: «لو طعنتَ في فخِذها =

والثاني : عن أبيه، عن جده، . . . .

[ش] ———————————

(والثاني :) روايته (عن أبيه، عن جده). قال ابن الصلاح[١]: حدثني أبو المظفَّر السمعاني، عن أبي النضر عبد الرحمن بن عبد الجبار قال: سمعت السيد أبا القاسم منصور بن محمد العَلَوي يقول: الإسنادُ: بعضُه عوالٍ، وبعضُه مَعَالٍ، وقول الرجل: حدثني أبي عن جدي: من المعالي.

وقال الحاكم في «المدخل»[٢]: سمعت الزبير بن عبد الواحد الحافظ يقول: حدثني محمد بن عبد الله بن سليمان العطار، حدثنا سعيد بن عمرو بن أبي سلمة، سمعت أبي يقول: سمعت مالك بن أنس يقول في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ﴾ [الزخرف: ٤٤]: قال: قولُ الرجل: حدثني أبي، عن جدي.

[ت] ———————————

لأجزأك» قاله صلى الله عليه وسلم جوابًا لوالد أبي العشرَاء هذا حين سأله: يا رسول الله، أما تكون الذكاة إلا في الحَلْق واللَّبَّة؟، لذلك قال عدد من الأئمة: إن هذا لا يكون إلا في الضرورة، كالمتردية، أو الحيوان المتوحِّش، ولذلك رواه الأئمة المذكورون مع الأحاديث الأخرى المناسبة لهذا المعنى، وعلى هذا السَّنَن تُفهم الأحاديث المشكلة وتفسَّر.

وانظر ما يأتي قريبًا آخر النوع السابع والأربعين صفحة ٣٢٨.

(١) «المقدمة» ص ٢٨٥.

(٢) «المدخل إلى الإكليل» (٣)، ورواه أيضًا الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» ص ٣٩.

ولم يذكر المفسرون، ولا أصحاب التفسير بالمأثور، هذا القول، حتى الشارح في «الدر المنثور»!.

كعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبيه، عن جده، له هكذا نسخةٌ كبيرة، أكثرُها فقهياتٌ جِياد، واحتجَّ به هكذا أكثرُ المحدثين، . . . .

[ش] ——————

وألَّف فيه الحافظ أبو سعيد العلائي «الوَشْيُ المُعْلَم»[1].

ثم تارة يريد بالجِّد أبا الأب، وتارة يريد الأعلى، فيكون جداً للأب: (**كعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبيه، عن جده، له هكذا نسخةٌ كبيرة، أكثرها فقهيات جِياد، واحتج به هكذا أكثر المحدثين**) إذا صح السند إليه.

قال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيدٍ[2] وعامة أصحابنا يحتجون بحديثه، ما تركه أحد من المسلمين.

قال البخاري: مَن الناس بعدهم؟! وزاد مرةً: والحميديَّ.

وقال مرة: اجتمع عليٌّ، ويحيى بن معين، وأحمد، وأبو خيثمة، وشيوخٌ من أهل العلم، فتذاكروا حديث عمرو بن شعيب فثبَّتوه، وذكروا أنه حجة.

وقال أحمد بن سعيد الدارمي: احتج أصحابنا بحديثه[3].

[ت] ——————

(١) لم يطبع، واختصره وزاد عليه الحافظ في «عَلَم الوَشْي»، ولم يطبع أيضًا، ومن المطبوع من مؤلفات هذا الباب: كتاب الإمام قاسم بن قُطْلُوبُغا: «من روى عن أبيه عن جده»، عن نسخة غير تامة، وعمل له محققه تكملة واسعة.

(٢) هو الصواب، كما في «تهذيب» المزي ٢٢: ٦٩، ٢٣: ٣٦٩، وتحرف في النسخ إلى: أبي عبيدة.

(٣) مصدر الشارح في هذه النقول عن الإمام البخاري هو «شرح الألفية» للعراقي ص ٣٨١، وينظر ما علَّقته على ترجمة عمرو بن شعيب في «الكاشف» (٤١٧٣)، وفيه جملة من مصادر ترجمته.

حملاً لجدِّه على عبد الله، دون محمدٍ التابعي.

[ش] ــــــــــــــــــــ

قال المصنف في «شرح المهذب»(١): وهو الصحيح المختار الذي عليه المحققون من أهل الحديث، وهم أهل هذا الفنّ وعنهم يؤخذ، (**حملاً لجدِّه على عبد الله**) الصحابيّ (**دون محمدٍ التابعي**) لِمَا ظهر لهم من إطلاقه ذلك، وسماعُ شعيب من عبد الله ثابتٌ، وقد أبطل الدارقطنيُّ وغيره إنكارَ ابن حبان ذلك(٢).

[تَ] ــــــــــــــــــــ

(١) «المجموع» ١:٦٥، وينظر أيضًا «تهذيب الأسماء واللغات» له ٢:٢٨.

(٢) هذا من كلام النووي ١:٦٥، وقد ترجم ابن حبان لعمرو في «المجروحين» ٢:٧١ وأطال القول فيه، وأنه ثقة في ذاته، أما روايته: عن أبيه، عن جده: ففيها إشكال من حيثُ عودُ الضمير، فإن أباه شعيبًا لم يلق عبد الله بن عمرو، فهو منقطع، وإن عاد الضمير على عمرو: فهو مرسل حينئذ، ثم أكّد ذلك بقوله: «لم أجد من رواية الثقات المتقنين، عن عمرو، [خبرًا] فيه ذكر السماع عن جده عبد الله بن عمرو...، فليس الحكم عندي إلا مجانبة ما رَوَى عن أبيه، عن جده».

وهنا علَّق الإمام الدارقطني كلماتٍ تعقيبًا على هذا النفي من ابن حبان، أنقلها من المخطوطة الآتي وصفها، قال: «روى عبيد الله بن عُمر العمري ـ وهو من الأئمة العدول ـ، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه أنه قال: كنت جالسًا عند عبد الله بن عَمرو، فجاء رجل فاستفتاه في مسألةٍ ذَكَرها، فقال لي: يا شعيب، امضِ معه إلى ابن عباس، فمضيت معه، ثم رجعت إليه فأخبرته بجوابه، فقال لي: يا شعيب، امضِ معه إلى ابن عمر، هذا معنى الحكاية، فقد صح بهذا سماعُ شعيب من عبد الله، وضبطُه عنه». وانظر ما يأتي عن «فتح الباري».

انتهى استدراك الدارقطني على ابن حبان، الذي علَّقه على حاشية نسخته من «المجروحين»، وقوله: «هذا معنى الحكاية» يشير به إلى الخبر الذي ساقه الدارقطني بتمامه في «سننه» (٣٠٠٠)، وهو في «المستدرك» (٢٣٧٥) عن الدارقطني بسنده، وكان الحاكم قد حكى قبل قليل (٢٢٩٩) عن الإمام أحمد تصحيحه لهذه الترجمة:

=

. . . .

[ش] ——————

وحكى الحسن بن سفيان، عن إسحاق بن راهويه قال: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، كأيوبَ، عن نافع، عن ابن عمر[1].

[ت] ——————

عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

ثم ختم ابن حبان الترجمة بقوله: «والصواب في أمر عمرو بن شعيب أن يحوّل إلى «تاريخ الثقات»، لأن عدالته قد تقدمت، فأما المناكير في حديثه إذا كان في رواية أبيه عن جده، فحكمه حكم الثقات إذا رووا المقاطيع والمراسيل، بأن يُترك من حديثهم المرسل والمقطوع ـ أي: المنقطع ـ، ويُحتج بالخبر الصحيح، هذا حكم عمرو بن شعيب وغيره من المحدثين، الذين تقدمت عدالتهم».

وهذه الخاتمة بتمامها سقطت من النسخة المطبوعة التي أعزو إليها، وهي طبعة دار الوعي بحلب، وهي ثابتة في الأصل المخطوط المحفوظ في مكتبة أيا صوفيا، في إصطنبول برقم (٤٩٦)، وعنه صورة في مكتبة الحرم المدني برقم ١٣٩/ ٢١٣٢، وهي نسخة قديمة يرجع تاريخها إلى القرن السابع.

والجديد المفيد في هذا النص: أنه أراد تحويل ترجمة عمرو إلى الثقات، فلم يقدَّر، فإن ذكره في «المجروحين» مشعر بضعفه عنده، مع تصريحه ضمن الترجمة بأنه ثقة، مع ملاحظة أنه أكَّد في «الثقات» ٦: ٤٣٧ في ترجمة شعيب والد عمرو أنه: لا يصح له سماع من جده عبد الله بن عمرو بن العاص.

ومن المفيد: التنبيه إلى نقل الحافظ في «الفتح» ٩: ٥٨٩ (٥٤٧٦) عن الترمذي: أن جدَّ عمرو هذا قال: أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بتسمية المولود لسابعه، فهذا حديث آخر يتعين فيه أن الجدَّ هو الصحابي ابن عَمْرو. قلت: لكن لفظ الترمذي (٢٨٣٢): أمر رسول الله، لا أمرني، وكذلك جاء في غيره من المصادر الموثوقة، نقلاً عنه، مثل «تحفة الأشراف» (٨٧٩٠) وراجع الأصول دائماً لتسلم.

(١) هذا في «الكامل» ٦: ٥٧ حكاية عن الحسن بن سفيان، وأسنده إليه الحاكم
=

. . . .

[ش] ________________

قال المصنف: وهذا التشبيه نهايةُ الجلالة من مثل إسحاق[١].

وقال أبو حاتم[٢]: عمرو، عن أبيه، عن جده: أحبُّ إليّ من: بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده.

وقد ألف العلائي جزءاً مفرداً في صحة الاحتجاج بهذه النسخة[٣]، والجواب عما طُعن به عليها، قال[٤]: ومما يُحتج به لصحتها احتجاج مالك بها في «الموطأ»، فقد أخرج عن عبد الرحمن بن حرملة، عنه، حديث: «الراكبُ شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركْب».

[ت] ________________

في «المستدرك» آخر الحديث (٧٠٨)، ثم أسنده إلى ابن راهويه ثانية (١٨٤٣) من رواية إبراهيم بن أبي طالب، عن إسحاق.

(١) «المجموع» ١:٦٥.

(٢) «الجرح» ٢(١٧٢٤).

(٣) لم أقف على اسمه، وألَّف بعده السراج البلقيني «بذل الناقد جهده، في الاحتجاج بعمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده»، ذكره في «محاسن الاصطلاح» ص٥٤١، وأنه ألّفه ردًّا على قول ابن حزم في «المحلى» ٨: ٥٢٠ (١٥٠٨): «لا نعلم لعمرو بن شعيب حديثاً مسنداً إلا هذا وحده، وآخر في الهبات..».

(٤) لعل هذا من كلام العلائي في جزئه المسار إليه، والحديث في «الموطأ» ٢:٩٧٨ (٣٥). وروى له مالك حديثًا آخر ٢:٦٠٩ (١): عن الثقة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العُرْبان. يريد: العُرْبون، وتقدم ٤: ٦٢: أن مالكاً إذا قال: حدثني الثقة عن عمرو بن شعيب، فإنه يريد به: ابن وهب، أو ابن شهاب.

كما تقدم قريباً ص٢٧٢ ذكر ابن شهاب في الرواة عن عمرو.

. . . .

[ش] ــــــــــــــــ

وذهب قوم إلى ترك الاحتجاج به، وحكاه الآجريّ عن أبي داود[(١)]، وهو رواية عن ابن معين[(٢)]، قال: لأن روايته عن أبيه عن جده، كتاب ووِجادة، فمن هاهنا جاء ضعفه، لأن التصحيف يدخل على الراوي من الصحف، ولذا تجنَّبها أصحاب الصحيح.

وقال ابن عدي: روايته عن أبيه، عن جده مرسلة، لأن جده محمداً لا صحبة له[(٣)].

وقال ابن حبان: إن أراد جده عبد الله فشعيب لم يلقه، فيكون منقطعاً، وإن أراد محمداً فلا صحبة له فيكون مرسلاً[(٤)].

قال الذهبي[(٥)] وغيره: وهذا القول لا شيء، لأن شعيباً ثبت سماعه من عبد الله، وهو الذي ربّاه لما مات أبوه محمد.

[تَ] ــــــــــــــــ

(١) ما يزال النقل عن «شرح الألفية» ص ٣٨٢، والنقل عن أبي داود في القسم غير المطبوع من «سؤالات الآجري»، ولفظه كما هو عند المزي ٢٢: ٧١ ـ ٧٢: «قيل لأبي داود: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: حجة عندك؟ قال: لا، ولا نصف حجة».

(٢) خصَّ العراقي بالذِّكْر رواية الدوري، وهو فيها ٢: ٤٤٦ (٥٣٠٢)، أما التعليل المذكور فبعضه من العراقي، وبعضه من الذهبي في «الميزان» (٦٠٣٩).

(٣) «الكامل» ٦: ٥٩.

(٤) «المجروحين» ٢: ٧٢.

(٥) «ميزان الاعتدال» (٦٠٣٩).

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــ

وهذا القول اختاره الشيخ أبو إسحاق في «اللمع»، إلا أنه احتج بها في «المهذَّب»[1].

وذهب الدارقطني إلى التفرقة بين أن يُفصِح بجدّه أنه عبد الله فيحتج به، أوْ لا فلا، وكذا إذا قال: عن جده قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، ونحوَه، مما يدل على أن مراده عبد الله[2].

وذهب ابن حبان إلى التفرقة بين أن يستوعب ذكر آبائه بالرواية، أو يقتصر على أبيه عن جده، فإن صرَّح بهم كلِّهم فهو حجة، وإلا فلا، وقد أخرج في «صحيحه» له حديثاً واحداً هكذا: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن محمد ابن عبد الله بن عمرو، عن أبيه مرفوعاً: «ألا أُحدثكم بأحبِّكم إليِّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة» الحديث[3].

قال العلائي: ما جاء فيه التصريح برواية محمد عن أبيه في السند فهو شاذ نادر[4].

[ت] ــــــــــــــــــ

(١) هذا من زيادات الشارح، ومصدره كلام النووي في «المجموع» ١:٦٥، و«تهذيب الأسماء واللغات» ٢:٢٩.

(٢) هذا تلخيص لكلام العراقي ص ٣٨٢. والمعروف عن الدارقطني ما تقدم نقله عن «المجموع» ١:٦٥، وعن حاشيته التي كتبها على نسخته من «المجروحين» لابن حبان، وقد تقدم نقلها بطولها ص٣٠١، وهو في «سننه» (٢٩٩٩ ـ ٣٠٠٠).

(٣) «الإحسان» (٤٨٥).

(٤) قوله «شاذ»: يريد به الندرة، فكلمة «نادر» بعدها توكيد معنوي لها، ولا
=

. . . .

[ت] ———————

يريد الشذوذ الاصطلاحي، وهنا ينتهي النقل عن العراقي، وكلام العلائي ينقله عنه تلميذه العراقي من «الوَشْي المُعْلَم».

ولا بدّ من خلاصةٍ آخرَ المطاف، فأقول: هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، والصحيفة: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ففيها ضميران: الأول في «أبيه» وهو: شعيب، أما الثاني: ففيه الاختلاف: هل يعود على عمرو، فجدّه: محمد، وهو تابعي، فالحديث مرسل، أو يعود على شعيب، وجدُّ شعيب هو عبد الله بن عمرو، فالحديث متصل ظاهر، ولكن الإشكال في إثبات سماع شعيب من جده عبد الله.

وكلام عدد من الأئمة المتقدمين متَّجه إلى التوقف في ثبوت ذلك، لكن أثبت ذلك ـ ولعله أول من أثبته ـ: الدارقطني كما قدمته ص ٣٠١ ـ في الخبر الذي حكاه باختصار في حاشيته على نسخته من «المجروحين» وخرَّجتُه عن «سننه» (٣٠٠٠) ـ وبعده: الحاكم، وتواردوا عليه، واستقرّ الأمر على الاحتجاج بأحاديث هذه الصحيفة.

أما التوجُّس من نكارة ما فيها: كما أبداه ابن عديّ صراحة، ويفهم من كلام الإمام أحمد، وكرره الذهبي: فهذا شأن كل حديث لكل راو، نعم، يَختلف قلّة وكثرة، وحذراً من كل حديث لبعضهم، واطمئنانًا عامًا ـ إلا ما ندر ـ لبعضهم، لكن الاعتماد على الاحتجاج بها.

وأختم الحديث بملاحظة وفائدة:

تقدم أن الدارقطني ـ وهو إمام حجة ناقد ـ أثبت سماع شعيب من جده عبد الله ابن عمرو، من خبر ساقه، وفيه صراحةً سماع شعيب من جده، لكن يقال في هذا السماع ما قيل في سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب رضي الله عنهم، سمع منه خبراً أو خبرين، وبناءً على هذا صححوا رواياته عن عمر، وكذلك هنا، صححوا روايات شعيب كلِّها عن جده، بناءً على سماعه هذا الخبر الواحد منه، ولا يلزم =

وبَهْز بن حكيم بن معاوية بن حَيْدَةَ، عن أبيه، عن جده، له هكذا نسخةٌ حسنة.

[ش] ______________

(و) من أمثلة ما أُريد فيه الجدُّ الأدنى: (بَهْز بن حكيم بن معاوية بن حَيْدَةَ) بفتح المهملة، وسكون التحتية، القُشَيري البصري (عن أبيه، عن جده، له هكذا نسخةٌ حسنة) صحَّحها ابن معين[1]، واستشهد بها البخاري في الصحيح[2].

وقال الحاكم[3]: إنما أسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده لأنها شاذة لا متابع له فيها.

ورجَّحها بعضهم على نسخة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده[4]، لأن

[ت] ______________

منه سماعه لكل ما يرويه عنه، وأحاديث عمرو، عن أبيه، عن جده، التي في «تحفة الإشراف» فقط من (٨٦٥٦) إلى (٨٨٢٣)، وزاد على هذا العدد فضيلة الدكتور الشيخ إبراهيم بن الصديق الغماري رحمه الله فيما جمعه من أحاديث هذه الصحيفة، فبلغ العدد مئتي حديث مرفوع، وثلاثة أحاديث، والموقوفات /١٧/ حديثاً.

وهذا التصحيح والقبول لا يتم ـ من حيث الاتصال وعدمه ـ إلا على القول بأن إمكان اللقاء بين الراوي وشيخه كافٍ للحكم بالاتصال، لكن على معنى: أن هذه الرواية الواحدة قرينة مؤكدة لإمكان اللقاء، لا شرطُ ثبوت، كما تقدم بيانه، في مسألة اللقاء بين الراوي وشيخه، والحمد لله.

(١) حكاه المزي ٤:٢٦١، ولم يسمِّ الراوي عن ابن معين.

(٢) ينظر «صحيح البخاري» الباب ٢٠ من كتاب الغسل.

(٣) في «سؤالات مسعود السجزي» (١٥٠).

(٤) كأبي داود، فقد تقدم تعليقاً ص ٣٠٤ قوله في نسخة عمرو بن شعيب: «ولا نصف حجّة»، أما جوابه عن صحيفة بهز فقال: هو عندي حجة، نقله الذهبي في «الميزان» (١٢٦٦)، و«السير» ٦:٢٥٣، وابن حجر في «الفتح» ١٣:٣٥٥١ (٧٣٧٢).

=

وطلحةُ بن مصرِّف بن عمرو بن كعبٍ، وقيل: كعب بن عمرو.

[ش] ————————

البخاري استشهد بها في الصحيح دونها، ومنهم من عكس، كأبي حاتم[1]، لأن البخاري صحح نسخة عمرو، وهو أقوى من استشهاده بنسخة بَهْز.

(وطلحة بن مصرِّف بن عمرو بن كعبٍ) الياميّ **(وقيل: كعب بن عمرو)**، قال البلقيني: في هذه الطريقة نظر، من جهة أن أبا داود قال في «سننه» في حديث الوضوء: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ابن عيينة زعموا كان ينكره ويقول: أَيْشٍ هذا[2]، ....

[ت] ————————

ويبقى النظر في قول الشارح: «لأن البخاري ...»، فإن نُقل عن متأخر ترجيح هذه الصحيفة على صحيفة عمرو، بكون البخاري استشهد بها: فنعم، وإلا فلا، فقد تقدم ص ٣٠٠ حكاية البخاري احتجاج الأئمة بصحيفة عمرو، وهو مراد الشارح بقوله: إن البخاري صحح نسخة عمرو. وينظر التعليق على ترجمته في «الكاشف».

وكأن هذا النقل مأخوذ من «محاسن الاصطلاح» ص ٥٤٢.

(١) «الجرح» ٦ (١٣٢٣)، ويقال في التعليل الذي قاله الشارح، ما قلته في التعليل الذي قبله.

(٢) **[قوله: أَيْشٍ: قال المؤلف في «مرقاة الصعود» ـ ١ :١١٣ ـ: بكسر الشين المنوَّنة، معناه: أيُّ شيء، قال أبو علي الفارسي في «تذكرته»: حكى أبو الحسن والفراء أنهم يقولون: أيشٍ لك، والقول فيه عندنا أنه: أيُّ شيء، فخفَّف الهمز، وألقى الحركة على الياء، فتحركت الياء بالكسر، فكُرِهت الكسرة فيها، فأُسْكنت، فلحقها التنوين، فحذفت لالتقاء الساكنين. قال: فإن قلتَ: يبقى الاسم على حرف واحد! قيل: حسَّن ذلك أن الإضافة لازمة، فصار لزوم الإضافة مشتبهاً له عما في نفس الكلمة [حتى حُذف منها]، وقالوا: فيمَ، وبمَ، ولمَ، فكذلك أيشٍ. انتهى.]**

=

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــ

طلحة، عن أبيه، عن جده[1]!.

[تَ] ـــــــــــــــــــ

وصححت بعض الكلمات من «مرقاة الصعود»، وما بين المعقوفين منه.

[وفي «المصباح» ـ ش ي ء ـ قالوا: أيُّ شيء، ثم خففت الياء، وحُذفت الهمزة، تخفيفاً، وجُعِلا كلمة واحدة، فقيل: أيش، قاله الفارابي. انتهى. وقال السيد في «حاشية الرَّضِي»: قيل: هي كلمة مستقلة، بمعنى: أيّ شيء، وليست مخففة منه. انتهى.].

(١) «محاسن الاصطلاح» ص ٥٤٨، و«سنن أبي داود» (١٣٣)، وفسَّر الحافظ رحمه الله على حاشية نسخته من «السنن» قول ابن عيينة هذا بقوله: «يعني: أنكر أن يكون لجدّ طلحة بن مصرف صحبة»، أما طلحة فثقة.

وأما أبوه، فقد حطّ كلام الحافظ في «التهذيب» ٤٣٧:٨ آخر ترجمة كعب بن عمرو أنه إن كان طلحةُ ابنَ مصرِّف: فمصرِّف ثقة، وأبوه كعب بن عمرو ـ أو عمرو ابن كعب ـ صحابي، وإلا فمصرِّف مجهول، ولا تثبت لأبيه صحبة.

والجواب: أن المزي ذكر في «التهذيب» ١٨٤:٢٤ أربعة رووا الحديث عن ليث ابن أبي سُليم، عن طلحة: عبد الوارث بن سعيد التنوري، ومعتمر بن سليمان، وإسماعيل بن زكريا الخُلْقاني، وحفص بن غياث، فعبد الوارث هو الذي قال: طلحة ابن مصرف، والثلاثة قالوا: طلحة فقط، لم يسموا أباه، ورواية الجماعة مقدَّمة، لكن رواية الأوثق وزيادته معتبرة أيضاً لا تُهدر، وفي الثلاثة مغمز من جهة ضبطهم، حتى معتمر بن سليمان، وإن لم يذكره الحافظ في «التقريب» (٦٧٨٥) بشيء، لكن نقل الباجي في «التعديل والتجريح» ٧٦٤:٢ ـ وعنه مغلطاي ٢٨٥:١١، وابن حجر ٢٢٨:١٠ ـ عن يحيى القطان قوله: «إذا حدثكم المعتمر بشيء فاعرضوه، فإنه سيء الحفظ».

=

. . . .

[ش] ————————

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سمعت ابن المديني يقول: قلت لسفيان: إن ليثاً يروي عن طلحة، عن أبيه، عن جده: أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ، فأنكر سفيان ذلك، وعَجِب أن يكون جدُّ طلحةَ لقيَ النبيَّ صلى الله عليه وسلم(١).

[تَ] ————————

فالظاهر ـ والله أعلم ـ ترجيح أنه طلحة بن مصرف، وأن جده هو كعب بن عمرو، وفي ترجمة كعب من «الإنابة» لمغلطاي ١:١٢١، ما يفيد في إثبات صحبته، فينظر لزامًا، وليس في «الإصابة» شيء يفيد، ذلك أنه أحال في حرف العين: عمرو ابن كعب، على حرف الكاف، كعب بن عمرو، وأحال في حرف الكاف على قسم المبهمات، ومعلوم أن الحافظ توفي رحمه الله قبل كتابة هذا الفصل آخر كتابه.

(١) النقل من «السنن» الكبرى للبيهقي ١:٥١، وتمامه: «قال عليّ ـ هو ابن المديني ـ: وسألت عبد الرحمن، يعني ابن مهدي: عن نسب جدّ طلحة؟ فقال: عمرو ابن كعب، أو كعب بن عمرو، وكانت له صحبة. وقال غيره: عمرو بن كعب، لم يَشك فيه».

ثم نقل كلام ابن معين الذي في رواية الدوري ٢:٢٧٨ (١٢٨): «قلت ليحيى: طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده: رأى جدُّه النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال يحيى: المحدثون يقولون: قد رآه، وأهل بيته يقولون: ليست له صحبة».

وحكى ابن الملقن في «البدر المنير» ٣:٢٨٢ ـ وعنه ابن حجر في «التلخيص الحبير» ١:٧٩ ـ عن الخلاّل، عن أبي داود قوله: سمعت رجلاً من ولد طلحة بن مصرف يذكر أن جده له صحبة، وقال: رأى النبيَّ صلى الله عليه وسلم، فعلى هذا يحمل ما حكاه ابن معين على معنى: أكثر أهل بيته، لا كلهم. والله أعلم.

وبعد هذا كله، تبقى علة الحديث أنه من رواية ليث بن أبي سُليم.

ومن أحسنه : روايةُ الخطيب عن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أُكَيْنة التميميِّ، قال : سمعت أبي يقول : سمعت أبي يقول : سمعت أبي يقول : سمعت أبي يقول : سمعت أبي يقول : سمعت أبي يقول : سمعت أبي يقول : سمعت أبي يقول : سمعت أبي يقول : سمعت علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه يقول : الحنّان : الذي يُقبِل على من أعرض عنه، والمنّان : الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال.

[ش] ________________

(**ومن أحسنه :**) أي: روايةِ الأبناء عن الآباء (**روايةُ الخطيب**) في «تاريخه»[1] (**عن**) أبي الفرج (**عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أُكَيْنة**) بضم الهمزة وفتح الكاف، وسكون التحتية، ونون (**التميميِّ**) الفقيهِ الحنبلي (**قال : سمعت أبي يقول : سمعت أبي يقول : سمعت أبي يقول : سمعت أبي يقول : سمعت أبي يقول : سمعت أبي يقول : سمعت أبي يقول : سمعت أبي يقول : سمعت علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه يقول**) وقد سئل عن الحنّان المنّان؟ فقال: (**الحنّان : الذي يُقبِل على من أعرض عنه، والمنّان : الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال**).

قال الخطيب: بين عبد الوهاب وعلي في هذا الإسناد تسعة آباء، آخرهم أُكَينة بن عبد الله، وهو السامع علياً، أخرجه في «كتاب الأبناء».

[تَ] ________________

(١) «تاريخ بغداد» ١٢:٢٩٣، وانظر القول في عبد العزيز بن الحارث، ومن فوقه فيما يأتي ص٣١٤.

. . . .

[ش] ________________

ورَوَى بهذا الإسناد في كتاب «اقتضاء العلم العمل»[١] عن عليّ أيضاً: «هَتَف العلم بالعمل، فإنْ أجابه وإلا ارتحل».

وأحسنُ من هذا: ما وقع التسلسل فيه بأكثر من هذا العدد، فوقع لنا باثني عشر أباً:

أخبرتني أم هانئ بنت أبي الحسن الهُوريني سماعاً عليها، أخبرنا أبو العباس المكي، أخبرنا أبو سعيد العلائي.

ح، وأنبأني عالياً شيخنا شيخ الإسلام البلقيني، عن خديجة بنت سلطان، قالا أخبرنا القاسم بن مظفّر ـ قال العلائي: بقراءتي ـ أنبأتنا كَريمة بنت عبد الوهاب حضوراً، أخبرنا القاسم بن الفضل الصيدلاني، وغيره، أخبرنا رزق الله بن عبد الوهاب التميمي، سمعت أبي أبا الفرج عبد الوهاب يقول: سمعت أبي عبد العزيز يقول: سمعت أبي: الحارثَ يقول: سمعت أبي: أسداً يقول: سمعت أبي: الليثَ يقول: سمعت أبي: سليمانَ يقول: سمعت أبي: الأسود يقول: سمعت أبي: سفيان يقول: سمعت أبي: يزيدَ[٢] يقول: سمعت

[تَ] ________________

(١) (٤٠) من «اقتضاء العلم».

(٢) اسم «يزيد» في نسب أبي الفرج ثابت في النسخ هنا، وفي «مقدمة» ابن الصلاح ص ٢٨٣، وفي «تاريخ بغداد» ١٢ :٢٩٣، و«اقتضاء العلم العمل» (٤٠)، وفي «الإكمال» لابن ماكولا ١ :١٠٨ ـ ١٠٩، لكن كلام الحافظ في «الإصابة» ـ القسم الأول ـ ترجمة أُكَيْنة مشعر بأنه سقط اسم «يزيد» من عمود النسب عند الخطيب ـ وابن الصلاح ـ، والله أعلم، فكأن الخلل في نسخته؟.

=

. . . .

[ش] ―――――――

أبي: أُكينة يقول: سمعت أبي: الهيثم يقول: سمعت أبي: عبدَ الله يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما اجتمع قوم على ذكرٍ إلا حفَّتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة».

قال العلائي[1]: هذا إسناد غريب جداً، ورزقُ الله كان إمام الحنابلة في زمانه من الكبار المشهورين، وأبوه أيضاً إمام مشهور، ولكنْ جدُّه عبد العزيز متكلَّم فيه على إمامته، واشتهر بوضع الحديث[2]، وبقية آبائه مجهولون لا ذِكر لهم في شيء من الكتب أصلاً، وقد خبط فيهم عبد العزيز أيضاً فزاد أباً لأُكينة وهو الهيثم.

[تَ] ―――――――

نعم، وقع سَقط في مطبوعة «اقتضاء العلم» في تكرار «سمعت أبي»، ففيه تكراره ثماني مرات، مع تصريح الخطيب في كتابيه بأنهم «تسعة»، ولم ينتبه محققه ـ أو مصححه ـ إلى عدّها.

(١) في «الوَشْي المُعْلَم»، والنقل بواسطة العراقي في «شرح الألفية» ص ٣٨٤، و«التقييد والإيضاح» ٢:١٠٧٧.

(٢) تنظر ترجمته في «تاريخ بغداد» ١٢:٢٣٣، و«الميزان» (٤٨٣٨)، ولو قال: اشتهر بوضع حديثٍ: لكان أولى.

وقد ترجم الحافظ في القسم الأول من «الإصابة» لأُكَيْنة، وذكر هذا الحديث: «ما اجتمع قوم على ذكرٍ ..»، وساق سنده، واكتفى بقول الذهبي في «الميزان» بنحو قول الشارح هنا: أكثر أجداده لا ذِكر لهم، ولم يتكلم على عبد العزيز بن الحارث بشيء، مع موافقته الذهبي على حال عبد العزيز، في «اللسان» (٤٨٠٣)، ومثل هذا الإسناد لا تثبت به الصحبة، فكيف وفيه عبد العزيز بن الحارث!.

. . . .

[ش] ———————

قال العراقي[(١)]: وأكثر ما وقع لنا التسلسل بأربعةَ عشَر أباً من رواية أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالبٍ: الحسنِ بن عبيدالله بن محمد بن عبيدالله ابن علي بن الحسن بن الحسين بن جعفر بن عبيدالله بن الحُسَين الأصغر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي عن آبائه مرفوعاً بأربعين حديثاً منها «المجالس بالأمانة»، وفي الآباء من لا يعرف حاله.

فائدة:

يلتحق برواية الرجل عن أبيه، عن جدّه: روايةُ المرأة عن أمها، عن جدَّتها، وهو عزيز جداً، ومن ذلك: ما رواه أبو داود في «سننه»[(٢)] عن بُنْدار،

[تـ] ———————

(١) المصدران السابقان للعراقي، ومنهما قوَّمت بعض أسماء رجال السند، وزاد في «التقييد والإيضاح»: «وهذا الحديث من جملة أربعين حديثًا فيها مناكير»، قلت: ما كان منها بهذا الإسناد.

وحديث: «المجالس بالأمانة» طرف من حديث رواه أبو داود (٤٨٣٦)، وأحمد ٣٤٢:٣ ـ ٤٣٤، وهو حديث حسن بشواهده الكثيرة، ينظر «المقاصد الحسنة» (١٠٠٠، ٦٠).

(٢) رواه أبو داود (٣٠٦٦) وفيه: «لم يسبقه إليه مسلم». والبخاري في «تاريخه الكبير» ٢(١٦٩٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٤٥)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١٤٣٤)، من طريق الطبراني.

وبندار: إمام مشهور، وعبد الحميد: ذكره ابن حبان في «الثقات» ٣٩٩:٨ ـ ٤٠٠، والنسوة الثلاثة لم أقف على جرح أو تعديل فيهن، ومع ذلك فقد ذكر الحديثَ الحافظ في ترجمة أسمر بن مضرِّس من «الإصابة» وحسّن إسناده.

. . . .

[ش] ______________

حدثنا عبد الحميد بن عبد الواحد قال: حدثتني أم جَنُوب بنت نُمَيلة، عن أمها سُويدة بنت جابر، عن أمها عَقِيلة[1] بنت أسمر بن مضرِّس، عن أبيها أسمر بن مضرِّس قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فبايعته، فقال: «من سبَق إلى ما لم يَسْبِق إليه مسلم فهو له».

* * * * *

[تَ] ______________

(١) [جَنوب : بفتح الجيم، وتخفيف النون، وسكون [الواو، و] الموحدة، اسم لا ينصرف، ونُميلة : بضم النون، وفي نسخة : تُميلة : بضم المثناة الفوقية، وسُويدة : بضم السين المهملة، وعَقِيلة : بفتح العين المهملة، وكسر القاف.].

وعلى حاشية ك: «الحمد لله. ثم بلغ كذلك، كتبه مؤلفه لطف الله به. آمين».

النوع السادس والأربعون: مَن اشترك في الرواية عنه اثنان تباعد ما بين وفاتيهما

للخطيب فيه كتابٌ حسن. ومن فوائده: حلاوة علوّ الإسناد، مثاله: محمد بن إسحاق السرّاج، روى عنه البخاريُّ . . . .

[ش] ——————

(النوع السادس والأربعون)

السابق واللاحق

وهو: معرفة (مَن اشترك في الرواية عنه اثنانِ تباعدَ ما بين وفاتيهما، للخطيب فيه كتاب حسن) سماه «السابق واللاحق»[1]. (ومن فوائده: حلاوة علوّ الإسناد)[2] في القلوب، وأن لا يُظنَّ سقوط شيء من الإسناد.

(مثاله: محمد بن إسحاق السراج[3]، روى عنه البخاري) في «تاريخه»،

[ت] ——————

(١) وهو مطبوع، وقال في مقدمته عن منهجه فيما يُعتبر من السابق واللاحق: «جعلت اعتبار أقلّ مُدَدهم أن تكون زائدة على الستين».

(٢) حصل هنا للشيخ ابن العجمي رحمه الله نحو ما يسمونه: تصحيف النظر، وذلك أنه سبق نظره من كلمة: الإسناد، إلى كلمة: الأستاذ، فكرّر التعليق هنا بما علّقه سابقًا على الفرع ١٢ من النوع السادس والعشرين ٤: ٤٨٩، وأن كلمة «أستاذ» أعجمية، معناها: الماهر بالشيء، فحذفتها من هنا.

(٣) **[السرّاج: بفتح السين، وتشديد الراء المهملتين، وبالجيم نسبة إلى عمل السروج، كان من أجداده من يعملها. كذا في «اللباب» ـ ٢ : ١١١ ـ.]**.

والخَفّافُ، وبين وفاتيهما مئةٌ وسبع وثلاثون سنة أو أكثر، والزهري وزكريا ابن دُويد، عن مالك، وبينهما كذلك.

[ش] ـــــــــــــــــــ

(و) أبو الحسين أحمد بن محمد **(الخَفّاف)** النيسابوري **(وبين وفاتيهما مئةٌ وسبع وثلاثون سنة أو أكثر)** لأن البخاري مات سنة ست وخمسين ومئتين، والخفّاف مات سنة ثلاث، وقيل: أربع، وقيل: خمس وتسعين وثلاث مئة[1].

(والزهري وزكريا بن دُويد) رَوَيا **(عن مالك وبينهما كذلك)** فإن الزهري مات سنة أربع وعشرين ومئة، وزكريا حدث سنة نيف وستين ومئتين، ولا يعرف وقت وفاته[2].

قال العراقي[3]: والتمثيل بزكريا سبق إليه الخطيب، ولا ينبغي أن يمثَّل به، لأنه أحد الكذابين الوضاعين، ولا يعرف سماعه من مالك وإن حدث عنه، فقد زاد وادّعى أنه سمع من حُميد الطويل، وروى عنه نسخة موضوعة، فالصواب

[تَ] ـــــــــــــــــــ

(١) «السابق واللاحق» للخطيب ص ٢٩٩. ورواية البخاري عن تلميذه جاءت آخر ترجمة رفاعة بن رافع الأنصاري من «التاريخ الكبير» ٣ (١٠٨٩).

(٢) المصدر السابق ص ٢٢١، وكرره ص ٣١٦، وقال ابن الصلاح عقب ذكره هذا المثال: «ولقد حَظِي مالك بكثير من هذا النوع»، يريد: أن أمثلة السابق واللاحق فيمن روى عنه مالك، وروى عن مالك كثيرة، قال ذلك خلال الأمثلة التي ذكرها الخطيب في كتابه ص ٣٠٦ ـ ٣١٥.

(٣) «شرح الألفية» ص ٣٨٥، ونحوه في «النكت» ٢: ١٠٨٢ ـ ١٠٨٣، وكتاب الخطيب ص٣٠٦، وتنظر ترجمة زكريا بن دويد في «المجروحين» ١: ٣١٤ وغيره، وكأن العراقي اعتمد فيما صوَّبه على كلام الدارقطني الذي نقله عياض في «ترتيب المدارك» ١: ١٥٠.

. . . .

[ش] ———————

أن آخر أصحاب مالك: أحمدُ بن إسماعيل السَّهمي، ومات سنة تسع وخمسين ومئتين، فبينه وبين الزهري مئة وخمس وثلاثون سنة.

ومن أمثلة ذلك في المتأخرين: أن الفخر ابن البخاري سمع منه المنذريُّ والصلاحُ بن أبي عمر شيخ شيخنا، ومات المنذري سنة ست وخمسين وست مئة، والصلاح سنة ثمانين وسبع مئة[1].

والبرهان التنوخي شيخ شيوخنا: سمع منه الذهبي، وروى عنه، فيما ذكر شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر، ومات سنة ثمانٍ وأربعين وسبع مئة، وآخر أصحابه أبو العباس الشاوي مات سنة أربع وثمانين وثمان مئة[2].

[ت] ———————

(١) الفخر ابن البخاري: تقدمت ترجمته ٤: ٥٩٠.

والصلاح ابن أبي عمر: هو محمد بن أحمد ابن قدامة المقدسي، تقدمت ترجمته ٢: ٢١٩.

(٢) البرهان التنوخي: هو إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التنوخي، الدمشقي ثم القاهري (٧٠٩ أو ٧١٠ ـ ٨٠٠)، هكذا قال الحافظ في «المعجم المؤسَّس» ١: ٨٠، ٢٠١، وذكر أنه خرَّج له «مشيخة» عن أكثر من خمس مئة شيخ بالسماع والإجازة، أما في «الدرر الكامنة» ١: ١١، فأرّخ ولادته سنة ٧٠٩، وأنه خرَّج له مشيخة عن أكثر من ست مئة شيخ، وذكر في «المجمع المؤسَّس» مقروءاته الكثيرة عليه.

وأما سماع الذهبي منه: فأكّده الحافظ في كتابيه المذكورين، وبما أن التنوخي تلميذ الذهبي ـ كما في «المجمع» ١: ١٥٦ ـ فإن الذهبي دلّس باسمه حين ذكر روايته عنه، ذكره باسم: إبراهيم بن عُلْوان، قاله ابن حجر في «المجمع» ١: ٨٢، و«الدرر» ١: ١١.

وقوله: «ومات سنة ثمان وأربعين وسبع مئة»: يريد: الذهبيَّ، كما هو معلوم.

=

. . . .

[ش] ——————

قال شيخ الإسلام: وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك مئة وخمسون سنة، وذلك أن أبا علي البَرَداني[(١)] سمع من السِّلَفي حديثاً ورواه عنه، ومات على رأس الخمس مئة[(٢)]، وآخر أصحاب السِّلَفي سبطهُ أبو القاسم ابن مكي مات سنة خمسين وست مئة[(٣)].

* * * * *

[تـ] ——————

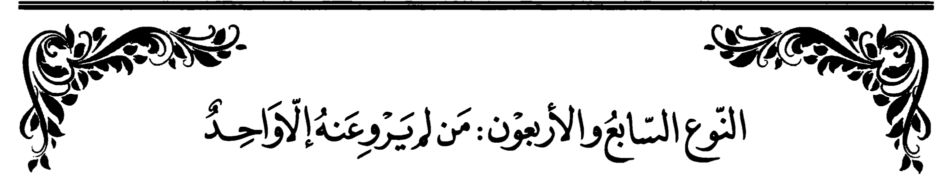
وأما أبو العباس الشاوي: فهو شيخ الإمام السيوطي رحمهم الله جميعًا، ذكره في معجمه «المنْجَم» ـ الشيخ السابع ـ: أحمد بن عبد القادر بن طريف الشاوي (٧٩٤ ـ ٨٨٤). ثم نقل كلام ابن حجر في رواية الذهبي عن التنوخي، ثم ذكر هو رواية الشاوي عن التنوخي، وأنه عمل في ذلك أبياتًا من الشعر ذكرها، فبين وفاة الذهبي والشاوي مئة وست وثلاثون سنة.

(١) **[بفتح الموحدة، والراء، والدال المهملة، آخره نون، إلى بَرَدان، قرية ببغداد. «لباب» ـ ١ : ١٣٥ ـ.].**

(٢) **[قوله : على رأس الخمس مئة : فيه إدخال [أل] على أول العدد المضاف، مع تجرد ثانيه، وهو ممتنع، قال في «الهمع» ـ ٣ : ٢٥٩ ـ بالإجماع، فلا يجوز نحو : الثلاث أثواب. انتهى.].**

(٣) «شرح النخبة» ص ١١٧. والبَرَداني: هو أبو علي أحمد بن محمد بن أحمد البرداني (٤٢٦ ـ ٤٩٨) رحمه الله، هكذا أرخوا ولادته ووفاته. انظر: «السير» ١٩ :٢١٩، ومصادر ترجمته في التعليق عليه.

وابن مكي: هو أبو القاسم عبد الرحمن بن مكي الطرابلسي ثم الإسكندراني (٥٧٠ ـ ٦٥١) رحمه الله، هكذا في «السير» أيضًا ٢٣ :٢٧٨، حضر على جدّه الإمام أبي الطاهر السِّلَفي في الرابعة من عمره، وأجاز له، وكان قد جاوز المئة، فلذا رُحل إليه.



لمسلمٍ فيه كتابٌ. مثاله : وهب بن خَنْبَش، . . . .

[ش] ____________________

(النوع السابع والأربعون)

معرفة الوُحْدان

وهو (من لم يَروِ عنه إلا واحد).

ومن فوائده: معرفة المجهول إذا لم يكن صحابياً، فلا يقبل، كما تقدم في النوع الثالث والعشرين(١). (لمسلمٍ فيه كتابٌ)(٢).

(مثاله) في الصحابة(٣): (وهب بن خَنْبَش) بفتح المعجمة، والموحدة، بينهما نون ساكنة، الطائي الكوفي.

قال ابن الصلاح: وسماه الحاكم وأبو نعيم هَرِماً، وذلك خطأ، وكذا وقع عند ابن ماجه.

قال المزي: ومن قال «وهب» أكثرُ وأحفظُ(٤).

[ت] ____________________

(١) تقدم ٤ : ٨١.

(٢) طبع باسم «المنفردات والوحدان». ومن مؤلفات هذا النوع: «المخزون» لأبي الفتح الأزدي، طبع أيضًا.

(٣) مصدر الشارح في الأمثلة الآتية هو ابن الصلاح، فلا حاجة بي للقول مع كل مثال، وحَصْر ونفي: هكذا قال ابن الصلاح.

(٤) ابن الصلاح ص ٢٨٧، والحاكم في «المعرفة» أول النوع ٣٧ ص ٤٦٢،
=

وعامر بن شهر، وعروة بن مُضَرِّس، ومحمد بن صفوان، ومحمد بن صيفي : صحابيون، لم يرو عنهم غيرُ الشعبي.

[ش] ـــــــــــــــــــ

(**وعامر بن شهر، وعروة بن مضرِّس، ومحمد بن صفوان**) الأنصاري (**ومحمد بن صيفي**) الأنصاري، وليس بالذي قبله على الصحيح، هؤلاء (**صحابيون، لم يرو عنهم غير الشعبي**)[1].

قال العراقي[2]: ما ذكره في عامر قاله مسلم وغيره، وفيه نظر، فإن ابن عباس روى عنه قصة رواها سيف بن عمر في «الردة»، قال: حدثنا طلحة الأعلم، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: أولُ من اعترضَ على الأسود العَنْسي

[تَ] ـــــــــــــــــــ

وأما أبو نعيم: فأفاد ابن الصلاح أنه هو والحاكم قالا ذلك في كتابيهما: معرفة علوم الحديث، يريد ابن الصلاح: كتاب أبي نعيم «المستخرج» على كتاب الحاكم، وهو غير مطبوع. وخطَّأ ابن الصلاح القول بأنه: هَرِم، وقول المزي المذكور فوق: هو في «تهذيب الكمال» ٣:١٢٨، لكنه في «التحفة» ٨:٣٠٩، ٣٤٤ جزم بأن الصواب: وهب.

وأما ابن ماجه: فرواه بالوجهين: أولاً رواه على أنه وهب (٢٩٩١)، ثم رواه من طريق ضعيف على أنه هرم (٢٩٩٢). وجاء في «مسند» أحمد ٤:١٧٧، ١٨٦، و«تاريخ البخاري الكبير» ٨ (٢٥٥٥) بالوجوه الثلاثة: وهب، وهرم، وابن خنبش، غير مسمّى.

(١) ذكر مسلم في كتابه «المنفردات» (٣٥ ـ ٣٧) ثلاثة منهم: عامرًا، وعروة، وابن صيفي، وذكرهم ابن الصلاح ص ٢٨٧، وزاد: ابن صفوان، وأكّد أنه غير ابن صيفي، وكذلك صنيع الحافظ في «الإصابة» يؤكد أنهما شخصان.

(٢) «شرح الألفية» ص ٣٨٧، و«النكت» ٢:١٠٨٦ ـ ١٠٨٧.

وانفرد قيس بن أبي حازم بالرواية عن أبيه، ودُكَينٍ، والصُّنابحِ بنِ الأعسر، ومِرداسٍ، من الصحابة.

[ش] ___

وكابَرَه عامر بن شهر الهَمْداني، إلى آخر كلامه.

وما قاله في عروة: قاله أيضاً ابن المديني والحاكم[1]، وليس كذلك، فقد روى عنه أيضاً ابن عمه حُميد الطائي، ذكره المزي في «التهذيب»[2].

(**وانفرد قيس بن أبي حازم بالرواية عن أبيه، و**) عن (**دُكَين**) بالكاف مصغراً، ابن سعيد، ويقال: سُعَيد، الخَثْعمي، ويقال: المزني، (**و**) عن (**الصُّنابح بن الأعسر، ومِرداس**) بن مالك الأسلمي (**من الصحابة**)[3].

قال العراقي[4]: لم ينفرد عن الصنابح، بل روى عنه أيضاً الحارث بن وهب، ذكره الطبراني.

قلت: لكن قال شيخ الإسلام[5]: إنه وهم، والصواب أن الذي روى عنه الحارثُ: الصنابحيُّ التابعي، وسيأتي.

وقال المزي[6]: روى عن مرداس أيضاً زيادُ بن عِلاقة.

[ت] ___

(١) «المعرفة» ص ٤٦٣ ـ ٤٦٤.

(٢) «تهذيب الكمال» ٢٠:٣٦.

(٣) ذكرهم مسلم في كتابه «المنفردات» (٩، ١٠، ١٢).

(٤) «التقييد والإيضاح» ١٠٨٩:٢، و«المعجم الكبير» للطبراني ٨ (٧٤١٨).

(٥) «الإصابة» ترجمة الصنابح بن الأعسر الأحمسي، وانظر ما يأتي تحت (التنبيه) الآتي ص ٣٤٠.

(٦) «تهذيب الكمال» ٣٧٠:٢٧.

وممن لم يرو عنه من الصحابة إلا ابنه : المسيَّبُ والد سعيد، ومعاويةُ والد حكيم، وقرةُ بن إياس والد معاوية، وأبو ليلى والد عبد الرحمن.

[ش] ________________

قال العراقي[١]: والصواب خلافه، فإنما روى زياد عن مرداس بن عروة، صحابيٌّ آخر.

(وممن لم يرو عنه من الصحابة إلا ابنه : المسيَّبُ) بن حَزْن القرشي (والد سعيد).

(ومعاويةُ) بن حيدة (والد حكيم[٢]).

قال العراقي[٣]: بل روى عن معاوية أيضاً عروة بن رُوَيم اللَّخمي، وحميد المزني، ذكرهما المزّي.

(وقرة بن إياس والد معاوية، وأبو ليلى) الأنصاري (والد عبد الرحمن) وإن كان عدي بن ثابت أيضاً روى عنه فلم يدركه، كما قاله المزّي[٤].

[ت] ________________

(١) «التقييد والإيضاح» ٢:١٠٨٩ ـ ١٠٩٠، وأحال على ما تقدم منه ١:٥٨٠ ـ ٥٨١، ولخَّص كلامه الحافظ في «التهذيب» ١٠:٨٦، وينظر أيضًا كلامه في «الفتح» ١١:٢٥١ (٦٤٣٤).

(٢) أما تفرد سعيد عن أبيه: فذكره مسلم في كتابه (١٤). وأما تفرد حكيم عن أبيه: فذكره ابن الصلاح ص ٢٨٧، ولم أره في كتاب الإمام مسلم.

(٣) «النكت» ٢:١٠٩١ ـ ١٠٩٢، و«تهذيب الكمال» ٢٨:١٧٢، وقال البيهقي في «سننه» ٤:١٠٥ عن معاوية هذا: «لم يثبت عند الشيخين رواية ثقة عنه غير ابنه»، وهذا يشعر برواية بعض الضعفاء عنه، لكن عروة بن رويم وثقه ابن معين، وغيره.

(٤) تفرد معاوية عن أبيه قرّة، وتفرد عبد الرحمن عن أبيه، ذكرهما مسلم =

قال الحاكم : لم يخرجا في الصحيحين عن أحدٍ من هذا القبيل، وغلَّطوه بإخراجهما حديثَ المسيَّب أبي سعيد، في وفاة أبي طالب، . . . .

[ش] ______________

(قال) أبو عبد الله (الحاكم) في «المدخل»[1]: (لم يخرجا) أي: الشيخان (في الصحيحين عن أحدٍ من هذا القبيل) من الصحابة.

وتبعه على ذلك البيهقيُّ فقال في «سننه»[2] عند ذِكْر بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده: «ومن كتمها فإنا آخِذوها وشَطْرَ ماله»، الحديثَ، ما نصّه: فأما البخاري ومسلم فإنهما لم يخرجاه جَرْياً على عادتهما في أن الصحابي أو التابعي إذا لم يكن له إلا راوٍ واحد لم يخرجا حديثه في الصحيحين.

(وغلَّطوه) في ذلك[3]، ونُقِض (بإخراجهما حديث المسيَّب أبي سعيد في وفاة أبي طالب) مع أنه لا راوي له غير ابنه[4].

[ت] ______________

(٢٠، ٢)، ورواية عدي بن ثابت عن أبي ليلى: ذكرها المزي ٣٤:٢٣٨، وقال: لم يدركه.

(١) «المدخل إلى الإكليل» ص ٨٧.

(٢) «السنن الكبرى» ٤:١٠٥، والحديث رواه أبو داود (١٥٦٩)، والنسائي (٢٢٢٤، ٢٢٢٩)، وهو في «مصنف» ابن أبي شيبة (٩٩٨٦)، وينظر تمام تخريجه هناك، وينظر ما كتبته ص ٥٦ ـ ٥٧ في ضبطه والعمل به في «أثر الحديث الشريف».

(٣) ينظر «شروط الأئمة الستة» لابن طاهر ص ٩٦، و«شروط الأئمة الخمسة» للحازمي ص ١٣٥.

(٤) البخاري في مواضع، أولها (١٣٦٠)، ومسلم ١:٥٤ (٣٩).

وبإخراج البخاريِّ حديثَ الحسن، عن عمرو بن تَغْلِب، وقيسٍ عن مِرداس، . . . .

[ش] ___

(وبإخراج البخاري حديث الحسن) البصري (عن عمرو بن تَغْلِب)[١] مرفوعاً: «إني لأُعطي الرجلَ، والذي أَدَعُ أحبُّ إليّ»[٢]، ولم يرو عنه غير الحسن، كما قاله مسلم في «الوحدان» وغيره[٣]، وإن قال ابن عبد البر وابن أبي حاتم روى عنه الحكم بن الأعرج، فقد قال العراقي: لم أر له رواية عنه في شيء من طرق الحديث[٤].

(و) بإخراجه أيضاً حديث (قيس) بن أبي حازم (عن مِرداس) الأسلمي:

[تَ] ___

(١) [بفتح المثناة الفوقية، وسكون الغين المعجمة، وكسر اللام، ثم موحدة. كذا في «التقريب» - (٤٩٩٤) -.].

(٢) الحديث عند البخاري في مواضع أولها (٣٢٩).

(٣) «المنفردات والوحدان» (٣٢)، و«المعرفة» للحاكم ص ٤٦٦.

(٤) ابن أبي حاتم ٦ (١٢٣٥)، و«الاستيعاب» ٣:١١٦٦، و«شرح الألفية» ص ٣٨٧، ويقال على قول العراقي: من حفظ حجة على من لم يحفظ، كما يقال على متابعة الشارح له: لمَ نعتمد استدراك المِزي، فيما سبق ويأتي، ولا نعتمد إثبات ابن أبي حاتم وابن عبد البر؟.

وعبارة ابن حجر في «الإصابة» تشعر بميله إلى التوقف في هذه الزيادة، لكن عبارته في «التهذيب» صريحة في الاستدراك على المزي، واعتماده زيادة ابن أبي حاتم.

وبإخراج مسلمٍ حديثَ عبد الله بن الصامت، عن رافع بن عمرو، . . . . . .

[ش] ______________

«يذهب الصالحون الأولُ فالأول»[(١)]، ولا راوي له غيرُ قيس، كما تقدم تحريره[(٢)].

(وبإخراج مسلم حديث عبد الله بن الصامت، عن رافع بن عمرو) الغِفاري[(٣)]، ولا راوي له غيره.

وقال العراقي: بل روى عنه ابنه عمران، كما قال المزّي، وأبو جُبَير مولى أخيه، كما في «جامع» الترمذي[(٤)].

[تَ] ______________

(١) البخاري (٦٤٣٤) مرفوعًا، ورواه قبلُ من طريق آخر عن قيس (٤١٥٦) موقوفًا.

(٢) قريباً ص٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٣) «الجامع الصحيح» لمسلم ٢:٧٥٠ (١٥٨)، عن الخوارج: «يقرؤون القرآن لا يجاوز حلاقيمهم».

(٤) أبو جبير: من أ، وهو الصواب، وتحرف في النسخ إلى: أبو جسر.

والنقل من «النكت» للعراقي ٢:١٠٩٨ ـ ١٠٩٩، والمزي في «التهذيب» ٩:٢٩.

وأبو جبير: لم يعرف اسمه، وهو مولى الحكم بن عمرو الغفاري، وحديثه عن رافع: عند الترمذي (١٢٨٨) في إذنه صلى الله عليه وسلم لرافع في الأكل مما يسقط من نخل الحائط بنفسه، وقال الترمذي ـ حسب المطبوع ـ: حسن غريب، لكن في مخطوطة الإمام ابن الجوزي ق ٢١٥/أ، و«تحفة الإشراف» (٣٥٩٥)، و«تهذيب الكمال» ٩:٣١، ١٣:٢٧، ومثله في «تهذيب» ابن حجر، و«التقييد والإيضاح» ٢:١٠٩٩، فيها كلها: حسن صحيح غريب، وكذلك في بعض النسخ الخطية التي اعتُمِدت في طبعة حمص.

ومِمن روى الحديث: ابن أبي شيبة (٢٠٦٧٧)، وأبو داود (٢٦١٥)، وابن ماجه =

ونظائرُه في الصحيحين كثيرة، وقد تقدم في النوع الثالث والعشرين.

[ش] ______

(ونظائره في الصحيحين كثيرة).

قال ابن الصلاح[(١)]: كإخراجه حديثَ أبي رفاعةَ العدوي، ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوي. وحديث الأغرّ المزني، ولم يرو عنه غير أبي بردة.

وقال العراقي[(٢)]: بل رَوَى عن أبي رفاعة أيضاً صِلَةُ بن أَشْيَم العدوي، وعن الأغرّ: عبد الله بن عمر، ومعاوية بن قرة.

(وقد تقدم في النوع الثالث والعشرين) شيء من هذا النوع[(٣)].

[ت] ______

(٢٢٩٩)، من طريق المعتمر بن سليمان، عن ابن أبي الحكم الغفاري، عن جدته، عن عم أبيها: رافع الغفاري، فصار الرواة عن رافع أربعة: ابنه عمران، وعبد الله بن الصامت، وأبو جبير، وبنت ابن أخيه.

(١) ابن الصلاح صفحة ٢٨٨. وكان على الشارح رحمه الله أن يذكر هذين المثالين مع المثال السابق: حديث رافع الغفاري، كما فعل ابن الصلاح، أما ذكره لهما بعد قوله في المتن: «ونظائره في الصحيحين كثيرة»: فيوهم أنهما مرويان في الصحيحين!.

وحديث حميد العدوي، عن أبي رفاعة: هو في «صحيح» مسلم ٢:٥٩٧ (٦٠) وهو قوله: انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب، فقلت: يا رسول الله، رجل غريب جاء يسأل عن دينه، لا يدري ما دينه.

وحديث أبي بردة، عن الأغرّ المزني: رواه مسلم أيضاً ٤:٢٠٧٥ (٤١): «إنه لَيُغان على قلبي، وإني لأَستغفر الله في اليوم مئة مرة». وانظر لمعناه: شرح القاضي عياض ٨:١٩٧، والنووي ١٧:٢٣.

(٢) «النكت» ٢:١٠٩٩ ـ ١١٠٠.

(٣) مبحث المجهول من النوع الثالث والعشرون ٤ : ٩٨.

وفي التابعين : أبو العُشَراء، لم يرو عنه غيرُ حماد بن سلمة .

وتفرد الزهريُّ عن نيِّفٍ وعشرين من التابعين .

وعمرُو بن دينار عن جماعة، وكذا يحيى بن سعيد الأنصاري، . . . .

[ش] ―――――――――

(و) مثاله **(في التابعين : أبو العُشَراء)** الدارمي **(لم يرو عنه غيرُ حماد بن سلمة)**. قال العراقي: بل روى عنه زياد بن أبي زياد، وعبد الله بن محرَّر، كلاهما روى عنه حديث الذكاة، متابعَينِ لحماد بن سلمة[1].

(وتفرد الزهري عن نيف وعشرين من التابعين) لم يرو عنهم غيرُه، منهم ـ فيما ذكره الحاكم[2] ـ: محمد بن أبي سفيان بن جارية الثقفي، وعمرو بن أبي سفيان بن العلاء الثقفي.

(و) تفرد **(عمرو بن دينار عن جماعة، وكذا يحيى بن سعيد الأنصاري،**

[ت] ―――――――――

(١) في «النكت» ٢: ١٠١١، ومن كلمة «محرر.. سلمة» بياض في ك، وهو أيضاً غير ثابت في بعض نسخ «النكت» للعراقي.

وللإمام الحافظ تمَّام الرازي (٣٣٠ ـ ٤١٤) رحمه الله تعالى جزء «من حديث أبي العشراء الدارمي» جلُّه في سؤاله النبيَّ صلى الله عليه وسلم: أمَا تكون الذكاة إلا في الحلْق أو اللَّبَّة؟ فقال صلى الله عليه وسلم: «لو طعنتَ في فخذها لأجزأ عنك»، وتقدم هذا وتخريجه ص٢٩٨.

وجلُّ طرقه تدور على حماد بن سلمة من رقم ١ ـ ٢٦، ثم ٣٠ ـ ٣٧، واستدرك محققه الأخ الأستاذ بسام الجابي جزاه الله خيرًا سبعة طرق، ذكرها في مقدمته، فبلغ مجموعها واحدًا وأربعين طريقًا.

ومتابعة زياد بن أبي زياد جاءت عنده برقم (٢٧، ٢٨)، ومتابعة عبد الله بن محرّر برقم (٢٩).

(٢) «المعرفة» ص ٤٦٩. وأوصلهم مسلم في كتابه ص ١٢١ ـ ١٢٤ إلى ٥١ راويًا، من بينهم ثلاث نسوة.

وأبو إسحاق السَّبيعي، وهشام بن عروة، ومالك، وغيرهم.

[ش] ___________

وأبو إسحاق السَّبيعي، وهشام بن عروة، ومالك وغيرهم) تفرد كل منهم بالرواية عن جماعة لم يرو عنهم غيره.

قال الحاكم(١): والذين تفرد عنهم مالك نحو عشرة من شيوخ المدينة،

[ت] ___________

(١) ينظر: «المعرفة» للحاكم ص ٤٦٩ ـ ٤٧١. وينظر من كتاب مسلم العناوين التالية: عمرو بن دينار ص ١١٧، يحيى الأنصاري ص ١٢٤، السَّبيعي ص ١٢٨، هشام بن عروة ص ١٢٥، مالك بن أنس ص ٢٣١، الثوري ص ٢٤٢، شعبة ص ٢٣٢.

وفُضَيل بن فضالة: هو الصواب، وتحرّف في نسخ «التدريب» إلى: مفضل بن فضالة، وقد نبَّه الحاكم إلى هذه المغايرة ص ٤٧١.

ولا بدّ في خاتمة هذا النوعِ: نوعِ معرفة من لم يرو عنه إلا واحد، مِن لفت النظر مرةً بعد مرة، إلى ترسيخ عِبرة مستفادة من هذا النوع، هي التأني في نفي أمرٍ صعبِ الوصول إلى حقيقته، فيرى القارىء في هذا النوع دعوى بعض الأئمة، وهم من أهل التتبع والاستقراء، تفرُّد فلان عن فلان، أو لم يرو عن فلان غير فلان، ويرى نقض هذه الدعوى عليهم ممن بعدهم.

وتقدم مني هذا التنبيه فيما سبق ٣: ٣٣٩، كما ذكرت هذا الأمر مع أربعين مثالاً عليه، في «دراسات الكاشف» ص ١٠٥، من أئمة الصدر الأول لهذا العلم: ابن معين ونظرائه، إلى الحافظ الذهبي، كلها تؤكد ضرورة التأني البالغ في إطلاق هذا الحصر، فإن الأسانيد انتشرت انتشاراً بالغاً، ولم تبقَ محصورة في الحواضر والأمصار والمدن الكبيرة والصغيرة، بل دخلت القرى النائية، وبيوت الشَّعَر والوبر، مما يدل دلالة واضحة على دخول السنة النبوية عليها بسندها وركنها العلمي الركين في زمن عزَّ فيه كل وسيلة ميسِّرة، إلا علوَّ الهمة وحبَّ دين الإسلام اللذين ملآ قلوبهم، وسرى في =

. . . .

[ش] ______________

منهم: مِسْور بن رفاعة القُرَظي، قال: وتفرد سفيان الثوري عن بضعةَ عشَرَ شيخاً، منهم: عبد الله بن شداد الليثي، وتفرد شعبة عن نحو ثلاثين شيخاً، منهم: فضيل بن فضالة.

* * * * *

[ت] ______________

خلايا أجسادهم، رضي الله عنهم وأرضاهم.

ويدخل هذا المعنى على النوع التاسع والأربعين الآتي: الأسماء المفردة، أي: ادعاء أن هذا الاسم فرد، لم يسمّ به إلا فلان، وقد قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله فيه كلمة مناسِبة جدًا لهذا الذي أنبِّه إليه. قال ص ٢٩٣: «الحقّ أن هذا فنّ يصعب الحكم فيه، والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاض، فإنه حصر في باب واسع شديد الانتشار». وكذلك يقال في انتشار الأسانيد. والله وليّ التوفيق.

النوع الثامن والأربعون: معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة

هو فنّ عويصٌ تَمَسُّ الحاجة إليه لمعرفة التدليس. وصنف فيه عبد الغني بن سعيد وغيره. مثاله : محمد بن السائب الكلبي المفسِّر. وهو أبو النضر المرويُّ عنه حديثُ تميمٍ الداري، وعديٌّ. . . . .

[ش] ————————

(النوع الثامن والأربعون : معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة)

مِن كُنَى أو ألقاب، أو أنساب، إما من جماعة من الرواة عنه، يعرِّفه كل واحد بغير ما عرَّفه الآخر، أو من راو واحد عنه يعرِّفه مرة بهذا، ومرة بذاك، فيلتبسُ على من لا معرفة عنده، بل على كثير من أهل المعرفة والحفظ.

و**(هو فنّ عويصٌ)** بمهملة أوله وآخره، أي: صعب **(تَمَسُّ الحاجة إليه لمعرفة التدليس)**.

(وصنف فيه) الحافظ **(عبد الغني بن سعيد)** الأزدي كتاباً نافعاً سماه «إيضاح الإشكال»، وقفت عليه، وسألخص هنا منه أمثلة، **(و)**صنف **(غيره)** أيضاً كالخطيب[1].

(مثاله : محمد بن السائب الكلبي المفسر) العلامةُ في الأنساب، أحدُ الضعفاء **(وهو أبو النضر المرويّ عنه حديث تميم الداري، وعديّ)** بن بَدّاء في

[تـ] ————————

(١) الأول: لم يطبع، وهو في نحو ١٩٠ ورقة مخطوطة، والثاني طُبع في مجلدين كبيرين باسم «موضح أوهام الجمع والتفريق»، قال الحافظ العراقي في «شرح الألفية» ص ٣٨٨: «وهو عندي بخط الخطيب».

وهو حماد بن السائب راوي «ذكاةُ كلِّ مَسْك دباغُه»، وهو أبو سعيد الذي يروي عنه عطية التفسيرَ.

[ش] ________________

قصتهما النازلِ فيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ﴾ الآية [المائدة: ١٠٦]، رواها عنه، عن باذان، عن ابن عباس: ابنُ إسحاق، وهي كنيته[1].

(وهو حماد بن السائب راوي) حديث: **(«ذكاةُ كلِّ مَسْك)** ـ بفتح الميم، أي: جِلْدٍ ـ **(دباغُه»)** رواه عنه، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس: أبو أسامة حمادُ بن أسامة، وسماه حماداً أخذاً من: محمد، وقد غلط فيه حمزة بن محمد الكِناني الحافظ، والنسائي[2].

(وهو أبو سعيد الذي يروي عنه عطية) العَوْفي **(التفسيرَ)**، وكناه بذلك ليوهمَ الناسَ أنه إنما يروي عن أبي سعيد الخدري[3].

[ت] ________________

(١) «السنن» للترمذي (٣٠٥٩) وقال: غريب، وليس إسناده بصحيح، وقال عن الكلبي: تركه أهل الحديث، وهو صاحب التفسير، ورواه أيضًا الخطيب في مقدمة كتابه «موضح أوهام الجمع والتفريق» ١:١٦.

(٢) كأن رواية النسائي له في «الكنى»، ورواه الحاكم (٧١٥٣) وصححه، ووافقه الذهبي، حسب المطبوع!!، والحديث في «الجامع الصغير» للشارح، ولم يتكلم عليه صاحب «المداوي»، وهو في «صحيح الجامع الصغير» (٣٤٣٣)، فإن كان لشواهده، فنعم، وإلا فلا.

والحديث في «موضح أوهام الجمع والتفريق» ٢:٣٥٧ ـ ٣٥٨، وأعقبه الخطيب بكشف وَهَم حمزة الكناني، وشيخه الإمام النسائي.

(٣) أسنده الخطيب في «الموضح» ٢:٣٥٥ إلى الإمام أحمد.

ومثلُه: سالم الراوي عن أبي هريرة، وأبي سعيد، وعائشة. هو سالمٌ أبو عبد الله المَديني، وسالمٌ مولى مالك بن أوس، وسالم مولى شداد ابن الهادِ، وسالم مولى النَّصْريين، وسالم مولى المَهْري، وسالم سَبَلان، . . .

[ش] ______

وهو أبو هشام، الذي روى عنه القاسم بن الوليد الهمْداني، عن أبي صالح، عن ابن عباس حديث: «لما نزلت ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾» [الأنعام: ٦٥]. الحديثَ، كنّاه بابنه هشام، وهو محمد بن السائب بن بشر، الذي روى عنه ابن إسحاق أيضاً[١].

(ومثله: سالم الراوي عن أبي هريرة، وأبي سعيد) الخدري، **(وعائشة)**، وسعد بن أبي وقاص، وعثمان بن عفان.

(هو سالم أبو عبد الله المَديني).

(و) هو **(سالم مولى مالك بن أوس)** بن الحَدَثان النصْري.

(و) هو **(سالم مولى شداد بن الهادِ)** النصْري الذي روى عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن، ونُعيم المُجْمِر.

(و) هو **(سالم مولى النَّصْريين)** ـ بالمهملة والنون ـ الذي روى عنه سعيد المقبري.

(و) هو **(سالم مولى المَهْري)** الذي روى عنه عبد الله بن يزيد الهُذلي.

(و) هو **(سالم سَبَلان)** ـ بفتح المهملة والموحدة ـ الذي روى عنه عمران ابن بشير.

[تَ] ______

(١) المصدر السابق ٢:٣٥٥ في قصة طويلة.

وسالم أبو عبد الله الدَّوْسي، وسالم مولى دَوْس، وأبو عبد الله مولى شداد.

[ش] ——————

(و) هو (سالم أبو عبد الله الدَّوْسي) الذي روى عنه يحيى بن أبي كثير.

(و) هو (سالم مولى دَوْس) الذي روى عنه يحيى أيضاً.

(و) هو (أبو عبد الله مولى شداد) الذي روى عنه محمد بن عبد الرحمن، وأبو الأسود.

وهو أبو عبد الله الذي روى عنه بكير ابن الأشج(1).

ومثله: محمد بن قيس الشامي المصلوب في الزندقة، كان يضع الحديث.

قال ابن الجوزي: دُلِّس اسمه على خمسين وجهاً، وقال عبد الله بن أحمد ابن سوادة: قلبوا اسمه على مئة اسم وزيادة، قد جمعتها في كتاب. انتهى(2).

[ت] ——————

(١) هذا تلخيص شديد لكلام الخطيب في «الموضح» ١ :٢٨٩ ـ ٢٩٤.

(٢) لم أقف على هذا في كتابه «الموضوعات»، ولا في «الضعفاء والمتروكين» له، في ترجمة المصلوب هذا (٣٠١٤)، إنما ذَكَر تحت هذه الترجمة، وفي «الموضوعات» ٢ :٦ (٥٤٢) كلمة ابن سوادة هذه، ومصدره فيها ـ والله أعلم ـ: الخطيب في «الكفاية» ص ٣٦٧، و«الموضح» ٢ :٣٤٩، أسندها إلى أبي العباس ابن سعيد ـ وهو ابن عقدة ـ قال: «سمعت عبد الله بن أحمد بن سوادة يقول: قلب أهل الشام اسم محمد بن سعيد الزنديق على مئة اسم، وكذا وكذا اسمًا، قد جمعتُها في كتاب».

وكلمة «كذا وكذا» من ألفاظ الكنايات العددية، وهي تحتمل من ٢١ ـ ٩٩، فالله أعلم.

=

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــ

فقيل فيه: محمد بن سعيد، وقيل: محمد مولى بني هاشم، وقيل: محمد ابن أبي قيس، وقيل: محمد ابن الطبري، وقيل: محمد بن حسان، وقيل: أبو عبد الرحمن الشامي، وقيل: محمد الأردنّي، وقيل: محمد بن سعيد بن حسان ابن قيس، وقيل: محمد بن سعيد الأسدي، وقيل: أبو عبد الله الأسدي، وقيل: محمد بن أبي حسان، وقيل: محمد بن أبي سهل، وقيل: محمد الشامي، وقيل: محمد بن أبي زينب، وقيل: محمد بن أبي زكريا، وقيل: محمد بن أبي الحسن، وقيل: محمد بن أبي سعيد، وقيل: أبو قيس الدمشقي، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: عبد الكريم، على معنى التعبيد لله، وقيل غير ذلك[1].

[ت] ــــــــــــــــــــ

وعملُ هذا الرجل يشهد له بالإمامة في العلم، كما يشهد له بالإمامة في الدين والغَيرة على حرمات الله، وعلى السنة النبوية، وينبغي أن تذكر له هذه المأثَرة ويُشادَ بها، رحمه الله تعالى، وتغمّده برضوانه.

ولم أصل إلى خبر عنه وترجمة، لكن الراوي عنه هو ابن عقدة، وكانت ولادته سنة ٢٤٩، ووفاته سنة ٣٣٢، فهذا تقريبُ طبقته، ثم رأيت العقيلي المتوفى سنة ٣٢٢ أشار إلى هذا باختصار في «ضعفائه» في ترجمة المصلوب (١٦٢٥) ولم يسمِّه بل قال: «بلغني عن بعض أصحاب الحديث أنه قال: يُقلب اسمه على نحو من مئة اسم، وما أبعد أن يكون كما قال».

(١) فهذه عشرون وجهًا. وقال ابن الجوزي في «موضوعاته» ٢:٦ (٥٤٢): الذي وصل إلينا من تدليسهم تسعة عشر وجهًا، وذكرها، وذكر جملة منها في كتابه «الضعفاء والمتروكين» (٣٠١٤)، وذكر العقيلي بعضًا يسيرًا منها، والخطيب في «الموضح» ٢:٣٤٣ ـ ٣٤٩، ثم المزي في «تهذيب الكمال» ٢٥:٢٦٤، وعند كلٍّ ما =

واستعمل الخطيب كثيراً من هذا في شيوخه.

[ش] ____________

وزعم العقيلي أنه عبد الرحمن بن أبي شميلة، ووهّموه[١].

(**واستعمل الخطيب كثيراً من هذا في شيوخه**) فيروي في كتبه عن أبي القاسم الأزهري، وعن عبيدالله بن أبي الفتح الفارسي، وعن عبيدالله بن أحمد ابن عثمان الصيرفي، والكل واحد[٢].

وتبع الخطيبَ في ذلك المحدثون، خصوصاً المتأخرين، وآخرهم شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر، نعم، لم أرَ العراقي في «أماليه» يصنع شيئاً من ذلك.

* * * * *

[تـَ] ____________

ليس عند الآخر.

(١) نقل هذا عن العقيلي المزيُّ ٢٥:٢٦٧ بواسطة الحافظ عبد الغني بن سعيد، ضمن كلام طويل.

(٢) هذا وأمثلة أخرى حكاها ابن الصلاح ص ٢٩١ ـ ٢٩٢.

النَّوعُ التاسِع وَالأربعُون: مَعرِفةُ المفرَداتِ

هو فنٌّ حسن، يوجد في أواخر الأبواب، وأُفرِد بالتصنيف.

[ش] ــــــــــــــــــــ

(النوع التاسع والأربعون : معرفة المفردات)

من الأسماء والكنى والألقاب، في الصحابة، والرواة، والعلماء

و(هو فنّ حسن، يوجد في أواخر الأبواب) من الكتب المصنفة في الرجال، بعد أن يذكروا الأسماء المشتركة[١].

(وأُفرد بالتصنيف)، أفرده البَرْدِيجي، واستدرك عليه أبو عبد الله ابن بُكير، مواضعَ ليست بمفاريد، وأُخَرَ ألقابٌ لا أسماء كـ: الأَجْلح[٢].

[ت] ــــــــــــــــــــ

(١) وعنوان هذا الباب عند بعضهم: باب الواحد، أو: الأفراد، أو: الأَفناء، وهذا اللفظ الأخير متكرر عند الإمام البخاري في «تاريخه الكبير»، والأفناء ـ في قول بعضهم ـ: جمعٌ مفرده فِنْو، يقال لمن لم يُعلم مَن هو، أو: من أيّ قبيلة هو، أو: من أين جاء، فهو من نُزَّاع القبائل، ينظر «النهاية» ٣:٤٧٧، و«اللسان» ١٥:١٦٥.

(٢) البرديجي: هو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي المتوفى سنة ٣٠١ عن نحو ثمانين عامًا، من تلامذة الذهلي، ومسلم، وأبي حاتم، رحمهم الله تعالى.

وابن بكير: هو الإمام أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن بكير البغدادي المتوفى سنة ٣٨٨ عن نحو ستين عامًا، طُبع كتابهما، الأول باسم: «طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث»، فيه ٤٢٦ ترجمة، والثاني باسم: «نقد طبقات الأسماء المفردة»، استدرك في أوله ثلاث تراجم ذكرها البرديجي على أنها =

وهو أقسام:

الأول في الأسماء. فمن الصحابة: أجمد، بالجيم، ابن عُجْيَان كـ: سفيان، وقيل كـ: عُلَيّان.

[ش] ————————

(وهو أقسام: الأول في الأسماء. فمن الصحابة: أجمد، بالجيم) وضبطه القاضي أبو بكر ابن العربي بالحاء المهملة فوَهِم، (ابن عُجْيَان) بضم المهملة وسكون الجيم وتحتية (كـ: سفيان، وقيل) بالضم والفتح والتشديد (كـ: عُلَيّان) هَمْداني، شهد فتح مصر، قال ابن يونس: لا أعلم له رواية[1].

[ت] ————————

أسماء وهي ألقاب، ثم ٣٠ ترجمة على أنها مفاريد، وليست كذلك.

وأفاد الإمام ابن ناصر السَّلاّمي (٤٦٧ ـ ٥٥٠) صاحب الأصل الخطي لهذين الجزأين: أن للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الصوري (٣٧٦ ـ ٤٤١) «كتابين يردّ فيهما على البرديجي وما أخطأ فيه وصحّف، وما أخطأ ابن بكير أيضًا، رحمهم الله جميعاً، كما في ص ٢٠٤ من المطبوع، وكأن ابن الصلاح عناه بكلامه في «المقدمة» ص ٢٩٥: ضبطه بعض من ألَّف على كتاب البرديجي.

ويلاحظ أن استدراكات ابن بكير كانت على دعوى البرديجي أن الاسم الفلاني فرد لا ثاني له، فيقول ابن بكير: بل، هناك بهذا الاسم رجل ثانٍ أو ثالث، أما أن يَستدرك أسماء أخرى هي مفاريد لم يذكرها: فلا، مع أنه فات البرديجيَّ من هذا القبيل عدّة أسماءَ، من ذلك: أن الأسماء المفردة التي ذُكرت هنا في كتابنا هذا من طبقة الصحابة ثلاثة عشر اسمًا، ستة منها لم يذكرها البرديجي، ولم يستدركها عليه ابن بكير: أَجْمد، جُبيب، صُدَيّ، كَلَدة، وابصة، نُبَيشة.

(١) «الإصابة» القسم الأول، وغيره من كتب الصحابة، وكذلك كتب الرسم، والحكاية عن ابن العربي من «الإصابة».

جُبَيْب: بضم الجيم. سَنْدَر. شَكَل: بفتحهما. صُدَيّ أبو أمامة. صُنَابِح ابن الأعسر.

[ش] ________

(جُبَيْب) بن الحارث (بضم الجيم) وموحدتين، وغلط ابن شاهين فجعله بالخاء المعجمة، وغلط بعضهم فجعله بالراء آخره[1].

(سَنْدَر) ـ بفتح المهملتين بينهما نون ساكنة ـ الخَصِيّ، مولى زِنباع الجُذَامي، نزل مصر، ويكنى أبا الأسود، وأبا عبد الله، باسم ابنه، وظن بعضهم أنهما اثنان، فاعترض على ابن الصلاح في دعوى أنه فرد، وليس كذلك، كما قال العراقي[2].

(شَكَل بفتحهما) ابن حميد العبسي، من رهط حذيفة، نزل الكوفة، روى حديثه أصحاب السنن[3].

(صُدَيّ) ـ بالضم والفتح والتشديد ـ ابن عَجْلان (أبو أمامة) الباهلي.

(صُنَابِح) بالضم آخره مهملة (بن الأعسر) البَجَلي الأَحْمسي، قال

[تَ] ________

(١) «الإصابة» وغيره، و«شعب الإيمان» للبيهقي (٦٦٨٩).

(٢) «المقدمة» ص٢٩٤، و«التقييد والإيضاح» ٢:١١٢٤ ـ ١١٢٥، ولم يسمِّ المعترِض.

(٣) السنن الثلاثة: «سنن» أبي داود (١٥٤٦)، والترمذي (٣٤٩٢) وقال: حسن غريب، والنسائي (٧٨٧٥)، وهو في «مصنف» ابن أبي شيبة (٢٩٧٥٥)، وهو: «قل: اللهم إني أعوذ بك من شرّ سمعي، ومن شرّ بصري، ومن شرّ لساني، ومن شرّ مَنـيِّي».

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

العراقي[1]: وقد اعتُرض بأن أبا نعيم ذكر في الصحابة آخر اسمه صنابح، والجواب أنه بعد أن ذكره قال: هو عندي المتقدم.

تنبيه:

قال ابن عبد البر[2]: ليس الصنابح هو الصنابحيَّ الذي روى عن أبي بكر، لأن هذا اسم وذاك نَسَب، وهذا صحابي، وذاك تابعي، وهذا كوفي، وذاك شامي.

وقال شيخ الإسلام في «الإصابة»[3]: قيل في كل منهما صُنَابح وصنابحي، لكن الصواب في ابن الأعسر صنابح، وفي الآخر صنابحيّ، ويظهر الفرق بينهما بالرواة عنهما، فحيثُ جاءت الرواية عن قيس بن أبي حازم، عنه: فهو ابن الأعسر، وهو الصحابي، وحديثه موصول، وحيث جاءت عن غير قيس، عنه: فهو الصنابحي وهو التابعي، وحديثه مرسل.

قلت: أضبَطُ من هذا: أن الصنابح لم يروِ غير حديثين[4]، فيما ذكر ابن

[تـ] ـــــــــــــــــــــــ

(١) «التقييد والإيضاح» ٢:١١٢٦ ـ ١١٢٧، و«المعرفة» لأبي نعيم ٣: ١٥٢١ ـ ١٥٢٢.

(٢) «الاستيعاب» ٢:٧٤٠.

(٣) «الإصابة» في ترجمة الصنابح بن الأعسر.

(٤) [حديث: «إني فَرَطكم على الحوض، وإني مُكاثِر بكم الأمم، فلا تَقْتتلُنَّ بعدي». أخرجه ابن ماجه في الفتن ـ (٣٩٤٤) ـ فيما نقله المزي في «تحفة الأشراف» ـ (٤٩٧٥) ـ.].

=

كَلَدة ـ بفتحهما ـ ابن حنبل. وابصة بن معبد. نُبَيْشَةَ الخير.

[ش] ——————

البَرْقي، وزاد الطبراني ثالثاً من رواية الحارث بن وهب، وغلط فيه بأنه الصنابحي[1].

(**كَلَدة ـ بفتحهما ـ ابن حنبل**) بلفظ جدّ الإمام أحمد.

(**وابصة**) بكسر الموحدة ومهملة (**بن معبد**).

(**نُبَيْشَةَ الخير**) بضم النون، وفتح الموحدة، وسكون التحتية، ومعجمة.

قال العراقي[2]: وليس فرداً، ففي الصحابة نبيشة غيره، المذكور في حديث

[ت] ——————

وفي هذا ـ أيضًا ـ نقلٌ عن كتابٍ هو من مشاهير كتب السنة، بالواسطة!.

وهذا حديث واحد، والثاني: كراهية أن يأخذ جابي الصدقات (ناقة حسنة)، رواه أحمد ٤: ٣٤٩، وابن أبي شيبة (١٠٠٠٧، ٢٠٨١٥) مسنداً، ومرسلاً (١٠٠١٠)، وأبو يعلى (١٤٥٣)، والثالث: «لن تزال أمتي في مُسكة ما لم يعملوا بثلاث..»: تأخير صلاة المغرب، والفجر، والتواني عن المشاركة في تشييع الجنائز: رواه أحمد ٤: ٣٤٩، والطبراني في «الكبير» ٨ (٧٤١٨)، وانظر كلام العراقي.

(١) النقل عن ابن البرقي من «الإصابة»، و«المعجم الكبير» للطبراني ٨(٧٤١٨)، وفيه: الحارث بن وهب، عن الصنابح، وعبارة الشارح محتملة، وأصل كلامه للعراقي في «النكت» ٢:١١٢٧، قال: «في السند ـ أي: سند الطبراني ـ : الصنابحي، بالياء آخره، فالصواب حذفها»، وكذلك جاءت في المطبوع: عن الصنابح، محذوف الياء.

(٢) «النكت» ٢:١١٣٢، وحديث نُبيشة الذي في الحج: هو في التلبية عن غيره، رواه الدارقطني (٢٦٤٦، ٢٦٤٧)، والبيهقي ٤:٣٣٧.

ونبيشة الذي ذكره ابن أبي حاتم: هو في «الجرح والتعديل» ٨(٢٣١٥).

=

شَمْغون أبو ريحانة، بالشين والغين المعجمتين، ويقال بالعين المهملة.

[ش] ــــــــــــــــــــــ

الحج، ونبيشة بن أبي سُلمى، رجل روى عنه رُشَيد أبو موهب، ذكره ابن أبي حاتم.

(شمغون) بنُ يزيد القُرَظي **(أبو ريحانة، بالشين والغين المعجمتين، ويقال بالعين المهملة)** مع إعجام الشين، وبذلك جزم ابن الصلاح أولاً، ثم حكى الثاني بصيغة: يقال، وقال: إن ابن يونس صححه[1].

وحكى فيه شيخ الإسلام في «الإصابة» قولاً ثالثاً أنه بالمهملتين، وأنه أزدي، ويقال أنصاري، ويقال قرشي، ويقال فيه أسْدي، بسكون المهملة، قال شيخ الإسلام: والأَسْد لغةٌ في الأزد، والأنصار كلهم من الأزد، ولعله حالف بعض قريش، فتجتمع الأقوال، نزل الشام، وله خمسة أحاديث[2].

[ت] ــــــــــــــــــــــ

واستدرك العراقي على نفسه بأن حديث نبيشة الذي في التلبية: لا يصح، والذي عند ابن أبي حاتم: نقل هو عن أبيه أنه مجهول.

وأزيد هنا: أنه تقدم ٤ : ٨٨ أن أبا حاتم قد يذكر بعض المقلِّين من الرواية في المجاهيل، ولو كانوا من الصحابة، لكن الأمر هنا يفتقر إلى إثبات أن أبا حاتم يعدُّه من حيث الطبقة في الصحابة، وليس في كلامه ما يشعر بذلك، إلا أن الذي قبله هو نبيشة الخير، وهو صحابي، فيستغرب من الشارح رحمه الله عدم نقله هذا الاستدراك! وكلام الحافظ في «الإصابة» مؤيِّد لكلام شيخه العراقي الأخير.

(١) «المقدمة» ٢٩٤، و«تاريخ ابن يونس» ١ :٦٥٥.

(٢) نزل الشام، ثم بيت المقدس، ثم صار إلى مصر، وكان من العبّاد الورعين =

هُبَيْب ـ مصغر، بالموحدة المكررة ـ ابن مُغْفِل : بإسكان المعجمة.
لُبَيّ : باللام، كأُبَيّ، ابن لَبَا : كـ :عصا.

ومن غير الصحابة : أوسط بن عمرو.

تَدُوم : بفتح المثناة من فوق، وقيل : من تحت، وبضم الدال.

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

(**هُبَيْب ـ مصغر، بالموحدة المكررة ـ ابن مُغْفِل، بإسكان المعجمة**) وضم الميم، وكسر الفاء، الغِفاري.

(**لُبَيّ : باللام**) أوله، مصغر (**كأُبَيّ**) بن كعب، وغلط ابن قانع فسماه أُبَياً[1] (**ابن لَبَا**) بالفتح والتخفيف (**كعصا**) من بني أسد.

(**ومن غير الصحابة : أوسط بن عمرو**) البَجَلي، تابعي.

(**تَدُوم : بفتح المثناة من فوق، وقيل : من تحت**[2]**، وبضم الدال**) ابن صُبْح[3] الكَلاَعي.

[تَ] ـــــــــــــــــــــــ

المجابي الدعوة رضي الله عنه، تنظر ترجمته في «الإصابة». أما عدد أحاديثه ورواياته: فلم يذكره ابن حزم في جزئه «أسماء الصحابة الرواة»، ولا ابن الجوزي في «تلقيح فهوم أهل الأثر».

(١) في «معجم الصحابة» (٥)، ونبّه إلى وهمه هذا مَن أَلَّف بعده في الصحابة، وأصحاب كتب الرسم.

(٢) حكى هذا القيل: ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» ٣١٢:٨، وفيه وعند ابن ماكولا ٣٢٤:٧: بن صُبْح، لكن عَرَضًا، لا ضبطًا، فلا يُعارض ما سيحكيه القسطلاني: بالتصغير.

(٣) **[بضم الصاد المهملة، وفي ديباجة «شرح البخاري» للقسطلاني ـ ١ : ١٤ ـ : أو بالتصغير.].**

=

جِيْلان، بكسر الجيم، أبو الجَلْد بفتحها. الدُّجَيْن: بالجيم، مصغر.

[ش] ______________

(**جِيْلان بكسر الجيم**) ابن فروة (**أبو الجَلْد، بفتحها**)[1] الأخباري.

(**الدُّجَيْن: بالجيم، مصغر**) ابن ثابت أبو الغُصْن، قال ابن الصلاح: قيل إنه جُحَا المعروف، والأصح أنه غيره[2].

وعلى الأول مشى الشيرازي في «الألقاب»، ورواه عن ابن معين، واختار ما صححه[3]: ابن حبان، وابن عدي وقال: قد روى عنه ابن المبارك، ووكيع، ومسلم بن إبراهيم، وغيرهم، وهؤلاء أعلم بالله من أن يروُوا عن جُحا[4].

[تَ] ______________

وجاء في طبعة كتاب ابن الصلاح التي أعزو إليها: صُبْح، لكنه جاء في طبعتي «التقييد والإيضاح» ص ٣١٥ = ٢: ١١١٦، و«محاسن الاصطلاح» ص٥٦٣: صُبَيح.

(١) «بفتحها» أي: بفتح الجيم فقط، أما اللام فساكنة، وبهذا صرح النووي نفسه في «الإرشاد» ص ٢١١، وهو كذلك في كتابَي السخاوي: «شرح التقريب» ص ٥٢١، و«فتح المغيث» ٤: ١٩٥، وقبله ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» ٢: ٣٨، وفي نسخ «التدريب»: «بفتحهما»، وهو تحريف جزمًا: على الشارح، أو على النساخ. والله أعلم.

(٢) «المقدمة ص ٢٩٣.

(٣) أي: واختار ما صححه ابن الصلاح: ابن حبان، وابن عدي، أما اختيار ابن حبان: ففي «المجروحين» ١: ٢٩٤، وأما اختيار ابن عدي: ففي «الكامل» ٣: ٤٦٠.

(٤) ذلك أن جُحا المعروف شخصية هزلية مغفّلة، وقد كتب الأستاذ الزركلي رحمه الله لهذه الشخصية ترجمة مختصرة جَزْلة، فتنظر، وتنظر مصادره، وليس من عادتي النقل عن معاصر لولا جودتها.

زِرّ بن حُبيش.

[ش] ______

وما ذُكر من أنه فرد: قاله أيضاً البخاري، وابن أبي حاتم[(١)] وغيرهما، وهو دُجَين العُرَيني الذي حدث عنه ابن المبارك[(٢)].

(زِرّ بن حُبيش) التابعي الكبير، قال العراقي[(٣)]: في عدِّه في الأفراد نظر، فلهم غير واحد يسمَّوْن هكذا، منهم:

زرّ بن عبد الله الفُقَيْمي، صحابي، ذكره أبو موسى المديني، وابن فتحون، والطبري.

وزِر بن أرْبِد بن قيس بن أخي لبيد بن ربيعة.

وزِرّ بن محمد التغلِبي، شاعران، ذكرهما ابن ماكولا[(٤)].

قال العراقي[(٥)]: ولا يردان على ابن الصلاح، لأنه ترجم النوع للصحابة

[تَ] ______

(١) «التاريخ الكبير» ٣(٨٨٥)، و«الجرح» ٣(٢٠١٧)، كلاهما تحت باب الأفراد.

(٢) وبهذا جزم ابن عدي ٣: ٤٦١، وانظر «لسان الميزان» (٣٠٦٠، ٣٠٦٠ مكرر).

(٣) «التقييد والإيضاح» ٢:١١١٩. وهو في «أُسد الغابة» ٢:٢٥٣، و«تاريخ الطبري» ٢:١ ـ ٥، وينظر للفائدة، كما تنظر ترجمته في «الإصابة» من أجلِ ضبطٍ جديد في اسمه عن أبي موسى المديني: زَرِن، بفتح الزاي، وكسر الراء، ونون في آخره.

(٤) «الإكمال» ٤:١٨٣.

(٥) «النكت» ٢:١١٢٠، وقوله: لأنه ترجم...، أي: لأنه عنْوَن وبوَّب.

سُعَير بن الخِمْس : فَردان . . . .

[ش] ————————

والرواة والعلماء، فخرج الشعراء الذين لا صحبة لهم، فيردُ عليه الأول فقط.

(سُعَير) مصغر، بمهملتين (بن الخِمْس) بكسر المعجمة، وسكون الميم، ومهملة.

قال ابن الصلاح[(١)]: انفرد في اسمه واسم أبيه.

وقال العراقي[(٢)]: لم ينفرد في اسمه، ففي الصحابة: سعير بن عدّاء البكّائي، ذكره ابن فتحون، وسُعَير بن سَوَادة العامري، ذكره ابن منده، وأبو نعيم.

قلت: وسُعَير بن خُفَاف التميمي، ذكره سيف في «الفتوح»، وأنه كان عاملاً للنبي صلى الله عليه وسلم على بطون تميم، وأقرّه أبو بكر، استدركه شيخ الإسلام في «الإصابة»[(٣)].

(قُردان) بالضم، وهذا مزيد على ابن الصلاح[(٤)].

[تً] ————————

(١) «المقدمة» ص ٢٩٤.

(٢) العراقي في «النكت» ٢:١١٢١ ـ ١١٢٢، وذكر الرجلين أبو نعيم ٣:١٤٥١، وابن الأثير في «أسد الغابة» ٢:٤٠٢، وعزاهما أيضًا إلى ابن منده.

(٣) القسم الأول، ولم يزد على ما حكاه الشارح.

(٤) هكذا قال الشارح، وهو تحريف عجيب عليه! صوابه: فَرْدان، كما في نسخ المتن الثلاثة، مع ضبط الفاء بالفتح، أي: سُعَير بن الخِمْس، اسمان فردان، كما جاء لفظ النووي في «الإرشاد» ص ٢١١، قال: «هو وأبوه فردان»، وكذلك جاء لفظ النووي في «التقريب» بشرح السخاوي عليه ص ٥٢٢: «سُعَير بن الخِمْس: فردان».

مستمرّ بن الريّان. عَزْوان : بفتح المهملة، وإسكان الزاي.

نَوْفٌ البِكَالي : بكسر الموحدة، وتخفيف الكاف، وغَلَب على ألسنتهم الفتحُ والتشديد.

[ش] ―――――――――

(مستمرّ) بصيغة الفاعل من: استمرّ (بن الريّان) تابعي رأى أنساً، قال العراقي[١]: وليس فرداً، فلهم: المستمرّ الناجي، والد إبراهيم، روى له ابن ماجه حديثاً، وكلاهما بصري.

(عَزْوان : بفتح المهملة، وإسكان الزاي) بن يزيد الرَّقاشي، تابعي، وقد اعترض هذا بأمرين:

أحدهما: أنه لا يعرف له رواية، وإنما رَوَى عن أنس شيئاً من قوله[٢].

الثاني: أن لهم عَزْوان آخر، لم ينسب، وأجيب: أن ابن ماكولا بعد أن ذكره قال: لعله الأول[٣].

(نَوْف): بالفتح والسكون، ابن فَضَالة (البِكَالي : بكسر الموحدة، وتخفيف الكاف، وغَلَب على ألسنتهم الفتحُ والتشديد[٤]) والصواب الأول، ونسبتُه إلى

[ت] ―――――――――

(١) «النكت» ٢: ١١٣٠. وحديثه عند ابن ماجه (٢٢٣٤)، وفي سنده عُبَيس بن ميمون، وهو ضعيف، وهو الذي ترجمه ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، و«التقريب» (٤٤١٧) باسم: عبيدة بن ميمون!! انظر ما علَّقته عليه، مع أنه جاء على الصواب عند المزي: عُبَيس بن ميمون.

(٢) وهذا كافٍ، وليس شرطًا أن يكون راويًا للمرفوع.

(٣) «النكت» ٢: ١١٢٨، و«الإكمال» لابن ماكولا ٧: ١٨، وحكى العراقي هذين الاعتراضين وجوابهما، ولم يسم قائلاً.

(٤) أي: ألسنة أهل الحديث، كما قال ابن الصلاح ص ٢٩٥.

ضُرَيب بن نُقَير بن سُمَير، مصغَّرات، ونقيرٌ: بالقاف، وقيل: بالفاء، وقيل: نفيل: بالفاء واللام. هَمَذان: بريدُ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه، بالمعجمة وفتح الميم، كالبلدة، وقيل: بالمهملة وإسكان الميم، كالقبيلة.

القسم الثاني: الكنى: أبو العُبَيدَينِ، بالتثنية والتصغير، اسمه معاوية بن سَبْرة.

[ش] ـــــــــــــــ

بني بِكال بن دُعْمي، بطن من حِمْير، وهو ابن امرأة كعب الأحبار، وقيل: ابن أخيه[1].

قال العراقي[2]: وليس فرداً، بل لهم نوف بن عبد الله، روى عن علي بن أبي طالب، وعنه سالم بن أبي حفصة، وفَرقد السَّبَخي، وذكره ابن حبان في «الثقات».

(**ضُرَيب**) بالمعجمة والراء (**بن نُقَير بن سُمَير**) الثلاثة (**مصغَّرات، ونقيرٌ**) والده (**بالقاف، وقيل: بالفاء، وقيل: نفيل: بالفاء واللام**).

(**هَمَذان: بريدُ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه، بالمعجمة وفتح الميم، كالبلدة، وقيل: بالمهملة وإسكان الميم، كالقبيلة**).

(**القسم الثاني: الكنى: أبو العُبَيدَين بِالتثنية والتصغير، اسمه معاوية بن سَبْرة**)

[ت] ـــــــــــــــ

(١) «فتح الباري» ٨:٤١٣ (٤٧٢٦). وفي ب زيادة: «ذكره شيخ الإسلام في الإصابة»، وهي زيادة غير صحيحة، فلذا حذفتها ونبهت إليها.

(٢) «النكت» للعراقي ٢:١١٣٥ ـ ١١٣٥، و«الثقات» ٥:٤٨٣، وقبله: ابن أبي حاتم ٨(٢٣١٠)، ولم يترجم البخاري في «تاريخه الكبير» ٨ (٢٤٥١) لغير نوف البكالي.

أبو العُشَراء : أسامة، وقيل غير ذلك.

أبو المُدِلّة : بكسر المهملة، وفتح اللام المشددة، لم يعرف اسمه، وانفرد أبو نعيم بتسميته : عبيدالله بن عبد الله.

[ش] ______________

من أصحاب ابن مسعود، له حديثان أو ثلاثة[١].

(**أبو العُشَراء**) الدارمي، اسمه (**أسامة**) بن مالك بنِ قِهْطِم بكسر القاف، فيما ذكر ابن الصلاح في النوع الخامس والأربعين أنه الأشهر[٢]. (**وقيل غير ذلك**) فقيل: يسار بن بَلْز بن مسعود، وقيل: عُطارِد بن بَلْز، وقيل: ابن برْز، براء ساكنة، وقيل: مفتوحة، ثم زاي.

(**أبو المُدِلّة : بكَسر المهملة، وفتح اللام المشددة، لم يعرف اسمه، وانفرد أبو نعيم بتسميته عبيدالله بن عبد الله**) كذا قال ابن الصلاح أيضاً[٣].

قال العراقي[٤]: وليس كذلك، بل سماه كذلك ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو أحمد الحاكم: هو أخو سعيد بن يسار، وأخطأ، إنما ذاك أبو مُزَرِّد،

[ت] ______________

(١) قاله أبو حاتم في «الجرح» ٨ (١٧٣١).

(٢) «المقدمة» ص ٢٨٥، وتنظر ترجمته في «التقريب» (٨٢٥١) مع الضبط والتعليق عليها.

(٣) «المقدمة» ص ٢٩٥، واستدرك عليه العراقي عدة أمور، إلا نسبته هذه إلى أبي نعيم فلم يستدركها، وتنظر كُتب أبي نعيم؟.

واستدراك آخر لم يذكره العراقي: المعروف أن أبا المدلَّة مولى عائشة، وقال ابن حبان: مولى أبي هريرة رضي الله عنهما، فالله أعلم.

(٤) «النكت» ٢ :١١٣٩، «الثقات» ٥ :٧٢.

أبو مُرَاية : بالمثناة من تحت، وضم الميم، وتخفيف الراء، اسمه عبد الله بن عمرو. أبو مُعَيْد : مصغر، حفص بن غيلان.

القسم الثالث : الألقاب. سفينة، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم،

[ش] ــــــــــــــــــــ

وهو أيضاً فرد، واسمه عبد الرحمن بن يسار.

قال ابن الصلاح في أبي المُدِلَّة[1]: روى عنه الأعمش، وابن عيينة، وجماعة.

قال العراقي[2]: وهو وهم عجيب، فلم يروِ عنه واحد منهم أصلاً، بل انفرد عنه أبو مجاهد سعدٌ الطائي، كما صرَّح به ابن المديني، ولا أعلم في ذلك خلافاً بين أهل الحديث.

(أبو مُرَاية : بالمثناة من تحت، وضم الميم، وتخفيف الراء، اسمه عبد الله ابن عمرو) تابعي، روى عنه قتادة.

(أبو مُعَيْد : مصغر) مخفَّف الياء (حفص بن غيلان) الهَمْداني، روى عن مكحول وغيره.

(القسم الثالث : الألقاب[3] : سفينة، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم)

[ت] ــــــــــــــــــــ

(١) «المقدمة» ص ٢٩٥.

(٢) «النكت» ٢:١١٣٨، و«المنفردات» لمسلم (١٠٢٢، ١٠٢٣)، وعلى أبي مجاهد اقتصر ابن حبان، ثم المزي.

(٣) ومن طرائف ما ألّفه علماؤنا رحمهم الله: «أسباب الألقاب»، والحافظ نقل عن كتاب بهذا الاسم لابن الكلبي في «تبصير المنتبه» ٣:١١٣٠.

ومن مسموعات الحافظ أيضًا: أسباب الأسماء، للحافظ عبد الغني بن سعيد =

مِهْران، وقيل غيره.

مَنْدل : بكسر الميم، عن الخطيب وغيره، ويقولونه بفتحها، اسمه عمرو.

[ش] ________

لقبٌ، فرد، اسمه (**مِهْران**) بالكسر (**وقيل غيره**)، وسيأتي في النوع الآتي[(١)]، وسبب تلقيبه سفينة: أنه حَمَل متاعاً كثيراً لرفقته في الغزو، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «أنت سفينة»[(٢)].

(**مِنْدل : بكسر الميم، عن الخطيب وغيره، ويقولونه بفتحها**) قال الحافظ أبو الفضل ابن ناصر: وهو الصواب، نقله العراقي في «نكته»[(٣)]. (**اسمه عمرو**) بن علي.

[ت] ________

المصري، ذكره في «المعجم المفهرس» (٥٧٤)، وانظر ما يأتي أول النوع ٥٢ ص٣٧٧. ورغبة في هذا المعنى: حَرَصت على ذكر أسباب الألقاب الثلاثة التي عرفتها.

(١) قريباً ص٣٦٧.

(٢) رواه أحمد بأسانيد حسان ثلاث مرات: ٥:٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، وأوفاها في الموضع الثاني، وهو عند الحاكم (٦٥٤٨)، وفيه قول سفينة رضي الله عنه: لو حملتُ يومئذٍ وَقْر بعير، أو بعيرين، أو ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة، أو ستة، أو سبعة: ما ثَقُلَ عليَّ، إلا أن تَجْفُوَ، أي: إلا أن تسقط بنفسها عني.

(٣) «النكت» ٢:١١٤٢، و«شرح الألفية» ص ٣٩١، وأقول: مندل هذا: ذكره البرديجي في «طبقات الأسماء المفردة» (٣٦٥)، وكانت عند الحافظ ابن ناصر هذا ـ وهو السَّلاَمي ـ نسخة منه ومعها استدراكات ابن بكير عليه، واستدراكات أبي عبد الله الصوري أيضًا، فهذه الفائدة عنه: إما أنها منه، وإما من استدراكات الصوري. انظر ما تقدم قريباً ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨.

وأقول أيضًا: زاد الحافظ في «التقريب» (٦٨٨٣) ضبط الميم بالتثليث، ثم إن
=

سُحْنون ـ بضم السين وفتحها ـ : عبد السلام.

[ش] ــــــــــــــــ

(**سُحْنون ـ بضم السين وفتحها ـ: عبد السلام**) بن سعيد التنُوخي القيرواني، صاحب «المدونة»[(1)].

[تَ] ــــــــــــــــ

الحافظ أيضًا رحمه الله ذكر مندلاً العَنَزي هذا في «نزهة الألباب» (٢٧٤٤)، وقال: «وآخر: اسمه محمد بن حفص بن أبي الجعد، شيخ لأبي بكر الشافعي»، فأفاد أن مندلاً هذا ليس فردًا.

هذا، ولم أقف على سبب تلقيبه بمندل. نعم، يقال لطِيب العود ـ أو لأجوده ـ: مِندل، كما في «القاموس».

(١) قال القاضي عياض أول ترجمة سحنون من «ترتيب المدارك» ٢:٥: «سمعت بعض مشايخ أهل الحديث يحكي عن بعض شيوخ إفريقيةَ أنه قال: سُمي سحنون باسم طائر حديد، لحدّته في المسائل». ومعنى طائر حديد: طائر شديد الفطنة والحذر، ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٢:٦٨.

أما من حيث الوزن الصرفي فكتب ابن العجمي رحمه الله ما نصه:

[قال ابن السِّيد : ليس في كلام العرب فَعْلول ـ بفتح الفاء ـ إلا في شيء نَزْر شَذَّ لا يعتدُّ بمثله، وأما هذا الاسم ونحوه، فلا يخلو أن يكون عربياً أو عجمياً : فإن كان عربياً : وجب أن يجعل في الأسماء التي جاءت على صور الجموع المسلَّمة، وإن لم يكن جُموعاً مُسلَّمة فقد قال النحْويون : إن الجمع المسلَّم الذي لم يَعقل إذا سُمي به جاز فيه ثلاثة أوجه :

[أحدها : أن يُحكى لفظ الجمع، فيقال : جاء زيدونَ، ورأيت زيدينَ، ومررت بزيدينَ، فتفتح أبداً، ويجعل رفعه بالواو، ونصبه وجره بالياء على حاله قبل التسمية به.

[والثاني : أن يلزمه الفاعل كل حال، وتعرب نونه، فيقال : جاء زيدونٌ، ورأيت زيدوناً، ومررت بزيدونٍ.

=

مُطَيَّن، ومُشْكُدانة، وآخرون.

[ش] ————————

(مُطَيَّن) مصغر، الحضرمي[١].

(ومُشْكُدانة) بضم الميم، وسكون المعجمة، وفتح الكاف، والمهملة، بعد الألف نون[٢]. (وآخرون).

[تَ] ————————

[والثالث : أن تلزمه الياء ـ كذا، وصوابه : الواو ـ على كل حال، فيقول : جاءني زيدونَ، ومررت بزيدونَ، أي : فيعرب إعراب ما لا ينصرف، للعلمية وشبه العجمة، وقد جاءت على هذه الصورة أسماء عربية كثيرة، ولولا مجيئها لم يجعلها النحويون قياساً.

[وأما إن كان اسماً أعجمياً فلا نَظَر فيه، لأنه لا خلاف أن الأسماء الأعجمية لا توزن ولا تمثَّل، وإنما الوزن والتمثيل من خصائص الأسماء العربية، وقد جاء في الأسماء الأعجمية التي عرَّبها العرب أسماء كثيرة على هذه الصورة، قالوا : قُولُون لبعض الأمعاء، وطَرْقون، وزَرْقون، وشمعون، وسَيحون، وجَيحون، وخيرون، على أن هذه الأسماء قد يقال إنها : فيعول. انتهى باختصار.] .

(١) واسمه محمد بن عبد الله الحضرمي، رحمه الله، قال جعفر الخُلْدي: «قلت لمطيَّن: لم لُقّبتَ بهذا؟ قال: كنت صبيًا ألعب مع الصبيان، وكنت أطولَهم، فَنَسْبح ونخوض، فيطيِّنون ظهري، فَبَصُر بي يومًا أبو نعيم ـ الإمام الفضل بن دكين ـ، فقال لي: يا مطيَّن، لِمَ لا تحضُر مجالس العلم؟، فلما طلبت الحديث مات أبو نعيم، وكتبت عن أكثر من خمس مئة شيخ» حكاه الذهبي في «السير» ١٤:٤٢، وانظر «المعرفة» للحاكم ص ٥٧٢. وسيأتي هذا السبب مختصراً ص٣٩١، وذكره هنا أولى.

ورضي الله عن أبي نعيم، صاحب هذه الكلمة الناصحة المخلصة، التي أخرجت للأمة عالمًا (ثقة جبلاً) كما شهد له بهذا الإمام الدارقطني رحمهم الله جميعًا، فليكن هذا درسًا من دروس (الكلمة الطيبة).

(٢) واسمه: عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان الجعفي، من رجال «التهذيب»، =

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــــ

تنبيه:

ينبغي أن يزاد في هذا قسم رابع في الأنساب[1].

* * * * *

[ت] ــــــــــــــــــــــ

ويجوز في الكاف ضمها، ينظر التعليق على ترجمته في «التقريب» (٣٤٩٣).

و«مشكدانة»: كلمة فارسية، معناها: وعاء المسك، أو حبّة المسك.

[قال السخاوي في آداب المحدث من «شرح ألفية العراقي» ـ٣ : ٢٢٢ـ : المُشْك : بضم الميم، وبالمعجمة، بالفارسية، المِسك، بالكسر، وبالمهملة. والقول بأنه وعاء المسك تجوّز، و«دانة» : الحبّة، ومعناه : حبة المسك. انتهى.].

وقد لقبه بهذا اللقب الإمام أبو نعيم الفضل بن دكين أيضًا، حكى ابن حبان في «الثقات» ٨:٣٥٨: أن رجلاً جاء إلى مشكدانة، وقد كتب على كتاب معه: مشكدانة، فغضب، وكأنه غضب لأنه رأى لقبه لغيره ـ كما يفهم من عبارة الذهبي في «السير» ١١:١٥٦ ـ وقال له: إنما لقَّبني به أبو نعيم، كنت إذا أتيته تلبَّستُ وتطيَّبت، فإذا رآني قال: «قد جاء مشكدانة»، وانظر: «المعرفة» للحاكم ص (٥٧١ ـ ٥٧٢).

(١) رتَّب الحافظ كتابه «نزهة الألباب» على ثلاثة أبواب، ثالثها: «الألقاب بألفاظ الأنساب إلى القبائل والبلدان وغيرها»، مع الترجمة، وهي آخر الكتاب، ومنها نسبة: العَمّي، لزيد بن أبي الحَوَارِيْ، كان يقول في كل شيء: حتى أسأل عمّي. والسُكّري: لأبي حمزة، لحلاوة منطقه، والنُّوري: لأبي الحسين، لنور وجهه.

وجاء على حاشية ك: «الحمد لله. ثم بلغ قراءةً عليَّ. كتبه مؤلفه لطف الله به. آمين».




النوع الخمسون: في الأسماء والكنى

[ش] ـــــــــــــــــــ

(النوع الخمسون : الأسماء والكنى)

أي: معرفة أسماء من اشتَهَر بكنيته، وكُنَى من اشتهر باسمه.

وينبغي العناية بذلك، لئلا يُذكر مرة الراوي باسمه، ومرة بكنيته، فيظنَّهما من لا معرفة له رجلين، وربما ذُكِر بهما معاً فيُتوهم رجلين.

كالحديث الذي رواه الحاكم[١] من رواية أبي يوسف، عن أبي حنيفة، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن أبي الوليد، عن جابر مرفوعاً: «من صلى خلف الإمام فإن قراءته له قراءة». قال الحاكم: عبد الله بن شداد هو أبو الوليد، بيّنه ابن المديني.

قال الحاكم: ومن تهاون بمعرفة الأسامي أورثه مثلَ هذا الوهم[٢].

قال العراقي[٣]: وربما وقع عكس ذلك، كحديث أبي أسامة، عن حماد بن السائب، السابق، أخرجه النسائي، وقال: عن أبي أسامةَ حمادِ بن السائب،

[ت] ـــــــــــــــــــ

(١) «المعرفة» ص ٥٠٥ ـ ٥٠٦ (٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣).

(٢) نعم، مَن تهاون وَهِم كثيراً، أما مجرد الوهم القليل أو النادر فإنه يقع للكبار، والمثال التالي حصل للإمام النسائي، ومقامه معروف، بل هو أعلى مما هو مشهور به، رحمهم الله جميعاً.

(٣) في «شرح الألفية» ص ٣٩٢، وكذا ما بعده، وانظر ما تقدم قريباً ص ٣٣٢: «ذكاة كلِّ مَسْك دباغه»، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب ٢: ٣٥٨.

صنف فيه ابن المديني، ثم مسلم، ثم النسائي، ثم الحاكم أبو أحمد، ثم ابن منده، وغيرهم.

[ش] ——————

وإنما هو عن حمادٍ، فأسقط «عن»، وخفي عليه أن الصواب: عن أبي أسامةَ حمادِ بن أسامة.

قال: ولقد بلغني عن بعض من درس في الحديث أنه أراد الكشف عن ترجمة أبي الزناد فلم يهتدِ إلى موضعه من كتب الأسماء، لعدم معرفته باسمه.

قال المصنف: (**صنف فيه**) أي: في هذا النوع جماعة، منهم: علي (**ابن المديني، ثم مسلم**) بن الحجاج، (**ثم النسائي، ثم الحاكم أبو أحمد**) وهو غير أبي عبد الله صاحب «علوم الحديث» و«المستدرك»، (**ثم ابن منده، وغيرهم**) كأبي بِشر الدولابي[1].

[تّ] ——————

(١) وكتابه أول ما طبع من كتب هذا النوع، وطُبع كتاب مسلم، كما صوِّرت مخطوطته النفيسة التي في المكتبة الظاهرية، وطبع قطعة من القطعة الموجودة من كتاب أبي أحمد الحاكم، ومن كتاب ابن منده، وكان الإمام الذهبي لخّص كتاب أبي أحمد الحاكم وزاد عليه، وسماه «المقتنى». وقد طبع أيضًا.

وكتاب «الكنى» للإمام البخاري، طبع، وهو ملحق بـ«تاريخه الكبير»، كما طبع كتاب الإمام أحمد، و«الاستغنا» لابن عبد البر، وتحرفت مطبعيًا كلمة «الاستغنا» في كتاب مغلطاي ٢:٥٤٢ إلى «الاستيعاب». مع بُعْد ما بين الكتابين في الموضوع!.

كما تُلحق في آخره الهمزة غلطاً فيقال: الاستغناء، ولا يتم السجع حينئذ في اسمه، إنما هو: «الاستغنا في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى».

وكذلك إلحاق الهمزة باسم كتاب القاضي عياض «الشفا»: غلط، لا يتمُّ معها الشجع: «الشفا بتعرف حقوق المصطفى» صلى الله عليه وسلم.

والمراد منه: بيان أسماء ذوي الكنى، ومصنِّفه يبوِّب على حروف الكنى، وهو أقسام:

الأول: من سُمي بالكنية، لا اسمَ له غيرُها، وهم ضربان: من له كنية، كأبي بكر بن عبد الرحمن، أحدِ الفقهاء السبعة، اسمه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمن، . . . .

[ش] ______________

قال العراقي[١]: وكتاب أبي أحمد أجلُّ تصانيف هذا النوع، فإنه يذكر فيه من عُرف اسمه ومن لم يعرف، وكتاب مسلم والنسائي لم يُذكر فيه إلا من عُرف اسمه.

(والمراد منه بيان أسماء ذوي الكنى، ومصنِّفه يبوِّب) تصنيفه **(على حروف)** المعجم في **(الكنى)**، ويذكر أسماء أصحابها، فيذكر في حرف الهمزة: أبا إسحاق، وفي الباء: أبا بشر ونحوها.

(وهو أقسام) تسعة ابتكرها ابن الصلاح[٢].

(الأول: من سُمي بالكنية، لا اسم له غيرها، وهم ضربان: من له كنية) أخرى، زيادة على الاسم، قال ابن الصلاح: فصار كأن للكنية كنية، قال: وذلك طريف عجيب **(كأبي بكر بن عبد الرحمن)** بن الحارث بن هشام المخزومي **(أحدِ الفقهاء السبعة)** بالمدينة **(اسمه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمن)**.

[ت] ______________

(١) «شرح الألفية» ص ٣٩٢.

(٢) صفحة ٢٩٧ ـ ٣٠٢، والنقول الثلاثة عنه من هذه الصفحات.

ومثله : أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، كنيته أبو محمد، قال الخطيب : لا نظير لهما، وقيل : لا كنية لابن حزم.

الثاني : من لا كنية له، كأبي بلال عن شَـريك، وكـأبي حَـصِين بفـتح الحاء، عنه أبو حاتم الرازي.

[ش] ________________

قال العراقي[1]: هذا قول ضعيف، رواه البخاري في «التاريخ» عن سُمَيّ مولى أبي بكر، وفيه قولان آخران، أحدهما: أن اسمه محمد، وأبو بكر كنيته، وبه جزم البخاري، والثاني: أن اسمه كنيته، وهو الصحيح، وبه جزم ابن أبي حاتم، وابن حبان، وقال المزي: إنه الصحيح.

(ومثله : أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) الأنصاري (كنيته أبو محمد، قال الخطيب : لا نظير لهما) في ذلك، (وقيل : لا كنية لابن حزم) غير الكنية التي هي اسمه.

(الثاني) من الضربين: (من لا كنية له) غير الكنية التي هي اسمه (كأبي بلال) الأشعري الراوي (عن شَريك).

(وكأبي حَصِين بفتح الحاء) ابن يحيى بن سليمان الرازي، الراوي (عنه أبو حاتم الرازي)[2]، قال كلٌّ منهما: اسمي وكنيتي واحد.

[ت] ________________

(١) العراقي في «النكت» ٢:١١٤٤، و«التاريخ الكبير» للبخاري ١ (٤٣٦)، و«الجرح» لابن أبي حاتم ٩ (١٤٩٠)، و«الثقات» لابن حبان ٥:٥٦٠، و«تهذيب الكمال» ٣٣:١١٢. لكن ينظر من أين أُخذ جزم البخاري بأن كنيته أبو بكر؟ فالظاهر من خاتمة ترجمته عنده، ومن فاتحة ترجمته عنده أيضًا في كتابه «الكنى» (٥١) أنه يرى اسمه: أبو بكر، وكنيته: أبو عبد الرحمن.

(٢) الذي في نسخ المتن والشرح: الراوي عن أبي حاتم، وهو خطأ، صوابه ما =

القسم الثاني : من عُرف بكنيته، ولم يُعرف : أَلَه اسمٌ أم لا، كأبي أُناس، بالنون، صحابي، وأبي مُوَيْهِبَةَ مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبي شيبة الخُدري، وأبي الأبيض عن أنس، . . . .

[ش] ــــــــــــــــــــــــ

وكذا قال أبو بكر بن عياش المقرئ: ليس لي اسم غير أبي بكر[1].

(**القسم الثاني : من عُرف بكنيته، ولم يُعرف : أَلَه اسمٌ**) ولكن لم نقف عليه، (**أم لا**) اسمَ له أصلاً:

(**كأبي أُناس، بالنون، صحابي**) كِنانيّ، ويقال: دِيْلي.

(**وأبي مُوَيْهِبة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم**).

(**وأبي شيبة الخُدري**) الذي مات في حصار القُسْطنطينية.

(**وأبي الأبيض**) التابعي الراوي (**عن أنس**) بن مالك.

وقال العراقي[2]: سماه ابن أبي حاتم في «الكنى»، وفي «الجرح والتعديل» في الأسماء: عيسى، لكن أعاده في آخره في الكنى الذين لا تعرف أسماؤهم، وقال: سئل أبو زرعة عن أبي الأبيض؟ فقال: لا يعرف اسمه[3].

[تـ] ــــــــــــــــــــــــ

أثبتُّه، وعلى الصواب في «إرشاد طلاب الحقائق» ص٢١٣، ونقلُ أبي حاتم عن أبي بلال وأبي حَصين جاء في «الجرح» ٩ (١٥٦٦، ١٦٦٣).

(١) «الجرح» ٩ (١٥٦٥)، نَقَل ذلك عنه، كما هنا، وعن ابنه إبراهيم بن أبي بكر بن عياش، ثم ذكر: قيل: سالم، وقيل: شعبة، وقيل: عبد الله.

(٢) «النكت» ٢:١١٤٥ ـ ١١٤٦، وَوَصَفَ كتاب «الكنى»: بأنه كتاب مفرد في الكنى لابن أبي حاتم، وأصل كلامه للمزي ٣٣:٩، لكنه غير صريح كهذا.

(٣) «الجرح» ٦(١٦٢٤)، ٩(١٤٨٨).

=

وأبي بكر بن نافعٍ مولى ابن عمر، وأبي النَّجيب : بالنون المفتوحة، وقيل بالتاء المضمومة، وأبي حَرِيز : بالحاء والزاي، المَوْقِفي، والمَوقِف : محِلة بمصر.

[ش] ______________

قال ابن عساكر(١): ولعل ابن أبي حاتم وجد في بعض رواياته: أبو الأبيض عنسي، فتصحف عليه بـ: عيسى.

(وأبي بكر بن نافعٍ مولى ابن عمر).

(وأبي النجيب : بالنون المفتوحة، وقيل : بالتاء) الفوقية (المضمومة) قال ابن الصلاح(٢): مولى عبد الله بن عمرو بن العاص.

وقال العراقي(٣): بل مولى عبد الله بن سعد بن أبي سرح بلا خلاف، قال: وقد جزم ابن ماكولا بأن اسمه ظَلِيم، وحكاه قبله ابن يونس.

(وأبي حَرِيز : بالحاء) المفتوحة والراء المكسورة (والزاي) آخره (المَوْقِفي) بفتح الميم، وسكون الواو، وكسر القاف، ثم فاء (والمَوقِف : محِلة بمصر).

[تَ] ______________

وجملة: «وقال: سئل أبو زرعة»: هكذا الصواب: وجاءت في النسخ: «وقال: سمعت أبي يقول: سئل أبو زرعة»، وهي زيادة مقحمة لا تصح، أو أن يضاف إليها أصل الكلام الذي عند ابن أبي حاتم: «أبو الأبيض، روى عن أنس بن مالك، روى منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش، عنه، سمعت أبي يقول ذلك»، ثم قال: «سئل أبو زرعة ...»، والشارح ينقل عن «التقييد والإيضاح» ٢:١١٤٦، والكلام فيه مستقيم سليم، لكن لما اختصر الشارح أسماء الرواة، حصل الخلل بإبقاء الكلام على حاله دون تعديل.

(١) «تاريخ دمشق» ٦٦ :٨.

(٢) صفحة ٢٩٨.

(٣) «النكت» ٢:١١٤٧، ١١٤٨، و«الإكمال» لابن ماكولا ١:٢١٢ ـ ٢١٣، ٥:٢٨٠ ـ ٢٨١، و«تاريخ ابن يونس» ١ (٦٧٧) مع مصادره في التعليق.

القسم الثالث : من لقِّب بكنيةٍ، وله غيرها اسم وكنية، كأبي تراب : عليّ بن أبي طالب أبي الحسن، وأبي الزناد : عبد الله بن ذكوان، أبي عبد الرحمن، وأبي الرجال : محمد بن عبد الرحمن، أبي عبد الرحمن، وأبي تُمَيلة : يحيى بن واضح، أبي محمد، . . . .

[ش] ــــــــــــــــــــــــ

(**القسم الثالث : من لقِّب بكنيةٍ، وله غيرها اسم وكنية**[١]، **كأبي تراب : علي بن أبي طالب**) اسماً، (**أبي الحسن**) كنيةً، لقبه بذلك النبي صلى الله عليه وسلم، حيث قال له: «قم أبا تراب»، وكان نائماً عليه[٢].

(**وأبي الزناد : عبد الله بن ذكوان، أبي عبد الرحمن**).

(**وأبي الرجال : محمد بن عبد الرحمن، أبي عبد الرحمن**) لُقب بذلك لأنه كان له عشرة أولاد رجال.

(**وأبي تُمَيلة**): بضم الفوقية، مصغر (**يحيى بن واضح، أبي محمد**).

[ت] ــــــــــــــــــــــــ

(١) **[نظير ذلك أبو العتاهية، قال «القاموس» ـ ع ت هـ ـ: لقب لا كنية، ووَهِم الجوهري.]**.

ونقل شارحه الزَّبيدي ٣٦:٤٣٣ عن شيخه ابن الطيب الشرقي الدفاع عن الجوهري.

[وأبو زُكَير : بالزاي مصغراً: يحيى بن محمد بن قيس، أبو محمد المدني، صدوق يخطىء [كثيرًا]، من الثامنة.].

«تقريب التهذيب» (٧٦٣٩).

(٢) رواه البخاري في مواضع، أولها (٤٤١)، ومسلم ٤:٨٧٤ (٣٨) من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنهما.

وأبي الآذان الحافظ : عمرَ بن إبراهيم، أبي بكر، وأبي الشيخ الحافظ : عبد الله ابن محمد، أبي محمد، وأبي حازم العَبْدُوِي : عمر بن أحمد، أبي حفص.

الرابع : من له كنيتان أو أكثر، كابن جريج : أبي الوليد، وأبي خالد. ومنصورِ الفُراوي أبي بكر، وأبي الفتح، وأبي القاسم.

[ش] ————

(**وأبي الآذان**): بالمدّ جمع أُذُن (**الحافظ عمر بن إبراهيم أبي بكر**) لقِّب به لأنه كان كبير الأُذنين.

(**وأبي الشيخ الحافظ : عبد الله بن محمد**) بن حيّان[1] الأصبهاني (**أبي محمد**).

(**وأبي حازم العَبْدُوِي**) بضم الدال[2]، نسبة إلى عَبدُوَيه، جدّ (**عمر بن أحمد، أبي حفص**).

القسم (**الرابع : من له كنيتان أو أكثر، كابن جريج : أبي الوليد، وأبي خالد. ومنصور الفُراوي**) شيخ ابن الصلاح (**أبي بكر، وأبي الفتح، وأبي القاسم**)

[ت] ————

(١) [بفتح الحاء المهملة، وشدّ المثناة التحتية.].

(٢) وفي نسخة ب: بفتح الدال، والأمر ـ والله أعلم ـ تابع للوجهين في ضبط الأسماء المختومة بـ: وَيْه، كما تقدم في ضبط الشارح لـ: نفطويه، ٤ : ١٧٠، ومثله: عبدويه، وقال السخاوي في «شرح التقريب» ص ٥٣٥ ـ ٥٣٦: بضم الدال وتشديد الواو للمحدثين، وبفتحها والتخفيف للنحاة»، لكن قوله: «تشديد الواو للمحدثين»: في محل نظر، فلعلها محرفة عن: تسكين الواو: عَبْدُوْيَهْ.

ثم، إنه يتعيّن رسمه بياءين مع ضم الدال: العبدُويي، نبّه إليه السمعاني في «الأنساب».

الخامس : من اختُلف في كنيته : كأسامة بن زيد أبي زيد، وقيل : أبو محمد، وقيل : أبو عبد الله، وقيل : أبو خارجة، وخلائق لا يُحصون وبعضهم كالذي قبله.

السادس : من عُرفت كنيته، واختُلف في اسمه، كأبي بَصْرة الغِفاري : حُمَيل، بضم المهملة على الأصح، وقيل : بجيم مفتوحة.

[ش] ________________

وكان يقال له: ذو الكُنى.

القسم (**الخامس : من اختُلف في كنيته**) دون اسمه، وقد ألَّف فيه عبد الله ابن عطاء الهَرَوي مؤلفاً[1]. (**كأسامة بن زيد**) الحِبّ: (**أبي زيد، وقيل : أبو محمد، وقيل : أبو عبد الله، وقيل : أبو خارجة**).

(**وخلائق لا يُحصون**) كأبيّ بن كعب: أبو المنذر، وقيل: أبو الطفيل.

(**وبعضهم كالذي قبله**) عبارة ابن الصلاح: وفي بعضٍ من ذُكر في هذا القسم مَن هو في نفس الأمر ملتحِق بالذي قبله[2].

القسم (**السادس : من عُرفت كنيته، واختلف في اسمه، كأبي بَصْرة الغفاري**) بلفظ البلد (**حُمَيل، بضم المهملة**)[3] مصغراً (**على الأصح، وقيل : بجيم مفتوحة**) مكبَّراً.

[تَ] ________________

(١) أرّخ وفاته في «السير» ١٨ :٤٥٢ سنة ٤٧٦، وترجمه في «تاريخ الإسلام» ١٠ :٣٩٣.

(٢) «المقدمة» ص ٣٠٠.

(٣) **[وفتح الميم. قسطلاني ـ «إرشاد الساري» ١ :١٥ ـ .]**.

وأبي جُحَيفة : وهب، وقيل : وهب الله، وأبي هريرة : عبد الرحمن ابن صخر، على الأصح من ثلاثين قولاً، . . . .

[ش] ________________

(**وأبي جُحَيفة : وهب، وقيل : وهب الله**).

(**وأبي هريرة : عبد الرحمن بن صخر، على الأصح من ثلاثين قولاً**) في اسمه واسم أبيه، وهذا قول ابن إسحاق، وصححه أبو أحمد الحاكم في «الكنى»، والرافعي في «التذنيب»، وآخرون، ونقله المصنف في «تهذيب الأسماء» عن البخاري والمحققين والأكثرين[١].

روى الحاكم في «المستدرك»[٢] من طريق ابن إسحاق قال: حدثني بعض أصحابي، عن أبي هريرة قال: كان اسمي في الجاهلية: عبد شمس بن صخر، فسميت في الإسلام: عبد الرحمن.

وقيل: اسمه عمير بن عامر، قاله هشام ابن الكلبي، وخليفة بن خياط، وصححه الشرفُ الدمياطيُّ أعلمُ المتأخرين بالأنساب[٣].

وقيل: عبد الرحمن بن غَنْم، وقيل: عبد الله بن عائذ، وقيل: عبد الله بن عامر، وقيل: عبد الله بن عمرو، وقيل: سُكين بن وذمة[٤]، وقيل: سكين بن

[تَ] ________________

(١) ينظر مختصر كتاب الحاكم «المقتنى» للذهبي (٦٣٦٥)، و«تهذيب الأسماء واللغات» ٢:٢٧٠.

(٢) (٦١٤١).

(٣) «طبقات» خليفة ص ١١٤، وينظر التعليق عليه، و«شرح الألفية» ص ٣٩٥.

(٤) «وذمة»: من ب، ج، د، ح، ك، ومثلها في «تهذيب الكمال» مع فتح الذال المعجمة، وفي و: رزمة، وفي أ، هـ، ز، ط، وحاشية و: دومة، وينظر التعليق على ترجمته رضي الله عنه في «تقريب التهذيب» (٨٤٢٦).

وهو أول مَكْنيّ بها، . . . .

[ش] ______________

هانئ، وقيل: سُكين بن مل، وقيل: سكين بن صخر، وقيل: عامر بن عبد شمس، وقيل: عامر بن عمير، وقيل: يزيد[١] بن عِشْرِقة، وقيل: عبدنَهْم[٢]، وقيل: عبد شمس، وقيل: غَنْم، وقيل: عبيد بن غَنْم، وقيل: عمرو بن غنم، وقيل: عمرو بن عامر، وقيل: سعيد بن الحارث، هذه عشرون قولاً اقتصر على حكايتها الحافظ جمال الدين المزي[٣].

وقال القطب الحلبي: اجتمع في اسمه واسم أبيه نحو أربعين قولاً مذكورة بالسند في ترجمته في «تاريخ» ابن عساكر[٤].

(**وهو أول مَكْنيّ بها**). روي عنه: إنما كُنيت بأبي هريرة لأني وجدت أولاد هِرّة وحشية، فحملتها في كمّي، فقيل: ما هذه؟ فقلت: هرة، قيل: فأنت أبو هريرة[٥].

قيل: وكان يكنى قبلها: أبا الأسود.

وقال ابن سعد في «الطبقات»[٦]: حدثنا رَوْح بن عُبادة، حدثنا أسامة بن

[تـ] ______________

(١) «يزيد»: من النسخ، و«تقريب التهذيب»، وفي نسخة: ح، ط، ك، و«تهذيب الكمال»: بُرَير.

(٢) من المصادر، وتحرف في ك إلى: عبد تميم.

(٣) «تهذيب الكمال» ٣٤: ٣٦٦.

(٤) «تاريخ دمشق» ٦٧: ٢٩٨ ـ ٣١٢، وكأن الشارح ينقل من «الإصابة»، لكن لفظ القطب الحلبي فيه ٤: ٢٠٤: «اجتمع أربعة وأربعون قولاً».

(٥) هذا من تمام الخبر الذي تقدم نقله قريبًا عن «المستدرك» (٦١٤١).

(٦) ٥: ٢٣٤، وأقرب منه في التخريج وأولى: عزوه إلى الترمذي (٣٨٤٠) وقال: حسن غريب. وكتب ابن العجمي:

=

وأبي بردة بن أبي موسى : قال الجمهور : عامر، وابن معين : الحارث، وأبي بكر بن عياش المقرئ : فيه نحوُ أحدَ عشَر، قيل : أصحها شعبة، وقيل : أصحها اسمه كنيته.

[ش] ـــــــــــــــــــ

عن عبد الله بن رافع قال: قلت لأبي هريرة: لِمَ كَنَوْك أبا هريرة؟ قال: كانت لي هُرَيرة صغيرة، فكنت إذا كان الليل وضعتها في شجرة، فإذا أصبحتُ أخذتها فلعبت بها، فكنوني أبا هريرة[١].

(وأبي بردة بن أبي موسى) الأشعري (قال الجمهور): اسمه (عامر، و) قال يحيى (بن معين : الحارث).

(وأبي بكر بن عياش المقرئ : فيه نحوُ أحدَ عشَر) قولاً، (قيل : أصحها شعبة)، عبارة ابن الصلاح: قال ابن عبد البر: إنْ صحّ له اسم فهو شعبة لا غير، وهو الذي صححه أبو زرعة[٢]، (وقيل : أصحها اسمه كنيته) قال ابن عبد البر: وهذا أصح إن شاء الله تعالى، لأنه روي عنه أنه قال: ما لي اسم غير أبي بكر، وصححه المِزي[٣]، وقيل: اسمه محمد، وقيل: عبد الله، وقيل: سالم، وقيل:

[تّ] ـــــــــــــــــــ

[هكذا أخرجه الترمذي بسند حسن ـ (٣٨٤٠) ـ، وفي «صحيح» البخاري ـ (٢٨٥، ٦٤٥٢) ـ : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : يا أبا هرّ، وأخرج البغوي من طريق إبراهيم بن الفضل المخزومي ـ وهو ضعيف ـ قال : كان اسم أبي هريرة في الجاهلية : عبد شمس، وكنيته أبو الأسود، فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله، وكناه أبا هريرة. انتهى من «الإصابة» ـ الكنى، القسم الأول ـ] .

(١) النقل عن ابن سعد من الزيادات على ك.

(٢) «المقدمة» ص ٣٠١، و«الاستغنا» ١ :٤٤٥، و«الجرح» ٩ (١٥٦٥).

(٣) «الاستغنا» ١ :٤٤٥ أيضًا، و«تهذيب الكمال» ٣٣ :١٣٠، وذَكَر الأقوال التسعة الآتية.

السابع : من اختُلف فيهما، كسفينة، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قيل : عمير، وقيل : صالح، وقيل : مِهران أبو عبد الرحمن، وقيل : أبو البَخْتَري.

[ش] ______________

رُؤْبة، وقيل: مسلم، وقيل: خِداش، وقيل: حماد، وقيل: حبيب، وقيل: مطرِّف.

القسم (**السابع : من اختلف فيهما**) أي: اسمه وكنيته معاً (**كسفينة، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قيل :**) اسمه (**عمير، وقيل : صالح، وقيل : مهران**)، وقيل: بجران، وقيل: رومان، وقيل: قيس، وقيل: شَنْبَة بفتح المعجمة والموحدة بينهما نون ساكنة، وقيل: سَنْبَة، بالمهملة، وقيل: طَهْمان، وقيل: مروان، وقيل: ذكوان، وقيل: كيسان، وقيل: سليمان، وقيل: أيمن، وقيل: أحمر، وقيل: أحمد، وقيل: رباح، وقيل: مفلح، وقيل: مرقبة، وقيل: مبعث، وقيل: عبس، وقيل: عيسى، فهذه اثنان وعشرون قولاً حكاها شيخ الإسلام في «الإصابة» إلا القول الثاني[(١)].

وكنيته (**أبو عبد الرحمن، وقيل : أبو البَخْتَري**)[(٢)].

[ت] ______________

(١) «الإصابة» في حرف السين المهملة، ومعلوم صعوبة وخطورة الاعتماد على طبعات «الإصابة» كلها في هذا الأمر، فلست أحيل القارئ على مطبوعة معتمدة، وذكرُ المغايرات بين ما هنا وهناك فيه تشويش للقارئ.

ومن المغايرات التي في نسخنا مع هذه الأسماء: بجران، أو: بحران، وسليمان، أو: سلمان، ومرقبة، أو: مرقنة، ومبعث، أو: متعب، وصعب.

(٢) **[بفتح الموحدة، وسكون الخاء المعجمة، وفتح المثناة الفوقية، وبالراء، كذا في «ترتيب المطالع» عن ابن الأثير. ـ «جامع الأصول» ١٣ : ١٨٧ ـ.]**.

الثامن : من عُرف بالاثنين، كآباء عبد الله أصحاب المذاهب : سفيان الثوري، ومالك، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل وغيرهم.

التاسع : من اشتَهر بها مع العِلْم باسمه : كأبي إدريس الخَوْلاني : عائذ الله.

[ش] ــــــــــــــــــ

القسم (**الثامن : من عُرف بالاثنين**)[١] ولم يُختلف في واحد منهما (**كآباء عبد الله أصحاب المذاهب : سفيان الثوري، ومالك، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل**)، وكأبي حنيفة النعمان بن ثابت (**وغيرهم**) ممن لا يُحصى.

ومن الصحابة: الخلفاء الأربعة: أبو بكر: عبد الله، وأبو حفص: عمر، وأبو عَمْرو: عثمان، وأبو الحسن: عليّ.

القسم (**التاسع : من اشتهر بها**) أي: بكنيته (**مع العِلْم باسمه : كأبي إدريس الخَوْلاني : عائذ الله**) بالمعجمة، ابن عبد الله، وكأبي إسحاق السَّبِيعي: عمرو، وأبي الضحى: مسلم، قال ابن الصلاح[٢]: ولابن عبد البر فيه تأليف مليح فيمن بعد الصحابة منهم[٣].

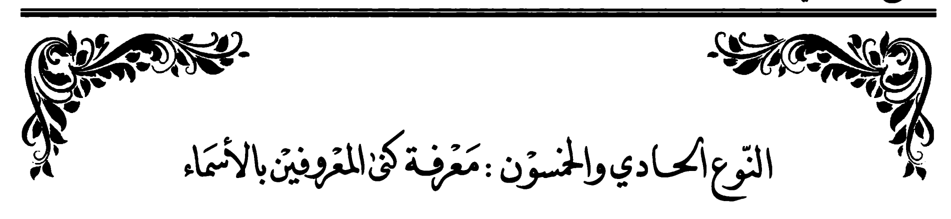
* * * * *

[ت] ــــــــــــــــــ

(١) أي: عُرف بالاسم والكنية معًا.

(٢) «المقدمة» ص ٣٠٢، وكتاب ابن عبد البر هو الكتاب الثاني ضمن كتابه المشهور «الاستغنا في معرفة المشهورين من حَمَلة العلم بالكنى»، وليس كتابًا مستقلاً، واستغرق منه من الترجمة (٣٥٤ ـ ١٢٤٨)، وهذا يقرب من ثلث الكتاب.

(٣) على حاشية ك: «الحمد لله. ثم بلغ قراءة عليّ. كتبه مؤلفه لطف الله به. آمين».



النّوع الحادي والخمسون: مَعْرِفة كُنى المعْروفِين بالأسْماء

مِن شأنه أن يبوَّب على الأسماء.

فممّن يُكنى بأبي محمد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم: طلحة،

[ش]

(النوع الحادي والخمسون: معرفة كُنَى المعروفين بالأسماء)

قال ابن الصلاح(١): وهذا من وجهٍ ضدٌّ النوع الذي قبله، ومن وجه آخر يصلح أن يُجعل قسماً من أقسام ذلك، من حيثُ كونُه قسماً من أقسام أصحاب الكنى، وألَّف فيه ابن حبان. انتهى.

وعلى الاصطلاح الثاني مشى ابن جماعة في «المنهل الروي»، فعدّ أقسامه عشرة(٢)، وتبعه العراقي، قال(٣): لأن الذين صنفوا في الكنى جمعوا النوعين معاً.

وعلى الأول قال المصنف ـ كابن الصلاح ـ: **(مِن شأنه أن يبوَّب على الأسماء)** ثم تبيَّن كُنَاها، بخلاف ذلك.

(فممّن يكنى بأبي محمد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم: طلحة) بن

[تـ]

(١) «المقدمة» ص ٣٠٣، ولفظه: «وبلغنا أن لابن حبان فيه كتابًا».

(٢) العاشر منها في ص ١١٧ من «المنهل الروي».

(٣) «شرح الألفية» ص ٣٩٣، وهذا القسم الذي أفرده ابن الصلاح، جاء عند العراقي القسم التاسع ص ٣٩٥.

وعبد الرحمن بن عوف، والحسن بن علي، وثابت بن قيس، وكعب بن عُجْرة، والأشعث بن قيس، وعبد الله بن جعفر، . . . .

[ش] ــــــــــــــــــ

عُبيدالله، (**وعبد الرحمن بن عوف، والحسن بن علي، وثابت بن قيس**) بن الشمّاس، فيما جزم به ابن منده، ورجحه ابن عبد البر، وقيل: كنيته أبو عبد الرحمن، ورجحه ابن حبان، والمزي[1]، فعلى هذا هو من أمثلة القسم الخامس السابق.

(**وكعب بن عُجْرة، والأشعث بن قيس، وعبد الله بن جعفر**) بن أبي طالب.

قال العراقي: في هذا نظر، فإن المعروف أن كنيته أبو جعفر، وبذلك كناه البخاري في «التاريخ»[2]، وحكاه عن ابن الزبير، وابن إسحاق، وتبعه ابن أبي حاتم، والنسائي، وابن حبان، والطبراني، وابن منده، وابن عبد البر[3].

[ت] ــــــــــــــــــ

(١) الشارح ينقل من العراقي في «النكت» ٢:١١٥٥، وينظر ابن منده ١:٣٣٦ (١٤٧)، وابن عبد البر ١:٢٠٠، و«ثقات» ابن حبان ٣:٤٣، و«تهذيب الكمال» ٤:٣٦٩، ومراده بالقسم الخامس: من اختُلف في كنيته، وتقدم ص ٣٦٣.

وألفتُ النظرَ إلى تعبير الشارح ـ وهو متابع للعراقي ـ بقوله: جزم ابن منده: لأنه اقتصر عليه، ورجّحه ابن عبد البر: لأنه حكى القولين وقدَّم: أبا محمد، وقال: وقيل: أبو عبد الرحمن، وكذلك أشار بهذه الإشارة: ابن حبان، والمزي.

(٢) «التاريخ الكبير» ٥ (١١)، وفي «أسد الغابة» ٣:١٩٩ الخبر بطوله الذي فيه تكنية ابن الزبير له بأبي جعفر.

(٣) «الجرح» ٥ (٩٦)، و«ثقات» ابن حبان ٣:٣٠٧، و«المعجم الكبير» للطبراني ١٤ : ١٣٧ (قبل ١٤٧٦٠)، و«الاستيعاب» ٣:٨٨٠، و«أسد الغابة» ٣:١٩٩.

وابن عَمرو، وابنُ بُحَينة، وغيرهم.

وبأبي عبد الله : الزبير، والحسين، وسلمان، وحذيفة، وعمرو بن العاص، وغيرهم.

[ش] ——————

قال[١]: وكأن ابن الصلاح اغترّ بما وقع في «الكنى» للنسائي في حرف الميم: أبو محمد عبد الله بن جعفر، ثم روى بإسناده: أن الوليد بن عبد الملك قال لعبد الله بن جعفر: يا أبا محمد، مع أنه أعاده في حرف الجيم، فذكره أبا جعفر، قال: وابن الزبير أعرف بعبد الله من الوليد إن كان النسائي أراد بالمذكور أولاً ابنَ أبي طالب، وهو الظاهر، وإن أراد به غيره فلا مخالفة.

(و) عبد الله (بن عمرو) بن العاص، (و) عبد الله (بنُ بُحَينة، وغيرهم).

(و) ممن يكنى (بأبي عبد الله) من الصحابة: (الزبير) بن العوام، (والحسين) بن عليّ، (وسلمان) الفارسي، (وحذيفة) بن اليمان، (وعمرو بن العاص، وغيرهم).

وعدَّ منهم ابن الصلاح[٢]: عُمارةَ بن حزم، قال العراقي: وفيه نظر، فلم أر أحداً ذكر له كنية.

وعثمانَ بن حُنَيف. قال: وتبِع في ذلك ابنَ حبان، والمشهور أن كنيته: أبو عمرو، ولم يذكر المزي غيرها[٣].

[تَ] ——————

(١) «النكت» أيضًا ٢:١١٥٦ ـ ١١٥٧، وكذا النقول الآتية.

(٢) «المقدمة» ص٣٠٤، و«النكت» ٢:١١٥٨.

(٣) «المقدمة» أيضًا، و«النكت» ٢:١١٥٩، و«ثقات» ابن حبان ٣:٢٦١، و«تهذيب الكمال» ٩:٣٥٨.

. . . .

[ش] ــــــــــــــــ

والمغيرةَ بن شعبة. قال: وتبع في ذلك البخاريَّ، وابن حبان، وابن أبي حاتم، والمشهور أن كنيته أبو عيسى، كذا جزم به النسائي، وأبو أحمد الحاكم[(١)].

ومعقلَ بن يسار، وعمرَو بن عامر المُزَنيين، قال[(٢)]: وفيهما نظر، فالمشهور أن كنية معقل أبو علي، وبه قال الجمهور: علي بن المديني، وخليفة، والعجلي، وابن منده، والبخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان، والنسائي، زاد العجلي: ولا نعلم أحداً في الصحابة يكنى أبا علي غيره.

قال العراقي[(٣)]: بل قيس بن عاصم، وطَلْق بن علي يُكنيان بذلك، كما جزم به النسائي.

[ت] ــــــــــــــــ

(١) «المقدمة» أيضًا، و«النكت» ٢:١١٦٠، و«التاريخ الكبير» ٧ (١٣٤٧)، و«الثقات» ٣:٣٧٢، وابن أبي حاتم ٨(١٠٠٥)، وقالوا: كنيته أبو عبد الله، ويقال: أبو عيسى، وفي «المقتنى» للذهبي (٤٨٥٥) ـ وهو مختصر كتاب أبي أحمد الحاكم ـ: أبو عيسى، ويقال: أبو عبد الله.

(٢) «المقدمة» أيضًا، و«النكت» ٢:١١٦١ ـ ١١٦٢، و«طبقات» خليفة ص ٣٧، و«ترتيب الثقات للعجلي» (١٧٦١)، و«التاريخ الكبير» ٧ (١٧٠٥)، و«الجرح» ٨ (١٣٠٦)، وابن حبان ٣:٣٩٢، وقال هؤلاء الأئمة الثلاثة: البخاري ومن بعده: أبو علي، ويقال: أبو يسار، وزاد ابن حبان: ويقال: أبو عبد الله. واقتصر ابن عبد البر ٣:١٤٣٢ على ما اقتصر عليه البخاري وابن أبي حاتم، واقتصر أبو نعيم في «المعرفة» ٥:٢٥١١ على: أبو علي.

(٣) «النكت» ٢:١١٦٢ ـ ١١٦٣.

وبأبي عبد الرحمن: ابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وزيد بن الخطاب، وابن عمر، ومعاوية بن أبي سفيان، وغيرهم، وفي بعضهم خلاف.

[ش] ————————

قال(١): وأما عمرو بن عامر، ففي الصحابة اثنان فقط، أحدهما: ابن ربيعة ابن هَوْذة، أحد بني عامر بن صعصعة، ليس مزنياً، ولا يكنى أبا عبد الله، والثاني: ابن مالك بن خنساء المازني، أحد بني مازن بن النجار، يكنى أبا داود، ذكره ابن منده، وسماه ابن إسحاق: عُميراً، وهو الصواب، فليس بعمرو، ولا مزني بل مازني، ولا يكنى أبا عبد الله.

قال(٢): والظاهر أن ما ذكره ابن الصلاح سبق قلم، وإنما هو عمرو بن عوف المزني، فإنه يكنى بذلك.

(و) ممن يكنى **(بأبي عبد الرحمن)** من الصحابة: عبد الله **(بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وزيد بن الخطاب)** أخو عمر، وقيل: كنيته أبو عبد الله، **(و)** عبد الله **(بن عمر، ومعاوية بن أبي سفيان، وغيرهم)**.

(وفي بعضهم) أي: المذكورين في هذا النوع **(خلاف)** كما تقدم في ثابت ابن قيس، وعمرو بن العاص، وزيد بن الخطاب(٣).

[تَ] ————————

(١) المصدر السابق ٢:١١٦٣، باختصار وتصرف شديد، وقوله: «فليس بعمرو»: أي: فليس اسمه عمرًا، بل اسمه عمير، وابن منده ترجمه في: عمرو بن عامر، كما يستفاد من «أسد الغابة» ٤:٢٤٨، أما أبو نعيم فترجمه في عمرو ٤:٢٠١٣، ثم في عمير ٤:٢٠٨٥، وكناه فيهما: أبو داود، ونَسَبه: مازنيًا.

(٢) «المصدر السابق» ٢:١١٦٥.

(٣) أما ثابت: فتقدم ذكر الخلاف في كنيته ص ٣٧٠، وأما زيد: فتقدم قبل =

. . . .

[ش] ————————

قال العراقي[1]: واللائق بهؤلاء أن يذكروا في القسم الخامس.

* * * * *

[ت] ————————

سطرين، وأما عمرو بن العاص: فتقدم اسمه ص ٣٧١، وأن كنيته أبو عبد الله، ولم يذكر خلافًا، أما كتب التراجم فذكرت أنه يقال له أيضًا: أبو محمد.

(١) «المقدمة» ص ٣٠٤، و«النكت» ٢:١١٦٨. والقسم الخامس: أي: من النوع السابق، وتقدم ص٣٦٣.




النّوع الثّاني والخمسون: الألقابُ

وهي كثيرة، ومن لا يعرفها قد يظنُّها أساميَ، فيجعلُ من ذُكر باسمه في موضع، وبلقبه في آخر شخصين.

[ش] ________________

(النوع الثاني والخمسون : الألقاب)

أي: معرفة ألقاب المحدثين، ومن يُذكر معهم، كما ذكره ابن الصلاح[1].

(وهي كثيرة، ومن لا يعرفها قد يظنُّها أسامي، فيجعلُ من ذُكر باسمه في موضع، وبلقبه في آخر شخصين) كما وقع ذلك لجماعة من أكابر الحفاظ، منهم ابن المديني[2]، فرقوا بين عبد الله بن أبي صالح أخي سهيل، وبين عباد ابن أبي صالح، فجعلوهما اثنين، وإنما عباد لقب لعبد الله، لا أخٌ له باتفاق الأئمة[3].

[ت] ________________

(١) «المقدمة» ص ٣٠٥ في عنوان النوع.

(٢) ينظر كتاب ابن المديني المطبوع ضمن «الرواة من الإخوة والأخوات» مع كتاب أبي داود، ينظر منه ص ٧٩ (٤٣٠ ـ ٤٣٣)، واستدرك عليه هذا الخطيبُ في «موضح أوهام الجمع والتفريق» ١:٢٦٤، وسبق من الخطيب شبه هذا الاستدراك ١:١٣٤ على البخاري في «تاريخه» ٥(٢٢٩)، ٦(١٦١٧).

وينظر ما تقدم صفحة ٢٨٣.

(٣) «شرح الألفية» ص ٣٩٦، ومصدره: «الكامل» لابن عدي ٥:٣٩٨ (١١٧٨)، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب ١ : ٢٦٣ فما بعدها.

وألَّف فيه جماعة، وما كرهه الملقَّبُ لا يجوز، وما لا : فيجوز.

[ش] ــــــــــــــــــــــــ

(**وألَّف فيه جماعة**) من الحفاظ، منهم: أبو بكر الشيرازي، وأبو الفضل الفَلَكي، وأبو الوليد الدباغ، وأبو الفرج ابن الجوزي، وآخرهم شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر، وتأليفه أحسنها وأخصرها وأجمعها[(١)].

(**وما كرهه الملقَّب**) به من الألقاب (**لا يجوز**) التعريف به، (**وما لا**) يكرهه (**فيجوز**) التعريف به، كذا جزم به المصنف هنا، تبعاً لابن الصلاح، وتبعهما العراقي، وليس كذلك فقد جزم المصنف في سائر كتبه كـ: «الروضة»، و«شرح مسلم»، و«الأذكار» بجوازه للضرورة، غيرَ قاصد غيبة[(٢)]، وقد سبق على الصواب في آداب المحدث[(٣)].

ثم ظهر لي حملُ ما هنا على أصل التلقيب، فيجوز بما لا يكره دون ما يكره[(٤)].

قال الحاكم[(٥)]: وأول لقب في الإسلام لقبُ أبي بكر الصديق، وهو عتيق،

[ت] ــــــــــــــــــــــــ

(١) طبع منها كتاب ابنُ الجوزي «كشف النقاب عن الأسماء والألقاب»، وكتاب ابن حجر «نزهة الألباب في معرفة الألقاب»، وذيَّل عليه السخاوي، كما قاله في «فتح المغيث» ٤ :٢١٣، وللإمام الشارح أيضًا «كشف النقاب عن الألقاب»، ذكره لنفسه في «حسن المحاضرة» ١ :٣٤١ آخر الصفحة.

(٢) «روضة الطالبين» ٧ :٣٤، و«شرح مسلم» ١٦ :٣٤، و«الأذكار» ص ٤٠٧، وينظر كلامه.

(٣) ٤ : ٥٢٨ من النوع ٢٧.

(٤) زيادة على ك، وواضح من الصياغة أنها زيادة.

(٥) «المعرفة» ص ٥٦٨، ٥٦٩. وقد روي عن عائشة رضي الله عنها قوله صلى الله عليه وسلم: «من سرَّه أن ينظر إلى عتيق من النار، فلينظر إلى أبي بكر»، =

وهذه نُبذٌ منه : معاوية الضالّ : ضلّ في طريق مكة .

عبد الله بن محمد الضعيف : كان ضعيفاً في جسمه .

[ش] ———————

لقِّب به لعتاقة وجهه، أي: حسنه، وقيل: لأنه عتيق الله من النار.

ثم: الألقاب منها ما لا يُعرف سبب التلقيب به، وهو كثير، ومنها ما يعرف، ولعبد الغني بن سعيد فيه تأليف مفيد(١).

(وهذه نُبذٌ منه) أي: من نوع الألقاب على غير ترتيب:

(معاوية) بن عبد الكريم (الضالّ: ضلّ في طريق مكة) فلقب به، وكان رجلاً عظيماً.

(عبد الله بن محمد الضعيف : كان ضعيفاً في جسمه) لا في حديثه(٢)، وقيل: لقب به من باب الأضداد، لشدة إتقانه وضبطه، قاله ابن حبان(٣)، وعلى

[تَ] ———————

رواه الترمذي (٣٦٧٩)، وضعّفه، والحاكم (٣٥٥٧)، وأبو يعلى (٤٨٩٩)، وغيرهم، وكلها من طرق ضعيفة لكنها تتعاضد، وانظر التعليق على «المطالب العالية» للحافظ ابن حجر ١٥ :٦٩٨(٣٨٧٠).

أما تلقيبه رضي الله عنه بالصدِّيق: فهذا مما لا شك فيه.

(١) «شرح ألفية العراقي» ص٣٩٧. وتقدم ص ٦٢٤ تعليقًا أن لابن الكلبي «أسباب الألقاب»، وأن لعبد الغني بن سعيد «أسباب الأسماء»، فالله أعلم.

(٢) عبد الله هذا من شيوخ النسائي في «السنن»، روى من طريقه حديث أبي أمامة مرفوعًا: «عليك بالصوم، فإنه لا عِدْل له» (٢٢٢٢) من «الصغرى»، (٢٥٣٢) من «الكبرى»، وقال عنه في «الصغرى»: «شيخ صالح، والضعيف لقب لكثرة عبادته».

(٣) في «الثقات» ٨ :٣٦٢.

محمد بن الفضل أبو النعمان : عارمٌ، كان بعيداً من العَرامة، وهي الفساد .

غُنْدَر : لقبُ جماعةٍ كلٌّ منهم محمد بن جعفر، أولهم : محمد بن . .

[ش] ―――――――――

الأول قال عبد الغني بن سعيد: رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان: الضالّ والضعيف.

قال ابن الصلاح[1]: وثالث وهو: (**محمد بن الفضل أبو النعمان**) السَّدوسيّ (**عارمٌ، كان**) عبداً صالحاً (**بعيداً من العَرامة، وهي الفساد**).

ونظير ذلك: أبو الحسن يونس بن يزيد القويّ، يروي عن التابعين، وهو ضعيف، وقيل له القوي: لعبادته.

ويونس بن محمد الصدوق، من صغار الأتباع، كذاب[2].

ويونسُ الكذوب في عصر أحمد بن حنبل: ثقة، قيل له الكذوب: لحفظه وإتقانه.

(**غندر : لقبُ جماعة كلٌّ منهم محمد بن جعفر**[3]**، أولهم : محمد بن**

[ت] ―――――――――

(١) «المقدمة» ص ٣٠٥، وليس فيه تفسير العرامة بالفساد، والأَولى في تعريفها هنا: شراسة الخُلُق، والله أعلم، وكان الإمام محمد بن يحيى الذهلي حين يروي عنه يقول: حدثنا محمد بن الفضل عارمٌ، وكان بعيدًا من العرامة. حكاه المزي ٢٦: ٢٨٩.

(٢) قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» ١٢: ٣٥٠: «قيل له: «الصدوق» على سبيل التهكُّم» وهو في «ضعفاء» العقيلي ٤(٢٠٩٥).

(٣) هم سبعة سيذكرهم الشارح رحمهم الله جميعًا، كل منهم اسمه: محمد بن جعفر، ولقبه: غندر، وثلاثة آخرون لقبهم: غندر، وأسماؤهم مختلفة، فتمَّتْ عدَّتهم =

جعفر صاحب شعبة، والثاني : يروي عن أبي حاتم، والثالث : عنه أبو نعيم،

[ش] ______________

جعفر) البصري أبو بكر (صاحب شعبة[1])، قدم ابن جريجٍ البصرة فحدّث بحديث عن الحسن البصري، فأنكروه عليه، وأكثر محمد بن جعفر من الشَّغَب عليه، فقال له: اسكتْ يا غندر[2].

قال ابن الصلاح: وأهل الحجاز يسمّون المشغِّب غندراً.

(والثاني :) أبو الحسين الرازي نزيل طبرستان (يروي عن أبي حاتم) الرازي.

(والثالث) أبو بكر البغدادي الحافظ الجوَّال الوراق، جدّه الحسين، سمع الحسن بن علي المَعْمَري، وأبا جعفر الطحاوي، وأبا عَروبة الحراني، حدث (عنه أبو نعيم) الأصبهاني، والحاكم، وابن جُميع، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي، مات سنة سبعين وثلاث مئة.

[تَ] ______________

عشرة، وقد جمعهم الإمام الذهبي في «التذكرة» ٣:٩٦٠ ـ ٩٦٤، إلا الأول منهم، وهو أجلُّهم، فإنه ذكره في طبقته الزمنية ١:٣٠٠، وكان قد ذكر السبعة الأُوَل منهم في «السير» ١٦:٢١٤ ـ ٢١٧، وسبقت ترجمته للأول ٩: ٩٨، ولم يذكر الثلاثة الذين لم يسموا: محمد بن جعفر، وتوقف في عدّ السابع، لأنه يظنه مكرراً مع الثاني عنده، ورقم ترجمته هناك في «السير» (١٤٥).

وسأنبّه إلى المغايرات المهمة.

(١) كان ربيب شعبة بن الحجاج الإمام، ولزمه عشرين سنة.

(٢) «المعرفة» للحاكم ص ٥٧١ (٥٢٩)، ومنه أخذ ابن الصلاح ص ٣٠٨، معنى: غندر.

والرابع : عن أبي خليفةَ الجُمَحي، وآخرون لقبوا به.

[ش] ــــــــــــــــــ

(والرابع) أبو الطيب البغدادي، جدُّه دُرّان، صوفيّ محدث جوّال، روى (عن أبي خليفة الجُمَحي) وأبي يعلى الموصلي، وعنه الدارقطني، توفي سنة تسع وخمسين وثلاث مئة(١).

(وآخرون لقبوا به) ممن ليس بمحمد بن جعفر.

قلت: بقي ممن لقب به واسمه محمد بن جعفر، اثنان:

أبو بكر الفامي البغدادي، يروي عن أبي شاكر مسرّة بن عبد الله(٢).

وأبو بكر محمد بن جعفر بن العباس النجار، سمع ابن صاعد، ومنه الحسن بن محمد الخلال، مات في المحرم سنة تسع وسبعين وثلاث مئة، ذكرهما الخطيب(٣).

وممن لقب به وليس اسمه ذلك:

[ت] ــــــــــــــــــ

(١) وفي «السير» ١٦:٢١٦، و«التذكرة» ٣:٩٦١: سبع وخمسين وثلاث مئة، وفي «تاريخ بغداد» ٢:٥٣٠: سنة ٣٥٧، وقيل سنة ٣٥٨.

(٢) «الفامي»: من النسخ، و«التذكرة» ٣:٩٦٣، وفي «تاريخ بغداد» ٢:٥٣٠ = ٢:١٥٠ من الطبعة القديمة: القاضي، ولم يترجم له السمعاني في نسبة: الفامي، لكنه فسَّر هذه النسبة فقال: «نسبة إلى الحرفة، وهي لمن يبيع الأشياء من الفواكه اليابسة، ويقال له: البقال».

(٣) أما الفامي: فتقدم، وأما النجار: فترجمته ٢:٥٤١، وأرّخ وفاته كما أثبتُّه عن النسخ: ٣٧٩، ومثلها في «تاريخ الإسلام» ٨:٢٤٧٠، و«السير» ٦:٢١٦، لكنه جاء في «التذكرة» ٣:٩٦٣: سنة سبع وتسعين وثلاث مئة.

غُنْجار : اثنان بخاريان : عيسى بن موسى عن. . . . .

[ش] ————————

أحمد بن آدم الجرجاني الخَلَنْجي، يروي عن ابن المديني وغيره[(١)].

ومحمد بن المهلَّب الحرّاني أبو الحسين، ذكره الشيرازي، وقال ابن عدي: كان يكذب[(٢)].

ومحمد بن يوسف بن بشر بن النضر بن مِرداس الهَرَوي، حافظ فقيه شافعي، سمع الربيع المرادي، روى عنه الطبراني، ووثقه الخطيب، ومات في رمضان سنة ثلاثين وثلاث مئة عن مئة سنة[(٣)].

(**غُنْجار**[(٤)] : **اثنان بخاريان : عيسى بن موسى**) التيمي أبو أحمد، روى (عن

[تَ] ————————

(١) ترجمه السمعاني في مادة (الخَلَنْجي)، ومصدره «تاريخ جرجان» للسهمي ص ٦٩(١٥).

(٢) «الكامل» ٧:٣١٣ (١٧٩٠) وفيه: كان يضع الحديث، وفي «التذكرة» ص ٩٦٤: خال الشيرازي.

(٣) «بن بشر»: اتفقت النسخ على هذا، ومثله في «تاريخ بغداد» ٤:٦٤١، و«السير» ١٥:٢٥٢، وفي «التذكرة» ص ٩٦٤: بن بشير، واتفق الخطيب والذهبي في «السير» على أن ولادته سنة ٢٣٠، وأنه عُمِّر مئة سنة، فوفاته ٣٣٠، واتفقت النسخ على سنة ٣٠٣ عن مئة سنة، فصوّبت النص كما ترى.

ويضاف إليهم: أحمد بن محمد بن عيسى البلوي القرطبي (٣٦٥ - ٤٢٨)، لقّبه غندراً عبد الغني الأزدي، ترجمته في «الصلة» لابن بشكوال ١: ٤٣ (٨٩).

(٤) **[بضم الغين المعجمة، وسكون النون، وبالجيم، والراء، ورأيته بخط الذهبي في «مختصر تاريخ ابن عساكر» : الغُنْجَار : معرفاً بالألف واللام، في غير ما موضع.]**.

يفعل الذهبي ذلك ـ والله أعلم ـ تبعًا لما هو في الكتاب الأصل، ينظر «تاريخ =

مالك، والثوريِّ، والثاني : صاحب «تاريخها».

صاعقة : محمد بن عبد الرحيم، لشدة حفظه، عنه البخاري.

شَبَاب : لقبُ خليفة صاحب «التاريخ».

زُنَيْج : بالزاي والجيم : أبو غسان محمد بن عمرو، شيخ مسلم.

[ش] ــــــــــــــــــــ

مالك، والثوري) قال ابن الصلاح: لقِّب به لحمرة وجنتيه[١].

(والثاني) أبو عبد الله محمد بن أحمد الحافظ (صاحب «تاريخها») أي: بخارى، مات سنة ثنتي عشْرة وأربع مئة[٢].

(صاعقة : محمد بن عبد الرحيم) الحافظ أبو يحيى، لقِّب به (لشدة حفظه) ومذاكراته، روى (عنه البخاري)[٣].

(شَبَاب): بلفظ ضدِّ الشيخوخة، ابن خياط (لقبُ خليفة) العُصْفُري (صاحب «التاريخ»)[٤].

(زُنَيْج : بالزاي والجيم) والنون، مصغَّراً (أبو غسان محمد بن عمرو) الرازي (شيخ مسلم)[٥].

[ت] ــــــــــــــــــــ

دمشق» ـ على سبيل المثال ـ: ٨:١٢٧، ١٨٩، ١٢ : ٩، ١٧٥، ١٣ : ٢٣٧، وغيرها.

(١) «المقدمة» ص ٣٠٦، وترجمته في «السير» ٨:٤٨٧، وأرخ وفاته آخر سنة ١٨٦.

(٢) وترجمته في «السير» أيضًا ١٧ :٣٠٤.

(٣) في «صحيحه» (١٤٠، ١٧١) وغيرهما.

(٤) و«الطبقات» أيضًا، وهما مطبوعان قديمًا.

(٥) في «صحيحه» أيضًا ٢ :٦٥٨ (٦٩)، ٢ :٨٦٩ (١١٠).

=

رُسْتَهْ : عبد الرحمن الأصبهاني .

سُنَيْد : الحسين بن داود .

بُنْدار : محمد بن بشار .

[ش] ——————

(رُسْتَهْ :)[١] بالضم، وسكون المهملة، وفتح الفوقية (**عبد الرحمن**) بن عمر (**الأصبهاني**).

(سُنَيْد :)[٢] مصغر، لقب، وله «تفسير» مسند، هو (**الحسين بن داود**) المِصّيصي[٣].

(**بُنْدار : محمد بن بشار**)[٤] البصري، شيخ الشيخين، والناسِ.

قال ابن الصلاح[٥]: قال ابن الفَلَكي: لقِّب بهذا لأنه كان بُنْدارَ الحديث، أي: حافظه.

[تَ] ——————

و[غسان : بفتح الغين المعجمة، وتشديد السين المهملة، ويجوز فيه الصرف وعدمه، بناء على أن نونه أصلية أو زائدة.] .

(١) «رُسْتَهْ»: كلمة فارسية، تقال لنوع من الحلوى.

(٢) **[بسين مهملة، ونون مفتوحة.]** . وتقدم النقل عنه وعن «تفسيره» ٥: ٢٠٥.

(٣) فائدة على حاشية ك: «بكسر الميم».

(٤) **[بُنْدار : بضم الموحدة، وسكون النون. ـ «اللباب» ١ : ١٨٠ـ.] .**

[في «القاموس» ـ ب ن د ر ـ: البنادرة : تجار يلزمون المعادن، أو الذين يخزنون البضائع للغلاء، جمع بُندار. انتهى، وفيه الصرف وعدمه مثل قالون، كما في «الارتشاف» ـ ١ : ٤٣٨ ـ، و«الهمع» ـ ١ : ١١٨ ـ، و«المزهر».] .

و[بشار : بموحدة ومعجمة مشددة] .

(٥) «المقدمة» ص ٣٠٧، وكلامهم يدل على أمرين: الحفظ والجمع، وكان رحمه الله جامعًا لهما.

قيصَر : أبو النضر هاشم بن القاسم.

الأخفش : نَحْويون : أحمد بن عمران، متقدِّم، . . . .

[ش] ـــــــــــــــــــ

وذكر الحافظ ابن حجر[١] أنه لقِّب به أيضاً جماعةٌ، منهم:

أبو بكر محمد بن إسماعيل البَصَلاني، شيخ أبي بكر الآجُرِّي[٢].

وأبو الحسين حامد بن حماد، روى عن إسحاق بن سيّار وغيره.

والحسين بن يوسف بندار، روى عن أبي عيسى الترمذي، وعنه ابن عدي في «الكامل»[٣].

(قيصَر : أبو النضر هاشم بن القاسم) المعروف، شيخ أحمد بن حنبل وغيرِه.

(الأخفش :) لقِّب به جماعة **(نَحْويون)**، ولهم رواية أيضاً، كما خرَّجت ذلك في «طبقات النحاة»[٤].

أولهم: **(أحمد بن عمران)** البصري النحْوي **(متقدِّم)**، روى عن زيد بن

[ت] ـــــــــــــــــــ

(١) في «نزهة الألباب» (٤٥٠ ـ ٤٥٢)، ومن هنا إلى ذكر ابن عدي زيادة على ك.

(٢) ترجمه الخطيب في «تاريخه» ٢ :٣٧٥.

(٣) في ترجمة الحسن بن دينار ٣ :٩٧.

(٤) يريد كتابه الذي وصفه في مقدمة كتابه «بغية الوعاة»، وذكر جمهرة كبيرة من الكتب التي طالعها لاستخراج تراجم النحْويين منها، فذكر عدد المجلدات ـ دون ما لم يذكر عدد مجلداته ـ نحواً من ٣٢٠ مجلداً، رحمه الله وجزاه خيراً. وسوف أحيل تراجم كل واحد منهم إلى موضع ترجمته في «بغية الوعاة». وقد جمع أسماءهم في موضع واحد هناك ٢ :٣٨٩، وفرَّق تراجمهم حسب حروفهم.

وأبو الخطاب المذكور في سيبويه، وسعيد بن مَسْعَدة الذي يُروى عنه «كتاب» سيبويه، . . . .

[ش] ______________

الحُبَاب وغيره، وله «غريب الموطأ»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ومات قبل الخمسين ومئتين[1].

(و) الثاني الأكبر: (**أبو الخطاب المذكور في**) كتاب (سيبويه) وهو شيخه، عبد الحميد بن عبد المجيد، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وهو أول من فسر الشِّعْر تحت كل بيت[2]، ورع ثقة.

(و) الثالث الأوسط: (**سعيد بن مَسْعَدة**) أبو الحسن البلخي، ثم البصري (**الذي يُروى**) بالضم (**عنه «كتاب» سيبويه**) وهو صاحبه، روى عن هشام بن عروة، والنخعي، والكلبي، وعنه أبو حاتم السجستاني، وله «معاني القرآن» وغيره، مات سنة عشر، وقيل: خمس عشرة، وقيل: إحدى وعشرين ومئتين، وهو المراد حيث أُطلق في كتب النحو[3].

[ت] ______________

(١) «الثقات» ٨:٣٤، «بغية الوعاة» ١:٣٥١.

(٢) «البغية» ٢:٧٤، وزاد: «وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسَّروها».

(٣) «البغية» ١:٥٩٠، وهكذا قال الشارح هناك: روى عن هشام بن عروة، والنخعي، والكلبي!.

أما هشام: فكانت وفاته سنة ١٤٥ أو بعدها بسنة، فينبغي أن يكون الأخفش قد عُمِّر ثمانين سنة فأكثر ليصحَّ أخذه عن هشام، إذا قلنا بوفاته سنة ٢١٠، وأما على القول بوفاته سنة ٢٢١ فينبغي أن يكون قد جاوز التسعين.

=

وعلي بن سليمان صاحب ثعلب، والمبرِّد.

[ش] ________________

(و) الرابع الأصغر: **(علي بن سليمان)** بن الفضل أبو الحسن **(صاحب ثعلب، والمبرِّد)** مات في شعبان سنة خمس عشرة وثلاث مئة[١].

وفي النحاة أخفش خامس: وهو أحمد بن محمد الموصلي، شافعي، في أيام أبي حامد الإسفرايني، قرأ عليه ابن جِني[٢].

وسادس: وهو خلف بن عمر البَلَنْسِي، أبو القاسم، مات بعد الستين وأربع مئة[٣].

وسابع: وهو عبد الله بن محمد البغدادي، أبو محمد، روى عن الأصمعي[٤].

وثامن: وهو عبد العزيز بن أحمد الأندلسي أبو الأصبغ، روى عنه ابن عبد البر[٥].

[تَ] ________________

والكلبي: يقال فيه هكذا تمامًا، إن كان هو محمد بن السائب، لأنه توفي سنة ١٤٦.

وأما النخعي: فينظر من هو، ولا يصح أن يكون هو إبراهيم النخعي المراد عند الإطلاق. والله أعلم.

(١) «البغية» ٢ :١٦٧

(٢) «البغية» ١ :٣٨٩.

(٣) «البغية» ١ :٥٥٥.

(٤) المصدر السابق ٢ :٦٢.

(٥) المصدر نفسه ٢ :٩٨.

مربَّع : محمد بن إبراهيم.

جَزَرة : صالح بن محمد.

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

وتاسع: وهو علي بن محمد المغربي الشاعر، أبو الحسن الشريف الإدريسي، كان حياً سنة ثنتين وخمسين وأربع مئة(١).

وعاشر: وهو علي بن إسماعيل بن رجاء الفاطمي أبو الحسن(٢).

وحادي عشر: وهو هارون بن موسى بن شَرِيك القارئ، قرأ على ابن ذكوان، وحدَّث عن أبي مسهر الغساني، ومات سنة إحدى، وقيل: ثنتين وتسعين ومئتين(٣).

وقد بسطت تراجم هؤلاء في «طبقات النحاة».

(مربَّع:) بفتح الباء المشددة: (محمد بن إبراهيم) الحافظ البغدادي.

(جَزَرة:) بفتح الجيم والزاي والراء(٤)، (صالح بن محمد) البغدادي الحافظ، لقّب بها لأنه لما قدم عُمر بن زُرارة(٥) بغداد سمع عليه في جملة

[ت] ـــــــــــــــــــــــ

(١) أيضًا ٢:٢٠٢.

(٢) المصدر نفسه ٢:١٤٩، ذكر اسمه وبيّض له.

(٣) «البغية» ٢:٣٢٠.

(٤) **[وجدت بخط الحافظ الدمياطي بهامش «مصطلح» ابن الصلاح ما نصه: قال المؤلف: جَزَرة: وجدته بخط أبي مسعود الدمشقي الحافظ في سماعه من الدارقطني: بكسر الجيم، وهما لغتان في الجَزَرة، الكسر والفتح، والله أعلم.]**.

(٥) في نسخ «التدريب»: عَمرو، وهو مترجم في «تاريخ بغداد» ١٣: ٣٧: عُمر، وكذلك جاء في «السير» ١٤: ٢٦، وينظر ما يأتي ص٤٦١ أواخر النوع ٥٥.

عُبيدٌ العِجْلُ ـ بالتنوين ـ : الحسين بن محمد .

كِيْلَجَة : محمد بن صالح.

ماغَمّه : هو عَلاّن، وهو علي بن الحسن بن عبد الصمد، ويُجْمع بينهما فيقال : عَلاّنُ ماغَمّه.

[ش] ________________

الخلق، فقيل له: من أين سمعت؟ فقال: من حديث الجزرة، يعني حديث عبد الله بن بسر[1]: أنه كان يرقي بخَرَزة، فصحّفها[2].

(**عُبيدٌ العِجْلُ ـ بالتنوين:**) ورفعِ العِجْل ـ، لا بالإضافة: (**الحسين بن محمد**) بن حاتم البغدادي الحافظ.

(**كِيْلَجَة : محمد بن صالح**) البغدادي الحافظ، ويقال: اسمه أحمد.

ويلقب كِيلجة أيضاً: أبو طالب أحمد بن نصر البغدادي، شيخ الدارقطني، ذكره الحافظ ابن حجر في «ألقابه»[3].

(**ماغَمّه :**) بلفظ النفي لفعل الغمّ (**هو عَلاّن، وهو علي بن الحسن**[4] **بن عبد الصمد**) الحافظ البغدادي (**ويُجْمع**) فيه (**بينهما**) أي: اللقبين (**فيقال : عَلاّنُ ماغَمّه**)[5].

[ت] ________________

(١) تحرف في النسخ إلى بُسرة.

(٢) وقيل غير ذلك، تنظر ترجمته في «تاريخ بغداد» ١٠ : ٤٣٩، وترجمة عمر ابن زرارة ١٣ : ٣٨.

(٣) «نزهة الألباب» (٢٤٢١). ومن قوله: «ويقال: اسم أحمد..» إلى هنا زيادة على ك.

(٤) في النسخ: الحسين، تحريف.

(٥) ذكره الحافظ في «نزهة الألباب» (١٩٩٩) لقب: علان، ولم يذكره في: ماغمّه.

=

سَجّادة المشهور : الحسين بن حماد، وسَجّادة : الحسين بن أحمد .

عبدان : عبد الله بن عثمان، وغيره .

[ش] ______________

(سَجّادة :) بالفتح: (المشهور) بهذا اللقب (الحسين بن حماد) من أصحاب وكيع.

(و) يلقب (سَجّادة) أيضاً: (الحسين بن أحمد) شيخ ابن عدي.

(عبدان : عبد الله بن عثمان) المروزي صاحب ابن المبارك، لقِّب به فيما نقله ابن الصلاح، عن ابن طاهر: لأن اسمه عبد الله، وكنيته أبو عبد الرحمن، فاجتمع فيهما العبدان(١).

قال ابن الصلاح(٢): وهذا لا يصح، بل ذلك من تغيير العامة للأسماء، كما قالوا في: علي: عَلاّن، وفي أحمد بن يوسف السلمي: حمدان، وفي وهب بن بقية الواسطي: وهبان.

(وغيره) أيضاً لقِّب عبدان، منهم(٣).

[ت] ______________

وذكر ابن الصلاح ص ٣٠٨ هؤلاء الخمسة: مربّع، وصالح جزرة، وعُبيد العِجْل، وكِيلحة، وماغمَّه، وقال: هؤلاء البغداديون الخمسة روينا أن يحيى بن معين هو لقَّبهم، وهم من كبار أصحابه وحفاظ الحديث.

(١) **[قوله : فاجتمع العَبدان : فعلى هذا تجري فيه اللغتان المقرَّرتان فيما سمي به من المثنى، كالبحران، وهما : إعرابُه إعراب المثنى، بالألف رفعاً، وبالياء جراً ونصباً، وتكون نونه مكسورة كالبحرينِ عَلَماً، واللغة الثانية : إعرابه إعراب ما لا ينصرف، مع التزام الألف، كسلمان.]** .

(٢) «المقدمة» ص ٣٠٩.

(٣) سبعة، وهم الآتي ذكرهم، ومصدر الشارح: «نزهة الألباب» (١٨٩٧ ـ

=

مُشْكُدانة، ومطيَّن.

[ش] ـــــــــــــــ

عبد الله بن أحمد بن موسى العسكري الأهوازي.

وعبد الله بن محمد بن يزيد العسكري.

وعبد الله بن يوسف بن خالد السُّلَمي.

وعبد الله بن خالد القَرْقَساني أبو عثمان البَجَلي.

وعبد الله بن عبدان بن محمد بن عبدان أبو الفضل الهَمَذاني.

وعبد الله بن محمد بن عيسى المروزي.

وعبد الله بن يزيد بن يعقوب الدقيقي.

(مُشْكُدانة :) بضم الميم، وسكون المعجمة، وفتح الكاف[1].

قال ابن الصلاح[2]: ومعناه بالفارسية: حبة المسك، أو وِعاؤه، لقب عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان القرشي الأموي أبي عبد الرحمن.

[ت] ـــــــــــــــ

١٩٠٤). وهؤلاء السبعة زيادة على ك.

(١) الضبط زيادة على ك، مع أنه تقدم أتم منه ص٣٥٣، وعلَّق عليه العلامة ابن العجمي رحمه الله بقوله: **[قوله : بضم الميم : هذا هو المشهور، وقد ضبطه به المجد الشيرازي ـ صاحب «القاموس» في : م ش ك، و : ـ في مادة ش ك د ن، لكنه خالف في مادة م ش ك د ن فضبطه بكسر الميم، وصنيعه يقتضي أنه متردد في أن الميم أصلية أو زائدة، وكونُه كلمة فارسية يقتضي أن الميم من سِنْخِ الكلمة.]** . أي: أصلِ الكلمة.

والكاف مضمومة ومفتوحة، انظر «تقريب التهذيب» (٣٤٩٣) مع التعليق عليه.

(٢) «المقدمة» ص ٣٠٩.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــــ

(ومطيَّن :) بفتح الياء، لقب أبي جعفر الحضرمي.

قال ابن الصلاح: خاطبهما بذلك الفضل بن دكين، فلُقبا به(١).

زاد غيره في الأول: لأنه كان إذا جاءه تلبَّس وتطيَّب، وفي الثاني: لأنه كان وهو صغير يلعب مع الصبيان في الماء فيطِّينون ظهره، فقال له أبو نعيم: يا مطيَّن لمَ لا تحضُر مجلس العلم(٢).

* * * * *

[ت] ـــــــــــــــــــــــــ

(١) المصدر السابق، وضمير التثنية يعود على: مشكدانة ومطيَّن.

(٢) هذه الزيادة ليست في ك، وكان يحسن ذكرها فيما تقدم ص٣٥٣، وانظر التعليق هناك.

النّوع الثّالثُ والخمسُون: المؤتَلف وَالمختلف

هو فنّ جليل يقبُح جهلُه بأهل العلم، لا سيما أهلُ الحديث، ومن لم يعرفه يكثُر خطؤه. وهو : ما يتفق في الخطّ دون اللفظ، وفيه مصنَّفات، أحسنُها وأكملُها : «الإكمال» لابن ماكولا، وأتمَّه ابن نُقْطة.

[ش] ــــــــــــــــــــ

(النوع الثالث والخمسون : المؤتلِف والمختلِف)

من الأسماء، والألقاب، والأنساب ونحوها

(هو فنّ جليل يقبُح جهلُه بأهل العلم، لا سيما أهلُ الحديث، ومن لم يعرفه يكثُر خطؤه) ويَفتضح بين أهله.

(وهو : ما يتفق في الخطّ دون اللفظ، وفيه مصنفات) لجماعة من الحفاظ، وأولُ من صنف فيه عبد الغني بن سعيد، ثم شيخه الدارقطني، وتلاهما الناس، ولكنْ (أحسنُها وأكملُها : «الإكمال» لابن ماكولا) قال ابن الصلاح: على إعواز فيه[1].

قال المصنف: (وأتمَّه) الحافظ أبو بكر (ابن نُقْطة) بذيل مفيد، ثم ذيّل على ابن نقطة الحافظُ جمال الدين ابن الصابوني، والحافظ منصور بن سُليم، ثم ذيّل عليهما الحافظ علاء الدين مُغْلَطاي، بذيل كبير، وجمع فيه الحافظ أبو عبد الله الذهبي مجلداً، سماه «مشتبِه النسبة» فأجحفَ في الاختصار، واعتمد على ضبط القلم، فجاء شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر فألف «تبصير المنتبِه

[ت] ــــــــــــــــــــ

(١) «المقدمة» ص ٣٤٤.

وهو منتشر لا ضابط في أكثره، وما ضُبط قسمان :

أحدهما : على العموم، كسَلاّم كلُّه مشدَّد إلا خمسةً : والدَ عبد الله ابن سَلاَم، ومحمدَ بن سلاَم شيخ البخاري، الصحيح تخفيفه، . . . .

[ش] ________________

بتحرير المشتبِه»، فضمّنه وحرره وضبطه بالحرف، واستدرك ما فاته في مجلد ضخم، وهو أجلُّ كتب هذا النوع وأتمها(١).

(وهو) أي: هذا النوع (**منتشر لا ضابط في أكثره**)، وإنما يُضبط بالحفظ تفصيلاً (**وما ضبط**) منه (**قسمان :**)

(**أحدهما : على العموم**) من غير اختصاص بكتاب (**كسَلاّم كله مشدَّد إلا خمسةً : والد عبد الله بن سَلاَم**) الإسرائيلي الصحابي.

(**ومحمد بن سلاَم**) بن الفرج البِيكَنْدي (**شيخ البخاري، الصحيح تخفيفه**) كما رُوي عنه، ولم يَحكِ الخطيب، وابن ماكولا، والدارقطني(٢)، وغُنْجار

[ت] ________________

(١) ويضاهيه، ويزيد عليه كتاب الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي «توضيح المشتبه»، وهو مطبوع، وجلُّ الكتب المذكورة قد طبعت، والحمد لله.

(٢) الخطيب في «تلخيص المتشابه» ١:١٢٧، وأسند إلى محمد بن سلام قوله: «أنا محمد بن سلام، بالتخفيف، وليس محمد بن سلاَّم»، وزاد الخطيب: «قال أبو الوليد ـ هو شيخ الخطيب في الخبر السابق ـ: وكذلك ذكر لي بعض ولد محمد بن سلام». وابن ماكولا ٤:٤٠٥، وهذان نصَّا وصرَّحا أنه بالتخفيف.

أما الدارقطني: فهكذا نَسَب إليه الشارح، وينظر من هو سلفه؟، والواقع أن الدارقطني ذكر في «المؤتلف» ٣:١١٩٣ من هو بالتخفيف، فذكر عبد الله بن سَلاَم الصحابي، وابنه يوسف، رضي الله عنهما، ثم ذكر من سواهما بالتشديد، فحقُّ الدارقطني أن يذكر مع ابن أبي حاتم ومن معه.

=

وقيل : مشدَّد، وسلاَمَ بنَ محمد بن ناهض، وسماه الطبراني : سلامة، وجدُّ محمدِ بنِ عبد الوهاب بن سلاَم الجُبّائيِّ المعتزليِّ.

[ش] ________________

غيرَه. (**وقيل :**) هو (**مشدَّد**) حكاه صاحب «المطالع»، وجزم به ابن أبي حاتم، وأبو علي الجيَّاني[١].

قال ابن الصلاح[٢]: والأول أثبت، قال العراقي[٣]: وكأن من شدَّد التبس عليه بشخص آخر يسمى محمد بن سلاّم بن السكَن البِيْكندي الصغير، فإنه بالتشديد.

(**وسلاَمَ بنَ محمد بن ناهض**) المقدسي (**وسماه الطبراني : سلامة**) بزيادة هاء[٤].

(**وجدُّ محمدِ بنِ عبد الوهاب بن سلاَم الجُبّائيِّ المعتزليِّ**).

[ت] ________________

وأما غنجار: فنعم، ذُكر مع من يقوله بالتخفيف، وهو أعلم بأهل بلده.

(١) «مطالع الأنوار» ٥٥٨:٥، وقال: عليه الأكثر، و«الجرح» ٧(١٥٠٨)، نسبوا إليه القول بتثقيل اللام حيث إنه ترجمه مع من هم بتثقيلها اتفاقًا: محمد بن سلّام الخزاعي، والجُمَحي صاحب «طبقات فحول الشعراء»، والأَيْلي، والجّياني في «تقييد المهمل» ٢٩١:٢.

(٢) «المقدمة» ص ٣١٠.

(٣) «شرح الألفية» ص٣٩٩.

(٤) هو شيخه، روى عنه في «المعجم الصغير» (٤٨٤)، سلامة بن محمد بن ناهض المقدسي، وينسب إلى جده فيقال: سلامة ابن ناهض.

قال المبرِّد : ليس في كلام العرب سَلاَم مخفَّف إلا والدَ عبدِ الله بن سلاَم الصحابي، وسلاَمَ بنَ أبي الحُقَيق. قال : وزاد آخرون : سلاَم بن مُشْكَم، خَمّار في الجاهلية، والمعروف تشديده.

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

(قال المبرِّد) في «كامله»[1]: (ليس في كلام العرب سَلاَم مخفَّف إلا والد عبد الله بن سلاَم الصحابي، وسلاَم بن أبي الحُقَيق[2]. قال: وزاد آخرون: سلاَم بن مُشْكَم) بتثليث الميم فيما حُكي (خَمّار) كان (في الجاهلية، والمعروف تشديده). قال شيخ الإسلام: ويؤيد التخفيفَ قول أبي سفيان بن حرب يمدحه:

سقاني فَرَوّاني كُمَيتاً مُدامة على ظمإ مني سَلاَم بن مِشْكم[3]

قال العراقي[4]: وبقي أيضاً سَلاَم ابن أخت عبد الله بن سلام، صحابيّ، عدّه ابن فتحون[5].

[ت] ـــــــــــــــــــــــ

(١) الذي نسبه إلى المبرِّد في «الكامل» هو ابن الصلاح ص ٣١١، وتوبع، ولم أره في مطبوعة الدكتور محمد أحمد الدالي، والحاشية التي في ١:٣٤٩ منه لا تفيد شيئًا، بل تؤكد النفي.

(٢) ابن الصلاح ص ٣١١ أيضًا.

(٣) «تبصير المنتبِه» ٢:٧٠٤ مع زيادة في الشواهد، وأصل كلامه لمغلطاي في «إصلاح كتاب ابن الصلاح» ٢:٥٣٦، وقال ما معناه: هذا البيت هو الذي جعل ابن الصلاح يقول عن ابن مشكم: كان خمارًا.

(٤) من «شرح الألفية» ص ٤٠٠، و«النكت» ٢:١١٧٥ ـ ١١٧٦.

(٥) وأبو نعيم في «المعرفة» ٣:١٣٥٩، وعزاه ابن الأثير في «أسد الغابة» ٢:٤١٣ إلى ابن منده أيضًا.

عُمارة : ليس فيهم بكسر العين إلا أُبيّ بن عِمارة الصحابي، ومنهم من ضمّه، ومَنْ عداه جمهورهم بالضم، . . . .

[ش] ————————

وسعد بن جعفر بن سلاَم السَّيِّدي، روى عن ابن البَطِّي، ذكره ابن نقطة[١].

ومحمد بن يعقوب بن إسحاق بن محمد بن موسى بن سلاَم النسفي، روى عن زاهر بن أحمد، ذكره الذهبي[٢].

وأما سلمة بن سَلاَم أخو عبد الله بن سلام: فلا يعدّ رابعاً، لأن أباهما ذُكر.

(**عُمارة: ليس فيهم بكسر العين إلا أُبيّ بن عِمارة الصحابي**) ممن صلّى القبلتين، حديثه عند أبي داود[٣]، والحاكم[٤]، (**ومنهم من ضمّه**)، ومنهم من قال فيه: ابن عبادة[٥]، وقال أبو حاتم: صوابه أبو أُبيّ[٦]، (**ومن عداه جمهورهم بالضم**). ذِكْر الجمهور زيادة من المصنف على ابن الصلاح، لأنه عمّم الضم،

[ت] ————————

(١) «تكملة الإكمال» ٣ (٣١٦٨، ٣٣٤٨).

(٢) في «المشتبه» ص ٣٧٩.

(٣) تحرف في ك إلى: أبي الدرداء!!.

(٤) «السنن» (١٥٩)، و«المستدرك» (٦٠٧)، وهو في «سنن» ابن ماجه (٥٥٧)، و«مصنف» ابن أبي شيبة (١٨٨٢)، والحديث في المسح على الخفين أكثر من ثلاثة أيام.

(٥) حكاه ابن أبي حاتم ٢(١٠٥٩)، والبغوي في «معجم الصحابة» (٩٣).

(٦) «الجرح» ٢ (١٥٠٩)، والتصويب لابن أبي حاتم، لا لأبيه، ثم إنه ليس تصحيحًا لاسم هذا الصحابي: أُبي بن عمارة، إنما هو تصحيح لحديث رواه في الأصل أبو أُبيّ عبد الله بن عمرو ابنُ أم حرام، فحصل اشتباه لبعض الرواة فيه، وهذا واضح من كلام ابن أبي حاتم.

وفيهم جماعة بالفتح وتشديد الميم.

كَرِيز : بالفتح في خزاعة، وبالضم في عبد شمس، وغيرهم.

[ش] ——————

فاعتُرض عليه بما زاده المصنف أيضاً في قوله: (**وفيهم جماعة بالفتح وتشديد الميم**).

فمِنَ الرجال: عَمَّارة، أحدُ أجداد ثعلبة، والد يزيدَ، وعبدِ الله، وبَحّاث.

وأحدُ أجداد عبد الله بن زياد البَلَوي.

وجدّ عبد الله بن مُدرِك بن القَمْقَام، وغيرهم.

ومن النساء: عَمَّارة بنت عبد الوهاب الحمصية.

وعمّارة بنت نافع بن عمر الجُمَحي، وغيرهما[1].

(**كَرِيز : بالفتح**) وكسر الراء، مكبَّراً (**في خزاعة، وبالضم**) مصغّراً (**في عبد شمس، وغيرهم**) خلافاً لما حكاه الجَيّاني[2] عن محمد بن وضاح، من تخصيصه بهم.

قال ابن الصلاح[3]: ولا يستدرك في المفتوح بأيوب بن كَرِيز الراوي عن

[تَ] ——————

(١) «النكت» ٢: ١١٨٠، عن «الإكمال» لابن ماكولا ٦: ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(٢) في «تقييد المهمل» ٢: ٤٣٢.

(٣) صفحة ٣١١، وقوله «لأنه بالضم»: أي: لأن الصواب أنه بضم الكاف، تبعًا للدارقطني.

وينظر «المؤتلف» لعبد الغني الأزدي ص ١٠٨، وذَكَر ضبطَ شيخه أبي الحسن الدارقطني له بالضم، وهو في «المؤتلف» له ٤: ١٩٥٧ ـ ولم يذكر فيه اختلافًا، كما ذكر الاختلاف عبد الغني ـ، وابن حبان في «الثقات» ٦: ٥٤، وابن ماكولا ٧: ١٦٨.

حزام : بالزاي في قريش، وبالراء في الأنصار.

العيشيون : بالمعجمة، بصريون، . . . .

[ش] ——————

عبد الرحمن بن غَنْم، لكون عبد الغني ذكره بالفتح، لأنه بالضم، كذا ذكره الدارقطني وغيره.

(**حزام : بالزاي**) والحاء المهملة المكسورة (**في قريش، وبالراء**) وفتح الحاء (**في الأنصار**).

قال العراقي[1]: قد يُتوهم مِن هذا أنه لا يقع الأول إلا في قريش، ولا الثاني إلا في الأنصار، وليس مراداً، بل المراد أن ما وقع من ذلك في قريش يكون بالزاي، وفي الأنصار يكون بالراء، وقد ورد الأمران في عدَّة قبائل غيرِهما.

فوقع بالزاي: في خزاعة، وبني عامر بن صعصعة وغيرهما.

وبالراء: في بَلِيّ، وخَثْعم، وجُذام، وتميم بن مُرّ، وفي خزاعة أيضاً، وفي عُذْرة، وبني فزارة، وهذيل وغيرهم، كما بينه ابن ماكولا وغيره[2].

(**العيشيون : بالمعجمة**) قبلها تحتية، وأوله عين مهملة: (**بصريون**)، منهم: عبد الرحمن بن المبارك.

[تَ] ——————

(١) في «النكت» ٢:١١٨٢ ـ ١١٨٥

(٢) من «النكت» أيضًا ٢:١١٨٦، وهو تلخيص لما في «مختلِف القبائل ومؤتلفها» لابن حبيب، وعنه الوزير المغربي في «الإيناس»، ينظر طبعة الأستاذ حمد الجاسر للكتابين معًا ص ١٠٦، ٣٠٦، ٣٠٧، وعن ابن حبيب أيضًا ابن ماكولا ٤:٤١٢.

وبالمهملة مع الموحدة : كوفيون، ومع النون : شاميون غالباً.

أبو عُبيدة : كله بالضم.

[ش] ________

(**وبالمهملة مع الموحدة : كوفيون**)، منهم: عبيدالله بن موسى.

(و) بالمهملة (**مع النون : شاميون**)، منهم: عُمير بن هانئ، وبلال بن سعد التابعيان، قال ذلك الخطيب والحاكم، وزاد: وبالقاف أوله، وبالمهملة: قيسيون: بطن من تميم[1].

وقال المصنف ـ كابن الصلاح ـ: (**غالباً**)[2]، فإن عمار بن ياسر عَنْسي، مع أنه معدود في أهل الكوفة، وعبارة ابن ماكولا، والسمعاني[3]: وعُظْم «عنس» في الشام، وعامة «العيش» في البصرة.

(**أبو عُبيدة :**) بالهاء (**كله بالضم**)، قال الدارقطني[4]: لا نعلم أحداً يكنى أبا عَبيدة، بالفتح.

[تَ] ________

(١) كلمة «قيسيون»: من و فقط، وينظر «المعرفة» للحاكم ص ٥٩٠ فقد ذكر هذه الأنساب الأربعة أول النوع السابع والأربعين. أما الخطيب: فإن ابن الصلاح رحمه الله قال في كتابه ص ٣١٢: «ذكر أبو علي ابن البَرَداني أنه سمع الخطيب الحافظ يقول: العيشيون، كذا، العبسيون ...»، فهو من الفوائد المسموعة من الخطيب، وليست في كتبه.

(٢) هذه الكلمة من ابن الصلاح ص ٣١٢، أما التمثيل بعمار بن ياسر رضي الله عنهما، فمن العراقي في «شرح الألفية» ص ٤٠٢.

(٣) ابن ماكولا ٦:٣٥٥، ٣٥٦، أما السمعاني فعنده الكلمة الأولى آخر نسبة: العَنْسي ٤:٢٥٣.

(٤) «المؤتلف والختلف» ٣:١٥٠٦.

السَّفَر : بفتح الفاء كنية، وبإسكانها في الباقي.

عِسْل : بكسر ثم إسكانٍ إلا عَسَل بن ذكوان الأخباري، بفتحهما.

[ش] ———————

(**السَّفَر : بفتح الفاء كنية، وبإسكانها في الباقي**) أي: الأسماء، قال ابن الصلاح[(١)]: ومن المغاربة من سكَّن الفاء من أبي السفَر سعيد بن يُحْمِد[(٢)]، وذلك خلاف ما يقوله أهل الحديث.

قال العراقي[(٣)]: ولهم في الأسماء والكنى: سقْر بسكون القاف، وقد يرد ذلك على إطلاقه، ولهم أيضاً شَقَر: بفتح المعجمة والقاف، ولم يظهر لي وجه الإيراد[(٤)].

(**عِسْل :**) كلُّه (**بكسر**) للعينِ (**ثم إسكان**) للسين المهملتين (**إلا عَسَل بن ذكوان الأخباري**) البصري (**بفتحهما**)، ذكره الدارقطني[(٥)] وغيره.

[تَ] ———————

(١) «المقدمة» ص ٣١٢ ـ ٣١٣.

(٢) **[عبارة «التقريب» ـ (٢٤١٣) ـ: سعيد بن يُحمِد بضم التحتانية، وكسر الميم، وحكى الترمذي أنه يقال: أحمد أبو السَّفَر، بفتح المهملة والفاء، الهَمْداني الثوري الكوفي، ثقة من الثالثة، مات سنة ١١٣ أو بعدها بسنة. انتهى.]**.

(٣) «شرح الألفية» ص ٤٠٢، و«النكت» ٢:١١٩١، وأطال فيه أكثر.

(٤) هذا استدراك من الشارح على الحافظ العراقي، لكن العراقي متنبّه لذلك، فلذا قال في «النكت» ٢:١١٩٥: «الظاهر أن المصنف ـ ابن الصلاح ـ إنما أراد ضبط ما هو بالفاء فقط، فلا يَرِد عليه ما هو بالقاف، وإنما ذكرته للفائدة»، ويبدو أن هذا الاستدراك ليس في نسخة الشارح من «النكت».

(٥) «المؤتلف والمختلف» ٣: ١٧٣٤ ـ ١٧٣٥، وعبارة المتن والشارح صريحة في أن «عِسْل» أكثر من واحد، وهذا يستفاد من ابن ماكولا ٦: ٢٠٦، لا من الدارقطني.

غَنّام : كلُّه بالمعجمة والنون إلا والدَ علي بن عثّام، فبالمهملة والمثلثة.

قُمَير : كلُّه مضموم إلا امرأةَ مسروق فبالفتح.

مِسْوَر : كلُّه مكسور مخفَّف الواو إلا ابنَ يزيدَ الصحابيَّ، وابنَ عبد الملك اليَرْبُوعي، فبالضم والتشديد.

[ش] ______

قال ابن الصلاح[1] : ووجدته بخط أبي منصور الأزهري بالكسر والإسكان، ولا أُراه ضبطه.

(**غَنّام : كلُّه بالمعجمة**) المفتوحة، (**والنون**) المشددة، (**إلا والدَ علي بن عثّام**) بن علي العامري الكوفي (**فبالمهملة والمثلثة**)، وحفيدَه أيضاً[2].

(**قُمَير : كلُّه مضموم**) مصغَّر (**إلا امرأةَ مسروق**) بن الأجدع (**فبالفتح**) وكسر الميم، بنت عمرو.

(**مِسْوَر : كلُّه مكسور**) الميم ساكن السين (**مخفَّف الواو**) المفتوحة (**إلا ابنَ يزيد الصحابيَّ، وابنَ عبد الملك اليَرْبُوعي، فبالضم والتشديد**) للواو المفتوحة[3].

[ت] ______

(١) ص ٣١٣، وينظر «تهذيب اللغة» للأزهري ١ :١٣ مع التعليق عليه.

وانظر ٢ :٥٤٨ من كتاب مغلطاي، وقال: فلينظر، و«محاسن الاصطلاح» ص ٥٩٦ لكنه لم يحترز، و٢ :١١٩٦ من «التقييد والإيضاح».

(٢) «شرح الألفية» ص ٤٠٣، واسم الحفيد كاسم الجدّ: عثّام بن علي بن عثام ابن علي.

(٣) ذكر الدارقطني في «المؤتلف» ٤ :٢٠٠٥ الأول منهما فقط، وهو صحابي، وذكره ابن ماكولا ٧ :٢٤٥، وزاد فذكر الثاني اليربوعي، نقلاً عن البخاري، وهو في «التاريخ الكبير» ٧ (١٨٠١)، لكن مع من اسمه مِسْوَر: مِسْوَر بن مخرمة، وآخرون، هكذا في النسخة المطبوعة، وانظر التعليق عليهما.

الجَمّال : كله بالجيم، في الصفات، إلا هارونَ بن عبد الله الحَمّال فبالحاء، . . . .

[ش] ————————

قال العراقيُّ[1]: لم يذكر ابن ماكولا بالتشديد إلا ابن يزيد فقط، ولم يستدركه ابن نقطة، ولا من ذيّل عليه، وذكر البخاري في «التاريخ الكبير» ابن عبد الملك في باب: مِسْور بن مَخْرمة، وهذا يدل على أنه عنده مخفَّف، وذكر مع ابن يزيد مُسَوَّر بن مرزوق، وهو يدل على أنه عنده بالتشديد[2].

(**الجَمّال : كله بالجيم في الصفات**) منهم: محمد بن مهران الجَمّال، شيخ الشيخين (**إلا هارونَ بن عبد الله الحَمّال فبالحاء**) كان بزازاً فلما تزهّد حمل.

وحكى ابن الجارود عن ابنه موسى الحافظ أنه كان حمالاً فتحوّل إلى البَزّ[3].

وقال الخليلي وابن الفَلَكي: لُقّب به لكثرة ما حَمَل من العلم، قال ابن الصلاح: ولا أُراه يصح[4].

واستدرك العراقي على هذا الحصر:

بُنَان بن محمد الحمّال الزاهد، سمع من يونس بن عبد الأعلى وغيره.

[تّ] ————————

(١) انظر كلام العراقي في «التقييد» ٢:١٢٠٠، أما تلميذاه ابن حجر في «تبصير المنتبه» ٤: ١٢٨٦، وابن ناصر الدين في «التوضيح» ٥:١٥٤ فكلامهما مختصر لا يجدي.

(٢) على حاشية ك: «الحمد لله. ثم بلغ قراءةً عليَّ. كتبه مؤلفه لطف الله به. آمين».

(٣) مثله في «أنساب» السمعاني في مادة: الحمال.

(٤) الخليلي في «الإرشاد» ٢:٥٩٩ ـ ٦٠٠، وابن الصلاح ص ٣١٤.

وجاء في الأسماء : أبيض بن حمّال، وحمَّال بن مالك، بالحاء، وغيرُهما.

الهَمْداني : بالإسكان والمهملة في المتقدمين أكثر، . . . .

[ش] ——————————

ورافع بن نصر الحمّال، سمع من أبي عمر بن مهدي[١].

وأحمد بن محمد الحمّال، أحد شيوخ أُبيّ النَّرْسي[٢].

قال المصنف زيادة على ابن الصلاح لبيان ما احتَرَز عنه بقوله في الصفات: (**وجاء في الأسماء : أبيض بن حمّال**) المَأرِبي السَّبَئي، صحابيّ، عِداده في أهل اليمن، حديثه في السُّنَن[٣].

(**وحمَّال بن مالك**) الأَسَدي، شهد[٤] القادسية: (**بالحاء، وغيرُهما**).

(**الهَمْداني**[٥] : **بالإسكان**) في الميم (**والمهملة**) بعدها، نسبة إلى قبيلة هَمْدان: (**في المتقدمين أكثر**) منه في المتأخرين، ومنه فيهم: أبو العباس ابن عقدة[٦]، [تَ] ——————————

(١) تحرف في النسخ إلى: بن محمد، والتصويب من «تاريخ» ابن عساكر ١٨ : ٢٣، ومن العراقي.

(٢) «النكت» ٢: ١٢٠٤ ـ ١٢١١.

(٣) رواه أبو داود (٣٠٦١)، والترمذي (١٣٨٠) وقال: غريب، لكنه قال: والعمل عليه عند أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم، والنسائي (٥٧٦٤ ـ ٥٧٦٨)، وابن ماجه (٢٤٧٥).

(٤) في ك: شهيد.

(٥) وهذه النسبة أيضًا من زيادات المصنف النووي على ابن الصلاح، رحمهما الله تعالى.

(٦) هو هَمْداني ولاء، كما يستفاد من «السير» ١٥ : ٣٤٠.

وبالفتح والمعجمة في المتأخرين أكثرُ.

عيسى بن أبي عيسى الحنّاط : بالمهملة والنون، وبالمعجمة مع الموحدة، ومع المثناة من تحت، كلُّها جائزة، . . . .

[ش] ————————

وجعفر بن علي الهَمْداني، من أصحاب السِّلَفي[1].

(**وبالفتح والمعجمة**) نسبةً إلى البلد (**في المتأخرين أكثرُ**) منه في المتقدمين.

قال الذهبي[2]: الصحابة والتابعون وتابعوهم من القبيلة، وأكثر المتأخرين من المدينة، ولا يمكن استيعاب هؤلاء ولا هؤلاء.

وسيأتي أنه لم يقع في الصحيحين و«الموطأ» من الثاني شيء[3].

(**عيسى بن أبي عيسى**) ميسَرة الغِفاري أبو موسى (**الحنّاط، بالمهملة والنون**) نسبة إلى بيع الحنطة.

(**وبالمعجمة مع الموحدة**) نسبة إلى بيع الخَبَط الذي تأكله الإبل[4].

(**و**) بالمعجمة (**مع المثناة من تحت**) نسبة إلى الخياطة (**كلُّها جـائزة**) فيـه،

[ت] ————————

(١) كأنه هَمْداني صليبة، تنظر ترجمته في «السير» ٣٦:٢٣، وولادته ووفاته (٥٤٦ ـ ٦٣٦) رحمه الله.

(٢) «المشتبه» ص ٦٥٤ ـ ٦٥٥.

(٣) آخر هذا النوع ص ٤٢٩.

(٤) يستفاد من «القاموس» وشرحه ٢٣٢:١٩ أنه ليس ورقَ شجرٍ معين. قال: «والخَبَطَ: كل ورق مخبوط بالعصا، وهو من علف الإبل».

وأولها أشهر، ومثلُه : مسلم الخياط، وفيه الثلاثة.

[ش] ——————

لأنه باشر الثلاثة، قال ابن سعد[١]: كان يقول: أنا خياط، وحنّاط، وخبّاط، كلاًّ قد عالجت (**وأولها أشهر**)[٢].

(**ومثلُه مسلم**) بن أبي مسلم (**الخياط**[٣]، **وفيه الثلاثة**)، ولكن الثاني أشهر فيه[٤]، ومثل هذا يؤمن فيه الغلط، ويكون اللافظ فيه مصيباً كيف نطق.

[تَ] ——————

(١) في ك: أبو سعد، خطأ. وهو في «الطبقات» ٧:٥٦٥.

(٢) أي: أن يقال في عيسى: الحناط، بالحاء المهملة، وبالنون، وهو الذي اتفق عليه: الدارقطني ٢:٩٤٠، وابن ماكولا ٣:٢٧٥، والعراقي في «شرح الألفية» ص ٤٠٥، وابن ناصر الدين في «التوضيح» ٣:٤٣٦، والسخاوي في «فتح المغيث» ٤:٢٥٠، و«شرح التقريب» أيضًا ص ٥٦٦، كلهم على أن الأشهر في عيسى: الحناط، بالحاء المهملة، وبالنون، وخالف الحافظ في «تبصير المنتبه» ٢:٥١٧ فقال: الأشهر في عيسى بالمعجمة والياء، أي: الخياط، مع أن الظاهر من صنيعه في «التهذيب» ٨:٢٢٤، و«التقريب» (٥٣١٧) ترجيح: الحناط، كما قاله الآخرون.

(٣) كذا في النسخ: الخياط، بالخاء المعجمة، وبالياء التحتية، والأَوْلى: الخباط، كالذي ذكره ابن الصلاح ص ٣١٥، ولقول الشارح: الثاني أشهر، وهو: الخياط، كما ضبطته.

(٤) أي: الخبّاط، وبه صرّح العراقي ص ٤٠٥، والسخاوي في كتابيه ٤:٢٥٠، وص ٥٦٦، وسكت عن ترجيحه الآخرون الذين ذكرتهم: الدارقطني، وابن ماكولا، وابن ناصر الدين، وخالف الحافظ في كلامه السابق فقال: الأشهر في مسلم بالمهملة والنون، أي: الحناط.

القسم الثاني : ما وقع في الصحيحين أو «الموطأ» :

يسار : كلُّه بالمثناة ثم المهملة، إلا محمد بن بشار، فبالموحدة والمعجمة وفيهما : سيّار بن سَلاَمة، وابن أبي سيّار، بتقديم السين.

بِشْر : كلُّه بكسر الموحدة، وإسكان المعجمة، إلا أربعةً فبضمها وإهمالها : عبدَ الله بنُ بُسْر صحابيّ، وبُسْرَ بن سعيد، وابنَ عُبيدالله، وابن مِحْجن، وقيل : هذا بالمعجمة.

[ش] ———

(القسم الثاني :) ضبطُ (ما وقع في الصحيحين) فقط، (أو) فيهما مع (الموطأ)، أو في أحد الثلاثة.

(يسار : كلُّه بالمثناة) التحتية (ثم المهملة، إلا محمد بن بشار) بُنْداراً (فبالموحدة والمعجمة) قال الذهبي[1]: وهو نادر في التابعين، معدوم في الصحابة.

(وفيهما : سيّار بن سَلاَمة، وابن أبي سيّار، بتقديم السين) على الياء المشددة.

(بِشْر : كلُّه بكسر الموحدة، وإسكان المعجمة، إلا أربعةً فبضمها) أي: الموحدة (وإهمالها) أي: السين:

(عبد الله بنُ بُسْر) المازني (صحابيّ) ابن صحابي.

(وبُسْر بن سعيد، و) بسر (بن عُبيدالله) الحضرمي.

(و) بُسْر (بن مِحْجن) الدِّيليّ (وقيل : هذا بالمعجمة) قاله سفيان الثوري،

[ت] ———

(١) «مشتبه النسبة» ص ٧٨، وتقدم معنى لقب بندار ص ٣٨٣.

. . . .

[ش] ________________

وحكى الدارقطني أنه رجع عنه، وحديثه في «الموطأ» فقط[١].

قال العراقي في «شرح الألفية»[٢]: ولم يذكر ابن الصلاح بسراً المازني، فحديثه في «صحيح» مسلم على ما ذكره المزي في «التهذيب»، إنما ذُكر ابنه عبد الله.

وقال في «نكته»[٣]: قلدتُ في ذلك المزي، ثم تبين لي أنه وهم، فلم يُخرج مسلم لبسرٍ، ولا له ذكرٌ فيه باسمه إلا في نَسَب ابنه.

[تَ] ________________

(١) هذه متابعة للعراقي ص ٤٠٧، وهو متابع للمزي ٤:٧٧، ولا شيء في المطبوع من «المؤتلف والمختلف»، ومع ذلك فعزوه إلى «التاريخ الكبير» للبخاري ٢(١٩١٥) أعلى، وحديثه في «الموطأ» ١:١٣٢ (٨).

(٢) «شرح الألفية» ص ٤٠٧، و«تهذيب الكمال» ٤:٦٩ ترجمة: بسر بن أبي سعيد المازني.

وحديثه في «صحيح» مسلم ٣:١٦١٥ (١٤٦) عن عبد الله بن بسر قال: نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي، فقرَّبنا إليه طعامًا.

(٣) ٢:١٢١٣ ـ ١٢١٤، وهذا الاستدراك من الإمام الحافظ العراقي: شيخ شيوخ أئمة تلك الطبقة: ابن حجر، والعيني، والزركشي، وابن ناصر الدين، والبوصيري، وغيرهم، هذا الاستدراك منه على نفسه، درس للآلاف من طلبة العلم، في العلم، وفي التربية والأخلاق، رضي الله عنه وأرضاه.

وللعراقي استدراك آخر على نفسه في «النكت» بعد صفحات قليلة هناك ٢:١٢٢٦، تغمّده الله برحمته.

بَشير : كلُّه بفتح الموحدة، وكسر المعجمة، إلا اثنين فبالضم، ثم الفتح : بُشَير بن كعب، وابن يسار

وثالثاً : بضم المثناة من تحت، وفتح المهملة : يُسَير بن عمرو، ويقال : أُسَيْر .

[ش] ____________

قال[١]: نعم يَرِد عليه أبو اليَسَر كعب بن عمرو، فهو بفتح التحتية والمهملة، وحديثه في «صحيحه»، ولكنه ملازم لأداة التعريف غالباً فلا يشتبه، بخلاف الأولَيْنِ.

(**بَشير : كله بفتح الموحدة، وكسر المعجمة، إلا اثنين فبالضم، ثم الفتح : بُشَير بن كعب**) العَدَوي، وحديثه عند البخاري[٢].

(**و**) بُشير (**بن يسار**) الحارثي المدني.

(**وثالثاً : بضم المثناة من تحت، وفتح المهملة : يُسَير بن عمرو**) وقيل: ابن جابر، (**ويقال**) فيه: (**أُسَيْر**) بالهمزة.

[ت] ____________

(١) «شرح الألفية» ص ٤٠٧، ونحوه في «النكت» ٢:١٢١٤. وقوله: «في صحيحه»: يريد «صحيح» مسلم ٤:٢٣٠١ (٧٤)، وهو حديث طويل، فيه جملة وافرة من الأحكام الشرعية والآداب الإسلامية، بوّب عليه الإمام النووي رحمه الله: باب حديث جابر الطويل، وقصة أبي اليَسَر.

(٢) (٦٣٠٦)، وهو تابعي يروي عن شداد بن أوس رضي الله عنه حديث سيد الاستغفار، وله ذكر لا رواية في «صحيح» مسلم في المقدمة ص ١٢، ١٣ مع عبد الله ابن عباس، ثم في كتاب «الإيمان» ١:٦٤ (٦٠ ، ٦١) مع عمران بن حصين رضي الله عنهم.

ورابعاً : بضم النون، وفتح المهملة : قَطَن بن نُسَير .

يزيد : كلُّه بالزاي إلا ثلاثة : بُريد بن عبد الله بن أبي بردة، بضم الموحدة، وبالراء .

[ش] ــــــــــــــــــــ

(ورابعاً : بضم النون، وفتح المهملة : قَطَن بن نُسَير) .

(يزيد : كله بالزاي) المكسورة، والتحتية المفتوحة أوله، **(إلا ثلاثة : بُريد ابن عبد الله بن أبي بردة)** بن أبي موسى الأشعري **(بضم الموحدة، وبالراء)** المفتوحة.

ووقع عند البخاري[1] في حديث مالك بن الحُوَيرث: «كصلاة شيخنا أبي بُريد عمرو بن سَلِمة»، فذكر الهرويُّ، عن الحَمُّويي، عن الفِرَبْري، عن البخاري: أنه بضم الموحدة، وفتح الراء[2]، وكذا ذكر مسلم، والنسائي في «الكنى»، وبه جزم الدارقطني، وابن ماكولا[3]، والذي عند عامة رُواة البخاري بالتحتية والزاي، كالجادّة.

[ت] ــــــــــــــــــــ

(١) الحديث رواه البخاري (٨٠٢) وفيه: كصلاة شيخنا أبي بُريد، فقط دون تسميته، لكن هكذا قال العراقي في «شرح الألفية» ص ٤٠٨، و«النكت» ٢:١٢١٧، ولو قال كما قال عبد الغني الأزدي ص ١٤، لكان أولى، قال: يعني عمرو بن سلمة.

وعرَّف به الحافظ في «شرحه»: بأنه عمرو بن سَلِمة، وذكر بعض ما هنا من الخلاف في أنه: أبو بريد، أو أبو يزيد، وسيأتي قريباً ضبط لامه بالكسر ص ٤٢٠.

(٢) الذي في مطبوعة «التاريخ الكبير» ٦(٢٤٩٧): أبو يزيد.

(٣) مسلم في «الكنى والأسماء» (٤٥٥)، والدارقطني في «المؤتلف» ١:١٧٤، وابن ماكولا ١:٢٢٨، وذكر القول الثاني.

ومحمد بن عَرْعَرَة بن البِرِنْد، بالموحدة، والراء المكسورتين، وقيل: بفتحهما، ثم النون.

وعلي بن هاشم بن البَرِيد: بفتح الموحدة، وكسر الراء، ومثناة من تحت.

البراء: كلُّه بالتخفيف إلا أبا معشرٍ البرّاء، وأبا العالية، فبالتشديد.

حارثة: كله بالحاء إلا جاريةَ بن قدامة، ويزيدَ بن جارية، فبالجيم.

[ش] ———————

وقال عبد الغني: لم أسمعه من أحد إلا بالزاي، ومسلم أعلم[1]، وبه جزم الذهبي[2].

(**ومحمد بن عَرْعَرَة بن البِرِنْد**) السامي[3] (**بالموحدة، والراء المكسورتين، وقيل: بفتحهما، ثم النون**) الساكنة.

(**وعلي بن هاشم بن البَرِيد: بفتح الموحدة، وكسر الراء، ومثناة من تحت**).

(**البراء: كلُّه بالتخفيف إلا أبا معشرٍ**) يوسفَ بن يزيد (**البرّاء**).

(**وأبا العالية**) زياد بن فيروز البرّاء (**فبالتشديد**).

(**حارثة: كله بالحاء**) المهملة والمثلثة (**إلا جاريةَ بن قدامة، ويزيدَ بن جارية، فبالجيم**).

[تَ] ———————

(١) «لم أسمعه من أحد إلا بالزاي»: من و، وكذلك جاء في كتاب عبد الغني ص١٤، وفي النسخ الباقية دون «إلا»، وهو كذلك في كتابي العراقي، وهو خطأ، ولا معنى لقوله: «ومسلم أعلم» دونها، فلذا أثبتُّها.

(٢) «مشتبه النسبة» ص ٦٦٨، وذكر القول الثاني.

(٣) هو الصواب، وفي النسخ: الشامي، تحريف.

جرير : بالجيم والراء إلا حَرِيز بن عثمان، وأبا حَرِيز عبد الله بن الحسين الراوي عن عكرمة : فبالحاء والزاي أخيراً، ويقاربه : حُدَير : بالحاء والدال والد عمران، ووالد زيد وزياد.

[ش] ————————

قال العراقي[1] : والأسود بن العلاء بن جارية الثقفي، وعمرو بن أبي سفيان ابن أَسِيد بن جارية الثقفي أيضاً، روى مسلم للأول حديث «البئر جُبَار» في الحدود، وللثاني حديث «لكل نبي دعوةٌ»، وروى له البخاري قصة قتل خُبيب.

(جرير :) كلُّه (بالجيم) المفتوحة (والراء) المكسورة المكررة (إلا حَرِيز بن عثمان) الرَّحَبي الحمصي.

(وأبا حَرِيز عبد الله بن الحسين) الأزدي (الراوي عن عكرمة : فبالحاء) المفتوحة (والزاي أخيراً).

(ويقاربه : حُدَير : بالحاء) المهملة المضمومة (والدال) المهملة المفتوحة، آخره راء، (والد عمران) روى له مسلم.

(ووالد زيد وزياد) لهما ذِكْر في المغازي من «صحيح» البخاري، بلا رواية[2].

[تَ] ————————

(١) العراقي في «شرح الألفية» ص ٤٠٩، و«النكت» ٢:١٢١٩ ـ ١٢٢١، وفيه زيادة فائدة، فقد استدرك على ابن الصلاح أن جارية بن قدامة، ويزيد بن جارية ليس لهما رواية في الصحيحين ولا «الموطأ»، وإنما ذُكر الأول ذكرًا في البخاري، وذُكر الثاني في «الموطأ».

وحديث: «لكل نبي دعوة يدعو بها»: رواه مسلم ١:١٨٩ (٣٣٦)، ورواه البخاري من غير طريقه أولَ كتاب الدعوات (٦٣٠٤)، وقصة خبيب أخرجها البخاري (٤٠٨٦).

(٢) ذُكرا معًا في حديث (٤٣٩١) مع ابن مسعود وخبّاب بن الأرتّ، ووصف =

خِرَاش : كلُّه بالخاء المعجمة إلا والدَ رِبْعيّ، فبالمهملة.

حُصين : كله بالضم والصاد المهملة إلا أبا حَصِين عثمان بن عاصم، فبالفتح، وأبا ساسان حُضَين بن المنذر، فبالضم، والضاد المعجمة.

[ش] ________________

(**خِرَاش : كلُّه بالخاء المعجمة**) المكسورة والراء، وآخره معجمة (**إلا والدَ رِبْعيّ فبالمهملة**) أوله.

وأدخل ابن ماكولا هنا خِداشاً: بالدال، فقد روى مسلم عن خالد بن خِداش، قال الذهبي: ولا يلتبس، قال العراقي: فلذا لم أستدركه[1].

قلت: هو من نمط حُدَير ونحوه.

(**حُصين : كله بالضم**) للمهملة (**والصاد المهملة إلا أبا حَصِين عثمان بن عاصم**) الأسدي (**فبالفتح**).

(**وأبا ساسان حُضَين بن المنذر : فبالضم، والضاد المعجمة**) مفتوحة، ولا نعرف في رواة الحديث من اسمه حُضَين سواه، وهو تابعي جليل، قاله الحاكم، وتبعه المزي[2].

[تَ] ________________

الحافظ زيداً في «التقريب» (٢١٢٦) بأنه مخضرم، فعلَّقت عليه بالحاجة إلى نصّ على ذلك، مع أنه غير مدفوع عنها.

(١) ابن ماكولا ٢:٤٢٧. وخالد هذا هو شيخ مسلم في حديث إنظار المعسر ٣:١١٩٦ (٣٢)، و«المشتبه» للذهبي ص ٢٢٣، والعراقي في «شرح الألفية» ص ٤١٠.

(٢) الحاكم في «المعرفة» ص ٥١١ (٤٥٢)، والمزي ٦:٥٤٠ ـ ٥٤١ في ترجمة حصين بن محمد الأنصاري الآتي ذكره في كلام العراقي.

حازم : بالمهملة إلا أبا معاوية محمد بن خازم، بالمعجمة.

حَيان : كلُّه بالمثناة إلا حَبانَ بن منقذ، والدَ واسع بن حَبان، وجدَّ محمد بن يحيى بن حَبان، وجدَّ حَبان بن واسع بن حَبان، وحَبانَ بن هلال منسوباً وغير منسوب . . . .

[ش] ______________

قال العراقي[1]: لكن في الصحيحين في قصة عِتْبان بن مالك من طريق ابن شهاب: سألت الحُصَين بن محمد الأنصاري عن حديث محمود بن الربيع فصدَّقه، فزعم الأَصيلي والقابِسي أنه بالمعجمة، قال المزي: وهو وهم فاحش، وصوابه بالمهملة.

وأدخل في هذا القسم: حُضَير، بالراء، وهو والد أُسَيد الأشهلي، أحد النقباء ليلة العقبة[2].

(حازم :) كله (بالمهملة) والزاي (إلا أبا معاوية محمد بن خازم) الضرير، فإنه (بالمعجمة).

(حَيان : كلُّه بالمثناة) من تحت، مع فتح المهملة (إلا حَبانَ بن منقذ، والد واسع بن حَبان، وجد محمد بن يحيى بن حَبان، وجدَّ حَبان بن واسع بن حَبان، وحَبانَ بن هلال) الباهلي (منسوباً) إلى أبيه، (وغير منسوب) إليه، فيتميز

[ت] ______________

(١) العراقي في «شرح الألفية» ص ٤١١، «صحيح» البخاري (٤٢٥)، ومسلم ١:٤٥٥ (٢٦٣)، ذُكر في آخر الحديث، والنقل عن الأَصيلي والقابسي من «المشارق» لعياض ١:٢٢٢، وعبارة المزي ٦:٥٤٠ ـ ٥٤١: «زعم غير واحد من حفاظ المغرب، منهم أبو الحسن القابسي»، والأَصيلي مغربيّ، ونسبه إلى القابسي فقط الحافظ في «الفتح» ١:٥٢٢، والقسطلاني في «إرشاد الساري» ١ : ٤٢٨.

(٢) لم يذكره ابن الصلاح، وذكره العراقي في «شرح الألفية» ص ٤١١، وقال: قد يشتبه هذا الباب بحضير.

عن شعبة، ووُهيب، وهمّام، وغيرهم، فبالموحدة، وفتح الحاء. وحِبان ابن عطية وابن موسى منسوباً وغيرَ منسوب، عن عبد الله، هو ابن المبارك، وحِبان ابن العَرِقة: فبالكسر والموحدة.

[ش] ———

بشيوخه، كقولهم: حَبان (عن شعبة، و) حَبان عن (وُهيب، و) حَبان عن (همّام، وغيرهم) كحَبان عن أبان، وحبان عن سليمان بن المغيرة: (فبالموحدة، وفتح الحاء) المهملة.

(و) إلا (حِبان بن عطية) السُّلَمي[1]، (و) حِبان (بن موسى) السُّلَمي المروزي، (منسوباً) إلى أبيه (وغيرَ منسوب) إليه[2] فيتميز بشيوخه، كحِبان (عن عبد الله، هو ابن المبارك، وحِبان ابن العَرِقة: فبالكسر) للحاء (والموحدة).

وقيل: إن ابن عطية بفتح الحاء[3].

وقيل: إن ابن العَرِقة بالجيم[4]، والأول فيهما أصح وأشهر.

والعَرِقة أمه، فيما قاله القاسم بن سلاّم، والمشهور أنها بفتح العين وكسر الراء، ثم قاف، وقال الواقدي: بفتح الراء.

وقيل لها ذلك لطيب ريحها، واسمها: قِلابة ـ بكسر القاف ـ بنت سُعَيد[5]

[تَ] ———

(١) ليس في ك.

(٢) «إليه» زيادة من ك.

(٣) حكاه الجيّاني في «تقييد المهمل» ١:٢٠١ قال: وذلك وهم، وكذلك هو في «المشارق» ١:٢٢٢، و«فتح الباري» ١٢:٣٠٦ (٦٩٣٩).

(٤) أي: جبّان بن العَرِقة، بالجيم أوله، وبالنون آخره، وهكذا جاء في «المؤتلف» للدارقطني ١:٤١٦، وغيره، إلا في مطبوعة «الإكمال» لابن ماكولا ٢:٣١١ ففيه: جبار، بالراء المهملة!.

(٥) في ك: سعية، وهو تحريف عما في كتب الرسم.

حَبيب : كلُّه بفتح المهملة، إلا خُبَيب بن عديّ، وخُبيب بن عبد الرحمن بن خبيب، وهو خبيب، غير منسوب، عن حفص بن عاصم، وأبا خُبيب : كنية ابن الزبير، فبضم المعجمة.

[ش] ———————

ـ بضم السين[1] ـ ابن سهم، وتكنى أم فاطمة، واسم أبيه حبان بن قيس، وقيل: ابن أبي قيس[2].

ويدخل في هذه المادة: جَبّار ـ بفتح الجيم والموحدة ـ بن صخر.

وعدي بن الخِيار، بكسر المعجمة، وتحتية مخففة.

(**حَبيب : كلُّه بفتح المهملة، إلا خُبَيب بن عديّ، وخُبيب بن عبد الرحمن بن خبيب**) الأنصاري (**وهو خبيب، غير منسوب**) الراوي (**عن حفص بن عاصم**) في الصحيحين[3]، وعن عبد الله بن محمد بن معن في «صحيح» مسلم[4].

وجدُّه كذلك إلا أنه لا رواية له في الصحيحين ولا في «الموطأ».

(**وأبا خُبيب : كنية**) عبد الله (**ابن الزبير**) كُني بابنه خُبيب، ولا ذكر له في شيء من الكتب الثلاثة[5]: (**فبضم المعجمة**).

[ت] ———————

(١) وفي مطبوعة «المؤتلف» للدارقطني ١ : ٤١٦ : بنت سعد، وينظر «الإكمال» ٢ : ٣١١ السطر ٢، ٥.

(٢) لو قال: اسم أبيه قيس، لكان أولى وأبعدَ عن الإيهام، لكن هكذا جاءت عبارة العراقي في «شرح الألفية» ص ٤١٢.

(٣) «صحيح» البخاري (٥٨٨، ٥٨١٩)، و«صحيح» مسلم ١:١٣١، ٢٨٩ (٢٣٣، ١٢).

(٤) ٢:٥٩٥ (٥١).

(٥) أي: لا ذكر لابنه خبيب في الكتب الثلاثة: الموطأ والصحيحين.

حَكيم : كلُّه بفتح الحاء إلا حُكَيم بن عبد الله، ورُزيق بن حُكيم، فبالضم.

رَبَاح : كلُّه بالموحدة إلا زياد بن رِياح عن أبي هريرة، في أشراط الساعة، فبالمثناة عند الأكثرين، وقال البخاري بالوجهين.

[ش] ________

(حَكيم : كلُّه بفتح الحاء إلا حُكَيم بن عبد الله) بن قيس بن مَخْرمة القرشي المصري، ويسمى أيضاً: الحكيم، بالألف واللام.

(ورُزيق) بتقديم الراء، مصغراً (ابن حُكيم) ويكنى أيضاً أبا حُكيم كأبيه (فبالضم) وقيل: الثاني بالفتح[1].

(رَبَاح : كلُّه بالموحدة) وفتح الراء (إلا زياد بن رِياح) القيسي المصري، يكنى أيضاً: أبا رِياح، كأبيه، وقيل: أبا قيس، وهو الصواب، الراوي (عن أبي هريرة) حديثاً (في أشراط الساعة)، وهو: «بادروا بالأعمال ستاً» الحديثَ، وحديثَ «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة» الحديثَ، وكلاهما في «صحيح» مسلم[2] (فبالمثناة) من تحت وكسر الراء (عند الأكثرين) وقال ابن الجارود بالموحدة[3] (وقال البخاري بالوجهين)

[ت] ________

(١) «الثاني بالفتح» أي: قيل في اسم أبيه: حكِيم بفتح الحاء، لكن حينئذٍ يقال في اسم الابن: زُرَيق، كما في «تقريب التهذيب» (١٩٣٥)، وأفاد الجياني في «تقييد المهمل» ١:٢٠٩: أن ابن عيينة كان يقوله أحيانًا بالوجهين بفتح الحاء وضمها، وكثيراً ما يقوله بفتحها.

(٢) الحديث الأول رواه مسلم من طريق زياد، عن أبي هريرة ٤:٢٢٦٧ (١٢٩). والثاني: ٣:١٤٧٦ ـ ١٤٧٨ (٥٣، ٥٤)، وذُكر فيه زياد بكنيته: أبي قيس.

(٣) هكذا نقل العراقي في كتابيه ص ٤١٤، و٢:١٢٣٠ عن عياض، عن ابن =

زُبَيد : ليس فيهما إلا زُبيد بن الحارث بالموحدة، ثم المثناة، ولا في «الموطأ» إلا زِيَيْد بن الصلْت، بمثناتين بكسر أوله، ويضم.

[ش] ——————

حكاه عنه صاحب «المشارق»[١].

قال العراقي: ووهم في ذلك، فلم يحك البخاري في «التاريخ» فيه الموحدة أصلاً، إنما حكى الاختلاف في وروده بالاسم أو الكنية، وفي اسم أبيه، ولا ذكر له في «صحيحه»[٢].

(**زُبَيد : ليس فيهما**) أي: الصحيحين (**إلا زُبيد بن الحارث**) اليامي (**بالموحدة، ثم المثناة، ولا في «الموطأ» إلا زِيَيْد بن الصلْت**) بن مَعْدِي كَرِبَ الكندي (**بمثناتين**) تحتيتين (**بكسر أَوله، ويضم**)[٣].

[تَ] ——————

الجارود، لكن الذي في «المشارق» ١:٣٠٥ ـ ٣٠٦ عن ابن الجارود أنه بالياء التحتية، كقول عبد الغني بن سعيد في كتابه ص ٥٧.

(١) «المشارق» ١:٣٠٦ أعلى الصفحة.

والذي في مطبوعة «التاريخ الكبير» ٣(١١٩٠): زياد بن ربَاح، وحكى الاختلاف في كنيته، وفي اسم أبيه، أما في رسم اسم أبيه: بالموحدة، أو بالتحتية، فلا شيء ظاهر، والمعهود من الإمام البخاري أنه يشير في سياقه للأسانيد إلى هذه الاختلافات، لكن أكَّد محققه العلامة المعلِّمي رحمه الله: أن الذي في الأصل الخطي المعتمد عنده: ربَاح، بالموحدة.

(٢) «النكت» ٢:١٢٢٩، وزاد الأمر توضيحًا رحمه الله.

(٣) الضبط بالوجهين للزاي، ذكره عياض في «المشارق» ١:٣١٥، وابن الصلاح ص٣١٨.

سُليم : كلُّه بالضم إلا ابن حَيان، فبالفتح.

شُريح : كله بالمعجمة والحاء إلا ابن يونس وابن النعمان، وأحمد بن أبي سُريجٍ فبالمهملة، والجيم.

سالم : كلُّه بالألف إلا سَلْم بن زَرِير، وابن قتيبة، وابن أَبي الذيّال، وابن عبد الرحمن، فبحذفها.

[ش] ——————

(**سُليم : كله بالضم**) وفتح اللام (**إلا**) سَليم (**بن حَيان، فبالفتح**) للسين وكسر اللام.

(**شُريح : كله بالمعجمة والحاء إلا**) سُرَيج[1] (**بن يونس**) شيخ مسلم، وروى عنه البخاري بواسطة.

(و) سُرَيج (**بن النعمان، وأحمد بن أبي سُريجٍ**): الصبّاح، كلاهما سمع منه البخاري. (**فبالمهملة، والجيم**).

(**سالم : كلُّه بالألف إلا سَلْم بن زَرِير**) بوزن كبير، (و) سَلْم (**بن قتيبة، و**) سَلْم (**بن أَبي الذيّال، و**) سَلْم (**بن عبد الرحمن فبحذفها**).

قال العراقي: وبقي عليه: حكّام بن سَلْم الرازي، روى له مسلم حديث: قُبض النبيُّ صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث وستين، وذكره البخاري عند حديث النهي عن بيع الثمار، غيرَ منسوب[2].

[تّ] ——————

(١) تحرف في ج، ك إلى: شريح!.

(٢) «النكت» ٢:١٢٣٣، و«صحيح» مسلم ٤:١٨٢٥ (١١٤)، و«صحيح البخاري» تعليقًا آخِر (٢١٩٣).

سليمان : كله بالياء إلا سلمانَ الفارسي، وابن عامر، والأغرّ، وعبد الرحمن بن سلمان، فبحذفها.

[ش] ——————

قال(١): ثم إن أصحاب المؤتلِف والمختلِف لم يذكروا هذه الترجمة في كتبهم، لأنها لا تأتلف خطاً، لزيادة الألف في سالم، وإنما ذكرها صاحب «المشارق» فتبعه ابن الصلاح(٢).

قلت: قوله: لا تأتلف خطاً: ممنوع، لأن القاعدة في علم الخط: أن كل عَلَم زاد على ثلاثةٍ تحذف ألفه خطاً، كما ذكره ابنُ مالك في آخر «التسهيل»(٣) وغيرُه، فصالح ومالك ونحوُهما كلٌّ ذلك يكتب بلا ألف، وسالم من هذا القبيل.

(سليمان : كله بالياء إلا سلمانَ الفارسي، و)سلمان (بن عامر، و)سلمان (الأغرّ، وعبد الرحمن بن سلمان، فبحذفها).

قال ابن الصلاح(٤): وأبو حازم الأشجعي الراوي عن أبي هريرة.

وأبو رجاء مولى أبي قلابة، كلّ منهما اسمه سلمان، لكن ذُكرا بالكنية.

وقال العراقي: هذه الترجمة لم يوردها أصحاب المؤتلف والمختلف لعدم

[ت] ——————

(١) العراقي في «النكت» ٢:١٢٣٢.

(٢) «المشارق» ٢:٢٣٤، وابن الصلاح ص ٣١٩.

(٣) «التسهيل» لابن مالك بشرحه لابن عقيل ٤:٣٧١، ونقل الشارح عن بعض المغاربة أن إثبات الألف في نحو: صالح، وخالد، ومالك: جيّد.

(٤) صفحة ٣١٩.

سلَمة : بفتح اللام إلا عَمْرَو بنَ سلِمة إمامَ قومه، وبني سلِمة من الأنصار : فبالكسر، وفي عبد الخالق بن سَلِمة الوجهان.

شيبان : كله بالمعجمة وفيها : سنان بن أبي سنان، وابن ربيعة، وابن سلمة، وأحمد بن سنان، وأبو سنان ضِرار بن مرة، وأم سنان : فبالمهملة والنون.

[ش] ——————

اشتباهها بزيادة الياء، إلا أن صاحب «المشارق» ذكرها فتبعه ابن الصلاح[1].

قال: وبقي سلمان بن ربيعة الباهلي، حديثه عند مسلم[2].

(سلَمة) كلُّه (بفتح اللام إلا عَمْرَو بنَ سلِمة) الجَرْمي (إمام قومه[3]، وبني سلِمة) القبيلة (من الأنصار : فبالكسر).

(وفي عبد الخالق بن سَلِمة) الذي روى له مسلم حديثَ قدوم وفد عبد القيس[4] (الوجهان)، قال يزيد بن هارون: بالفتح، وابن عليّة: بالكسر[5].

(شيبان : كله بالمعجمة) والفتح والتحتية، بعدها موحدة.

(وفيها : سنان بن أبي سنان) الدُّؤَلي، (و)سنان (بن ربيعة) أبو ربيعة، (و) سنان (بن سلمة، وأحمد بن سنان، وأبو سنان ضِرار بن مرة) الشيباني، (وأم سنان : فبالمهملة والنون).

[ت] ——————

(١) «النكت» ٢:١٢٣٥، و«المشارق» ٢:٢٣٤، و«المقدمة» ص ٣١٩.

(٢) «النكت» أيضًا، و«صحيح» مسلم ٢:٧٣٠ (١٢٧).

(٣) تقدم الكلام عليه، وتخريج حديثه قريباً ص ٤٠٩.

(٤) ٣:١٥٨٣ (٥٨)، وليس له عند مسلم سواه، قاله العراقي في «شرح الألفية» ص ٤١٧.

(٥) «المؤتلف» للدارقطني ٣:١١٩٩.

عُبيدة: بالضم إلا السَّلْماني، وابن سفيان، وابن حميد، وعامر بن عَبيدة فبالفتح.

[ش] ________

قال العراقي: وكذا الهيثم بن أبي سنان[١]، ومحمد بن سنان العَوَقي، في «صحيح» البخاري[٢].

وسعيد بن سنان أبو سنان، عند مسلم[٣].

قال: وليس لأم سنان رواية في الكتب الثلاثة، إنما لها ذكر في حديث الحج[٤].

قال: وهذه الترجمة لم يوردها أصحاب المؤتلف والمختلف لزيادة الياء في شيبان، إنما أوردوا: سنان، وشُبَّان، وسيّار[٥].

(عُبيدة:) كلُّه **(بالضم إلا)** عَبيدة **(السَّلْماني، و)** عَبيدة **(بن سفيان)** الحضرمي، **(و)** عَبيدة **(بن حميد، وعامر بن عَبيدة)** الباهلي **(فبالفتح)**، وقيل

[ت] ________

(١) هكذا صواب اسمه، وسقطت أداة الكنية من النسخ.

(٢) «النكت» ٢:١٢٤٣ ـ ١٢٤٤، وحديث الهيثم عند البخاري (١١٥٥)، وحديث العَوَقي عنده (١٣٣٤، ٣٥٣٤)، وكأنه كان له عند البخاري نسخة، فالحديثان بإسناد واحد: محمد بن سنان، عن سَليم بن حيّان، عن سعيد بن ميناء، عن جابر بن عبد الله.

(٣) ١:٣٩٧ (٨١)، وذكر بكنيته: أبو سنان، وهو الشيباني الأصغر.

(٤) «النكت» ٢:١٢٤٧، و«صحيح» البخاري (١٨٦٣)، ومسلم ٢:٩١٧ (٢٢٢).

(٥) «النكت» ٢:١٢٤٢ ـ ١٢٤٣، وشُبَّان، وسيّار: تحرفا في النسخ، وصوَّبتهما من كتاب الدارقطني ٣:١٢٠٠، ١٢٢٢ فما بعدها، وابن ماكولا ٤:٤٢٣، ٤٥٥.

عُبيد : كلُّه بالضم.

عُبادة : بالضم إلا محمدَ بن عَبادة شيخ البخاري، فبالفتح.

عَبْدة : بإسكان الموحدة، إلا عامر بن عَبَدَة، وبَجَالة بن عَبَدَة فبالفتح والإسكان.

عَبّاد : كلُّه بالفتح والتشديد، إلا قيسَ بن عُبَاد فبالضم والتخفيف.

[ش] ——————

في عُبيدة بن سعيد بن العاص، إنه بالفتح، والمعروف فيه الضم[1].

(عُبيد :) بغير هاء (كلُّه بالضم) وأما بالفتح فجماعة من الشعراء، منهم عَبيد بن الأبرص.

(عُبادة :) كله (بالضم) وتخفيف الموحدة (إلا محمدَ بن عَبادة) الواسطي (شيخ البخاري فبالفتح).

(عَبْدة :) كلُّه (بإسكان الموحدة، إلا عامر بن عَبَدَة) البَجَلي الكوفي.

(وبَجَالة بن عَبَدَة) التميمي البصري التابعي (فبالفتح والإسكان) أي: قيل فيهما الأمران، وقيل فيهما عبد، بغير هاء أيضاً[2]، وعلى الفتح فيهما: الدارقطني وابن ماكولا[3].

(عَبّاد : كله بالفتح والتشديد، إلا قيس بن عُبَاد) القيسي الضُّبَعي البصري (فبالضم) للعين (والتخفيف) للموحدة.

[ت] ——————

(١) قال القاضي عياض في «المشارق» ٢:١٠٩: «ذكره البخاري وغيره من أصحاب المؤتلف بالضم، وحكى الحميدي أنه قيل فيه الفتح أيضًا».

(٢) «المشارق» ٢:١٠٩ ـ ١١٠.

(٣) نعم، هو اختيارهما، لكن الدارقطني ٣:١٥١٨ ذكر الاختلاف في عامر بن عبدة، فذكره ابن ماكولا ٦:٣٠ تحت: المختلف فيه.

عَقيل : بالفتح إلا ابن خالد، وهو عن الزهري غير منسوب، ويحيى ابن عُقيل، وبني عُقيل، فبالضم.

واقد : كلُّه بالقاف.

[ش] ــــــــــــــــــــــــ

وحكى صاحب «المشارق» أنه وقع عند أبي عبد الله محمد بن مطرِّف ابن المُرابط في «الموطأ»[1]: عباد بن الوليد، قال: وهو خطأ، والصواب عُبَادة.

(**عَقيل :**) كله (**بالفتح**) للعين وكسر القاف (**إلا**) عُقيل (**بن خالد**) الأَيْلي (**وهو**) الراوي (**عن الزهري غير منسوب، و**) إلا (**يحيى بن عُقيل**) الخزاعي البصري[2]، (**و**) إلا (**بني عُقيل**) القبيلة المعروفة، ينسب إليها العُقيلي صاحب «الضعفاء»: (**فبالضم**) وفتح القاف.

(**واقد : كلُّه بالقاف**) وأما بالفاء ففي غير الكتب الثلاثة[3]: وافد بن سلامة، ووافد بن موسى الذارع[4].

[تَ] ــــــــــــــــــــــــ

(١) «المشارق» ٢:١١٠، وهو على الصواب في «الموطأ» ٢:٤٤٥ (٥)، والبخاري (٧١٩٩)، ومسلم ٣:١٤٧٠ (٤١).

(٢) ذكرهما عياض في «المشارق» ٢:١١٠، وابن الصلاح ص ٣٢١. واستثناءُ القبيلة من ابن الصلاح، ونسبةُ الإمام العقيلي إليها زيادة من الشارح.

(٣) وغير الستَّة، ولم يترجم المزي لمن اسمه: وافد، بالفاء.

(٤) ابن ماكولا ٧:٣٨٣، وأفاد أن من قال: واقد بن موسى ـ بالقاف ـ فقد صحَّف، أما عن وافد بن سلامة فقال: يقال فيه: واقد.

الأنساب:

الأَيْلي: كلُّه بفتح الهمزة، وإسكان المثناة.

البزاز: بزايين، إلا خلفَ بن هشام البزار، والحسن بن الصبّاح، فآخِرهما راء.

[ش] ـــــــــــــــــ

(الأنساب) من هذا النوع.

(الأَيْلي: كلُّه بفتح الهمزة، وإسكان المثناة) من تحت، نسبة إلى أيلة، قرية على بحر القُلْزُم[1]، قال القاضي عياض[2]: وليس في الكتب الثلاثة: الأُبُلي بالموحدة، وتعقبه ابن الصلاح بأن الشيبانَ بنَ فَرُّوخَ أُبُلي، وقد روى له مسلم الكثير، قال: لكن إذا لم يكن في شيء من ذلك منسوباً فلا يَلحق عياضاً منه تخطئة.

قال العراقي[3]: وقد تتبعت كتاب مسلم فلم أجده فيه منسوباً، فلا تخطئة حينئذ.

(البزاز:) كلُّه **(بزايين إلا خلفَ بن هشام البزار)** شيخ مسلم، **(والحسن بن الصبّاح)** البزار شيخ البخاري **(فآخِرهما راء)**.

قال العراقي[4]: وقد اعترُض ذلك بأن أبا علي الجَيّاني ذَكَر في «تقييد

[ت] ـــــــــــــــــ

(١) هو البحر الأحمر.

(٢) «المشارق» ١:٦٩، و«المقدمة» ص ٣٢١.

(٣) «النكت» ٢:١٢٤٩.

(٤) «النكت» أيضًا ٢:١٢٥١، و«تقييد المهمل» ١:١٢٨، ١٢٩، وحديث يحيى: عند البخاري (١٥٠٣، ٦٣٣٧)، وحديث بشر (بعد ٩٠٦)، وحديثه كما قال =

البصري : بالباء مفتوحةً ومكسورةً نسبة إلى البصرة إلا مالكَ بن أوس ابن الحَدَثان النَّصْري، وعبدَ الواحد النصْري، وسالماً مولى النصْريين : فبالنون.

الثوري : كلُّه بالمثلثة إلا أبا يعلى محمدَ بن الصلْت التوَّزِي، فبالمثناة فوق وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي.

[ش] ______

المهمل» في هذه الترجمة: يحيى بن محمد بن السكن البزار، وبشر بن ثابت البزار، وكلاهما في «صحيح» البخاري.

قال: والجواب: أنهما وقعا غيرَ منسوبين، فلا يَرِدان.

(**البصري : بالباء مفتوحةً ومكسورةً**) والكسر أفصح (**نسبة إلى البصرة**) البلد المعروفة.

(**إلا مالك بن أوس بن الحَدَثان النَّصْري**) مخضرم، مختلَف في صحبته[1].

(**وعبدَ الواحد**) بن عبد الله (**النصْري، وسالماً مولى النصْريين : فبالنون**).

(**الثوري : كلُّه بالمثلثة إلا أبا يعلى محمدَ بن الصلْت التوَّزِي، فبالمثناة فوق**) مفتوحة، (**وتشديد الواو المفتوحة، وبالزاي**) نسبة إلى تَوَّز، من بلاد فارس.

[تَ] ______

الجياني: استشهد به البخاري، أي: هو معلَّق عنده، وليس له غيره، كما في «هدي الساري» ص ٤٥٦.

(١) جدًا، وذكره الحافظ في «الإصابة»: القسم الأول، وذكره مغلطاي في «الإنابة» (٨٧٣).

الجُريري : كلُّه بضم الجيم، وفتح الراء إلا يحيى بن بشر شيخهما، فبالحاء المفتوحة.

[ش] ______________

(**الجُريري : كلُّه بضم الجيم، وفتح الراء**) وسكون التحتية، ثم راء نسبة إلى جُرَير، مصغراً.

قال ابن الصلاح[1]: فيها من ذلك: سعيد الجُرَيري، وعباس الجُريري، والجُريري ـ غير مسمى ـ عن أبي نضرة، وأسقط ذلك المصنف ليعمَّ ما فيها غيرَ منسوب (**إلا يحيى بن بشر شيخهما**) أي: الشيخين (**فبالحاء**) المهملة (**المفتوحة**).

قال العراقي[2]: وقول ابن الصلاح إنه شيخهما: تبع فيه صاحب «المشارق»، وصاحب «تقييد المهمل»، والحاكم، والكَلاَباذي، ولم يصنعوا شيئاً، إنما أخرج له مسلم وحده.

[تَ] ______________

(١) «المقدمة» ص ٣٢٢.

(٢) «النكت» ٢:١٢٥٦ ـ ١٢٥٧، و«المقدمة» ص ٣٢٢، «المشارق» ١:١٧٣، «تقييد المهمل» ١:١٨٣، الكَلاباذي (١٣١٦)، الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» ٣:٣٧٦ (٢٢٤٠)، وسماه: يحيى بن بشر الحَريري، لكنه فرَّق بعدُ، فذكر ٤:٣٠٣ (٢٨١) يحيى بن بشر البلخي، على أنه من رجال البخاري، و٤:٣٠٥ (٣٩٧): يحيى ابن بشر الحَريري، على أنه من رجال مسلم.

والبخاري روى عن يحيى بن بشر حديثين (١٥٢٣، ٣٩١٥) ولم ينسبه، لكنه نسبه بلخيًا لما ترجمه في «تاريخه الكبير» ٨(٢٩٣٥)، ومسلم روى عن يحيى بن بشر في أربعة مواضع، ونسبه فيها كلها: الحَريري، وهي ١:٥٠٩ (بعد ١٢٦)، ٢:٧٦٣ (بعد ١٢١)، ٢:٧٧٨ (بعد ٦٩)، ٢:١١٠٠ (١٩).

الحارثي : بالحاء والمثلثة، وفيهما : سعد الجاريّ، بالجيم.

الحَرامي : كله بالراء، وقوله في مسلم في حديث أبي اليَسَر : كان لي على فلان الحرامي. . . . .

[ش] ——————————

وأما شيخ البخاري: فهو يحيى بن بشر البلخي.

وهما رجلان مختلفا البلدةِ والوفاةِ، فرَّق بينهما ابن أبي حاتم، والخطيب، وجزم به المزي[1].

وزاد الجيّاني في هذه الترجمة: الجَرِيري ـ بالجيم، مكبراً ـ وهو يحيى بن أيوب، من ولد جرير البَجَلي، عند البخاري في الأدب، إلا أنه فيه غير منسوب[2].

(**الحارثي :**) كلُّه (**بالحاء والمثلثة، وفيهما : سعد الجاريّ، بالجيم**) وبعد الراء ياء النسبة، مولى عمر بن الخطاب نسبة إلى الجار، موضع بالمدينة[3].

(**الحَرامي : كله بالراء**) المهملة، قال المصنف زيادة على ابن الصلاح: (**وقوله في**) «صحيح» (**مسلم في حديث أبي اليَسَر : كان لي على فلان**) بن فلان (**الحرامي**)

[ت] ——————————

(١) ابن أبي حاتم ٩(٥٥٣، ٥٥٤) لكن وقع في مطبوعته: البجلي، بدل: البلخي، والخطيب في «المتفق والمفترق» ٣:٢٠٧٤، ٢٠٧٥، والمزي ٣١:٢٤٢، ٢٤٤، وكذلك فرّق بينهما ابن حبان في «الثقات» ٩:٢٥٩، ٢٦٢، وانظر تنبيه الحافظ الرشيد العطار الذي في التعليق على «الجمع بين رجال الصحيحين» لابن طاهر (٢١٧٠).

(٢) «تقييد المهمل» ١:١٨١، «صحيح» البخاري (٥٩٧١) تعليقًا، وهو موصول في «الأدب المفرد» (٦).

(٣) ميناء قديم، قرب مدينة بدر المعروفة.

قيل : بالراء وقيل : بالزاي، وقيل : الجُذامي بالجيم والذال.

السَّلَمي : في الأنصار : بفتحها، ويجوز في لُغَيَّة كسرُ اللام، . . . . .

[ش] ————————

مالٌ فأتيتُ أهله، الحديثَ، مختلَف فيه (**قيل :**) هو (**بالراء**) وجزم به عياض، (**وقيل : بالزاي**)، وعليه الطبري، (**وقيل : الجُذامي بالجيم والذال**) المعجمة، قاله ابن ماهان(١).

وقد قال ابن الصلاح في حاشيةٍ أملاها على كتابه: لا يَرِد هذا، لأن المراد بكلامنا المذكور ما وقع من ذلك في أنساب الرواة، وتبعه المصنف في «الإرشاد»(٢).

قال العراقي(٣): وهذا ليس بجيد، لأنهما ذَكَرا في هذا القسم غير واحد ليس لهم في الصحيح ولا في «الموطأ» رواية، بل مجرد ذِكر، منهم: بنو عَقيل وبنو سلِمة، وخُبيب بن عدي، وحِبان ابن العَرِقة، وأم سِنان، فما صنعه في «التقريب» أحسنُ.

(**السَّلَمي : في الأنصار : بفتحها**) أي: اللام، كالسين، نسبة إلى سلِمة بالكسر، كما قيل في: نَمِر نَمَري، هذا مقتضى العربية(٤)، (**ويجوز في لُغَيَّة كسرُ اللام**)، قال

[تّ] ————————

(١) هو الذي تقدم قريباً ص ٤٠٨، وأنه في «صحيح» مسلم ٤:٢٣٠١ (٧٤)، و«المشارق» ١:٢٢٧، وذَكَر فيه ضبط الطبريِّ له وابنِ ماهان.

(٢) نقلها العراقي في كتابيه: «شرح الألفية» ص ٤٢٣، و«النكت» ٢:١٢٦٣، وهو في «الإرشاد» ص ٢٢٦.

(٣) «النكت» أيضًا ٢:١٢٦٣ ـ ١٢٦٤.

(٤) أن النسبة إلى الثلاثي المكسور العين تكون بفتحها، مثل: ملِك، ملَكي.

وبضم السين في سُليم.

الهَمْداني : كلُّه بالإسكان والمهملة.

[ش] ــــــــــــ

السمعاني: وعليها أصحاب الحديث، وذكر ابن الصلاح أنه لحن[1].

(وبضم السين) وفتح اللام (في) النسبة إلى (سُليم) وهذه الترجمة، قال العراقي: الأَولى ذِكرها في القسم العام، إذ لا تختص بالصحيحين و«الموطأ».

(الهَمْداني : كلُّه بالإسكان والمهملة) وليس فيها[2] بالفتح والمعجمة، قال صاحب «المشارق»[3]: لكن فيها مَن هو مِن مدينة هَمَذان إلا أنه غير منسوب، قال: إلا أن في البخاري: مسلمَ بنَ سالم الهَمْداني، ضبطه الأَصِيلي بالسكون، وهو الصحيح، وفي بعض نسخ النسفي بالفتح والإعجام، وهو وهم.

وقال العراقي[4]: هذا اللفظ وقع في البخاري على الوهم، والصواب: النهدي الجهني.

وهذا آخر ما ذكره المصنف كابن الصلاح من الأمثلة.

[ت] ــــــــــــ

(١) «الأنساب» ٣:٢٨٠ (السَّلَمي)، وابن الصلاح ص ٣٢٣.

(٢) «ليس فيها»: أي: ليس في الكتب الثلاثة: الصحيحين، و«الموطأ».

(٣) «المشارق» ٢:٢٧٦، وليس في كلامه «وهو وهم»، إنما جاء في نقل العراقي عنه في «شرح الألفية» ص ٤٢٤، «صحيح» البخاري (٣٣٧٠)، ولفظه: أبو فروة مسلم بن سالم الهَمْداني، ولم يعلِّق عليه الحافظ بشيء.

(٤) «شرح الألفية» ص ٤٢٥، وجاءت ترجمة مسلم هذا في «التاريخ الكبير» ٧(١١١٠) على الصواب: «النهدي، وكان نازلاً في جهينة، يعرف بالجهني».

. . . .

[ش] ___________________

قال ابن الصلاح[1]: هذه جملة لو رحل الطالب فيها لكانت رحلةً رابحة، ويحقُّ على الحديثي إيداعُها في سُويداء قلبه.

* * * * *

[ت] ___________________

(١) صفحة ٣٢٣.

وجاء على آخره في حاشية ك: «الحمد لله. ثم بلغ قراءة عليّ. كتبه مؤلفه لطف الله به. آمين».



النّوع الرّابع والخمسون: المتفق والمفترق

هو متفق خطاً ولفظاً، وللخطيب فيه كتاب نفيس.

وهو أقسام:

الأول: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، كالخليل بن أحمد، ستة، أولهم: شيخ سيبويه ولم يسمَّ أحدٌ أحمدَ بعد نبينا صلى الله عليه وسلم قبل أبي الخليل هذا.

[ش] ______________

(النوع الرابع والخمسون: المتفق والمفترق)

من الأسماء والأنساب ونحوها

و(**هو متفق خطاً ولفظاً**) افترقت مسمياته. (**وللخطيب فيه كتاب نفيس**) على إعواز فيه، وإنما يحسُن إيراد ذلك فيما إذا اشتبه الراويان المتفقان في الاسم، لكونهما متعاصرين، واشتركا في بعض شيوخهما، أو في الرواة عنهما، وقد زَلِق بسببه غير واحد من الأكابر.

(**وهو أقسام، الأول: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، كالخليل بن أحمد ستة**).

(**أولهم: شيخ سيبويه**) صاحب النحو والعروض، بصري، روى عن عاصم الأحول، وآخرين، ولد سنة مئة، ومات سنة سبعين، وقيل: بضع وستين[1]، (**ولم يسمَّ أحدٌ أحمدَ بعد نبينا صلى الله عليه وسلم قبل أبي الخليل هذا**) قاله

[ت] ______________

(١) هكذا قال الذهبي في «السير» ٧:٤٣٠، وقيل: سنة ١٧٥.

. . . .

[ش] ___________

أبو بكر بن أبي خيثمة، وقال المبرِّد: فتَّش المفتشون فما وجدوا بعد نبينا صلى الله عليه وسلم مَن اسمه أحمد قبل أبي الخليل[١].

قال ابن الصلاح[٢]: واعتُرِض ذلك بأبي السَّفَر سعيد بن أحمد، فقد سماه بذلك ابن معين، وهو أقدم، وأجيب بأن أكثر أهل العلم قالوا فيه: يُحْمِد، بالياء.

وذكر الواقدي أن لجعفر بن أبي طالب ولداً اسمه أحمد، ولدتْه له أسماء بأرض الحبشة، قال الذهبي: وقد تفرد به[٣].

وذكر النسائي أن أبا عمرو بن حفص بن المغيرة الصحابي، زوجَ فاطمةَ بنتِ قيس اسمه أحمد[٤]، لكن ذكره البخاري فيمن لا يعرف اسمه[٥].

[ت] ___________

(١) أسندها إلى المبرِّد: الخطيب في «المتفق والمفترق» ٢:٨٦٨، في حين أنها مذكورة في «الكامل» ٢:٥٢٥ على أنها من كلام أبي الحسن الأخفش ـ الأصغر ـ راوي «الكامل» عن المبرِّد.

(٢) «المقدمة» ص ٣٢٤، «تاريخ الدوري» ٢:١٩٤ (١٢٣٧، ١٤٧٠)، وكانت وفاة أبي السَّفَر سنة ١١٢.

(٣) «تجريد أسماء الصحابة» للذهبي (٤٣) نقله عن ابن منده، وكذلك الحافظ في «الإصابة»: القسم الثاني، فيستغرب عدم ذكر ابن الأثير له في «أسد الغابة».

(٤) حكاه الحافظ في «الإصابة» وما عزاه إلى النسائي.

(٥) «الكنى» للبخاري (٤٦٩).

الثاني : أبو بشر المزني البصري.

الثالث : أصبهاني.

[ش] ــــــــــــــــــــــــــ

ومن الأقوال في سفينة: أن اسمه أحمد[١].

(الثاني : أبو بشر المزني البصري) حدث عن المستنير بن أخضر، وعنه العباس العنبري، قال الخطيب[٢]: ورأيت شيخاً من شيوخ أصحاب الحديث يُشار إليه بالفهم والمعرفة جمع أخبار الخليل العروضي، وما رُوي عنه، فأدخل في جمعه أخبار الخليل هذا، قال: ولو أمعن[٣] النظر لعلم أن ابن أبي سَمينة، والمُسْنَدي، وعباساً العنبري يصغُرون عن إدراك الخليل العروضي.

(الثالث : أصبهاني) قال ابن الصلاح[٤]: روى عن رَوْح بن عبادة.

قال العراقي[٥]: سبق إلى ذكر هذا ابنُ الجوزي وأبو الفضل الهروي، وهو وهم، إنما هو الخليل بن محمد العجلي، يُكْنى أبا العباس، وقيل: أبو محمد،

[تَ] ــــــــــــــــــــــــــ

(١) تقدم ص ٣٦٧.

(٢) «المتفق والمفترق» ٢:٨٧٠. قلت: ولم يذكر الخطيب في كتابه سوى هذين الرجلين من الستة.

(٣) في أ، ب، ج: أنعم، وأثبت ما عند الخطيب، وما في النسخ الأخرى.

(٤) صفحة ٣٢٥.

(٥) «النكت» ٢:١٢٦٦، و«شرح الألفية» ص ٤٢٧ ـ ٤٢٨، وفيه زيادات، والنقل منه إلى آخر الستة.

وهو في «المعجم في مشتبه أسامي المحدثين» للهروي (١٦٣)، و«تلقيح فهوم أهل الأثر» لابن الجوزي ص ٦٠٩ ـ ٦١٠.

الرابع : أبو سعيد السِّجْزي القاضي الحنفي.

[ش] ______________

هكذا سماه أبو الشيخ ابن حيّان في «طبقات الأصبهانيين»[(١)]، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان»[(٢)]، وروى في ترجمته أحاديث عن روح وغيره.

قال: ولم أر أحداً من الأصبهانيين يسمى الخليل بن أحمد، بل لم يذكر أبو نعيم من اسمه الخليل غيرَ العجلي هذا.

قال: فيجعل مكانَ هذا الخليلُ بن أحمد البصري، الذي يروي عن عكرمة، ذكره أبو الفضل الهروي[(٣)]، إن لم يكن هو العروضيَّ، فإن كان:

فالخليلُ بن أحمد بن الخليل البغدادي الراوي عن سيّار بن حاتم.

أو الخليلُ بن أحمد أبو القاسم المصري، روى عنه الحافظ أبو القاسم ابن الطحان.

أو أبو طاهر الخليل بن أحمد بن علي الجَوْسَقي، سمع من أبيه، وابن البَطّي، وشُهدة[(٤)]، وروى عنه ابن النجار.

(**الرابع : أبو سعيد السِّجْزي القاضي**) بسمرقند (**الحنفي**) حدث عن ابن خزيمة، وابن صاعد، والبغوي، وعنه الحاكم، مات سنة سبع وثمانين وثلاث مئة[(٥)].

[ت] ______________

(١) لم أر فيه من يسمى الخليل، والشارح متابع للعراقي.

(٢) نعم، ١:٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(٣) في كتابه «المعجم في مشتبه أسامي المحدثين» (١٦٢)، وعنه ابن الجوزي في «تلقيح فهوم أهل الأثر» ص ٦٠٩.

(٤) في النسخ: سمع من شهدة، إلا و ففيها ما أثبتُّه.

(٥) ترجمه النسفي في «القَنْد في ذكر علماء سمرقند» (٢١٩)، يروي عن أبي =

الخامس : أبو سعيد البُسْتي القاضي، روى عنه البيهقي.

السادس : أبو سعيد البُسْتي الشافعي، روى عنه أبو العباس العُذْري.

[ش] ———

(الخامس : أبو سعيد البُسْتي القاضي) المهلَّبي، سمع من الخليل السِّجزي المذكور قبله، وأحمدَ بنِ المظفَّر البكري **(روى عنه البيهقي)**.

(السادس : أبو سعيد البُسْتي الشافعي) فاضُلٌ، تصرف في علوم، دخل الأندلس، وحدث عن أبي حامد الإسفرايني **(روى عنه أبو العباس)** أحمد بن عمر **(العُذْري)**.

قال العراقي[1]: وأخشى أن يكون هذا هو الذي قبله، فيحرَّر من فرَّق بينهما غير ابن الصلاح، فإن كانا واحداً فيعوَّض واحداً مما تقدم.

وممن يسمى بذلك: الخليل بن أحمد بن إسماعيل القاضي، أبو سعيد السجزي الحنفي، روى عنه أبو عبد الله الفارسي، قال: وهذا غير السجزي السابق، فإن ذلك اسم جده الخليل[2]، ذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور»، وهذا اسم جده إسماعيل، ذكره عبد الغافر في «ذيله» عليه[3].

والخليل بن أحمد أبو سليمان ابن أبي جعفر الخالدي، سمع خلائق،

[ت] ———

عروبة الحراني، وعنه أبو العباس المستغفري.

(١) «شرح الألفية» ٤٢٧ ـ ٤٢٨، و«النكت» ٢: ١٢٧١ فما بعدها.

(٢) تحرف في ك إلى: الجليل. ثم إن الذي في «القَنْد» هو اسم جدّ أبيه، فإنه: الخليل بن أحمد بن محمد بن الخليل بن موسى.

(٣) «المنتخب من السياق» (٦٧٥).

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــ

ومات سنة ثلاث وخمس مئة، ذكره عبد الغافر[١].

فائدتان:

الأولى:

وقع في النوع التاسع والمئة من القسم الثاني من «صحيح» ابن حبان[٢]: أخبرنا الخليل بن أحمد بواسط، حدثنا جابر بن الكردي، فذكر حديثاً، قال العراقي[٣]: الظاهر أن هذا تغيير من بعض الرواة، وإنما هو الخليل بن محمد، فإنه سمع منه عدّة أحاديث بواسط متفرقة في أنواع الكتاب.

[ت] ـــــــــــــــــــ

(١) «المنتخب» أيضًا (٦٨٠).

(٢) «الإحسان» (٥٧٥٢)، ومثله (١٣٨٧، ٥٤٦٦).

(٣) «النكت» ٢:١٢٦٩ ـ ١٢٧٠.

وينظر: «الإحسان» (١٣٢٤، ١٦١١، ١٥١٥، ٥٨١٧، ٥١٦٨، ٦٥٣٦، ٦٨٥٢).

وأقول: التتبُّع يأتي بالزيادات، وينفي الحصر، فممن يسمى الخليل بن أحمد غير من ذُكر: اثنان، ترجمهما النسفي في «القَنْد» عقب المذكور (٢٢٠، ٢٢١): أبو محمد النسفي، والد الإمامين محمد والحسين، والثاني: أبو محمد الحصيري النسفي.

ورأيت أبا الليث السمرقندي قال في «تفسيره» ٣:٣٩٥ في تفسير قوله تعالى من سورة القلم: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]: حدثنا الخليل بن أحمد، حدثنا ابن منيع، فهل هو أحد اللذين ذكرتهما؟ أو هو ثالث لهما؟ الله أعلم.

الثاني : من اتفقت أسماؤهم، وأسماء آبائهم، وأجدادهم، . . . . . .

[ش] ——————

الثانية:

من أمثلة هذا القسم[١]: أنس بن مالك، عشرة: روى منهم الحديثَ خمسة[٢]:

الأول: خادم النبي صلى الله عليه وسلم، أنصاري نجّاري يكنى أبا حمزة، نزل البصرة.

والثاني: كعبي قشيري، يكنى أبا أمية نزل البصرة أيضاً، ليس له عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا حديث: «إن الله وَضَع عن المسافر الصيام وشطر الصلاة»، أخرجه أصحاب السنن الأربعة[٣].

والثالث: أبو مالك الفقيه[٤].

والرابع: حمصي.

والخامس: كوفي.

(**الثاني**) من الأقسام: (**من اتفقت أسماؤهم، وأسماء آبائهم، وأجدادهم**) قال ابن الصلاح: أو أكثر من ذلك[٥].

[تَ] ——————

(١) في ك زيادة: في الصحابة. وهي لا تصح هنا، فالأول والثاني فقط من الصحابة.

(٢) افتتح الخطيب كتابه «المتفق والمفترق» بذكرهم، وأطال في طرق حديث أنس بن مالك القشيري، ثم قال: وطرق هذا الحديث لا تكاد تنحصر، وينظر «الجرح» ٢ (١٠٣٦ ـ ١٠٤٠).

(٣) أبو داود (٢٤٠٠)، والترمذي (٧١٥) وقال: حديث حسن، وعليه العمل، والنسائي في مواضع، أولها: (٢٥٧٣)، وابن ماجه (١٦٦٧).

(٤) يريد: والد الإمام مالك بن أنس صاحب المذهب رضي الله عنه.

(٥) «المقدمة» ص ٣٢٣. ومن طرائف الاتفاق ـ والافتراق ـ ما أفاده هنا الشيخ ابن العجمي رحمه الله بقوله:

=

كأحمد بن جعفر بن حمدان : أربعة، كلُّهم يروون عمن يُسمى عبد الله، وفي عصر واحد.

أحدهم : القَطِيعي أبو بكر، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل.

الثاني : السَّقَطي، أبو بكر عن عبد الله بن أحمد الدَّوْرَقي.

الثالث : دِينَوَري، عن عبد الله بن محمد بن سنان.

[ش] ________________

(**كأحمد بن جعفر بن حمدان : أربعة، كلُّهم يروون عمن يُسمى عبد الله،** و) كلهم (**في عصر واحد**[1]، **أحدهم : القَطِيعي أبو بكر**) البغدادي، يروي (**عن عبد الله بن أحمد بن حنبل**) «المسندَ» وغيرَه، وعنه أبو نعيم الأصبهاني، مات سنة ثمان وستين وثلاث مئة.

(**الثاني : السَّقَطي، أبو بكر**) البصري، يروي (**عن عبد الله بن أحمد الدَّوْرَقي**)، وعنه أبو نعيم أيضاً، مات سنة أربع [وستين] وثلاث مئة[2].

(**الثالث : دِينَوَري**) يروي (**عن عبد الله بن محمد بن سنان**)[3]، صاحب

[ت] ________________

[تنبيه : عبد الله بن زيد راوي حديث الاستسقاء، غيرُ عبد الله بن زيد صاحب رؤيا الأذان، قال في «الفتح» ـ ٢ : ٥٠٠ (١٠١٢) ـ: وقد اتفقا في الاسم، واسم الأب، والنسبة إلى الأنصار، ثم إلى الخزرج، والصحبة، والرواية، وافترقا في الجدّ، والبطن الذي من الخزرج. إلخ، فليراجع في أبواب الاستسقاء.].

(١) «المتفق والمفترق» ١ :١٨٩ ـ ١٩٢.

(٢) في النسخ: أربع وثلاث مئة، والإضافة من «المتفق والمفترق»، و«شرح الألفية» ص ٤٢٩. وكانت ولادة أبي نعيم ٣٣٦، فكيف يروي عمن توفي سنة ٣٠٤!.

(٣) ابن سنان **[الرَّوْحي، نسبة إلى رَوْح.]**. هو: روح بن القاسم، أكثرَ من =

الرابع : طَرَسوسي، عن عبد الله بن جابر الطَّرَسوسي.

محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري : اثنان في عصر، رَوَى عنهما الحاكم.

أحدهما : أبو العباس الأصم.

والثاني : أبو عبد الله ابن الأخرم الحافظ.

[ش] ________________

محمد بن كثير، صاحب سفيان الثوري، وعنه علي بن القاسم بن شاذان الرازي.

(**الرابع : طَرَسوسي**) يُكْنى أبا الحسن، يروي (**عن عبد الله بن جابر الطَّرَسوسي**)، وعنه القاضي أبو الحسن الخَصيب بن عبد الله الخَصيبي.

ومن ذلك: (**محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري : اثنان في عصر، رَوَى عنهما**) أبو عبد الله (**الحاكم، أحدهما : أبو العباس الأصم**).

(**والثاني : أبو عبد الله ابن الأخرم الحافظ**). قال ابن الصلاح[1]: ويعرف بالحافظ، دون الأول.

قال العراقي[2]: ومن غرائب الاتفاق في ذلك: محمد بن جعفر بن محمد، ثلاثة متعاصرون، ماتوا في سنة واحدة، وكلٌّ منهم في عَشر المئة، وهم:

[ت] ________________

الرواية عنه عبدُ الله بن محمد هذا، ذكره ابنُ حبان في «المجروحين» ٢:٤٥، وغيرُه، واتهموه.

(١) «المقدمة» ص ٣٢٦.

(٢) «شرح الألفية» ص ٤٢٩.

الثالث : ما اتفق في الكنية والنسبة كأبي عِمران الجَوْني : اثنان عبد الملك التابعي، وموسى بن سهل البصري.

وأبو بكر ابن عياش ثلاثة : القارىء، والحمصي، عنه جعفر بن عبد الواحد، والسُّلَمي الباجُدّائي.

[ش] ـــــــــــــــــــ

أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم الأنباري.

والحافظ أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مَطَر النيسابوري.

وأبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن كنانة البغدادي. ماتوا سنة ستين وثلاث مئة.

(**الثالث**) من الأقسام: (**ما اتفق في الكنية والنسبة**) معاً (**كأبي عِمران الجَوْني : اثنان**) أحدهما: (**عبد الملك**) بن حبيب الجَوْني (**التابعي**)، وسماه الفلاّس: عبد الرحمن، ولم يتابَع عليه، مات سنة تسع وعشرين ومئة.

(**و**) الآخر (**موسى بن سهل**) بن عبد الحميد (**البصري**) متأخر الطبقة، روى عن الربيع بن سليمان، وعنه الإسماعيلي، والطبراني(١).

(**و**) من ذلك: (**أبو بكر ابن عياش : ثلاثة**)، أحدهم: (**القارىء**).

(**و**) الثاني: (**الحمصي**) الذي روى (**عنه جعفر بن عبد الواحد**) الهاشمي، قال ابن الصلاح(٢): وهو مجهول، وجعفرٌ غير ثقة.

(**و**) الثالث: (**السُّلَمي الباجُدّائي**) صاحب «غريب الحديث»، واسمه

[ت] ـــــــــــــــــــ

(١) «شرح الألفية» ص ٤٢٩، و«المتفق والمفترق» ٣:٢١١٦ ـ ٢١١٧، وموسى ابن سَهْل: هو الصواب، وفي «شرح الألفية»: موسى بن سهيل، تحريف مطبعي.

(٢) صفحة ٣٢٧.

الرابع : عكسه، كصالح ابن أبي صالح أربعة : مولى التَّوْأَمة، والـذي أبوه أبو صالح السمانُ، والسدوسي عن عليّ، وعائشة، . . . .

[ش] ————————

حسين، مات سنة أربع ومئتين، وأفرد العراقي هذا المثال بقسم، وهو ما اتفق فيه الكنية واسم الأب(١).

(الرابع) من الأقسام: (عكسه) بأن اتفق فيه الاسم وكنى الأب (كصالح ابن أبي صالح أربعة) تابعيون:

أحدهم: (مولى التَّوْأَمة) واسم أبيه نبهان، وكنيته هو أبو محمد، مدني، روى عن أبي هريرة، وابن عباس، وأنس، وغيرهم، مختلَف في الاحتجاج به، والتوأمة بنت أمية بن خلف الجُمَحي.

(و) الثاني: (الذي أبوه أبو صالح) ذكوانُ (السمانُ) مدني، يكنى أبا عبد الرحمن، روى عن أنس، وأخرج له مسلم.

(و) الثالث: (السدوسي) روى (عن علي، وعائشة)، وعنه خلاد بن عَمرو، ذكره البخاري في «التاريخ»، وابن حبان في «الثقات»(٢).

[تَ] ————————

(١) من كتاب العراقي أيضًا ص ٤٣٠ ـ ٤٣١، وبهؤلاء الثلاثة ختم الخطيب كتابه «المتفق والمفترق» ٣:٢١٢١ ـ ٢١٢٣، ونقل الخطيب تسمية أبي بكر الأخير حسينًا من «تاريخ الرقة» للحافظ القشيري وهو مترجم في كتابه ص١٦١.

(٢) ذكر هؤلاء الثلاثة الخطيب ٢:١١٩٢ فما بعدها، وزاد عليه في التعريف والترجمة: العراقي ص ٤٣١، والشارح ينقل منه، وابن حبان ذكر السدوسي فقط في «الثقات» ٤:٣٧٧.

أما البخاري فترجم لهؤلاء الثلاثة، وأرقام تراجمهم حسب ذكر الشارح لهم: ٤: =

ومولى عمرو بن حريث.

الخامس : من اتفقت أسماؤهم، وأسماء آبائهم، وأنسابهم، كمحمد ابن عبد الله الأنصاري القاضي المشهور عنه البخاري.

[ش] ______________

(و) الرابع: (**مولى عمرو بن حريث**) واسم أبيه مِهران، روى عن أبي هريرة، وعنه أبو بكر بن عياش، ذكره البخاري في «التاريخ»، وضعفه ابن معين، وجهله [النسائي] [1].

ولهم خامس: أسدي، روى عن الشعبي، وعنه زكريا بن أبي زائدة، وأخرج له النسائي[2].

(**الخامس**) من الأقسام: (**من اتفقت أسماؤهم، وأسماء آبائهم، وأنسابهم، كمحمد بن عبد الله الأنصاري**): اثنان متقاربان في الطبقة:

أحدهما: (**القاضي المشهور**) البصري، الذي روى (**عنه البخاري**).

[تَ] ______________
(٢٨٦٥، ٢٨٢٥، ٢٨٢٤).

(١) البخاري ٤(٢٨٢٣)، وقول ابن معين في مولى عمرو بن حريث: رواه عنه عثمان الدارمي (٤٣٦)، بلفظ: «ضعيف» فقط، أما الذي جهله فهو النسائي، كما ذكره المزي ١٣ :٥٩، والعراقي في «شرحِ الألفية» ص ٤٣٢، مصدرِ الشارح، فلذلك أضفته بين معقوفين.

(٢) ترجمه المزي ١٣ :٥٩، وحديثه عند النسائي (٣٠٧٦، ٣٠٧٧)، وحكى البخاري في ترجمته ٤(٢٨٢٧) أنه قال في اسمه: صالح بن صالح أيضًا، ونقل عنه العراقي ص ٤٣٢، و٢ :١٢٧٨ أن الأصح: صالح بن أبي صالح، ولا شيء في «التاريخ» المطبوع.

والثاني : أبو سلمة ضعيف.

السادس : في الاسم أو الكنية، كحماد، . . . .

[ش] ————————

والناس، وجدُّه المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك، مات سنة خمس عشرة ومئتين.

(والثاني : أبو سلمة ضعيف)، واسم جدّه زياد، وهو بصري أيضاً[١].

ولهم ثالث: جدّه حفص بن هشام بن زيد بن أنس بن مالك، روى عنه ابن ماجه، ووثقه ابن حبان[٢].

ورابع: جده زيد بن عبدربه الأنصاري، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين[٣].

(السادس) من الأقسام: أن يتفقا (في الاسم) فقط، (أو الكنية) فقط، ويقع ذكره في السند من غير ذكر أبيه، أو نسبةٍ تميِّزه (كحماد) لا يُدرى: هل هو ابنُ زيد، أو ابن سلمة، ويُعرف بحسب من روى عنه، فإن كان سليمانَ بن حرب، أو عارماً: فالمراد ابن زيد، قاله محمد بن يحيى الذُّهلي، والرامهرمزي، والمِزي[٤].

[ت] ————————

(١) اقتصر عليهما ابن الصلاح ص ٣٢٨ تبعًا للخطيب في «المتفق والمفترق» ٣:١٨٨٨ ـ ١٨٨٩.

(٢) «جده حفص» من د، و، وهو الصواب، وتحرف في النسخ الأخرى إلى: خضر، وهو مترجم عند المزي ٢٥:٤٧١. وروى عنه ابن ماجه (٢٦٦، ٤٣١)، وهو في «ثقات» ابن حبان ٩:١١٦.

(٣) «الثقات» ٥:٣٥٦، والنقل من كتابي العراقي ص ٤٣٠، ٢:١٢٧٩.

(٤) «المحدث الفاصل» ص ٢٨٤ (٨٥)، و«تهذيب الكمال» ٧:٢٦٩، لكن تأمل قوله.

. . . .

[ش] ______________

أو موسى بنَ إسماعيل التَّبُوْذَكيَّ، فابنُ سلمة، قاله الرامهرمزي[١].

لكن قال ابن الجوزي: إنه لا يَروي إلا عنه[٢]، فلا إشكال حينئذ، وروى الذهلي عن عفان قال: إذا قلتُ لكم حدثنا حماد، ولم أنسبه: فهو ابن سلمة.

وكذا إذا أطلقه حجاج بن مِنهال، أو هُدْبة بن خالد، ذكره المزي[٣].

وممن انفرد بالرواية عن ابن زيد[٤]: أحمد بن إبراهيم الموصلي، وأحمد بن عبد الملك الحراني، وأحمد بن عَبْدة الضبي، وأحمد بن المِقدام العجلي، وأزهر بن مروان الرَّقاشي، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وإسحاق بن عيسى الطباع، والأشعث بن إسحاق.

وبشر بن معاذ، وجُبَارة بن المُغَلِّس، وحامد بن عمرو البكراوي، والحسن بن الربيع، والحسين بن الوليد، وحفص بن عمر الحَوْضي، وحماد ابن أسامة، وحميد بن مَسْعَدة، وحَوْثَرة بن محمد المِنْقَري، وخالد بن

[ت] ______________

(١) المصدر السابق.

(٢) «تلقيح فهوم أهل الأثر» ص ٤٢٨.

(٣) «تهذيب الكمال» ٧:٢٦٩، ومعنى قوله: إذا أطلقه حجاج: أن حجاجًا يروي عن الحمَّادَيْن، فإذا أراد الرواية عن ابن زيد قال: حدثنا حماد، ولم يقيده بابن فلان، وإذا أراد الرواية عن ابن سلمة قيّده فقال: حدثنا حماد بن سلمة.

(٤) ينظر «النكت» للعراقي ٢: ١٢٨٢ فما بعدها، وهذا فصل نفيس استخلصه الإمام العراقي من ترجمة الرجلين: ابن زيد، وابن سلمة، عند المزي رحمهم الله جميعاً.

وعبد الله، وشِبهه، قال سلمة بن سليمان : إذا قيل. . . . .

[ش] ____________

وغسان بن الربيع، وأبو نعيم الفضل بن دكين، والفضل بن عنبسة الواسطي، وقَبيصة بن عقبة، وقريش بن أنس، وكامل بن طلحة الجَحْدري.

ومالك بن أنس، وهو من أقرانه، ومحمد بن إسحاق، وهو من شيوخه، ومحمد بن بكر البُرْساني، ومحمد بن عبد الله الخُزاعي، ومحمد بن كثير المِصّيصي، ومسلم بن أبي عاصم النبيل، وأبو كامل مظفّر بن مُدرِك، ومعاذ بن خالد بن شقيق، ومعاذ بن معاذ، ومُهَنّاً بن عبد الحميد، وموسى بن داود الضبي.

والنضر بن شُميل، والنضر بن محمد الجُرَشي، والنعمان بن عبد السلام، وهشام بن عبد الملك الطيالسي، والهيثم بن جميل، ويحيى بن إسحاق السَّيْلحيني، ويحيى بن حماد الشيباني، ويحيى بن الضُّرَيس الرازي، ويعقوب ابن إسحاق الحضرمي.

وأبو سعيد مولى بني هاشم، وأبو عامر العَقَدي، ذكر ذلك المزيُّ في «تهذيبه»[1].

(و) من ذلك إذا أُطلق (**عبد الله، وشِبهه، قال سلمة بن سليمان**[2] : **إذا قيل**

[ت] ____________

(١) ٧:٢٤٢ ـ ٢٤٥، ٢٥٧ ـ ٢٥٩، وعنده زيادة في الموضعين، ومن تمام الفائدة ما فعله الذهبي في «السير» ٧:٤٦٥، قال رحمه الله: «وحدَّث عن الحمادَيْن: عبد الرحمن بن مهدي»، وذكر خمسة عشر رجلاً، وقال: «وغيرهم».

(٢) «الجامع» للخطيب (١٢٤٣). وسلمة بن سليمان هذا ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح» ٤(٧١٦) ونَقَل قول أبيه فيه: من أجلة أصحاب ابن المبارك، ثم حكى عنه أنه حدّث أصحابه مرة بنحو من عشرة آلاف حديث، ثم قال لهم: قد حدثتكم =

بمكة «عبد الله» : فهو ابن الزبير، وبالمدينة : فابن عمر، وبالكوفة : ابن مسعود، وبالبصرة : ابن عباس، وبخراسان : ابن المبارك.

وقال الخليلي إذا قاله المصري : فابن عَمرو، أو المكي : فابن عباس.

[ش] ___________________

بمكة «عبد الله» فهو ابن الزبير، و) إذا قيل (بالمدينة : فابن عمر، و) إذا قيل (بالكوفة:) فهو (ابن مسعود، و) إذا قيل (بالبصرة:) فهو (ابن عباس، و) إذا قيل (بخراسان:) فهو (ابن المبارك).

(وقال الخليلي) في «الإرشاد»[1] : (إذا قاله المصري : فابن عَمرو) بن العاص، (أو المكي : فابن عباس)، أو الكوفي: فابن مسعود، أو المدني: فابن عمر.

وقال النضر بن شُميل: إذا قال الشامي: عبد الله فابن عمرو بن العاص، أو المدني: فابن عمر.

قال الخطيب: وهذا القول صحيح، وكذلك يفعل بعض المصريين في ابن عمرو[2].

[تَ] ___________________

بعشرة آلاف حديث من حفظي، فهل أحد منكم يقول: غلطتَ في شيء؟! رحمه الله ورضي عنه، وجزاه عن الإسلام والسنة النبوية خيراً، وهذا واحد من خبايا الزوايا من علماء الإسلام.

(١) «الإرشاد» ١ : ٤٤٠.

(٢) كلام الخطيب في «شرح الألفية» للعراقي ص٤٣٣، والنقل عنه، وفي «التقييد» أيضاً ٢ : ١٣١٥، وزاد فيه نسبته إلى «الكفاية»، ولم أر فيه شيئاً.

وقال بعض الحفاظ : إن شعبة يروي عن سبعة، عن ابن عباس، كلهم أبو حمزة بالحاء والزاي، إلا أبا جَمْرة، بالجيم والراء : نصر بن عِمران الضُّبَعي، فإنه إذا أطلقه فهو بالجيم.

[ش] ______________

(وقال بعض الحفاظ[1] **: إن شعبة يروي عن سبعة، عن ابن عباس، كلهم)** يقال له **(أبو حمزة بالحاء)** المهملة **(والزاي، إلا أبا جَمْرة بالجيم والراء : نصر ابن عِمران الضُّبَعي فإنه إذا أطلقه فهو بالجيم)** نصر بن عمران، وإذا روى عن غيره ذكره باسمه ونسبه.

قال العراقي[2]: وربما أطلق غيره أيضاً، مثاله: ما روى أحمد في «مسنده» حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي حمزة، سمعت ابن عباس يقول: مرَّ بي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ألعب مع الغِلمان، فاختبأتُ منه خلف باب، الحديثَ، فهذا شعبة قد أطلق الرواية عن أبي حمزة، وليس هو نصرَ بن عمران، إنما هو بالحاء والزاي، القصاب، واسمه عمران بن أبي عطاء، كما بيَّنه مسلم في روايته[3].

[تَ] ______________

(١) هو أبو الفضل الهروي في «المعجم في مشتبه أسماء المحدثين» ص (١٤٥ ـ ١٥١)، هم سبعة مع أبي جمرة.

(٢) «النكت» ٢:١٣١٧، و«مسند» أحمد ١:٣٣٨.

(٣) كذا في النسخ: بيَّنه، وهو محتمل، والأقرب: كما نَسَبه مسلم، كما قال العراقي، فإن مسلمًا لم يسمه: عمران بن أبي عطاء، ليقال: بيَّنه مسلم، إنما نسبه فقال ٤:٢٠١٠ (٩٦): عن أبي حمزة القصاب، وفي (٩٧): أبو حمزة، فقط، وانظر كلام العراقي ٢:١٣١٩.

السابع : في النسبة : كالآمُلي : قال السمعاني : أكثرُ علماء طَبَرِستان من آمُلها، وشُهِر بالنسبة إلى آمُل جَيْحون : عبد الله بن حماد شيخ البخاري، . . .

[ش] ______

قلت: والخمسة الباقون: أبو حمزة عبد الرحمن بن كيسان[1].

فائدة:

صنف الخطيب في هذا القسم كتاباً مفيداً[2] سماه «المكمَّل في بيان المهمل»، وأفرد الناس التصنيف فيما وقع في «صحيح» البخاري من ذلك.

(السابع) من الأقسام: أن يتفقا (في النسبة) من حيثُ اللفظُ، ويفترقا في المنسوب إليه، ولابن طاهر فيه تأليف حسن[3].

(كالآمُلي : قال) أبو سعد **(السمعاني : أكثرُ علماء طَبَرِستان من آمُلها، وشُهِر بالنسبة إلى آمُل جَيْحون : عبد الله بن حماد)** الآمُلي **(شيخ البخاري**[4]**)**،

[ت] ______

(١) هكذا جاء الكلام غير تام في النسخ كلها، والأربعة الباقون هم ـ باختصار من كتاب الهروي (١٤٧ ـ ١٥١) ـ: أبو حمزة القصاب: ميمون الأعور. وأبو حمزة الأعور: مسلم بن كيسان. وأبو حمزة: أنس بن سيرين. وأبو حمزة البصري.

وعبد الرحمن بن كيسان: يقال فيه: عبد الرحمن بن حمزة المازني.

أما ميمون الأعور، فذكره العراقي ٢:١٣١٩، لكنه قال: لم يرو عنه شعبة.

(٢) «مفيداً»: من النسخ، و«شرح الألفية» ص ٤٣٤، إلا نسخة ب ففيها: «نفيساً».

(٣) طبع باسم «الأنساب المتفقة»، ومعه زيادات عليه لأبي موسى المديني رحمهما الله تعالى.

(٤) «الأنساب» ١:٦٧.

وخُطِّئ أبو علي الغساني، ثم القاضي عياض في قولهما: إنه إلى آمُل طبرِستان.

ومن ذلك: الحنفي: إلى بني حنيفة، وإلى المذهب، وكثيرٌ من المحدثين يَنسبون إلى المذهب: حنيفي، بزيادة ياء، ووافقهم من النحْويين ابن الأنباري وحده.

[ش] ______________

وخُطِّئ أبو علي الغساني، ثم القاضي عياض في قولهما: إنه) منسوب (إلى آمُل طبرِستان[1]).

(ومن ذلك: الحنفي) نسبةً (إلى بني حنيفة) قبيلة، (وإلى المذهب) لأبي حنيفة.

ومن الأول: أبو بكر عبد الكبير بن عبد المجيد الحنفي، وأخوه عُبيدالله، أخرج لهما الشيخان (وكثيرٌ من المحدثين يَنسبون إلى المذهب: حنيفي، بزيادة ياء) للفَرْق، وأكثرُ النحاة يأبَوْن ذلك (ووافقهم من النحْويين) الكمال أبو البركات (ابن الأنباري وحده)[2].

قلت: والصواب معه، وقد اخترتُه في كتاب «جمع الجوامع» في العربية، فقد قال صلى الله عليه وسلم: «بعثتُ بالحنيفية السَّمْحة»، فأثبتَ الياء في اللفظة المنسوبة إلى الحنيف، فلا مانع من ذلك[3].

[ت] ______________

(١) «تقييد المهمل» ١:٩٣ ـ ٩٤، و«المشارق» ١:٦٩.

(٢) «قاله في كتابه: الكافي»، قاله ابن الصلاح ص ٣٣٠، وأقصد من هذا: أنه ما قاله في كتاب مطبوع.

(٣) الذي في شرحه «همع الهوامع» ٣:٣٦١ ذكره للمسألةِ من حيث هي، =

ثم، ما وُجِد من هذا الباب غيرَ مبيَّن فيعرفُ بالراوي أو المروي عنه، أو ببيانه في طريق آخر.

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

(ثم، ما وُجِد من هذا الباب) في الأقسام كلها (غيرَ مبيَّن فيعرف بالراوي) عنه، (أو المروي عنه، أو ببيانه في طريق آخر) كما تقدم، فإن لم يبيَّن واشتركت الرواة فمشكل جداً، يُرجَع فيه إلى غالب الظنون والقرائن، أو يُتوقَّف.

قال ابن الصلاح[1]: وربما قيل في ذلك بظنّ لا يَقْوَى، كما حدَّث القاسم ابن زكريا المطرِّز يوماً بحديث، عن أبي همّام، عن الوليد بن مسلم، عن سفيان، فقال له أبو طالب ابن نصر الحافظ: مَن سفيان هذا؟ فقال: هذا الثوري، فقال له أبو طالب: بل هو ابن عيينة، فقال له المطرِّز: من أين؟ قال: لأن الوليد قد روى عن الثوري أحاديثَ معدودةً محفوظة، وهو مليء بابن عيينة.

قال العراقي[2]: وفيه نظر، لأنه لا يلزم من كونه مليّاً به أن يكون هذا من

[تَ] ـــــــــــــــــــــــ

واختيارِ ابن الأنباري المذكور، فقط، دون تصحيحِ الشارح له، واستدلالِه له بالحديث المذكور.

والحديث طرف من حديث طويل رواه أحمد ٥:٢٦٦ من حديث أبي أمامة الباهلي، وإسناده حسن.

(١) «المقدمة» ص ٣٣٠، والقصة في «المحدث الفاصل» ص ٢٨٥ (٨٧)، وكان الرامهرمزي حاضراً لها.

(٢) «النكت» ١٣٢٦:٢، وفي هذا النظرِ نظرٌ، فالمقام مقام أخذٍ بالقرائن، لا =

. . . .

[ش] ____________

حديثه عنه إذا أطلقه، بل يجوز أن يكون من تلك الأحاديث المعدودة.

قال: على أني لم أر في شيء من كتب التواريخ وأسماء الرجال رواية الوليد عن ابن عيينة البتةَ[1]، وإنما ذكروا روايته عن الثوري، ويرجح ذلك وفاة الوليد قبل ابن عيينة بزمن[2].

* * * * *

[ت] ____________

بالقطعيات، واستبعاد الاحتمالات! وقد نصّ الحافظ في أكثر من موضع في «الفتح» على اعتماد المعنى الذي قاله أبو طالب ابن نصر، الذي وصفه الذهبي في «السير» ١٥ : ٦٨ بالحافظ المتقن الإمام، فينظر من «الفتح» ١ : ٢٠٤ (١١١)، ١٣ : ٢٩٩ (٧٣١٧).

(١) المصدر السابق. ويقال على هذا النفي الباتّ: بل روى النسائي في «الكبرى» حديثَ: «أُمرت أن أقاتل الناس ...» من طريق الوليد بن مسلم، عن شعيبِ بنِ أبي حمزة وسفيانَ بن عيينة ورجلٍ آخر، عن الزهري، رواه أول كتاب المحاربة (٣٤٣٧)، وكرره أول كتاب الجهاد (٤٣٠١).

(٢) إذا جاء التصريح، بطل الترجيح.

وجاء هنا على حاشية ك: «الحمد لله. ثم بلغ قراءة عليّ. كتبه مؤلفه لطف الله به. آمين».




النَّوعِ الخامِسُ والخمسُوْن: المتشابه

يتركَّب من النوعين قبله، وللخطيب فيه كتاب.

وهو : أن يتفق أسماؤهما، أو نَسَبهما، ويأتلفَ ويختلفَ ذلك في أبويهما، أو عكسه كـ : موسى بن عَلي : بالفتح، كثيرون.

[ش] ______

(النوع الخامس والخمسون : المتشابه)

وهو نوع (يتركَّب من النوعين) اللَّذين (قبله، وللخطيب فيه كتاب) سماه «تلخيص المتشابه»، وهو من أحسن كتبه(١).

(وهو : أن يتفق أسماؤهما، أو نسبهما) في اللفظ والخطّ، ويفترقا في الشخص، (ويأتلفَ ويختلف ذلك في) أسماء (أبويهما): بأن يأتلفا خطاً، ويختلفا لفظاً، (أو عكسه): بأنْ يأتلف أسماؤهما خطاً، ويختلفا لفظاً، وتتفق أسماء أبويهما لفظاً وخطاً، أو نحو ذلك: بأنْ يتفق الاسمان، أو الكنيتان لفظاً، ويختلف نسبتهما نطقاً، أو تتفق النسبة لفظاً، ويختلف الاسمان أو الكنيتان، وما أشبه ذلك.

(كـ : موسى بن عَلي : بالفتح) للعين (كثيرون) في المتأخرين، ليس في الكتب الستة، ولا في «تاريخ» البخاري، وابن أبي حاتم، وابن أبي خيثمة، والحاكم، وابن يونس، وأبي نعيم، و«ثقات» ابن حبان، و«طبقات» ابن سعد، و«كامل» ابن عدي منهم أحد.

[ت] ______

(١) وأتْبعه بكتاب آخر سماه «تالي تلخيص المتشابه»، وطُبعا.

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــ

وفي «تاريخ بغداد»[1] للخطيب منهم رجلان متأخران: موسى بن عَلي، أبو بكر الأحول البزاز[2]، روى عن جعفر الفريابي.

وموسى بن عَلي أبو عيسى الخُتَّلي، روى عنه ابن الأنباري، وابن مِقْسم.

وفي «تاريخ» ابن عساكر[3]: موسى بن علي أبو عمران الصِقِلّي النحْوي، روى عن أبي ذرّ الهروي.

وذكر في «تلخيص المتشابه»[4] رابعاً: موسى بن علي القرشي، مجهول.

ومنهم: موسى بن عَلي بن قدّاح أبو الفضل الخياط المؤذن، سمع منه ابن عساكر، وابن السمعاني[5].

وموسى بن علي بن غالب الأموي الأندلسي.

وموسى بن علي بن عامر الجَزيري الإشبيلي النحْوي، ذكرهما ابن الأبار[6].

[تَ] ــــــــــــــــــــ

(١) «تاريخ بغداد» ١٥:٦٩، ٥٤.

(٢) في النسخ: البزار، بالمهملة، إلا هـ، و، ز، و«النكت» للعراقي ٢:١٣٣٠، و«تاريخ بغداد»، فبالمعجمة، وهو مقتضى قاعدة أصحاب الرسم.

(٣) «تاريخ دمشق» ٦١:١١.

(٤) ١:٥٢، وما حكم عليه بشيء، لكن هكذا قال العراقي ٢:١٣٣١، ومصدره كلام الخطيب في «تاريخه» ٥:٣٤٣ ترجمة أحمد بن صدقة البيِّع.

(٥) «معجم الشيوخ» لابن عساكر (١٥٢٢)، والسمعاني في «الأنساب» (القداح) ٤:٤٥٨.

(٦) «التكملة» لابن الأبار (١٧٨٢، ١٧٨٧). والجَزيري: بالجيم والزاي =

وبضمها : موسى بن عُليّ بن رَبَاح المصري، ومنهم من فتحها، وقيل : بالضم لقب، وبالفتح اسم.

[ش] ——————

قال العراقي[(١)]: فهؤلاء المذكورون في تواريخ الإسلام من المشرق والمغرب إلى زمن ابن الصلاح لم يبلغوا عشرة، فوصفُ النووي لهم بأنهم كثيرون: فيه تجوّز.

(وبضمها : موسى بن عُليّ بن رَبَاح) اللخمي **(المصري)** أمير مصر، اشتهر بضم العين، **(ومنهم من فتحها)** نقله ابن سعد عن أهل مصر، وصحّحه البخاري، وصاحب «المشارق». **(وقيل : بالضم لقب، وبالفتح اسم)** قاله الدارقطني[(٢)].

[تّ] ——————

المعجمة «لأن أصله من الجزيرة الخضراء» كما قال ابن الأبار، وعنه العراقي ٢:١٣٣٢، وفي النسخ: الحريري، بالمهملتين، تحريف.

(١) «النكت» ٢:١٣٣٣.

(٢) ابن سعد ٩:٥١٨ في ترجمة أبيه عليّ بن رباح، أما ترجمة ابنه موسى فتأتي هناك ٩: ٥٢٢، «التاريخ الكبير» للبخاري ٦(٢٣٨٧)، «المشارق» ٢:١١٠، «المؤتلف» للدارقطني ٣:١٥٦٠.

هذا، وابن سعد رحمه الله لم يصرِّح بالضبط عن أهل مصر ـ أو أهل العراق المذكورين في تتمة كلامه ـ، خلافَ ما نسبه إليه العراقي ٢:١٣٣٤، والذي أراه ـ والله أعلم ـ أن ضبط أهل مصر بفتح العين، فقد أسند عبد الغني بن سعيد في «المؤتلف» ص ٨٨ ـ ومن طريقه أبو علي الجياني ٢:٣٤٨ ـ، وابن حبان في «الثقات» ٧:٤٥٤ إلى إمام أهل مصر الليث بن سعد قوله: «سمعت موسى بن عَليّ يقول: من قال: موسى بن عُليّ لم أجعله في حِلّ»، وهو الذي صرّح به ابن الصلاح ص ٣٣٣، وزاده =

. . . .

[ش] ________________

ورويِّنا عن موسى أنه قال: اسمُ أبي عَليٌّ، ولكن بنو أمية قالوا عُلَيٌّ، وفي حَرَجٍ من قال: عُليّ، وعنه أيضاً: من قال موسى بن عُليّ لم أجعله في حِلّ، وعن أبيه: لا أجعل في حلّ أحداً يصغِّر اسمي[1].

قال أبو عبد الرحمن المقرئ: كانت بنو أمية إذا سمعوا بمولود اسمه عَليّ[2] قتلوه، فبلغ ذلك رباحاً فقال: هو عُلَيٌّ[3].

وقال ابن حبان في «الثقات»[4]: كان أهل الشام يجعلون كل «عَلي» عندهم «عُلَيّاً» لبغضهم علياً رضي الله عنه، ومن أجله قيل لوالد مَسْلمة، ولابن رَباح: «عُلَيّ».

قلت: ولما وقع الاختلاف في والد موسى فينبغي أن يمثَّل بمثال غيره، وذلك: أيوب بن بَشير، وأيوب بن بُشير.

الأول: أبوه مكبّر، عجلي شامي، روى عنه ثعلبة بن مسلم الخَثْعَمي.

[ت] ________________

العراقي ص ٤٣٥، والله أعلم.

(١) ناقل هذا القول عن موسى، وعن أبيه عَليّ: هو الإمام الليث بن سعد، ورواية الليث له عن موسى سماعًا منه: تقدم نقلي له عن عبد الغني الأزدي، ومن طريقه أبو علي الجياني، ومن «ثقات» ابن حبان، أمَّا روايته له عن أبيه عليّ ـ من غير تصريح بالسماع ـ فعند ابن عساكر ٤١:٤٨٠، والقول عند المزي أيضًا ٤٠:٤٢٩ من رواية الليث، عن عَليّ.

(٢) «اسمه عليّ»: سقط من ك، مع أنه هو محل الشاهد.

(٣) «تاريخ دمشق» ٤١:٤٨٠ ـ ٤٨١، و«تهذيب الكمال» ٢٠:٤٢٩.

(٤) ٧:٤٥٤، وفي هذا السبب والذي قبله نظر طويل.

وكـ: محمد بن عبد الله المُخَرِّمي، بضمة، ثم فتحة، ثم كسرة: إلى مخرِّم بغدادَ، مشهورٌ.

[ش] ________________

والثاني: أبوه مصغّر، عَدَوي بصري، روى عنه أبو الحسين خالد البصري، وقتادة وغيرهما[1].

ومن أمثلة عكسه: سريج بن النعمان، وشريح بن النعمان، وكلاهما مصغر.

الأول: بالمهملة والجيم، جدُّه مروان اللؤلؤي البغدادي، روى عنه البخاري[2].

والثاني: بالمعجمة والحاء المهملة، الكوفي، تابعيّ، له في السنن الأربعة حديث واحد، عن علي بن أبي طالب[3].

(**وكـ: محمد بن عبد الله المُخَرِّمي، بضمة**) للميم (**ثم فتحة**) للخاء المعجمة (**ثم كسرة**) للراء المشددة، نسبة (**إلى مخرِّم بغدادَ**) محلةٍ بها (**مشهورٌ**) جدُّه المبارك، ويكنى أبا جعفر، القرشي البغدادي الحافظ، قاضي حُلْوان، روى عنه البخاري، وأبو داود.

[ت] ________________

(١) «تلخيص المتشابه» ١:٥٠، ٥١. وقوله «أبو الحسين»: هكذا في النسخ إلا د، و، ففيهما: أبو الحسن، وهما قولان حكاهما المزي ٨:٦٠.

(٢) عنه مباشرة (٩٠٤)، وبواسطة محمد بن رافع، عن سُريج (١٦٠٤، ٢٧٠١، ٤٤٠٠).

(٣) فيما يُضَحَّى به، رواه أبو داود (٢٧٩٧)، والترمذي (١٩٩٨) وقال: حسن صحيح، والنسائي (٤٤٦٢ ـ ٤٤٦٥)، وابن ماجه (٣١٤٢).

ومحمد بن عبد الله المَخْرَمي، إلى مَخْرمة غيرِ مشهور، روى عن الشافعي.

وكـ :ثور بن يزيد الكَلاَعي، وثور بن زيد الدِّيلي، في الصحيحين، والأول في مسلم خاصة.

[ش] ————————

(**ومحمد بن عبد الله المَخْرَمي**) بفتح الميم، والراء، وسكون الخاء المعجمة، المكي، نسبة (**إلى مَخْرمة**) بن نوفل[1] (**غيرِ مشهور، روى عن الشافعي**) وعنه عبد العزيز ابن زَبالة.

(**وكـ :ثور بن يزيد الكَلاَعي، وثور بن زيد الدِّيلي**) روى عنهما مالك، والثاني أُخرِج له (**في الصحيحين، والأول في**) صحيح (**مسلم خاصة**).

قال العراقي[2]: هذا وهم، بل في البخاري خاصة، روى له في الأطعمة عن خالد بن معدان، عن أبي أمامة: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رَفَع مائدتَه قال: «الحمد لله» الحديثَ، وثلاثة أحاديث أُخر.

[تَ] ————————

(١) لفظ ابن ماكولا ٧:٣١١: لعله من ولد مخرمة بن نوفل، ومثله في «الأنساب» للسمعاني ٥:٢٢٧، و«شرح الألفية» للعراقي ص ٤٣٦، فتصرف فيه الشارح.

(٢) «النكت» للعراقي ٢:١٣٣٧، والوهم حصل لابن الصلاح ص٣٣٢، وتبعه النووي هنا وفي «الإرشاد» ص٢٣٠، وذلك في كون ثور بن يزيد الكَلاعي انفرد مسلم بالرواية له، في حين أن الصواب انفراد البخاري.

وأحاديثه عند البخاري: الأول الذي ذكره الشارح: رواه البخاري (٥٤٥٨، ٥٤٥٩)، والأحاديث الثلاثة الأخرى هي في «الصحيح» (٢٠٧٢، ٢١٢٨) من رواية المقدام بن معدي كَرِبَ، و(٢٩٢٤) من رواية أم حرام.

وكأبي عمرو الشيباني، التابعي، بالمعجمة: سعد بن إياس، ومثله اللغوي: إسحاق بن مِرَار، كضِرار، وقيل: كغَزَال، وقيل: كعمّار.

[ش] ______________

(وكأبي عمرو الشيباني[1]، التابعي، بالمعجمة) المفتوحة: (سعد بن إياس) الكوفي، مخضرم، حديثه في الكتب الستة.

(ومثله) أبو عمرو الشيباني (اللغوي: إسحاق بن مِرَار) الكوفي، نزيل بغداد، وأبوه: بكسر الميم والتخفيف (كضِرار) قاله عبد الغني بن سعيد، (وقيل) بفتحها (كغَزَال) قاله الدارقطني، (وقيل) بالفتح وتشديد الراء (كعمّار) له ذِكْر في «صحيح» مسلم بكنيته في تفسير حديث: «أخنعُ اسم عند الله رجل تَسمَّى: ملك الأملاك»[2].

ولهم ثالث أيضاً، وهو أبو عمرو الشيباني: هارون بن عنترة بن عبد الرحمن الكوفي، من أتباع التابعين، حديثه في «سنن» أبي داود، والنسائي، كنّاه كذا يحيى بن سعيد، وابن المديني، وأحمد، والبخاري، والنسائي، وأبو أحمد الحاكم، والخطيب، وغيرهم[3].

[تَ] ______________

(١) الشيبانيون الثلاثة، ورابعهم السَّيباني: ذكرهم الخطيب في «تلخيص المتشابه» ١:٥٧٢ ـ ٥٧٤.

(٢) عبد الغني ص ١١٢، وابن ماكولا ٧:٢٣٩: مِرَار، والدارقطني ٤:٢١٢٧: مَرَّار، ولم يحكِ غيره، وكأن سَلَف العراقي في جعل الوجوه ثلاثة هو النووي في «شرح مسلم» ١٤:١٢٢، وليس في كتب الرسم ـ والله أعلم ـ إلا: مِرَار، وهو الذي صححوه، و: مَرّار، وغلّطوه. وانظر «توضيح المشتبه» ٨:١١٦.

والحديث في «صحيح مسلم» ٣:١٦٨٨ (٢٠).

(٣) أحمد في «العلل» لابنه عبد الله (٣٠٩٢)، والبخاري: لا شيء في «التاريخ
=

وأبي عمرو السَّيباني التابعي، بالمهملة : زرعة والدِ يحيى.

وكـ :عَمرو بن زُرارة ـ بفتح العين ـ جماعة، منهم شيخ مسلم : أبو محمد النيسابوري، وبضمها : معروفٌ بالحَدَثي.

[ش] ———

وما اقتصر عليه المزي من أن كنيته أبو عبد الرحمن فوهم، قاله العراقي[1].

(**وأبي عمرو السَّيباني التابعي، بالمهملة**) المفتوحة، مخضرَم، من أهل الشام، اسمه (**زرعة**) وهو عمّ الأوزاعي، و(**والدِ يحيى**) له عند البخاري في كتاب الأدب حديث واحد موقوف على عُقبة[2].

(**وكـ :عمرو بن زُرارة ـ بفتح العين ـ جماعة، منهم شيخ مسلم[3] : أبو محمد النيسابوري**) روى عنه الشيخان.

(**وبضمها : معروف بالحَدَثي**) قال الدارقطني: نسبة إلى مدينة في الثغر، يقال لها: الحَدَث، وقال أبو أحمد الحاكم: إلى الحديثة، روى عنه البغوي المنيعي، وغيره[4].

[تَ] ———

الكبير» (٢٧٨٥)، ولا في «الكنى»، وأبو أحمد الحاكم في مختصره «المقتنى» (٤٦٤٥)، والخطيب في ترجمته له في «تلخيص المتشابه» ١:٥٧٣، وكذلك هو في «الكنى» لمسلم (٢٢٩٠)، والدولابي ٢:٤٣ آخر الصفحة.

(١) «تهذيب الكمال» ٣٠:١٠٠، والعراقي في كتابيه ٢:١٣٤٠ ـ ١٣٤١، ص ٤٣٦.

(٢) يريد: «الأدب المفرد» (١١١٢)، ويصحح ما في إسناده من تحريف.

(٣) ثبتت هذه الكلمة في نسخ المتن، وسقطت من نسخ الشرح. والنووي متابع فيها لابن الصلاح ص٣٣٣، وهي لا تتناسب مع قول الشارح: روى عنه الشيخان. قال العراقي ٢: ١٣٤٣: «روى عنه البخاري في «صحيحه» أحاديث كثيرة».

(٤) «سؤالات البرقاني للدارقطني: رواية الكرجي» (٣٥٤)، لكن انظر الخطيب في «تاريخه» ١٣:٣٨. والثغر: الحدّ الفاصل بين بلاد الإسلام والكفار، والحَدَث هنا: =

. . . .

[ش] ——————————

ومن أمثلته: حَنَان الأسدي، وحَيّان الأسدي[١].

الأول: بفتح المهملة، وتخفيف النون، من بني أسد بن شُريك، بضم الشين، البصري، روى عن أبي عثمان النهدي حديثاً مرسلاً[٢]، روى عنه حجّاج الصواف، وهو عمّ مُسَرْهَد والد مسدَّد.

والثاني: بتشديد التحتية، ابن حُصين الكوفي، أبو الهيّاج، تابعي أيضاً، له في «صحيح» مسلم حديث عن عليّ في الجنائز[٣].

وحَيان الأسدي أبو النضر، شامي تابعي أيضاً، له في «صحيح» ابن حبان حديث عن واثلة[٤].

أبو الرِّجال الأنصاري، وأبو الرَّحَّال الأنصاري.

الأول: بكسر الراء، وتخفيف الجيم: محمد بن عبد الرحمن، مدني، روى

[تَ] ——————————

تقع في جنوب تركيا، حسب كلام ياقوت. والحديثة: عدة مواضع، عند ياقوت أيضًا.

أما البغوي: فجاء في ب، ج، د: المَنيعي، وجمع بينهما في و، ك، ومثلُه عند ابن الصلاح ص ٣٣٣، وكلاهما صحيح، فالإمام أبو القاسم البغوي يقال له: المَنيعي، نسبة إلى جدّه لأمه: الإمام أحمد بن منيع.

(١) «تلخيص المتشابه» ١ :٥٨٤، ٥٨٥.

(٢) رواه الترمذي (٢٧٩٢)، وضعَّفه: «إذا أُعطي أحدكم الريحان فلا يردَّه، فإنه خرج من الجنة».

(٣) ٢ :٩٦٦ (٩٣): «أن لا تَدَع تمثالاً إلا طمستَه، ولا قبرًا مشرِّفًا إلا سوَّيتَه».

(٤) «الإحسان» ٢ (٦٣٤، ٦٣٥).

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــــــ

عن أمه عَمْرة بنت عبد الرحمن، حديثُه في الصحيحين[(١)].

والثاني: بفتح الراء وتشديد المهملة: محمد بن خالد، بصري، له عند الترمذي حديث واحد عن أنس، وهو ضعيف[(٢)].

ابن عُفير المصري، وابن غُفير المصري، كلاهما مصغر.

الأول: بالمهملة: سعيد بن كثير بن عفير، أبو عثمان، روى عنه البخاري.

والثاني: بالمعجمة، اسمه الحسن، متروك[(٣)].

* * * * *

[تـ] ــــــــــــــــــــــــ

(١) البخاري (٢٧٠٥، ٦٧٩١، ٧٣٧٥)، ومسلم ١:٥٥٧ (٨١٣)، ٣:٨٤٧ (٣٨)، ٣:١١٩١ (١٩)، ٣:١٦١٨ (١٥٣).

(٢) حديثه في إجلال الكبير وذي الشيبة (٢٠٢٢)، وقال: غريب، لكن عند المزي في «التحفة» (١٧١٦)، و«التهذيب» ٣٢:٩٨: حسن غريب.

(٣) «تلخيص المتشابه» ١:٥٨٦، ٥٨٧، وأصله للدارقطني في «المؤتلف» ٣:١٧١٧ ـ ١٧١٨، واتفقا ـ واتفقت مصادرُهما ـ على أن اسم الراوي المتروك: حسن، وفي النسخ: حسين، فصوّبته، وهو على الصواب في كلام العراقي ص ٤٣٧.




النّوع السّادسُ والخمسُون

المتشابهون في الاسمِ والنّسب المتمايزون بالتّقديم والتّأخير

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

النوع السادس والخمسون : المشتبه المقلوب

وهو مما يقع فيه الاشتباه في الذهن، لا في الخط، والمراد بذلك: الرواةُ (**المتشابهون في الاسم والنسَب، المتمايزون بالتقديم والتأخير**) بأنْ يكون اسم أحدِ الراويينِ كاسم أبي الآخر خطاً ولفظاً، واسم الآخر كاسم أبي الأول، فينقلب على بعض أهل الحديث، كما انقلب على البخاري ترجمة مسلم بن الوليد المدني، فجعله الوليد بن مسلم، كالوليد بن مسلم الدمشقي، وخطّأه في ذلك ابن أبي حاتم في كتابٍ له في خطأ البخاري في «تاريخه»، حكاية عن أبيه(١).

[ت] ـــــــــــــــــــــــ

(١) «التاريخ الكبير» ٨(٢٥٣٤) مع التعليق عليه، و«الجرح والتعديل» ٨(٦٨٤)، وجزء ابن أبي حاتم «بيان خطأ البخاري في تاريخه» ص ١٣٠ (٦٠٨). وهذا التنبيه ذكره العراقي ص ٤٣٨، وقال: «هذه الترجمة ليست في بعض نسخ التاريخ»، فكأن المؤاخذة للإمام البخاري ليست بالأمر الجزم، أما مؤاخذة أبي حاتم وأبي زرعة: فيقال عليها: هذا كان في إخراج البخاري لكتابه الإخراج الأول، ثم ضرب على الترجمة، والله أعلم. وينظر مقدمة المعلِّمي لكتاب «موضح أوهام الجمع والتفريق» ص١١، ومقدمته لجزء ابن أبي حاتم «بيان خطأ البخاري» ص ج.

كـ: يزيد بن الأسود الصحابي الخزاعي، والجُرَشي المخضرم، المشتهر بالصلاح، وهو الذي استسقى به معاوية، والأسود بن يزيد النخعي التابعي الفاضل، وكالوليدِ بن مسلم التابعيِّ البصري، . . . .

[ش] ــــــــــــــــــ

وصنف الخطيب في هذا النوع كتاباً سماه «رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب».

(**كـ: يزيد بن الأسود الصحابي الخزاعي**) له في السنن حديث واحد[(١)].

قال ابن حبان: عداده في أهل مكة، وقال المزي: في الكوفيين[(٢)].

(و) يزيد بن الأسود (**الجُرَشي**) التابعي (**المخضرم، المشتهر بالصلاح**) يُكْنى أبا الأسود، سكن الشام، (**وهو الذي استسقى به معاوية**) فَسُقُوا للوقت، حتى كادوا لا يبلغون منازلهم[(٣)].

(**والأسود بن يزيد النخعي التابعي**) الكبير (**الفاضل**) حديثه في الكتب الستة.

(**وكالوليد بن مسلم التابعي البصري**) روى عن جندُب بن عبد الله البَجَلي.

[ت] ــــــــــــــــــ

(١) انظره في السنن الثلاثة: أبي داود (٥٧٦، ٦١٤)، والترمذي (٢١٩) وقال: حسن صحيح، والنسائي (٩٣١).

(٢) ابن حبان ٣:٤٤٢، «تهذيب الكمال» ٣٢:٨٢، وتعقّبه الحافظ ١١:٣١٣ بأن الذي عداده في الكوفيين ابنه جابر.

(٣) «طبقات» ابن سعد ٩:٤٤٨، و«المعرفة والتاريخ» ٢:٣٨٠، ثم روى له يعقوب حادثة استسقاء أخرى ٢:٣٨١.

والمشهورِ، الدمشقيِّ، صاحبِ الأوزاعي، ومسلم بن الوليد بن رَبَاح المدني.

[ش] ———————

(و) الوليد بن مسلم (**المشهور، الدمشقي، صاحب الأوزاعي**) روى عنه أحمد والناس.

(**ومسلم بن الوليد بن رباح المدني**) روى عن أبيه، وعنه الدَراوَرْدي، وانقلب اسمه على البخاري، كما تقدم[1].

* * * * *

[ت] ———————

(١) في الصفحة السابقة.

النوع السابع والخمسون : معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم

هم أقسام :

الأول إلى أمه : كـ : معاذٍ، ومعوِّذ، وعَوْذ، ويقال : عوف، بني عَفْراءَ،

[ش] ————————

(النوع السابع والخمسون : معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم)[1]

وفائدةُ هذا النوع دفعُ توهُّم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم[2].

(هم أقسام : الأول) من نَسَبه **(إلى أمه، كـ : معاذٍ، ومعوِّذ، وعَوْذ، ويقال : عوف)** بالفاء **(بني عَفْراءَ)**[3] بنت عبيد بن ثعلبة، من بني النجار،

[ت] ————————

(١) للعلامة الأخباري النسّابة محمد بن حبيب المتوفى سنة ٢٣٥، جزء طريف سماه «مَن نُسب إلى أمه من الشعراء»، وللإمام اللغوي المجد الفيروزآبادي، صاحب «القاموس المحيط»، المتوفى سنة ٨١٧، رحمهما الله تعالى، جزء آخر أعمّ من الأول سمّاه «تحفة الأَبيه فيمن نُسب إلى أبيه» طبعهما الأستاذ الكبير عبد السلام محمد هارون رحمه الله تعالى في مجموعته النادرة «نوادر المخطوطات» ١:٨١ ـ ١١٠، ذكر الأولُ ٣٩ شاعراً، وذكر الثاني ٦١ عَلَمًا، وينظر ما أفاده الأستاذ عبد السلام ص ٩٨.

كما كتب القاضي الرامهرمزي فصلاً لطيفًا في كتابه «المحدث الفاصل» من ٢٦٨ ـ ٢٧٠ (١٨٢)، وبعده الخطيب في «الجامع» ٢:١٠٥ ـ ١٠٧ (١٢٦٤)، كَتَبا فصلاً جامعًا للمهمات في هذا النوع.

(٢) وذلك كمن يسمع: بلال بن حمامة، وبلال بن رباح، فيظنهما رجلين، وهما واحد.

(٣) [معوِّذ : بضم الميم، وتشديد الواو مفتوحة ومكسورة، وعَوذ : بفتح العين

=

وأبوهم الحارث.

وبلال بن حَمَامة : أبوه رباح. سهيل، وسهل، وصفوان : بنو بيضاء : أبوهم وهب.

[ش] ———————

(**وأبوهم الحارث**) بن رفاعة بن الحارث، من بني النجار أيضاً، وشهد بنو عفراء بدراً، فقُتِل بها معوِّذ، وعوف، وبقي معاذ إلى زمن عثمان، وقيل: إلى زمن عليّ، فتوفي بصفِّين، وقيل: جُرِح ببدر أيضاً، فرجع إلى المدينة فمات بها.

(**وبلال بن حَمَامة**) الحبشي المؤذِّن (**أبوه رباح**)[1].

(**سهيل وسهل وصفوان : بنو بيضاء، أبوهم وهب**) بن ربيعة بن عمرو بن عامر القرشي الفِهْري، واسم بيضاء: دعد[2].

قال سفيان بن عيينة: أكبر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في السنِّ أبو بكر، وسُهيل ابن بيضاء[3]، مات سهيل، وسهل في حياته صلى الله عليه

[ت] ———————

المهملة، وسكون الواو، وإعجام الذال في الثلاثة، وعَفْراء : بفتح المهملة، وسكون الفاء، بعدها راء، فألف تأنيث ممدودة.].

(١) **[حمامة : بحاء مهملة، وميمين بينهما ألف.]**.

و**[رَبَاح : براء، فموحدة، آخره حاء مهملة، على وزن : سَحَاب.]**.

(٢) هكذا في النسخ إلا أ ففيها: اسم بيضاء: دسما، فكتب الشيخ ابن العجمي: **[لعله : دَعْد، بمهملات.]** بل هو هو، قاله مسلم في «صحيحه» ٢: ٦٦٩ (١٠١)، فأثبتّه، وفي ك: دعاء، وفي ج: دعاة.

(٣) قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٣:١٢٢٦: هو الأكثر، وقال الحافظ في «الإصابة»: هو أصح.

=

شُرَحْبيل ابن حَسَنة، أبوه : عبد الله بن المطاع .

[ش] ______________

وسلم، وصَلَّى عليهما في المسجد، كما في «صحيح» مسلم عن عائشة، وكانت وفاة سهيل سنة تسع(١).

(**شُرَحْبيل ابن حَسَنة، أبوه : عبد الله بن المطاع**) الكِنْدي، وحَسَنة مولاةٌ لمعمرٍ الجُمَحي، وما ذكره المصنف ـ كابن الصلاح ـ من أنها أمه جزم به غير واحد، وقال الزبير بن بكار: ليست أمَّه، وإنما تبنتْه(٢).

[ت] ______________

وينظر «العلل» لأحمد ٣ (٥٧٩٩)، و«معجم الصحابة» للبغوي ٣٠٢:٣، و«الاستيعاب» ٦٦٨:٢، وكأن في نسخة الحافظ من «معجم» البغوي تحريفًا، فإنه ذكر هذا الخبر في ترجمة سهل، لا سهيل.

وفي عبارة الشارح نقص في السند، فسفيان بن عيينة ناقل وراوٍ، كما هو صريح رواية ابن عبد البر: سفيان، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أنس قال، فذكره.

ثم إن رواية أحمد والبغوي متماثلتان: فيهما قول سفيان: حسبت ابن جدعان، قال: أظنه عن أنس، أما رواية ابن عبد البر فصريحة بالجزم.

(١) الكلام بتمامه لابن عبد البر ٦٦٨:٢، إلا تخريج الحديث فمن الشارح، وهو في «صحيح» مسلم ٦٦٨:٢ ـ ٦٦٩ (٩٩ ـ ١٠١)، وذُكر الأَخَوان في الرواية الأخيرة.

(٢) «المقدمة» ص ٣٣٨، وقول الزبير: نقله عنه ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٦٩٩:٢، والمعروف في اسم أبيه: عبد الله بن المطاع، إلا ابن حزم فإنه سماه في «الجمهرة» ص ١٦٢: عبد الله بن عمرو بن المطاع، وينظر «معجم» البغوي ١٩٦:٣ مع التعليق عليه.

ابن بُحَينة : أبوه مالك .

محمد ابن الحنفية، أبوه : علي بن أبي طالب .

[ش] ——————

عبد الله (ابن بُحَينة : أبوه مالك) ابن القِشْب الأزْدي الأسْدي[1].

وهؤلاء صحابة.

ومن التابعين فمن بعدهم: (محمد ابن الحنفية، أبوه : علي بن أبي طالب)، واسم أمه خولة، من بني حنيفة.

[تَ] ——————

(١) هكذا جمع ابن الصلاح ص ٣٣٦ بين النسبتين: الأزدي الأسْدي، وهما واحد، ولفظ الحافظ في «الإصابة»: الأزدي، ويقال له: الأسْدي أيضًا، وهو أبعد عن الإيهام.

وعلّق العلامة ابن العجمي على قوله «بحينة» و«القشب» بما يلي:

[بُحَينة : بضم الموحدة، وفتح الحاء المهملة، وسكون المثناة التحتية، وبالنون، قال ابن فرحون في «إعراب العمدة» : استثنى المحدثون من قولنا : إذا وقع «ابن» بين عَلَمين تحذف ألفه في الخط، أما إذا نُسب الابن إلى أمه كعبد الله ابن بُحينة، فيكتبون «ابن» بالألف حتى يعلم أن النسبة إلى مؤنث. انتهى.

وقد يُنسب إلى أبيه وأمه جميعاً، فيقال : عبد الله بنُ مالكٍ ابنُ بُحينة، وكذلك قد ينسب ابن الحنفية إلى أبيه وأمه جميعاً فيقال : محمد بنُ عليٍّ ابنُ الحنفية، وكذلك عبد الله بن أُبيٍّ ابنُ سَلول، نُسب إلى أبويه جميعاً، فيتعين تنوين مالكٍ، وعليٍّ، وأبيٍّ، وتكتب ابن بحينة، وابن الحنفية، وابن سَلول، بألف، ويعرب بإعراب عبد الله ومحمد رضي الله عنهما، وبإعراب عبد الله المنافق، ومُنع صرف سَلول للعجمية والتأنيث.] .

وقِشْب: [بكسر القاف، وسكون الشين المعجمة وبالموحدة، ثر ـ ابن الأثير في «جامع الأصول» ١٤ : ٤٨٢ ـ، وقيل : بفتح القاف وكسر الشين.] .

إسماعيل ابن عُلَيّة : أبوه إبراهيم.

الثاني : إلى جدَّته كـ : يعلى ابن مُنْية، . . . .

[ش] ——————

(إسماعيل ابن عُلَيّة : أبوه إبراهيم)، وعُلَية أمه، بنت حسان، مولاةٌ لبني شيبان[1]، وزعم عليٌّ بن حُجْر أنها ليست أمَّه بل جدتَه أمَّ أمه[2].

وقد صنف في هذا القسم الحافظ علاء الدين مُغْلَطاي تصنيفاً حسناً في ثلاث وستين ورقة[3]، وذكر المصنف في «تهذيبه» أنه ألّف فيه جزءاً[4]، ولم نقف عليه.

(الثاني:) ومن نُسب (إلى جدته) دِنْيا[5] أو عُليا (كـ : يعلى ابن مُنْية) بضم

[ت] ——————

(١) «طبقات» ابن سعد ٩:٣٢٧.

(٢) «تاريخ بغداد» ٧:٢٠٠، وهذا لفظه، لكنه أسند هذا القولَ إلى ابن حُجْر في كتابه «الجامع» ٢:١٠٦ (٩/١٢٦٤)، ولم يعلِّق عليه بشيء، وانظر تعليق الذهبي في «السير» ٩:١٠٨ على كراهية إسماعيل لمن يسميه بابن علية، وكان يمكنه أن يعلِّق بعبارة ألطف منها، ورحم الله الجميع.

(٣) «شرح الألفية» للعراقي ص ٤٣٩، وقال: هو عندي بخطه، أي: بخطّ مغلطاي.

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» ١:٨٩.

(٥) **[دُنيا : فُعلى، تأنيث أدنى، من الدنوّ، وهو القُرْب، وألفها للتأنيث، ولا تحذف منها إلا ضرورة، وياؤها عن واو، وهذه قاعدة مطردة في كل فُعْلى، صفة، لامها واو تبدل ياء، نحو : العُليا والدنيا، وقد استُعملتْ استعمال الأسماء فلم يُذكر موصوفها، قال تعالى : ﴿تريدون عَرَض الدنيا﴾ ـ الأنفال : ٦٧ ـ، وقال ابن السراج : الدنيا مؤنثة مقصورة، تكتب بالألف، هذه لغة نجد وتميم، إلا أن أهل الحجاز وبني**

=

كرُكْبة، هي أم أبيه، وقيل: أمه.

[ش] ــــــــــــــــــــــــــ

الميم، وسكون النون، وتخفيف التحتية (كرُكْبة)، صحابيٌّ مشهور، (هي أم أبيه) قاله الزبير بن بكار، وابن ماكولا[(١)]، (وقيل: أمه)، هو من زوائد المصنف، وعُزي للجمهور: البخاري، وابن المديني، والقَعْنَبي، ويعقوب بن شيبة، وابن أبي حاتم، وابن جرير، وابن قانع، والطبراني، وابن حبان، وابن منده، وآخرين، ورجّحه المزي، وابن عبد البر[(٢)].

[ت] ــــــــــــــــــــــــــ

أسد يُلحقونها ونظائرَها بالمصادر ذواتِ الواو، فيقولون: دَنْوَى مثل شَرْوَى، وكذلك يفعلون بكل فَعْلى لامها واو: يفتحون أولها ويقلبون ياءها واواً، وأما أهل اللغة الأولى فيضمون الدال، ويقلبون الواو ياءً لاستثقالهم الواو مع الضمة. انتهى من «المعرب».].

(١) وبه قال الخطيب في «الجامع» ٢:١٠٥ (٣/١٢٦٤): وعياض في «المشارق» ١:٦١، والذي حكاه عن الزبير: الدارقطني في «المؤتلف» ٤:٢١١٩، وابن عبد البر في «الاستيعاب» ٤:١٥٨٦، وقال: لم يُصب، وذكره ابن ماكولا ٧:٢٩٦، وكأنه ينقل بواسطة الدارقطني، ونسبةُ هذا القول إلى ابن ماكولا أنه يقول به: فيها نظر، فالظاهر أنه ناقل، بدليل نقله عقبه قول الطبري: «يعلى بن أمية، وأمه منية»، وذَكَر قول الدارقطني أيضًا ـ في المصدر السابق ـ: «أصحاب الحديث يقولون في يعلى بن أمية: إنه يعلى بن منية، وإنها أمه».

ولا بدّ من الإحالة إلى كلام القاضي عياض في كتابه ١:٣٩٦، للجمع بين كلاميه.

(٢) النقل عن العراقي ٢:١٣٥٠، والبخاري في: «التاريخ الكبير» ٨ (٣٥٣٥)، وابن المديني والقعنبي ويعقوب بن شيبة: من «الاستيعاب» ٤:١٥٨٥، ابن أبي حاتم ٩(١٢٩٣)، ابن جرير: تقدم عن الدارقطني وابن ماكولا، ابن قانع ٣:٢١٩، الطبراني في «المعجم الكبير» ٢:٢٤٩، ابن حبان ٣:٤٤١، ابن منده: في «أسد الغابة» =

. . . .

[ش] ________________

وقال ابن وضاح: أبوه[١]، ووهَّموه، وهي بنت الحارث بن جابر، قاله ابن ماكولا[٢].

وقال الطبري: بنت جابر، عمَّة عتبة بن غزوان، وقال الدارقطني: بنت غزوان، أخت عتبة، ورجّحه المزي[٣].

وأبوه: أمية بن أبي عبيد[٤].

[ت] ________________

٥٢٣:٥، ويضاف: الرامهرمزي ص ٢٧٠ (١٨٢ / ٢٤)، وأبو نعيم في «المعرفة» ٢٨٠١:٥، والمزي في «التهذيب» ٣٧٨:٣٢، و«التحفة» ٣٦٤:٨، وابن عبد البر في «الاستيعاب» ١٥٨٥:٤، وحكاه عن أهل الحديث وأصحاب التواريخ.

(١) نقله عياض عنه في «المشارق» ٣٩٦:١ آخر الصفحة، وقال: وَهِم، وتأمَّل قوله هناك، مع كلامه السابق عنده ٦١:١.

(٢) ٢٩٦:٧ قال: منية بنت الحارث، وأمها هند بنت وهيب، وهند هذه عمة عتبة بن غزوان، ثم عزا كلامه كله إلى الزبير بن بكار، ثم نقل قول الطبري والدارقطني الآتيين.

(٣) «المؤتلف» ٢١٢٠:٤، ونقل كلام الطبري هنا، وفي ١٥٠٦:٤، و«تهذيب الكمال» ٣٧٨:٣٢، وترجيحُه إياه: بتقديمه على القول بأنها عمَّته، والدارقطني حكى قوله هذا عن أصحاب الحديث وأصحاب التاريخ، وزاده تأييداً ابن عبد البر ١٥٨٦:٤.

(٤) قيل هكذا، وقيل: أميَّة بن أُبيّ بن عُبيدةَ، واختلفت النسخ الخطية للمصادر المحقَّقة، فالبتّ فيه عَسِر، والله أعلم، وينظر كتاب الدارقطني ١٥٠٦:٣، ٢١٢٠:٤، مع التعليق عليه.

بَشير ابن الخَصَاصِيَة، بتخفيف الياء، هي أمُّ الثالثِ من أجداده وقيل : أمه، أبوه : معبد .

[ش] ——————

(بَشير ابن الخَصَاصِيَة، بتخفيف الياء) صحابي مشهور (هي أمُّ الثالثِ من أجداده) أيْ: ضَبارِيْ[١] الآتي، (وقيل : أمه) واسمها كبشة ـ وقيل: ماوِيَّة[٢] ـ بنت عمرو بن الحارث الغِطريف[٣].

(أبوه معبد) ـ وقيل: نُذَير، وقيل: يزيد، وقيل: شَراحيل ـ بن سَبُع بن ضَباري بن سَدوس بن شيبان بن ذُهْل.

[ت] ——————

(١) [بخاء معجمة، فصاد مهملة مفتوحتين، على وزن : رَفاهِيَة .] .

ضَباري: بفتح الضاد هنا، والياء: ضُبطت بالتشديد ـ مطبعيًّا ـ في «الإيناس» للوزير المغربي ص ٢٠٠، ٢٠١، وغيره، وكأنه اعتماد من محققه على قول الزَّبيدي في «شرح القاموس» ١٢ :٣٨٠: «ضبطه غير واحد بكسر الراء وتشديد الياء»؟.

قلت: أما كسر الراء، فصرَّح به الحافظ في «تبصير المنتبه» ٣:٨٥٣، وأما تشديد الياء، فينظر، وما هي هذه الياء لتشدَّد؟ فلذا ضبطتها بالسكون.

(٢) ماويّة: بالواو والياء المشدَّدة، هكذا في أ، و، و«تهذيب الكمال» ٤ : ١٧٥ ، وفي النسخ الأخرى: مارية، بالراء المهملة والياء المخففة، وكذا في «المحدث الفاصل» ص٢٦٩، و«الإصابة». والله أعلم.

(٣) كذا في النسخ، وجاء في «الإصابة» ترجمة بشير بن معبد: «.. ابن الحارث الغِطْريفية»، وفي «المحدث الفاصل» ص ٢٦٩ (١٩/١٨٢): الحارث بن الغِطْريف، ومثله في «الإصابة» أيضًا، وفي «تهذيب الكمال» ٤ :١٧٥ : من الغطاريف.

وجاء في «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص ٤٩٢ : أن «مناة» الصنم الذي كانت تعبده الأنصار: أن «سَدَنَته الغطاريف»، فهل بين نسب بَشير وهؤلاء السَّدَنة صلة؟

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــ

ومن ذلك في المتأخرين: عبد الوهاب ابن سُكينة، هي أم أبيه، وأبوه: علي بن علي[١].

وابن تيمية: هي جدةٌ عُليا من وادي التَّيْم[٢].

[تَ] ــــــــــــــــــ

(١) حلاَّه الذهبي في «السير» ٢١:٥٠٢ بـ: الشيخ الإمام العالم، الفقيه المحدث، الثقة المغمَّر، القدوة الكبير، شيخ الإسلام مَفْخرُ العراق، الشافعي (٥١٩ ـ ٦٠٧) رحمه الله تعالى، وترجمه ترجمة عالية، وهو الذي كان أوصى أصحابه إذا دخلوا عليه أن لا يزيدوا على قولهم: «سلام عليكم، مسألة» لشدة حرصه على الاشتغال بالعلم وعدم ضياع شيء من الوقت!.

(٢) النقل من «شرح الألفية» ص ٤٤٠، لكن صدّره العراقي بـ: قيل.

وأبناء تيمية كُثُر، تجد في فهرس «شذرات الذهب» عشرة منهم، أشهرهم تقي الدين أبو العباس ابن تيمية، المتوفى سنة (٧٢٨) رحمه الله، ويعرف بالحفيد، تمييزاً له عن جدّه: مجد الدين عبد السلام ابن تيمية، المتوفى سنة ٦٥٢، صاحب «منتقى الأخبار» الذي شرحه الشوكاني في «نيل الأوطار».

وأما (تيمية): فحكى الإمام المنذري في «التكملة لوفيات النقلة» ٣(٢٠١٧) في ترجمة شيخه فخر الدين محمد بن الخضر ابن تيمية (٥٤٢ ـ ٦٢٢) رحمه الله، أنه: «سئل عن تيمية ما معناه؟ فقال: حج أبي ـ أو جدِّي ـ، قال: وكانت امرأته حاملاً، فلما كان بتَيْماء، رأى جُويرية وقد خرجت من خِبائها، ولما رجع إلى حرَّان وجد امرأته قد وضعت جارية، فلما رفعوها إليه قال: يا تيمية، يا تيمية، يعني: أنها تشبه التي رأى بتيماء، فسُمِّيت به. أو كلامًا هذا معناه».

وحكى الذهبي في «السير» ٢٢:٢٨٩ نحو هذا الخبر باختصار، وزاد عن ابن النجار قوله: «ذكر لنا أن جده محمداً كانت أمه تسمى تيمية، وكانت واعظة».

الثالث : إلى جدّه : أبو عبيدة ابن الجراح رضي الله تعالى عنه : عامر ابن عبد الله بن الجراح.

حَمَل ابن النابغة، هو ابن مالك بن النابغة.

مجمَّع ـ بالفتح والكسر ـ ابن جارية، بالجيم، هو : ابن يزيد بن جارية.

ابن جريج : عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج.

بنو الماجِشون ـ بكسر الجيم، وضم الشين ـ منهم : . . . .

[ش] ——————

(الثالث :) من نسب (إلى جدّه) منهم: (أبو عبيدة ابن الجراح رضي الله تعالى عنه، عامر بن عبد الله بن الجراح).

(حَمَل) بالحاء المهملة والميم المفتوحتين (ابن النابغة، هو) حَمَل (بن مالك بن النابغة) بن جابر بن ربيعة الهُذَلي، أبو نَضْلة، له رواية[1]، عاش إلى خلافة عمر.

وفي الصحابة أيضاً: حَمَل بن سعدانة الكلبي، من أهل دُوْمة الجَنْدل، لا ثالث لهما في الاسم.

(مجمَّع ـ بالفتح والكسر ـ ابن جارية، بالجيم) والتحتية (هو : ابن يزيد بن جارية). هؤلاء صحابة.

(ابن جريج : عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج).

(بنو الماجِشون ـ بكسر الجيم[2]، وضم الشين) المعجمة ـ (منهم :

[ت] ——————

(١) في «سنن» أبي داود (٤٥٦١)، والنسائي (٦٩٤١)، وابن ماجه (٢٦٤١).

(٢) وحكى الفَتَّني في «المغني» ص ٢٤٠ الحركات الثلاث في الجيم.

يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون، هو لقبُ يعقوبَ، جرى على بنيه وبني أخيه عبد الله بن أبي سلمة، ومعناه : الأبيض الأحمر.

ابن أبي ليلى : الفقيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

ابن أبي مُلَيكة : عَبد الله بن عُبيد الله بن أبي مليكة.

أحمد ابن حنبل : هو ابن محمد بن حنبل.

[ش] ————

يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون، هو لقبُ يعقوبَ[1]، جرى على بنيه وبني أخيه عبد الله بن أبي سلمة).

(ومعناه) بالفارسية: (الأبيض الأحمر).

(ابن أبي ليلى : الفقيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى)[2].

(ابن أبي مُلَيكة : عَبد الله بن عُبيد الله بن أبي مليكة).

(أحمد ابن حنبل : هو ابن محمد بن حنبل).

[ت] ————

(١) «تقييد المهمل» ٣:١١٣٨ وما بعدها، ومما فيه: الماجشون بالفارسية: المُوَرَّد، وهو هو اللون الجامع للأبيض والأحمر، كما سيقوله في المتن، وإنما لقب به لحمرةٍ في وجهه.

وأسماء الرواة من هذه الأسرة كما يلي: أبو سلمة له ولدان: يعقوب، وعبد الله، وليعقوب ولدان: يوسف وعبد العزيز، ولعبد الله ولد واحد هو: عبد العزيز، ولعبد العزيز هذا ولدان: عبد الملك، ويوسف.

(٢) أبو ليلى: صحابي أنصاري، اختلف في اسمه، وولدُه من صلبه: عبد الرحمن، ولعبد الرحمن ولدان: محمد، وهو الفقيه المشهور المراد عند الإطلاق، وأخوه عيسى، ولعيسى ولد له رواية اسمه: عبد الله.

بنو أبي شيبة : أبو بكر، وعثمان، والقاسم، بنو محمد بن أبي شيبةَ.

الرابع : إلى أجنبي لسبب، كـ : المقداد بن عَمرو. . . . .

[ش] ــــــــــــــــــــــــــ

(بنو أبي شيبة : أبو بكر، وعثمان[1]) الحافظان (والقاسم، بنو محمد بن أبي شيبةَ): إبراهيمَ بنِ عثمان الواسطي.

(الرابع :) من نُسب (إلى أجنبي لسبب، كـ : المقداد بن عَمرو)[2] بن

[تَ] ــــــــــــــــــــــــــ

(١) وولدُ عثمان: محمد، طُبعت «سؤالاته» لعلي بن المديني.

(٢) [المقداد بن الأسود : قال الزركشي ـ ٢ : ١٣٢ (٢٦) ـ : يكتب «ابن» هنا بالألف لأنه ليس واقعًا بين عَلَمين، قال الدماميني : إذا وُصف العَلَم بـ : «ابن» متصلٍ مضافٍ إلى علَم كفى ذلك في إيجاب حذف الألف من «ابن» خطاً، سواء كان العلَم الذي أضيف إليه «ابنٌ» علماً لأَبي الأولِ حقيقةً أوْ لا، وهذا ظاهر كلامهم، وكونُ الأبوةِ حقيقيةً لم أرهم تعرضوا لاشتراطه، فما أدري من أين أخذ الزركشي هذا الكلام، وقد يقال : الأب حقيقة في أَبي الولادة، فيُحمل إطلاقهم عليه لأنه الأصل، ثم لا أعجبَ من ترتيبه نفيَ وقوعِ الابن هنا بين علمين على كون الأسود كان تبنّاه في الجاهلية! فإن تبنّيه لا يدفع صورة الواقع من كون الابن قد وقع بين علمين فتأمله. انتهى من «المصابيح» ـ شرح الجامع الصحيح ٧ : ٤٠٤ ـ ٤٠٥ ـ.

[ثم رأيت في «ترتيب المطالع» وَرَدَ المقدادُ بن عمرو ابن الأسود، قال النووي ـ «شرح مسلم» ٢ : ١٠١ ـ ١٠٢ ـ : هو بتنوين «عمرو»، وثبوت ألف «ابن» لأن الأسود بن عبد يغوث تبناه في الجاهلية. انتهى.

[قال في «القاموس»ـ ق د د ـ : والأسود ربّاه أو تبناه، فنسب إليه، ويَلحن فيه قرّاء الحديث ظناً أنه جدّه. انتهى.] .

الكِنْدي، يقال له : ابن الأسود، لأنه كانَ في حَجْرِ الأسود بن عبد يغوث، فتبنّاه.

والحسن ابن دينار، هو زوج أمه، وأبوه : واصل.

[ش] ________________

ثعلبة (**الكِنْدي، يقال له: ابن الأسود، لأنه كان في حَجْرِ الأسود بن عبد يغوث، فتبنّاه**) فنسِب إليه.

(**والحسن بن دينار**) أحد الضعفاء (**هو زوج أمه، وأبوه واصل**).

قال ابن الصلاح[1]: وكأن هذا خفيَ على ابن أبي حاتم حيث قال: هو الحسن بن دينار بن واصل، فجعل واصلاً جدَّه.

وقال العراقي[2]: جعل بعضهم ديناراً جدَّه أبا واصل.

* * * * *

[ت] ________________

(١) «المقدمة» ص ٣٣٨، و«الجرح» ٣(٣٧).

(٢) «شرح الألفية» ص ٤٤٠ ـ ٤٤١.

وجاء على حاشية ك: «الحمد لله. ثم بلغ قراءة عليَّ. كتبه مؤلفه لطف الله به. آمين».

النَّوعُ الثَّامِنُ والخمسُون: النِّسَبُ الَّتي عَلى خِلَافِ ظَاهِرِهَا

أبو مسعود البدريّ : لم يشهَدها في قول الأكثرين، بل نزلها .

[ش] ________________

(النوع الثامن والخمسون : النِّسَب التي على خلاف ظاهرها)

قد يُنسب الراوي إلى نسبة من مكان، أو وقعة به، أو قبيلة، أو صنعة، وليس الظاهرُ الذي يَسبق إلى الفهم من تلك النسبة مراداً، بل لعارض عَرَض من نزوله ذلك المكان، أو تلك القبيلة، ونحو ذلك.

من ذلك: (أبو مسعود) عقبة بن عَمرو الأنصاري الخزرجي (البدريّ، لم يشهدها) أي: بدراً (في قول الأكثرين) منهم: الزهري، وابن إسحاق، والواقدي، وابن سعد، وابن معين، والحربي، و[اختاره] ابن عبد البر[(١)] (بل نزلها)، وقال الحربي: سكنها.

وقال البخاري: شهدها، واختاره أبو عبيد القاسم بن سلاّم، وجزم به ابن الكلبي، ومسلم في «الكنى»، وآخرون[(٢)].

[تَ] ________________

(١) ما بين المعقوفين من د، و، وقول الزهري: حكاه عنه ابن عبد البر ١٠٧٥:٣، وقول ابن إسحاق: في «سيرة» ابن هشام: ٤٥٩:١، ابن سعد: ١٣٨:٨، ابن معين: في رواية الدوري ٤١٠:٢ (٦٣٤)، ابن عبد البر: الموضع المذكور.

(٢) البخاري في «صحيحه» (٤٠٠٧)، ومسلم في «الكنى» (٣١٦٩)، وممن يضاف إليهم: الحافظ ابن حجر، فإنه بعدما ذكر الأقوال المذكورة، قال في «الفتح» ٣١٩:٧: «والقاعدة أن المثبِت مقدَّم على النافي»، فهو كالتصريح باختياره شهود بدر.

ومن قوله «واختاره أبو عبيد..» إلى هنا زيادة ليست في ك.

سليمان التَّيْمي : نزل فيهم، ليس منهم.

أبو خالد الدالاني : نزل في بني دالان، بطنٍ من هَمْدان، وهو أسدي مولاهم.

إبراهيم الخُوْزي : بضم المعجمة وبالزاي، ليس من الخُوز، بل نزل شِعبهم بمكة.

عبد الملك العَرْزمي : نزل جبّانة عَرْزَم، قبيلة من فَزارة، بالكوفة.

محمد بن سنان العَوَقي : بفتحها وبالقاف، باهليّ، نزل في العَوَقة، بطنٍ من عبد قيس.

[ش] ـــــــــــــــــــــ

(سليمان) بن طَرْخان[1] (التَّيْمي) أبو المعتمِر (نزل فيهم) أي: بني تَيْم (ليس منهم).

(أبو خالد الدالاني : نزل في بني دالان، بطنٍ من هَمْدان، وهو أسدي مولاهم).

(إبراهيم) بن يزيد (الخُوْزي : بضم المعجمة وبالزاي، ليس من الخُوز، بل نزل شِعبهم بمكة).

(عبد الملك) بن أبي سليمان (العَرْزمي : نزل جبّانة عَرْزَم) وهي (قبيلة من فَزارة، بالكوفة) فنسب إليهم.

(محمد بن سنان العَوَقي : بفتحها) أي: الواو (وبالقاف، باهليّ، نزل في العَوَقة، بطنٍ من عبد قيس) فنسب إليهم.

[ت] ـــــــــــــــــــــ

(١) [طَرْخان : قال ابن الأثير ـ «جامع الأصول» ١٥ :٣٢٩ ـ: بفتح الطاء المهملة، وسكون الراء، وبالخاء المعجمة.].

أحمد بن يوسف السُّلمي، عنه مسلم، هو أزدي، وكانت أمه سُلَمية.

وأبو عَمرو ابن نُجيد السُّلَمي، كذلك، فإنه حافده.

وأبو عبد الرحمن السُّلَمي الصوفي، كذلك، فإن جدَّه ابنُ عمّ أحمد ابن يوسف، كانت أمه بنتَ أبي عَمرو المذكور.

مِقْسَم مولى ابن عباس: هو مولى عبد الله بن الحارث، قيل مولى ابنِ عباسٍ للزومه إياه.

يزيدُ الفقير: أُصيب بعلَّة في فَقَار ظهره.

خالد الحَذّاء: لم يكن حذاءً، وكان يجلس فيهم.

[ش] ———————

(أحمد بن يوسف السُّلمي) الذي روى (عنه مسلم، هو أزدي، وكانت أمه سُلَمية) فنسب إليهم.

(وأبو عَمرو ابن نُجيد السُّلَمي، كذلك، فإنه حافده) أي: ولد ولده.

(وأبو عبد الرحمن السُّلَمي الصوفي، كذلك، فإن جدَّه ابنُ عمّ أحمد بن يوسف، كانت أمه بنت أبي عَمرو) ابن نُجيد (المذكور).

(مِقْسَم مولى ابن عباس، هو مولى عبد الله بن الحارث، قيل) له: (مولى ابن عباس للزومه إياه).

(يزيدُ الفقير: أُصيب بعلَّة في فَقَار ظهره) وكان يشكوه، فقيل له ذلك.

(خالد) بن مِهْران (الحَذّاء: لم يكن حذاءً، وكان يجلس فيهم) فقيل له ذلك، وقيل: كان يقول: اُحْذُ على هذا النحو، فلُقب بذلك.

* * * * *




النَّوعُ التاسِعُ والخمسُونَ: المبهَمات

صنّف فيه عبد الغني، ثم الخطيب، ثم غيرُهما.

[ش] ــــــــــــــــــــ

(النوع التاسع والخمسون : المبهمات)

أي: معرفة من أُبهم ذكره في المتن، أو الإسناد، من الرجال والنساء.

(صنّف فيه) الحافظ (عبد الغني) بن سعيد المصري[1]، (ثم الخطيب)، فذكر في كتابه مئة وأحداً وسبعين حديثاً[2]، ورتَّب كتابه على الحروف في الشخص المبهم، وفي تحصيل الفائدة منه عُسر، فإن العارف باسم المبهم لا يحتاج إلى الكشف عنه، والجاهل به لا يدري مظِنته.

(ثم غيرُهما) كأبي القاسم ابن بَشْكُوال[3]، وهو أكبرُ كتاب في هذا النوع

[تَ] ــــــــــــــــــــ

(١) اسم كتابه «الغوامض والمبهمات» وهو جزء لطيف، طبع، كشف فيه عن إبهام في ستة وعشرين حديثًا، بوَّب لكل واحد منها بابًا، ومبهماته في المتون، ولم يُراع فيه ترتيبًا.

(٢) واسم كتابه «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»، طبع في مجلد كبير، وفيه مئتان وثمانية وثلاثون حديثًا، لا مئة وواحد وسبعون، والشارح متابع للعراقي في «شرح الألفية» ص ٤٤٣.

(٣) **[بَشْكُوال : بفتح الموحدة، وسكون الشين المعجمة، وضم الكاف، وفتح الواو، وباللام. شامي ـ «السيرة الشامية» ٧ : ٣٥٠ ـ، وكذا في «تاريخ» ابن خلكان ـ ٢ : ٢٤١ ـ.].**

وقد اختصرت أنا كتاب الخطيب وهذّبتُه ورتبته ترتيباً حسناً، وضَممْت إليه نفائس.

[ش]

وأنفسُه، جمع فيه ثلاث مئة وأحداً وعشرين حديثاً[١]، لكنه غير مرتب، وكأبي الفضل ابن طاهر[٢]، ولكنه جمع فيه ما ليس من شرط المبهمات.

قال المصنف: (**وقد اختصرت أنا كتاب الخطيب وهذّبتُه ورتبته ترتيباً حسناً**) على الحروف في راوي الحديث، وهو أسهل للكشف (**وضَممْت إليه نفائس**) أُخَر زيادةً عليه[٣].

ومع ذلك فالكشف منه قد يصعبُ لعدم استحضار اسم صحابي ذلك الحديث، وفاته أيضاً الجمّ الغفير، فجمع الشيخ ولي الدين العراقي في ذلك كتاباً سماه «المستفاد من مبهَمات المتن والإسناد»[٤]، جمع فيه كتاب الخطيب، وابن بشكُوال، والمصنف، مع زيادات أُخر، ورتبه على الأبواب، وهو أحسن ما صنِّف في هذا النوع.

ومن الناس من أفرد مبهماتِ كتابٍ مخصوص، كشيخ الإسلام في مقدمة

[ت]

(١) طبع، واسمه «غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة» في مجلدين، وفيه ٣٢٤ حديثًا، بترقيم محققَيْه.

(٢) وهو جزء لطيف، طبع، واسمه «إيضاح الإشكال»، وفيه ـ كما قال الشارح ـ: ما ليس من شرط المبهمات.

(٣) طبع قديمًا في الهند، ثم طبع مع كتاب الخطيب «الأسماءُ المبهمة» باسم «الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات».

(٤) طبع في مجلدين.

. . . .

[ش] ——————————

شرح البخاري، عقد فيها فصلاً لمبهمات البخاري استوعب ما وقع فيه(١).

قال الشيخ ولي الدين: ومن فوائدِ تبيينِ الأسماءِ المبهمة:

١ ـ تحقيقُ الشيء على ما هو عليه، فإن النفس متشوِّفة إليه.

[تَ] ——————————

(١) تقدم أن المبهم في الحديث يكون في الأسانيد أو المتون، كأن يقول زيد في الإسناد: حدثنا رجل، وكأن يقول أنس: سأل رجل النبيّ صلى الله عليه وسلم.

وعلى هذا أقول: ليس في مقدمة شرح البخاري «هدي الساري» للحافظ ابن حجر فصل من فصولها العشرة لبيان هذه المبهمات في «صحيح» البخاري، إنما الذي فيه: «الفصل السابع في تبيين الأسماء المهملة التي يكثر اشتراكُها» من ص٢٢٢ ـ ٣٤٥، وأتى فيه بكل مفيد، رحمه الله تعالى.

والمراد بالاسم المهمل أن يقول البخاري: حدثنا أحمد، وللبخاري أكثر من شيخ اسمه أحمد، أو يقول: حدثنا إسحاق، وله أكثر من شيخ اسمه إسحاق، وهكذا.

وأول مثال ذكره الحافظ تحت هذا الفصل ص٢٢٢: «ما ذكره البخاري في البيوع ـ ٤: ٣٢٦ (٢٠١٨) ـ: .. قال: زاد أحمد: حدثنا بهز قال: قال همام..»، لم ينسب البخاري شيخه أحمد إلى أبيه، وللبخاري ثلاثة وعشرون شيخاً كل منهم اسمه أحمد، ذكرهم ابن عدي في كتابه «أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه»، وبلغ عدد الثلاثين شيخاً: عند ابن منده، وعند الصغاني ثلاثة وثلاثون، وكان من مهمات شراح البخاري الشاقّة تعيين كل اسم في موضعه، وأبلى فيه الإمام الحافظ ابن حجر بلاء كبيراً، وجهداً عظيماً، تغمده الله برحماته.

وأعود لأقول: لم يُفرد الحافظ المبهمات بفصل من فصول المقدمة، إنما فيها: الأسماء المهملة.

ويعرفُ بوروده مسمّى في بعض الروايات. وهو أقسام : أَبْهَمُها : رجل أو امرأة، كحديث ابن عباس : أن رجلاً قال : يا رسول الله الحجُّ كلَّ عام؟، . . . .

[ش] ــــــــــــــــــــــ

٢ ـ وأن يكون في الحديث منقبةٌ له، فيستفاد بمعرفته فضيلتُه.

٣ ـ وأن يشتمل على نسبةِ فعلٍ غير مناسب فيحصُل بتعيينه السلامةُ من جوَلان الظنّ في غيره من أفاضل الصحابة، خصوصاً إذا كان ذلك من المنافقين.

٤ ـ وأن يكون سائلاً عن حكمٍ عارضه حديث آخر، فيستفاد بمعرفته هل هو ناسخ أو منسوخ إنْ عُرِف زمن إسلامه.

٥ ـ وإن كان المبهم في الإسناد فمعرفته تفيد ثقته أو ضعفه، ليُحكَم للحديث بالصحة أو غيرها[١].

(ويعرف) المبهم: ١ ـ **(بوروده مسمى في بعض الروايات)** وذلك واضح.

٢ ـ وبتنصيصِ أهل السيَر على كثير منهم، وربما استدلوا بورود حديثٍ آخر أُسند فيه لمعينٍ ما أسند لذلك الراوي المبهم في ذلك، قال العراقي[٢]: وفيه نظر، لجواز وقوع تلك الواقعة لاثنين.

(وهو أقسام :) الأول: وهو **(أَبْهَمُها : رجل أو امرأة)**، أو رجلان، أو امرأتان، أو رجال، أو نساء.

(كحديث ابن عباس : أن رجلاً قال : يا رسول الله الحجُّ كلَّ عام؟،

[ت] ــــــــــــــــــــــ

(١) «المستفاد» ١ :٩١.

(٢) في «شرح الألفية» ص ٤٤٣.

هو الأقرع بن حابس.

[ش] ___

هو الأقرع بن حابس) بن عِقال[١]، قاله الخطيب، واقتصر عليه المصنف في كتاب «المبهمات»، وكذا سُمِّي في «مسند» أحمد وغيره، وقيل: هو سُراقة بن مالك، كذا في حديث سفيان من رواية ابن المقرئ، وقيل: عُكّاشة بن مِحْصن، قاله ابن السكن[٢].

وحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قائماً في الشمس، الحديثَ، قال الخطيب: هو أبو إسرائيل قيصرٌ العامري[٣].

[ت] ___

(١) رواه الخطيب على الإبهام في «الأسماء المبهمة» ص ١٣، و«الإشارات» للنووي الملحق بكتاب الخطيب ص ٥٦٩، ورواه مسمًّى: أبو داود (١٧١٨)، والنسائي (٣٥٩٩)، وابن ماجه (٢٨٨٦)، وأحمد ١:٢٥٥.

(٢) نقلهما ابن بشكوال في «غوامض الأسماء» ٢:٥٢٨.

(٣) رواه البخاري (٦٧٠٤)، وقول الخطيب: في «الأسماء المبهمة» ص ٢٧٣، وتبعه النووي في «الإشارات» ص ٥٤٣، واسم الرجل عندهما: قيس، لا قيصر، وقيس: تحريف قطعًا على قائله، فقول عبد الغني ـ وهو ابن سعيد الأزدي ـ: لا يشاركه أحد في اسمه: يؤكد أنه غلط، ففي القسم الأول من «الإصابة» نحوٌ من ١٢٠ صحابيًّا يسمَّون (قيس)، وإنما قلت: تحريف على قائله، أي: ليس تحريفًا مطبعيًا، فهو قول حكاه الحافظ في «الفتح» ١١:٥٩٠ (٦٧٠٤)، خامسَ خمسةِ أقوال حكاها.

وأما «قيصر»: فذكره الحافظ في القسم الرابع: مَن ذُكر غلطًا من الصحابة، وأن صوابه: قُشَير، وقال هكذا جاء في كتاب الخطيب، وتحرَّف على النووي إلى: قيصر.

وذكر ابن عبد البر ٤:١٥٧٩ أن اسم أبي إسرائيل: يسير، فحكم عليه الحافظ في قسم الكنى بالتحريف أيضًا، مع ضبطه له بالتصغير: يُسيَر، لا كما ضُبط في كتاب ابن بشكوال ١:٢٣٨: يَسِير، والخلاصة: أن الصواب: قشير.

وحديثِ السائلةِ عن غُسل الحيض، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «خذي فِرْصةً» : . . . .

[ش] ـــــــــــــــــــ

قال عبد الغني: ليس في الصحابة مَن يشاركه في اسمه، ولا كنيته، ولا يعرف إلا في هذا الحديث(١).

ومن ذلك في الإسناد: ما رواه أبو داود من طريق حجاج بن فُرافِصة، عن رجل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: «المؤمن غِرٌّ كريم»، يَحتمِل أن هذا الرجل يحيى بن أبي كثير، فقد رواه أبو داود والترمذي من حديثِ بشر بن رافع، عنه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة(٢).

(وحديثِ السائلةِ عن غُسل الحيض، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «خذي فِرْصة) من مِسْك فتطهَّري بها»، الحديثَ.

رواه الشيخان من رواية منصور بن صفية، عن أمه، عن عائشة: أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غُسلها من المحيض، فذكره(٣).

[ت] ـــــــــــــــــــ

(١) نقل الخطيب في كتابه ص ٢٧٤ هذا الكلام عن عبد الغني بالسند إليه، والظاهر أنه في كتابه «الغوامض والمبهمات»، بل صرَّح الحافظ به في ترجمة أبي إسرائيل من قسم الكنى في «الإصابة»، ولم أره في مطبوعته.

وبالمناسبة أقول: كنت رأيت نقلاً آخر عن «الغوامض والمبهمات» في «شرح الزرقاني على المواهب» ١:٩٦، وبحثت عنه في مطبوعته فلم أجده، فالله أعلم، مع أن محققه اعتمد فيه على ثلاث نسخ جيدة، إحداها قريبة عهد من المؤلف.

(٢) أبو داود (٤٧٥٧) بالوجهين، والترمذي (١٩٦٤) مسمًّى، وقال: غريب من هذا الوجه.

(٣) البخاري (٣١٤، ٣١٥)، ومسلم ١:٢٦٠ (٦٠).

هي أسماء بنت يزيد بن السَّكَن، وفي رواية لمسلم : أسماء بنت شَكَل.

[ش] ———————

(هي أسماء بنت يزيد بن السَّكَن) الأنصارية قاله الخطيب وغيره[١]. (وفي رواية لمسلم : أسماء بنت شَكَل) [٢] بفتح المعجمة والكاف، وقيل: بسكون الكاف.

قال المصنف في «مبهماته»: فيَحتمِل أن تكون القصة جرتْ للمرأتين في مجلس، أو مجلسين[٣].

وحديث البخاري عن عائشة أيضاً: دخل النبي صلى الله عليه وسلم فرأى امرأة فقال: «من هذه؟» قلت: فلانة، لا تنام، فقال: «مَهْ» الحديثَ[٤].

قال الخطيب: هي الحَوْلاء بنت تُوَيْت بن حَبيب بن أسد بن عبد العزى، وذلك مصرَّح به عند مسلم[٥].

وحديثه في ليلة القدر: فتلاحى رجلان، هما كعب بن مالك، وعبد الله بن أبي حَدْرَد، قاله ابن دحية[٦].

[ت] ———————

(١) «الأسماء المبهمة» ص ٢٩، و«الإشارات» ص ٥٦٣.

(٢) «صحيح» مسلم ١:٢٦١ ـ ٢٦٢ (٦١)، و«الإشارات» ص ٥٦٣، وابن بشكوال ١:٤٦٩.

(٣) «الإشارات» الموضع المذكور.

(٤) البخاري (٤٣، ١١٥١).

(٥) «الأسماء المبهمة» ص ٦٢، و«غوامض الأسماء» ١:١٧٤، و«صحيح» مسلم ١:٥٤٢ (٢٢٠).

(٦) البخاري (٤٩)، و«فتح الباري» ١:١١٣، و«هدي الساري» ص ٢٥٠، وتبعه =

. . . .

[ش] ____________

وحديث أبي هريرة: أن امرأتين من هُذَيل اقتتلتا، الحديثَ، اسم الضاربة: أم عفيف بنت مشروح، وذات الجنين: مُليكة بنت عُويمر، وقيل: عُويم[١].

وحديث: إن عبادة بن الصامت، وهو أحد النقباء ليلة العقبة. الحديثَ[٢].

بقية النقباء: أسعد بن زُرارة، وسعد بن الربيع، وسعد بن خيثمة، وسعد ابن عُبادة، والمنذر بن عمرو، وعبد الله بن رواحة، والبراء بن معرور، وأبو

[ت] ____________

العيني ١:٣٢٢، والقسطلاني ١:١٣٧، والقاضي زكريا في «منحة الباري» ١:٢٢٢.

وزاد العيني، فربط بين هذه الواقعة، وواقعة تقاضي كعب بن مالك دَينه من ابن أبي حدرد، وهي في البخاري أيضًا، في مواضع، أولها (٤٥٧)، وليس في روايات الواقعتين ما يدل على ذلك.

(١) رواه البخاري (٥٧٥٨)، ومسلم ٣:١٣٠٩ (٣٤ ـ ٣٦)، وكتاب الخطيب ص ٥١٢، وابن بشكوال ١:٢٢٠، و«الإشارات» ص ٥٣٤ ـ ٥٣٥، والشارح يعتمد اختيار النووي في اسم الضاربة وذات الجنين، ومِن قبله ابن بشكوال.

وذكر الخطيب في اسم الضاربة أنها: أم غُطيف، ونقله عنه الحافظ في «الفتح» ١٠:٢١٨ (٥٧٨٥)، وضبطه بالتصغير، لكنه في «هدي الساري» ص ٣٢٩ نسب القول أنها أم غطيف ـ إن صح ما في المطبوع ـ إلى عبد الغني بن سعيد، وليس كذلك، فالذي عند عبد الغني بن سعيد ص ١٣٦: أم عفيف، وأم غطيف: عند الخطيب.

(٢) البخاري (١٨) ومواضع أخرى، وأسماؤهم الآتية: في «الدرر» لابن عبد البر ص٤٠ ـ ٤١ ـ وعنه ابن بشكوال في «غوامض الأسماء» ٢:٨٢٧ ـ، و«هدي الساري» ص ٢٤٩، وذكر ابن عبد البر الاختلاف في عدّ أبي الهيثم ابن التيّهان بدل: رفاعة بن عبد المنذر.

. . . .

[ش] ————————

الهيثم بن التَّيِّهان، وأُسَيد بن حُضَير، وعبد الله بن عمرو بن حرام، ورافع بن مالك.

وحديثُ أم زرع بطوله[1]: الأولى والتاسعة لم يُسميا، والثانية: عَمرة بنت عمرو، والثالثة: حُبَّى بنت [كعب، والرابعة: مَهْدد بنت أبي هرمة، والخامسة: كبشة، والسادسة: هند، والسابعة: حُبَّى بنت] علقمة، والثامنة: بنت أوس بن عبد، ويُروى: أسماء بنت عبد، والعاشرة: كبشة بنت الأرقم، والحادية عشرة: أم زرع بنت أُكَيْمِل بن ساعدة، وقيل: عاتكة.

[تَ] ————————

(١) البخاري (٥١٨٩)، ومسلم ٤:١٨٩٦ (٩٢)، وقد ختم الخطيب كتابه بهذا الحديث، وساق أولاً الطريق الموقوف على عائشة، ثم ساق الطريق المرفوع، وفيه تسميتُهنّ، والأولى والتاسعة لم تسمَّيا، والأسماء ذكرها الخطيب، وعنه عياض في «بغية الرائد» ص ٣ فما بعدها، والنووي في «شرح مسلم» ١٥:٢١٢، وابن حجر في «الفتح» ٩:٢٥٨، والعيني في «العمدة» ١٦:٣٦٧ فما بعدها، وأذكُر المغايرات فقط، مع أن ما بين المعقوفين سقط من و.

الرابعة: مهدد بنت أبي هزومة: من ب، وهكذا في مطبوعة الخطيب، و«الفتح»، وفي نسخة د، ز، ط: هرمة، وضبطه العيني ١٦:٣٦٨ ضبطًا تامًا: مَهْدَد بنت أبي هرومة: «بفتح الميم وإسكان الهاء، وفتح الدال المهملة الأولى، ويقال: مَهْرَة، بالراء، بنت أبي هَرُومة، بالراء المضمومة، ويقال: أرومة»، فأثبتُّها منه.

الثامنة: بنت أوس بن عبد: وعند العيني ١٦:٣٧٠: ياسر بنت أوس بن عبد!، ولم أره لغيره. وفي ك: بنت دوس!، وقوله «يروي: أسماء بنت عبد»: ليس فيها.

وقوله أخيرًا «وقيل: عاتكة»: نقله في «بغية الرائد» ص ٢١٥، والحافظ ٩:٢٥٨ عن «الوشاح» لابن دريد، وقد نقل الدارقطني في «المؤتلف» ٤:١٩٧٢ عن كتاب لابن دريد سماه: «أسماء صواحبات أم زرع»، فلعله هو «الوشاح».

الثاني : الابن والبنت، كـ : حديث أم عطيةَ في غَسل بنت النبي صلى الله عليه وسلم بماءٍ وسِدْر، وهي زينب رضي الله عنها .

ابن اللُّتْبِيَّة : عبد الله، إلى بني لُتْب، بإسكان التاء، وقيل : الأُتْبية، ولا يصح .

[ش] ——————

(**الثاني : الابن والبنت**)، والأخ والأخت، والابنان، والأخوان، وابن الأخ، وابن الأخت.

(**كـ : حديث أم عطية في غَسل بنت النبي صلى الله عليه وسلم بماءٍ وسِدْر، وهي زينب رضي الله عنها**) زوجةُ أبي العاص بن الربيع[1].

(**ابن اللُّتْبِيَّة**) الذي استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة، فقال: هذا لكم، وهذا لي. اسمه (**عبد الله**) كما في «صحيح» البخاري، وهذه النسبة (**إلى بني لُتْب بإسكان التاء**) الفوقية، وضم اللام، بطنٍ من الأزد (**وقيل**) فيه: ابن (**الأُتْبية**) بالهمزة (**ولا يصح**)[2].

[ت] ——————

(١) رواه البخاري (١٢٥٣)، ومسلم ٢:٦٤٦ (٣٦) فما بعده، وسُميت زينب في رواية مسلم ٢:٦٤٨ (٤٠)، وقيل: هي أم كلثوم. انظر: «فتح الباري» ٣:١٢٨.

(٢) سماه ابن سعد: عبدَ الله ٦:٢٨٨، وقال: بعثه إلى بني ذُبيان يصدِّقهم، أما إنه سُمي كذلك في «صحيح» البخاري: فلا، والله أعلم. وضبط اللام بالضم هو المشهور، وحكى الحافظ في «الفتح» ٣:٣٦٦ (١٥٠٠) أنه قيل بفتحها أيضًا. أما ابن الأُتْبيّة: فهكذا في رواية البخاري (٧١٧٤)، ومسلم ٣:١٤٦٣ (٢٧)، وانظر: «الفتح»، و«المشارق» لعياض ١:٣٧٥، و«شرح مسلم» له ٦:٢٣٦، وللنووي ١٠:٢١٩.

ابن أم مكتوم : عبد الله، وقيل : عمرو، وقيل غيره، . . . .

[ش] ——————

(ابن أم مكتوم) تكرر في الأحاديث، اسمه (عبد الله) ابن زائدة، قاله قتادة، ورجحه البخاري، وابن حبان[1]، (وقيل : عمرو) بن قيس، حكاه ابن عبد البر عن الجمهور، منهم: الزهري، وابن إسحاق، وموسى بن عقبة، والزبير بن بكار، وأحمد بن حنبل، ورجَّحه ابن عساكر، والمِزي، وجعل زائدةَ جدَّه[2].

قال ابن حبان وغيره: من قال ابن زائدة فقد نسبه إلى [جدّ] جده[3].

(وقيل غيره) فقيل: عبد الله بن شريح بن قيس بن زائدة، واختاره ابن أبي حاتم، وحكاه عن ابن المديني، والحسين بن واقد[4].

[ت] ——————

(١) قول قتادة: حكاه عنه ابن أبي حاتم في «الجرح» ٥٠١ (٣٧٢)، وقال: يشبه أن يكون قتادة نسبه إلى جده، والبخاري في «تاريخه» ٥(١٢)، وابن حبان ٣:٢١٤.

(٢) «الاستيعاب» ٣:٩٩٧، ١١٨٩، أما الزهري: فهكذا في النسخ، وهكذا عند العراقي في «النكت» ٢:١٣٦٣ ـ والشارح ينقل منه ـ، لكن عند ابن عبد البر: الزبيري، فكأنه تحريف، وأما الإمام أحمد: فهكذا في «مسنده»، عَنْون ٣:٤٢٣: حديث عمرو ابن أم مكتوم، وساق له حديثين، سُمي في أولهما: عمرو ابن أم مكتوم.

وترجيح ابن عساكر: نسبه العراقي ٢:١٣٦٥ إلى كتابه في «الأطراف»، وكذلك المزي في «تحفة الأشراف» ٧:٣٧٢، و«التهذيب» ٢٢:٢٦، ١٩٩، ٣٤:٤٨٧.

(٣) «الثقات» ٣:٢١٤، وما بين المعقوفين زيادة منه، لا بدّ منها، وليست في النسخ، ولا عند العراقي، فتضاف.

(٤) «الجرح» ٥ (٣٧٢).

واسمها عاتكة.

[ش] ـــــــــــــــــــ

وقيل: عبد الله بن عمرو بن شريح بن قيس بن زائدة[١]، وقيل: عبد الله بن الأصم.

قال ابن حبان: وكان اسمه الحصين، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله.

(و) أمه (اسمها عاتكة).

ومن ذلك: حديث أن عمر رأى حُلَّة سِيَراء، الحديثَ، وفيه: فكساها عمرُ أخاً له مشركاً بمكة، هو أخوه لأمه عثمان بن حكيم بن أمية السُّلَمي، قاله ابن بشكُوال[٢].

وحديث رِبْعي بن حِراش، عن امرأته، عن أخت حذيفة: في التحلّي بالفضة، هي فاطمة، وقيل: خَوْلة[٣].

وحديث عقبة بن عامر قلت: يا رسول الله إن أختي نذرتْ أن تمشي،

[ت] ـــــــــــــــــــ

(١) هذا قول ابن حبان في المصدر السابق، وكذلك النقل التالي.

(٢) الحديث رواه البخاري (٨٨٦) وتكلم الحافظ على عثمان بن حكيم باختصار، ثم أطال (٥٨٤١)، لكنه جزم بصحبته في «الإصابة» وترجمه بين رجال القسم الأول، وقول ابن بشكوال في «غوامض الأسماء» ١:١٨٠.

(٣) رواه أبو داود (٤٢٣٤)، والنسائي (٩٤٣٧، ٩٤٣٨)، وهو في «مسند» أحمد ٥:٣٩٨. وامرأة رِبْعي: قال الحافظ في «التقريب» (٨٧٩٥): لم أقف على اسمها، وكرر هذا تحت رقم (٨٨٢٤)، أما كونها أخت حذيفة: فكذلك قال المزي ٣٥:٧٣.

. . . .

[ش] ________________

الحديثَ، هي أم حِبان ـ بالكسر، والموحدة ـ بنت عامر، ذكره ابن ماكولا[١].

وحديث اليهود: فأسلم منهم ابنا سَعْية، أحدهما ثعلبة، والآخر أسد، أو أَسِيد، أو أُسَيد، أقوال[٢].

وحديث قول أبي بكر لعائشة: إنما هما أخواكِ وأختاكِ: هم عبد الرحمن، ومحمد، وأسماء، وأم كلثوم[٣].

[تَ] ________________

(١) الحديث رواه البخاري (١٨٦٦)، ومسلم ١٢٦٤:٣ (١١، ١٢)، و«الإكمال» لابن ماكولا ٣١١:٢، لكن هذا قول قديم للحافظ، قاله في «هدي الساري» ص ٢٧٦، ورجع عنه، فعقبة بن عامر رجلان في الصحابة: الجهني، وهو السائل المستفتي لأخته، وهذه لا يعرف اسمها، كما حققه الحافظ في «الفتح» ٨٠:٤ (١٨٦٦)، وعقبة بن عامر بن نابي الأنصاري السلمي، وهذا اسم أخته أم حِبَّان بنت عامر.

(٢) قصة إسلام ثعلبة وأخيه، وابنِ عمهما أسد بن عبيد: رواها ابن سعد ١٣٤:١، ٣٩٥:٥، وبوّب لها البيهقي بابًا خاصًا في «الدلائل» ٣١:٤.

أما ضبط اسم الأخ الثاني لثعلبة: فقيل فيه: أسد، وبه ترجمه الحافظ في القسم الأول من «الإصابة»، ثم أعاده في: أُسيد، والصواب أنه بالتكبير: أسيد، نقله الدارقطني في «المؤتلف» ١٣٨٥:٣ عن يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، وحكى ابن ماكولا ٦٧:٥ عن إبراهيم بن سعد، عن ابن إسحاق أيضًا أنه بالتصغير: أُسَيد، وخطَّأه ابن ماكولا.

(٣) «الموطأ» ٧٥٢:٢ (٤٠)، وعبد الرزاق (١٦٥٠٧)، وابن سعد ١٧٧:٣، ١٧٨، وصرح في الرواية بأنها أم كلثوم.

الثالث : العمّ، والعمّة، كـ : رافع بن خَديج، عن عمه هو ظُهَير ابن رافع .

[ش] ————————

وحديث: جاءت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي مُعَيط مسلمةً، فجاء أخواها يطلبانها، هما: عمارة، والوليد ابنا عقبة، قاله ابن هشام وغيره[١].

وحديث: «هل في البيت إلا قرشي؟» قالوا: غيرَ ابن أختنا، الحديثَ، هو النعمان بن مقرِّن[٢].

(**الثالث : العمّ، والعمّة**) قال ابن الصلاح[٣]: ونحوُهما، أي: كالخال، والخالة، والأب، والأم، والجد، والجدة، وابنِ أو بنتِ العمّ، والعمة، والخال، والخالة.

(**كـ : رافع بن خَديج، عن عمه**) في النهي عن المُخَابرة (**هو ظُهَير**) بضم الظاء المعجمة (**ابن رافع**) بن عدي، وقيل: أُسَيد بن ظُهير بن الحارث[٤].

[ت] ————————

(١) «سيرة» ابن هشام ٢:٣٢٥، ولم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، لقوله تعالى آخر سورة الممتحنة: ﴿إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهنّ﴾.

(٢) الحديث في «المسند» ٤:٣٩٦، بهذا اللفظ، وينظر كتاب الخطيب ص ٣٠٥، وابن بشكوال ١:٨٤٩.

(٣) صفحة ٣٤٢.

(٤) الحديث في البخاري (٢٣٤٦، ٢٣٤٧)، وفيه: حدثني عمّاي، ورجح الحافظ في «شرحه» أنهما: ظُهَير بن رافع وأخوه مُهَير، ولم يرتض قول من سمَّى الثاني: مُظَهِّرًا. أما رواية مسلم الأولى ٣:١١٨١ (١١٣) ففيها: رجل من عمومتي، هكذا على الإفراد (رجل) وعلى الإبهام، ثم سماه (١١٤) ظُهيراً، وعليه اقتصر الخطيب في كتابه ص ١٥٨، واعتمد ابن بشكوال ٢:٦٥٠ رواية: عميَّه، وسماهما: مُظَهِّر وظُهَير.

=

زياد بن عِلاقة، عن عمِّه : هو قُطْبة بن مالك.

عمةُ جابرٍ التي بكتْ أباه يومَ أُحد : هي فاطمة بنت عمرو، وقيل : هند.

[ش] ______

(زياد بن عِلاقة، عن عمِّه) مرفوعاً: «اللهم إني أعوذ بك من منكراتِ الأخلاق»، الحديثَ، رواه الترمذي (هو قُطْبة بن مالك) الثعلبي، كما في «صحيح» مسلم، في حديث آخر[1].

ومن ذلك: (عمةُ جابرٍ التي بكتْ أباه) لما قُتل (يومَ أُحد)، كما في الصحيح (هي فاطمة بنت عمرو) بن حرام، وقعتْ مسماةً في «مسند» الطيالسي، (وقيل : هند) قاله الواقدي[2].

[تَ] ______

وقوله رحمه الله: «وقيل: «أُسيد بن ظُهير بن الحارث»: ينظر فيه؟.

(١) «سنن» الترمذي (٣٥٩١)، و«غوامض الأسماء» ٢:٥٤٧، و«صحيح» مسلم ١:٣٣٦ ـ ٣٣٧ (١٦٥ ـ ١٦٧)، في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ق والقرآن المجيد﴾ في صلاة الفجر، وصرَّح في الرواية الأخيرة بعمومة قطبة لزياد.

(٢) الحديث رواه البخاري (١٢٤٤، ١٢٩٣)، ومسلم ٤:١٩١٧ ـ ١٩١٨ (١٢٩ ـ ١٣٠)، وفيهما الرواية بالشك، وبالجزم: بنت عمرو بن حرام، أو أخته، فهي عمة جابر، أو عمة أبيه، وصنيع الإمام مسلم يفيد ترجيحه أنها أختُ فاطمة بنت عمرو، عمةُ جابر، وهكذا جاءت الرواية الأولى عند البخاري، وصوّبها ابن حجر ٣:١٦٣، واعتمدها ابن بشكوال ١:٣٢٥.

وكلام الواقدي واضح في «مغازيه» ١:٢٦٦ أنها عمة جابر، لكن سمّاها أول كلامه هنداً، واسمها في رواية الشيخين: فاطمة، وعزا الحافظ في «الفتح» ٣:١٦٣ تسميتَها: هنداً إلى «الإكليل» للحاكم، وحاول الجمع والتوفيق، فينظر.

=

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــــــ

ومن ذلك: حديث ابن عباس، أهدتْ خالتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم سَمْناً، وأَقِطاً، وأَضُبّاً، قيل: اسمها هُزَيلة ـ وقيل: حُفَيدة ـ بنت الحارث، وتكنى أم حُفَيد، وقيل: أم عتيق[1].

وحديث أبي هريرة: كنت أدعو أمي إلى الإسلام، الحديثَ، اسمها: أميمة بنت صُفَيح بن الحارث بن دوس، قاله ابن قتيبة[2].

[ت] ــــــــــــــــــــــــ

أما عزو الشارح تسميتها «فاطمة» إلى «مسند» الطيالسي، فهو متابع للحافظ في «الإصابة» في ترجمة فاطمة، وهو ـ مع كونه إبعاداً في العزو ـ، فلم تُسَمَّ في الرواية المطبوعة (١٨١٧)، والله أعلم.

(١) الحديث رواه البخاري (٥٣٨٩، ٥٤٠٢)، ومسلم ٣:١٥٤٤ (٤٦)، وسُميت أمَّ حُفَيد في رواية مسلم، وفي الرواية الأولى للبخاري. والخبر في «الموطأ» أيضًا ٢:٩٦٧ (٩)، وسُميت فيه: هزيلة، ومال ابن عبد البر في «التمهيد» ١٩:٢٣٦ إلى أنهما واحدة، ولم يجزم، وينظر «فتح الباري» ٩:٦٦٤، و«الإصابة» في: هزيلة، وأم حُفيد، وقال ابن ماكولا ٢: ١٠٧: أم حُفَيد، ويقال: أم حُفَيدة، بنت الحارث، وذكر حديثها هذا.

وأما: حُفيدة، وأم عتيق ـ وفي و، ك: أم عنين ـ فلم يذكرهما ابن حجر في كتابيه، وجاء في «غوامض الأسماء» ٢:٥١٢: أم حفين، وأم عفين، فكأنهما تحريف!.

(٢) «بنت صفيح»: من النسخ إلا د، و، ففيهما: صبيح. وأصل الحديث رواه مسلم ٤:١٩٣٨ (١٥٨)، وسماها ابن قتيبة في «المعارف» ص ٢٧٧: أميمة بنت صُفَيح، وتبعه ابنُ بشكوال في كتابه ١:٤٧٧، وذكرها الحافظ في «الإصابة» أولاً: أميمة، ولم يسم أباها، ثم قال في: «ميمونة بنت صُبيح، أو صُفَيح، بفاءٍ، مصغر».

. . . .

[ش] ______________

وحديث: أن كَرْدَم بن سفيان قال: يا رسول الله خرجتُ أنا وابنُ عمّ لي في الجاهلية، فَحَفِي، فقال: من يُعطيني نعلاً أُنكحه ابنتي، الحديث[1].

قال الخطيب: ابنُ عمه: طارق بن المرقَّع[2].

وحديث نافع: تزوّج ابنُ عمر بنتَ خاله عثمانَ بن مظعون، فقالت أمها: بنتي تكره ذلك، اسم بنت خاله: زينب، وأمّها خولة بنت حكيم بن أمية[3].

[تّ] ______________

(١) هذا الطرف رواه أبو داود (٢٠٩٦)، والخطيب في «الأسماء المبهمة» ص ١٥٦، لكن الذي عند أبي داود والخطيب: طارق بن المرقَّع، وكذلك في مصادر التخريج الأخرى: الطبراني في «الكبير» ١٩:١٩٠ (٤٢٨)، وكُتُب الصحابة التي أسندت الحديث، كأبي نعيم في «المعرفة» ٥:٢٤٠٤، والحافظ في «الإصابة» ترجمة كَرْدم، كلهم سموه: طارق بن المرقع، وانظر الحاشية التالية.

ثم، إن ابن عمه سُمي في الرواية طارقًا، كما قدمت، والذي ينبغي البحث فيه هو اسم ابنته التي وُلدت له، وجاء طارق يطلبها، هل هي ميمونة راوية الحديث عنه، أو غيرها؟.

وأيضًا: معنى قوله «حَفِي»: أي: صار يمشي حافيًا، لعطبِ مركوبه ـ مثلاً ـ أو غير ذلك.

(٢) الخطيب في «الأسماء المبهمة» ص ١٥٦، كما أثبتُّه، لكن الذي في النسخ من «التدريب»: ثابت بن المرقَّع، وهو قول انفرد به ـ فيما أظن ـ الوليّ العراقي في «المستفاد» ٢:٩٤٥، فتبعه الشارح، وسبق قلمه فنسبه إلى الخطيب.

(٣) الحديث رواه أحمد ٢:١٣٠، وفيه اسم الأم، والدارقطني في «السنن» (٣٥٤٥) دون ذكر أسماء، ورواه مع تعيين الأسماء: ابن سعد ١٠:١٥٢، ٢٥٥، وينظر كتاب الخطيب ص ٥٢٠، وابن بشكوال ٢:٨٠٧.

الرابع : الزوج، والزوجة، زوج سُبَيْعة : سعد بن خولة.

زوج بَروع بالفتح وعند المحدثين بالكسر : هلال بن مرة.

[ش] ————

(الرابع : الزوج، والزوجة) والعبد، وأم الولد.

(زوج سُبَيْعة) الأسلمية التي وَلَدت بعد وفاته بليالٍ، الحديث في الصحيحين هو (سعد بن خولة)[1].

(زوج بَروع) بنت واشِق (بالفتح) للباء عند أهل اللغة، (وعند المحدثين بالكسر) هو (هلال بن مرة) الأشجعي[2].

ومثَّل ابن الصلاح للزوجة بزوجة عبد الرحمن بن الزَّبير التي كانت تحت رفاعة القُرَظي، فطلقها، اسمها تَميمة بنت وهب، وقيل: تُميمة بضم التاء، وقيل: سُهَيْمة[3].

[ت] ————

(١) رواه البخاري (٣٩٩١)، ومسلم ٢:١١٢٢ (٥٦).

(٢) حديثه عند أبي داود (٢١٠٧ ـ ٢١٠٩)، وسمي في الرواية الثالثة: هلال بن مرة الأشجعي، ولم يسم عند غيره: أحمد ٤:٢٨٠، وابن أبي شيبة (١٧٣٩٣)، ومن ذُكر في تخريجه هناك.

وسُمي في بعض الروايات السابقة: الجراح، أو أبو الجراح، ولعل: أبو الجراح أقرب، وتكون كنيةَ هلال بن مرة، والله أعلم.

(٣) رواه مالك ٢:٥٣١ (١٧) وسماها: تميمة بنت وهب، ورواه البخاري في مواضع، منها (٥٣١٧)، ومسلم ٢:١٠٥٦ (١١٢)، وتكلم الحافظ في هذا الموضع عن اسمها، وضبطَ تُميمة بالتكبير والتصغير، ورجح الثاني، وقيل: سُهَيمة، وقال: كأنه تصحيف، وقيل: أميمة، وقال: هي واحدة، واختلف في التلفظ باسمها، والراجح الأول: أي: بالتاء، لكنها بالتصغير.

. . . .

[ش] ________________

ومثال أم الولد: حديثُ أمٍّ ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف: أنها سألتْ أمَّ سلمة فقالت: إني أُطِيل ذيلي وأمشي، الحديثَ، هي حُميدة، ذكره النسائي(١).

ومثال العبد: حديث جابر: أن عبداً لحاطبٍ قال: يا رسول الله: ليدخُلنّ حاطبٌ النار، اسمه سعد(٢).

تنبيه :

من المبهم ما لم يصرَّح بذكره، بل يكون مفهوماً من سياق الكلام، كقول البخاري: وقال معاذ: اجلسْ بنا نؤمنْ ساعة، فالمقولُ له ذلك مَطْويٌّ، وهو الأسود بن هلال(٣).

* * * * *

[تَ] ________________

(١) الحديث رواه أبو داود (٣٨٦)، والترمذي (١٤٣)، وابن ماجه (٥٣١)، وهو في «مصنف» ابن أبي شيبة (٦٢٠)، وينظر هناك تخريجه، والكلام على حُميدة، وسميت في رواية النسائي للحديث في «مسند مالك» له، لا في «سننه»، كما في «تهذيب الكمال» ٣٥: ١٥٩.

(٢) الحديث رواه مسلم ٤:١٩٤٢ (١٦٢)، وسماه سعداً: ابن حبان ٣:١٥٥، وترجمه الحافظ في «الإصابة» باسم: سعد بن خولي الكلبي، وينظر كتاب ابن بشكوال ١:٢٥٠.

(٣) قول معاذ ذكره البخاري معلقًا أول كتاب الإيمان من «صحيحه»، ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣١٠٠٠، ٣١٠٠٢، ٣٥٨٤٣) عن الأسود بن هلال المحاربي، أن معاذاً قال له ذلك، والأسود من رجال الشيخين، قال في «التقريب» (٥٠٨): مخضرم ثقة جليل.

وعلى حاشية ك: «الحمد لله. ثم بلغ قراءة عليَّ. كتبه مؤلفه لطف الله به. آمين».



النّوع السّتّون: التّواريخ والوفيّات

هو فنٌّ مهم، به يُعرف اتصالُ الحديث وانقطاعُه، وقد ادَّعى قوم الروايةَ عن قوم، فنُظِر في التاريخ فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين.

[ش] ————————

(النوع الستون : التواريخ) لمواليد الرواة والسماع، والقدوم للبلد الفلاني (والوَفَيَات) لهم

(هو فنٌّ مهم، به يُعرف اتصال الحديث وانقطاعه، وقد ادَّعى قوم الرواية عن قوم، فنُظِر في التاريخ فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين)، كما سأل إسماعيلُ بنُ عياش رجلاً اختباراً(١): أيَّ سنةٍ كتبتَ عن خالد بن معدان؟ فقال: سنة ثلاث عشرة ومئة، فقال: أنت تزعم أنك سمعتَ منه بعد

[ت] ————————

(١) «اختباراً»: هكذا في النسخ: بالباء الموحدة ـ سوى و ـ وسياق الخبر عند ابن حبان في «المجروحين» ١: ٧١، والخطيب في «الجامع» (١٤٨)، و«الكفاية» ص١١٩ ـ على ما بين الروايتين من مغايرة ـ أقول: سياق الخبر يؤكد صحة هذا الرسم: اختباراً، وجاءت هذه الكلمة في نسخة و: اختياراً بالياء التحتية، ومثلها في «الإعلان بالتوبيخ» طبعة الأستاذ حسام الدين القدسي رحمه الله ص٩: اختياراً، اعتماداً على نسخة الأستاذ أحمد تَيْمور باشا رحمه الله، وفهرسَ الخبَر بناء على هذه القراءة فقال: استعمال المصنِّف ـ السخاوي ـ لفظة (اختيار) بمعنى المتقدم للسنّ! ـعلى المعنى الشائع بين العامة حتى زماننا ـ، وتوبع عليه في طبعة المستشرق ص٣٩٠، وهو تحريف بتةً.

. . . .

[ش] ___

موته بسبع سنين!، فإنه مات سنة ستّ ومئة[١]. وقيل: خمس، وقيل: أربع، وقيل: ثلاث، وقيل: ثمان.

وسأل الحاكمُ محمدَ بنَ حاتم الكَشّي عن مولده لمّا حدَّث عن عبد بن حميد؟ فقال: سنة ستين ومئتين، فقال: هذا سمع من عبدٍ بعد موته بثلاثَ عشْرة سنة!![٢].

قال حفص بن غياث القاضي: إذا اتَّهمتم الشيخَ فحاسِبوه بالسِّنَّيْنِ، يعني: سِنَّه وسنَّ من كتب عنه[٣].

وقال سفيان الثوري: لما استعمل الرواةُ الكذبَ استعملْنا لهم التاريخ.

وقال حسان بن يزيد: لم نستعنْ على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنةَ كم وُلدت؟ فإذا أقرَّ بمولده عرفنا صدقه من كذبه[٤].

[تَ] ___

(١) «المدخل إلى الإكليل» للحاكم (٥٥)، ومن طريقه الخطيب في «الجامع» (١٤٨)، وينظر: «الجرح والتعديل» ٦(٧٢٧).

(٢) «المدخل» أيضًا (٥٧).

(٣) «الكفاية» ص ١١٩، وكذا الخبر التالي.

(٤) الكلمة في «تاريخ بغداد» ٨: ٣٤٠ ـ ٣٤١، و«الجامع» له أيضًا (١٤٦)، لكن القائل فيهما: حسان بن زيد، لا: يزيد، ولم أر في طبقته مرجّحًا، فإنه من شيوخ أبي حسان الحسن بن عثمان الزيادي المتوفى سنة ٢٤٢.

وتمام القول: قال أبو حسان: «فأخذت في «التاريخ»، فأنا أعمله من ستين سنة»، أي: بدأ بتأليفِ كتابٍ في تاريخ مواليد الرواة والعلماء وَوَفَيَاتهم من ستين سنة مضت عليه، فهذا من بواكير التأليف في هذا الباب من العلم.

. . . .

[ش] ———————

وقال أبو عبد الله الحميدي: ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجبُ تقديم التهمُّم بها(١): العلل، والمؤتلِف والمختلِف، ووَفَيات الشيوخ.

وليس فيه كتاب، يعني على الاستقصاء، وإلا ففيه كُتُب، كـ: «الوَفَيَات» لابن زَبْر، ولابن قانع، وذَيّل على ابن زَبْر: الحافظ عبد العزيز بن أحمد الكِناني، ثم أبو محمد الأكفاني، ثم الحافظ أبو الحسن ابن المفضَّل، ثم المنذري، ثم الشريف عز الدين أحمد بن محمد الحسيني، ثم المحدث أحمد ابن أَيْبَك الدمياطي، ثم الحافظ أبو الفضل العراقي(٢).

[تَ] ———————

(١) في «القاموس» تَهَمَّم الشيءَ: طَلَبه، فتقديم التهمم: تقديم طلب هذه العلوم الثلاثة لأهميتها.

(٢) سنوات وَفَيات هؤلاء الأئمة على ترتيب ذِكر الشارح لهم: ابن زَبْر سنة ٣٧٩، وابن قانع سنة ٣٥١، والكِناني سنة ٤٦٦، والأكفاني سنة ٥٢٤، وابن المفضَّل سنة ٦١١، والمنذري سنة ٦٥٦، والحسيني سنة ٦٩٥، وابن أَيْبك سنة ٧٤٩، والعراقي سنة ٨٠٦، ثم ذيَّل على كتاب العراقي ولده أبو زرعة المتوفى سنة ٨٢٦.

ومن كتب الوَفَيات: «الوَفَيات» لابن رافع السَّلاَمي المتوفى سنة ٧٧٤، ومن السابقين: كتاب أبي القاسم ابن منده المتوفى سنة ٤٧١. ذكرهما السخاوي في «فتح المغيث» ٤: ٣٧٤، ٣٧٥، وأثنى عليهما، وطُبع الأول منهما.

وفات الشارحَ والسخاويَّ كتاب «الطبقات» لخليفة بن خياط المتوفى سنة ٢٤٠، وكتاب أبي حسان الزيادي السابق ذكره في التعليقة السابقة، وكانت وفاته سنة ٢٤٢، ثم كتاب «المعرفة والتاريخ» ليعقوب بن سفيان المتوفى سنة ٢٧٧، ثم كتاب المقدّمي المتوفى ٣٠١.

فروع :

الأول : الصحيح في سنِّ سيدنا محمدٍ سيدِ البشر رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، وصاحبيه : أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما : ثلاثٌ وستون.

[ش] ————————

(فروع :)

في عيونٍ من ذلك.

(الأول :) في وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وأصحابه العشرة.

(الصحيح في سنِّ سيدنا محمدٍ سيدِ البشر رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه : أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما ثلاثٌ وستون) سنةً، قاله الجمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وصححه ابن عبد البر، والجمهور[1].

وقيل: سنّ النبي صلى الله عليه وسلم ستون، رُوي عن أنس، وفاطمةَ البتول، وعروة بن الزبير، ومالك[2].

وقيل: خمس وستون، رُوي عن ابن عباس، وأنس أيضاً، ودَغْفل بن حنظلة[3].

[تَ] ————————

(١) «الاستيعاب» ١ :٥٢.

(٢) قول أنس: رواه البخاري (٥٩٠٠)، ومسلم ٤: ١٨٢٤ (٢١٣)، وقول السيدة فاطمة: عند الطبراني في «المعجم الكبير» ٢٢(١٠٣٠) في قصة مسارّة النبي صلى الله عليه وسلم لها بوفاته، وأنها أول أهله لحوقًا به، وقول عروة: عند ابن سعد ٢ : ٢٦٨.

(٣) حنظلة: تحرف في ك إلى: طلحة. والرواية عن ابن عباس: عند مسلم ٤ : ١٨٢٧ (٢٣٥٣)، وعن أنس ودَغْفل: عند الترمذي في «الشمائل» (٣٨٣، ٣٨٢)، وغيره.

. . . .

[ش] ————————

وقيل: اثنتان وستون، قاله قتادة[١].

وحُكي الآخِران أيضاً في أبي بكر[٢].

وحُكي الأولان في عمر.

وقيل: عاش عمر ستاً وستين، وقيل: إحدى وستين، وقيل: تسعاً وخمسين، وقيل: سبعاً وخمسين، وقيل: ستاً وخمسين، وقيل: خمساً وخمسين[٣].

[تَ] ————————

(١) «تاريخ خليفة» ص ٩٦، وقال الحافظ في «الفتح» ٨:١٥١ (٤٤٦٤): «كل من رُوي عنه من الصحابة ما يخالف المشهور، وهو ثلاث وستون، جاء عنه المشهور، وهم ابن عباس، وعائشة، وأنس».

(٢) قوله: «حُكي الآخِران»: أي: حكي القولان الأخيران اللذان قيلا في عمره صلى الله عليه وسلم، في أبي بكر أيضًا والأقوال التي تقدمت أربعة، على هذا الترتيب: ٦٣، ٦٠، ٦٥، ٦٢، فالقولان الأخيران هما: ٦٥، ٦٢، ولم أر هذا.

وللاختصار أُحيل إلى أهم المصادر: ابن سعد ٣:١٨٥، و«تاريخ خليفة بن خياط» ص ١٢١، و«الاستيعاب» ٣:٣٧٧، وهؤلاء حكوا الاتفاق على أنه عاش رضي الله عنه ٦٣ سنة، زاد ابن عبد البر قال: «إلا ما لا يصح»، وكأنه يشير إلى ما رواه ابن عساكر ٣٠:٤٥٧ من طريق يعقوب بن سفيان، عن مالك: أن أبا بكر بلغ من السنٍّ ستين سنة. قال ابن عساكر: وهذا وهم، والمحفوظ ما تقدم. أي: ثلاث وستون.

(٣) الأولان: أي: ٦٣، ٦٠، أما بلوغه رضي الله عنه ٦٣ سنة: فهذا هو المشهور جدًا، وأما ٦٠، فرواه ابن سعد ٣:٣٣٩، ومن طريقه ابن عساكر ٤٤:٤٧٢، =

قُبِض رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى الاثنين لثنتيْ عشْرةَ خلتْ من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشْرة من هجرته صلى الله عليه وسلم إلى المدينة.

[ش] ________________

(قُبِض رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى) يوم **(الاثنين لثنتيْ عشْرةَ خلتْ من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشْرة من هجرته صلى الله عليه وسلم إلى المدينة)** لا خلاف بين أهل السِّير في ذلك، إلا في تعيين اليوم من الشهر،

[ت] ________________

عن أسلم مولى عمر، ونَقَل عن شيخه الواقدي قوله: وهذا ـ أي: ٦٠ ـ أثبت الأقوال عندنا.

أما الأقوال الأخرى التي ذكرها الشارح رحمه الله، فهي: (٦٦) عامًا، وهو قول ابن عباس، رواه ابن عساكر ٤٤:٤٧٦. (٦١) عامًا، وهو قول قتادة وأسلم، عند ابن عساكر ٤٤:٤٧٢، ٤٧٣. (٥٩) عامًا قاله نافع ٤٤:٤٧٢. (٥٧) عامًا قاله ابن عمر ونافع أيضًا ٤٤:٤٧٢. (٥٦) عامًا قاله عروة أو ابن أبي خيثمة ٤٤:٤٧١. (٥٥) عامًا قاله ابن عمر وابنه سالم، وابن شهاب، وأبو الأسود يتيم عروة، والدراوردي، وعروة أو ابن أبي خيثمة.

وخلاصة هذه الأقوال: أن القول ببلوغه رضي الله عنه خمسًا وخمسين سنة، قول هؤلاء الأئمة الستة، وهناك جمهرة قالوا ببلوغه ٦٣ سنة، وهو قول ابن قتيبة، ومعاوية بن أبي سفيان، وأنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، والشعبي، والسيد محمد الباقر، والهيثم بن عدي ـ من الأخباريين ـ، وابني أبي شيبة: أبي بكر وأخيه عثمان، والأسانيد إليهم عند ابن عساكر ٤٤:٤٦٧، ٤٧٣ ـ ٤٧٦، وذكره ابن سعد ٣:٣٣٩ عن أبي إسحاق السَّبيعي.

وتنظر آخر ترجمة سيدنا عمر رضي الله عنه من «تهذيب التهذيب»، فإنه رجح بلوغه ٥٨، أو ٥٩ سنة. والله أعلم.

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــ

فالجمهور على ما ذكره المصنف: أنه يوم الثاني عشر، وقال موسى بن عقبة[١]، والليث بن سعد: مستهَلَّ الشهر، وقال سليمان التيمي: ثانيهِ[٢].

قال العراقي[٣]: والقول الأول وإن كان قول الجمهور، فقد استشكله السُّهيلي[٤] من حيثُ التاريخ، وذلك لأن يوم عرفة في حجة الوداع كان يوم الجمعة بالإجماع، لحديث عمر المتفق عليه[٥]، وحينئذ فلا يمكن أن يكون ثاني عشَر ربيعِ الأول من السنة التي تليها يومَ الاثنين، لا على تقدير كمالِ الشهور، ولا نقصها، ولا كمالِ بعضٍ، ونقص بعضٍ، لأن ذا الحجة أوله الخميس[٦]، فإن نَقَص هو والمحرم وصفر كان ثاني عشَر ربيع الأول يوم

[ت] ــــــــــــــــــ

(١) حكاه عنه الذهبي في «السيرة النبوية» من «سير أعلام النبلاء» ٢:٤٧١.

(٢) عزاه العراقي في «النكت» ٢:١٣٧٣ و«شرح الألفية» ص ٤٤٩ إلى البيهقي في «الدلائل» ٧:٢٣٤، وقال: بإسناد صحيح.

(٣) في «شرح الألفية» ص ٤٤٨.

(٤) «الروض الأُنُف» ٤:٢٧٠.

(٥) رواه البخاري في مواضع، أولها (٤٥)، ومسلم ٢٣١٢ (٣ ـ ٥)، وهو حديث نزول قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣٠]، وكان يوم عرفة يوم جمعة.

(٦) كتب على حاشية ب بخط مغاير لخطّ الشيخ عليّ الأنصاري ما نصه: «وقرّر شيخنا البابلي نقلاً عن الحافظ ابن حجر الجوابَ عن هذا الإشكال بأن أول الجمعة ـ كذا، ولعله: أول الشهر ـ كان الخميس عند أهل مكة، والوقوف عندهم الجمعة، وأوله عند أهل المدينة الجمعة، ومطلع البلدين مختلف، وتُحسَب الشهور كاملة =

. . . .

[ش] ———————

الخميس، وإن كَمُلَتْ الثلاثة فثاني عشَرِه الأحد، وإن نقص بعضٌ وكمل بعضٌ فثاني عشَرِه الجمعة أو السبت.

قال[1]: وقد رأيت بعض أهل العلم يجيب، بأنْ تُفرض الشهورُ الثلاثةُ كواملَ، ويكون قولهم: لاثنتي عشْرة ليلةً خلتْ منه، أي: بأيامها كاملة، فيكون وفاته بعد استكمال ذلك، والدخول في الثالث عشر.

قال: وفيه نظر من حيثُ إن الذي يظهر من كلام أهل السِّير نقصان الثلاثة، أو اثنين منها، بدليل ما رواه البيهقي بسند صحيح[2] إلى سليمان التيمي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض لاثنتين وعشرين ليلةً من صفر، وكان أولَ يوم مرض فيه يوم السبت، وكانت وفاته اليومَ العاشر يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع الأول، وهذا يدل على أن أول صفر السبت، فلزم نقصانُ ذي الحِجة والمحرم، وقوله: وكانت وفاته صلى الله عليه وسلم

[ت] ———————

بحساب أهل المدينة، فيكون أول ربيع الخميس، وثاني عَشَره الاثنين، فينحلّ الإشكال، ولا يَرِد أن الوقوف يوم الجمعة، لحمله على أهل مكة، لا على أهل المدينة..».

قلت: وكأن الشمس البابلي رحمه الله اعتمد هذا وارتضاه، أما الحافظ فذكره في «الفتح» ٨: ١٢٩ تحت الباب ٨٣ من كتاب المغازي، ونقله عن البارِزي وابن كثير ثم استبعده.

(١) «شرح الألفية» ص ٤٤٩، وكذلك النقول التالية.

(٢) في «الدلائل» ٧: ٢٣٤، والكلام كله للعراقي في المصدر السابق.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــــــــ

اليوم العاشر، أي: من مرضه، فيدلّ على نقصان صفر أيضاً.

ورَوَى الواقدي[١] عن أبي معشر، عن محمد بن قيس قال: اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأربعاء لإحدى عشْرة بقيتْ من صفر، إلى أن قال: اشتكى ثلاثة عشر يوماً، وتوفي يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع الأول، فهذا يدل على نقص الشهور أيضاً، إلا أنه جعل مدة مرضه أكثر مما في حديث التيمي، ويُجمع بينهما بأن المراد بهذا ابتداؤه، وبالأول اشتداده، والواقدي وإن ضُعِّف في الحديث فهو من أئمة السيَر، وأبو معشرٍ نَجيحٌ مختلَف فيه[٢].

وروى الخطيب في «الرواة عن مالك» من رواية سعيد بن سلمة بن قتيبة الباهلي، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: لما قُبض رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض ثمانية، فتوفي لليلتين خَلَتا من ربيعِ الأول، الحديثَ، فاتَّضح أن قول التيمي ومن وافقه راجح من حيثُ التاريخ.

[تَ] ـــــــــــــــــــــــــــــ

(١) وعنه ابن سعد ٢:٢٣٧.

(٢) النقل ما يزال مستمراً عن «شرح الألفية»، وزاد بعد هذا ليربط بينه وبين النقل عن الخطيب فقال: «ويرجِّح ذلك وروده عن بعض الصحابة، وذلك فيما رواه الخطيب ...».

وقول العراقي عن الواقدي: «هو من أئمة السير»: سبقه الذهبي إلى أحسن منه في حق الواقدي، فقال في «السير» ٧:١٤٢: «الواقدي ـ وإن كان لا نزَاع في ضَعفه ـ فهو صادق اللسان كبير القدر»، فكأن جرحه لا من قِبل عدالته.

ومنها التاريخ.

[ش] ________________

قال: وقول المصنف كابن الصلاح[١]: ضحًى، يشكل عليه ما في «صحيح مسلم» من رواية أنس[٢]: آخرُ نظرةٍ نظرتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، الحديثَ، وفيه: وتوفي من آخر ذلك اليوم، وهذا يدل على أنه تأخر بعد الضحى، ويُجمع بينهما بأن المراد أول النصف الثاني، فهو آخر وقت الضحى، وهو من آخر النهار، باعتبار أنه من النصف الثاني.

ويدل عليه ما رواه ابن عبد البر[٣] بسنده عن عائشة قالت: مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتفاعَ الضحى وانتصافَ النهار يوم الاثنين.

وذكر موسى بن عقبة في «مغازيه» عن ابن شهاب: توفي يوم الاثنين حين زاغت الشمس[٤].

(ومنها) أي: من الهجرة **(التاريخ)** هذه فائدة زادها المصنف[٥].

[ت] ________________

(١) صفحة ٣٤٥.

(٢) أصل الحديث في «صحيح» مسلم ١: ٣١٥ (٩٩)، لكن محل الشاهد ليس فيه، إنما هو في رواية النسائي (١٩٥٧): «توفي من آخر ذلك اليوم، وذلك يوم الاثنين»، ولفظه عند مسلم (٩٨): «توفي من يومه ذلك».

(٣) الذي رأيته عند ابن عبد البر في آخر «الدرر» ص ٢٠٥: قيل: «حين اشتدّ الضحى».

(٤) وتقدم نقله أول هذا البحث عن «السيرة النبوية» للذهبي من «سير أعلام النبلاء» ٢ :٤٧١.

(٥) تنظر الأخبار الآتية في مقدمة «تاريخ» ابن عساكر ١ :٣٧ ـ ٤٦.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــ

روى البخاري في «صحيحه»[1] عن سهل بن سعد قال: ما عدُّوا من مبعث النبي صلى الله عليه وسلم، ولا من متوفّاه، إنما عدُّوا من مَقْدَمه المدينة.

ورَوَى في «تاريخه الصغير»[2] عن ابن عباس قال: كان التاريخ في السنة التي قدم فيها النبي صلى الله عليه وسلم.

وروى أيضاً عن ابن المسيَّب قال[3]: قال عمر: متى يكتبُ التاريخ؟ فجمع المهاجرين، فقال له عليّ: من يوم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم، فكتب التاريخ.

وروى ابن أبي خيثمة في «تاريخه» عن ابن سيرين[4]: أن رجلاً من المسلمين قدم من أرض اليمن، فقال لعمر: رأيتُ باليمن شيئاً يسمّونه: التاريخ، يكتبون: من عام كذا، وشهر كذا، فقال عمر: إن هذا لَحَسن، فأَرِّخوا، فلما أُجمع على أن يؤرِّخ شاورَ، فقال قوم: بمولد النبي صلى الله عليه وسلم، وقال قوم: بالمبعث، وقال قوم: حين خرج مهاجراً من مكة، وقال

[تـ] ـــــــــــــــــ

(١) البخاري (٣٩٣٤)، وينظر كلام الحافظ عليه، فهو عمدة كلام تلميذه السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» ص ٥٠٦ ـ ٥١٤.

(٢) من المطبوع باسم «التاريخ الأوسط» ١:٢٨٥ (٤٢)، وهو في «تاريخه الكبير» ١:٩.

(٣) المصدر السابق ١:٢٨٣ (٤٠)، و ١:٩ أيضًا.

(٤) ورواه من طريقه ابن عساكر في «تاريخه» ١:٤٥، وقوله في آخره «أول الشهور في العِدّة» يريد: العدد.

. . . .

[ش] ―――――――――

قائل: بالوفاة حين توفي، فقال: أَرِّخوا خروجَه من مكة إلى المدينة.

ثم قال: بأيّ شهر نبدأ فنصيِّرَه أولَ السنة؟ فقالوا: رجب، فإن أهل الجاهلية كانوا يعظمونه، وقال آخرون: شهر رمضان، وقال بعضهم: ذو الحجة، فيه الحج، وقال آخرون: الشهر الذي خرج فيه من مكة، وقال آخرون: الشهر الذي قدم فيه، فقال عثمان: أَرِّخوا من المحرم أولَ السنة، وهو شهر حرام، وهو أول الشهور في العِدَّة، وهو منصَرَف الناس عن الحج، فصيَّروا أول السنة المحرم.

وكان ذلك في سنة سبع عشرة[1].

وقد روى سعيد بن منصور في «سننه»[2] بسند حسن عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿والفجر﴾ قال: الفجر شهر المحرم، هو فجر السنة.

[تَ] ―――――――――

(١) في رواية ابن عساكر ـ من طريق ابن أبي خيثمة ـ: «وكان التاريخ في سبع عشرة، ويقال: في سنة ست عشرة، في ربيع الأول»، ثم ذكر خبراً آخر فيه: أن عمر رضي الله عنه حج سنة ست عشرة، وفيها كتب التاريخ في شهر ربيع الأول، ومعنى هذا: أن البدء بالفكرة كان في سنة ست عشرة أيام الحج، وبعد قليل دخلت سنة سبع عشرة، وفيها كان استقرار الرأي والعمل.

(٢) (٢٤٤٩)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٣٤٩٤)، و«فضائل الأوقات» (٢٢٨)، وابن عساكر ١:٥٢ من طريق أبي الربيع الزهراني، هو وسعيد بن منصور، عن نوح بن قيس، عن عثمان بن مِحْصَن: أن ابن عباس قاله، وعثمان: ذكره ابن حبان في «الثقات» ٥:١٥٩، فهو موثّق، لا مسكوت عنه، وقد حسَّن هذا الإسناد الحافظ في «الأمالي المطلقة» ص ٢٤ ـ ٢٥، مع قول أبي حاتم في «الجرح» ٦ (٩١٧): عثمان عن ابن عباس، مرسل.

. . . .

[ش] ________________

قال شيخ الإسلام ابن حجر في «أماليه»[١]: بهذا يحصل الجواب عن الحكمة في تأخير التاريخ من [شهر] ربيع الأول إلى المحرم، بعد أن اتفقوا على جعل التاريخ من الهجرة، وإنما كانت في [شهر] ربيع الأول.

وروى ابن عساكر في «تاريخه»[٢] بسنده عن ميمون بن مِهْران قال: رُفع إلى عمر صكّ مَحِلُّه شعبان، فقال: أيّ شعبان! الذي نحن فيه، أو الذي مضى، أو الذي هو آتٍ؟ ثم قال للصحابة: ضعوا للناس شيئاً يعرفونه من التاريخ، فأجمَعوا على الهجرة.

لكن رأيتُ في «مجموع» بخطّ ابن القَمّاح عن ابن الصلاح أنه قال: ذَكَر أبو طاهر ابن مَحْمِش الزِّيادي في «كتاب الشروط»: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرّخ بالهجرة حين كَتْبه الكتاب لنصارى نَجْران، وأمر علياً أن يكتب فيه: إنه كُتِب لخمسٍ من الهجرة، قال: فالمؤرِّخ بها إذاً رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، وعمرُ تبعه في ذلك[٣]، وقد أشبعتُ الكلام في ذلك في مؤلف مستقلّ [تـ]

---

(١) «الأمالي المطلقة» ص ٢٥، وزدت ما بين المعقوفين من كلام ابن حجر، وللتنبيه الذي حكاه الصفدي في مقدمة «الوافي» ١ :٢١.

(٢) ١ :٤٠ ـ ٤٢ من طرق عديدة، ومعنى «مَحِلُّه شعبان»: حلول أجله، واستيفاء حقّه.

(٣) وروى ابن عساكر ١ :٣٧ من طرق عن الزهري: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرّخ التاريخ حين قدم المدينة في شهر ربيع الأول، ونقل السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» ص ٥٠٧ خبر الزهري من «الإكليل» للحاكم، وهي روايات ـ كما قال السخاوي ـ بإسناد معضل، فالزهري تابعي صغير، من حيث الطبقة، ومراسيله معروفة بالضعف، على المشهور، وقال ابن عساكر ١ :٣٨: «المحفوظ أن الآمر =

وأبو بكر : في جُمادى الأولى سنة ثلاثَ عشْرةَ.

وعمر : في ذي الحِجة سنة ثلاث وعشرين.

[ش] ________________

مختص بهذه المسألة[١].

(و) توفي (أبو بكر) رضي الله تعالى عنه (في جُمَادى الأولى سنة ثلاثَ عشْرةَ) يوم الاثنين، وقيل: ليلة الثلاثاء بين المغرب والعشاء لثمانٍ، وقيل: لثلاثٍ بقينَ، وقيل: في جمادى الآخرة ليلةَ الاثنين لسبعَ عشْرةَ مضتْ منه، وقيل: يوم الجمعة لسبعٍ ليالٍ بقينَ، وقيل: لثمان بقين منه، والصحيح الذي جزم به الأئمة، وصححه الحفاظ، وثبت بأسانيد صحيحة عن عائشة وغيرها عشيةَ ليلة الثلاثاء لثمانٍ بقينَ من جمادى الآخرة[٢].

(و) توفي (عمر في ذي الحِجة)[٣] آخرَ يوم منه يومَ الجمعة (سنة ثلاث وعشرين) ودفن يوم السبت، مستهلَّ المحرم[٤].

[تَ] ________________

بالتاريخ عمر رضي الله عنه».

(١) هو مقامته التي سماها «الشماريخ في علم التاريخ»، وطبعت.

(٢) «شرح الألفية» ص ٤٥٠، و«التقييد والإيضاح» ٢:١٣٧٨، وهما ـ مجتمعان أو مفترقان ـ مصدر الشارح في هذه الوفياتِ، والوفيات الآتية.

وتنظر هذه الأقوال مسندةً منسوبةً إلى أصحابها في «تاريخ» ابن عساكر ٣٠:٤٤٦ ـ ٤٥٣، و«استيعاب» ابن عبد البر ٣:٩٧٧.

(٣) **[ومولد عمر رضي الله عنه بعد الفيل بثلاثَ عشْرة سنة، وقال أسامة بن زيد ابن أسلم، عن أبيه، عن جده، سمعت عمر يقول: ولدت قبل الفِجَار الأعظم بأربع سنين. حكاهما في «تهذيب التهذيب» ـ ٧ : ٤٣٩ ـ.]**.

(٤) «شرح الألفية» ص ٤٥١، و«الاستيعاب» ٣:١١٥٥، و«تاريخ» ابن عساكر =

وعثمان : فيه سنة خمس وثلاثين، ابن اثنين وثمانين، وقيل : ابن تسعين، وقيل غيره.

وعليٌّ : في شهر رمضان سنة أربعين، ابن ثلاث وستين، وقيل : أربع، وقيل : خمس.

[ش] ______

(و) قتل (عثمان فيه) أي: ذي الحجة، يوم الجمعة ثامنَ عشرِه، وقيل: ثامنَه، وقيل: ثامن عِشْرِيه، وقيل: ثاني عَشرِه، وقيل: ثالث عَشرِه (سنة خمس وثلاثين) وقيل: أولَ سنة ست وثلاثين، وفي «تاريخ» البخاري: سنة أربع وثلاثين، قال ابن ناصرٍ: وهو خطأ من راويه، وهو (ابن اثنين وثمانين) قاله أبو اليقظان، وادعى الواقدي الاتفاق عليه (وقيل : ابن تسعين، وقيل غيره) فقال ابن إسحاق: ابن ثمانين، وقال قتادة: ست وثمانين، وقيل: ثمان وثمانين[(١)].

(و) قتل (عليٌّ في شهر رمضان) ليلةَ الحادي والعشرين منه، وقيل: يوم الجمعة، وقيل: ليلتَها سابعَ عشْرِه، وقيل: حادي عشْره، وقيل غير ذلك (سنة أربعين) وقال ابن زَبْر: سنة تسع وثلاثين، وهو وهم لم يتابَع عليه، وهو (ابن ثلاث وستين، وقيل : أربع) وستين، (وقيل : خمس) وستين، وقيل: اثنتين

[ت] ______

٤٤: ٤٦٣ ـ ٤٦٧، وأكثر الروايات عنده: أنه رضي الله عنه: توفي، أو: دفن، أو: طعن، يوم الأربعاء، لأربع بقين من ذي الحجة، ويتفق هذا مع ما قاله الشارح بتقدير أنه رضي الله عنه توفي بعد ثلاثة أيام، ودفن في اليوم الرابع، ويوافق يوم السبت مستهل المحرم.

(١) «شرح الألفية» أيضًا ص ٤٥١، و«التاريخ الكبير» للبخاري ٦(٢١٩١)، و«الاستيعاب» ٣: ١٠٤٨، و«تاريخ» ابن عساكر ٣٩: ٥١٣ ـ ٥٢٥.

وطلحة والزبير : في جُمادى الأولى، سنةَ ستٍ وثلاثين، قال الحاكم : كانا ابنيْ أربع وستين، وقيل غير قوله .

[ش] ــــــــــــــــ

وستين، وقيل: ثمان وخمسين، وقيل: سبع وخمسين(١).

(**وطلحة والزبير**) ماتا معاً (**في**) يوم واحد قُتِلا في وقعة الجمل يوم الخميس، وقيل: يوم الجمعة عاشِرَ (**جُمادى الأولى**) وقيل: الآخِرة، وعليه الجمهور (**سنةَ ستٍ وثلاثين**)، ومن قال: في رجب، أو ربيع: فقولان مرجوحان(٢).

(**قال الحاكم : كانا ابنيْ أربع وستين**) سنة، وهو قول الواقدي، وتابعه ابن حبان(٣).

(**وقيل غير قوله**)، فقال أبو نعيم: كان لطلحة ثلاث وستون، وقال عيسى ابن طلحة: اثنتان وستون، وقال المدائني: ستون، وقيل: خمس وسبعون.

وقيل: كان للزبير سبع وستون، وقيل: ست وستون، وقيل: ستون، وقيل: بضع وخمسون، وقيل: خمس وسبعون.

[تَ] ــــــــــــــــ

(١) «شرح الألفية» أيضًا، وينظر: ابن سعد ٣:٣٦، و«الاستيعاب» ٣:١١٢٢، وقولُ ابن زَبْر: في «تاريخ مولد العلماء ووَفَيَاتهم» ١:١٣٢.

(٢) ينظر «الاستيعاب» ترجمة الزبير ٢:٥١٦، وترجمة طلحة ٢:٧٧٠، و«تاريخ» ابن عساكر ترجمة الزبير ١٨:٣٣٩، وترجمة طلحة ٢٥:١٢٠.

(٣) قول الحاكم في «المعرفة» ص ٥٥٧، وينظر: «المستدرك» (٥٥٧٠، ٥٥٨٧)، وابن سعد ٣:١٠٥، ٢٠٥ رَوَى ذلك عن الواقدي، عن غيره، فالواقدي ناقل لا قائل، بدليل أنه روى غير هذا التاريخ، ولم يقتصر عليه، كما اقتصر الحاكم وابن حبان. وقول ابن حبان في «الثقات» ٢:٣٤٠.

وسعد بن أبي وقاص : سنة خمس وخمسين على الأصح، ابنَ ثلاث وسبعين.

[ش] ―――――――――

فائدة :

قال الزبير بن بكار[١]: أعرقُ الناسِ في القتل: عُمارةُ بن حمزة بن مصعب ابن الزبير بن العوام، قُتل عمارة، وأبوه حمزة يوم قُديد، وقَتَل مصعباً عبد الملك بن مروان، وقُتل الزبير يومَ الجمل، وقُتل العوام يومَ الفِجَار.

زاد أبو منصور الثعالبي في كتابه «لطائف المعارف»[٢]: وقتل خُويلد أبو العوام في حرب خُزاعة، قال: ولا نعرف في العرب والعجم ستةً مقتولين في نَسَق إلا في آل الزبير.

(و) توفي (سعد بن أبي وقاص سنة خمس وخمسين على الأصح) وقيل: سنة خمسين، وقيل: إحدى، وقيل: أربع، وقيل: ست، وقيل: سبع، وقيل: ثمانٍ[٣] (ابنَ ثلاث وسبعين) وقيل: أربع وسبعين، وقيل: اثنتين وثمانين، وقيل:

[تـ] ―――――――――

(١) في «جمهرة نسب قريش» ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥، و«المعارف» لابن قتيبة ص ٥٨٩، و«جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص ١٢٥، وينظر: «نسب قريش» لمصعب الزبيري عمّ الزبير بن بكار ص٢٥٠.

ولفظ الزبير: قتل العوام بعكاظ، أما كلمة الفجار: فعند ابن قتيبة.

(٢) صفحة ٤٥، وكذلك هو في «المعارف» ذَكَر ستة، والسادس: هو خويلد، لكنه قال: قتل في الجاهلية، لم يحدِّد وقعة خزاعة. وكلمة «في نَسَق»: تحرفت في النسخ عندنا إلى: في نَسَب، خطأ، ومع كل تحريف ما يسوِّغه في ذهن القارئ.

(٣) قال العراقي في «شرح الألفية» ص ٤٥٤: «توفي ـ سعد ـ قبل سنة ثمانٍ على الصحيح».

وسعيد : سنة إحدى وخمسين، ابنَ ثلاث، أو أربع، وسبعين.

وعبد الرحمن بن عوف : سنة اثنتين وثلاثين، ابنَ خمس وسبعين.

وأبو عبيدة : سنة ثماني عشرة، ابن ثمان وخمسين.

[ش] ————————

ثلاث وثمانين، وهو آخر العشرة موتاً[١].

(و) توفي (**سعيد**) بن زيد (**سنة إحدى وخمسين**) وقيل: اثنتين، وقيل: ثمان وخمسين، (**ابنَ ثلاث**) وسبعين (**أو أربع وسبعين**) قال الأولَ المدائنيُّ، والثانيَ الفلاّس[٢].

(و) توفي (**عبد الرحمن بن عوف سنة اثنتين وثلاثين**) وقيل: إحدى، وقيل: ثلاث، (**ابنَ خمس وسبعين**) وقيل: اثنتين وسبعين، وقيل: ثمان وسبعين[٣].

(و) توفي (**أبو عبيدة**) بطاعون عَمَواس (**سنة ثماني عشرة**) وهو (**ابن ثمان وخمسين**) بلا خلاف في الأمرين[٤].

[تَ] ————————

(١) «شرح الألفية» ص ٤٥٣، و«التقييد والإيضاح» ٢:١٣٨١ ـ ١٣٨٢، وينظر «الاستيعاب» ٢:٦١٠، و«تاريخ دمشق» ٢٠:٢٩٣.

(٢) «شرح الألفية» ص ٤٥٤. وينظر: «الاستيعاب» ٢:٦٢٠، وابن عساكر ٢١:٩٢، والقول بأنه توفي رضي الله عنه سنة ثمان وخمسين قاله البخاري في «التاريخ الكبير» ٣ (١٥٠٩)، واقتصر عليه، فاستدركه عليه العراقي بقوله: لا يصح.

(٣) شرح العراقي المذكور، و«الاستيعاب» ٢:٨٥٠، وابن عساكر ٣٥:٣٠٥.

(٤) شرح العراقي ص ٤٥٤ ـ ٤٥٥، و«الاستيعاب» ٢:٧٩٤، وابن عساكر ٢٥:٤٨٨.

وفي بعض هذا خلاف، رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

الثاني : صحابيان عاشا ستين سنةً في الجاهلية، وستين في الإسلام، وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين : حكيم بن حِزام، وحسان بن ثابت بن المنذر بن حَرَام.

[ش] ـــــــــــــــــــ

(وفي بعض هذا خلاف[1]**)** كما تقدم التنبيه عليه **(رضي الله تعالى عنهم أجمعين)**[2].

(الثاني :)

(صحابيان عاشا ستين سنةً في الجاهلية، وستين في الإسلام، وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين).

أحدهما: **(حكيم بن حِزام)** بن خُويلد بن أسد بن عبدالعزى بن قصيّ الأسدي، ابن أخي خديجة، وكان مولده في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاثَ عشْرة، وقيل: مات سنة خمسين، وقيل سنة ثمان وخمسين، وقيل: سنة ستين[3].

(و) الثاني: **(حسان بن ثابت بن المنذر بن حَرَام)** بالراء، الأنصاري

[ت] ـــــــــــــــــــ

(١) اسم الإشارة يعود على كل ما تقدم من وَفَيات العشرة وأسنانهم رضي الله عنهم.

(٢) على حاشية ك: بلغ.

(٣) أطال وأطاب القول في ترجمة حكيم رضي الله عنه: ابن عساكر رحمه الله في «تاريخه» ١٥:٩٣، وممن ذَكَر حكيم بن حزام في المعمَّرين مئة وعشرين سنة: البخاري في «التاريخ الكبير» ٣(٤٢)، ومسلم في «صحيحه» ٣:١١٦٤ (بعد ٤٧)، وأبو زكريا ابن منده أولَ جزئه «من عاش مئة وعشرين سنة من الصحابة».

أما ولادته في جوف الكعبة: فسيكرره الشارح بعد قليل ص ٥٢٤.

قال ابن إسحاق: عاش حسان وآباؤه الثلاثةُ كلٌّ واحد مئةً وعشرين سنة، ولا يعرف لغيرهم من العرب مثلُه، وقيل: مات حسان سنة خمسين.

[ش] ________

الخزرجي النجّاري (**قال ابن إسحاق: عاش حسان وآباؤه الثلاثة**): ثابت، والمنذر، وحَرام (**كلٌّ واحد**) منهم (**مئةً وعشرين سنة، ولا يعرف لغيرهم من العرب مثلُه، وقيل: مات حسان سنة خمسين**)، وقيل: في خلافة عليّ، وقيل: سنة أربعين، أيام قتل عليّ، وقيل: مات وهو ابن مئة وأربع سنين، وكذا أبوه وجدّه، قاله ابن حبان، والجمهور على الأول[1].

تنبيهان:

أحدهما: في الصحابة أيضاً من شارك حكيماً وحسانَ في ذلك:

ـ كحُوَيطب بن عبد العزى القرشي العامري، من مُسلمة الفتح، عاش ستين سنة في الجاهلية، وستين سنة في الإسلام، كما رواه الواقدي[2]، ومات سنة أربع وخمسين، وقيل: اثنتين وخمسين.

ـ وسعيد بن يَرْبوع القرشي، مات سنة أربع وخمسين، وله مئة وعشرون، وقيل: أربع وعشرون.

ـ وحَمْنَن: بفتح الحاء المهملة، وسكون الميم، وفتح النون الأولى، آخره نون، فيما ضبطه ابن ماكولا[3]، وقال بعضهم: حمنز، آخره زاي، أخو

[تـ] ________

(١) وكذلك أطال وأطاب ابن عساكر في ترجمة حسان ١٢: ٣٧٨، أما قول ابن حبان، ففي «الثقات» ٣: ٧١ ـ ٧٢، ثم حكى قول الجمهور.

(٢) عند ابن سعد ٦: ١٢٧، وكرّره ٨: ١٦.

(٣) «الإكمال» ٢: ٥٣٤.

. . . .

[ش] ——————

عبد الرحمن بن عوف، ذكر الزبير بن بكار والدارقطني في كتاب «الإخوة»، وابن عبد البر[١]: أنه عاش ستين في الجاهلية، وستين في الإسلام، ومات سنة أربع وخمسين.

ـ ومَخْرَمة بن نوفل، والد المِسْوَر، مات سنة أربع وخمسين، وله مئة وعشرون، جزم به أبو زكريا ابن منده في جزء له، جمع فيه «من عاش من الصحابة مئة وعشرين»، وقيل: عاش مئة وخمس عشرة[٢].

وقد ذكر ابن منده في كتابه هذا جماعة عاشوا مئة وعشرين[٣]، لكنْ لم يُعلم كونُ نصفها في الجاهلية، ونصفُها في الإسلام، كعاصم بن عدي العَجْلاني، مات سنة خمس وأربعين، والمنتَجَع جدِّ ناجية، ونافعِ أبي سليمان العبدي، واللَّجْلاج العامري، وسعد[٤] بن جُنادة العوفي، والد عطية[٥].

[ت] ——————

(١) «الاستيعاب» ١:٤٠٢.

(٢) «جزء من عاش مئة وعشرين سنة من الصحابة» لأبي زكريا ابن منده المتوفّى سنة ٥١١، ص ٦٣(٥)، ثم حكى في آخر الجزء ص ٨٤ القيل الذي حكاه الشارح.

(٣) عدد من ذكرهم ١٤ رجلاً، ما بين صحابي، ومن له رؤية، ومن له إدراك، وذكر في آخره القاضي شريحًا، وأنه عاش مئة وثماني سنين، وذكر ممن عُمِّر من رجالات قريش من مشركيهم: عتبة بن ربيعة الذي قُتل يوم بدر، مات عن أربعين ومئة سنة.

ولأبي حاتم السجستاني كتابان طبعا معًا: «المعمَّرون، والوصايا».

(٤) تحرف في النسخ إلى: سعيد.

(٥) هؤلاء أربعة، ذكرهم أبو زكريا ابن منده في جزئه ص٥٣، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٦٨، أما الأربعة الأُوَل فذكرهم ص٥٨، ٦٥، ٧٦، ٦٢.

. . . .

[ش] ______________

وفاته: عدي بن حاتم الطائي، قال ابن سعد وخليفة[١]: توفي سنة ثمان وستين، عن مئة وعشرين، وقيل: سنة [ستٍّ و]ستين، وقيل: سبع.

والنابغة الجعدي، ولَبيد بن ربيعة، وأوس بن مَغْراء السعدي، ذكر الثلاثة الصَّرِيفِيني.

ونوفل بن معاوية: ذكره ابن قتيبة، وعبد الغني في «الكمال»[٢].

ومن التابعين: أبو عمرو الشيباني صاحب ابن مسعود، وزِرُّ بن حبيش.

وقد لخصت جزء ابن منده المذكور وزدت عليه ما فاته.

[ت] ______________

(١) «طبقات» ابن سعد ٦:٢٢٤، ٨:١٤٤، «تاريخ خليفة» ص ٢٦٤، «طبقات خليفة» ص٦٩، والشارح ينقل عن «شرح الألفية» ص ٤٥٨، والأقوال فيه في سنة وفاة عديّ رضي الله عنه ثلاثة: ٦٦، ٦٧، ٦٨، وهي كذلك عند ابن عساكر ٤٠:٩٤ ـ ٩٥، ٩٨، ولم أر من قال: سنة ٦٠، كما اتفقت النسخ عليه، فلذلك أضفت من عندي كلمة: [ست و] بين معقوفين، ويدل على صحتها قوله بعد: وقيل سبع.

أما ابن عبد البر، فحكى ٣:١٠٥٩: سنة ٦٧، ٦٨، ٦٩. والله أعلم.

واتفقت المصادر التي قدمتها ـ وغيرُها ـ على أنه عُمِّر مئة وعشرين سنة، إلا ما قاله أبو حاتم السجستاني في كتابه «المعمَّرون» ص ١٥: إنه عاش مئة وثمانين سنة، ونقله عنه ابن عساكر ٤٠:٩٤ ـ ٩٥، وعنه المزي في «تهذيب الكمال» ١٩:٥٣٠.

(٢) ابن سعد ٥:١٣٢ من رواية الواقدي، وابن قتيبة في «المعارف» ص ٣١٥، و«تهذيب الكمال» ٣٠:٧١، وذكر هذا ابن عبد البر ٤:١٥١٣، وزاد: وقيل: كان منتهى عمره مئة سنة.

الثالث : أصحاب المذاهب المتبوعة : سفيان الثوري : مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومئة، . . . .

[ش] ــــــــــــــــــ

الثاني: قال الزبير بن بكار: كان مولد حكيم في جوف الكعبة[1]، قال شيخ الإسلام: ولا يعرف ذلك لغيره، وما وقع في «مستدرك» الحاكم من أن علياً ولد فيها: ضعيف[2].

(الثالث) في وَفَيَات (أصحاب المذاهب المتبوعة):

أبو عبد الله **(سفيان)** بن سعيد **(الثوري :)** كان له مقلِّدون إلى بعد الخمس مئة[3] **(مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومئة)**، قال ابن حبان: في

[تَ] ــــــــــــــــــ

(١) «جمهرة نسب قريش» ص ٣٥٣، وعنه المزي ٧:١٧٣ في «تهذيب الكمال»، وابن حجر في «التهذيب» و «الإصابة»، وكأن الشارح ينقل من هذه المصادر الأخيرة، وهو في مصادر كثيرة، وأولاها بالتقديم «صحيح مسلم» ٣:١١٦٤ (بعد ٤٧)، فإنه حكى رحمه الله هذه المكرمة لحكيم رضي الله عنه.

(٢) أما عزو هذا القول إلى شيخ الإسلام، يريد به الحافظ ابن حجر: فهذا لم أره في كتبه المتداولة، والله أعلم. نعم، أسند هذا الانفراد لحكيمٍ الحاكمُ في «المستدرك» (٦٠٤٤) على أنه من كلام مصعب الزبيري عمّ الزبير بن بكار، صاحب كتاب «نسب قريش»، وكانت وفاته سنة ٢٣٦، ولا شيء في كتابه المذكور.

وختم مصعب كلمته بقوله: «لم يولد قبله ولا بعده في الكعبة أحد»، فعلَّق عليها الحاكم بقوله: «وهم مصعب في الحرف الأخير، فقد تواترت الأخبار أن فاطمة بنت أسد وَلَدت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه في جوف الكعبة».

ثم رأيت الإمام النووي نبَّه في «تهذيب الأسماء» ١:١٦٦ في ترجمة حكيم بن حزام إلى ضعف ما ذكره الحاكم، فلا أدري: هل سبق ذهنُ الشارح من النووي إلى ابن حجر رحمهم الله جميعًا؟.

(٣) قال الإمام الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ رحمه الله في أوائل كتابه «الإحياء» في

=

مولده سنة سبع وتسعين.

مالك بن أنس : مات بالمدينة، سنة تسع وسبعين ومئة، قيل : ولد سنة ثلاث وتسعين، وقيل : إحدى، وقيل : أربع، وقيل : سبع.

[ش] ————————

شعبان[1]، (مولده سنة سبع وتسعين)، وقيل: خمس وتسعين.

وأبو عبد الله (مالك بن أنس : مات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومئة) قيل: في صفر، وقيل: صبيحة أربع عشرة من ربيع الأول. (قيل : ولد سنة ثلاث وتسعين، وقيل :) سنة (إحدى) وتسعين، (وقيل : أربع) وتسعين، (وقيل : سبع) وتسعين، وقيل: سنة تسعين[2].

[تَ] ————————

الباب الثاني في العلم المحمود والمذموم، قبل نهايته بأربع صفحات: «الفقهاء الذين هم زعماء الفقه، وقادة الخلق، أعني: الذين كثُر اتباعهم في المذاهب: خمسة، الشافعي، ومالك، وأحمد بن حنبل، وأبو حنيفة، وسفيان الثوري، رحمهم الله تعالى». فالإمام الثوري متَّبع مقلَّد في فقهه، في هذه الطبقة الزمنية.

(١) «الثقات» ٦:٤٠١ ـ ٤٠٢، وفيه: أن مولده كان سنة ٩٥.

(٢) جرت العادة على وقوع الاختلاف في تاريخ مواليد العلماء، لكون الواحد منهم حين ولادته غيرَ ذي شأن، أما تاريخ وفياتهم فهو منضبط، أو أنه يمكن ضبطه وتحقيقه، لكونه صار معروفًا، وصار له من الأصحاب من يحفظ شئونه، هذا بالنسبة للمتقدمين، وأما المتأخرون: فالأمر فيهم كذلك، إلا من كان أبوه عالمًا، فقد جرت عادة كثير منهم أن يؤرِّخوا ولادات أبنائهم، على أمل أن يكونوا كذلك.

وأما الاختلاف اليسير في ضبط تاريخ الوفاة: فمردُّه إلى الاختلاف ـ في كثير منهم ـ في وصول خبر وفاته إلى بلد هذا القائل. والله أعلم.

أبو حنيفة النعمان بن ثابت : مات ببغداد سنة خمسين ومئة، ابنَ سبعين.

أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي : مات بمصرَ آخر رجب سنة أربع ومئتين، وولد سنة خمسين ومئة.

أبو عبد الله أحمد بن حنبل : مات ببغداد في شهر ربيعٍ الآخِر سنة إحدى وأربعين ومئتين، ولد سنة أربع وستين ومئة.

[ش] ــــــــــــــــ

(**أبو حنيفة النعمان بن ثابت : مات ببغداد سنة خمسين ومئة**) في رجب، وقيل: إحدى وخمسين، وقيل: ثلاث[1]. (**ابنَ سبعين**) سنة فإن مولده سنة ثمانين.

(**أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي : مات بمصرَ**) ليلة الخميس (**آخر رجب سنة أربع ومئتين**) وقال ابن حبان: آخر ربيع الأول[2]، والأول أشهر. (**وولد سنة خمسين ومئة**) بغَزَّة من الشام، وقيل: بعَسْقلان، وقيل: باليمن.

(**أبو عبد الله أحمد بن حنبل : مات ببغداد في**) ضحوة يوم الجمعة، لاثنتي عشْرة ليلة خلتْ من (**شهر ربيعٍ الآخر**)، وقيل: لثلاث عشرة بقين منه، وقيل: من ربيع الأول (**سنة إحدى وأربعين ومئتين، ولد سنة أربع وستين ومئة**) في ربيع الأول. رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

[تَ] ــــــــــــــــ

(١) «تهذيب الكمال» ٢٩:٤٤٤. وذكر الموفَّق المكي في «مناقب الإمام أبي حنيفة» ص ٤٣٩، والكردري في «المناقب» أيضًا ص ٣٠٢ القول الأخير ـ وهو المشهور ـ، والثاني، فقط، وعزاه الكردري إلى الإمام أبي نعيم الفضل بن دكين.

(٢) «الثقات» ٩:٣١.

. . . .

[ش] ______________

تنبيه :

من أصحاب المذاهب المتبوعة[(١)]:

الأوزاعي، وكان له مقلِّدون بالشام نحواً من مئتي سنة[(٢)]، ومات ببيروت سنة سبع وخمسين ومئة.

[تَ] ______________

(١) [جملة ما ذكراه [النووي والسيوطي] تسعة أئمة، وبقي عاشر، وهو سفيان ابن عيينة، كما في آخر «جمع الجوامع» ـ ٢ : ٤٢٣ بحاشية البَنّاني ـ، وقال الشارح في «الإعلام بعيسى عليه السلام» ـ «الحاوي» ٢ :١٥٦ ـ ما نصه : قد كان في السنين الخوالي نحو عشرة مذاهب مقلَّدة أربابُها، مدونة كتبُها، وهي : الأربعة المشهورة، ومذهب سفيان الثوري، [ومذهب الأوزاعي]، ومذهب الليث بن سعد، ومذهب إسحاق بن راهويه، ومذهب ابن جرير، ومذهب داود، وكان لكلٍّ من هؤلاء أتباع يفتون بقولهم، ويقضون، وإنما انقرضوا بعد الخمس مئة لموت العلماء، وقصور الهِمم. انتهى، فحصل من مجموع الكلامين أحد عشر إماماً.] .

(٢) ترجم ابن عساكر في «تاريخه» للقاضي أحمد بن سليمان بن أيوب ابن حَذْلَم الأسدي الدمشقي المتوفى سنة ٣٤٧، وعنه الذهبي في «السير» ١٥:٥١٤، ووصفه بـ: «بقية الفقهاء الأوزاعية»، فهذا عمدة كلام الشارح، وقال الخطيب في «تاريخه» ١١:٥٤٩: في ترجمة الإمام دُحَيم: «كان ينتحل في الفقه مذهب الأوزاعي»، وكانت وفاته سنة ٢٤٥، وقال الحميدي في «جذوة المقتبِس» (٥١٠) في ترجمة صعصعة بن سلام الدمشقي الأندلسي: «هو أول من أدخل الأندلس مذهب الأوزاعي، مات سنة اثنتين وتسعين ومئة».

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» ٤:١٣١ آخر ترجمة الأوزاعي: «كان مذهب الأوزاعي ظاهرًا بالأندلس إلى حدود العشرين ومئتين، ثم تناقص واشتهر مذهب مالك».

الرابع : أصحاب الكتب المعتمدة : أبو عبد الله البخاري، ولد يوم الجمعة لثلاثَ عشْرَةَ خلتْ من شوالٍ سنة أربع وتسعين ومئة، ومات ليلةَ الفطر سنة ست وخمسين ومئتين.

[ش] ―――――――――――

وإسحاق بن راهويه، ومات سنة ثمان وثلاثين ومئتين(١).

وأبو جعفر ابن جرير الطبري، ووفاته سنة عشر وثلاث مئة.

وداود الظاهري، ووفاته في ذي القعدة، وقيل: في رمضان، ببغداد سنة تسعين ومئتين، ومولده بالكوفة سنة ثنتين ومئتين(٢).

(الرابع) في وَفَيَات **(أصحاب الكتب المعتمدة)**.

(أبو عبد الله) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه: بفتح الموحدة، وسكون الراء، وكسر الدال المهملة، وسكون الزاي، وفتح الموحدة، ثم هاء، الجُعْفي **(البخاري)** نسبة إلى بُخارى، بالقصر، أعظم مدينةٍ وراء النهر **(ولد يوم الجمعة)** بعد الصلاة **(لثلاثَ عشْرَةَ خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة، ومات ليلة)** السبت وقت العشاء ليلة عيد **(الفطر سنة ست وخمسين ومئتين)** بخَرْتَنْك(٣)، قريةٍ بقرب سمرقند.

[تَ] ―――――――――――

(١) قال الذهبي في «السير» ١١ :٣٧٥ في ترجمة الإمام إسحاق: «قد كان مع حفظه إمامًا في التفسير، رأسًا في الفقه، من أئمة الاجتهاد»، وينظر «المدخل» للبيهقي بعد (١٢٥٤).

(٢) ذكر الإمام الكوثري رحمه الله في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن حزم «النُّبذة» طائفة ممن كانوا على مذهب داود حتى قرون متأخرة، لكنهم أفراد على تطاول قرون.

(٣) **[خَرْتَنْك : بفتح الخاء المعجمة أشهر من كسرها، قيل : معناه الضيق،**
=

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

خرج إليها لما طلب منه والي بُخارى خالد بن أحمد الذُّهلي أن يحمل له «الجامع» و«التاريخ» ليسمعه منه، فقال لرسوله: قل له: أنا لا أُذِلّ العلم، ولا أحمله إلى أبواب السلاطين(١)، فأمره بالخروج من بلده، فخرج إلى خَرْتَنْك،

[تّ] ـــــــــــــــــــــــ

سميت لكثرة الزائرين، وهذه التسمية حدثت بعد موت البخاري. «فتح الإله».].
واقتصر على كسر الخاء ابن دقيق العيد في «شرح الإلمام» ١:٣١٣.

(١) ومن تمام جوابه للأمير ـ كما جاء في «تاريخ بغداد» ٢:٣٥٥ ـ ٣٥٦ آخر ترجمة الإمام ـ: «فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة، فاحضُرني في مسجدي أو داري، وإن لم يعجبك هذا، فأنت سلطان، فامنعني من المجلس، ليكون لي عذر عند الله يومِ القيامة»، وهذا الجواب يشير إلى حصول سابقةٍ بينه وبين الأمير، ولا يكون ابتداءً دون سابقة.

وأما ما جاء في تمام الخبر عند الخطيب: «فكان سبب الوحشة بينهما هذا»: فالله أعلم.

وظني ـ بل شبه اليقين عندي ـ أنه لا بدّ من سابقة بينهما، ولا يُعهد من علمائنا مثل هذا الجفاء والجفاف مع ذي سلطان أو غير سلطان!.

ثم أظفرني الله تعالى بما يكشف اللَّبْس، فرأيت عند الإمام الذهبي رحمه الله في «السير» ١٢:٦١٧ في ترجمة «محمد بن أحمد بن حفص بن الزِّبْرقان، عالم ما وراء النهر، شيخ الحنفية، أبو عبد الله البخاري»، وأرّخ وفاته سنة ٢٦٤، قال ـ مع زيادات مني بين معقوفين ـ: «سئل محمد بن إسماعيل البخاري عن القرآن؟ فقال: كلام الله، قالوا: كيفما تصرَّف؟ قال: والقرآن يتصرف بالألسنة؟! فأُخبر محمد بن يحيى [الذهلي]، فقال [الذهلي]: من أتَى مجلسه فلا يأتني، وأخرج جماعةً».

فخرج [الإمام البخاري] إلى بخارى، وكتب الذهلي إلى خالد أمير بخارى وإلى
=

. . . .

[ش] ————————

وكان له بها أقرباء، فنزل عندهم[(١)]، وسأل الله أن يقبضه، فما تمّ الشهر حتى مات.

له من التصانيف غير «الصحيح»: «الأدب المفرد»، و«رفع اليدين في الصلاة»، و«القراءة خلف الإمام»، و«برّ الوالدين»، و«التاريخ الكبير»، و«الأوسط»، و«الصغير»، و«خلق أفعال العباد»، و«الضعفاء»[(٢)]، وكلها موجودة الآن.

[تَ] ————————

شيوخها بأمره [أي: بما كان من جواب الإمام البخاري، وبموقف الذهلي منه]، فهمَّ خالد [بإيذاء الإمام البخاري]، حتى أخرجه محمد بن أحمد بن حفص إلى بعض رباطات بخارى [للحفاظ عليه من الإيذاء]، فبقي [البخاري] إلى أن كتب إلى أهل سمرقند يستأذنهم في القدوم عليهم، فامتنعوا عليه، ومات [الإمام] في قرية» هي خَرَتْنَك.

فيكون طلب الأمير من الإمام ذاك الطلب وسيلةً للتحرُّش به، وعلم الإمام ذلك، فأجابه بما أجابه، والله أعلم.

والذهبي ساق هذا الخبر يريد به الدلالة على مكانة المترجَم، بحيث إنه أنقذ الإمام البخاري من غضبة الأمير، وإيذائه إياه.

(١) ترجم السمعاني في «الأنساب» مادة (خَرَتْنَكي) لأبي منصور غالب بن جبريل الخَرَتَنْكي وقال: نزل عليه محمد بن إسماعيل (البخاري) ومات في داره، ....، ومات بعده بقليل، وأوصى أن يدفن بجنبه».

(٢) للإمام البخاري رحمه الله كتابان في الضعفاء: «الضعفاء الصغير» الذي طبع أكثر من مرة، و«الضعفاء الكبير»، ولا يعرف عنه شيء الآن، لكنه كان معروفًا إلى أيام الذهبي ومن في طبقته، ومن بعده إلى الحافظ ابن حجر.

ومسلم، مات بنيسابور لخمسٍ بقينَ من رجب، سنة إحدى وستين . . . .

[ش] ـــــــــــــــــ

ومما لم نقف عليه: «الجامع الكبير»، ذكره ابن طاهر، و«المسند الكبير»، و«التفسير الكبير»، ذكره الفِرَبْري، و«الأشربة» ذكره الدارقطني[(١)]، و«الهبة»، ذكره وَرّاقه[(٢)]، و«أسامي الصحابة»، ذكره أبو القاسم ابن منده، وأبو القاسم البغوي، و«الوحدان» وهو مَن ليس له إلا حديث واحد من الصحابة، ذكره البغوي، و«المبسوط»، ذكره الخليلي[(٣)]، و«العلل»، ذكره ابن منده، و«الكنى»، ذكره أبو أحمد الحاكم، و«الفوائد»، ذكره الترمذي في «جامعه»[(٤)].

(ومسلم) بن الحجاج بن مسلم القُشَيري النيسابوري أبو الحسين **(مات بنيسابور)** [(٥)] عشية يوم الأحد **(لخمسٍ بقينَ من رجب سنة إحدى وستين**

[ت] ـــــــــــــــــ

(١) في «المؤتلف والمختَلف» ٤: ١٩٧٣، وفي كلامه ما يحسن التنبيه إليه، فإن الدارقطني قال: «..سمعت عائشة في المرأة تطيَّبُ بالخمر وتستشفي به»، وفيه تحريف، صوابه: تَطَبَّبُ، بقرينة: وتستشفي به، وتبعه على هذا التحريف: ابن ماكولا ٧: ١٥٧، والذهبي في «المشتبه» ص٥٤١، وابن حجر في «التبصير» ٣: ١١٨٤، لكن نبّه إلى صوابه ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» ٧: ٢٥٧، رحمهم الله جميعاً.

(٢) قال الذهبي في «السير» ١٢: ٣٩٢: أبو جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري، ورّاق أبي عبد الله ـ يريد الإمام البخاري ـ، له كتاب «شمائل البخاري»، وهو جزء ضخم.

(٣) «الإرشاد» للخليلي ٣:٩٧٣.

(٤) آخر الحديث (٣٧٤٢) في مناقب طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه. وينظر: «هدي الساري» ص ٤٩١ ـ ٤٩٢، فكأن الشارح ينقل منه.

(٥) **[نيسابور: بالفتح أشهر مدن خراسان، قال ابن الأثير ـ «جامع الأصول»**

=

ومئتين، ابن خمس وخمسين.

وأبو داود السِّجِسْتاني : مات بالبصرة في شوال سنة خمس وسبعين ومئتين.

[ش] ______________

ومئتين، ابن خمس وخمسين) وقيل: ستين، وقيل: سبع وخمسين، لأن المعروف أن مولده سنة أربع ومئتين.

قال الحاكم: له من الكتب غير الصحيح: «الجامع على الأبواب» رأيت بعضه، و«المسند الكبير على الرجال» ما أُرى أنه سمعه منه أحد، و«الأسماء والكنى»، و«التمييز»، و«العلل»، و«الوحدان، والأفراد»، و«الأقران»، و«الطبقات»، و«أفراد الشاميين»، و«أولاد الصحابة»، و«أوهام المحدثين»، و«المخضرَمون»، و«حديث عمرو بن شعيب»، و«الانتفاع بأُهُب السباع»[1]، و«سؤالات أحمد»، و«مشايخ»: مالك، والثوري، وشعبة.

(وأبو داود) سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي (السِّجِسْتاني) بكسر المهملة، والجيم، وسكون السين المهملة أيضاً، نسبة إلى سجستان، وينسب إليها سِجْزي أيضاً، على غير قياس، (مات بالبصرة في) يوم الجمعة سادس عشر (شوال سنة خمس وسبعين ومئتين) ومولده سنة ثنتين ومئتين.

له من التصانيف: «السنن»، و«المراسيل»، و«الرد على القدَرية»، و«الناسخ والمنسوخ»، و«ما تفرد به أهل الأمصار»، و«فضائل الأنصار»،

[ت] ______________

١٥ :٤٥٨ ـ: والعامة تسميها : نشاوور : بنون وشين معجمة.].

(١) هو الصواب. وهو المعروف المشهور، وهو الذي في النسخ، ومع ذلك عدّلت في ك إلى: السماع!!.

وأبو عيسى الترمذي : مات بترمذَ لثلاثَ عشْرةَ مضتْ من رجب، سنة تسع وسبعين ومئتين.

وأبو عبد الرحمن. . . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

و«مسند مالك بن أنس»، و«المسائل»[1]، و«معرفة الأوقات»، و«الإخوة»، وغير ذلك.

(وأبو عيسى) محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك **(الترمذي)** السُّلَمي الضرير **(مات بترمذ)** وهي مدينة على طرف جَيْحون، بكسر التاء، وقيل: بفتحها، وقيل: بضمها، وكسر الميم، وقيل: مضمومة، وذال معجمة، ليلة الاثنين **(لثلاثَ عشْرةَ مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومئتين)** وقال الخليلي[2]: بعد الثمانين، وهو وهم.

له من التصانيف: «الجامع»، و«العلل المفرد»[3]، و«التاريخ»، و«الزهد»، و«الشمائل»، و«الأسماء والكنى».

(وأبو عبد الرحمن) أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بـن بحـر بـن دينـار

[تَ] ـــــــــــــــــــــــ

(١) لعله يريد: «المسائل الفقهية» للإمام أحمد، و«المسائل الحديثية» له أيضًا، والأول طبع أكثر من مرة، والثاني طبعت القطعة المحفوظة منه، وهي صغيرة جدًا، لكنها صارت في مجلد.

(٢) في «الإرشاد» ٣:٩٠٥.

(٣) للإمام الترمذي: العلل الكبرى، والعلل الصغرى، والكبرى: طُبع ترتيبها لأبي طالب القاضي رحمه الله وجزاه خيرًا، وهو الذي وصفه الشارح بقوله: العلل المفرد، تمييزًا له عن: العلل الصغرى، التي كتبها الإمام الترمذي آخر «سننه»، وحُفظ شرحها للإمام ابن رجب من بين شرحه الكامل على «السنن».

النسائي : مات سنة ثلاث وثلاث مئة.

[ش] ــــــــــــــــــــ

الخراساني (النسائي)[١] ويقال: النَّسَوي، نسبة إلى نَسَا، بالفتح والقصر، مدينة بخراسان، (مات) بفلسطين يوم الاثنين لثلاثَ عشرةَ خلتْ من صفر، وقيل: بمكة في شعبان (سنة ثلاث وثلاث مئة) ومولده سنة أربع عشرة، وقيل: خمس عشرة ومئتين.

[ت] ــــــــــــــــــــ

(١) [عبارة «جامع الأصول» ـ ١٥ :٤٥٤ ـ: النسائي : بفتح النون، وتخفيف السين، وبالمدّ، والهمزة، منسوب إلى مدينة نَسَا من خراسان. انتهى.

[وفي «اللباب» ـ ٣ :٣٠٧ ـ: بفتح النون والسين، وبعد الألف همزة، وياء النسب. انتهى.]

[قال ابن أَيْبَك : مَن مدّ قال: نسائي، ومن قَصَر قال: نَسَوي، قال أبو بكر الزُّبيدي : ونَسَوي أفصح. انتهى، وإنما سُميتْ هذا الاسمَ في ابتداء الإسلام لما أرادوا فتحها كان رجالها غُيَّباً عنها، فحاربت النساءُ الغزاةَ، فلما عَرَفت العرب ذلك كَفُّوْا عن القتال، لأن النساء لا يُحارَبْن، وقالوا : وضعنا هذه القرية في النِّسَاء، يعنون : التأخير حتى يعود وقت عَوْد رجالهن. «ترتيب».]

وحكاه السمعاني في «الأنساب» مادة: النسائي ـ، وابن أَيْبك: غالب الظن أنه: شمس الدين محمد بن علي بن أَيْبك السَّروجي، المتوفى سنة ٧٤٤ بحلب، عن نحو ثلاثين أو دونها بسنة واحدة، عمل كتاباً في «الثقات»، كتب منه مجلداً واحداً في الأحمدين فقط.

ينظر ما كتبته تعليقاً على الترجمة (٥٢) من «الكاشف»، واسم الإمام النسائي: أحمد بن شعيب، فلعله قال هذا الضبط هناك في ترجمته.

[وفي «شرح ألفية العراقي» للشيخ زكريا الأنصاري ـ ص ٦٥٦ ـ: النسائي : بالقصر والمد، والقياس : النَّسَوي، وقد يعبَّر به.].

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــ

وله من الكتب: «السنن الكبرى»، و«الصغرى» و«خصائص علي»، و«مسند عليّ»، و«مسند مالك»، و«الكنى»، و«عمل يوم وليلة»، و«أسماء الرواة والتمييز بينهم»، و«الضعفاء»، و«الإخوة»، و«ما أغرب شعبة على سفيان»، و«سفيان على شعبة»، و«مسند منصور بن زاذان»، وغير ذلك.

وأبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجَهْ القَزويني[1]، مات في رمضان سنة ثلاث وسبعين ومئتين، ولم يذكر المصنف ـ كابن الصلاح ـ وفاته، كما لم يذكرا كتابه في الأصول[2].

[تَ] ـــــــــــــــــــ

(١) **[قال ابن خلكان ـ ٤ : ٢٧٩ ـ : ماجَهْ : بفتح الجيم، وسكون الهاء. انتهى. فيحتمل ـ والله أعلم ـ أن «ما» رُكبت مع «جَهْ» وهو اسم صوت زَجْر للإبل، كما قاله الرَّضِي، وصارت «ما» و«جه» كلمة واحدة مبنية على السكون، ولم أجد من تعرض لذلك، فإنْ كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأً فمني.]**.

وانظر التعريف بالرَّضي وكتابه، وحاشية السيد الشريف عليه ٢: ٥٣٤.

[وفي «تاريخ ابن خلكان» ـ أيضًا ـ : ماجَهْ بفتح الميم والجيم، بينهما ألف، وفي الآخر هاء ساكنة، أي : وصلاً ووقفاً، وفي «تهذيب التهذيب» ـ ٩ : ٥٣٢ ـ : ابن ماجه لقب يزيد، وهو بالتخفيف، اسم فارسي. انتهى.].

و**[القَزْويني : بفتح القاف، وسكون الزاي، وكسر الواو، وتسكين المثناة التحتانية، وبعدها نون، نسبة إلى قَزوين، من أشهر مدن العراق، عراق العجم. ابن خلكان ـ ٤ : ٢٧٩ ـ.]**.

ثم كرر الشيخ ابن العجمي ما حكاه آخر نوع الحديث الحسَن ٣: ٥٠: أن عدَد أحاديث «سننه» (٤٠٠٠) حديث، فحذفته من هنا.

(٢) أي: لم يذكرا «سنن» ابن ماجه مع الكتب الستة أصول السنة، فأضافه =

ثم سبعة من الحفاظ في ساقتهم، أحسنوا التصنيف، وعظُم النفع بتصانيفهم : أبو الحسن الدارقطني : مات ببغدادَ في ذي القَعدة سنة خمس وثمانين وثلاث مئة، وولد فيه سنة ست وثلاث مئة.

ثم الحاكم أبو عبد الله النيسابوري : مات بها في صفر سنة خمس وأربع مئة، وولد بها في شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة.

[ش] ———————

وله من التصانيف: «السنن»، و«التفسير».

(**ثم سبعة من الحفاظ في ساقتهم**[1]، **أحسنوا التصنيف، وعظُم النفع بتصانيفهم: أبو الحسن**) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله (**الدارقطني**) بفتح الراء، وضم القاف، وسكون الطاء، نسبة إلى دار القطن، محلةٍ ببغداد، (**مات ببغداد في**) يوم الأربعاء لثمان خَلَوْنَ من (**ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاث مئة، وولد فيه**) أي: ذي القعدة (**سنة ست وثلاث مئة**).

له: «السنن»، و«العلل»، و«التصحيف»، و«الأفراد»، وغير ذلك.

(**ثم الحاكم أبو عبد الله**) محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُويه بن نُعيم[2] بن الحكم بن البيِّع (**النيسابوري، مات بها في**) ثالث (**صفر سنة خمس وأربع مئة، وولد بها في**) صبيحة الثالث من (**شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة**).

[ت] ———————

الشارح، لِمَا استقرَّ عليه الأمر من إلحاقه بها. وكانت ولادته رحمه الله سنة ٢٠٩.

(١) أي: من نظرائهم وفي مصافِّهم.

(٢) وقد يروي الخطيب عن رجل، عن محمد ابن نُعيم، وهو هذا الإمام الحاكم، وكثيراً ما يروي عن رجل آخر، عن محمد بن عبد الله، وهو هو.

ثم أبو محمدٍ عبد الغني بن سعيد، حافظُ مصر، ولد في ذي القعدة، سنة اثنتين وثلاثين وثلاث مئة، ومات بمصر، في صفر سنة تسع وأربع مئة.

أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني: ولد سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة، ومات في صفر سنة ثلاثين وأربع مئة بأصبهان.

[ش] ______________

له: «المستدرك»، و«تاريخ نيسابور»، و«علوم الحديث»، و«التفسير»، و«المدخل»(١)، و«الإكليل»، و«مناقب الشافعي»، وغير ذلك.

(**ثم أبو محمد عبد الغني بن سعيد**) بن علي بن سعيد بن بشير بن مروان الأزدي (**حافظ مصر، ولد في ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثين وثلاث مئة، ومات بمصر في صفر**) لسبع خلون منه (**سنة تسع وأربع مئة**)، له: «المؤتلف والمختلف»، وغيره.

(**أبو نعيم أحمد بن عبد الله**) بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مِهران (**الأصبهاني**) نسبة إلى أصبهان، بفتح الهمزة وكسرها، وفتح الباء، ويقال: بالفاء أيضاً، أشهر بلاد الجبال (**ولد**) في رجب (**سنة أربع**) وقيل: ست (**وثلاثين وثلاث مئة، ومات في**) يوم الاثنين الحادي والعشرين من (**صفر سنة ثلاثين وأربع مئة بأصبهان**).

له من التصانيف: «الحلية»، و«معرفة الصحابة»، و«تاريخ أصبهان»،

[تَ] ______________

(١) للإمام الحاكم كتابان كل منهما يسمى: المدخل، أولهما ـ وهو كبير ـ: «المدخل إلى الصحيح»، طُبع، وثانيهما ـ وهو جزء صغير ـ: «المدخل إلى كتاب الإكليل»، طبع مراراً.

وبعدهم : أبو عمر ابن عبد البر حافظ المغرب : ولد في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاث مئة، وتوفي بشاطبةَ فيه سنة ثلاث وستين وأربع مئة.

[ش] ________________

و«دلائل النبوة»[1]، و«علوم الحديث»[2]، و«المستخرج على البخاري»، و«المستخرج على مسلم»، و«فضائل الصحابة»، و«صفة الجنة»، و«الطب»، وغيرها.

(**وبعدهم : أبو عمر**) يوسف بن عبد الله بن محمد (**بن عبد البر**) بن عاصم النَّمَري القرطبي (**حافظ المغرب، ولد في**) يوم الجمعة والخطيب على المنبر، لخمس بقين من (**شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاث مئة، وتوفي بشاطبة فيه**) وهي مدينة بالأندلس، في ليلة الجمعة سلخَ ربيع الآخر (**سنة ثلاث وستين وأربع مئة**).

له من التصانيف: «التمهيد في شرح الموطأ»، و«الاستذكار» مختصره[3]، و«التقصّي على الموطأ»، و«الاستيعاب» في الصحابة، و«فضل العلم»، و«قبائل الرواة»، و«الشواهد في إثبات خبر الواحد»، و«الكنى»، و«المغازي»،

[ت] ________________

(١) والمطبوع منه مختصره، وليس تامًا.

(٢) هو مستخرجه على كتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم، كما تقدم أول الكتاب.

(٣) طبع «التمهيد»، و«الاستذكار»، وعُرف منهج الإمام ابن عبد البر في كل منهما، وأن الثاني ليس مختصرًا من الأول، إنما هذا يصلح أن يكون وصفاً لكتابه الآخر «التقصّي».

ثم أبو بكر البيهقي : ولد سنة أربع وثمانين وثلاث مئة، ومات بنيسابورَ في جُمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربع مئة .

[ش] ــــــــــــــــــ

و«الأنساب»[1]، وغير ذلك.

(ثم أبو بكر) أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى (البيهقي) نسبة إلى بَيْهَق. بفتح الموحدة والهاء بينهما تحتية ساكنة، كُورة بنواحي نيسابور (ولد) في شعبان (سنة أربع وثمانين وثلاث مئة، ومات بنيسابور في) عاشر (جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربع مئة) ونقل تابوته إلى بيهق.

له من التصانيف: «السنن الكبرى»، و«الصغرى»، و«المعرفة»، و«المبسوط»، و«المدخل»[2]، و«شعب الإيمان»، و«الأسماء والصفات»، و«البعث والنشور»، و«الزهد الكبير»، و«الصغير»، و«مناقب الشافعي»، و«الخلافيات»، و«الأدب»، و«الاعتقاد»، وغير ذلك.

[تَ] ــــــــــــــــــ

(١) «فضل العلم»: هو المطبوع مراراً باسم «جامع بيان العلم وفضله»، و«قبائل الرواة»: طبع باسم: «الإنباه على قبائل الرواة»، و«الكنى»: طبع باسم: «الاستغنا في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى»، و«الاستغنا»: بالقصر، لا بالهمزة، ليتم السجع في اسم الكتاب، و«المغازي»: طبع أكثر من مرة باسم: «الدرر في اختصار المغازي والسير»، و«الأنساب»: هو المطبوع باسم: «القَصْد والأَمَم في معرفة أنساب العرب والعجم».

(٢) للإمام البيهقي كتابان، عُرف كل منهما بـ «المدخل»: كبير، وهو «المدخل إلى علم السنن»، طُبعت منه قطعة، وسأُصدره تاماً قريباً بعونِ الله تعالى، وصغير، وهو «المدخل إلى دلائل النبوة»، وهو مقدمة الكتاب، كما صرَّح بذلك هو رحمه الله، طبعت معه.

ثم أبو بكر الخطيب البغدادي : ولد في جُمادى الآخِرة، سنة إحدى وتسعين وثلاث مئة، ومات في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربع مئة ببغداد.

[ش] ــــــــــــــــــــ

(ثم أبو بكر) أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (الخطيب البغدادي، ولد في) يوم الخميس لستّ بقين من (جمادى الآخرة، سنة إحدى وتسعين وثلاث مئة) وقيل: اثنتين (ومات في) سابع (ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربع مئة ببغداد).

له من التصانيف: «تاريخ بغداد»، و«الجامع في آداب الراوي والسامع»، و«الكفاية في قوانين الرواية»، و«الرحلة»، و«تلخيص المتشابه»، و«الذيل عليه»[1]، و«الفَصْل» للمدرج، و«المبهمات»، وأشياء كثيرة جداً في الفن[2].

* * * * *

[ت] ــــــــــــــــــــ

(١) واسمه «تالي التلخيص».

(٢) وتقدم ٢: ٧٧ في مقدمة هذا الكتاب قول الإمام أبي بكر ابن نقطة، في الإمام الخطيب رحمهما الله تعالى.

النوع الحادي والستون: معرفة الثقات والضعفاء

هو من أجلّ الأنواع، فَبِه يُعرف الصحيح والضعيف، وفيه تصانيفُ كثيرةٌ منها مفردٌ في الضعفاء : ككتاب البخاري، والنسائي، والعقيلي، والدارقطني، وغيرها.

[ش] ——————

(النوع الحادي والستون : معرفة الثقات والضعفاء)

(هو من أجلّ الأنواع، فَبِه يُعرف الصحيح والضعيف، وفيه تصانيف كثيرة) لأئمة الحديث (منها مفردٌ في الضعفاء، ككتاب البخاري[1]، والنسائي، والعقيلي، والدارقطني، وغيرها)، ككتاب الساجي، وابن حبان، والأزدي، و«الكامل» لابن عدي، إلا أنه ذكر كلَّ من تُكُلم فيه وإن كان ثقة، وتبعه على ذلك الذهبي في «الميزان»، إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين[2].

[تَ] ——————

(١) تقدم ص٥٣٠ تعليقًا أن للإمام البخاري كتابين في الضعفاء: الصغير والكبير.

(٢) كما صرّح بذلك في مقدمته رحمه الله ص ٤٦، فوجود ترجمة الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في طبعات «الميزان» كلها ـ إلا الطبعة الهندية التي صدرت عام ١٣٠١، والتي صدرت عن الرسالة العالمية عام ١٤٣٠هـ ـ، هي ترجمة أُقحمت في المطبوع، بناء على إقحامها في المخطوط، زيادة على المصنِّف، وانظر التحقيق الرائع الذي كتبه شيخنا رحمه الله تعالى على «الرفع والتكميل» للكنوي ص ١٢١ ـ ١٢٦ من الطبعة الثالثة.

وفي الثقات: كـ«الثقات» لابن حبان.

ومشتَرَكٌ: كتاريخ البخاري، وابن . . . .

[ش] ——————

وفاته جماعة ذَيَّلهم عليه الحافظ أبو الفضل العراقي في مجلد، وعمل شيخ الإسلام «لسان الميزان» ضمَّنه «الميزان» وزوائدَ، وللذهبي في هذا النوع: «المغني»، كتاب صغير الحجم، نافع جداً من جهة أنه يحكم على كل رجل بالأصح فيه بكلمة واحدة، على إعواز فيه، سأجمعه إن شاء الله تعالى في ذيل عليه.

(و) منها مفرد (في الثقات، كـ«الثقات» لابن حبان)، ولابن شاهين، وللعجلي، وغيرهم.

(و) منها (مشترك) جُمع فيه الثقات والضعفاء (كتاريخ البخاري[1]، وابن

[تَ] ——————

(١) تقدم قريبًا أن تواريخ الإمام البخاري ثلاثة: كبير، وأوسط، وصغير، وهنا يريد «التاريخ الكبير»، والله أعلم.

والواقع: أن «التاريخ الكبير» ليس كتاب جرح وتعديل، نعم، هو ديوان للرواة، جمع أكثر من اثني عشر ألف راو، ما بين ثقة باتفاق، وضعيف باتفاق، ومختلَف فيه، وليس له اصطلاح في حال من يسكت عنه، وهم الأكثر الأغلب من الرواة المذكورين، ولعله لم يتكلم في بضع مئات من الرواة جرحًا وتعديلاً، من بين هذا العدد الكبير، لكنه يشير ـ على طريقة أئمتنا القدامى ـ إشارات لطيفة إلى اضطرابه، أو إلى اضطراب الرواة عنه.

وسببُ أن البخاري لم يكثر من الجرح والتعديل ـ فضلاً عن أن يلتزمه ـ أنه سمى كتابه «الطبقات والتاريخ»، كما نَقَل ذلك أبو أحمد العسكري (ت٣٨٢) رحمه الله في كتابه «تصحيفات المحدثين» ١:١١٦، بخلاف ابن أبي حاتم، فإنه التزم الجرح

=

أبي خيثمة، وما أغزرَ فوائدَه، وابن أبي حاتم، وما أجلَّه، وجُوِّز الجرح والتعديل صيانةً للشريعة.

[ش] ______________________

أبي خيثمة، وما أغزرَ فوائدَه، و) «الجرح والتعديل»، تصنيف (ابن أبي حاتم وما أجلَّه)، و«طبقات» ابن سعد، و«تمييز» النسائي، وغيرها.

(**وجُوِّز الجرح والتعديل صيانةً للشريعة**) وذباً عنها، قال الله تعالى: ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ [الحجرات: ٦]، وقال صلى الله عليه وسلم في التعديل: «إن عبد الله رجل صالح»[١]، وفي الجرح: «بئس أخو العشيرة»[٢]، وقال: «حتى متى تَرِعون عن ذِكْر الفاجر، هتِّكوه يحذَره الناس»[٣].

[تَ] ______________________

والتعديل مع ذكر الرجل، فسمى كتابه «الجرح والتعديل».

وقد خَبَرتُ كثيراً من التراجم التي يسكت عنها البخاري في كتابه هذا، فرأيته يسكت عن الثقة، والضعيف، والمختلف فيه، كما قدمتُ قبل أسطر، وكما نبّهت إلى هذا في التعليق على الحديث (١٤) من «مسند عمر بن عبد العزيز»: الطبعة الأولى عام ١٣٩٥.

(١) رواه البخاري (٣٧٤٠، ٣٧٤١)، وعبد الله: هو ابن عمر رضي الله عنهما، وهو ذو صلة بالحديث الآخر الذي رواه البخاري قبله مباشرة: «نِعْم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل»، ومسلم ٤:١٩٢٧ (١٤٠).

(٢) البخاري (٦٠٣٤)، ومسلم ٤:٢٠٠٢ (٧٣)، ورواه الخطيب في «الكفاية» ص ٣٨ ـ ٣٩، وذكر أحاديث أخرى، وزادها شرحًا وبيانًا، مما يتعيَّن الرجوع إليه.

(٣) رواه الطبراني من حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، في معاجمه الثلاثة: «الكبير» ١٩(١٠١٠)، و«الوسط» (٤٣٧٢)، و«الصغير» (٥٩٨)، وغيره كثير، وصورة إسناد «المعجم الوسط»، و«الصغير» محتملة للتحسين، مع أن أبا =

. . . .

[ش] ─────────

وتكلم في الرجال جمع من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وأما قول صالح جزرة: أول من تكلم في الرجال شعبة، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم أحمد وابن معين، فيعني أنه أول من تصدَّى لذلك.

وقد قال أبو بكر ابن خلاد ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركتَ حديثهم خُصَماءَك عند الله؟ فقال: لأن يكونوا خُصَمائي أحبُّ إليَّ من أن يكون خصمي رسولَ الله صلى الله عليه وسلم، يقول: لمَ لمْ تَذُبَّ الكذبَ عن حديثي(١).

[ت] ─────────

إسماعيل الهروي ساقه في «ذم الكلام» ٤:٢٠٢ (٦٧٧، ٦٧٨) من طرق إلى بهز بن حكيم، غير طريق الطبراني، وقال ٤:٢٠٢: حديث حسن، وتعقبه السخاوي في «المقاصد» (٩٢١) بقوله: «ليس كذلك»، وطرقه كلها ضعيفة، وبعضها تالف منكر.

ومن بابة هذا الحديثِ، الحديثُ الآخر: «ليس لفاسق غيبة»، رواه الطبراني في «الكبير» ١٩ (١٠١١)، والبيهقي في «الشعب» (٩٢١٨) من طريق بهز، عن أبيه، عن جده أيضًا، ونقل البيهقي عن شيخه الحاكم قوله: هذا حديث غير صحيح، ولا يعتمد عليه، وللحديثين تأويل قاله البيهقي عقب (٩٢١٩): «إنما أراد به فاجرًا معلنًا بفجوره، أو فاجرًا يأتي بشهادة، أو يُعتمد عليه في أمانة، فيُحتاج إلى بيان حاله، لئلا يقع الاعتماد عليه».

أما ضبط كلمة «تَرِعون»: فهكذا، بفتح تاء المضارعة، وكسر الراء، بمعنى: إلى متى تتورَّعون وتُمسِكون عن ذكر الفاسق بما فيه، فالفعل: وَرِع يَرِع وَرَعًا، وفي بعض الكتب: تَرْعَوون، بسكون الراء، وبواوين بعد العين، خطأ.

(١) «الكفاية» ص ٤٤، ويحيى بن سعيد: هو القطان، والسائل: هو أبو بكر =

. . . .

[ش] ________

خِداش، وخلف بن هشام البزار.

وداود بن عَمْرو، وداود بن معاذ، وزكريا بن عدي، وسعيد بن عمرو الأشعثي، وسعيد بن منصور، وسعيد بن يعقوب الطالْقاني، وسفيان بن عيينة، وسليمان بن داود الزَّهراني، وصالح بن عبد الله الترمذي، والصَّلْت بن محمد الخاركي، والضحاك بن مخْلد النبيل.

وعبد الله بن الجراح القُهُسْتاني، وعبد الله بن داود التمار الواسطي، وعبد الله بن عبد الوهاب الحَجَبي، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن المبارك العَيْشي، وعبد العزيز بن المغيرة، وعبيدالله بن سعيد السَّرَخْسي، وعُبيدالله بن عمر القواريري.

وعلي بن المديني، وعمر بن يزيد[١] السَّيّاري، وعَمرو بن عون الواسطي، وعمران بن موسى القَزاز، وغسان بن الفضل السجستاني، وفضيل بن عبد الوهاب القَنّاد، وفِطْر بن حماد، وقتيبة بن سعيد، وليث بن حماد الصفار، وليث بن خالد البلخي.

ومحمد بن إسماعيل السُّكري، ومحمد بن أبي بكر المقدَّمي، ومحمد بن زُنبور المكي، ومحمد بن زياد الزيادي، ومحمد بن سليمان لُوَين، ومحمد بن عبد الله الرَّقاشي، ومحمد بن عبيد بن حِساب، ومحمد بن عيسى بن الطباع، ومحمد بن موسى الحَرَشي، ومحمد بن النضر بن مُساوِر المروزي، ومحمد ابن أبي نعيم الواسطي، ومَخْلَد بن الحسن البصري، ومخلد بن خِداش البصري، ومسدَّد بن مُسَرْهَد، ومعلَّى بن منصور الرازي، ومهدي بن حفص.

[ت] ________

(١) تحرف إلى: زيد.

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــ

وهلال بن بشر، والهيثم بن سهل التستَري، وهو آخر من روى عنه، ووهب بن جرير بن حازم، ويحيى بن بحر الكِرماني، ويحيى بن حبيب بن عربي، ويحيى بن دُرُسْت البصري، ويحيى بن عبد الله بن بكير المصري، ويحيى بن يحيى النيسابوري، ويوسف بن حماد المَعْنيُّ.

وممن انفرد بالرواية عن ابن سلمة: إبراهيم بن الحجاج السامي، وإبراهيم ابن أبي سُويد الذارع، وأحمد بن إسحاق الحضرمي، وآدم بن أبي إياس، وإسحاق بن عمر[1] بن سَليط، وإسحاق بن منصور السَّلُولي، وأسد بن موسى، وبشر بن السَّرِي، وبشر بن عمر الزهراني، وبَهْز بن أسد.

وحَبان بن هلال، والحسن بن بلال، والحسن بن موسى الأشيب، والحسين بن عروة، وخليفة بن خياط، وداود بن شبيب، وزيد بن الحُباب، وزيد بن أبي الزرقاء، وسُريج بن النعمان، وسعيد بن عبد الجبار البصري، وسعيد بن يحيى اللَّخمي، وأبو داود الطيالسي، وشعبة، وشهاب بن معمّر البلخي، وطالوت بن عباد.

والعباس بن بكار الضبي، وعبد الله بن صالح العجلي، وعبد الرحمن بن سلاّم الجمحي، وعبد الصمد بن حسان، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وعبد الغفار بن داود الحرّاني، وعبد الملك ابن جُريج، وهو من شيوخه، وعبد الملك بن عبد العزيز أبو نصر التمار، وعبد الواحد بن غياث، وعبيدالله ابن محمد العيشي[2]، وعمرو بن خالد الحراني، وعمرو بن عاصم الكلابي، والعلاء بن عبد الجبار.

[ت] ــــــــــــــــــــ

(١) في النسخ: بن أبي عمر، خطأ، وهو من رجال مسلم.

(٢) «العيشي»: تحرف في أ، ب إلى: العبسي، و«الحراني»: تحرف في ك إلى: الحداني.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــ

وقال أبو تراب النَّخْشَبي لأحمد بن حنبل: لا تغتابُ العلماء، فقال له أحمد: ويحك! هذا نصيحة، ليس هذا غيبة! (١).

وقال بعض الصوفية لابن المبارك: تغتاب! قال: اُسكتْ، إذا لم نبيِّن كيف

[ت] ـــــــــــــــــــــ

محمد بن خلاد الباهلي أحد الثقات، وكان من الملازمين ليحيى القطان.

(١) «لاتغتابُ»: من المصدرين الآتيين. وقد ذكر العراقي هذا الخبر في «شرح الألفية» ص ٤٦٣، وصدَّره بـ «قيل»، فلفت نظري إلى احتمال وقوع شيء في سنده، فنظرت في «الكفاية» ص ٤٥، وإذ فيه: أحمد بن مروان المالكي، وهو الدينوري، الذي اشتهر بكتابه «المجالسة»، ولخّص الذهبي حاله في «الميزان» (٥٨٤) بقوله: «اتهمه الدارقطني، ومشّاه غيره»، ونقل الحافظ في «اللسان» (٨٦٠) اتهام الدارقطني له بالوضع، فقول الذهبي نفسه في «السير» ١٥: ٤٢٨: «ضعفه الدارقطني» غير سديد، ولا مسلَّم.

كما نقل الحافظ عن مسلمة بن قاسم قوله في أحمد بن مروان: ثقة كثير الحديث، فكأنه هو الذي عناه الذهبي بقوله: مشاه غير الدارقطني، ولا ريب أن توثيق مسلمة بمثابة (تمشية حال) أمام اتهام الدارقطني له بالوضع، ولا أقل من أن يقال: مختلف فيه.

وعلى كل: فتصدير العراقي للخبر بقوله: «قيل»، في غاية الأهمية والإفادة، رحمه الله تعالى.

وأبو تراب النخشبي: هو عسكر بن الحصين، الإمام القدوة شيخ الطائفة (الصوفية) كما قاله في «السير» ١١: ٥٤٥، وأرخ وفاته سنة ٢٤٥، رحمه الله تعالى، والنسفي والنخشبي واحد.

وهكذا جاء لفظه للإمام أحمد: لا تغتابُ، وكلمة «ويحك»: كلمة ترحُّم، لا زجر.

ويجب على المتكلِّم فيه التثبتُ، فقد أخطأ غير واحد بجَرحهم بما لا يَجْرح.

[ش] ———————

يُعرف الحقُّ من الباطل؟![1].

(**ويجب على المتكلِّم فيه التثبتُ**) فقد قال ابن دقيق العيد: أعراض المسلمين حفرة من حُفَر النار وَقَف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام[2].

ومع ذلك (**فقد أخطأ غير واحد**) من الأئمة (**بجَرحهم**) بعضَ الثقات (**بما لا يَجْرح**)، كما جرح النسائيُّ أحمدَ بن صالح المصري بقوله: غير ثقة ولا

[ت] ———————

(١) «الكفاية» ص ٤٥ من طريق يعقوب بن سفيان، وهو في كتابه «المعرفة والتاريخ» ٣:١٣٧، وانظرهما، وانظر «شرح علل الترمذي» لابن رجب ١:٧٤، وعزاه إلى البيهقي، وهو في «المدخل» له (٧١٥).

وأعلى من هذا: فقد عزاه بتمامه مغلطاي في «الإكمال» ١١:٢٩٨ إلى مصدره الأول: «التاريخ» لابن المبارك نفسه، وعنه ابن حجر ـ كعادته ـ في «تهذيب التهذيب» ١٠:٢٤٢.

(٢) «الاقتراح» ص ٣٠٢، وصار كالقول المأثور له، رحمه الله. وممن نقله عنه: الحافظ أبو ذر الحلبي (٨٨٤)، ابن الإمام سبط ابن العجمي (٨٤١)، رحمهما الله، نقله في كتابه «كنوز الذهب» ٢:١٠١، وزاد عليه طائفة ثالثة، فقال: «قلت: والمؤرِّخون، فإن أهل التاريخ ربما وضعوا أناسًا أو رفعوا، إما لتعصب، أو جهل، أو لمجرد اعتمادٍ على نقلٍ لا يوثق به، أو غير ذلك من الأسباب». وتنظر ص ١٤٦ من «دراسات الكاشف للذهبي».

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

مأمون، وهو ثقة إمام حافظ، احتج به البخاري، ووثقه الأكثرون(١).

[تَ] ـــــــــــــــــــــــ

(١) كلمة النسائي في كتابه «الضعفاء والمتروكون» (٧١)، ولفظه: ليس بثقة.

وأما قوله: «وثقه الأكثرون»: فإنه يشير إلى كلام ابن معين فيه، وقد أكَّد ابن حبان في «الثقات» ٨: ٢٥ ـ ٢٦، وابن حجر في «هدي الساري» ص ١٨٦، أن الذي تكلم فيه ابن معين هو أحمد بن صالح الشمومي، الذي ترجمه في «المجروحين» ١: ١٤٩، فتوثيق أحمد بن صالح المصري محل اتفاق وإجماع، إلا ما كان من النسائي، وهو مدار البحث، ولذا قال الحافظ في المصدر المذكور بعد كلام: «فتبيّن أن النسائي انفرد بتضعيف أحمد بن صالح».

وقد كشف عن سبب كلام النسائي في أحمد بن صالح رجلان، أبو جعفر العقيلي الإمام صاحب «الضعفاء»، ومسلمة بن القاسم.

أما كلام العقيلي: فقد نقل الإمام الباجي في «التعديل والتجريح» ١: ٣٢٥ كلمة النسائي التي تقدمت، وعقب عليها بكلام العقيلي ـ وليس في «الضعفاء» ـ قال: «كان أحمد بن صالح لا يحدث أحداً حتى يَسأل عنه، فجاءه النسائي وكان يصحب قوماً من أصحاب الحديث ليسوا هناك ـ أي: ليسوا كما يريد أحمد بن صالح من حيثُ السلامة من البدعة ـ، فأبى أحمد بن صالح أن يأذن له، فلم يره»، هكذا في المطبوع: «فلم يره»، ومثله في «إكمال» مغلطاي ١: ٦١، ولعل صوابها: «فلم يرو له»، كما يستأنس من نقل ابن حجر لها بالمعنى في «هدي الساري» ص ٣٨٦.

وأما كلام مسلمة: فقد نقله عنه أبو عمرو الداني، وعنه المزي في «التهذيب» ١: ٣٤٨ ـ وعنه مَن بعده ـ، قال مسلمة: «الناس مجمعون على ثقة أحمد بن صالح، وكان سبب تضعيف النسائي له: أن أحمد بن صالح رحمه الله كان لا يحدث أحداً حتى يشهد عنده رجلان من المسلمين أنه من أهل الخير والعدالة، وكان يحدثه ويبذل

=

. . . .

[ش] ———————

قال الخليلي(١): اتفق الحفاظ على أن كلام النسائي فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه.

قال ابن عدي(٢): وسبب كلام النسائي فيه: أنه حضر مجلسه فطرده، فحمله ذلك على أن تكلَّم فيه.

قال ابن الصلاح(٣): وذلك لأن عين السُّخط تُبدي مساوئَ، لها في الباطن مخارجُ صحيحة، تعمى عنها بحجاب السخط، لا أن ذلك يقع منهم تعمداً

[ت] ———————

له علمه، وكان يذهب في ذلك مذهب زائدة بن قدامة [ينظر: «تهذيب الكمال» ٩:٢٧٦ ـ ٢٧٧]، فأتى النسائيُّ ليسمع منه، فدخل بلا إذنٍ، ولم يأته برجلين يشهدان له بالعدالة، فلما رآه في مجلسه، أنكره، وأمر بإخراجه، فضعَّفه النسائي لهذا»، وصار يَجمع عليه ما وهم فيه، مما لا يخلو عنه إمام مكثر.

والنسائي معذور في دخوله على أحمد بن صالح مع بعض المبتدعة، فإنه لا يَعرف موقف أحمد من المبتدعة، ولا يَعرف المبتدعَ من غيره، فإنه غريب الدار، وأحمد بن صالح معذور، إذ ظن النسائيَّ مبتدعًا مثلهم في دخوله عليه معهم.

ولا بدّ من إزالة اشتباه حول دعوى الاتفاق على توثيق هذا الإمام، ذلك أنه جاء في التهذيبين نقلاً عن الإمام البخاري قوله: أحمد بن صالح ثقة صدوق، ما رأيت أحدًا يتكلم فيه بحجة، فقد أشار إلى أن فيه كلامًا، لكنه بغير حجة، فلا إشكال حينئذٍ.

(١) «الإرشاد» ١:٤٢٤.

(٢) «الكامل» ١:٢٧٥.

(٣) «المقدمة» ص ٣٥٢.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــ

للقدح مع العلم ببطلانه.

وقال ابن يونس: لم يكن أحمد بن صالح كما قال النسائي، لم تكن له آفة غير الكِبر، وقد تكلم فيه ابن معين بما يشير إلى ذلك فقال: كذاب يتفلسف، رأيته يَخطِر في جامع مصر، فنسبه إلى الفلسفة، وأنه يخطِر في مشيه، ولعل ابن معين لا يدري ما الفلسفة، فإنه ليس من أهلها[1].

وقال شيخ الإسلام[2]: إنما ضعَّف ابن معين أحمدَ بنَ صالح الشّمومي[3]، لا المصريَّ المتكلَّم عليه هنا.

قال ابن دقيق العيد[4]: والوجوه التي تدخُل الآفة منها خمسة؛ أحدها:

[ت] ـــــــــــــــ

(١) «شرح الألفية» ص ٤٦٤، والأصل من «تاريخ بغداد» ٥:٣٢٩ ـ ٣٣٠ عن ابن يونس، وفي هذا النص عدّة مسائل، منها: ميله إلى أن ابن معين جرح أحمد بن صالح المصري، لا الشمومي، على خلاف رأي ابن حبان وابن حجر.

ومنها: دعواه على ابن معين أنه لا يدري ما الفلسفة!، ابن معين لا يدري ما الفلسفة تفصيلاً، أما إجمالاً: فابن معين عاصر هجمة دخول الفلسفة على العلوم الإسلامية، فلا يُشك في معرفته بها معرفة جُملية، ولا بدّ. هذا إن قلنا: إن ابن معين يريد بتفلسف أحمد بن صالح، تكلُّمه بعلوم الفلسفة المرادة بالاصطلاح، وما أظنه يريد ذلك، بل الغالب أنه يريد شقشقة الكلام والتشدُّق فيه، في أمور الرواة، أو الكلام في بعض البدع وأهلها، وإلا فأحمد بن صالح كيحيى بن معين لا يدري ما الفلسفة. والله أعلم.

(٢) «تهذيب التهذيب» ١:٤٢، و«هدي الساري» ص ٣٨٦، وأصله لابن حبان.

(٣) في ك: الشموني، تحريف.

(٤) «الاقتراح» ص ٢٨٨ ـ ٣٠٢، و«جامع بيان العلم» ٢:١٠٨٧ (٢١٢٠) فما =

وتقدمت أحكامه في الثالث والعشرين.

[ش] ______________

الهوى والغرض، وهو شرُّها، وهو في تواريخ المتأخرين كثير. الثاني: المخالفة في العقائد. الثالث: الاختلاف بين المتصوفة وأهل علم الظاهر. الرابع: الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم، وأكثرُ ذلك في المتأخرين، لاشتغالهم بعلوم الأوائل، وفيها الحقّ، كالحساب والهندسة والطبّ، والباطل، كالطبيعي، وكثير من الإلهي، وأحكام النجوم. الخامس: الأخذ بالتوهّم مع عدم الورع، وقد عقد ابن عبد البر في «كتاب العلم» باباً لكلام الأقران المتعاصرين في بعضهم، ورأى أن أهل العلم لا يقبل جرحهم إلا ببيان واضح.

(وتقدمت أحكامه في) النوع (الثالث والعشرين) فأغنى عن إعادتها هنا.

فوائد:

الأولى: قال في «الاقتراح»[1]: تُعرف ثقة الراوي بالتنصيصِ عليه من رواته، أو ذكرِه في تاريخ الثقات، أو تخريجِ أحد الشيخين له في الصحيح،

[ت] ______________

بعدها، وتكلم ابن دقيق العيد رحمه الله على كل وجه من هذه الوجوه الخمسة، بكلمات، كالرموز والإشارات، أما شرحها من الواقع مع الأمثلة المبسوطة: فتحتمل إفرادها في كتاب، ولا بدّ للمشتغل بهذا الفن من الحذر الشديد من الوقوع في حبائل هذه الآفات.

وعَرَض التاج السبكي لبعضها بالشرح والتفصيل في مناسبات متعددة في «الطبقات»، منها ٦: ٢٤٠ ـ ٢٥٨ في ترجمة الإمام الغزالي، وهو مما يتأكّد النظر فيه عوداً على بدء.

(١) «الاقتراح» أيضًا ص ٢٨٢ بتصرف.

. . . .

[ش] ___________

وإن تُكُلم في بعض من خُرِّج له، فلا يلتفت إليه، أو تخريجِ مَن اشترط الصحة له[١]، أو من خرَّج على كتب الشيخين[٢].

[تَ] ___________

(١) كأنه يريد رحمه الله: ابن الجارود، وابن خزيمة، وابن السكن، وابن حبان، والحاكم، واشتهر منها بوصف الصحة: كتاب ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم.

وقد قيّد ابن دقيق العيد كلامه بقوله: «إذا كان المخرِّج ـ أي: المصنِّف المؤلف، ولا يريد: المستخرِج ـ قد سمى كتابه بـ: الصحيح، أو ذكر لفظًا يدل على اشتراط ذلك»، وهذا تقييد مهم، ولكنه يتوقف على معرفة الاسم الذي سمى الإمام به كتابه، بدقة.

وأيضًا: على أن لا يكون لمؤلفه مصطلحات خاصة: إما ذكرها في مقدمة كتابه ـ وقد فُقدت ـ، وإما أنها لا تعرف إلا بالسَّبْر والدراسة الفاحصة لكتابه.

وأقصد من هذا: كتاب ابن خزيمة، فقد اشتهر اسمه بـ: «صحيح ابن خزيمة»، مع أن له مصطلحات عُرف بعضها بالسبر والدراسة قبل أن يطبع، كما أشرت إليه، وعُرف بعضٌ آخر منها بعد ما طبع، وكان يُظن أن كل ما يرويه في كتابه، فهو صحيح، وبالتالي: فإن من يروي له في «صحيحه» فهو ثقة، وتبيَّن أن هذا حكم فيه نظر طويل.

وكذلك يقال في أمر أحاديث ورجال «المختارة» للضياء المقدسي.

وما يزال منهج ومصطلح الإمام الحاكم في «مستدركه» غير واضح المعالم تمامًا.

فالحكم الذي قاله الإمام ابن دقيق العيد، يُقال به ويعتمد بعد وضوح ما تقدم. والله أعلم.

(٢) تقدم ٢: ٤٠٥ الكلام على أحاديث المستخرجات، ويتبعها الكلام على رجالها.

. . . .

[ش] ______

الثانية: قال الحاكم في «المدخل»(١) : المجروحون عشر طبقات:

الأولى: قوم وَضَعوا الحديث.

الثانية: قوم قلبوه، فوضعوا لأحاديثَ أسانيدَ غيرَ أسانيدها.

الثالثة: قوم حملهم الشَّرَه على الرواية عن قوم لم يدركوهم.

الرابعة: قوم عَمَدوا إلى الموقوفات فرفعوها.

الخامسة: قوم عَمَدوا إلى مراسيل فوصلوها.

السادسة: قومٌ غلب عليهم الصلاح فلم يتفرَّغوا لضبط الحديث، فدخل عليهم الوهم.

السابعة: قوم سمعوا من شيوخٍ ثم حدثوا عنهم بما لم يسمعوا.

الثامنة: قوم سمعوا كتباً ثم حدثوا من غير أصول سماعهم.

التاسعة: قوم جيء إليهم بكتب ليحدثوا بها فأجابوا من غير أن يَدْرُوا أنها سماعهم.

العاشرة: قوم تَلِفتْ كتبهم فحدثوا من حفظهم على التخمين، كابن لهيعة.

* * * * *

[ت] ______

(١) «المدخل إلى الإكليل» ص ١٢٦ ـ ١٦٤ مع الشرح والأمثلة.

النّوع الثّانيَ والسّتّون: منْ خلطَ منَ الثّقات

هذا فنّ مهم، لا يُعرف فيه تصنيف مفرد، وهو حقيقٌ به، فمنهم من خلط لخَرَفه، أو لذهاب بصره، أو لغيره، . . . .

[ش] ————————

(النوع الثاني والستون) معرفة (من خَلَط من الثقات)

(هذا فنّ مهم، لا يُعرف فيه تصنيف مفرد، وهو حقيق به).

قال العراقي[1]: وبسبب ذلك أفرده بالتصنيف من المتأخرين الحافظُ صلاح الدين العلائي.

قلت: قد ألَّف فيه الحازمي تأليفاً لطيفاً، رأيته.

١ـ **(فمنهم من خلط لخَرَفه، أو لذهاب بصره، أو لغيره)** كتَلف كتبه[2]،

[تَ] ————————

(١) «شرح الألفية» ص ٤٦٦، وقد طبع كتاب العلائي، ذَكَر فيه ٤٦ ترجمة فقط، وزاد الحافظ البوصيري على حواشي نسخته الخطية ١٣٤ ترجمة، فصار مجموع من وصف بالاختلاط ـ ونحوه ـ ١٨٠ راويًا، مما جعل هذا المجموع ـ الأصل مع حواشيه ـ أجمع كتاب لمن وصف بالاختلاط وشبهه، لكنْ أمر عددٍ منهم غيرِ قليل يحتاج إلى نقد ودراسة، فهذا الجمع ينطبق عليه القول: إذا كتبتَ فقمِّش، وإذا رويت ففتِّش، والسبط ابن العجمي «الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط» طبع.

(٢) أو أن يكون حصل ما توقَّعتُ حصوله لأوراق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، فيما كتبته ٢: ٣٢٤ عند كلام ابن الصلاح عما عِيب به على الإمام مسلم أنه روى عن أحمد هذا، ونقلت كلام أبي حاتم: «أمره مستقيم، ثم خلط بعدُ، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط»، وينظر لزاماً تمام ما كتبته عن هذا الرجل هناك.

فَيُقبل ما رُوي عنهم قبل الاختلاط، ولا يُقبل ما بعده، أو شُكَّ فيه.

فمنهم: عطاء بن السائب، فاحتجوا برواية الأكابر عنه كالثوري، وشعبة، . . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــ

والاعتماد على حفظه (**فَيُقبل ما رُوي عنهم**) مما حدَّثوا به (**قبل الاختلاط، ولا يُقبل ما**) حدثوا به (**بعده، أو شُكَّ فيه**)، ويعرف ذلك باعتبار الرواة عنهم(١).

١ـ (**فمنهم: عطاء بن السائب**) أبو السائب الثقفي الكوفي، اختلط في آخر عمره(٢)، (**فاحتجوا برواية الأكابر عنه كالثوري وشعبة**) بل قال يحيى بن معين: جميع مَن روى عن عطاء سمع منه في الاختلاط غيرَهما، لكن زاد يحيى بن سعيد القطان، والنسائي، وأبو داود، والطحاوي: حماد بن زيد، ونقل ابن المَوّاق الاتفاق على أنه سَمع منه قديماً.

قال العراقي(٣): واستثنى الجمهور أيضاً كابن معين، وأبي داود،

[تَ] ـــــــــــــــــــــ

(١) هذا حكم روايات المختلطين، وهو حكم متفق عليه، لكن الشارح يقتبس من كلام العراقي في «شرح الألفية» ص ٤٦٦. وقد تكلم ابن الصلاح عن ستة عشر راويًا وصفوا بالاختلاط، وتبعه النووي هنا، وأسهب العراقي تغمده الله برحمته في الكلام عليهم، خاصة في «التقييد والإيضاح» ٢:١٣٩٥ ـ ١٤٨٤.

وهذا المبحث من كتاب العراقي، يستأهل أن يؤخذ أطروحة علمية تدرس أحكامه وتطبَّق تطبيقًا (ميدانيًا)، وتخرَّج أحاديثه تخريجًا وافيًا، وتكون أنموذجًا عمليًا على دقة هذا الإمام ورسوخه، رحمه الله تعالى.

(٢) «التقييد والإيضاح» ٢:١٣٩٥، وترجمته طويلة نِسْبيًا عند العقيلي ٣:٣٩٩، وابن أبي حاتم ٦(١٨٤٨)، وهما مصدران أساسيان لكلام العراقي.

(٣) «التقييد والإيضاح» ٢:١٣٩٦ ـ ١٣٩٧، وإضافة رواية حماد بن سلمة إلى =

إلا حديثين سمعهما شعبة بأَخَرة.

[ش] ______

والطحاوي، وحمزة الكِناني، وابن عدي، روايةَ حماد بن سلمة عنه.

وقال العقيلي[(١)]: إنما سمع منه في الاختلاط، وكذا سائر أهل البصرة، لأنه إنما قدم عليهم في آخر عمره[(٢)]، وتعقب ذلك ابن المَوّاق بأنه قدمها مرتين، فمن سمع منه في القَدْمة الأولى صح حديثه[(٣)].

واستثنى أبو داود أيضاً: هشاماً الدستوائي[(٤)].

قال العراقي[(٥)]: وينبغي استثناء ابن عيينة أيضاً، فقد روى الحميدي عنه قال: سمعت من عطاء قديماً، ثم قدم علينا قَدْمة فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعت، فخلط فيه، فاتقيته واعتزلته.

قال يحيى بن سعيد القطان: (إلا حديثين سمعهما) منه (شعبة بأَخَرة) عن زاذان، فلا يحتج بهما[(٦)].

[ت] ______

رواية الثوري وشعبة: هي في رواية الدوري عن ابن معين ٢:٤٠٣ (١٤٦٥)، وهو عند ابن عدي ٦:٣٨٨ من رواية الدورقي عنه، فابن عدي راوٍ وناقل، لا حاكم من عنده، نعم، اعتمده بسكوته، فصحَّ أن ينسب إليه القول به.

(١) «الضعفاء» ٣:٣٩٩.

(٢) نحو هذا: عند العقيلي المصدر المذكور، وعند ابن أبي حاتم ٦(١٨٤٨).

(٣) نقل هذا التفصيل أبو داود في «مسائل الإمام أحمد» الفقهية ص ٢٨٧ عن (غير أحمد)، وذكر أن الحمادَيْن سمعا في القَدْمة الأولى إلى البصرة.

(٤) المصدر السابق لأبي داود.

(٥) «التقييد والإيضاح» ٢:١٣٩٩، و«الضعفاء» للعقيلي ٣:٤٠٠.

(٦) العقيلي ٣:٤٠٠، وابن أبي حاتم ٦ (١٨٤٨).

ومنهم : أبو إسحاق السَّبِيعي، . . . .

[ش] ________________

وممن سمع منه بعد الاختلاط: جرير بن عبد الحميد، وخالدٌ الواسطي، وابن عُلية، وعلي بن عاصم، ومحمد بن فُضيل بن غزوان، وهشيم، وإن روى له البخاري في «صحيحه» حديثاً من روايةُ هشيم، عنه، فقد قَرَنه بأبي بشر جعفر بن إياس، وليس له عنده غيره[1].

وممن سمع منه في الحالين: أبو عوانة[2].

٢ـ **(ومنهم : أبو إسحاق)** عمرو بن عبد الله **(السَّبِيعي)** اختلط أيضاً، وأنكر ذلك الذهبي، وقال: شاخ ونسي، ولم يختلط[3].

[تّ] ________________

(١) النقل عن العراقي، وذِكْر ابن علية معهم من العراقي، لكن انظر كتاب العقيلي ٣:٤٠٠ وما نقله عنه ابن أبي الأسود، فهو صريح بتحامي ابن علية لعطاء حين رآه يخلط.

وأما رواية البخاري حديثًا من طريق هشيم، عن عطاء: فهو في كتاب الرقاق ـ باب في الحوض (٦٥٧٨): عن عمرو الناقد، عن هشيم، عن أبي بشر وعطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾، قال ابن عباس: الكوثر: الخير الكثير الذي أعطاه الله إياه. فعطاء مقرون بأبي بشر، وهو ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، والحديث موقوف لا مرفوع، فلا حرج ولا غضاضة في ذكر عطاء بن السائب في «صحيح» البخاري.

(٢) قاله يحيى القطان وابن معين، أما القطان فنقله العقيلي عنه ٣: ٤٠٠، وأما ابن معين ففي رواية الدوري ٢:٤٠٣ (١٥٧٧).

(٣) «الميزان» (٦٠٤٧)، وكذلك النقل التالي.

ويقال: سماع ابن عيينة منه بعد اختلاطه.

[ش] ــــــــــــــــ

(ويقال: سماع) سفيان (ابن عيينة منه بعد اختلاطه) قاله الخليلي[(١)]، ولذلك لم يخرج له الشيخان من روايته عنه شيئاً، وقال الذهبي: سمع منه وقد تغير قليلاً.

وممن سمع منه حينئذ[(٢)]: إسرائيل بن يونس، وزكريا بن أبي زائدة، وزهير ابن معاوية، وزائدة بن قدامة، قاله ابن معين وأحمد[(٣)].

وخالف ابن مهدي وأبو حاتم في إسرائيل[(٤)]، وروايتُه، وروايةُ زكريا،

[تـ] ــــــــــــــــ

(١) في «الإرشاد» ١:٣٥٥، ولفظه: «يقال: إن سماعه منه بعدما اختلط أبو إسحاق»، وهكذا جاء نقل ابن الصلاح عنه ص ٣٥٣، قال العراقي في «النكت» ٢:١٤٠٣ ـ ١٤٠٤ عن هذا التمريض: «وهو حسن»، ونَقَل خبرَ ذلك عن «المعرفة والتاريخ» ليعقوب ٣:٧٥، وهو غير صريح، كما قال العراقي.

وفي«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٤٤٨ (١٨٠٦) خبر آخر قال آخره: «كأن أبا إسحاق شبيه بالمختلط».

(٢) أي: بعد التغيّر.

(٣) أما أحمد: فنعم، في رواية ابن أبي حاتم ٢(١٢٥٨) عن صالح ابن الإمام أحمد، عن أبيه: «سمع منه بأخرة»، وإن كان هذا مخالفًا للمشهور المعروف، كما سيأتي مباشرة، وأما ابن معين: فلا، وليس في قوله الذي نقله العراقي ٢:١٤٠٤ ـ ١٤٠٥ من رواية الدوري عنه شيء ٢:١٧٣ (١٨٠٧)، إنما قال: «زكريا بن أبي زائدة، وزهير بن معاوية، وإسرائيل، حديثهم عن أبي إسحاق قريب من السواء، وإنما أصحاب أبي إسحاق، سفيان ـ الثوري ـ وشعبة».

(٤) ينظر ثناؤهما على رواية إسرائيل عن جده في «الجرح» ٢(١٢٥٨).

. . . .

[ش] ——————

وزهيرٍ عنه في الصحيحين[١].

وكذا رواية الثوري، وأبي الأحوص سلاّم بن سُليم، وشعبة، وعمر بن أبي زائدة[٢]، ويوسف ابن أبي إسحاق[٣].

[تَ] ——————

(١) يقول الشارح رحمه الله: رواية إسرائيل عن جده أبي إسحاق، ورواية زكريا ابن أبي زائدة، ورواية زهير بن معاوية، ثابتة في الصحيحين.

ومن جملة مواطن رواية هؤلاء الثلاثة في الصحيحين ما يلي:

رواية إسرائيل في البخاري (١٥٢٠) وغيرها، وتحرف رمز (خ) إلى (بخ) في «تهذيب الكمال» ١٠٨:٢٢ س ١٥، فيصحح. وفي مسلم ١٨٥٢:٤ (قبل ١٧٣)، ٢٣١٠:٤ (دون رقم).

ورواية زكريا بن أبي زائدة عند البخاري (٣٠٢٢)، وعند مسلم ٤٠١:٣ (٧٩)، ١٥٠٩:٣ (١٤٤).

ورواية زهير بن معاوية: عند البخاري (١٢٠٦، ٣٩٩، ٤٠، ١٥٦)، وعند مسلم ٣٤٥:١ (١٩٧).

(٢) رواية الثوري عن أبي إسحاق في الصحيحين وغيرهما كثيرة، منها: عند البخاري (٦٩٠)، وعند مسلم ٣٤٥:١ (١٩٨)، ورواية أبي الأحوص: عند البخاري (٢٨٥٦)، وعند مسلم ٥٨:١ (٤٩)، ٣٧٤:١ (١١)، ورواية شعبة عن أبي إسحاق هي كثيرة، منها: عند البخاري (٢٤٠)، وعند مسلم ١١٩٦:١ (٣٦٣)، ورواية عمر في «صحيح» البخاري (٦٤٠٤)، ومسلم ٢٠٧١:٤ (٣٠).

(٣) يوسف بن أبي إسحاق، هكذا قال الشارح تبعًا للعراقي ١٤٠٨:٢، وفيه تجوّز، فيوسف هذا هو يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السَّبيعي، وليوسف (الحفيد)، رواية عن جدّه في الصحيحين، ففي البخاري (٢٤٠): «حدثنا إبراهيم بن =

. . . .

[ش] ______________

وأخرج له البخاري: من رواية جرير بن حازم[1].

ومسلم: من رواية إسماعيلَ بنِ أبي خالد، وَرَقَبةَ بن مَصْقَلة، والأعمش، وسليمان بن معاذ، وعمار بن رُزيق، ومالك بن مِغْول، ومسعر بن كِدام[2].

[ت] ______________

يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق»، أما مسلم فلفظه ٢:٨٤٨ (٤٤): «حدثنا إبراهيم ابن يوسف، وهو ابن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي، عن أبيه (يوسف)، عن أبي إسحاق»، فالنسب والسند إذًا: إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السَّبيعي، أو نقول: إبراهيم: عن أبيه يوسف، ويوسف: عن جده أبي إسحاق.

ويشتبه يوسفُ الحفيد من حيثُ الاسمُ، والروايةُ عن أبي إسحاق، بعمه يوسف ابن أبي إسحاق، فيوسف هذا ابنٌ مباشر لأبي إسحاق، وذكر المزي ٢٢:١١٠ أنه هو وأخاه يونس يرويان عن أبيهما.

وزيادة في الاشتباه والإشكال أن يوسف الحفيد قد يُنسب إلى جده، فيسمى: يوسف ابن أبي إسحاق، فيشتبه ذِكره بعمِّه تمامًا، ذكر هذا المزي ٣٢:٤١١، ولما ترجم البخاري في «تاريخه الكبير» ٨(٣٤٠٦)، وابن أبي حاتم ٩(٩٠٩) يوسفَ الحفيدَ، سمياه: يوسف ابن أبي إسحاق، وقالا: كان قائدَ جدّه أبي إسحاق، وأنه يروي عن جده، مما يؤكد أنهما نسباه إلى جدّه في صدر الترجمة. والله أعلم.

ولولا هذه الإفادة من الإمام المزي رحمه الله، لقلنا عن تسميةِ العراقي له ومتابعةِ الشارح: فيها خطأ، صوابه: يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، أما مع هذه الإفادة فنقول: الأولى وللإبعاد عن الخطأ نقول: هو يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، وقد ينسب إلى جده، فمن سماه: يوسف بن أبي إسحاق، فله وجه، والله أعلم.

(١) البخاري (٦٦٢٠).

(٢) رواية هؤلاء السبعة عند مسلم في «صحيحه» كما يلي: إسماعيل: ٢: ٩٣٨
=

. . . .

[ت]

(٢٩١)، ورَقَبة: ٤:١٨٥٠ (١٧١)، والأعمش: ١:١٩٦ (٣٦٤)، وابن معاذ: ٢:١١١٩ (قبل ٤٧)، ٤:٢٠٣٤ (بعد ١٦٥)، وسليمان هذا ضعيف من قبل حفظه، وحديثاه هذان في المتابعات.

وعمار: ١:٥١٠ (١٣٠)، ٤:٢٠٣٤ (بعد ١٦٥)، ومالك: ١:٢٠١ (٣٧٨)، ومسعر: ٣:١٥٠٩ (١٤٢).

وأنبه إلى أمور: أولها: أن هذه الإفادات هنا وفيما يأتي: رواية فلان، عن فلان المختلط، وأنها جاءت في الصحيحين أو أحدهما، أقول: هذه الإفادات استخلصها الحافظ العراقي من كتابِ الكتب، نادرةِ مؤلَّفات القرن الثامن، لنادرة عصره الإمام المزي رحمهم الله جميعًا، ألا وهو «تهذيب الكمال»، فإنه يرمز مثلاً في ترجمة أبي إسحاق السَّبيعي لرواية حفيده إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، عن جده: (خ م)، فيقول العراقي: روى الشيخان لإسرائيل عن جده، وهكذا، ومن مراجعة المصادر، ومراجعة ترجمة أبي إسحاق وغيره تتبيَّن بعض الملاحظات، ومنها:

ـ وهو الأمر الثاني ـ: أن المزي ذكر رواية منصور بن المعتمر، عن أبي إسحاق، ولم يرمز له بشيء، فأفاد أنه ليس لمنصورٍ هذا رواية في الكتب الستة ـ وغيرها مما هو على شرط المزي ـ بين هذين الرجلين، وأكّد المزي ذلك بعدم ذكره أبا إسحاق بين شيوخ منصور في ترجمة منصور، مع أن هذا مما يستدرك على المزي ـ والعراقي ـ، فقد روى مسلم ١:٥٢٣ (١٧٢) من طريق جرير، عن منصور، عن أبي إسحاق، حديثًا في فضيلة ثلث الليل الآخر، وجرير: هو ابن عبد الحميد، يدل على أنه هو، هو، لا غيره: رواية أبي يعلى (١١٨٠)، وعنه ابن حبان (٩٢١) ـ من «الإحسان» ـ عن أبي خيثمة زهير بن حرب، وزهير يروى عن ابن عبد الحميد، لا غيره، وجرير هذا يروي عن منصور بن المعتمر لا غيره.

وقرينة ثانية: روى الحديثَ النسائي (١٠٣١٥) من طريق الحسين بن علي
=

ومنهم: سعيدٌ الجُرَيري.

[ش] ——————

٣ ـ (ومنهم: سعيد) بن إياس (الجُرَيري) اختلط وتغير حفظه قبل موته ولم يشتدَّ تغيُّره[١]، قال النسائي وغيره: أُنكِر أيام الطاعون[٢]، وممن سمع منه قبل التغير: شعبة، وابن علية، والسفيانان، والحمادان، ومَعْمر، وعبد الوارث، ويزيد بن زُرَيع، ووُهَيب[٣] بن خالد، وعبد الوهاب الثقفي، وكل من أدرك أيوبَ السختياني، كما قاله أبو داود[٤].

[تّ] ——————

الجعفي، عن فضيل ـ هو ابن عياض ـ، وفضيل هذا يروي عن منصور، وهو لا يروي عن منصورٍ غيرِ ابن المعتمر، فتأكد أنه هو هو. والله أعلم.

والأمر الثالث: أن قصد العراقي من ذلك ـ والله أعلم ـ تصحيحَ، أو الاستئناسَ لتصحيح رواية فلان عن هذا المختلط، وأن كونها في الصحيحين، أو أحدِهما، علامةً على اعتماد الشيخين أو أحدهما، على أن ذلك كان قبل اختلاطه، كما سيأتي في كلام ابن الصلاح والنووي والشارح ص ٥٨٠، آخر هذا النوع.

وهذا يفتقر إلى تكملة: هي معرفة كيفية إخراج الشيخين لفلان عن هذا المختلط، هل كانت على سبيل الاحتجاج، فيتمّ الغرض، أو متابعة، أو استشهاداً، أو مقرونًا بغيره، أو انتقاءً، فلا يتم القصد. والله أعلم. وانظر زيادة على هذه الاحتمالات فيما سيأتي ص ٥٨٠.

(١) قال هذا ابن حبان في «الثقات» ٦:٣٥١.

(٢) وكان الطاعون سنة اثنتين وثلاثين ومئة، كما في «الكامل» لابن عدي ٤:٣٤٨، وقيل في تاريخ اختلاط الجريري سنة ١٤٥.

(٣) تحرف في النسخ إلى: وهب.

(٤) في «سؤالات الآجري» (٧٩٧): «كل من أدرك أيوب فسماعه من الجُرَيري جيد».

. . . .

[ش] ______________

وسمع بعده: يحيى القطان ـ ولم يحدِّث عنه شيئاً[1] ـ وإسحاق الأزرق، ومحمد بن أبي عدي، وعيسى بن يونس[2]، ويزيد بن هارون.

وقد روى له الشيخان: من رواية بِشْر بن المفضَّل، وخالد بن عبد الله، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعبد الوارث بن سعيد[3].

وروى له مسلم: من رواية ابن عُلية، وجعفر بن سليمان الضُّبَعي، وحماد ابن أسامة، وحماد بن سلمة، وسالم بن نوح، والثوري، وسليمان بن المغيرة، وشعبة، وابن المبارك، وعبد الواحد بن زياد، وعبد الوهاب الثقفي، ووهيب[4] ابن خالد، ويزيد بن زُرَيع، ويزيد بن هارون[5].

[تـ] ______________

(١) حكى هذا عن القطان تلميذه يحيى بن معين، روى ذلك عنه الدوري ٢:١٩٥ (٣٧٢٢).

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) رواية بشر بن المفضل، عن الجُريري: عند البخاري (٢٦٥٤)، ومسلم ٢:٦٢٩ (٢٥). وخالد بن عبد الله الطحان: عند البخاري (٦٢٤)، ومسلم ٣:١٤٨٠ (٦١). وعبد الأعلى: البخاري (١٤٠٧)، ومسلم ١:٥٥٦ (٢٥٨). وعبد الوارث: البخاري (١٤٠٧)، ومسلم ١:٤٦٢ (٢٨٠).

(٤) هو الصواب، وتحرف في النسخ إلى: وهب.

(٥) رواية ابن علية: مسلم ١:٩١ (١٤٣)، وجعفر الضُّبعي: ٤:٢١٠٦ (١٢)، وحماد بن أسامة: ٤:١٧٢٩ (٦٨)، وحماد بن سلمة: ٤:١٩٦٨ (٢٢٤)، وسالم بن نوح: ٢:٦٢٩ (٢٧)، وسفيان الثوري: ٢:٨٩٨ (١٦٦)، وسليمان بن المغيرة: ٤:١٩٦٨ (٢٢٣)، وشعبة: ٣:١٦٩٥ (بعد ٣٥)، وابن المبارك: ١:٤٦٤ (٦٧٢)، وعبد الواحد بن زياد: ٢:٩٢١ (٢٣٧)، وعبد الوهاب الثقفي: ٤:٢٢٣٥ (٦٧)، =

وابن أبي عَروبة.

[ش] ________

٤ ـ (و) منهم: سعيد (ابن أبي عَروبة): مِهران، اختلط فوق عشر سنين، وقيل: خمس سنين[١].

وممن سمع منه قبل الاختلاط: يزيد بن هارون، وعَبْدة بن سليمان، وأسباط بن محمد، وخالد بن الحارث، وسَرّار[٢] بن مُجَشِّر، وسفيان بن حبيب، وشعيب بن إسحاق، وعبد الله بن بكر السَّهمي، وعبد الله بن المبارك، وعبد الأعلى السامي، وعبد الله بن عطاء، ومحمد بن بشر، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن زريع.

قال ابن معين: أثبت الناس فيه عبدة، وقال ابن عدي: أرواهم عنه: عبد الأعلى، ثم شعيب، ثم عبدة، وأثبتهم فيه: يزيد بن زريع، وخالد، ويحيى القطان[٣].

قال العراقي[٤]: وقد قال عبدة عن نفسه: إنه سمع منه في الاختلاط، إلا أن يريد بذلك بيان اختلاطه، وأنه لم يحدث بما سمعه منه في الاختلاط.

[تَ] ________

ووُهَيب بن خالد: ٤:٢٠٩٣ (٨٤)، ويزيد بن زريع: ١:٣٩٠ (٥٥٤)، ويزيد بن هارون: ٢:٨٢٠ (٢٠٠)، كلٌّ هؤلاء حديثهم عن الجريري في «صحيح» مسلم وحده.

(١) هذا اختلاف كبير بالنظر إلى هذه المناسبة، وسببه الاختلاف في تاريخ اختلاط سعيد، وتحديدُه أمر مهم، لكنه صعب لاختلاف الأئمة المتقدمين فيه.

(٢) في النسخ: سوّار، تحريف.

(٣) «الكامل» ٤:٣٥٤ ـ ٣٥٥، وزاد مع «عبدة»: عبد الوهاب الخفّاف.

(٤) «التقييد والإيضاح» ٢:١٤٢١، أما ابن عدي فروى هذا القول لعبدة بلفظ: «سمعت من سعيد في الاختلاط»، وقال: «الصواب ـ إن شاء الله ـ: قبل الاختلاط».

. . . .

[ش] ____________

وأخرج له الشيخان: عن خالد، ورَوْح بن عُبادة، وعبد الأعلى، وعبد الرحمن بن عثمان[1]، ومحمد بن سَوَاء السَّدوسي، ومحمد بن أبي عدي، ويحيى القطان، ويزيد بن زريع[2].

والبخاري: عن بِشر بن المفضَّل، وسهل بن يوسف، وابن المبارك،

[تـ] ____________

(١) هذا مثال آخر على انكشاف الصواب بمراجعة كلام المزي مصدرِ العراقيِّ، فالعراقي ـ كما قلت قبل قليل ـ يعتمد رموز المزي، وهو لما ذكر عبد الرحمن هذا في الرواة عن ابن أبي عروبة رمز له بحرف (ق) أي: أن الرواية بينهما في «سنن» ابن ماجه فقط، ولما أفرد المزي عبد الرحمن هذا بالترجمة رمز له بـ «د ق»، أي: إنه من رجال أبي داود وابن ماجه، وليس من رجال الشيخين ولا أحدهما، فإما أنه سبقَ نظر الحافظ العراقي إلى رمز رجل آخر قبل عبد الرحمن أو بعده، وإما أن في نسخته من «تهذيب الكمال» تحريفًا، والأول أقرب، والله أعلم.

والخلاصة: ليس لعبد الرحمن بن عثمان رواية عن ابن أبي عروبة في الصحيحين.

(٢) فحاصل الرواة عن سعيد ـ في الصحيحين ـ سبعة سوى عبد الرحمن، وهذا ذكر بعض مواطن رواياتهم على حسب ذكر الشارح لهم.

خالد بن الحارث: البخاري (٨٢٨)، ومسلم ٢:١٠٨٠ (بعد ٣٥)، روح بن عبادة: البخاري (٥٧٦)، ومسلم ٤:٢١٦١ (٥٣)، عبد الأعلى السامي: البخاري (١٣٣٨)، ومسلم ٢:٦١٢ (بعد ٧)، محمد بن سواء: البخاري (٣٦٨٦)، ومسلم ٢:١٠٣١ (٤٣)، محمد بن أبي عدي: البخاري (٧١٠)، ومسلم ١:١١٦ (٢٠٢)، يحيى القطان: البخاري (٧٥٠)، ومسلم ٢: ٦١٢ (بعد ٧)، يزيد بن زريع: البخاري (٢٨٤)، ومسلم ١:١٨٢ (٣٢٥).

. . . .

[ش] ___________________

وعبد الوارث بن سعيد، وكَهْمَس بن المنهال، ومحمد بن عبد الله الأنصاري[١].

ومسلم: عن ابن علية، وحماد بن أسامة، وسالم بن نوح، وسعيد بن عامر الضُّبَعي، وأبي خالد الأحمر، وعبد الوهاب بن عطاء الخَفّاف، وعبدة، وعلي ابن مسهر، وعيسى بن يونس، ومحمد بن بشر العبدي، ومحمد بن بكر البُرْساني، وغُنْدر[٢].

[ت] ___________________

(١) هؤلاء ستة، روايتهم عن ابن أبي عروبة في «صحيح» البخاري فقط، وهذه بعض المواطن على حسب ذكرهم أيضًا:

بشر بن المفضل: البخاري (٣٨٦٨)، وسهل بن يوسف: (٣٠٦٤)، وابن المبارك: (٢٤٩٢)، وعبد الوارث بن سعيد: (٦٤٥٠)، وكهمس بن المنهال: (٣٦٨٦)، ومحمد بن عبد الله الأنصاري: (٣٩٩٦).

ومما يذكر: أنه ليس لابن المبارك ذكر في ترجمة ابن أبي عروبة عند المزي، ومع ذلك فقد ذكر العراقي ـ كما ترى ـ أن ابن المبارك يروي عن ابن أبي عروبة، وأن حديثه في «صحيح» البخاري، في حين أن المزي ذكر في ترجمة ابن المبارك ١٦: ٧ أنه يروي عن ابن أبي عروبة، ورمز بينهما بـ (خ ت س)، فذِكْر العراقي لابن المبارك هنا: إما من فوائده، وهو إمام حافظ، وإما من استفاداته من هذا الموضع الثاني، وهذا من الاستدراكات النادرة على المزي.

(٢) ذَكَر هنا اثني عشر راويًا عن ابن أبي عروبة، أخرج حديثهم عنه الإمام مسلم، وهذا ذكر بعض المواطن، على حسب ترتيبهم:

ابن علية: مسلم ١: ٤٨ (٢٦)، حماد بن أسامة: ١: ٣٠٤ (٦٣)، سالم بن نوح: =

وعبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودي.

[ش] ——————————

ومِمن سمع منه في الاختلاط: المعافى بن عمران، ووكيع، والفضل بن دكين.

٥ ـ (و) منهم: (عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودي).

قال أبو حاتم[١]: اختلط قبل موته بسنة أو سنتين.

وقال أحمد[٢]: إنما اختلط ببغداد، فمن سمع منه بالكوفة أو بالبصرة: فسماعه جيد.

[تَ] ——————————

٤:٢٠٦٩ (٢٤)، سعيد بن عامر: ١٢٧٣:٣ (بعد ١٩)، أبو خالد الأحمر: ٤٦٤:١ (بعد ٢٨٩)، عبد الوهاب الخفاف: ٢١٦١:٤ (٥٣)، عبدة بن سليمان: ١١٦:١ (٢٠٢)، علي بن مُسهر: ١: ١١٦ (٢٠٢)، عيسى بن يونس: ٨٩٩:٢ (١٦٩)، محمد بن بشر: ٣٥٣:١ (٢٦٠)، محمد بن بكر: ٥٥٦:١ (٢٦٠)، غندر: ٧٨٣:٤ ١٧٨٣ (٧).

وإزالة لاشتباه أقول: قد ينظر بعض الباحثين في أسماء الرواة عن ابن أبي عروبة في «تهذيب الكمال»، فيرى فيهم: عباد بن العوام (م س)، فيَستدرك على العراقي أنه فاته ذكره هنا، ولا استدراك على الحافظ العراقي، إنما صواب الرمز (تم س)، كما جاء في ترجمة عباد ١٤١:١٤، وحديثه في «الشمائل» للترمذي (١٠٣)، و«سنن» النسائي (٩٥١٩) في تختم النبي صلى الله عليه وسلم بيمينه، فيصحح ما في مطبوعة «تهذيب الكمال».

(١) «الجرح» ٥ (١١٩٧) آخر الترجمة.

(٢) «العلل» لابنه عبد الله (٥٧٥، ٤١١٤).

. . . .

[ش] ــــــــــــــــ

وقال ابن معين[١]: من سمع منه زمن أبي جعفر المنصور فهو صحيح السماع، ومن سمع منه زمن المهدي فليس بشيء.

وقد شدَّد بعضهم في أمره فردَّ حديثه كلَّه، لأنه لا يتميز حديثه القديم من حديثه الأخير، قال ذلك ابن حبان، وأبو الحسن ابن القطان[٢].

قال العراقي[٣]: والصحيح خلاف ذلك، فممن سمع منه في الصحة: وكيع، وأبو نعيم الفضل، قاله أحمد.

وممن سمع منه قبل قدومه بغداد: أمية بن خالد، وبشر بن المفضل، وجعفر بن عون، وخالد بن الحارث، وسفيان بن حبيب، والثوري، وسَلْم بن قتيبة، وطَلْق بن غنّام، وعبد الله بن رجاء، وعثمان بن عمر[٤] بن فارس، وعَمرو ابن مرزوق، وعَمرو بن الهيثم، والقاسم بن معن بن عبد الرحمن، ومعاذ العنبري، والنضر بن شُمَيل، ويزيد بن زريع.

وسمع منه بعد الاختلاط: أبو النضر هاشم بن القاسم، وعاصم بن علي، وابن مهدي، ويزيد بن هارون، وحجاج الأعور، وأبو داود الطيالسي، وعلي ابن الجعد.

[تـ] ــــــــــــــــ

(١) «تاريخ بغداد» ١١:٤٨٤، ونقله العراقي ٢:١٤٣٠ ـ ١٤٣١، عن كتاب الحاكم «المزكّين للرواة».

(٢) «المجروحين» ٢:١٢، و«الوهم والإيهام» ٤:١٧٦.

(٣) «شرح الألفية» ص ٤٧٢، و«النكت» ٢:١٤٣٢، و«علل أحمد» الموضع السابق.

(٤) تحرف في ك إلى: عمرو.

وربيعةُ الرأي شيخُ مالك.

[ش] ـــــــــــــــــــــــــ

٦ ـ (و) منهم: (ربيعة الرأي) بن أبي عبد الرحمن (شيخ مالك).

قال ابن الصلاح[١]: قيل: إنه تغير في آخر عمره، وتُرِك الاعتماد عليه لذلك.

قال العراقي[٢]: وما حكاه ابن الصلاح لم أره لغيره، وقد احتج به الشيخان، ووثقه الحفاظ والأئمة، ولا أعلم أحداً تكلم فيه باختلاط ولا ضعف إلا ابن سعد، قال بعد أن وثقه: كانوا يَتَّقونه لموضع الرأي، وذكره النباتي في «ذيل الكامل» لذلك.

وقال ابن عبد البر[٣]: ذمَّه جماعة من أهل الحديث لإغراقه في الرأي، وكان سفيان، والشافعي، وأحمد لا يرضون عن رأيه، لأن كثيراً منه يخالف السنة.

[ت] ـــــــــــــــــــــــــ

(١) «المقدمة» ص ٣٥٤.

(٢) «شرح الألفية» ص ٤٧١، و«النكت» ٢:١٤٣٩ ـ ١٤٤٠، و«طبقات» ابن سعد ٧:٥١١.

والنباتي ـ وتحرف في ك إلى: البناني ـ: ترجم له الذهبي في «السير» ١٣ :٥٨ وحلاّه بـ: الإمام الفقيه الحافظ الناقد الطبيب أبي العباس أحمد بن محمد بن مفرّج الإشبيلي، (٥٦١ ـ ٦٣٧) رحمه الله، وهو نباتيّ نسبة إلى تعاطيه المداواة بالأعشاب. وكان قد عمل ذيلاً على كتاب «الكامل» لابن عدي.

(٣) «التمهيد» ٣:٥، ولفظه في آخر كلامه «لأن كثيرًا منه ـ أي: من رأي ربيعة ـ يوجد بخلاف المسند الصحيح، لأنه لم يتّسع فيه»، أي: لم يكن واسع الرواية والاطلاع على السنَّة النبوية، وهذا اللفظ هو الذي نقله العراقي في «النكت»، وتصرّف فيه الشارح فجعله: يخالف السنة.

وصالح مولى التوْأَمة.

[ش] ________________

٧ ـ (و) منهم: (**صالح**) بن نبهان (**مولى التوْأَمة**) قال ابن معين[١]: خرِف قبل أن يموت، وقال أحمد[٢]: أدركه مالك بعد اختلاطه.

وقال ابن حبان[٣]: تغير سنة خمس وعشرين ومئة، فاختلط حديثه الأخير بالقديم، ولم يَتَميز فاستحق الترك.

قال العراقي[٤]: بل ميز الأئمة بعض ذلك، فسمع منه قديماً محمد بن أبي ذئب، قاله ابن معين وغيره.

وابن جريج، وزياد بن سعد، قاله ابن عدي[٥].

وأَسِيد بن أبي أَسِيد، وسعيد بن أبي أيوب، وعبد الله الإفريقي[٦]، وعُمارة [ت] ________________

(١) «التاريخ» رواية الدوري ٢:٢٦٦ (٧٨٣) وزاد: «فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثَبْت»، ونقله ابن حبان في «المجروحين» ١:٣٦٦، واستدرك عليه بأنه لم يتميز قديم حديثه من آخره

(٢) «العلل» لابنه عبد الله (٢٣٨٢)، وكذلك قال ابن معين فيما رواه عنه ابن عدي ٥:١٤.

(٣) «المجروحين» الموضع السابق.

(٤) «النكت» ٢:١٤٤٤، و«الكامل» ٥:١٣ ـ ١٤ من رواية ابن أبي مريم عن يحيى.

(٥) أيضًا ٥:١٦.

(٦) عبد الله: هو الصواب، وهو عبد الله بن علي، كما جاء في كلام العراقي ٢:١٤٤٥، والمزي ١٣:١٠٠، ومصدره: ابن أبي حاتم ٤ (١٨٣٠)، ٥ (٥٢٦)، وغيرهما، وتحرف في النسخ إلى: عبد الرحمن.

وحُصَين بن عبد الرحمن الكوفي.

[ش] ——————

ابن غَزِية، وموسى بن عقبة.

وسمع بعده: مالك، والسفيانان.

٨ ـ (و) منهم: (حُصَين بن عبد الرحمن الكوفي) السُّلَمي.

قال أبو حاتم: ساء حفظه في الآخِر، وقال يزيد بن هارون: اختلط، وقال النسائي: تغير، وأنكر ذلك علي بن عاصم[١].

[ت] ——————

(١) كلمة أبي حاتم في «الجرح» ٣(٨٣٧) آخر الترجمة، وكلمة يزيد بن هارون أسندها إليه العقيلي (٣٨٥)، لكنه أسند قبلها إلى الإمام أحمد، عن يزيد بن هارون نفسه قوله في حُصين: كان يُقرأ عليه، وكان قد نسي. وكلمة النسائي في «الضعفاء» له (١٣٢).

وأما علي بن عاصم: فحكى إنكاره العراقيُّ في «النكت» ٢:١٤٤٧، و«شرح الألفية» ص ٤٦٩، وزاد فيه ذكر مصدره، وهو «ميزان الاعتدال» (١٩٨٧).

قلت: الذي في «ضعفاء» العقيلي (٣٨٥): «حدثنا الحسن: قلت لعليّ: حصين؟ قال: حصين حديثه واحد، وهو صحيح، قلت: فاختلط؟ قال: لا، ساء حفظه، وهو على ذلك ثقة».

فالذي ينبغي التعرف عليه: السائل: الحسن؟ والمسئول: علي، أما الذهبي فقال في الموضع المذكور عن السائل: أظنه الحلواني، ومثله ابن حجر في «التهذيب» ٢: ٣٨٣، وأما المسئول: فسماه العراقي: علي بن عاصم، وسماه ابن حجر في الموضع المذكور: ابن المديني، قال: «وأنكر ذلك ابن المديني في علوم الحديث بأنه اختلط وتغيَّر»، وهكذا، وسمى المصدر، وكذلك سماه ابن رجب في «شرح العلل» ٢: ٥٦٢، ٥٦٣: علي بن المديني، ويؤيدها أن المزي ترجم للحلواني ٦: ٢٦١ وذكر أنه =

وعبد الوهاب الثقفي.

وسفيان بن عيينة قبل موته بسنتين.

[ش] ___

ولهم بهذا الاسم ثلاثةٌ أُخَر كوفيون ليس فيهم سُلَمي ولا من اختلط إلا هذا.

وممن سمع منه قديماً: سليمان التيمي، والأعمش، وشعبة، وسفيان.

٩ ـ (و) منهم: (عبد الوهاب) بن عبد المجيد (الثقفي).

قال ابن معين[1]: اختلط بأَخَرة، وقال عقبة العَمّيّ: قبل موته بثلاث سنين أو أربع.

قال الذهبي[2]: لكنه ما ضرَّ تغيرُه [حديثَه]، فإنه لم يحدث بحديث في زمن التغير، ثم استدل بقول أبي داود: تغير جرير بن حازم، وعبد الوهاب الثقفي فَحُجب الناسُ عنهم.

١٠ ـ (و) منهم: (سفيان بن عيينة) اختلط (قبل موته بسنتين) قاله ابن

[تَ] ___

يروي عن علي بن المديني، ولم يذكر شيخًا آخر له اسمه علي، وهو أقرب من علي ابن عاصم في هذا السياق، إلا إذا كان الحافظ العراقي وقف على رواية لهذا الخبر فيها التصريح بأنه علي بن عاصم. والله أعلم.

(١) كلمة ابن معين في «رواية الدوري عنه» ٢ :٣٧٨ (٣٣٨٧).

وكلمة عقبة بن مكرم العَمّي أسندها إليه العقيلي «الضعفاء» (١٠٤٠).

(٢) «الميزان» (٥٠٥٤)، وكلمة أبي داود في «سؤالات الآجري» (١٣٢٣).

وسُبق أبو داود بحكاية حَجْب جرير بن حازم، سبقه إليها ابن مهدي، كما في «الجرح» ٢(٢٠٧٩)، وكان تغيُّره قبل وفاته بسنة.

وعبد الرزاق عَمِي في آخر عمره فكان يُلَقن فيتلقن.

[ش] ————————

الصلاح أخذاً من قول يحيى بن سعيد: أشهد أن سفيان اختلط سنة سبع وتسعين، وقد مات سنة تسع وتسعين(١).

قال العراقي(٢): وذلك وهم، فإن المعروف أنه مات سنة ثمان، أول رجب.

قال الذهبي(٣): وما نُقِل عن يحيى بن سعيد فيه بعدٌ، لأن ابن سعيد مات في صفر سنة ثمان، وقت قدوم الحاجّ، ووقت تحدُّثهم عن أخبار الحجاز، فمتى تمكَّن من أن يسمع اختلاط سفيان ثم يَحكم به، والموت قد نزل به؟! قال: فلعله بلغه ذلك في أثناء سنة سبع.

وممن سمع منه في التغير: محمد بن عاصم، صاحب ذلك الجزء العالي.

قال الذهبي: ويغلب على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل ذلك.

١١ـ (**وعبد الرزاق**) بن هَمّام الصنعاني (**عَمِي في آخر عمره فكان يُلَقن فيتلقن**) قاله أحمد.

قال: فمن سمع منه بعد أن عَمِي فهو ضعيف السماع(٤).

[تَ] ————————

(١) «المقدمة» ص ٣٥٥.

(٢) «التقييد والإيضاح» ٢: ١٤٥٤.

(٣) هذا وما بعده من «ميزان الاعتدال» (٣١٧٨)، ومحمد بن عاصم ترجمه الذهبي نفسه في «السير» ١٢: ٣٧٧، وأرّخ وفاته سنة ٢٦٢.

(٤) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١١٦٠)، و«تاريخ ابن عساكر» ٢٣: ١٨٢.

. . . .

[ش] ————————

وممن سمع منه قبل ذلك: أحمد، وابن راهويه، وابن معين، وابن المديني، ووكيع، في آخرين.

وبعده: أحمد بن محمد بن شَبُّويه، ومحمد بن حماد الطِّهراني، وإسحاق ابن إبراهيم الدَّبَري.

قال ابن الصلاح(١): وجدت فيما رَوَى الطبراني عن الدَّبَري عنه أحاديث استنكرتُها جداً، فأحلتُ أمرها على ذلك.

وقال إبراهيم الحربي: مات عبد الرزاق وللدَّبَري ستٌّ سنين أو سبع(٢).

قال ابن عدي(٣): استُصغر في عبد الرزاق.

قال الذهبي(٤): إنما اعتنى به أبوه فأسمعه منه تصانيفه وله سبع سنين أو

[تَ] ————————

(١) «المقدمة» ص ٣٥٦، وفي «فهرست ابن خير الإشبيلي» ص ١٣١: «كتاب إصلاح الحروف التي كان إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري يصحِّفها في مصنف عبد الرزاق، تأليف الشيخ الفقيه أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مُفَرِّج القاضي رحمه الله»، وذكر هذا الكتاب نقلاً عن «الفهرست»: الذهبي في «الميزان» آخر ترجمة الدبري (٦٩٢)، وابن مفرِّج ترجمه الذهبي في «السير» ١٦: ٣٩٠ ووصفه بـ: الإمام الفقيه الحافظ القاضي، وأرَّخ وفاته سنة ٣٨٠ عن ٦٦ سنة رحمه الله تعالى.

(٢) أسنده إليه الخطيب في «الكفاية» ص ٦٤، وعلَّق عليه بقوله: «روى الدبري عن عبد الرزاق عامة كتبه، ونقلها الناس عنه وسمعوها منه».

(٣) «الكامل» ١: ٥٠٤ أول ترجمة الدبري.

(٤) «الميزان» (٦٩٢)، وينظر على سبيل المثال من «صحيح أبي عوانة» (١٩، =

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــ

نحوها، وقد احتج به أبو عوانة في «صحيحه» وغيره.

قال العراقي[1]: وكأن من احتج به لم يُبالِ بتغيُّره، لكونه إنما حدَّث من

[تَ] ـــــــــــــــــ

١٣٣، ١٧٦،..)، وقال ابن خير في «فهرسته» ص ١٣٠: «كان العقيلي يصحِّح روايته عن عبد الرزاق، وأدخله في كتاب «صحيح الحديث» الذي ألّفَ»، وانظر قول العراقي الآتي بعد أسطر.

(١) «شرح الألفية» ص ٤٧٠، ويؤيد هذا التأويلَ كلمة الخطيب التي نقلتها قبل أسطر، والتغيُّر ـ أو الاختلاط ـ يضرّ إذا كانت الرواية من الحفظ، وهذا أمر لا يحتاج إلى برهان.

ومن الأمثلة على ذلك: أن عبد الرزاق روى (١٩٤٣٩) قول سيدنا عمار بن ياسر رضي الله عنهما: ثلاثٌ من كنّ فيه وجد بهنَّ حلاوة الإيمان: الإنفاق من الإقتار، وإنصاف الناس من نفسك، وبذل السلام للعالَم». وعلَّقه البخاري تحت الباب ٢٠ من كتاب الإيمان، ومما قاله الحافظ في «الفتح» ١ :٨٢: «حدّث به عبد الرزاق في «مصنفه» عن معمر، وحدث به عبد الرزاق بأَخَرة فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم»، ثم ذكر من رواه عن عبد الرزاق مرفوعًا، وهم ثلاثة: الحسن بن عبد الله الكوفي، وأحمد بن كعب الواسطي، ومحمد بن الصباح الصنعاني، وخرَّج طرقهم، وقال: «إن عبد الرزاق تغيّر بأخرة، وسماع هؤلاء منه في حال تغيُّره»، وتفصيلها في «تغليق التعليق» ١ :٣٨، ويضاف هؤلاء الثلاثة إلى الأربعة الذين ذكرهم العراقي.

وخلاصة هذا: أن الرواية التي في «المصنف» موقوفة، تتفق مع المصادر الأخرى، أما الرواية المخالفة فهي عنه خارج «المصنف».

وأمر آخر: كتاب ابن مُفَرِّج القرطبي الذي ذكره ابن خير: الذي أتوقّعه ـ والله أعلم ـ أنه جزء حديثي صغير، وعدد التصحيفات التي فيه قليلة، لا تؤثر على ضخامة

=

وعارمٌ.

[ش] ــــــــــــــــــ

كتبه لا من حفظه.

قال[1]: والظاهر أن الذين سمع منهم الطبراني في رحلته إلى صنعاء من أصحاب عبد الرزاق، كلُّهم سمع منه بعد التغير، وهم أربعة: الدَّبَري، وإبراهيم بن محمد بن بَرّة الصنعاني، وإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن سويد، والحسين بن عبد الأعلى الصنعاني.

١٢ـ (و) منهم: (عارمٌ) محمدُ بنُ الفضل أبو النعمان السَّدوسي.

قال البخاري[2]: تغير في آخر عمره.

وقال أبو حاتم[3]: من سمع منه سنة عشرين ومئتين فسماعه جيد، قال: وأبو زرعة لقيه سنة اثنتين وعشرين.

[تَ] ــــــــــــــــــ

«المصنف» والله أعلم، أقول هذا اعتماداً على حكاية ابن خير التي ذكرها هناك عن محمد بن عبد الله العسكري، وفي نقلها طول، فتنظر هناك.

(١) «النكت» ٢:١٤٥٧ ـ ١٤٥٨، وضبط «بَرَّة الصنعاني»: من «إكمال» ابن ماكولا ١:٢٥٤.

(٢) «التاريخ الكبير» ١ (٦٥٤).

(٣) «الجرح» ٨ (٢٦٧)، ومن قول أبي حاتم أيضًا: «كتبت عنه قبل الاختلاط: سنةَ أربع عشرة»، فهذا التاريخ تاريخ كتابة أبي حاتم، بدليل تمام كلامه: «فمن كتب عنه قبل سنة عشرين ومئتين فسماعه جيد»، فكأن تاريخ اختلاط عارم سنة عشرين ومئتين، ويكون الفرق كبيراً بينه وبين التاريخ المذكور في كلام أبي داود بعده.

وقال في «التقريب» (٦٢٢٦): مات سنة ثلاث ـ أو أربع ـ وعشرين ومئتين.

وأبو قِلاَبة الرَّقَاشي.

[ش] ـــــــــــــــ

وقال أبو داود[1]: بلغنا أنه أُنكِر سنة ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله ثم استحكم به الاختلاط سنة ست عشرة.

وقال الدارقطني[2]: ما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر.

وأما ابن حبان فقال[3]: اختلط وتغير حتى كان لا يَدري ما يحدث، فوقع المناكير الكثيرة في روايته، فما رَوَى عنه القدماء فصحيح، وأما رواية المتأخرين فيجب التنكب عنها.

وأنكر ذلك الذهبي[4]، ونَسَب ابنَ حبان إلى التخسيف والتهوير.

وممن سمع منه قبل الاختلاط: أحمد، وعبد الله المُسْنَدي، وأبو حاتم، وأبو علي محمد بن أحمد بن خالد، وجماعة.

وبعده: علي بن عبد العزيز البغوي، وأبو زرعة.

١٣ ـ (و) منهم: (**أبو قِلاَبة**) عبد الملك بن محمد (**الرَّقَاشي**).

[تَ] ـــــــــــــــ

(١) أسنده إليه العقيلي (١٦٨٠) من طريق الذارع، عنه. والذي في «سؤالات الآجري» (١١٥٣) قوله بزوال عقله فقط دون تواريخ.

(٢) «سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني» (٣٤٩).

(٣) «المجروحين» ٢ : ٢٩٤.

(٤) «الميزان» (٧٥٨٩)، قال بعدما نقل كلام الدارقطني المذكور: «قلت: فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخسّاف المتهور!!»، وبالغ، والله أعلم.

وأبو أحمد الغِطْرِيفي.

[ش] ________

قال ابن خزيمة[١]: حدثنا أبو قِلابة بالبصرة قبل أن يَختلط ويَخرج إلى بغداد.

فظاهره: أن من سمع منه بالبصرة فسماعه صحيح، وذلك كأبي داود السِّجِستاني، وابنه أبي بكر، وابن ماجَهْ، وأبي مسلم الكَجّي، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، وأحمد بن يحيى البلاذُري، وأبي عَروبة الحراني.

وممن سمع منه ببغداد: أحمد بن سَلْمان النجّاد، وأحمد بن كامل القاضي، وأبو سهل بن زياد القطان، وعثمان بن أحمد السمّاك، وأبو العباس الأصم، وأبو بكر الشافعي، وغيرهم.

١٤ ـ (و) منهم في المتأخرين: (أبو أحمد) محمد بن أحمد بن الحسين (الغِطْريفي) الجُرجاني.

قال الحافظ أبو علي البَرْذعي: بلغني أنه اختلط في آخر عمره[٢].

قال العراقي[٣]: لم أره لغيره، وقد ترجمه الحافظ حمزة في «تاريخ

[تـ] ________

(١) من «تاريخ بغداد» ١٢ :١٨٠.

(٢) نقله ابن الصلاح ص ٣٥٦ عن «المعجم» لأبي علي البرذعي، وكانت وفاته سنة ٣٧٧.

(٣) العراقي في «النكت» ٢:١٤٧٦، و«تاريخ جرجان» لحمزة ص ٤٣٠، وقال حمزة: حدَّث عنه الإسماعيلي في «صحيحه» ـ أي: مستخرجه على صحيح البخاري ـ أكثر من عشرين حديثًا، وأيضًا: حدث عنه في غير «مستخرجه»، فقد قال الذهبي في «السير» ١٦ :٣٥٤: حدث عنه الإسماعيلي في تواليفه أكثر من مئة حديث، هذا مع أنهما أقران، لذلك كان يدلس في اسمه تدليس الشيوخ، كما حكاه حمزة السهمي، =

وأبو طاهر حفيد الإمام ابن خزيمة.

وأبو بكر القَطِيعي راوي «مسند» أحمد.

[ش] ______

جرجان» فلم يَذكر عنه شيئاً من ذلك، وهو أعرف به، فإنه شيخه، وقد حدث عنه الإسماعيلي في «صحيحه» إلا أنه دلّس اسمه، لكونه من أقرانه، لا لضعفه، وقد مات الإسماعيلي قبله، وآخر أصحاب الغِطْريفي: القاضي أبو الطيب الطبري، وسماعه منه في حياة الإسماعيلي، فهو قبل تغيُّره إن كان تغير.

قال[1]: وثَم آخر يقال له الغِطْريفي، وافق هذا في اسمه واسم أبيه، وبلده ونسبه، وتقاربا في اسم جده، وتعاصرا، وذاك قد اختلط بأَخَرة، كما ذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور»، فيَحتِمل أن يكون اشتبه بالغِطريفي هذا.

١٥ ـ (و) منهم: (**أبو طاهر**) محمد بن الفضل (**حفيد الإمام**) أبي بكر (**ابن خزيمة**) قال الحاكم: اختلط قبل موته بسنتين ونصف[2].

قال الذهبي[3]: ولم يَسمع أحد منه في تلك المدة.

١٦ ـ (و) منهم: (**أبو بكر القَطِيعي راوي «مسند» أحمد**)، و«الزهد» له عن ابنه عبد الله.

[تَ] ______

ومع ذلك فما كان يستغني عن الرواية عنه.

(١) «النكت» ٢:١٤٧٩ ـ ١٤٨٠، ويُصحح تاريخ وفاته من سنة ٤٨٣ إلى سنة ٣٨٣، ومعلوم أن وفاة الحاكم ٤٠٥ سنة، فكيف يؤرخ وفاة من يموت سنة ٤٨٣؟!.

(٢) نقله العراقي ٢:١٤٨٠ عن «تاريخ نيسابور» للحاكم.

(٣) «الميزان» (٧٥٩١) ولفظه: «ما عرفت أحدًا سمع منه أيام عدم عقله، فالله أعلم».

ومَن كان مِن هذا القَبيل محتجاً به في «الصحيح» فهو مما عُرف روايته قبل الاختلاط.

[ش] ———

قال ابن الصلاح(١): اختلَّ في آخر عمره وخَرِف، حتى كان لا يعرف شيئاً مما يُقرأ عليه.

قال الذهبي(٢): ذكر هذا أبو الحسن ابن الفرات، وهو غلوّ وإسراف، وقد وثقه البَرْقاني، والحاكم، والدارقطني، ولم يذكروا شيئاً من ذلك.

وقال العراقي(٣): في ثبوت ذلك نظر، وما ذكره ابن الفرات لم يثبت إسناده إليه.

قال: وعلى تقدير ثبوته فممن سمع منه في حال الصحة: الحاكم، والدارقطني، وابن شاهين، والبَرْقاني، وأبو نُعيم، وأبو علي التميمي راوي «المسند» عنه، فإنه سمعه عليه سنة ست وستين، ومات سنة ثمان وستين وثلاث مئة.

(ومَن كان مِن هذا القَبيل محتجاً به في «الصحيح» فهو مما عُرف روايته قبل الاختلاط)(٤).

[تَ] ———

(١) «المقدمة» ص ٣٥٧.

(٢) من «الميزان» (٢٩٥)، ولم يذكر سوى توثيق البرقاني والحاكم، وأما توثيق الدارقطني له، ففي «سؤالات السلمي له» (١٤).

(٣) «النكت» ٢:١٤٨١، وبيّن سبب عدم ثبوت قول ابن الفرات، وهو: أن الخطيب رواه في «تاريخه» ٥:١١٧ بإسناد منقطع معلّق قال: «حُدِّثت عن أبي الحسن ابن الفرات ...»، والله أعلم.

(٤) لفظ ابن الصلاح ص ٣٥٧: «محتجًا بروايته في الصحيحين أو أحدهما»، =

. . . .

[ش] ____________________

* * * * *

[تَ] ____________________

فعرفنا مراد الإمام النووي من كلمة «الصحيح»: الصحيحين أو أحدهما، لا: الحديث الصحيح.

وقوله «هو مما عُرف روايته قبل الاختلاط»: أصل هذا القول والجزم به للإمام ابن الصلاح، وتوبع عليه، وهو وجه وجيه، لكنه يفتقر إلى احتمال آخر، وهو أن يقال: قد يكون هذا الحديث تحمّله هذا الراوي عن هذا المختلط، بعد اختلاطه، لكن مما عرف الشيخان صحته سنداً ومتنًا من خلال الطرق والروايات الأخرى، فيكون مما ضبطه هذا المختلط، وسلم الحديث من النكارة، كما تقدم قول الدارقطني في روايات عارم: ما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، يعني: أنه حدث بعد اختلاطه، وممن سمع منه بعد الاختلاط البغوي وأبو زرعة، كما تقدم في كلام الشارح، لكن لم تقع له مناكير في حديثه، وهكذا نحتمل هنا. وانظر ما تقدم ص ٥٦١ تعليقًا على كلام العراقي: الأمر الثالث.

وأقول أيضًا: إن هذا الحكم على ما يرويه الشيخان من طريق المختلطين، يذكرنا بما تقدم من الحكم على ما يرويه الشيخان من طريق المدلسين، وقد قدَّمت أن أحاديث المدلسين في الصحيحين قد دُرست والحمد لله، وطبعت دراستان، وتبيّن من خلالها أن هذا الحكم ليس من قبيل حسن الظن، كما نقلوه عن الإمام المزي إنما هو حقيقة واقعية.

وعسى أن ينهض لفيف من الطلبة النابهين الغُيُر على السنة النبوية لكتابة أطروحات أخرى، عن المختلطين، تبيِّن جهود الأئمة السابقين، وتبيِّن سلامة ما روي للمختلطين في الصحيحين خاصة. والله وليّ التوفيق.

النّوع الثّالثُ والسّتّون: طبقَات العُلمَاء والرُّواة

هذا فنّ مهم، و«طبقاتُ» ابن سعد عظيمٌ كثيرُ الفوائد، وهو ثقةٌ لكنه كثير الرواية فيه عن الضعفاء، منهم: شيخُه محمدُ بنُ عمر الواقدي، لا يَنسبه.

[ش] ــــــــــــــــــــــــــ

(النوع الثالث والستون : طبقات العلماء والرواة)

(هذا فنّ مهم) فإنه قد يتفق اسمان في اللفظ، فيظنُّ أن أحدَهما الآخرُ، فيتميز ذلك بمعرفة طبقاتهما[1]، وصنف في ذلك جماعة كـ: مسلم، وخليفة، (و«طبقاتُ» ابن سعد) الكبيرُ (عظيم كثير الفوائد) وله كتابان آخران في ذلك[2] (وهو ثقة) في نفسه (لكنه كثير الرواية فيه عن الضعفاء، منهم: شيخُه محمدُ بنُ عمر الواقدي، لا يَنسبه) بل يقتصر على اسمه واسم أبيه، وشيخُه هشامُ بن محمد بن السائب الكلبي[3].

[تَ] ــــــــــــــــــــــــــ

(١) هكذا في النسخ، والأولى: بمعرفة طبقتهما.

(٢) قال الذهبي أول ترجمة ابن سعد في «تذكرة الحفاظ» ٢:٤٢٥: «مصنف: «الطبقات» الكبير، والصغير، و«التاريخ»، و«الطبقات الكبير» طبع قديمًا وحديثًا، و«الطبقات الصغير» طبع حديثًا.

(٣) وكلٌّ منهما متروك، لكنك تجد في ثنايا كلامهم كلماتِ اعتبارٍ لروايات الواقدي، ما لا تجده في حقّ هشام، وتقدم ص ٥١٠ قول العراقي فيه: «هو من أئمة السير»، ونقلتُ معه هناك قول الذهبي في «السير» ٧:١٤٢ في ترجمة ابن أبي ذئب: «الواقدي ـ وإن كان لا نزاع في ضعفه ـ فهو صادق اللسان كبير القدر»، وينظر ما =

والطبقة : القوم المتشابهون، وقد يكونان من طبقة باعتبارٍ، ومن طبقتين باعتبارٍ، كأنس وشِبْهه من أصاغر الصحابة، هم مع العشرة في طبقة الصحابة، وعلى هذا : الصحابةُ كلُّهم طبقةٌ.

[ش] ——————————

(والطبقة) في اللغة: (القوم المتشابهون)، وفي الاصطلاح: قوم تقاربوا في السنّ والإسناد، أو في الإسناد فقط، بأنْ يكون شيوخُ هذا، هم شيوخَ الآخر، أو يقاربوا شيوخه[1].

(وقد يكونان) أي: الراويان (من طبقة باعتبارٍ) لمشابهته لها من وجه، (ومن طبقتين باعتبارٍ) آخر لمشابهته لها من وجه آخر. (كأنس وشِبْهه من أصاغر الصحابة، هم مع العشرة في طبقة الصحابة، وعلى هذا : الصحابةُ كلهم طبقة) باعتبار اشتراكهم في الصحبة[2].

[تَ] ——————————

كتبه ابن سيد الناس عن الواقدي في مقدمة كتابه «عيون الأثر».

(١) «شرح الألفية» ص ٤٧٤. وقوله: «بأنْ يكون شيوخ هذا ...»: الباء تصويرية، أي: إن صورة التقارب بين طبقتيْ راويين: اتفاقُهما في الشيوخ، أو في أكثرهم، وهذا الاتفاق أو التقارب عامل مهم في معرفة طبقات الرواة أكثر من أهمية تقارب سنّ الولادة، لأن زيدًا ـ مثلاً ـ قد يكون لِدَةَ عَمْرو، لكن يقدَّر لزيد أن يبكِّر والده بإسماعه من الشيوخ قبل سماع عمرو، ولو بسنوات قليلة، فيدرك زيد بهذه السنوات القليلة السماعَ من طبقة عالية، فتعلو طبقة زيد على طبقة عمرو، والمثال المعروف لهذا المعنى هو حال ابن شهاب الزهري، وصالح بن كيسان رحمهما الله تعالى.

(٢) وما هي إلا اصطلاحاتٌ كلٌّ في مناسبتها، ولا ريب في رجحان التمييز والتدقيق في المصطلحات، على التجوُّز والتعميم فيها.

والتابعون ثانية، وأتباعهم ثالثة، وهلمّ جرًا.

[ش] ـــــــــــــــــــ

(والتابعون) طبقة (ثانية، وأتباعهم) طبقة (ثالثة) بالاعتبار المذكور (وهلمّ جرًا)[1].

[تَ] ـــــــــــــــــــ

(١) [قوله : وهلُمَّ جراً : قد استوفى الكلام عليها ابن هشام نقلاً وبحثاً فقال ـ «المسائل السَّفَرية» ١ : ٣٢ ـ : هذا كلام مستعمل في العرف كثيراً، وذكره الجوهري فقال ـ ٢ : ٦١١ ـ : نقول : كان ذلك عام كذا، وهلمّ جراً، أي : إلى اليوم، وتبعه الصغاني، وأبو حيان في «الارتشاف» ـ ٣ : ٢٠٩ ـ أي : تَبِعا ابنَ الأنباري في «الزاهر» ـ ١ : ٣٧١ ـ معناه : سِيروا على هِينتكم، أي : تثبَّتوا في سَيركم، ولا تُجهِدوا أنفسكم، وهو مأخوذ من الجَرّ، وهو أن تُترك الإبل والغنم ترعى في السير.

[وفي انتصاب «جراً» ثلاثة أوجه : أن يكون مصدراً وضع موضع الحال، والتقدير : وهلم جارِّين، أي متثبتين، أو على مصْدرية، لأن في «هلم» معنى : جُرّوا. وقال بعض النحاة : إنه تمييز.

[ثم إنه ـ أعني ابن هشام ـ تعقب ذلك بما يطول، ثم اختار أن «هلم» هذه هي القاصرة [أي : فعل لازم] التي هي بمعنى : ائتِ، وتعال، لأن المرادَ بالإتيان الاستمرارُ على الشيء والمداومة عليه، وأن المراد بالطلب الخبر، وأن «جراً» مصدر : جَرَّه إذا سَحَبه، ولكن ليس المراد الجرَّ الحسّي، فكأنه قيل : واستمرَّ ذلك في بقية الأعوام استمراراً، فهو مصدر أي : استمر استمراراً، فهو حال مؤكِّدة، قال : وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام.

[وللداعي كلام وبحث في ابن هشام .

[ثم ذكر عن بعضهم أن «هلم» اسم فعل بمعنى : جِئْ أو تعال، و«جراً» مصدر في موضع الحال من الضمير في هلم، و«إلى» : متعلقة بـ : هلم، أو جراً. انتهى، وهو معنى كلام ابن هشام.] .

=

وباعتبار السوابق : تكون الصحابةُ بضعَ عشْرَةَ طبقةً، كما تقدم.

ويَحتاج الناظر فيه إلى معرفة المواليد والوَفَيات، ومن رووا عنه، وروى عنهم.

[ش] ———————

(**وباعتبارٍ**) آخر، وهو النظر إلى (**السوابق : تكون الصحابةُ بضعَ عشْرَةَ طبقةً، كما تقدم**) في معرفة الصحابة: أنهم اثنتا عشرة طبقةً أو أكثر، وفي معرفة التابعين: أنهم خمسَ عشْرة طبقة، وهكذا.

(**ويَحتاج الناظر فيه إلى معرفة المواليد**) للرواة (**والوَفَيات، ومن رووا عنه، وروى عنهم**)[1].

[ت] ———————

وقوله رحمه الله: وللداعي: يعني به نفسه، وتقدم ما فيه: ص ٢٥٥، أوائل النوع السابع والعشرين، ونقل الشيخ هناك بعض ما هنا.

(١) وقد يحصل اشتباه أكثر وأكثر مع هذه الأركان الأربعة: المولد، والوفاة، والشيوخ، والتلامذة، فيحتاج إلى معرفة البلدان، والقبائل.

ومن طرائف الأخبار ومُلَحها، وهي تتصل بهذا النوع وما قبله: ما حكاه ياقوت في «معجم البلدان» (النهروان)، وابن خلكان في «الوَفَيات» ٥:٢٢٣، بتمامه، والذهبي في «السير» ١٦:٥٤٦، و«تاريخ الإسلام» ٨:٦٧٠ باختصار، وأنقل لفظ ياقوت وابن خلكان، قالا:

«ومن غريب ما اتفق: ما حكاه أبو عبد الله الحميدي ـ صاحب «الجمع بين الصحيحين» ـ قال: قرأت بخط أبي الفرج المعافى بن زكريا النَّهْرَواني: حججتُ سنة، وكنتُ بمنى أيام التشريق، فسمعت مناديًا ينادي: يا أبا الفرج، فقلت: لعله يريدني، ثم قلت: في الناس خلق كثير ممن يُكْنى أبا الفرج، ولعله ينادي غيري، فلم أجبه، فلما رأى أنه لا يجيبه أحد، نادى: يا أبا الفرج المعافى، فَهَمَمْتُ أن أجيبه، ثم قلت:
=

. . . .

[ش] ________________

* * * * *

[ت] ________________

قد يتفق أن يكون آخر اسمه المعافى، ويكنى أبا الفرج، فلم أجبه، فنادى: يا أبا الفرج المعافى بن زكريا النَّهْرَواني، فقلت: لم يبق شك في مناداته إياي، إذ ذكر اسمي وكنيتي واسم أبي وبلدي الذي أُنسب إليه!، فقلت: ها أنذا فما تريد؟ فقال: ومن أنت؟ فقلت: أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني، قال: لعلك من نهروان الشرق؟ قلت: نعم، فقال: نحن نريد نهروان الغرب!! فعجبت من اتفاق الاسم والكنية واسم الأب وما أنتسب إليه، وعلمت أن بالمغرب موضعًا يسمى النهروان غير الذي بالعراق».

وأبو الفرج هذا توفي سنة ٣٩٠ عن خمسة وثمانين عامًا، طبع له: «الجليس الصالح»، وهو كتاب ممتع نافع.

النَّوع الرَّابع والسِّتُّون: مَعْرِفة المَوالي

أهمُّه : المنسوبون إلى القبائل مطلقاً، كَفُلانٍ القرشي، ويكونُ مولىً لهم، ثم منهم من يقال : مولى فلان، ويُراد مولى عَتاقة، وهو الغالب.

ومنهم مولى الإسلام، كالبخاري الإمام، مولى الجُعْفيين ولاءَ إسلامٍ، لأن جدَّه كان مجوسياً فأسلم على يدِ اليمانِ الجُعْفيِّ.

[ش] ــــــــــــــــ

(النوع الرابع والستون : معرفة الموالي)

من العلماء والرواة

وصنَّف في ذلك أبو عُمر الكِندي بالنسبة إلى المصريين.

(**أهمُّه : المنسوبون إلى القبائل مطلقاً، كَفُلانٍ القرشي، ويكونُ مولىً لهم**) فربما ظُن أنه منهم بحكم ظاهر الإطلاق، فيترتَّب على ذلك خلل في الأحكام الشرعية في الأمور المشتَرَط فيها النسَب، كالإمامة العظمى، والكفاءة في النكاح، ونحو ذلك.

(**ثم منهم من يقال**) فيه: (**مولى فلان، ويُراد مولى عَتاقة، وهو الغالب**) وستأتي أمثلته، (**ومنهم**) من يُراد به (**مولى الإسلام، كالبخاري الإمام، مولى الجُعْفيين ولاءَ إسلامٍ، لأن جدَّه**) المغيرة (**كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان**) ابن أخنس (**الجعفي**)، ذكره المصنف في «تهذيبه»[1].

[ت] ــــــــــــــــ

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» ١ :٦٧، وهذه الجملة جاءت في نسخة ب، ج، و فقط، لكن أُقحمتْ بعد قوله الآتي: «بن عيسى»، ولا محل لها، وليس للحسن بن =

وكذلك الحسن الماسَرْجَسي، مولى عبد الله بن المبارك، كان نصرانياً فأسلم على يديه.

ومنهم مولى الحِلْف: كمالك بن أنس الإمام، ونَفَرِه، أصبَحيّون صَلِيبة، موالي لتيمِ قريشٍ بالحِلْف.

ومن أمثلة مولى القبيلة: أبو البَخْتَري الطائي التابعي، مولى طيىء.

وأبو العالية الرِّياحي التابعي، مولى امرأة من بني رِياح.

[ش] ________________

(**وكذلك الحسن**) بن عيسى بن ماسَرْجِس (**الماسرجَسي**) أبو علي النيسابوري، من رجال مسلم (**مولى عبد الله بن المبارك، كان نصرانياً فأسلم على يديه**)[1].

(**ومنهم مولى الحِلْف: كمالك بن أنس الإمام، ونَفَره**)[2] هم (**أصبَحيّون صَلِيبة**)، ويقال له التيمي، لأن نَفَره أصبحَ (**موالي لتيمِ قريشٍ بالحِلْف**).

(**ومن أمثلة مولى القبيلة**) عَتاقةً: (**أبو البَخْتَري الطائي التابعي مولى طيىء**).

(**وأبو العالية**) رُفَيع بن مِهران (**الرِّياحي**) بالتحتية (**التابعي، مولى امرأة من بني رِياح**) ابن يربوع، حيّ من بني تميم.

[تَ] ________________

عيسى الماسَرْجسي ترجمة في «تهذيب الأسماء»، أما المترجم فيه ٢:٢١٢، فغيره بتاتًا.

(١) ترجمته في «تهذيب الكمال» ٦:٢٩٤، وانظر قصة إسلام الحسن فيه، وفي «تاريخ بغداد» ٨:٣٣٣، رواها الخطيب من طريق محمد بن نُعيم الضبي ـ وهو هو الإمام الحاكم ـ في «تاريخ نيسابور».

(٢) النفر هنا: الأسرة والفصيلة.

والليثُ بنُ سعد المصري الفَهْمي مولاهمْ.

عبد الله بن المبارك الحنظلي مولاهم.

عبد الله بن وهب القرشي مولاهم.

عبد الله بن صالح الجُهني مولاهم.

وربما نُسب إلى القبيلة مولى مولاها : كأبي الحُبَاب الهاشمي، مولى شُقْران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

[ش] ـــــــــــــــــــــــــــــ

(والليث بن سعد المصري الفَهْمي مولاهمْ).

(عبد الله بن المبارك الحنظلي مولاهم).

(عبد الله بن وهب القرشي مولاهم).

(عبد الله بن صالح الجُهني مولاهم).

(وربما نُسب إلى القبيلة مولى مولاها : كأبي الحُبَاب) سعيد بن يسار **(الهاشمي)** لأنه **(مولى شَقْران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم)** وقيل: هو مولى ميمونةَ أم المؤمنين، وقيل: مولى الحسن بن علي، فليس حينئذ من هذا القسم.

ومنه: عبد الله بن وهب القرشي الفِهري، فإنه مولى يزيد بن رمانة، مولى يزيد بن أُنيس الفِهري.

* * * * *

النوع الخامس والستون: مَعْرِفة أوْطان الرّواة وَبلدانهم

هو مما يَفتقر إليه حفاظ الحديث في تصرُّفاتهم ومصنفاتهم، ومن مظانه : «الطبقات» لابن سعد، وقد كانت العرب إنما تَنتسِب إلى قبائلها، فلما جاء الإسلام، وغلبَ عليهم سُكنى القرى، انتسبوا إلى القرى، كالعجم، ثم مَن كان ناقلةً من بلد إلى بلد، وأراد الانتسابَ إليهما، فليبدأ بالأول، فيقول في ناقلة مصر إلى دمشق : المصري الدمشقي، والأحسنُ : ثم الدمشقي.

[ش] ―――――――――

(النوع الخامس والستون : معرفة أوطان الرواة وبلدانهم)

(هو مما يَفتقر إليه حفاظ الحديث في تصرُّفاتهم ومصنفاتهم) فإن بذلك يُميَّز بين الاسميْنِ المتفقينِ في اللفظ.

(ومن مظانه : «الطبقات» لابن سعد).

(وقد كانت العرب إنما تنتسب إلى قبائلها، فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سُكنى القرى انتسبوا إلى القرى) والمدائن (كالعجم).

(ثم مَن كان ناقلة[1] من بلد إلى بلد، وأراد الانتسابَ إليهما فليبدأ بالأول، فيقول في ناقلة مصر إلى دمشق : المصري الدمشقي، والأحسن : ثم الدمشقي) لدلالة «ثم» على الترتيب، وله أن ينتسب إلى أحدهما فقط، وهو قليل، قاله المصنف في «تهذيبه»[2].

[ت] ―――――――――

(١) الناقلة: من انتقل وتحوّل من بلد إلى بلد.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» ١:١٣ ـ ١٤، وهكذا الأقوال التالية، والأمثلة.

ومن كان من أهل قريةِ بلدةٍ، فيجوزُ أن يُنسَب إلى القرية، وإلى البلدة، وإلى الناحية، وإلى الإقليم.

[ش]

(ومن كان من أهل قريةِ بلدةٍ) بإضافةِ «قريةِ» إليها (فيجوزُ أن يُنسَب إلى القرية) فقط، (وإلى البلدة) فقط، (وإلى الناحية) التي فيها تلك البلدة فقط.

زاد المصنف (وإلى الإقليم) فقط، فيقول فيمن هو من حَرَسْتا مثلاً، وهي قرية من قرى الغوطة، التي هي كُوْرَة من كُوَر دمشق: الحَرَستاني، أو الغُوطي، أو الدمشقي، أو الشامي، وله الجمع فيها: فيبدأ بالأعم، وهو الإقليم، ثم الناحية، ثم البلد، ثم القرية، فيقال: الشامي الدمشقي الغُوطي الحَرَستاني.

وكذا في النسب إلى القبائل، يبدأ بالعام قبل الخاص، ليحصل بالثاني فائدة لم تكن لازمة في الأول، فيقال: القرشي، ثم الهاشمي، ولا يقال: الهاشمي القرشي، لأنه لا فائدة في الثاني حينئذ، إذْ يلزم من كونه هاشمياً كونُه قرشياً، بخلاف العكس، ذكره المصنف في «تهذيبه»[1].

قال: فإن قيل: فينبغي أن لا يُذكَر الأعم، بل يقتصر على الأخص، فالجواب: أنه قد يخفى على بعض الناس كونُ الهاشمي قرشياً، ويظهر هذا الخفاء في البطون الخفية، كالأشهل من الأنصار، إذ لو اقتُصِر على الأشهلي، لم يَعرف كثير من الناس أنه من الأنصار، أم لا، فذِكْر العام ثم الخاص لدفع هذا الوهم.

قال: وقد يَقتصرون على الخاص، وقد يقتصرون على العام، وهذا قليل.

[ت]

(١) المصدر السابق، وكذا النقول الثلاثة الآتية.

قال عبد الله بن المبارك وغيره : من أقام في بَلدة أربعَ سنين نُسب إليها .

[ش] ———————

قال: وإذا جُمع بين النسب إلى القبيلة والبلد قُدم النسب إلى القبيلة، انتهى.

(قال عبد الله بن المبارك وغيره: من أقام في بلدة أربعَ سنين نُسب إليها)[1].

فائدة :

صنف في الأنساب الحازمي كتاب «العُجالة» وهو صغير الحجم، والرُّشاطي، ثم الحافظ أبو سعد السمعاني كتاباً ضخماً حافلاً، واختصره ابن الأثير في ثلاث مجلدات وسماه «اللباب»، وزاد فيه شيئاً يسيراً، وقد اختصرته أنا، في مجلدة لطيفة وزدت فيه الجمَّ الغفير وسميته «لبّ اللباب»، ولله الحمد[2].

هذا آخر ما أورده المصنف من أنواع علوم الحديث تبعاً لابن الصلاح،

وقد بقيتْ أنواع أُخَر، ها أنا أوردها، وبالله المستعان.

* * * * *

[ت] ———————

(١) ذكره الإمام النووي في آخر «الإرشاد» ص ٢٤٩، وعزاه إلى «تاريخ نيسابور» للحاكم، وقال: «وروينا مثله عن غيره».

(٢) وكلها مطبوع إلا كتاب الرُّشاطي «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب رواة الآثار»، وصفه الذهبي بأنه كتاب حافل.

والرُّشاطي: هو الشيخ الإمام الحافظ المتقن النسابة أبو محمد عبد الله بن علي الرُّشاطي، المتوفى سنة ٥٤٢، عن نحو تسعين عاماً، هكذا في «السير» ٢٠: ٢٥٩، وحسبك من هذا الرجل إمامةً أنه صاحب كتاب «الإعلام بما في كتاب المختلف والمؤتلف للدارقطني من الأوهام»، والدارقطني هو من هو.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــــــ

النّوع السّادسُ والسّابعُ والسّتّون: المعلّق، وَالمعنعَن

تقدم ذكرهما في نوع المعضل[١].

* * *

النّوع الثّامِنُ والتاسِع والسّتّون: المتواتر، والعزيز

تقدما في نوعَي المشهور، والغريب[٢].

* * *

النّوع السّبعوُن: المستفيضُ

أشرت إليه في نوع المشهور[٣].

* * *

[تـ] ـــــــــــــــــــــــــــ

(١) المعلَّق: ٣: ٢٢١، والمعنعن: ٣: ١٩٩، وينظر ٢: ٤٣٠.

(٢) المتواتر: صفحة ٢٧، والعزيز: صفحة ٥٣.

(٣) المشهور: صفحة ٥.

. . . .

[ش] ______________

النّوع الحادي وَالثّانيَ وَالسّبعُونَ: المحفوظ وَالمعروف

حررّتهما في نوعي الشاذّ والمنكر[1].

* * *

النّوع الثّالثُ والسّبعُون : المـتروك

تقدم في نوع المنكر وعقيب المقلوب[2].

* * *

النّوع الرّابع والسّبعوْن: المحَرّف

تقدمت الإشارة إليه في نوع المصحَّف[3].

* * *

[تَ] ______________

(١) المحفوظ: ٣: ٢٨١، والمعروف: ٣: ٣٠٧.

(٢) المنكر: ٣: ٣٠٦، ٥١٠.

(٣) صفحة ١١٠.

. . . .

[ش] ______________________

النَّوع الخامِسُ والسَّبعوْن : مَعْرِفة أتباع التَّابعيْن

قد ذكره الحاكم في «علوم الحديث» عقب معرفة التابعين(١).

* * * * *

[ت] ______________________

(١) «معرفة علوم الحديث» ص ٢١٠، النوع الخامس عشر.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

النَّوعُ السَّادسُ والسَّابعُ والسَّبعوْن: روَايةُ الصَّحَابَة بَعضهم عَن بَعْضٍ والتَّابعيْن بَعضهم عَن بَعْضٍ

هذان ذكرهما البلقيني في «محاسن الاصطلاح»، وقال: إنهما مهمّان، لأن الغالب رواية التابعين عن الصحابة، ورواية أتباع التابعين عن التابعين، فيُحتاج إلى التنبيه على ما يخالف الغالب(١).

قلت: هذا تقدم في نوع الأقران(٢).

ومن أمثلة الأول: حديثٌ اجتمع فيه أربعة صحابة، وهو حديث الزهري، عن السائب بن يزيد، عن حُويطب بن عبد العزى، عن عبد الله بن السعدي، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً: «ما جاءك الله به من هذا المال من غير إشراف ولا سائل، فخُذْه ولا تُتْبِعْه نفسك»(٣).

[ت] ـــــــــــــــــــــــ

(١) «محاسن الاصطلاح» النوع ٦٦، ٦٧ ص٦٨٠، ٦٩٠.

(٢) ص٢٧٤، وتنظر الأحاديث الثلاثة الآتية في «محاسن الاصطلاح» ففيه فوائد.

(٣) البخاري (٧١٦٣)، ومسلم ٢:٧٢٣ (بعد ١١١) من الطريق المذكور.

وعلق ابن العجمي على هذا الحديث بقوله:

[أخرجه البزار في «مسنده» ـ (٢٤٤) ـ ثم قال: وفي هذا الحديث أربعة من الصحابة يَروي بعضهم عن بعض بإسناد صحيح، ولا نعلمه إلا في هذا الحديث. انتهى.

[قال الزركشي ـ ٢ : ٦٦ (١٢) ـ: ويضاف إليه حديث: «ويلٌ للعرب من شرّ
=

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــ

وحديث خالد بن معدان، عن كثير بن مرّة، عن نُعيم بن هبّار، عن المقدام بن مَعْدِي كربَ، عن أبي أيوب، عن عوف بن مالك قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مرعوب متغير اللون، فقال: «أطيعوني ما دمت فيكم، وعليكم بكتاب الله، فأَحِلُّوا حلاله، وحرِّموا حرامه»[1].

وحديثٌ اجتمع فيه أربع من نساء الصحابة، اثنتان من أمهات المؤمنين، وربيبتان للنبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما رواه مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه من طريق ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن زينب

[تـ] ــــــــــــــــــ

قد اقترب»، فإنه من رواية أربعة من الصحابة، قال أبو علي الغساني في «تقييد المهمل»: وليس في الصحيح روايةُ أربعة من الصحابة غيرهما، وللحافظ عبد الغني ابن سعيد جزء فيمن اجتمع فيه أربعة من الصحابة. زركشي.].

قلت: عزاه الزركشي إلى البزار، ونقله عنه بسنده ومتنه، لكنه قال عقبه مباشرة: «والحديث في الصحيح». وقدمتُ تخريجه عن الصحيحين، فاقتصار ابن العجمي على عزوه إلى البزار، قصور وإبعاد في النُّجعة. وكلام أبي علي الغساني لم أقف عليه في كتابه المذكور، وهذا الحديث هو الحديث الأول في جزء الحافظ عبد الغني الأزدي.

(١) رواه الطبراني في «الكبير» ١٨ (٦٥)، و«مسند الشاميين» (١١٧٠)، وتمَّام الرازي في «فوائده» (٦٠،٥٩) من ترتيبه «الروض البسام»، وابن عساكر من طريق تمَّام ٥٤:٥٩، وعزاه المنذري في «الترغيب» ١:٨٠ إلى الطبراني في «الكبير» وقال: رجاله ثقات، وهو الظاهر، فينظر ما وجه قول الإمام أبي حاتم فيما حكاه عنه ابنه في «العلل» (١٤١٠ / أ): «حديث باطل»؟.

. . . .

[ش] ______________

بنت أم سلمة، عن حبيبة بنت أم حبيبة، عن أمها أم حبيبة، عن زينب بنت جحش قالت: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً محمَّراً وجهُه وهو يقول: «لا إله إلا الله» ثلاثَ مرات، «ويلٌ للعرب من شرّ قدِ اقترب، فُتح اليومَ من رَدْم يأجوجَ ومأجوجَ مثلُ هذه»، وعقد عشراً.

قلت: يا رسول الله أنهلِكُ وفينا الصالحون؟ قال: «نعم، إذا كثُر الخَبَث»(١).

[ت] ______________

(١) مسلم ٤: ٢٢٠٧ (بعد ١)، والترمذي (٢١٨٧) وذكر هذه النكتة الإسنادية، والنسائي (١١٣١١)، وابن ماجه (٣٩٥٣)، وهو في «صحيح» البخاري (٧٠٥٩) من طريق ابن عيينة أيضًا بنحوه، لكن لفظة «وعقد عشرًا»: عند مسلمٍ فقط، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٣٦٩).

ورواه البخاري في مواضع، أولها (٣٣٤٦)، ومسلم الموضع السابق (١) وغيرهما من طريق زينب، عن أم حبيبة، عن زينب، دون ذكر حبيبة.

أما لفظ البخاري: عقد سفيان تسعين أو مئة. وتحرَّف عند النسائي إلى: عقد سبعين وعشرة سواء، وصوابه: عقد سفيان عشرة سواء، وسفيان: يكتبونه دون ألف: سفين، فتحريفه إلى: سبعين قريب جدًا.

أما معناه: فقوله «عقد عشرًا»: هذا اصطلاح في العلم الذي يسمونه: حساب العقود، وهو من العلوم التي انقرضت لولا أن الأخ المتقن الأستاذ بساماً الجابي طبع رسالة في هذا العلم من عام ١٤٠١ باسم: حساب العقود، وهي منظومة لأبي الحسن علي ابن المغربي، وشرحها لعبد القادر بن علي بن شعبان، ومع هذا الشرح شرحٌ لمنظومة أخرى، لابن الموقِّع الحلبي: محمد بن أحمد بن الحسين الموصلي (٦٢٣ ـ ٦٥٦) عن ثلاث وثلاثين عامًا رحمه الله.

=

. . . .

[ش] ———————

وقد أفرد بعضهم هذه الأحاديث الثلاثة في جزء[١].

قلت: وقع في بعض الأجزاء حديث اجتمع فيه خمسة من الصحابة.

أخبرني أبو عبد الله ابن مُقبِل مكاتبةً، عن أحمد بن عبد العزيز، ومحمد بن علي الحراوي[٢]، كلاهما عن الحافظ شرف الدين الدمياطي، أخبرنا الحافظ يوسف بن خليل، أخبرنا ذاكر بن كامل، أنبأنا أبو زكريا يحيى بن أبي عمر الأصبهاني، أخبرنا عمّي أحمد بن الفضل، أخبرنا أبو عليّ الحسين بن أحمد البَرْذَعي، حدثنا محمد بن العباس الحُوَيزي، حدثنا محمد بن حبان[٣] الأنصاري، حدثنا الشاذَكُوني، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد

[ت] ———————

وتكلم عن هذا الحديث الحافظ في «فتح الباري» ١٣: ١٠٨ (٧١٣٥، ٧١٣٦)، وجمع رواياته، وتكلم عليها رحمه الله. أما عقد العشرة فقال: «أن يُجعل طرف السبابة اليمنى في باطن طيّ عقدة الإبهام العليا»، زاده ابن شعبان في رسالته ص ٤٦: مع بسط الإبهام.

(١) هو الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي، وطُبع باسم «الرباعي في الحديث»، وفيه هذه الأحاديث الثلاثة مع زيادة فوائد، ولخَّصه البلقيني في «محاسن الاصطلاح» ص ٦٨٢ فما بعدها، وفيه فوائد كثيرة. وقول الحافظ في «الفتح» ١٣: ١٢ عن هذا الجزء: «فيه أربعة أحاديث»: فهو سَهْوة قلم منه رحمه الله.

(٢) «هو خاتمة أصحاب الشرف الدمياطي بالسماع» قاله الشارح في «المِنْجَم» ص ٢١٧.

(٣) في ب: حسان. وانظر التعليق على الترجمة (١٨٠٦) من «تكملة الإكمال» لابن نقطة.

. . . .

[ش] ——————————

ابن المسيَّب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان بن عفان، عن عمر ابن الخطاب، عن أبي بكر الصديق، عن بلال قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الموت كفارة لكل مسلم»(١).

[تَ] ——————————

(١) لم أر هذا الحديث من هذا الطريق، ولم يتبيَّن لي من خلال إسناد الشارح هذا، مِن طريق مَن ساقه، وقد ساقه الشارح بهذا الإسناد تمامًا في كتابه الآخر: «الفانيد في حلاوة الأسانيد» ص ٣٤(٢).

وهو معروف من رواية أنس، فقد رواه من حديثه: العقيلي في «الضعفاء» (١٨٩٨)، والإسماعيلي في «معجم شيوخه» ١:٤٩١، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٢:٢٣١، ورواه عنه من طريق آخر في «الحلية» ٣:١٢١، وعنه الخطيب في «تاريخه» ٢:٢٠٥.

ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٤٧١) من طريق الخطيب والعقيلي.

ورواه البيهقي في «الشعب» (٩٤١٩، ٩٤٢٠) من طريق الإسماعيلي وغيره.

وذكر الحافظ في «اللسان» (٦٩١٢) شيخ الإسماعيلي: محمد بن صالح بن شعيب التمَار، وساق الحديث من طريقه وقال: «رواتُه أثباتٌ إلا هذا، فما عرفت حاله»، وإذا كان كذلك، فلا يخلو محمد بن صالح التمار من متابع تام أو قاصر، وحينئذٍ يصح للحافظ العراقي تحسينه الحديث بطرقه، كما يكون حكم ابن العربي عليه في «سراج المريدين» بأنه: حسن صحيح، قريبًا من الاعتماد.

قال العراقي في «تخريج الإحياء» ٤:٤٥٠، رواه ابن العربي في «سراج المريدين» وقال: إنه حسن صحيح، وضعفه ابن الجوزي، وقد جمعت طرقه في جزء، ومثله في جزئه الذي استدرك فيه على الصغاني ثلاثة عشر حديثًا ذكرها في «موضوعاته» من جملة أحاديث: «مسند الشهاب»، الملحق بآخر «مسند الشهاب» ٢:٣٥٣ ـ ٣٦٨، =

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

* * * * *

[ت] ـــــــــــــــــــــــ

جاء كلامه هذا في ص ٣٦٠، ونحوه نقله الحافظ في «اللسان» (٦٠٢).

لكن نقل الشارح في «اللآلىء المصنوعة» ٢:٤١٥ عن العراقي قوله بلفظ: «وقال ـ العراقي ـ: إنه يبلغ رتبة الحسن»، ومثله في «الدرر المنتثرة» له (٤١٥).

أما معناه: فظاهره مشكل، لكن لا إشكال فيه حسب توجيه العلماء لكلمتين فيه: الموت، والمسلم، فالمراد بالموت: موت مخصوص، أن يكون بالطاعون، وفي «صحيح» البخاري (٥٧٣٢)، ومسلم ٣:١٥٢٢ (١٦٦) من حديث أنس: «الطاعون شهادة لكل مسلم»، وينظر كلام ابن الجوزي الذي في «فيض القدير» ٦:٢٧٩، وكلام ابن حجر الذي نقله عنه السخاوي في «المقاصد» (١٢٠٩).

والمراد بالمسلم: شَرَحه الإمام الغزالي في «الإحياء» ٤:٤٥٠ أول كتاب ذكر الموت وما بعده، فقال: «أراد بهذا: المسلمَ حقًا المؤمن صدقًا، الذي يسلم المسلمون من لسانه ويده، ويتحقق فيه أخلاق المؤمنين، ولم يتدنس من المعاصي إلا باللمم والصغائر».

. . . .

[ش] ________________

النَّوعُ الثَّامِنُ والسَّبعُونَ: مَا رَوَاهُ الصَّحابةُ عَن التَّابعِينَ عَن الصَّحَابةِ[(١)]

هذا النوع زدته أنا، وقد ألّف فيه الخطيب، وقد أنكر بعضهم وجود ذلك، وقال: إن رواية الصحابة، عن التابعين إنما هي في الإسرائيليات والموقوفات، وليس كذلك.

فمن ذلك: حديثُ سهل بن سعد الساعدي، عن مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت: أن النبي صلى الله عليه وسلم أملى عليه: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين﴾ [النساء: ٩٥] فجاء ابن أم مكتوم، الحديثَ، رواه البخاري، والترمذي، والنسائي[(٢)].

وحديثُ السائب بن يزيد، عن عبد الرحمن بن عبدٍ القاريّ، عن عمر بن الخطاب، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من نام عن حِزبه، أو عن شيء منه، فقرأه ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر: كُتب له كأنما قرأه من الليل»،

[تـ] ________________

(١) ويتصل بهذا ما تقدم في النوع ٤١: رواية الأكابر عن الأصاغر ص٢٦٦.

(٢) البخاري (٢٨٣٢)، والترمذي (٣٠٣٣)، والنسائي (٤٣٠٨، ٤٣٠٩)، لكن مروان بن الحكم ترجمه الحافظ في القسم الثاني من «الإصابة»، أعني أنه صحابي رؤية، وانظر «فتح الباري» ٨:٢٦٠ (٤٥٩٢)، ٥:٣١٣ (٢٧١١)، وسهل بن سعد صحابي رؤية ورواية.

. . . .

[ش] ________________

رواه مسلم، وأصحاب السنن الأربعة[١].

وحديثُ جابر بن عبد الله، عن أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق، عن عائشة: أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع ثم يُكسل، هل عليهما من غسل؟ وعائشةُ جالسة، فقال: «إني لأفعلُ ذلك أنا وهذه ثم نغتسل». رواه مسلم[٢].

وحديث عَمرو بن الحارث ابن المصطلِق، عن ابن أخي زينب امرأةِ عبد الله بن مسعود، عن زينبَ امرأةِ ابن مسعود قالت: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «يا معشر النساء تصدَّقْن ولو من حُليكُنَّ، فإنكنَّ أكثرُ أهل جهنم يوم القيامة» رواه الترمذي، والنسائي[٣].

والحديث متفق عليه من رواية عمرو، عن زينب نفسها[٤].

[ت] ________________

(١) مسلم ١:٥١٥ (١٤٢)، وأبو داود (١٣٠٧)، والترمذي (٥٨١)، والنسائي (١٤٦٢)، وابن ماجه (١٣٤٣)، وعبدُ الرحمن بن عبدٍ القاريّ، ترجمه الحافظ في القسم الثاني من «الإصابة» أيضًا، لكن حكى فيه اختلافًا، أما السائب بن يزيد فترجمه في القسم الأول.

(٢) ١:٢٧٢ (٨٩). و[أم كلثوم: تابعية ولدت بعد موت أبيها رضي الله عنهما.].

(٣) الترمذي (٦٣٥)، والنسائي (٩٢٠٠).

(٤) البخاري (١٤٦٦)، ومسلم ٢:٦٩٤ (٤٥) الحديث من طريق عمرو بن الحارث، عن زينب مباشرة، دون واسطة ابن أخيها. وهكذا فعل الترمذي فإنه رواه =

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــ

وحديثُ يعلى بن أمية، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أخته أم حبيبة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من صلى ثنتيْ عشْرةَ ركعةً بالنهار أو بالليل بُني له بيت في الجنة» رواه النسائي(١).

وحديثُ جابر بن عبد الله، عن أبي عَمْرو مولى عائشة، واسمه ذكوان، عن عائشة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكون جنباً فيريدُ الرُّقاد فيتوضأُ وضوءَه للصلاة ثم يرقُد»، رواه أحمد في «مسنده»(٢).

وحديثُ أبي هريرة، عن أم عبد الله ابن أبي ذُباب، عن أم سلمة مرفوعاً: «ما ابتَلَى الله عبداً ببلاء وهو على طريقة يكرهها إلا جعل الله ذلك البلاء له كفارة» رواه ابن أبي الدنيا في كتاب «المرض والكفارات»(٣).

[ت] ــــــــــــــــــــ

أولاً ـ كما قدمته ـ (٦٣٥): عمرو، عن ابن أخي زينب، عن زينب، ثم أعقبه (٦٣٦): برواية: عمرو، عن زينب، وقال: «هذا ـ الوجه الثاني ـ أصح».

وعلى هذا: فالمثال غير صحيح، واستفدنا أن ابن أخيها هو عمرو بن الحارث، وله صحبة، وراجع «فتح الباري» تحت الرقم المذكور.

(١) «السنن» (١٤٧٠). ويعلى بن أمية: صحابي، وعنبسة: تابعي.

(٢) «المسند» ٦: ١٢٠، وكنية ذكوان: أبو عَمْرو، وتحرف في النسخ إلى: أبي عَمْرة، وهو تابعي، ثقة.

(٣) (٤٣) ثم كرره برقم (٢٠٥)، وفي إسناده الحكم بن عبد الله الأَيْلي، وهو متروك واتُّهم.

. . . .

[ش] ________________

وقد جمع الحافظ أبو الفضل العراقي الأحاديث التي بهذه الشريطة فبلغت عشرين حديثاً[١].

* * * * *

[ت] ________________

(١) ذكرها في «التقييد والإيضاح» ١:٣٩٢ ـ ٤٠٦ عشرين حديثًا من رواية اثني عشر صحابيًا.

. . . .

[ش] ـــــــــــــ

النوع التاسع والسبعون والثمانون: معرفة من وافقت كنيته اسم أبيه وعكسه

ذكرهما شيخ الإسلام في «النخبة»[١]، وصنف الخطيب في النوع الأول كتاباً[٢] قال فيه: وَجُلْتُ في أسماء رواة الحديث فوجدت جماعة منهم، واطأت كُنَاهم أسماء آبائهم، ولبعضهم نظراءُ بخلاف ذلك، فربما جاءت روايةٌ عن بعضهم باسمه وكنيته، مضاهياً لآخر في اسمه وكنيته، وهما اثنان، فلا يؤمن وقوع الخطأ فيها.

وقال شيخ الإسلام[٣]: فائدةُ معرفة ذلك نفيُ الغلط عمن نَسَبه إلى أبيه.

وصنف أبو الفتح الأزدي في النوع الثاني كتاباً[٤].

ومن أمثلة الأول في الصحابة، وفي غيرهم: أبو مسلم الأغرُّ بن مسلم المَدَني، روى عن أبي هريرة، وغيره[٥].

[تَ] ـــــــــــــ

(١) صفحة ١٣٧ تحت عنوان: ومن المهم في هذا الفن. والعكسُ: هو معرفة من وافق اسمُه كنيةَ أبيه، كإسحاق بن أبي إسحاق السَّبيعي، قاله في «شرح النخبة».

(٢) سماه «من وافقت كنيته اسم أبيه»، لم يطبع، إنما طبع «انتخابه» لمغلطاي، والعزو الآتي إليه.

(٣) الموضع السابق.

(٤) هو «من وافق اسمه كنية أبيه»، وهو مطبوع.

(٥) «انتخاب» مغلطاي (١٧). ومن قوله «الأول في الصحابة» يبدأ سقط في نسخة و، ورقم الصفحة فيها ٣٥٤، ٣٥٥، وينتهى ص٦١٤ حيث أنبِّه إليه.

. . . .

[ش] ________________

وأبو خالد أوس بن خالد البصري، روى عن أبي هريرة، وسَمُرة[(١)].

وأبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني، من أتباع التابعين[(٢)].

وأبو إسماعيل إدريس بن إسماعيل الكوفي، روى عن الأعمش، وطلحة ابن مصرِّف[(٣)].

وأبو زياد أيوب بن زياد الحمصي، روى عن عُبادة بن الوليد بن عبادة[(٤)].

وأبو الجوّاب الأحوص بن جوّاب الكوفي الضبي، روى عن أسباط بن نصر، وغيره[(٥)].

ومن أمثلة الثاني في الصحابة: أوس بن أبي أوس، وسنان بن أبي سنان الأسدي، ومعقل بن أبي معقل[(٦)].

[تَ] ________________

(١) «انتخاب» مغلطاي (١٨).

(٢) «شرح النخبة» ص ١٣٧.

(٣) «الانتخاب» لمغلطاي (١١).

(٤) هذا المثال يتمشّى مع ما في «الجرح والتعديل» ٢(٨٧٩)، أما البخاري في «تاريخه الكبير» ١(١٣٢٢)، وابن حبان في «الثقات» ٦ :٥٨، و«المقتنى في الكنى» (٢٤٥١): فلا، فإنهم كَنَوْه: أبا زيد، أما العراقي في «ذيل الميزان» (٢١٧)، وتبعه تلميذه الحافظ في «اللسان» (١٣٥٢) فجعلا هذا الاختلاف قولين: أبو زيد، وقيل: أبو زياد، والمسمّى واحد.

(٥) «انتخاب» مغلطاي (١٩).

(٦) سنان ومعقل ذكرهما أبو الفتح الأزدي في كتابه «من وافق اسمه كنية أبيه»
=

. . . .

[ش] ـــــــــــــــ

وفي غيرهم: الحسن بن أبي الحسن البصري، وإسحاق بن أبي إسحاق السَّبيعي، وعامر بن أبي عامر الأشعري(١).

*****

[ت] ـــــــــــــــ

(١، ٤)، أما أوس فلم يذكره، وهو صحابي له أحاديث في السنن إلا الترمذي.

(١) ذكر هؤلاء الثلاثة: الأزدي (٤٠، ٤١، ٣)، وثمة أمثلة أخرى تستفاد من «تلخيص المتشابه» للخطيب ٢:٨١٨ ـ ٨٢٢، ٨٣٥، ٨٦٣ ـ ٨٧٣: ستة عشر مثالاً، واحد منها ذكره الشارح: معقل بن أبي معقل.

وكتب على حاشية ك: «الحمد لله. ثم بلغ قراءةً عليَّ. كتبه مؤلفه لطف الله به. آمين».

. . . .

[ش] ————————

النَّوع الحادي والثمانون: مَعْرِفة مَن وَافقتْ كنيتَهُ كُنيَة زوْجه

هذا النوع ذكره شيخ الإسلام في «النخبة»[١]، وصنف فيه أبو الحسن ابن حَيُّويه جزءاً خاصاً بالصحابة[٢]، ثم الحافظ أبو القاسم ابن عساكر، وقد رأيت جزء ابن حيويه، وهذه أسماء من ذُكر فيه:

أبو أُسَيد[٣] الساعدي مالك بن ربيعة الأنصاري، وزوجه: أم أسيد الأنصارية[٤].

أبو أيوب الأنصاري خالد بن زيد، وزوجه: أم أيوب بنت قيس بن سعد الأنصارية[٥].

أبو بكر الصديق، وزوجه: أم بكر في الجاهلية، لم يصح إسلامها[٦].

أبو الدَّحداح، وزوجه: أم الدحداح[٧].

أبو الدرداء، وزوجه أم الدرداء الكبرى: خيرة بنت أبي حدرد، صحابية[٨].

[تـ] ————————

(١) «شرح النخبة» ص ١٣٧.

(٢) طبع باسم «من وافقت كنيته كنية زوجه من الصحابة».

(٣) ضبط خطأ في ك: أبو أَسِيد.

(٤) صفحة ٤١ من جزء ابن حَيُّويه.

(٥) صفحة ٣٧.

(٦) صفحة ٤٤.

(٧) صفحة ٥٩.

(٨) صفحة ٥١.

. . . .

[ش] ______

وأم الدرداء الصغرى: هُجَيمة، تابعية[١].

أبو ذر الغفاري، وزوجه: أم ذر[٢].

أبو رافع أسلم، مولى النبي صلى الله عليه وسلم، وزوجه: أم رافع، سُلْمى[٣] مولاته أيضاً[٤].

أبو سلمة عبد الله بن عبد الأسد، وزوجه: أم سلمة، هند بنت أبي أمية، تزوجها بعده النبي صلى الله عليه وسلم[٥].

أبو سيفٍ القَيْنُ، ظِئر إبراهيم، وزوجه: أم سيف[٦].

أبو طَلِيق، وزوجه: أم طَلِيق[٧].

أبو الفضل العباس بن عبد المطلب، وزوجه: أم الفضل لبابة بنت الحارث[٨].

[تَ] ______

(١) ذكرها الشارح رحمه الله استطراداً وتمييزاً لها عن أم الدرداء الكبرى، ونبَّه إلى ذلك بقوله: تابعية.

(٢) صفحة ٦٣.

(٣) ضبط خطأ في ك: سَلمى.

(٤) صفحة ٧٠.

(٥) صفحة ٧٧.

(٦) صفحة ٨١.

(٧) صفحة ٨٣.

(٨) صفحة ٨٤.

. . . .

[ش] ـــــــــــــ

أبو مَعْقل الأسَدي، هيثم بن أبي معقل، وزوجه: أم معقل الأسدية[١].

هذا ما ذكره ابن حَيُّويه، وقد روى عن كلٍّ من المذكورين حديثاً[٢].

وفاته:

أبو معبد، وأم معبد[٣]. وأبو رِعْلة، وأم رِعْلة[٤].

* * * * *

[ت] ـــــــــــــ

(١) صفحة ٨٩.

(٢) إلا في ترجمة أبي طُليق وزوجه، فإنه قال: «لم نذكر حديثهما»، فأَشْعَر أن لهما حديثًا، وهو حوارهما الطويل، ثم رفعا ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه: أن العمرة في رمضان تعدل حجة. انظر «معرفة الصحابة» لأبي نعيم ٦:٢٩٤٤، وكتاب ابن عبد البر ٤:١٦٩٩، و«الإصابة»، وعزا الحديث إلى كتاب البغوي، وابن السكن، وابن أبي شيبة ـ في «مسنده» ـ بسند جيد.

ومما يذكر للفائدة: أني قدمتُ صفحة ١٤٨ أن ابن حبان ترجم أول كتابه «الثقات» لـ (١٦٠٢) صحابي، وشرطه أنه يترجم لمن له رواية، ولم يترجم لأبي طليق هذا، وأيضًا: فإن ابن حزم لم يذكر في كتابه «أسماء الصحابة الرواة»، ولا ابن الجوزي في «تلقيح فهوم أهل الأثر» هذا الصحابي، وهو على شرطهما.

(٣) اللذين شرّفهما النبي صلى الله عليه وسلم بالنزول بهما في طريق هجرته.

(٤) أبو رِعْلة وأم رِعْلة القُشَيريَّيْن، تنظر ترجمة أم رعلة من «الإصابة»، ومراد الشارح من ذكرهما واضح: من اتفقت كنيته وكنية زوجه، وليس المراد إثبات صحبتهما.

. . . .

[ش] ______________

النَّوعُ الثَّانيْ والثمانون: مَعْرِفةُ مَنْ وَافقَ اسمُ شيخهِ اسْمَ أبيْهِ

هذا النوع ذكره شيخ الإسلام في «النخبة»[1]، ومثَّله بالربيع بن أنس، عن أنس، هكذا يأتي في الروايات، فيظن أنه يَروي عن أبيه، كما وقع في «الصحيح»: عامر بن سعد، عن سعد، وهو أبوه[2]، وليس أنسٌ شيخُ الربيع والدَه، بل هو أنس بن مالك الصحابي المشهور، وأبوه بكري[3].

* * * * *

[ت] ______________

(١) صفحة ١٣٧ أيضًا، والمثال وشرحه منه.

(٢) عامر بن سعد بن أبي وقاص، ومن أحاديثه عن أبيه عند البخاري (٥٦)، وغيره، وعند مسلم ٣:١٢٥٢ (قبل ٦)، وغيره.

(٣) وقال البخاري أيضًا (٤١٩٩): «حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب، حدثنا عبد الوهاب»، وعبد الله: عبدريّ حَجَبَيّ، أما شيخه: فهو عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، فعبد الله ليس راويًا عن أبيه.

. . . .

[ش] ______________

النّوع الثّالثُ الثمانون: مَعْرِفةمَن اتّفقَ اسْمُه، وَاسْمِ أبيْه، وَجَدّه

هذا النوع ذكره شيخ الإسلام في «النخبة»[1]، ومثَّله بالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

وقد ألَّف أبو الفتح الأزدي كتاباً فيمن وافق اسمه اسمَ أبيه[2]:

كـ: الحجاج بن الحجاج الأسلمي، له صحبة. وعدي بن عدي الكِندي. وهند بن هند بن أبي هالة. وحُجْر بن حُجْر الكَلاَعي.

وهاشم بن هاشم بن عتبة. وعباد بن عباد المهلّبي. وصالح بن صالح بن حيّ الهَمْداني. وسعيد بن سِعيد بن العاص، وغيرهم.

وقد يتفق الاسم، واسم الأب، مع الاسمِ، واسمِ الأب فصاعداً، كـ: أبي اليُمْن الكندي: زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن[3].

[ت] ______________

(١) صفحة ١٣٨.

(٢) طُبع بهذا الاسم «من وافق اسمه اسم أبيه»، والأسماء الثمانية الآتية منه، وأذكر أرقام تراجمها فيه، بترتيب ذكر الشارح لها: (١، ١٠، ٩، ٩٧، ١٩، ٢٠، ٣٣، ٣٩).

(٣) قال الذهبي في «السير» ٢٣: ٣٤ في ترجمة الكندي هذا: «الشيخ الإمام، العلامة المفتي، شيخ الحنفية، وشيخ العربية، وشيخ القراءات، ومسند الشام» وأرّخ ولادته ووفاته (٥٢٠ ـ ٦١٣) بدمشق رحمه الله.

ومن الممكن استخراج أمثلة أخرى من فهارس كتب التراجم، كـ «سير أعلام النبلاء»، ونحوه.

. . . .

[ش] ——————

النوع الرابع والثمانون: مَعْرِفَة مَن اتفق اسمُه، واسم شيخه، وشيخ شيخه

ذكره شيخ الإسلام في «النخبة»[1]، كـ: عمران، عن عمران، عن عمران: الأول: يعرف بالقصير، والثاني: أبو رجاء العُطَاردي، والثالث: ابن حُصَين الصحابي.

وكـ: سليمان، عن سليمان، عن سليمان: الأول: ابن أحمد بن أيوب الطبراني، والثاني: ابن أحمد الواسطي، والثالث: ابن عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابنِ بنتِ شُرَحبيل.

قال: وقد يقع ذلك للراوي ولشيخه معاً، كأبي العلاء الهَمَذاني العطار، يروي عن أبي علي الأصبهاني الحداد، وكلٌّ منهما اسمه الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد، فاتفقا في ذلك، وافترقا في الكنية والبلد والصنعة.

وصنف في ذلك أبو موسى المديني جزءاً حافلاً[2].

قلت: وقال الحاكم في أواخر «علوم الحديث»[3]: حدثنا خلف، حدثنا خلف، حدثنا خلف، حدثنا خلف، حدثنا خلف، فالأول: الأمير خلف بن

[تَ] ——————

(١) صفحة ١٣٨ أيضًا.

(٢) طبع باسم «نزهة الحفاظ».

(٣) صفحة ٦٣١ ـ ٦٣٢. وفي آخره: كُرْدُوس: هو الصواب، وتحرف في ك إلى: كَردوش.

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــ

أحمد السِّجْزي، والثاني: أبو صالح خلف بن محمد البخاري، والثالث: خلف ابن سليمان النسفي صاحب «المسند»، والرابع: خلف بن محمد الواسطي كُرْدُوس، والخامس: خلف بن موسى بن خلف.

قلت: ومن هذا النوع الحديثُ المسلسلُ بالمحمدين في كل رواته[1].

أخبرني محمد بن إبراهيم المالكي الأديب، إجازة، عن محمد بن أحمد المَهدوي، أن محمد بن رَزِين بن مُشْرِق[2] أخبره، عن الزكي محمد بن يوسف البِرْزالي الحافظ، حدثنا محمد بن أبي الحسين[3] الصوفي، حدثنا محمد بن عبد الله بن محمود الطائي، حدثنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد الدقاق، حدثنا محمد بن علي الكَرّاني، حدثنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدي، حدثنا أبو منصور محمد بن سعد الباوَرْدي، حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن المثنى، حدثنا محمد بن بشر، حدثنا محمد بن عمرو، حدثنا

[ت] ــــــــــــــــــــ

(١) ساق الشارح رحمه الله هذا الحديث بهذا الإسناد والتسلسل في كتابه «جياد المسلسلات»: الحديث السابع عشر ص ٢٠٣، وهو في «الجواهر المكلَّلة»، للسخاوي: الحديث العشرون ص ١٤٧ من طرق، أحدها من طريق المهدوي، به.

(٢) ابن مُشْرِق: هو الصواب، وتحرف في النسخ، وعدد من المصادر إلى: ابن مشرف، بالفاء، وضُبِط في ك خطأ، مُشرِّف، وضبطتُه كما ضبطه الذهبي في «المشتبه» ص ٥٩٢، ووافقه وتبعه ابن حجر في «تبصير المنتبه» ٤:١٢٩١، وابن ناصر الدين في «التوضيح» ٨:١٦٨.

(٣) هنا نهاية السقط في نسخة و، وكانت بدايته من ص٦٠٥.

. . . .

[ش] ————————

محمد بن سيرين، عن أبي كثير مولى محمد بن جحش، ويقال: إن اسمه محمد أيضاً، عن محمد بن جحش، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه مرّ في السوق على رجل وفَخِذاه مكشوفتان، فقال له: «غَطِّ فَخِذيك، فإن الفخذين عورة».

قال شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر(١): هذا حديث عجيب التسلسل، وليس في إسناده من ينظر في حاله سوى محمد بن عمرو، واسم جدِّه سهل، ضعفه يحيى القطان، ووثقه ابن حبان(٢).

وله متابع، رواه أحمد، وابن خزيمة، من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي كثير، أتم منه، وعلّقه البخاري في «الصحيح»(٣).

[تـ] ————————

(١) الحديث الخامس والثلاثون في «الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع» ص٧٤.

(٢) لم أجد محمد بن عمرو بن سهل، وغالب الظن أنه محمد بن عمرو الواقفي، وكنيته أبو سهل، وهو: محمد بن عمرو بن عُبيد ـ أو ابن عُبيد الله ـ بن حنظلة، الأنصاري الواقفي، تنظر ترجمته في التهذيبين وغيرهما، وفيهما عن أحمد وابن المديني: أن يحيى القطان كان يضعفه جداً، وضعفه غيره، أما توثيق ابن حبان له: فنعم، ذكره في «الثقات» ٧:٤٣٩، لكنه قال: «يخطىء»، وذكره في «المجروحين» أيضاً ٢:٢٨٥.

(٣) الحديث في «المسند» ٥:٢٩٠، وعلَّقه البخاري ١:٤٧٨ الباب ١٢ من كتاب الصلاة بصيغة غير الجزم، أما عزوه إلى ابن خزيمة: فينظر، إما أن يقال: ليس في القسم المطبوع منه، وإما أنه سهو منه رحمه الله، فالحافظ لم يعز الحديث إلى ابن خزيمة في «إتحاف المهرة» (١٦٥٠٧).

=

. . . .

[ش] ______________________

* * * * *

[ت] ______________________

ثم تبيَّن وجه ذلك، فقد قال رحمه الله في مقدمة «الفتح» ص ٢٤، وهو يَصِل هذا المعلَّق: «وأما حديث محمد بن جحش: فوصله البخاري في «التاريخ» ـ ١(٢) ـ، وأحمد ـ ٥:٢٩٠ ـ، والطبراني ـ في «الكبير» ١٩(٥٤٩ ـ ٥٥٥) ـ، ورويناه عاليًا في «فوائد علي بن حُجْر» من رواية أبي بكر ابن خزيمة، عنه»، فينظر هل اعتمد الشارح على هذا فنسب الحديث إلى ابن خزيمة؟ والله أعلم.

. . . .

[ش] ______

النّوع الخامِسُ والثمانون: مَعْرِفةُ مَن اتّفق اسْمُ شيْخِهِ، وَالراويْ عَنهُ

ذكره شيخ الإسلام في «النخبة»(١) وقال: هو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح، وفائدته: رَفْع اللبس عمن يُظن أن فيه تكراراً أو انقلاباً.

ومن أمثلته: أن البخاري روى عن مسلم، وروى عنه مسلم، فشيخه: مسلم بن إبراهيم بن مسلم الفَراهيدي البصري، والراوي عنه: مسلم بن الحجاج، صاحب «الصحيح».

[وكذا وقع لعبد بن حميد أيضًا، روى عن مسلم بن إبراهيم]، وروى عنه مسلم بن الحجاج في «صحيحه» حديثاً بهذه الترجمة بعينها(٢).

ومنها: يحيى بن أبي كثير، روى عن هشام، وروى عنه هشام، فشيخه: هشام بن عروة، وهو من أقرانه، والراوي عنه: هشام الدَّستَوائي(٣).

[ت] ______

(١) صفحة ١٣٩.

(٢) ما بين المعقوفين من «شرح النخبة» ص ١٣٩، ولا بدّ منه، والحديث في «صحيح» مسلم ٣:١١٨٩ (١٣)، وليس في «المنتخب».

والفراهيدي: نسبة إلى الفراهيد، وهي بطن من الأزد، وهو الصواب في نسبة هذا الرجل، وجاءت في كلام الحافظ في «شرح النخبة»، ومثلها في نسخ «التدريب» كلها: الفراديسي، وهي سبق ذهن من الحافظ، تبعه عليه الشارح، رحمهما الله، والصواب ما أثبته، والفراديسي: نسبة إلى الفراديس، محلة بدمشق.

(٣) يحيى بن أبي كثير توفي سنة ١٣٢، وهشام بن عروة توفي سنة ١٤٥، وهشام الدستوائي توفي سنة ١٥٤، فالثلاثة أقران والرواية ممكنة، لكن لم يذكر =

. . . .

[ش] ______

ومنها: ابن جريج، روى عن هشام، وروى عنه هشام، فشيخه: ابن عروة، والراوي عنه: ابن يوسف الصنعاني.

ومنها: الحكم بن عُتَيبة، روى عن ابن أبي ليلى، وروى عنه ابن أبي ليلى، فالأعلى: عبد الرحمن، والأدنى: محمد بن عبد الرحمن المذكور.

* * * * *

[تـ] ______

المزي في ترجمة يحيى، ولا ترجمة هشام بن عروة، رواية بينهما. والله أعلم، وينظر «المعجم الأوسط» (١٨٣٨).

. . . .

[ش] ______________

النوع السادس والثمانون: مَعْرِفة مَن اتفق اسْمُه وكنيتُه

ذكره شيخ الإسلام في أول «نكته على ابن الصلاح»[1]، ولم يذكره في «النخبة»، وصنف فيه الخطيب.

وفائدته: نفي الغلط عمن ذكره بأحدهما.

ومن أمثلته: ابن الطيلسان الحافظ، محدث الأندلس، اسمه القاسم، وكنيته أبو القاسم[2].

* * * * *

[ت] ______________

(١) يريد ـ والله أعلم ـ: «النكت الكبرى» على ابن الصلاح، وليس في المطبوعة ١ :٢٣٤ شيء. وانظر: «البحر الذي زخر» للشارح ١ :٢٥٠ السطر الأول.

(٢) ترجمه الذهبي في «السير» ١١٤:١٣ وقال: «الحافظ المفيد محدث الأندلس» (٥٧٥ تقريبًا ـ ٦٤٢) رحمه الله تعالى.

. . . .

[ش] ——————

النَّوع السَّابعُ والثمانون: مَعْرِفةُ مَن وَافقَ اسمُه نسَبَه

لم يذكروه أيضاً، من ذلك حِمْيري بن بشير الحِميري، روى عن جندُب البَجَلي، وأبي الدرداء، ومعقل بن يسار، وغيرهم[1].

وقريب منه: الأسماء التي بلفظ النَّسَب، كالحَضْرمي والد العلاء[2].

* * * * *

[ت] ——————

(١) من رجال «التهذيب» ٧:٤١٩ وفروعه.

(٢) ومثله: الشَّرْقي بن القُطَامي، قال السمعاني آخر مادة (الشرقي): اسم يشبه النسبة.

. . . .

[ش] ——————

النَّوع الثَّامِنُ والثمانون: مَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ التي يشترك فيها الرِّجال والنِّسَاء

وهو قسمان:

أحدهما: أن يشتركا في الاسم فقط، كأسماء بن حارثة، وأسماء بن رِئاب، صحابيان.

وأسماء بنت أبي بكر، وأسماء بنت عُميس، صحابيتان.

وبُريدة بن الحُصَيب، صحابي، وبريدة بنت بشر، صحابية.

وبَركة أم أيمن، صحابية، وبركة بن العُريان، عن ابن عمر، وابن عباس[1].

وهُنَيدة بن خالد الخزاعي، عن عليّ، وهُنيدة بنت شريك، عن عائشة.

وجويرية أم المؤمنين، وجويرية بن أسماء الضُّبَعي.

[ت] ——————

(١) روى أحمد ١:٢٩٣ حديث: «لعن الله اليهود، حُرِّمت عليهم الشحوم» من طريق بركة بن العُرْيان، عن ابن عباس، ورواه قبل ١:٢٤٧: عن بركة أبي الوليد، عن ابن عباس، فاستفدنا أنه: ابن العريان، وأن كنيته: أبو الوليد، فما نقله مغلطاي في «الإكمال» ١:٣٦٩ عن ابن خلفون، واستدركه عليه ابن حجر في «التهذيب» ١:٤٣٠، فهو في تحقيق كلام ابن خلفون فقط، لا في ترجيح أن اسمه: بركة بن الوليد، ذاك أمر آخر.

. . . .

[ش] ——————

والثاني: أن يشتركا في الاسم واسم الأب، كـ: بُسْرة بن صفوان، حدّث عن إبراهيم بن سعد، وبسرة بنت صفوان، صحابية.

وهند بن مهلَّب، روى عنه محمد بن الزِّبْرقان، وهند بنت المهلب، حدثت عن أبيها.

وأمية بن عبد الله الأموي، عن ابن عمر، وأمية بنت عبد الله، عن عائشة، وعنها علي بن زيد بن جُدعان، أخرج لها الترمذي(١).

* * * * *

[ت] ——————

(١) الحديث (٢٩٩١)، وترجمتها في «تقريب التهذيب» (٨٥٣٩).

وثمة ثمانية أمثلة أخرى عند الخطيب في «تلخيص المتشابه» ٢:٨٤٦ ـ ٥٨٥، اشترك معه الشارح في: هند، وأمية بن عبد الله.

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــ

النّوع التاسِع والثمانون : مَعْرِفة أسبَاب الحَديث

هذا النوع ذكره البلقيني في «محاسن الاصطلاح»، وشيخ الإسلام في «النخبة»[1]، وصنف فيه أبو حفص العُكْبَري، وأبو حامد ابن كُوْتاه الجُوباري، قال الذهبي: ولم يُسبق إلى ذلك[2].

[ت] ــــــــــــــــــــ

(١) «محاسن الاصطلاح» ص ٦٩٨ ـ ٧١٣، و«شرح النخبة» ص ١٤٤.

(٢) العكبري: لعله شيخ الخطيب الذي ترجمه في «تاريخ بغداد» ١٣: ١٤٥ (٣٢٠ ـ ٤١٧) رحمه الله تعالى.

وابن كوتاه: هو محمد بن عبد الجليل بن محمد الأصبهاني (٥٢٠ ـ أول ٥٨٣)، أو آخر التي قبلها، رحمه الله، ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» ١٢: ٧٥٤، ثم أعاده ٧٦٣ ـ ٧٦٤، وقال هنا ما نقله الشارح عنه.

ثم صنف فيه الشارح «اللُّمع في أسباب الحديث»، طبع، ثم ألَّف الشريف الحمزاوي (١٠٥٤ ـ ١١٢٠) كتابه «البيان والتعريف» في جزأين، طبع بحلب سنة ١٣٢٩ ـ ١٣٣٠.

[قال الزركشي ـ ٢ : ٧١ ـ: وقد صنف ابن الجوزي فيه تصنيفاً ولم يُكمله.

[فإن قيل : أي فائدة لهذا النوع مع أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؟ قيل : فائدته عدم تخصيص محلّ السبب، أو فهم المعنى من السياق، كما في حديث : «ولد الزنا شرّ الثلاثة» أو غير ذلك.

[ومنه : اتخاذ النبي صلى الله عليه وسلم خاتَماً من فضّة، وجعل نقشه : محمد رسول الله، لأنه صلى الله عليه وسلم كتب كتاباً، أو أراد أن يكتب فقيل له : إنهم لا يقرؤون كتاباً إلا مختوماً .] .

=

. . . .

[ش] ________________

وقال ابن دقيق العيد في «شرح العمدة»(١): شرع بعض المتأخرين في تصنيف أسباب الحديث، كما صُنِّف في أسباب النزول.

ومن أمثلته: حديث «إنما الأعمال بالنيات» سببه: أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة، لا يريد بذلك الهجرةَ، بل ليتزوجَ امرأة يقال لها: أم قيس، فسُمِّي مهاجِرَ أم قيس، ولهذا حَسُن في الحديث ذكر المرأة، دون سائر الأمور الدنيوية(٢).

[تَ] ________________

قلت: الحديث الأول: رواه أبو داود (٣٩٥٩)، والنسائي (٤٩٣٠)، وأحمد ٢:٣١١، من حديث أبي هريرة، بإسناد صحيح.

وممن رواه: البيهقي ١٠:٥٨ من حديث ابن عباس، وفيه زيادة: «إذا عمل بعمل والديه»، وضعّفها البيهقي، لكن الرواية الضعيفة يمكن أن تعتمد في تفسير الحديث الصحيح، كما قَدَّمته في مبحث العمل بالحديث الضعيف، ومن هنا فسَّر الإمام الثوري هذا الحديث بهذا القول، كما رواه البيهقي عقبه.

أما الحديث الثاني ـ اتخاذ النبي صلى الله عليه وسلم خاتماً من فضة ـ: فهو عند البخاري في مواضع، أولها (٦٥)، ومسلم ٣:١٦٥٧ (٥٦) من حديث أنس رضي الله عنه.

(١) «إحكام الأحكام» ص ٦٤.

(٢) هذا من كلام ابن دقيق العيد في المصدر السابق، لكن ليس صريحاً في السببية، أما الشارح فقد صرّح.

وقد اشتهر استدراك ابن رجب على ذكر هذه القصة سببًا في ورود الحديث، فقال رحمه الله في «جامع العلوم والحكم» ص ٧٤: «اشتهر هذا، وذَكَر ذلك كثير من المتأخرين في كتبهم، ولم نَرَ لذلك أصلاً بإسناد يصح»، وكأنه يعني ابنَ دقيق العيد وغيره، ونحو هذا قاله الحافظ في «الفتح»١:١٠.

=

. . . .

[ش] ————————

قال البلقيني[١]: والسبب قد يُنقل في الحديث، كحديثِ سؤال جبريل عليه الصلاة والسلام عن الإيمان، والإسلام، والإحسان[٢].

وحديثِ القُلَّتين، سُئل عن الماء يكون بالفلاة وما ينوبه من السباع والدواب[٣].

[تَ] ————————

أما تخريج القصة السابقة: فقد رواها سعيد بن منصور، عن أبي معاوية الضرير، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، عزاها إليه الحافظ في الموضع المذكور، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» ٩ (٨٥٤٠)، وهذا إسناد في غاية الصحة.

هذا، وقد ذكر الشارح رحمه الله في «منتهى الآمال» ص٣٩ رواية أخرى فيها قدوم رجل إلى المدينة ليتزوج امرأة مهاجرة، فجلس صلى الله عليه وسلم على المنبر، وذكر الحديث، قال الشارح: «فهذه الطريق صُرِّح فيها بذكر سبب الحديث»، واعتمد هذا الكلام من الشارح الشيخ محمد عابد السندي في «المواهب اللطيفة» ١: ٥، لكن الشارح قال أول كلامه: «قال الزبير بن بكار في «أخبار المدينة»: حدثني محمد بن الحسن، عن محمد بن طلحة بن عبد الرحمن، عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبيه قال: لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة..» وذكر الحديث، وعلى ما في هذا السند من وقفات، فإن أشدّها وأطمَّها شيخ الزبير: هو محمد بن الحسن بن زبالة، قال الحافظ في «التقريب» (٥٨١٥): كذبوه، فهذا سبب لا يفرح به!.

(١) «محاسن الاصطلاح» ص ٦٩٨، وما بعدها.

(٢) اشتهر هذا من حديث عمر رضي الله عنه، رواه مسلم ١: ٣٦ (١)، ورواه البخاري (٥٠)، ومسلم ١: ٣٩، ٤٠ (٩، ١٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه من حديث ابن عمر: أبو داود (٦٤)، والترمذي (٦٧)، والنسائي =

. . . .

[ش] ——————

وحديثِ: «صلِّ فإنك لم تصلِّ»[1].

وحديثِ: «خُذي فِرْصة من مِسك»[2].

وحديثِ سؤال: أيُّ الذنب أكبر[3]، وغير ذلك.

وقد لا ينقل فيه، أو ينقل في بعض طرقه، وهو الذي ينبغي الاعتناء به.

فبذِكْر السبب يتبين الفقه في المسألة، من ذلك حديث: «الخَرَاج بالضمان»، في بعض طرقه عند أبي داود وابن ماجه[4]: أن رجلاً ابتاع عبداً، فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم، ثم وَجَد به عيباً، فخاصمه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فردَّه عليه، فقال الرجل: يا رسول الله، قد استعمل غلامي، فقال: «الخراج بالضمان».

* * * * *

[تَ] ——————

(٥٠)، وابن ماجه (٥١٧)، وتقدم صفحة ١١٨.

(١) رواه البخاري (٧٥٧)، ومسلم ١: ٢٩٨ (٤٥)، من حديث أبي هريرة.

(٢) رواه من حديث عائشة: البخاري (٣١٤، ٣١٥)، ومسلم ١: ٢٦٠ (٦٠).

(٣) هذا حديث ابن مسعود: رواه البخاري (٦٨٦١)، ومسلم ١: ٩٠، ٩١ (١٤١، ١٤٢).

(٤) أبو داود (٣٥٠٢ ـ ٣٥٠٤)، وابن ماجه (٢٢٤٢، ٢٢٤٣)، وغيرهما كثير، من حديث عائشة رضي الله عنها، وهو حديث حسن.

. . . .

[ش] ____________

النّوع التّسعُون: مَعْرِفة تواريخ المتون

ذكره البلقيني وقال[(١)]: فوائده كثيرة، وله نفع في معرفة الناسخ والمنسوخ.

قال: والتاريخ يعرفُ بـ: أول ما كان كذا، وبذكر القبلية[(٢)]، والبعدية، وبآخِرِ الأمرينِ، ويكون بذكر السنة والشهر، وغير ذلك.

فمن الأول: أولُ ما بُدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة[(٣)].

و«أول ما نهاني عنه ربي بعد عبادة الأوثان: شرب الخمر، ومُلاَحاة الرجال» رواه ابن أبي شيبة[(٤)].

وقد صنف العلماء في الأوائل، وأفرد ابن أبي شيبة في «مصنفه» باباً للأوائل[(٥)].

[تَ] ____________

(١) «محاسن الاصطلاح» صفحة ٧١٤ وما بعدها، وكذلك الأمثلة والنقول الآتية عنه.

(٢) تحرف في ك إلى: القبيلة.

(٣) هذا أول حديث بدء الوحي، من رواية السيدة عائشة، رواه البخاري في مواضع، أولها (٣)، ومسلم ١:١٣٩ (٢٥٢).

(٤) اتفقت النسخ على: رواه ابن ماجه، وهو غريب، فالشارح ينقل من البلقيني، وقد عزاه البلقيني ص ٧١٨ إلى ابن أبي شيبة، وهو في «المصنف» (٢٤٥٤١، ٣٧٠٣١)، وانظر: تخريجه في الموضع الأول، وهو مرسل بإسناد حسن، ويروى مرفوعاً.

(٥) هو في المجلد التاسع عشر من «مصنَّفه» من (٣٦٨٨٣ ـ ٣٧١٨٤)، وألحق =

. . . .

[ش] ______________________

ومن القَبْلية ونحوها: حديثُ جابر: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا أن نَستدبر القبلة أو نَستقبلها بفروجنا إذا أَهرقنا الماء، ثم رأيته قبل موته بعام يستقبلها. رواه أحمد، وأبو داود وغيرهما(١).

وحديثُه: كان آخرَ الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم تركُ الوضوء مما مسَّت النار، رواه أبو داود وغيره(٢).

وحديثُ جرير: أنه رأى النبيَّ صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفّ، فقيل له: أَقَبْل نزول المائدة أم بعدها؟ فقال: ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة(٣).

ومن المؤرَّخ بذكر السنة ونحوها: حديث بُريدة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد، أخرجه مسلم(٤).

[ت] ______________________

به مسلمة بن القاسم القرطبي سبعة عشر أثرًا، وأفرده الإمام الطبراني بمؤلَّف أيضاً، طُبع، وطُبع معه كتاب الإمام الشارح السيوطي.

(١) أحمد ٣:٣٦٠، وأبو داود (١٣)، والترمذي (٩) وقال: حسن غريب، وابن ماجه (٣٢٥).

(٢) رواه أبو داود (١٩٤)، والنسائي (١٨٨).

(٣) رواه البخاري (٣٨٧)، ومسلم ١:٢٢٧ (٧٢).

(٤) أخرج مسلم ١:٢٣٢ (٨٦) الشطر الثاني منه، أما لفظ الشارح فهو في «مصنف» ابن أبي شيبة (٣٠٠)، وينظر تخريجه هناك، وعنه ابن ماجه (٥١٠).

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــ

وحديث عبد الله بن عُكَيم: أتانا كتابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر: أن لا تنتفعوا من الميتة بإِهاب ولا عَصَب، رواه الأربعة(١).

* * * * *

[تَ] ــــــــــــــــــــ

(١) رواه أبو داود (٤١٢٥)، والترمذي (١٧٢٩) وقال: حسن، والنسائي (٤٥٧٥ ـ ٤٥٧٧)، وابن ماجه (٣٦١٣)، وهو في «مصنف» ابن أبي شيبة (٢٥٧٨٥ ـ ٢٥٧٨٧)، وانظر تخريجه والتعليق عليه هناك.

وهذه الأمثلة السبعة ـ وأضعافها ـ هي من «محاسن الاصطلاح» للإمام البلقيني رحمه الله تعالى.

. . . .

[ش] ——————

النوع الحادي والتسعون: معرفة من لم يرو إلا حديثاً واحداً

هذا النوع زدته أنا، وهو نظير ما ذكروه فيمن لم يرو عنه إلا واحد، ثم رأيت أن للبخاري فيه تصنيفاً خاصاً بالصحابة[١].

وبينه وبين الوحدان فرق، فإنه قد يكون رَوَى عنه أكثر من واحد وليس له إلا حديث واحد، وقد يكون رُوى غيرَ حديث، وليس له إلا راو واحد، وذلك موجود معروف.

ومن أمثلته في الصحابة: أُبيّ بن عِمارة المدني، قال المزي: له حديث واحد في المسح على الخفين، رواه أبو داود، وابن ماجه[٢].

[ت] ——————

(١) ذكره الحافظ في أول «الإصابة» ترجمة أَبْزَى الخزاعي، باسم «الوحدان»، وتقدم ٣: ٦٠ أن لابن حزم جزءاً اسمه «أسماء الصحابة الرواة» ذكر الرواة من الصحابة، وعددَ أحاديث كل واحد منهم، فبلغ عددهم (١٠١٨) ما بين رجل وامرأة، وفيهم عدد قليل جدًا لم يسمّ بل ذُكر مبهمًا، وآخر رقم فيه (١٠١٨) هكذا: بنت حمزة بن عبد المطلب، والمهم من هذا: رقم (٥٥٦) عنون: أصحاب الواحد رضي الله عنهم، واستمر إلى الأخير (١٠١٨)، فيكون عدد الصحابة الذين لم يرو الواحدُ منهم إلا حديثًا واحدًا، اثنين وستين صحابيًا وأربع مئة صحابي (٤٦٢)، وفاته كثيرون، استدركهم عليه طابعه من كتاب ابن الجوزي «تلقيح فهوم أهل الأثر» بلغ عددهم تسعين صحابيًا، سردهم آخر الكتاب، فالمجموع (٥٥٢)، كلّ منهم لم يرو إلا حديثًا واحدًا.

(٢) «تهذيب الكمال» ٢: ٢٦٠، وأبو داود (١٥٩)، وابن ماجه (٥٥٧)، واعتماد

=

. . . .

[ش] ـــــــــــــــ

آبي اللحم الغفاري، قال المزي[١]: له حديث واحد في الاستسقاء، رواه الترمذي، والنسائي.

أحمر بن جَزْء البصري، قال المزي[٢]: له حديث واحد: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد جافى عَضُديه عن جنبيه، رواه أبو داود، وابن ماجه، تفرد عنه الحسن البصري.

أَدْرَع السُّلَمي، قال المزي[٣]: له حديث واحد: جئت ليلةً أحرُس النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا رجلٌ قراءتُه عالية، الحديثَ، رواه ابن ماجه.

بُسر بن جِحَاش القرشي ـ ويقال بشر ـ، قال المزي[٤]: صحابي شامي، له

[ت] ـــــــــــــــ

الشارح على قول المزي هنا ـ وفيما يأتي ـ غريب، فالمزي يحكم على ما رُوِي لهذا الصحابي في الكتب التي على شرطه: الستة ونحوها، وليس حكمه حكمًا عامًا، أو: شبيهًا بالعام، كما هو شرط ابن حزم ـ مثلاً ـ، وقد عدَّ ابن حزم أُبيّ بن عمارة تحت رقم (٥١٥) مع من رُوِي عنه حديثان.

وإنما قلت: «شبيهًا بالعام»: لأن ابن حزم اعتمد على من روى له بقيّ بن مخلد في «مسنده»، وعلى عدّ ما رواه له بقيٌّ، وإلا فمن الممكن الزيادة من المسانيد الأخرى، ومن الممكن أن يكون هذا الصحابي رَوَى أكثر مما رواه له بقيٌّ وغيره.

(١) «التهذيب» ٢:٢٧٣، والترمذي (٥٥٧)، والنسائي (١٨٢٠).

(٢) «التهذيب» أيضًا ٢:٢٨١، وأبو داود (٨٩٦)، وابن ماجه (٨٨٦).

(٣) المصدر السابق ٢:٢٩٧، وابن ماجه (١٥٥٩).

(٤) المصدر السابق ٤:٧١.

والحديث رواه أحمد ٤:٢١٠، وابن ماجه (٢٧٠٧).

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــ

حديث واحد: أن النبي صلى الله عليه وسلم بزق يوماً في كفّه، فوضع عليها إصبَعه ثم قال: «يقول الله: ابنَ آدم أنَّى تُعجِزني»، الحديث، رواه أحمد، وابن ماجه.

حَدْرد بن أبي حدرد السُّلَمي، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من هَجَر أخاه سنةً فهو كسَفْك دمه»، رواه أبو داود[1].

ربيعة بن عامر بن الهادِ الأزدي، قال المزي[2]: له حديث واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أَلِظُّوا بـ: يا ذا الجلال والإكرام»، رواه النسائي.

أبو حاتم، صحابي، رَوَى عنه محمد وسعيد ابنا عتبة حديثَ: «إذا جاءكم من تَرضَون دينه وخُلُقه فأنكِحوه، إن لا تفعلوه تكنْ فتنة في الأرض وفساد

[ت] ــــــــــــــــــــ

(١) «السنن» (٤٨٧٩)، وكنية حدرد: أبو خراش، وكأن عمدة الشارح هو ابن الجوزي في «تلقيح فهوم أهل الأثر» ص ٣٧٩، نقلاً عن الإمام الحافظ أبي بكر البرقي المتوفى سنة ٢٧٠ في كتابه «معرفة الصحابة». أما ابن حزم فذكر برقم (٩١٦): أبا حدرد، وترجم المزي في «التهذيب» ٣٣:٢٢٨ لأبي حدرد، وذكر له حديثًا في «الأدب المفرد» للبخاري (٨١٢)، لكن هذا الحديث ضمن ثلاثة أحاديث ذكرها الحافظ في «إتحاف المهرة» ١٤ (١٧٤٤٣ ـ ١٧٤٤٥) تحت: مسند أبي حدرد الأسلمي، ولا بدّ من تحرير الأمر.

(٢) «تهذيب الكمال» ٩:١١٩.

والحديث رواه النسائي (١١٥٦٣)، وسبَق المزيَّ في قوله هذا: ابنُ عبد البر في «الاستيعاب» ٢:٤٩٦، وسكت عنه الحافظ في «الإصابة»، في حين أنه مذكور في رسالة ابن حزم (٥٢٤) مع أصحاب الحديثين.

. . . .

[ش] ______________

عريض»، ليس لأبي حاتم غيره، قاله الذهبي في «طبقات الحفاظ»، وأبو علي ابن السكن[(١)].

ومِن غير الصحابة: إسحاق بن يزيد الهُذَلي المدني، رَوَى عن عون بن عبد الله، عن ابن مسعود حديث: «إذا ركع أو سجد فليسبِّح ثلاثاً، وذلك أدناه»، رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، قال المزي: وليس له غيره[(٢)].

إسماعيل بن بَشير المدني، رَوَى عن جابر بن عبد الله، وأبي طلحة زيدِ بن سهل الأنصاريين قالا: سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما من امرئ مسلم يخذُل امرأً مسلماً في موضع تُنتهك فيه حرمته»، الحديثَ، رواه أبو داود، قال المزي: ولا يعرف له غيره[(٣)].

الحسن بن قيس، روى عن كُرْز التَّيْمي: دخلت على الحسين بن عليّ

[ت] ______________

(١) «طبقات الحفاظ» للذهبي ٩٣٨:٣ روى الحديث بإسناده من طريق ابن السكن، ونقل قوله هذا، ووافقه عليه، وسبقهما الترمذي، فإنه روى الحديث في «سننه» (١٠٨٥) وقال ذلك. وأبو حاتم مزني، وفي صحبته اختلاف.

(٢) أبو داود (٨٨٢)، والترمذي (٢٦١)، وابن ماجه (٨٩٠)، وهكذا ذُكر الثلاثة عند المزي في «تهذيب الكمال» ٤٩٥:٢، و«تحفة الأشراف» (٩٥٣٠)، والذي في نسخ «التدريب»: والنسائي، بدل: وابن ماجه، وهو سبق ذهن، والله أعلم.

وقد أعلّ أبو داود والترمذي الحديث بالانقطاع بين عون وابن مسعود، والحديث في «مصنَّف» ابن أبي شيبة (٢٥٩٠)، فانظره مع التعليق عليه.

(٣) «السنن» (٤٨٥٠)، و«تهذيب الكمال» ٥١:٣.

. . . .

[ش] ———————————

أعوده في مرضه، فبينما أنا عنده إذ دخل علينا عليّ بن أبي طالب، الحديثَ في فضل عيادة المريض، رواه النسائي في «مسند علي»، قال المزي: ليس له ولا لشيخه إلا هذا الحديث[1].

* * * * *

[ت] ———————————

(١) «تهذيب الكمال» ٦:٣٠٥، وعزا حديثه إلى «مسند عليّ رضي الله عنه»، وهو ما يزال من تراث الإمام النسائي المفقود، وهو غير «الخصائص».

. . . .

[ش] ______________

النّوع الثّانيْ والتّسعُون : مَعْرِفة مَن أسْندعَنهُ مِنَ الصَّحَابة الذيْن مَاتوا في حيَاة النبيّ صلىٰ الله عليه وسلّم

هذا النوع زدته أنا، وفائدة معرفة ذلك: الحكمُ بإرساله إذا كان الراوي عنه تابعياً، وأرجو أن أجمع لهم مسنداً.

من ذلك: أبو سلمة زوج أم سلمة، توفي مرجعَ النبي صلى الله عليه وسلم من بدر، رَوَت أم سلمة، عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «ما من مسلم يصابُ بمصيبة فيفزعُ إلى ما أمر الله به من قول: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم عندك أحتسِب مصيبتي فَأْجُرْني عليها: إلا أعقبه الله خيراً منها»، رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه من طريق عمر بن أبي سلمة، عن أمه أم سلمة: أن أبا سلمة أخبرها: أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول، فذكره[١].

وجعفر بن أبي طالب، روى له أحمد في «مسنده» حديث الهجرة[٢].

وحمزةُ عم النبي صلى الله عليه وسلم، رَوَى له الطبراني حديثاً في الحوض[٣].

[تـ] ______________

(١) رواه الترمذي (٣٥١١) وقال: حسن غريب، والنسائي (١٠٩٠٩، ١٠٩١١)، وابن ماجه (١٥٩٨).

(٢) حديث هجرته ـ ومن معه ـ إلى الحبشة، وهو في «المسند» ١:٢٠١ ـ ٢٠٢، ثم كرره سندًا ومتنًا ٥:٢٩٠ ـ ٢٩٢.

(٣) روى الطبراني في «المعجم الكبير» ٣:١٥١ حديثين لحمزة رضي الله عنه =

. . . .

[ش] ـــــــــــــــ

وخديجة[1]، وأبو طالب، إنْ صح إسلامه[2].

* * * * *

[تَ] ـــــــــــــــ

(٢٩٥٩): «الزموا هذا الدعاء: اللهم إني أسألك باسمك الأعظم، ورضوانك الأكبر»، ثم حديثًا في الحوض والكوثر، لكنه من مسند أسامة بن زيد، في قصةٍ، فيها: قول زوجة حمزة رضي الله عنهما للنبي صلى الله عليه وسلم: أخبرني أبو عمارة ـ هو حمزة ـ أنك أُعطيتَ نهرًا في الجنة يدعى الكوثر.

(١) روى لها الحاكم حديثًا (٤٢١٤) في نزول قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه لإرسالٍ فيه، ووافقه الذهبي.

وروى لها أبو يعلى (٧٠٧٧)، والطبراني في «الكبير» ٢٣ (٢٧) حديثًا آخر، وفيه إرسال أيضًا، أي: انقطاع.

(٢) ينظر ما تقدم صفحة ٢٩٦.

. . . .

[ش] ——————

النّوع الثّالثُ والتّسعُون: مَعْرِفَة الحُفّاظ

صنف فيه جماعة، أشهرهم الذهبي، وقد لخصت «طبقاته»، وذيلت عليه من جاء بعده[1]، وها أنا أورد هنا نوعاً لطيفاً منه[2]:

قال البيهقي في «المدخل»[3]: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أخبرنا ابن وهب، سمعت مالكاً يحدث عن يحيى بن سعيد: أن عمر بن الخطاب قال يوماً: عُدُّوا الأئمة، فعدُّوها نحواً من خمسة، قال: أفمتروكٌ الناسُ بغير أئمة؟ فسألت مالكاً عن الأئمة: من هم؟ قال: هم أئمة الدين في الفقه والورع.

وقال جعفر بن ربيعة: قلت لعِراك بن مالك: مَن أفقهُ أهل المدينة؟ قال: أما

[ت] ——————

(١) طُبع كتاب الشارح «طبقات الحفاظ»، وعدد تراجمه حسب ترقيم طابعه (١١٤٣)، ثم ذيّل عليه الشارح ابتداء من ترجمة الذهبي (١١٤٤) إلى ترجمة ابن حجر (١١٩٠)، ثم أفرد هذه الزيادة بالتأليف، وقدم لها بسطرين، وهو الذيل الذي طبعه العلامة الكوثري رحمه الله مع ذيل الحسيني، وابن فهد، على كتاب الذهبي باسم: «ذيول تذكرة الحفاظ».

(٢) يريد رحمه الله معرفة طبقاتهم علميًا، لا زمنيًا، وهذا مردّه إلى الحديث المرفوع: «أنزلوا الناس منازلهم»، ونحوه: «أُمرنا أن ننزل الناس منازلهم». وقد أتى الشارح رحمه الله بعيونٍ من النقول والفوائد، ومع ذلك فللزيادة مجالُها الرحْب، ولو أن هذا النوع اتُّخِذ نواة لبحث مطوَّل، يُجمع فيه نظائر هذه النقول، ويُحقَّق فيها، وتُدرس.

(٣) (٧٨٩).

. . . .

[ش] ―――――――

أعلمهم بقضايا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقضايا أبي بكر، وعمر، وعثمان، وأفقههم فقهاً، وأعلمهم علماً بما مضى من أمر الناس: فسعيد بن المسيب، وأما أغزرهم حديثاً: فعروة بن الزبير، ولا تشاء أن تفجِّر من عُبيد الله ابن عبد الله بحراً إلا فجَّرتَه، وأعلمهم عندي جميعاً: ابن شهاب، فإنه جمع علمهم جميعاً إلى علمه(١).

وقال الزهري: العلماء أربعة، سعيد بن المسيب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن بالبصرة، ومكحول بالشام(٢).

وقال أبو الزناد: كان فقهاء أهل المدينة أربعة: سعيد بن المسيب، وقَبيصة ابن ذُؤيب، وعروة بن الزبير، وعبد الملك بن مروان(٣).

وقال الزهري: أربعة من قريش وجدتُهم بحوراً: سعيد بن المسيب، وعروة ابن الزبير، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبيدالله بن عبد الله(٤).

وقال ابن سيرين: قدمت الكوفة وبها أربعة آلاف يطلبون الحديث(٥).

[ت] ―――――――

(١) «المعرفة والتاريخ» ١:٤٧١، ٦٢٢، والبيهقي في «المدخل» (٧٦٦).

(٢) «المعرفة والتاريخ» ٢:٣٦٢، والبيهقي في «المدخل» (١٢٥٠).

(٣) «العلل» لعبد الله بن أحمد (٢٨٣٦، ٣٨٢٠)، و«الجرح والتعديل» ٧(٧١٣).

(٤) «التاريخ الكبير» للبخاري ٥(٣٨٥)، وفيه: عبد الله بن أبي عبد الله، تحريف مطبعي، فيصحح من «التمهيد» ٧:٦٠، و«تاريخ» ابن عساكر ٤٠:٢٥٢.

(٥) «العلل» لعبد الله بن أحمد (٢٩٩٣)، و«المحدث الفاصل» (٤٢٨، ٧٦٢).

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

وشيوخ أهل الكوفة أربعة: عَبِيدة السَّلْماني، والحارث الأعور، وعلقمة بن قيس، وشُريح القاضي، وكان أَخَسَّهم[١].

وقال الشعبي: كان الفقهاء بعد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكوفة في أصحاب ابن مسعود هؤلاء: علقمة، وعَبيدة، وشُريح، ومسروق[٢]، وكان مسروق أعلمَ بالفتوى من شُريح، وشريح أعلم بالقضاء[٣]، وكان عَبيدة يوازيه[٤].

وقال أبو بكر بن أبي داود[٥]: ليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقرآن من أبي

[ت] ـــــــــــــــــــــــ

(١) «المعرفة والتاريخ» ٢:٥٥٧، وزاد: «ثم يقول ابن سيرين: وإن أربعة أخسُّهم شريح لخيار»، وانظر: «تاريخ» ابن عساكر ٢٣:١٤ ـ ١٦، و«التاريخ الكبير» للبخاري ٨(٢٠٦٥).

(٢) «تاريخ بغداد» ١٤:٢٤٠، وابن عساكر٣٦:٩٠، وانظر فيه الروايات الكثيرة، وفي بعضها زيادات على بعض ٤١:١٦٦، ٥٧:٤٠٩ ـ ٤١١.

(٣) «طبقات» ابن سعد ٨:٢٠٤، و«المعرفة والتاريخ» ٢:٥٨٨.

(٤) السفر الثالث من «تاريخ ابن أبي خيثمة» (٤١٥١)، و«تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١٩٣٠، ١٩٥٠).

(٥) «بن أبي داود»: هو الصواب، وهو كذلك في المصادر، ومنها «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي ٢:٢٥١، وسمى الكتاب «شريعة القارئ» لابن أبي داود، واتفقت نسخ «التدريب» على: ابن أبي إدريس، وكذلك جاء في كتاب الشارح الآخر «طبقات الحفاظ» ص ٢٩ ترجمة أبي العالية، وكأنه تحريف وقع في نسخته من «تذكرة الحفاظ» للذهبي، الذي لخّص منه كتابه «طبقات الحفاظ»، مع أنه جاء على =

. . . .

[ش] ـــــــــــــــ

العالية، وبعده سعيد بن جبير، وبعده السُّدي، وبعده سفيان الثوري.

وقال ابن عون وقيس بن سعد: لم نَرَ في الدنيا مثلَ ابنِ سيرينَ بالعراق، والقاسم بن محمد بالحجاز، ورجاء بن حَيْوَة بالشام، وطاوس باليمن(١).

وقال قتادة: أعلم التابعين أربعة: عطاء بن أبي رباح: أعلمهم بالمناسك، وسعيد بن جبير: أعلمهم بالتفسير، وعكرمة مولى ابن عباس: أعلمهم بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم، والحسن: أعلمهم بالحلال والحرام(٢).

وقال سليمان بن موسى: إن جاءنا العلم من ناحية الجزيرة عن ميمون بن مِهران قَبِلناه، وإن جاءنا من البصرة عن الحسن البصري قَبِلناه، وإن جاءنا من الحجاز عن الزهري قبلناه، وإن جاءنا من الشام عن مكحول قبلناه. كان هؤلاء الأربعة علماء الناس في زمن هشام(٣).

[تـ] ـــــــــــــــ

الصواب في كتابي الذهبي «التذكرة» ١:٦٢، و«السير» ٤:٢٠٨، و«غاية النهاية» لابن الجزري ١:٢٨٥، وغيرها.

والسُّدّي: هو إسماعيل بن عبد الرحمن السدّي الكبير.

(١) الذي رأيته من هذا: رواية الخطيب في «تاريخ بغداد» ٣:٢٩٠ من كلام ابن عون فقط، وذكر ثلاثة: الأربعة إلا طاوسًا. وينظر «المعرفة والتاريخ» ١:٥٤٨، ٢:٣٦٨.

(٢) «المعرفة والتاريخ» ٢:١٦، وقارنه بما رواه ١:٧٠١.

(٣) الجملة الأولى رواها أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٣٠٥)، والنصُّ بتمامه رواه يعقوب بن سفيان ٢:٤٠٤، ثم كرره ٤١٠، وسليمان بن موسى دمشقي، =

. . . .

[ش] ــــــــــــــــــــ

وقال أبو داود الطيالسي: وجدنا الحديث عند أربعة: الزهري، وقتادة، والأعمش، وأبي إسحاق، قال: وكان الزهري أعلمَهم بالإسناد، وكان قتادة أعلمَهم بالاختلاف، وكان أبو إسحاق أعلمَهم بحديث عليّ، وعبد الله، وكان عند الأعمش من كل هذا[1].

وقال ابن مهدي: أئمة الناس في الحديث في زمانهم أربعة: مالك بن أنس بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وسفيان الثوري بالكوفة، وحماد بن زيد بالبصرة[2].

وقال ابن المديني: شعبة أحفظ الناس للمشايخ، وسفيان أحفظ الناس للأبواب، وابن مهدي أحفظهم للمشايخ والأبواب، ويحيى القطان أعرف بمخارج الأسانيد، وأعرف بمواضع الطعن فيهم[3].

[تـ] ــــــــــــــــــــ

والراوي عنه سعيد بن عبد العزيز التنوخي دمشقي أيضًا، وهو قائل الجملة الأخيرة: كان هؤلاء الأربعة ...، وأُدرج على قول سليمان بن موسى في رواية ابن عساكر ٦١: ٣٤٦.

(١) أسنده إليه الخطيب في «الجامع» (١٩٦٦)، وزاد في آخره: «ولم يكن عند هؤلاء إلا ألفَيْنِ ألفَيْنِ»، وقد رواه الخطيب من طريق ابن خزيمة، عن أحمد بن عبدة، عن الطيالسي، والخبر بتمامه في كتاب «التوحيد» لابن خزيمة ٢: ٦٤٤، وتصحح فيه الكلمتان الأخيرتان.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» ص ١١، ثم كرره ص ١١٨، ٢: ٢٢، وهو في «العلل الصغير» للترمذي ٦: ٢٤٣ دون تسمية بلد.

(٣) النص بتمامه في «شرح علل الترمذي» ١: ١٩٤، لكن الحرف الأخير هنا:
=

. . . .

[ش] ____________

وقال الخطيب[(١)]: أخبرنا البَرقاني قال: أخبرنا الإسماعيلي قال: سئل الفَرْهَياني عن يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وأبي خيثمة، فقال: أما عليّ فأعلمهم بالحديث والعلل، ويحيى أعلمهم بالرجال، وأحمد أعلمهم بالفقه، وأبو خيثمة من النبلاء.

وأسند الخطيب[(٢)] عن أبي عُبيد القاسم بن سلاّم، قال: الحفاظ أربعة، وفي رواية: انتهى علم الحديث إلى أربعة: أبو بكر بن أبي شيبة أسردهم له، وأحمد بن حنبل أفقههم فيه، وعلي بن المديني أعلمهم به، ويحيى بن معين أكتبهم له.

وعنه أيضاً قال[(٣)]: ربّانيو الحديث أربعة: فأعلمهم بالحلال والحرام: أحمد

[ت] ____________

«فيهم»، لعل صوابه: منهم، ولفظه هناك: «من جميعهم».

والقول في شعبة وسفيان فقط: ذكره الذهبي في «السير» ٧:٢١٣، ورواه الترمذي في «العلل الصغير» آخر «السنن» ٦:٢٤٢ ـ ٢٤٣، وهو في «شرح» ابن رجب ١:١٧٤، والخطيب في «الجامع» (١٩٣٥) من رواية ابن المديني، عن يحيى القطان، قوله في شعبة وسفيان فقط أيضًا.

(١) «تاريخ بغداد» ١٣:٤٢٩، وأبو خيثمة: زهير بن حرب، والفَرْهَياني: قال عنه في «السير» ١٤:١٤٦: الإمام الحافظ الناقد أبو محمد عبد الله بن محمد بن يسار، وأنه توفي سنة نيِّف وثلاث مئة، فإنه كان رفيق النسائي.

(٢) «تاريخ بغداد» ١١:٢٦٤، و«الكامل» ١:١٨٦، وفيهما عن يحيى: أجمعهم له.

(٣) المصدر السابق الأول ١١:٢٦٣ ـ ٢٦٤.

. . . .

[ش] ________________

ابن حنبل، وأحسنهم سياقةً للحديث وأداءً له: علي بن المديني، وأحسنهم وضعاً للكتاب: ابن أبي شيبة، وأعلمهم بصحيح الحديث وسقيمه: يحيى بن معين.

وقال أبو علي صالح بن محمد البغدادي[(١)]: أعلمُ من أدركتُ بالحديث وعلله: ابن المديني، وأفقههم في الحديث: أحمد بن حنبل، وأعلمهم بتصحيف المشايخ: ابن معين، وأحفظهم عند المذاكرة: أبو بكر بن أبي شيبة.

وقال هلال بن العلاء الرقي[(٢)]: مَنَّ الله على هذه الأمة بأربعة في زمانهم: بأحمد بن حنبل: ثَبَتَ في المحنة، ولولا ذلك لكفر الناس، وبالشافعي: تفقَّه في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبيحيى بن معين: نَفَى الكذب عن حديثه، وبأبي عبيد: فسّر الغريب، ولولا ذلك لاقتحم الناس الخطأ.

وقال ابن وارَه[(٣)]: أركان الدين أربعة: أحمد بن صالح بمصر، وأحمد بن حنبل ببغداد، وابن نُمير بالكوفة، والنُّفيلي بحرّان.

[ت] ________________

(١) صالح البغدادي: هو الإمام الحجة المعروف بلقبه: صالح جَزَرة، رحمه الله، والخبر في «تاريخ بغداد» ١١: ٢٦٥، ومن طريقه ابن عساكر ١٩:٦٥، ورواه ابن عساكر من طريق شيخ شيخه هناد بن إبراهيم، وفيه ذكر الإمام أحمد.

(٢) «المعرفة» للحاكم ص ٢٩٦، أول النوع الثاني والعشرين.

(٣) «تاريخ بغداد» ٥:٣٢٦. وابن واره: هو الإمام الحافظ أحد الأعلام أبو عبد الله محمد بن مسلم ابن واره الرازي، كان ينظِّر بأبي حاتم وأبي زرعة، توفي سنة ٢٧٠ رحمهم الله تعالى.

. . . .

[ش] ______________

وقال يحيى بن يحيى النيسابوري[1]: كان بالعراق أربعةٌ من الحفاظ، شيخان وكَهْلان: الشيخان: يزيد بن زُرَيع، وهشيم، والكهلان: وكيع، ويزيد ابن هارون، ويزيد أحفظ الكهلين.

وقال عبد الصمد بن سليمان البلخي[2]: سألت أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد، وابن مهدي، ووكيع، وأبي نعيم الفضل بن دُكَين، فقال: ما رأيت أحداً أحفظَ من وكيع، وكفاك بعبد الرحمن بن مهدي معرفةً وإتقاناً، وما رأيت أشدَّ تثبتاً في أمور الرجال من يحيى بن سعيد، وأبو نعيم أقلُّ الأربعة خطأ.

وقال حنبل بن إسحاق[3]: قال أبو عبد الله: ما رأيت بالبصرة مثل يحيى بن سعيد، وبعده عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرحمن أفقه الرجلين، قيل له: فوكيع، وأبو نعيم؟ قال: أبو نعيم أعلم بالشيوخ وأساميهم، وبالرجال، ووكيع أفقه.

[ت] ______________

(١) «تاريخ بغداد» ١٦:٤٩٦، ويحيى النيسابوري: هو شيخ الإسلام وعالم خراسان، توفي سنة ٢٢٦ رحمه الله تعالى.

(٢) «تاريخ» ابن عساكر ٦٣:٧٣، وعبد الصمد البلخي من رجال الترمذي، قال عنه الحافظ في «التقريب» (٢٠٧٨): ثقة حافظ، توفي سنة ٢٤٦، رحمه الله تعالى.

(٣) المصدر السابق ٦٣:٧٦، و«تاريخ بغداد» الطرف الأول منه ١١:٥١٥، والطرف الثاني ١٤:٣١٤.

. . . .

[ش] ————————

وقال قتيبة[١]: كانوا يقولون: الحفاظ أربعة: إسماعيل بن علية، وعبد الوارث، ويزيد بن زريع، ووهيب.

وكان عبد الرحمن يختار وُهَيباً على إسماعيل[٢].

وقال أبو حاتم[٣]: هو الرابع من حفاظ أهل البصرة، ولم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه.

وقال يحيى[٤]: شعبة أعلم بالرجال، وسفيان صاحب أبواب.

وقال حجاج بن الشاعر[٥]: ما بالمشرق أنبلُ من أربعة: أبو جعفر الدارمي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن واره.

[تَ] ————————

(١) وهيب: هو ابن خالد، والقول: في «الجامع» للخطيب (١١٠٧)، و«الكفاية» ص ٢١٠، والسياق: يوهم أن هؤلاء الأربعة حفاظ كبار، رواياتهم كثيرة واسعة، وهم كذلك، لكن الخطيب ساق الخبر على معنى دقّة الحفظ والرواية باللفظ لا بالمعنى، وتمام القول عنده: «كانوا هؤلاء يؤدون اللفظ».

(٢) «العلل» لعبد الله بن أحمد (١٢٦٦)، وعبد الرحمن: هو ابن مهدي، وزاد: وكان يحيى بن سعيد يختار إسماعيل بن علية.

(٣) «الجرح» ٩(١٥٨) آخر الترجمة، ولفظه: «ويقال: إنه لم يكن بعد شعبة ...».

(٤) ينظر ما تقدم ص ٦٤١، ٦٤٢.

(٥) «تاريخ بغداد» ٥:٢٧٥. وحجاج بن الشاعر: هكذا اشتهر، وهو حجاج بن أبي يعقوب: يوسف بن الحجاج البغدادي، أحد الثقات الحفاظ، توفي سنة ٢٥٩ رحمه الله تعالى.

. . . .

[ش] ———

وقال أحمد بن حنبل[(١)]: المتثبتون في الحديث أربعة: سفيان، وشعبة، وزهير بن معاوية، وزائدة بن قدامة.

وقال شعيب بن حرب[(٢)]: زهير أحفظ من عشرين مثلِ شعبة!.

وقال قتيبة بن سعيد[(٣)]: فتيان خراسان أربعة: زكريا بن يحيى اللؤلؤي،

[تَ] ———

(١) نقله المزي في «التهذيب» ٩:٢٧٦، وعنه تلميذه الذهبي في «السير» ٧:٣٧٦، ولم أره في مصدر قديم.

(٢) «الجرح والتعديل» ٣(٢٦٧٤). وشعيب بن حرب: هو الإمام القدوة العابد شيخ الإسلام، توفي رحمه الله سنة ١٩٧.

(٣) هذا والقولان التاليان، عن الإمام أحمد، جاؤوا كذلك في «تاريخ» ابن عساكر ١٣:١١٢ ـ ١١٣، ونقلها المزي أيضًا كذلك ٦:١٧٣ ـ ١٧٤، وكأن الشارح ينقل منه.

ومما ينبغي ذكره على هذا القول وما بعده: التنبيه إلى هذا الخلق الكريم عند قائليها: ثناء عالٍ رفيع من الشيخ على أصحابه وتلامذته الراوين عنه، كما تراه هنا: ثناء قتيبة ـ وهو الإمام شيخ الإسلام ـ على تلميذه البخاري، وثناء أحمد على تلميذيه: البخاري وأبي زرعة الرازي، وثناء بندار ـ وهو إمام حافظ ـ على تلامذته الثلاثة: البخاري، ومسلم، وأبي زرعة. وهذا خُلُق كريم، كان شائعًا جدًا في أسلافنا، وقد شَحَّ ونَضِبَ في أزماننا.

وقد افتتح فضيلة العالم الفاضل القاضي الشيخ محمد سليمان (ت ١٣٥٤) رحمه الله كتابه الممتع التربوي «من أخلاق العلماء» بفضل العلم والعلماء، ثم بهذا الخُلُق، وجعل العنوان (تكَارُمهم) أي: ثناء بعضهم على بعض، وأتى بسبعة وستين خبرًا هي من عيون تلك المعاني، جزاه الله خيرًا.

. . . .

[ش] ________________

والحسن بن شجاع، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، ومحمد بن إسماعيل البخاري.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل(١): قلت لأبي: يا أبتِ ما الحفاظ؟ قال: يا بنيّ شبابٌ كانوا عندنا من أهل خراسان، وقد تفرقوا، قلت: من هم يا أبتِ؟ قال: محمد بن إسماعيل، ذاك البخاري، وعبيدالله بن عبد الكريم، ذاك الرازي، وعبد الله بن عبد الرحمن، ذاك السمرقندي، يعني الدارمي، والحسن ابن شجاع، ذاك البلخي.

قلت: يا أبتِ فمن أحفظ هؤلاء؟ قال: أما أبو زرعة: فأسردهم، وأما محمد بن إسماعيل: فأعرفهم، وأما عبد الله بن عبد الرحمن: فأتقنهم، وأما الحسن بن شجاع: فأجمعهم للأبواب.

وعنه أيضاً قال(٢): سمعت أبي يقول: انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان: أبو زرعة الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، والحسن بن شجاع البلخي.

وقال بُنْدار(٣): حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى.

[ت] ________________

(١) «تاريخ بغداد» ١٢: ٣٥، وابن عساكر ١٣: ١١٢، ولفظهما: من الحافظ؟ أما لفظ: من أحفظ هؤلاء: فعند ابن عساكر ١٣: ١١٣.

(٢) «تاريخ بغداد» ٢: ٣٤١، وابن عساكر ١٣: ١١٣.

(٣) «تاريخ بغداد» ٢: ٣٣٦.

. . . .

[ش] ______________

وقال أبو حاتم الرازي[١]: البخاري: أعلم من دخل العراق، ومحمد بن يحيى: أعلم من بخراسان اليوم، ومحمد بن أسلم: أورعهم، والدارمي: أثبتهم.

وقال أبو علي النيسابوري[٢]: رأيت من أئمة الحديث أربعة في وطني وأسفاري، اثنان بنيسابور: ابن خزيمةَ، وإبراهيم بن أبي طالب، وعبدان بالأهواز، والنسائي بمصر.

وقال ابن كامل[٣]: أربعة ما رأيت أحفظَ منهم: محمد بن أبي خيثمة، وابن جرير، ومحمد البربري، والمَعْمَري.

[ت] ______________

(١) المصدر السابق ٢:٣٤٤.

(٢) «تاريخ دمشق» ٢٧:٥٤، وعبدان: هو الحافظ الحجة العلامة عبد الله بن أحمد بن موسى الأهوازي، توفي سنة ٣٠٦ عن تسعين سنة وأشهر، كما في «السير» ١٤:١٦٨، ١٧٢.

ومما يذكر أيضًا: أن أبا علي النيسابوري يقول هذا الثناء على عبدان، مع أنه كان لعبدان مع أبي عليّ موقف نَكِد، وما منع أبا علي أن يثني عليه هذا الثناء العالي، انظره في «السير» ١٤:١٧٠، ففيه دروس وعبر لطالب العلم والفائدة.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ١١:٤٩٤. والأول: هو محمد بن أحمد بن أبي خيثمة: زهير بن حرب. والثاني: ابن جرير الطبري، والثالث: محمد بن موسى البربري، والرابع: أبو علي الحسن بن علي البغدادي.

وابن كامل: هو الشيخ الإمام العلامة الحافظ القاضي أحمد بن كامل بن خلف البغدادي (٢٦٠ ـ ٣٥٠) رحمه الله تعالى. قاله في «السير» ١٥: ٥٤٤.

. . . .

[ش] ______________

وقال الخليلي في «الإرشاد»(١): كان يقال: الأئمة ثلاثة في زمن واحد: ابن أبي داود ببغداد، وابن خزيمة بنيسابور، وابن أبي حاتم بالري. قال الخليلي: ورابعهم ببغداد: أبو محمد ابن صاعد.

وقال الحافظ أبو الفضل ابن طاهر(٢): سألت سعد بن علي الزَّنْجانيَّ الحافظ بمكة ـ وما رأيتُ مثله ـ قلت: أربعة من الحفاظ تعاصروا، أيُّهم أحفظ؟ قال: من؟ قلت: الدارقطني ببغداد، وعبد الغني بن سعيد بمصر، وأبو عبد الله ابن منده بأصبهان، وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور، فسكتَ، فألححتُ عليه فقال: أما الدارقطني: فأعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني: فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن منده: فأكثرهم حديثاً مع معرفة تامة، وأما الحاكم: فأحسنهم تصنيفاً.

وقال المنذري: سألت شيخنا الحافظ أبا الحسن ابن المفضَّل المقدسي، فقلت له: أربعة من الحفاظ تعاصروا، أيهم أحفظ، قال: من هم؟ قلت: ابن عساكر، وابن ناصر؟ قال: ابن عساكر أحفظ، قلت: الحافظ أبو العلاء العطار، وابن عساكر؟ قال: ابن عساكر أحفظ، قلت: السِّلَفي، وابن عساكر؟ قال

[ت] ______________

(١) ٢:٦١١.

(٢) في مقدمة: «أطراف الأفراد والغرائب» ١:٢٦، وتنظر رواية ابن عساكر ٥٢:٣٢ لهذا الخبر، فقد أخفى ابنُ طاهر نفسه، وقال: سمعت سعداً بمكة وسئل عن الدارقطني .... .

والمراد بابن منده: أبو عبد الله محمد بن إسحاق، المتوفى سنة ٣٩٥ رحمه الله.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــ

السِّلَفي أستاذنا، السلفي أستاذنا[١].

قال المنذري والذهبي: هذا دليل على أن عنده أن ابن عساكر أحفظ، إلا أنه وقَّر شيخه أن يصرح بأن ابن عساكر أحفظ منه.

وسأل شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر شيخه الحافظ أبا الفضل العراقيَّ عن أربعة تعاصروا، أيهم أحفظ؟ مُغْلَطاي، وابن كثير، وابن رافع، والحسيني، فأجاب ـ ومن خطه نقلت ـ: أن أوسَعهم اطلاعاً وأعلمهم بالأنساب مغلطاي، على أغلاط تقع منه في تصانيفه، وأحفَظهم للمتون والتواريخ ابن كثير، وأقعدهم بطلب الحديث وأعلمهم بالمؤتلِف والمختلِف ابن رافع، وأعرفهم بشيوخ المتأخرين وبالتخريج الحسيني، وهو أدونهم في الحفظ[٢].

[ت] ـــــــــــــــــــ

(١) «سير أعلام النبلاء» ٢٠:٥٦٧، و«طبقات» السبكي ٧:٢٢٠.

(٢) ذكر الشارح رحمه الله هذا السؤال وجوابه هكذا: في «طبقات الحفاظ» ص ٥٣٢، و«ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي» ص ٣٦٥، في ترجمة الحسيني، بلفظ: «سئل الحافظ أبو الفضل العراقي»، فأفادنا هنا أن السائل هو ابن حجر، وأفادنا أيضًا أن الشارح ينقل الجواب من خط العراقي، لا من خط ابن حجر، وانظر: «الجواهر والدرر» ١:٩١ وما بعدها.

لكن جاء الجواب بأطول من هذا مع مغايرات مهمة بخط البوصيري نقلاً عن خط ابن حجر، وذلك في المجموع الخطّي الذي صورته دار الحديث الكتانية، وهو «يضم عشرة كتب في الرجال وعلوم الحديث» ص ٦٧١، وكله بخط البوصيري، وهو السؤال الرابع.

وقد رَوَيتُ في «الإرشاد» هنا ثلاثة أحاديثَ بأسانيدَ كلُّهم دِمشقيُّون مني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنا دمشقي، حماها الله وصانها وسائرَ بلاد الإسلام وأهلِه.

[ش] ــــــــــــــــــــــــ

ورأيت في «تذكرة» صاحبنا الحافظ جمال الدين سبط ابن حجر[1]: أربعة تعاصروا: التقي ابن دقيق العيد، والشرف الدمياطي، والتقي ابن تيمية، والجمال المِزي.

قال الذهبي: أعلمهم بعلل الحديث والاستنباط ابن دقيق العيد، وأعلمهم بالأنساب الدمياطي، وأحفظهم للمتون ابن تيمية، وأعلمهم بالرجال المزي.

أربعة تعاصروا: السراج البلقيني، والسراج ابن الملقن، والزين العراقي، والنور الهيثمي: أعلمهم بالفقه ومداركه البلقيني، وأعلمهم بالحديث ومتونه العراقي، وأكثرهم تصنيفاً ابن الملقن، وأحفظهم للمتون الهيثمي.

وهذا آخر ما تيسر جمعه من الأنواع

قال الشيخ محيي الدين رحمه الله في آخر «التقريب»:

(وقد رَوَيتُ في «الإرشاد» هنا ثلاثة أحاديثَ بأسانيدَ كلُّهم دمشقيون: مني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنا دمشقي، حماها الله وصانها وسائرَ بلاد الإسلام وأهلِه)[2].

[ت] ــــــــــــــــــــــــ

(١) هو يوسف بن شاهين (٨٢٨ ـ ٨٩٩) رحمه الله، له «رونق الألفاظ بمعجم الحفاظ» ذيَّل به على «تذكرة» الذهبي. وهذا النقل إلى قوله «الهيثمي» زيادة على ك.

(٢) آمين آمين، وأنقذها الله برحمته، وسائر بلاد الإسلام، من هذه الفتن العمياء التي نزلت بديار المسلمين.

. . . .

[ش] ——————

والمصنفُ اقتدَى في ذلك بابن الصلاح حيث قال[(١)]: وَلْنقتدِ بالحاكم أبي عبد الله الحافظ فنروي أحاديثَ بأسانيدها، منبِّهين على بلادِ رواتِها، ومستحسَنٌ من الحافظ أن يُورد الحديث بإسناده، ثم يذكرَ أوطان رجاله واحداً واحداً، وهكذا غيرُ ذلك من أحوالهم.

ثم روى ثلاثة أحاديث: الأول بإسنادٍ أوله مصريون، وآخره بغداديون، والثاني أوله مصريون، وآخره نيسابوريون، والثالث أوله كوفيون، ثم مكيّ ويماني، ثم نيسابوريون.

وأنا مقتدٍ بهم في ذلك فموردٌ هنا ثلاثةَ أحاديثَ بأسانيدها:

الحديث الأول مسلسل بالفقهاء الشافعيين[(٢)]: أخبرني شيخنا قاضي القضاة

[ت] ——————

(١) آخر «المقدمة» ص ٣٦٣ ـ ٣٦٧، والحاكم ص ٥٤١ من النوع ٤٢: معرفة بلدان الرواة وأوطانهم.

(٢) روى الشارح الإمام السيوطي رحمه الله هذا الحديث بهذا الإسناد في كتابه «جياد المسلسلات» ص ٨١، وهو المسلسل الثاني عنده، ورواه أيضًا السخاوي في «الجواهر المكلَّلة» ص ٩٣، وهو المسلسل العاشر عنده، ويلتقي مع الشارح بابن المفضَّل المقدسي في سنده الأول، وبأبي طاهر السِّلَفي في الثاني.

وترجمة ابن المفضل ومن فوقه تجدها في جزء الإمام المنذري «حديث: المتبايعان بالخيار، والكلام على رواته» من ص ٣١ ـ ٣٥.

لكن مما ينبغي لفتُ النظر إليه: أن الشارح قال هنا وهناك: المسلسل بالفقهاء الشافعيين، وهم كذلك إلا ابن المفضل المقدسي فمالكيٌّ، وجاءت عبارة السخاوي أدقّ، قال: المسلسل بالفقهاء، فلم يقيِّد التسلسل بمذهب.

=

. . . .

[ش] ______________

شيخ الإسلام والمسلمين علم الدين صالح ابن شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، أخبرنا والدي، أخبرنا قاضي القضاة تقي الدين السبْكي، أخبرنا الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، أخبرنا الإمام زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري.

أخبرنا العلامة أبو الحسن ابن المفضَّل المقدسي، أخبرنا الحافظ أبو طاهر السِّلَفي، أخبرنا أبو الحسن إلْكِيا الهَرّاسي، أخبرنا إمام الحرمين أبو المعالي، أخبرنا والدي الشيخ أبو محمد الجُوَيني، أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحِيري، أخبرنا أبو العباس الأصمّ، أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي، أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المتبايعان كلٌّ واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا، إلا بيعَ الخيار».

الحديث الثاني مسلسل بالحفاظ: أخبرني الحافظ أبو الفضل الهاشمي، أخبرنا الحافظ أبو الفضل ابن الحسين العراقي، أخبرنا الحافظ أبو سعيد العلائي، أخبرنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي، أخبرنا الحافظ أبو الحجاج المزي.

[ت] ______________

والحديث رواه مالك ٢:٦٧١ (٧٩)، وعنه الشافعي ٢ (٥٣١) من «ترتيب مسنده»، ومن طريق مالك: البخاري (٢١١١)، ومسلم ٣:١١٦٣ (٤٣)، وغيرهم.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــــــ

ح، وأخبرني عالياً بدرجتين(١) حافظُ العصر شيخ الإسلام أبو الفضل العسقلاني، إجازةً عامة، ولم أروِ بها غيرَ هذا الحديث، أخبرنا شيخ الإسلام الحافظ أبو حفص البلقيني، أخبرنا الحافظ أبو الحجاج المزي، أخبرنا الحافظ محمد بن عبد الخالق بن طَرْخان، أخبرنا الحافظ أبو الحسن المقدسي، أخبرنا الحافظ أبو طاهر السِّلَفي.

أخبرنا الحافظ أبو الغنائم النَّرْسي، أخبرنا الحافظ أبو نصر ابن ماكولا العجلي، أخبرنا الحافظ أبو بكر الخطيب، حدثنا الحافظ أبو حازم العَبْدُوييُّ، حدثنا الحافظ أبو عَمرو ابن مطر، حدثنا إبراهيم بن يوسف الهِسِنْجاني الحافظ، حدثنا الفضل بن زياد صاحب أحمد بن حنبل، حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا زهير بن حرب، حدثنا يحيى بن معين، حدثنا علي بن المديني، حدثنا عبيدالله ابن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: كنَّ أزواجُ النبي صلى الله عليه وسلم

[ت] ـــــــــــــــــــــــ

(١) رواه الشارح بهذا الإسناد في «جياد المسلسلات» ص ٩٨: الحديث الرابع فيه، وهو السابع في «الجواهر المكلَّلة» للسخاوي ص ٨١، ورواه السخاوي كذلك مسلسلاً في أول كتابه «الجواهر والدرر» ١ :٩٣، وخَدَش تسلسله بالحفاظ بثلاثة فيه: ابن طرخان، وابن مطر، والفضل بن زياد، ولكن يُعتَذر عن الشارح أن ابن طرخان وابن مطر وُصفا بالحفظ في الإسناد، كما تراه، وأما الفضل بن زياد: فله ترجمة في «طبقات الحنابلة» للفراء ٢٨٨:٢، و«تاريخ بغداد» ١٤ :٣٣٠، وغيرهما، ولم أر من وصفه بالحفظ.

. . . .

[ش] ـــــــــــــــــــ

يأخذنَ من رؤوسهن حتى يكونَ كالوَفْرة[(١)].

قال العلائي: هذا إسناد عجيب جداً، من تسلسله بالحفاظ، ورواية الأقران بعضهم عن بعض، والحديث في صحيح مسلم من طريق عبيدالله بن معاذ، وهو عالٍ لنا من طريقه بتسع درجات، على هذه الطريق[(٢)].

الحديث الثالث مسلسل بالمصريين[(٣)]: أخبرني شيخنا الإمام الشُّمُنِّي، بقراءتي عليه غيرَ مرة، أخبرنا أبو الطاهر ابن الكُوَيك.

ح، وقرئ على أم الفضل بنت محمد المصرية وأنا أسمع، أخبرنا شيخ الإسلام أبو حفص البلقيني، ومحمد ومريم ولدا أحمدَ بنِ إبراهيم سماعاً، قالوا كلهم: أخبرنا أبو الفتح محمد بن محمد المَيْدومي، أخبرنا أبو عيسى ابن علاق، أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن علي البُوصيري، حدثنا أبو صادق مرشد ابن يحيى، أخبرنا أبو الحسن علي بن عمر الصواف، حدثنا أبو القاسم حمزة ابن محمد الحافظ، أخبرنا عمران بن موسى بن حميد الطبيب، حدثنا يحيى بن

[ت] ـــــــــــــــــــ

(١) ينظر ما علقته على الحديث ص٢٧٩.

(٢) «صحيح» مسلم ١:٢٥٦ (٤٢). والإمام أحمد والأربعة الذين فوقه حفاظ أقران، وكلمة الحافظ العلائي هي ـ والله أعلم ـ في «مسلسلاته».

(٣) رواه الشارح رحمه الله بهذا الإسناد الأول: الشمني، عن ابن الكُوَيْك، عن الميدومي، به، في «جياد المسلسلات» ص ٢٤٧، وهو المسلسل الحادي والعشرون هناك، وذكر نصّ الحديث الشريف فقط، وخرَّجه، وسيأتي.

. . . .

[ش] ________________

عبد الله بن بكير، حدثني الليث بن سعد، عن عامر بن يحيى المَعافِري، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِي أنه قال: سمعت عبد الله بن عَمرو يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يُصاح برجل من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فتنشَر له تسعة وتسعون سِجِلاً، كلُّ سجلٍّ منها مدَّ البصر، ثم يقول الله تبارك وتعالى: أَتُنكِر من هذا شيئاً؟ فيقول: لا يا رب، فيقول الله عز وجل: ألك عذرٌ أو حسنة؟ فيهابُ العبد فيقول: لا يا رب، فيقول عز وجل: بلى، إن لك عندنا حسناتٍ، وإنه لا ظلمَ عليك، فَيُخرجُ الله بطاقةً فيها: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، فيقول: يا رب ما هذه البطاقةُ مع هذه السجلات؟!، فيقول عز وجل: إنك لا تُظلَم، قال: فتوضع السجلات في كِفّة، والبطاقة في كِفة، فطاشتِ السجِلات، وثَقُلتِ البطاقة».

وبه قال حمزة: لا نعلم أحداً روى هذا الحديث، غير الليث بن سعد، وهو من أحسن الحديث[1].

وبه قال أبو الحسن: لما أملى علينا حمزة هذا الحديث صاح غريب من الحلْقة صيحة فاضتْ نفسه معها[2].

[ت] ________________

(١) حمزة: هو أبو القاسم حمزة بن محمد الكِناني المتوفى سنة ٣٥٧، رحمه الله، له «جزء البطاقة» وهو مطبوع، رَوى فيه هذا الحديث (رقم ٢) وغيره، وقال فيه هذا القول.

(٢) من «جزء البطاقة» ص ٣٦، وزاد أبو الحسن: «وشهدت جنازته، وصليت =

. . . .

[ش] ________________

قلت: هذا حديث صحيح، أخرجه الترمذيُّ عن سويد بن نصر، عن ابن المبارك، وابنُ ماجه[١]، عن محمد بن يحيى، عن ابن أبي مريم، كلاهما عن الليث، فوقع لنا عالياً، وزاد الترمذي في آخره: «ولا يثقلُ مع اسم الله شيء» وقال: هذا حديث حسن غريب.

وأخرجه الترمذي أيضاً عن قتيبة، عن ابن لهيعة عن عامر بن يحيى نحوه، وبه يُرَدُّ قول حمزة: ما رواه غير الليث[٢].

[ت] ________________

عليه»، وأبو الحسن: هو المذكور في سند الشارح: أبو الحسن علي بن عمر الصواف، ونُسب في «جزء البطاقة»: أبو الحسن علي بن عمر بن محمد بن حِمِّصة الحراني، ويُذكر مختصراً في بعض المصادر: أبو الحسن الحراني.

وقد افتُتح إسناد «جزء البطاقة» المطبوع برواية: الميدومي، عن ابن علاق، عن البوصيري، عن أبي صادق، عن السِّلَفي، بسنده المذكور هنا، وذكره هو في جزئه «الوجيز في ذكر المجاز والمجيز» ص ٨٨ فما بعدها.

(١) الترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠).

(٢) الترمذي أيضًا، وهو في «المسند» ٢:٢٢١ عن قتيبة، وهو من قديم حديث ابن لهيعة، كما في «السير» ٨:١٧، فهذه متابعة.

ومتابعة ثانية: هي التي رواها الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» ١:١٨٨ عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم، عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد الحُبُلي، عن عبد الله بن عمرو، فابن أنعم، متابع لعامر بن يحيى متابعة تامة، وأبو عبد الرحمن المقرئ، متابع متابعة قاصرة لليث بن سعد، وتنظر متابعات أخرى في «الجواهر المكلَّلة» ص ١٣٤.

=

. . . .

[ش] ————————

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»[١] من رواية يونس بن محمد، عن الليث، وقال: صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بأبي عبد الرحمن الحُبُلي عن ابن عمرو، وعامر بن يحيى مصري ثقة، احتج به مسلم أيضاً، والليث إمام، ويونسُ المؤدب ثقة، متفق على إخراجه في الصحيحين. انتهى.

ورجال الإسناد الذي سُقْناه: مني إلى عبد الله بن عَمرو كلُّهم مصريون[٢]، والله أعلم.

* * * * *

[تَ] ————————

ومن طرائف الإمام الذهبي أنه روى هذا الحديث في «معجم الشيوخ» ٢: ٢٣٩ ـ ٢٤٣، عن أكثر من ثمانين شيخًا، من طريق الليث بن سعد، به.

(١) رواه الحاكم في موضعين، أولهما (٩) وقال ما نقله عنه الشارح هنا، فيستدرك على السخاوي قوله في «الجواهر المكلَّلة» ص ١٣٤: وفي نسخة: على شرط مسلم.

وثانيهما (١٩٣٧) واقتصر على قوله: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

ورواه عن الحاكم بإسناده الأول: البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٧٩).

وعامر بن يحيى: هكذا في المصادر السابقة، وابن حبان (٢٢٥)، و«مسند عبد الله بن المبارك» (١٠٠)، و«زوائد الزهد» له (٣٧١) لنعيم بن حماد، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب ١: ١٨٩، فما جاء في «المسند» ٢: ٢٢١ ـ ٢٢٢: عمرو بن يحيى: فهو تحريف قديم، والله أعلم.

(٢) وبهذا عَنْون الشارح في «جياد المسلسلات» ص ٢٤٧، والسخاوي في «الجواهر المكلَّلة» ص ١٣٠ رحمهما الله تعالى: المسلسل بالمصريين، وقال السخاوي عنه: جيد الإسناد، عظيم الموقع.

=

. . . .

[تَ] ــــــــــــــــــــــ

وإني بحمد الله تعالى أروي هذه المسلمسلات الثلاثة من طرق كثيرة، أشير بإيجاز شديد إلى واحد منها، وذلك أن كتاب «المناهل السلسلة» للعلامة المحقق المتقن المتفنِّن الشيخ محمد عبد الباقي الأنصاري الأيوبي المدني المتوفى بها ١٣٦٤ رحمه الله تعالى، أرويه عن عدد من شيوخي، منهم: ابن أخيه الشيخ الصالح الناسك محمد حيدر الأيوبي المدني المتوفى بها ١٤١٥/٩/٥ رحمه الله، عن عمه بأسانيده التي ساقها في كتابه المذكور، والأحاديث الثلاثة مروية فيه.

فالمسلسل بالفقهاء الشافعية: فيه ص٢٦٦، والمسلسل بالحفاظ ص٢٤٥، والمسلسل بالمصريين ص٢٨٣، وأسانيد الشيخ تلتقي بأسانيد الشارح في الأحاديث الثلاثة، وعنده زيادة.

وأيضاً: فإني أتصل ـ وشيوخُ طالب العلم آباؤه وأجداده الذين يتشرَّف بهم ويعتزّ ـ بالإمامين الجليلين: النووي والسيوطي رضي الله عنهما، من طرق كثيرة.

أما النووي: فأروي كتبه عامة: عن سيدي الحجة الشيخ عبد الله سراج الدين (١٣٤٣ ـ ١٤٢٢) رحمه الله، عن والده محمد نجيب شراج الدين، عن بكري الزُّبَري، عن الباجوري، عن الأمير، عن الحِفني، عن محمد بن علي العلوي، عن محمد بن سعد الدين، عن ابن الترجمان، عن الشعراني، عن ابن أبي شريف، عن القباني، عن ابن الخباز، عن النووي. ينظر آخر «شذا الأَدَب» للأمير.

أما السيوطي: فأروي كتبه عن سيدي الحجة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (١٣٣٦ ـ ١٤١٧) رحمه الله، عن عبد الحي الكتاني، عن عبد الله بن محمد بن صالح البنا الإسكندراني، عن أبيه، عن الأمير، عن محمد البليدي، عن محمد بن قاسم البقري، عن عمه أبي عمران موسى البقري، عن الشعراني، عن السيوطي. رحمهم الله جميعاً.

* * * * *

=

. . . .

[تَ] ـــــــــــــــــــــــــــــ

هذا، وأقول: بعون الله تعالى وحسن توفيقه تمتْ قراءتي الثانية لخدمتي هذا الكتاب المبارك «تدريب الراوي»، مع إشراقة شمس يوم الخميس، السادس عشر من شهر رجب الفرد، من شهور عام ١٤٣٣، بالمدينة المنورة، على صاحبها ومنوِّرها أفضل الصلوات والتسليمات والبركات.

وأرجو من الله الكريم أن يتفضّل عليّ بالإخلاص والسداد والقبول، له ولسائر أعمالي، ويتفضَّل عليّ بإنجاز خدمته على أكمل وجه يرضيه سبحانه وتعالى، وهو أكرم الأكرمين.

كما أسأله ـ وهو أكرم الأكرمين ـ حسن الختام، بجوار سيد الأنام، عليه أفضل الصلاة والسلام، من غير ابتلاء ولا امتحان ولا افتتان.

* * *

ثم تمتْ القراءة الثالثة ـ والحمد لله ـ قبيل ظهر الأحد الرابع والعشرين من شعبان المعظم، من شهور عام ١٤٣٤هـ.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

* * *

ثم أنجزت قراءته مرة رابعة ـ والحمد لله ـ قبيل ظهر الأربعاء الحادي عشر من صفر، من شهور عام ١٤٣٦هـ، سوى أبحاث خاصة مطوَّلة، فإن قراءتي لها كانت مرات وكرّات، حتى هذا اليوم الأربعاء الأول من شهر ربيع الثاني.

* * *

وقبيل ظهر هذا اليوم الأربعاء الخامس والعشرين من ذي القعدة من شهور العام المذكور تمَّ نظري واستقرائي لمغايرات نسخة ك التي وصفتها في المقدمة، وأسأل الله الكريم التوفيق والعافية.

وصلى الله وسلم على سيد الأولين والآخرين، وحبيب رب العالمين، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

الفهرس الإجمالي

* * * * *

صدر للأستاذ محمد عوامة

١ ـ أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء رضي الله عنهم، بقلم محمد عوامة، الطبعة السابعة.

٢ ـ مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، للباغَنْدي، تخريج وشرح لأحاديثه، وتكملة لمروياته، الطبعة الرابعة.

٣ ـ دراسة حديثية مقارنة لنصب الراية، وفتح القدير، ومنية الألمعي، بقلم محمد عوامة، الطبعة الأولى.

٤ ـ نصب الراية، للإمام الزيلعي، مع مقابلته بمخطوطتين، وتصحيح لأكثر من ألف خطأ مطبعي فيه.

٥ ـ الأنساب، للسمعاني، من أول حرف الشين إلى آخر حرف العين. (تحقيق)

٦ ـ تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر، مع مقابلته بأصل مؤلفه ودراسة وافية عنه، الطبعة السادسة، دون الحاشيتين الآتي ذكرهما.

٧ ـ تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر، بحاشيتي العلامة عبد الله بن سالم البصري وتلميذه الميرغني، مقابلة بأصول مؤلفيها الثلاثة، مع زيادات على الإخراج السابق في التصحيح والتعليق، الطبعة الثامنة.

٨ ـ أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، بقلم محمد عوامة، الطبعة الخامسة.

٩ ـ الكاشف، للذهبي، مع حاشية سبط ابن العجمي، مع مقدمات وافية، ودراسة نقدية لكثير من تراجمه، وساعده في مقابلتهما بأصل مؤلفيهما وبتخريج نصوصهما الدكتور أحمد محمد نمر الخطيب، الطبعة الثانية.

١٠ ـ من صحاح الأحاديث القدسية، مئة حديث قدسي مع شرحها، بقلم محمد عوامة، الطبعة السادسة.

١١ ـ المختار من فرائد النقول والأخبار، ثلاثة أقسام في مجلد واحد، اختيار وجمع محمد عوامة، الطبعة الثالثة.

١٢ ـ مجالس في تفسير قوله تعالى «لقد منَّ الله على المؤمنين..»، للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، مقابلة بأصل مؤلفها، مع تخريج نصوصها والتعليق عليها، الطبعة الثانية.

١٣ ـ القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع ﷺ، للسخاوي، مقابلاً بأصل مؤلفه وأربعة أصول أخرى، فجاء أكمل نصّ للكتاب، الطبعة الثالثة.

١٤ ـ السنن، للإمام أبي داود السجستاني، حققه وضبطه وعلَّق عليه وقابله بأصل الحافظ ابن حجر وسبعة أصول أخرى، الطبعة الثالثة.

١٥ ـ الشمائل المحمدية، للإمام الترمذي، بشرح الباجوري، الطبعة الثالثة.

١٦ ـ المصنف، للإمام الحافظ أبي بكر ابن أبي شيبة، مع تخريج أحاديثه وتقويم نصوصه ومقابلته بعدَّة نسخ خطية، الطبعة الأولى.

١٧ ـ حجية أفعال رسول الله ﷺ أصولياً وحديثياً، وفيه: عصمته من الخطإ والخطيئة، بقلم محمد عوامة، الطبعة الثانية.

١٨ ـ معالم إرشادية في صناعة طالب العلم، بقلم محمد عوامة، الطبعة الأولى.

١٩ ـ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، بحاشية العلامة ابن العجمي، مع شرحه ومقابلته بعشر نسخ خطية، الطبعة الأولى.

٢٠ ـ ثبت العلامة أحمد بن أحمد ابن العجمي رحمه الله، مع ضبطه ومقابلته بأصله، الطبعة الأولى.

٢١ ـ اختصار الأئمة طرفاً من الحديث علامة على علة فيه، بقلم محمد عوامة، الطبعة الأولى.

٢٢ ـ تحرير نقطة الاختلاف في رواية الحديث بالمعنى، بقلم محمد عوامة، الطبعة الأولى.

٢٣ ـ أمر النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة بالتبليغ عنه تعديل لكل فردٍ منهم، بقلم محمد عوامة، الطبعة الأولى.

٢٤ ـ معنى جديد لحديث عرضِ أبي سفيان تزويج أمِّ حبيبةَ على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، بقلم محمد عوامة، الطبعة الأولى.

٢٥ ـ دراسةُ الأقوالِ في حديث «خلق الله التربة يوم السبت» وتصحيحه سنداً ومتناً، بقلم محمد عوامة، الطبعة الأولى.

٢٦ ـ من إشارات الإمام ابن خزيمة إلى ضعف الحديث في «صحيحه»، بقلم محمد عوامة، الطبعة الأولى.

٢٧ ـ من منهج الإمام مسلم في عرض الحديث المعلَّل في «صحيحه»، بقلم محمد عوامة، الطبعة الأولى.

٢٨ ـ دراسة حديثيةٌ فقهيةٌ لحديث ابن عباس في الجمع بين الصلاتين من غير عذر، بقلم محمد عوامة، الطبعة الأولى.

٢٩ ـ مذهب الإمام مسلم وغيره في القرينة المعتبرة في مسألة اللقاء بين الراويين، بقلم محمد عوامة، الطبعة الأولى.

٣٠ ـ تحرير المذاهب الثلاثة في حجية العمل بالحديث المرسل، بقلم محمد عوامة، الطبعة الأولى.

٣١ ـ العمل بالحديث الضعيف بين النظرية، والتطبيق، والدعوى، بقلم محمد عوامة، الطبعة الأولى.

* * * *